



طهارة صلوة ركوه صوم منا سك  
 نكاح طلاق عتاق ايمان سوغ احاراب  
 وكاله سهاداب ادب فاضى دعوى ايقار  
 مناسبات وحدود ورسوم عصا رهن صلح اكواه  
 التوقيعات وفتح وصايا مسموح وخطان وقف  
 شرب عارنه ودفعه سرى مضارب  
 معاملته وفزاره كفاله وحواله سفة ماذون هبة  
 صد ودماح سى ونيه الناطا الكفر

هو القوي المغنى  
 هو القوي القادر

SÜLEYMANİYE KÜTÜPHANESİ	
K. n.º	Turhan Valde
Y. i.	
Es. n.º	165
T.	297.4





بسم الله الرحمن الرحيم رب تمم الحبيب  
 قال الصلوة على محمد وآله بالرحمة هذا كتاب جمع سيدنا الصدر الشهيد صاحب الدين حيدر السلام  
 والمسلمين طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه ما وقع السهم من الحوادث والوقائع وقسم اليها بعض ما  
 في الكتب من المشكلات واختار كل مسألة فيها رواية مخلقة وأخاويل متباينة ما هو أشبه بالأصل  
 وأقرب إلى الصواب عند ذوي العقول والألباب غير أنه قد رجع إلى ما لم يرتب المسائل ترتيباً ولم  
 يجانسها تجانساً وبعد ما أكرم بالثناء وختم له بالسعادة قام واحد من الأجداد به بترتيبها وبيورها  
 ونسبها إلى صاحبها ونور الله ضريحه زاد على كل جنس ما كان فيه وبواقف وذليل كل نوح ما فيها فيه  
 أحمد من عبد العزيز نور الله ضريحه زاد على كل جنس ما كان فيه وبواقف وذليل كل نوح ما فيها فيه  
 ويرافق فصار الكتاب بجزء الله مبرراً بديعاً وقصيراً رفيعاً نصاً بآثاراً للمؤمنين ومغنياً لقضاة  
 المسلمين جعله الله تعالى ذخيرة ليوم القيمة وحجة له بالمرضاة والله ذو الفضل  
**كتاب الطهارة** مسائل هذا الكتاب مشتمل على سبعة فصول الأول في تنجيس المياه و  
 الثاني في غرق الحيوان وسرعه والثالث في الخارج الذي ليس بحدث والرابع مسائل إزالة النجاسة  
 والخامس في الجنابة والاعتسالة والسادس في المحض والاستحاضة والسابع مسألة معطوح الجنين  
 ومسائل المسح على الخفين ومسائل الرقاق والغضار **الفصل الأول** في تنجيس المياه بالغير  
 ووجوه الخامسة فيها ملاقاة ما موضع الاستنجاء وتعدى بحاسب السبب المتمثل في غير ذكره  
 في باب الوضوء من الماء إذا انثنى وهو كثير أن علم أن نذره بوقوع جيفة أو نجاسة نجس  
 وإن لم يعلم لا تنجس لأنه يتغير بطول المكث وسئل العبد لهدم من الأهم ليلدا في رحمه الله عن الماء  
 الذي يفر كثره الأودى الواقع فيه حتى يظهر لون الأوراق أو الكلب إذا وقع الماء منه هل يجوز الوضوء  
 منه قال لا ولكن يجوز شربه وعلى الاشياء منه فلا تها طاهر وأما عدم جواز الوضوء منه لأنه لما  
 غلب لون الماء واقع عليه صار ماءً مقيداً كماء الباقلاء وغيره وعزاه يوسف رحمه الله في الأكل في ماء  
 الصابون إذا كان خفيفاً وغلب عليه الصابون لا يجوز الوضوء به وإذا كان فيه قساكن عليه بيلغ  
 الصابون فإن الوضوء به وبعده أيضاً لا يجوز الوضوء بما لم ينجس بالباطن وعنه أيضاً إذا طهر الكس أو  
 الباطن بخرج في الماء فإن غلب على المأوى ما لا ينجس أو ما لا ينجس أو ما لا ينجس أو ما لا ينجس  
 أو يوسف رحمه الله إن كل ما خلط به من ناس من الماء في ما يقتضيه من استعمال الماء والمظهر في الوضوء به  
 جاز بشرط أن لا يغلب المخلوط على الماء حتى لا يؤول به الصفة الأصلية وهو الرقود وكذلك مثل الصابون والاختلاط  
 وإن كان ذلك المخلوط لا يمسس الماء فمما اقتضاه من استعمال الماء في بعض الروايات استطرأ المنع جواز الوضوء به  
 غلبه ذلك في الماء وفي بعض الروايات لم يشرط وتجد رحمه الله اجتمع من هذه المسئلة على المخلوط الماء  
 لمنع جواز الوضوء به ولكن في بعضها أشار إلى الغلبة من جهة المجرى وبعضها أشار إلى الغلبة من جهة  
 الأجزاء بحسب سلب صفة الرقة عن الماء وتبدلها بصفة ما وهي الخفة تساقفة صغرة فيما كلب ميت  
 قد نبتت فيها فجرى الماء عليه بالتوقف استعملت كذلك في رواية واقعات الناطق وفي شرح الطحاوي  
 خلافة هكذا قال الصدر الشهيد رحمه الله أما الذي أجاله إلى الوقائع في المسئلة الأولى منها والجواب

العزيز

و فيها

أما جواز شربه وعنه الاستنجاء

لا يشترط

هناك

هناك كما حكاه لكن مضافاً إلى أن يوسف رحمه الله وهكذا ذكر الناطق في بعضها في الإيضاح ثم فلا وعندك أن هذا  
 قول لا يوسف رحمه الله أما عند أبي صعب رحمه الله ومحمد بن محمد بالله لا يجوز الوضوء بآثاره التي أجاله إلى  
 شرح الطحاوي في مسألة الغوازل المذكور هناك أنه لا يجوز الوضوء بذلك الماء إن لو كان الذي يلاق  
 الجيفة من الماء دون الذي يلاقها أما إذا كان أكثر أو مثله فلا وإذا كان الجيفة يرى من تحت الماء  
 لقله الماء الذي علاها لا يضافه كان الذي يلاقها أكثر إذا كان سد عرض الساقية وإن كان سائري  
 أول ما أخذ من الساقية الأقل من المصنف لم يلق الذي يلاقها أكثر سئل العبد أبو صعب رحمه الله عن كلب  
 ميت أجس في نهر والماء يجري في جاني الكلب قال يظهر أن كان الماء الذي يجري في جاني الكلب قوة لحيته  
 أو كان الماء يجري على الكلب فلا يضافه وإن كان جميع الماء يجري في جميع الكلب وليس جانيه قوة  
 الجريان الماء نجس وكان السجلاء لم الحليل أو كثر من العسل رحمه الله لا يفرق بينهما ويقول الماء نجس  
 صغير دخل الماء في جانب وحج من جانب يوسف فيه أسان إن كانا بعداً أدع فها دونه جوار لأن الظاهر  
 أن الماء لا يستقر في مثله بل يدور حوله ثم كبح فكون كذا في كان الحوض أكثر من ذلك لا يجوز لأن الماء يستقر  
 فيه فلا يكون الجاري طاهراً إلا أن يتوضأ موضع دونه الماء وخروجه هكذا حتى عايناهم الأراذل إلى الحي  
 الرست فقتل جميعها وفي تنقيت الماء من الأهم الحلال في رحمه الله عن الماء أو كان خافض  
 وكان كبح الماء أنه قال إن كان يجر من جوانبه كحوض ويستعين بالحركة وأجاب العاضد الأهم ركن الإسلام  
 على السقدي رحمه الله أنه كحوض من غير فصل في الحوض الصغير أو كان يدخل الماء من جانب ويخرج من  
 جانب ككبره هكذا وعليه الفتوى لأن هذا ما جازى كحوض الوضوء به السار أو كان معه ميزاب واسع وهو  
 أداة من ماء كساج الله ولا يفتن بوجود الماء لكنت على طبع من ذلك ما ينجس كل سقي إن يطرأ  
 من رفقايد حتى يصيب الماء في طرف من الميزاب وهو يتوضأ وعند الطرف الآخر من الميزاب ماء طاهر  
 يجمع الماء فيه فالحله فانه يكون الماء طاهراً وطهوراً لأنه طهرى هذا قول البعض وقال بعضهم فلا يسر لأن  
 الماء لا يجري إذا لا يصيب الماء مستحلاً إذا كان مدد كالمين أو انهم أو ما سبه ذلك ما إذا لم يكن فلا  
 وفي طهارات النور أن يشاء أن يكون يتوسع أمر الماء وقال لسان انسانا كان موضع قوته  
 فلا يصح الماء إلا في لالة الماء أبوك قبل أن يقع على اليد بعد ما صرح من العقيدة فهو طاهر لأنه ما جازى  
 قال الصدر الشهيد في واقعة لا تأخذ به لا به نصي طهارة الماء الذي استنجى به وهذا ليس سوي وكل  
 ما روى عن شاذ أن صحح لا لا وجعلناه نجساً لا يمكن بطمس موضع الاستنجاء فادخله واجتمع من موضع  
 أن سحر لا نه لا فخرهم وفي اختلاف فروق بعضها إذا سجي في بئر وهو طاهر من النجاسة  
 نوح ما المشر كله عند يوسف رحمه الله وقال في شرح منها أرى بعض الروايات وذكر العبد أبو صعب  
 في غير الرواية في مسألة إزالة النجاسة بغير الماء إذا استسحب الرجل الأصابع ثم ابتل في كل موضع  
 من الماء ثم أصاب ذلك الماء بغيره أو ثوبه فلقاظم أن يورث لا ينجس ويجوز الصلوة معه ولتأيل  
 أن يقول مجس وهو المخرار عن ذي لا يجوز الصلوة معه إذا كان المصاب أكثر من قدر السرير فكانه  
 كاس في كذا على ما لو أصاب الأرض كاسه ثم يمسك ويهبط أثرها حتى طرشت الأرض ثم أصابها ما هل  
 بعد نجسه عزاه صعب رحمه الله وروايتان وعنه يوسف رحمه الله لا يعود نجسا وكذلك المني إذا  
 انفق في القوق في نساء الرق في ذلك

رستقر

فرع

فلا يصح النجس وهو ما فيه  
 المسئلة بالاستئذان بالماء لأنه  
 انفق المتأخر من أصابعه  
 على سقوط اعتبار نجاسته  
 الاستنجاء بعد الاستنجاء  
 في قوق في نساء الرق في ذلك  
 الموضوعة في القوق في نساء الرق في ذلك  
 أكثر من قدر السرير فكانه



اصاب الويد وسن فنرك حتى ظهر الويد ثم اصابه ما بهل يعود بنجأ فله روايتان وعنه يوسف  
لا يعود بنجأ. ثم المنى انما المنى يظهر الفكر اذا كان راسه لا حبل مطهر وقت خروجه لم يقبل قبل ذكرنا  
اذا بال قبل ذلك ثم اصله واصاب المنى الويد وفركه بعد ما جفت فلا روايت له في المسئلة في الكتب  
فمن ساجنا من قال لا يظهر الفكر فلا الفقه له من ابراهيم رحمه الله وعند المنى اذا اوضح من راس  
الاحليل على سبيل الوقوف لم ينش على راسه انه يظهر الفكر لان البول الذي هو داخل الاحليل عرقه  
وسرور المنى عليه غير مؤثر فاما اذا ابرس المنى على راس الاحليل لا ينفخ به بالفكر لان المنى في هذه  
الصورة صادت بخاسه كما ساه البول كما ساه البول لا نزول الفكر على هذا في قولنا اذا بال البول  
ولم يجر البول ثقب الاحليل حتى لم يصر راس الاحليل كما بال البول فاعلم كسعي في الفكر في هذه  
ابو صفر رحمه الله واذا اصاب طرف الاحليل من البول اكثر من قديمه ففصل كذا فقلنا ان يكون بحره  
قياسا على المتعد ولما لم ان يكون لا حرم وهو الصحيح وذكره صلاح المسقى بسبب الله الخلد في  
الله انه اذا انقبض النحر الويد المتصل في نوب من راسه فيظهر في نوبه وانما على النوب الطاهر  
كمن لم يصر بطايل هو كسب الويد لا يسيل منه شيء ولا يتقاطر منه المشايخ من قاله صا حيا ومنهم من  
قال لا يصر بخسا وهو الصحيح وكذا النوب الطاهر لا يسيل اذا سبط على راسه متبلة واثريلة  
الحياض في الويد لانه لم يصر بطايل وهو كسب الويد لا يسيل منه شيء ولا يتقاطر كسب الويد موضع  
الندوة من سائر الموضع فيم اختلا المشايخ والاصح انه لا يصر بخسا وذكر بسبب الله الخلد في  
هذه المسئلة في قوله الاصل وذكر ان صار النوب الطاهر كسب الويد موضع عليه ايده يتصل فند بحس  
وان كان لا يسيل اليد بالوضع عليه لا يسيل وهو قريب من الاول فان اليد انما يتصل بالوضع عليه اذا  
كان جالا لوعمر يسيل منه شيء او يتقاطر والمعتبر في عصى الويد لا سعى متقاطر لان ذلك يختلف باختلاف  
قوة الغشاء فيقدر بقوة الغشاء واذا استعمل الغشاء في قوة العصر ولم يتقاطر فكله ومما يلحق  
هذا الفصل الرجل اذا استنجى بالماء ثم خرج منه ربح قبل ان يبين الله هل يسيل من التنة الموضع  
الذي يسمى فيه الحج ولو كان السراويل متبلا فاصابه في السراويل اصله المشايخ في علمهم  
على انه لا يتنجس بذلك اذا دخل انسان المربط في الشاويده متبلا بالماء او بالعرق فيجف الملبس من  
المربط او دخل شيء متبلا بالمربط فحفظ ذلك الشيء من قرا المربط لا يتنجس في البدن وذكر الشيخ  
عند عامة المشايخ الا ان يظهر اثر كصفية ظهر في السراويل المتبلا بعد خروج الرشح او في ذلك  
بعد الدخول في المربط او استنجى في موضع كانه حار يتنجس بانظوره لا ثرفه وكذا نجس المربط اذا  
ارتفع الى الكثرة واستنجى او خرج من شق الباب واستنجى او ارتفع جلد اكتشف الى استشف  
واستنجى ثم ذاب فايما اصاب ذلك الملبس نجسه واذا ارتفع نجس الى الطاق واستنجى  
ان كان لا تناعه من موضع نجس فهو نجس واذا ذاب ذلك وصاب شيئا نجسه وان كان  
ارتفاعه من موضع طاهر فهو طاهر في المسعى ابن سماعه عن محمد رحمه الله رجل على جرحه  
جبار فغمسها في الماء يريد بذلك المسح عليها لم يكن واخذ الماء وكذا لو كان على اصابع  
رجليه وكذلك لو غمس راسه في الماء يريد المسح وهذا بنا على ان عند محمد رحمه الله

سند

يحيى يستعلا باقامة القربة مسحا كان او غسلا بفد الماء باول الملاقات فلا يصح لاقامة المسح  
وعلى يوسف رحمه الله ان الماء لا يصر مستعلا باقامه قربة المسح واعلم من مستعلا باقامة القربة  
فمن المسئلة محله ومعه عزراهم عن محمد بن حسن بن علي في تور وموضعا لفد الماء ولو كان  
على اصابع يده او كتفه جبار فيظن انها في الماء يريد بذلك المسح عليها الجواز ولا يفد الماء قاله  
البدل لا يشبه غيرها فتداسا الى اعتبار الضروية في افعال البدن وعنه يوسف الخلد في الاحليل  
يد في الاثاء لا يفسد وكذلك لو دخل رجله فيه قاله الرجل الخشيش البدن والعاسا ان يفسد  
الاصابع كسب ركبة النحاس في البدن والرجل للضرون اما الضرون في اليد فطاهر واما الضرون  
في الرجل فلا يفسد مع شيء في اليدين يحتاج فيه الى التفتيش في الرجل **فصل** في عرق الحمار  
والبغل وسورهما وسور القرس وذكر الطحاوي والكرخي في تخصيصهما ان عرق الحمار والبغل  
في النجاسة والطهارة والحرمية والكرامة وذكر في باب السهوس الاصل ان عرق الحمار والبغل  
ولعابه لا ينجس الويد ان فحش اطلق هذا الجواب ولم يصفه الى اقدمه قاله ابو يوسف  
ومحمد اذا سقط من لعابه او عرقهما شيء في وضوء رجل قليل كان او كثير يفسد الماء ولا يجر من  
بوضوءه وهكذا ذكره في باب الوضوء منه الجواب في لعاب ما لا يوجب منه ولم يصفه الى ان يوسف  
ومحمد وعرق الحمار فيه وعنه يوسف رحمه الله ان لعاب البغل والحمار وعرقهما نجس نجاسة  
خفيفة حتى ان الكثير الغاصي على الويد مع صواب الصلوة وعند لا يفسد الماء ويحذر لا يمنع  
ويخرج الماء من كونه طهورا لان الماء يوقوع لعابه فيه يصبى سور الحمار وذلك عرقه وكذا عرقه  
بمنزلة لعابه وذكر الصدر السهد عن الكرخي عن الصادق سور الحمار نجس لان لعابه لا يخلو من  
الدم لما يحق من النجاسة لخل الاثقال ومن المشايخ من يروى سور الحمار المذكور من سور  
الامان فقال سور الدرك نجس لانه يشتم بول الامان فينجس فيه والامان لا يشتم ذلك فلا ينجس  
وذكر ابن سماعه عن محمد اذا وقع من عرق الحمار او لعابه مثل كفتي بش ينزع بغير ما البش كله  
يحتمل انه انما قال شرج حتى يصر طهورا على ما ذكرنا وذكره جامع البرامكة عن ابي يوسف ان  
حسبه رحمه الله فلا لعاب ما لا يوجب نجسه من الدواب وعنه اذا كان اكثر من قدر الداهم فسد  
الصلوة وهذا يوافق ما ذكرنا من رواية الكرخي رحمه الله وفي الاما الى عن ابي يوسف انه لا يفسد  
حتى يكون كثيرا فاصح ان يكون مطلقا من عرقه فصل ونفس الماء والغوب وذكره المسعى عن محمد  
ان لبن الامان بمنزلة لعابه وعرقه نفس الماء ولا يفسد الويد وان كان مغسلا فسد وذكر المنى  
واضلا في فروه يعقوبان سور الحمار والبغل كسب عرق الحمار والنجس نجاسة خفيفة طاهر  
عنه يوسف ثم قال هذا رواه الحسن بن علي بن يوسف ان هذا السور لا يفسد الماء كسور البثور  
والقار والبارك والحية وقدره ويا عن ابي يوسف خلا في هذا وروى الحسن بن مالك عن ابي يوسف  
رحمه الله ان سور ماله يوجب نجسه عن له بول ما يوجب نجسه لا يفسد حله في الحمار وفي الثوب وقد  
مروى عن ابي بصير رحمه الله ان سور ماله يوجب نجسه عن له بول اذا كان اكثر من قدر الداهم

قوله



يسلم بيقصص الوصوف  
من راسي حلم سقسط الطمان

٤٦

نوازلم

متى

طاهر بن محمد بن احمد  
مختار بن محمد بن احمد  
وانوار بن محمد بن احمد

في حق كونه غير ناقص للوضوء ولا في حوكونه طاهرا وسما لمحق باخر هذا الفصل ما روي في شام  
عن محمد بن جواد خلافة عنه فخرج منه دم فلما اذا كان ملاده الفم بعض الوضوء لانه لا معنى في ذلك والحكم  
في العمى ما قلنا وان كانت في الفم بعض الوضوء اذا كان الدم غائبا على الزاوي **العلي** على يوسف اذا  
تحتج الرجل يخرج في براقه دم الا ان الدم لم يخرج من الجوف فان كان الدم هو الغالب على الزاوي  
فليس الوضوء وان لم يملأ الفم وليس هذا منظر الفم **الحسن** ما روي عن يوسف اذا رعه الفم فصولته  
فليس الوضوء وهو دم والغالب عليه الدم سوفا **فصل** في ازالة الحاسه وكيفية مسح العروق  
والطاوي وان روى الا الحاسه المرثية بزوال عينها الا عيشة للعد في ذلك حتى لو زالت بمرح تكلم بطهران  
السوب وكولم يزل سلاما من اجل ان نزول ولو زال العين وبعي الا من ذلك لا يمنع كوار الطلع  
اذا كان حلا لا يمكن ازالته واراد المرثية اليها جرم ونظر المرثية اليها جرم لها لون  
اولم يكن وذكرا سمى الماء الخواوي في صلوة المسح في ازالة الحاسه اذا كانت بول او ما يجسوا ومياه  
عليه كما في ذلك وحكم بطهران ان الغيب على ما سئل هو لا يوسف في ولا مستطافه روى عنه ان  
الجاب لو اثير في الحمام وصبت الماء على جسد حتى خرج من الحنابة ثم صبت الماء على الاثار يحكم بطهران  
الا ان وان لم يمسح وفي المسح سط العصر على فوله يوسف فذكر روى ابي سماعة عنه في السوب  
يصيبه مثل صد الدخ من البول وصبت عليه الماء صبته واحده وعصره طهر وكذلك اذا غسسه غسسه  
واحدة في انا او ما سجد روى وعصره فان ذلك يطهره وان غسسه غسسه سابعه لم يطهره كذا بدأ قال  
الحاكم يرد به اذا لم يمسح وان اصاب الحاسه شيئا لا يمسح بالعصر كالحرف والابر والحد يدو  
الحصر ونحو فان لم يمسح بالحاسه فيها ما كان الحرف والابر قد يمسح بالحد يدان ويصير عليه  
كاسه من عرمان يتوضأ به للحد يدانه يطهره بالحق لا ما كان القدر على التوالي وتختل من الغلا  
بمخيف هكذا ذكر في النوازل وسئل الفقيه احمد بن ابواهم عن طهر اذا اصابته حاسه فاما ان كان  
للحصر من قصب فانه يطهر اذا غل عليه طاهر بلا خلاف وان كان من بردى فانه ينشقق في ماء طاهر ثلاث  
مرات ويجفف في كل مرة ويطهر عبد الله يوسف خلافا للمحمد علي ما ياتي ساه بعد ثلاث ساه الله تعالى  
ودكره مسح الطحاوي انه لا توقيت هم اذا كان على الحجر والابر والادواني بل يغسله متلدا ما يقع  
اكبر ايدانه فطهر ولا يحكم بطهراته الا اذا كان بعد ذلك لا يوجد منه طعم الحاسه ولا ايجتها  
ولا لونها اما اذا وجد منه احد هذه الاشياء فلا دسوا كانت الانية من خرف او غير جديدا  
كان او قديما وغير محمد رحمه الله ان الحرف الجديد اذا وقع فيه خر او بول لا يطهر ابدأ وكذا التوازل  
انه اذا شرب الحاسه في المصايب بان موق للحد يد الماء النجس او كان الحرف والابر جديدا من قاله  
محمد رحمه الله لا يطهر ذلك ابدأ وقال محمد ابو يوسف يموت للحد يد الماء الطاهر لا يافطر ويغسل  
الحرف الجديد والابر الجديد تلا او بجفف في كل مرة فطهره على هذا الخلاف الجنبه اذا  
اذا اصابته اخر وتشرب فيها وانفخت من الحرف فغسلها عند ابي يوسف الا ينقع في الماء  
حتى يغشها بالماء كما يشرب الحرف بجفف فغسلها كذا ثلاث مرات فطهره اما لو لم ينقع في  
الحرف فطهره بالحق لا ما عندهم وكذا اصل الحرف الجديد غسسه ان موضع في المله حتى يسرف فيها

جیزید بن ابی سفیان

فَعَسَلًا م



الماء كالحجاسه على وجهه يوسف كذا قال بعضهم وفي المسح عن يوسف رحمه الله في تور كان فيه خمر فطهر  
ان يجعل الماء فيه ثلاث مرات كل مرة ساعه اذا كان التورجيد بلا وكرى مسح الطهاوى ان الحطه اذا  
اصابها خمر فغسلت بالماء ولم يوجد لها طهر ولا راحه لا يحل اكلها وفي المسح عن يوسف لوطي الحطه خمر  
حتى سمح ويطبخ فطبخ بعد ذلك ثلاث مرات واسمى كل مرة وجفت بعد كل طبعه فلا باس باكلها  
وفيه ايضا الدوا او الصابون لم يوكل ولا هذا حيلة وكذا قد يطبخ فيه وقع فيه خمر فلا باس به لا يوكل  
وهذا هو الصحيح وعنه يوسف انه يطبخ الماء بعد ذلك ثلاث طبعات ويتركه بعد كل طبعه ويوكل وفيه  
ايضا ان يوسف عن ابيه عن الله رجل اخذ من يابس حمر وسكروا ملح قال اذا صار من يابس ثلاث  
الذي جاء عن البرقاه رضي الله عنه وان يوسف رحمه الله يقول كذا لا حيله واحده وهو ان السمك اذا كان  
هو الغالب والخمر قليل واراد ان يساويه ساعه ليس كذا وهو كطبخ الخمر واذا كان الخمر غاليا  
ويحول الخمر عن طبعها الى المرى فلا باس بذلك وفيه ايضا عن يوسف رحمه الله لو ان رجلا اخذ من يابس  
طيبا او القى فيه او اوى به فانه لا يحل ان سلبه به وان يمشط به ولا يحل سعاله ان ذلك لا يغيرها من طبعها  
وكذا ما خالط الخمر من الاطعمه فان الخمر يحرق ما خلاصه واحده ان يكون الخمر غاليا فيحول عن طبعها الى الخمر  
او المسكر وعنه يوسف رحمه الله لو ان رجلا من الخمر المجون بالخمر وقع في ذلك خل وذهب منه حبه لا يرى  
فلا باس باكل الخمر فاما الرغيف بعينه فلا يوكل وفيه ايضا لو ان خمره اصابها خمر سمك من خل فلا  
باس باكل الخمر ولو وقع رغيف طاهر في خمر وقع في خل طاهر والخل والضمير اذا اصابت نجاسه بعد  
قبل يشترط التجهيف بعد كل غسل وقيل يغسل من ترك حتى ينقطع القاطر سم وكه وهذا القول واسع  
والاول احوط وهذا التجهيف هو في الاجر والخمر ان لا يسيئ الذوق لا ان يسيئ الادق وقع على الحد نجاسه  
من عمران يؤمن بها فكما يطهر بالفسل بطهر المسح بخمر طاهر ايضا اذا كان الحد صقيلا غير خشن كالصوف  
والسكين والمرآة ونحوها سئل النعمه لهدى ابراهيم عن ابي الحسن او السيف اذا اصابه بول او شئ اخر غير الدم  
هل يطهر بالمسح فلا وسئل هو ايضا عن السيف والسكين اذا اصابه دم فمسحه بالتراب او بالخرق حتى يطهر  
ثم قطع به بيطر او تفاح هل يعود نجسا عما اصابه من البول وهل سئل بطبرستان في الخمر حتى يطهر  
ان يغسله او يمسح حتى يطهر كثر في التوازل وراس شاة متلطح بالدم اذا امرق فزال الدم عنه طهر  
فأخذ منه المرقه جاز لان المرقه منزلة الفل فكذا هنا يجزى ان يطهر الحد بدخاله في الماء ركلا في الحد اذا  
معه بل لا ينجس حيث لا يطهر نجس اذ خاله في النار لان النجاسة مشربته فيه اما هنالك مسرب وانما  
هذا في الواقعات فاذا زالة النجاسة عن السوف بما يطهر من الماء على الخلاف المعروف عندنا في صفة رحمه الله  
وان يوسف رحمه الله يجوز وعند محمد والشافعي لا يجوز اما زالة النجاسة عن البدن فعلى الماء من الملقا  
لا يجوز في ظاهر الرواية ويروى عن يوسف في بعض الروايات انه لا يجوز لها على الثوب ولو على اليد  
ويحرم في موضع الرواية وذكر القدرين ويجوز ازالة النجاسة عن الثوب والبدن بكل شئ ينفع  
بالعصر كالحل وماء التورجيد عندنا في صفة واي يوسف رحمه الله وروى عن يوسف رحمه الله  
انه فرق بين الثوب والبدن فلا يجوز اذا التها على البدن الا بالماء وهكذا غسل الله المرحى في المسح  
اذا صاب بول او غدر في ماصيه ماء المطر وكان المطر غائبا فجزى ماؤه عليه فذلك مطهر له

حتم

المركب

المرحوم

كرم

وان كان المطر قليلا لم يحرم ماؤه عليه لم يطهر ولا يغسل قد مره وخفيه ان عمل كل شئ على حسب ما يلقى  
الشئ واللايق بالارض اجزاء الماء عليه وقد وجد اذا كان المطر غاليا ولم يوجد اذا كان المطر قليلا بقي نجسا  
فاما وضعه عليه خفا او قد يمسح فنجس فنجس الفصل وان كان ذلك الموضع قد يسيل قبل المطر فلا يغسل فيه  
تردده اذا كان المطر قليلا وهذا اشارة الى احدى الروايتين في الارض النجسة اذا يسبت ثم اصابتها الماء  
وعلى من لم يد مطيع قال لو ان ارضا اصابتها نجاسة فصب عليها الماء فجري عليها الى ان اخذت قد فرغ من  
الارض طهرت الارض والماء طاهر ويكون ذلك منزله الماء الجارى وفي القدرين ان كانت الارض رطبة  
طهرت بالمصير عليها وان كانت جافة فاندفع الماء عن موضع النجاسة طهرت بذلك المكان وبقي الموضع  
الذي تنقل اليه في المسح فنهى عن يوسف في ماء الصابون اذا غلب عليه الصابون او ما اشد ذلك  
وصلح نجسا اذا غسل به الثوب واذهب به النجاسة اجزاء فالك ما غسل به الثوب من سمي نحو  
الدم وشابهه فخرج منه الدم بمصر فاصغر حتى سالت فوذا هذا النجس قال والادهان لا يخرج القم  
لان لهاد سومات ولصوت بالمحلول فلا يندفع على الاستحباب قال ولو غسله بلبن او خل او عصير موضع  
الدم حتى خرج من الثوب بعد طهر وروى الحسن بن زياد عن يوسف او غسل الدم من الثوب بدهن  
او سمن او زبد حتى ذهب اثره جاز ولو اصاب يده دم لم ينجس الا ان يغسله بالماء فعلى هذا العن  
زوال الاثر ولم ينطرد في الزوجية الماء وسومته في فصل الثوب وقرو على هذه الرواية من  
السوف والبدن والفروان البدن كما يقبل النجاسة الحقيقية تعبد النجاسة الحقيقية ثم النجاسة  
الحقيقية اختصرت النجاسة بالماء قلنا النجاسة الحقيقية قال يوسف رحمه الله في المحتج لا يجزى به  
ان مسح الدم عن موضع النجاسة حتى يغسله قال الحاكم ابو الفضل وراى عن ابي حنيفة عن محمد  
بن الحسن رحمه الله انه اذا مسح بثلاث خرقة طياب نظافا لغيره **ومر**  
والنجاسة والاعتناء قال في صلب المستنقح المسح مع من وضوء المسح كالمسح كان او لغيره فان  
ابنى عليه السلام قال سددوا الباب فاني لا اخلها جنب ولا خبيث ودلك لان ابواب بيوت  
المهاجرين كانت الى المسجد وكانوا يخرجون اليه فامر النبي عليه السلام بالسجود ففصل بين  
الدخول للمرور واللقوق وقال الشافعي لا يمنع ان يدخل ليعور لقوله تعالى الا عابري  
سبل الا ان تاويله عند علماء ائمة ارحمهم الله وكما عابري سبل ويسوي هذا ان يحمد عليه السلام  
وعنه خلاف ما قاله اهل الشيعة انه مخصص لانه لم يرد عليه السلام الدخول في المسجد ملكي  
عبور وان كانوا جنبا لما روى ان النبي عم رضى لعلي واهل بيته ان يمشوا في المسجد وان  
كانوا جنبا وكذا رخص لهم لبس الحرير الا ان هذا حديث شاذ نادر فلا نأخذ به اذا  
اضلم ولم يبين بل لا يغسل عليه في مولى له ولوراي بلا ولم يترك الاضلال قلنا لا يغسل عليه  
عندنا في يوسف حتى يتبين انه قد اغتم وقال عليه الغل واعلم ان خروج النبي على وجه الدف  
والشوق يوم الفيل ويدون الشهوة لا يوجب عذبا خلافا للشافعي رحمه الله ان عذبا في صفة  
ومحمد رحمه الله انما يعتبر الرفق والسهو فلا انفصال النبي عن مكانه الاصل لا صالطه ووجد  
ان يوسف رحمه الله يعتبر ذلك صلاطه حتى لو اغتم او مت شهوة فانتقل النبي على وجهه

م

دوم

مطهر



وقصته  
 الدف والسهر لكن مسكه في حبه ذكره حتى سكنت سهوته ثم خرج من سبوعه كحل عندهما  
 خلافا للابوسف ولما غفل عن الحناء على ان سوا او سام وصلح ثم خرج منه المنى فعلمه ان يفتل  
 عندها خلافا له لكن لا يعيد تلك الصلح في قولهم صفا ويقول اني يوسف رحمه الله باط القينة ابوالك  
 وخلف برابوب وجرهما الله وسيل الهدى عن غفلتهم عن غفلتهم عن غفلتهم عن غفلتهم عن غفلتهم  
 سرب الماء معام المصصة فالبع وهكذا كان مولد السح الامام الى بكر محمد بن الفضل رحمه الله وحكي عنه  
 الععم الى جعفر انه ان بلغ الماء نواحي الفم خست ما يبلغ اذ انفضض اجزاه وما لا فلا والمنقول عن محمد  
 في المسح ان كان الشرب ماتي على جميع فمه جاز ولو مضى الماء مضالم يات على جميع فمه لم يجز اذا كان  
 في اسنانه جوف بقي فيها طعام فاعتل من الخبايا لا يحز به مالم يحز به وكري علم الماء في واقع  
 الناطق وفي ماوى الفضلي واني اللب خلافا لهذا وكان الاصيل ان يفتل واحنا س هذا في الارب  
 والله اعلم **فصل** في المص والاشحاضه وما في معناه من الخافض الاحتشيت لا يمنع ثبوت  
 حكم الدم ولذا انقضت وهذا الاحتشيت يمنع حكم الدم والمحتشيت ومما يجب الجرح  
 السائل اذا احتشيت مع ثبوت حكم الدم وسألي في هذا في هذا الفصل والخافض اذا سمقت اية  
 السحرة لا سجدها في الخيف الطويل الخافض اذا طهرت سعي من الوقت فدرما سعي فيها الحجة  
 وهي قوله الله عز وجل في صفة ربهما وعندها يوسف قوله الله اكبر كان عليها صلح ذلك الوقت في  
 قواى التالى ومنه طلاقه من غير فيظن ويصير سرح الطواى جرح المسحاضه ومما يجب الجرح السائل  
 ان يصلى عليه ومصلوه كامل لم يقطع ذلك فمضى مسحاضه ومما يجب الجرح السائل وقام هذا الواو  
 ابتلى بني بلقيس ان يصلى فاما يسيل دمه وان حلى فاعلا لا فالافضل له ان يصلى فاعلا باعلا واجاب هذا  
 في الباب الاخر من الزادات على ربه محمد رحمه الله في ذلك الباب ذكره في المسح عن محمد فصولا من هذا  
 الجرح كالأوامر والبراهات رجل آت به جرح ان اضطلع واوهى لم يسيل وان بعد سأل في المنق  
 انه يصلى مضطجعا يرمي ماء وفيه انضاع ان صفة ربهما رجل لا يستكمل الدخ فالابوسى اعاد  
 أمكن ما يكون وقته ايضا على يوسف رحمه الله رجل يخاف العدو في صلي فاعلا او كان في فبالا مسطوح  
 ان يقيم طيمه ولو خرج من الخبايا مسطوح ان صلي من الطين والمطر فاعلا في المسح عن يوسف  
 في المسحاضه كمنشئ ثم يصلى ولا سئل الدم فالس هذا عن الدبر وعلمها الوضوء في هذا ان لا  
 اداسع طهورا الدم من المسحاضه ثم مسح كالم الاستحاضه وهو الوضوء وفي الدبر اداسع الاحتشائ  
 ظهور الحادث منع كله وهو الوضوء حتى ان من أشهادهم كيلا يحج منه سعي لا وضوء عليه وليس  
 تحدث به يظهر منه عريان لا يجد الا ثوبا عليه حاسه أكثر من قدر الدبر وليس معه ما يفسله يصلى  
 في ذلكا الثوب ولا يحوزله ان يصلى عريانا وكذا الوكاس الحاسه معاد ربح الثوب اوله او يصفه  
 او ثلثه ارباعه ولو كاس الحاسه أكثر من ثلثه ارباعه او كان الثوب مملوا ففقد محمد كذلك  
 وعندها يجزى ان يصلى عريانا فاعلا وسى ان يصلى فاعلا في باب الحادث شمس الله  
 للخلوى اذا زادت النجاسة على ثلاثة ارباع الثوب فالخلوى انى صفة ومحمد رحمه الله  
 ولم يذكر قول يوسف في الكتاب في بعض الروايات المسطوح والوارع مع اربعة رجاها

التفاسير

جاء  
قرا

وفي بعضها مع محمد وهو بطر ما ذكره آخر الكراه وفي السرى الكبير والصغير لا وي في السفسه  
 ناز فاقن اصحابها انهم كثر قون ان مكثوا فيها وايقنوا بالقوا انفسهم والماء هلكوا قال ابو بصير  
 من القى نفسه في الماء حتى هلك فهو مؤذون وقال محمد ليس كذلك بل علمه ان يفتل الخثر وقال القى  
 نفسه في الماء موقا بل نفسه عن مؤذونه ومما يلحق به هذا الفصل ذكره في المسح بوابه  
 الى سلمان عن ابي يوسف دخل به صرح سائل لا يجرى ثوبه ومعه ثوبان احدهما طاهر والاخر  
 نجس فامسح على ثوبه حان اذا كان الثوب الطاهر يغسل الدم ان لبسه لان لبس الطاهر عن ملوث  
 عليه اذا كاسا له هذه لا نه يغسل من ساعته وقه انضاضام عن محمد رحمه الله اذا احتشيت  
 الخثره الى على الجرح السائل جرح أكثر من قدر الدبر فان كان لو غسل هكذا الدم احاسه مثله فيس  
 علمه غسلها لا نه لا يفيد **فصل** في مسطوح الرجل المظطوحه اذا بقي من موضع الوضوء شئ وان لم يفر من غسله وان  
 ومائل الفصد والثقاني الرجل المظطوحه اذا بقي من موضع الوضوء شئ وان لم يفر من غسله وان  
 كان اقل من بلاله اصابع في باب سور الحمار من الزادات فامسح على الخثر على غير ظاهر القدم للحوز  
 لان موضع المسح ظاهر القدم وفي خثر الفراء رجل لبس ثوبه على طاهر كامله ومسح عليه ما  
 دخل الماء احدى جلته سطران بلغ الكعبه حتى صار جميع الرجل مغسولا بعض مسحه وبكعبه عليه  
 غسل الرجل الاخرى وان لم يبلغ الكعبه لا بعض مسحه وذكر العبد ابو جعفر رحمه الله فوارد  
 اذا اصاب الماء أكثر احدى جلته انه بعض مسحه ويكون بمنزلة الغسل وهذا عند بعض المايخ  
 واجاب هو كما انه لا بعض مسحه كما هو المذكور في حشر الفراء فصار فيه اختلاف المايخ  
 وتكمل الروايات ارباعا او المتأخر تكون بناء على اختلاف الروايات غالبا وفي ماوى السح الامام  
 الى بكر محمد بن الفضل رحمه الله انه لا بعض مسحه على كل حال لان استان القدم بالخثر عن سريته  
 الحادث الى الرجل فلا ينع هذا غسلا مقبرا فلا يوصى بطلان المسح وفي صلب المسح اذا كان  
 موطوع الاصابع وبعض خفه فاعلا عن القدم فصيح علمه سطران وفي المسح على المصنوع يقدر ثلاث  
 اصابع حازوا فلا ولا وكان الخثر واسفا ونصم فاعلا عن القدم واما اذا كان مقطوع الاصابع و  
 في الخثر خرق كمن يفتل منهم من قال يعتبر باصبع غير الا ان هذا لا يصح لان الاصابع ما تكون طويلا  
 وما تكون قصيرا فلا يصح اعتباره باصابع غير الا ان هذا بل يعتبر باصابعه فان كان الخثر مقدار ثلاثة  
 اصابع من اصغر اصابع قدمه ان لو كان الاصابع قائمه مع جواز المسح عليه وان كان اقل من ذلك  
 لا ينع وان كاس الاصابع فاعلا وفي الخثر خرق موضع الإبهام ان كان مقدار ما يخرج الإبهام و  
 جازتاه منع جواز المسح وان كان لا يخرج الإبهام وجازتاه منهم من قال ان كان الخثر  
 مواردا بلاله اصابع من اصغر اصابع القدم منى منع وما دون ذلك مع ومنهم من قال لا يعتبر اصغر  
 الاصابع في هذا اما يعتبر الإبهام وجازتاه وهو الأصح وكذا لو كان الخثر من قبل الاصابع وظهور  
 الاصابع من الخثر الا انها لم يخرج لا يمنع جواز المسح وان خرج من الخثر بلاله اصابع مع جواز  
 صفة المسح على الحمار على قول من يقول فخره والاب يتعاب ايضا فخره كره والاسرار وكره  
 السح الامام الاجل مسح الاسلام المعروف بخوارق راد رحمه الله فقال ذكر الخثر من راد رحمه

مطل

يفترق

مطل

مطل



في املاؤه اذا مسح على الجوارح كوزان مسح على النصف وما دونه لا يجوز فيه نفى وقد ذكرنا العصبه ابو جعفر غيب  
 الرواه في مسنده ترك المسح على الجوارح والمسح كانه في قلادته كما في الصلوة ان من ترك المسح على الجوارح  
 وذلك لا يضره في صلاته ولم يسن العائيل وسمعنا بابا بكر محمد بن عبد الله عن ابيه في قلادته في صفة رحمه الله وقال الحسن  
 قال ابو جعفر رحمه الله اذا مسح على العصبه فعليه ان مسح على موضع الجرح وعلى جميع العصبه صغيرا  
 كان الجرح او كبيرا وعلى الاكثر منه فصار عجز لا يضره في المسح على الجوارح وان كان ذلك ابو جعفر رحمه الله  
 اعلم انما الاول وايضا لا يضره في المسح على الجوارح وان كان ذلك ابو جعفر رحمه الله  
 العصبه ابو جعفر رحمه الله كتاب الصلوة انما الذي رواه في قلادته ابو جعفر رحمه الله في المسح على الجوارح وذكر  
 لا يضره في صلاته هذا هو المذکور في رواه في قلادته ابو جعفر رحمه الله في المسح على الجوارح وذكر  
 من الاصل اذا غسل الخنايه مسح بالماء على الجوارح الى على يديه او لم يمسح كانه خاف على نفسه ان يحترق  
 بخبره ذكره مطلقا من غير ان يضيفه الى احد ثم ذكر قول ابو جعفر رحمه الله كما كاه ليقضي ان  
 ادلم يضر المسح على الجوارح مع ذلك تركه لا يضره ثم ذكر بعد اذا انكسر ظفر فمسح عليه الدوا  
 والواحد موضع او امرارا لا يضره كجزء وان لم يمسح على الماء الطلق هذا الجواب ايضا ولم يضره  
 الى احد وذكرنا في كتابنا رحمه الله في محلها الرواه اصله المسمى في قول ابو جعفر رحمه الله قال بعض  
 قوله لا يخلو في قول ابو جعفر رحمه الله في محلها الرواه اصله المسمى في قول ابو جعفر رحمه الله قال بعض  
 رحمه الله في من يفر المسح انه يجوز له الترك وكذا ذكرنا في التوركي وشبهه وقال بعض من بل الخلافتان  
 ينما اذا ترك المسح مع انه لا يضره على قولهما لا يجوز وعلى قول ابو جعفر رحمه الله يجوز وذكر في سراج الطحاوي  
 وفي سراج الروادان ان المسح على الجوارح ليس بضر عندنا في صفة وذكره في سراج الطحاوي  
 الفصل رحمه الله ان الصحيح من منها في صفة رحمه الله هذا وذكره في سراج الطحاوي رحمه الله  
 في ما مسح على الجوارح من صلوة المستغنى اذا كان في اعضائه شقاق وقد عجز عنه سقط  
 عنه وضرب الغسل وبارئها امر المذكرة عليه فان عجز عن امرار الماء كلفه المسح فاذا عجز عن المسح  
 عنه فرض الغسل والمسح فيفضل باحواله ويترك ذلك الموضع اذا كان الشقاق قد دبره ولا يمكنه  
 استعمال الماء وقد عجز عن الوضوء يستعين بغيره ليؤتيه فان لم يستعين بغيره وتيمم وقبله من  
 صلواته عندا في صفة خلافا لهما فاما اذا كان السخاؤه وحده فحمله في الدوله او الشجر او العلكه ولا  
 يمكنه ايصال الماء الى قعره يوم يامر بالماء فوق الدوله ولا يكتفى باصلا للماء لا يقره ولا يكتفه المسح  
 اذا نؤذوا واما الماء على الدوام سقط الدوله ان سقط عجز برده ففرض غسل ذلك الموضع والا فلا كما في  
 المسح على الجوارح وكذا اذا كان في اصبعه آفة كجوان سقط ظفره فحمله في العلكه ولا يمكنه غسله يوم  
 يامر بالماء عليه ولا يكتفه المسح وكذا اذا التقى علقه فسقطت علقه فحمله في الجنا في موضع العلقه  
 ولا يمكن غسله بغيره المسح فان عجز عن المسح سقط فرض الغسل والمسح جميعا فمسح باحواله  
 ترك ذلك الموضع فان سقط الخنايه كان ذلك عجز برده غسل ذلك الموضع والا فلا واما اذا كان  
 ذلك في اصبعه فادخل فيه مراحه ومسح عليه روى عن محمد بن رحمه الله انه قال يجوز ولا يكون وان كان  
 فيه شيء من بول الشاة ولم يذكر قول ابو جعفر رحمه الله في قلادته في صفة رحمه الله في قلادته في صفة رحمه الله  
 بول الشاة يجوز شربه للدواي ولغير الدواي وعنه في قلادته في صفة رحمه الله في قلادته في صفة رحمه الله

الاستغناء

وعنه في صفة رحمه الله انه ان كان فيه بول الشاة لم يضره ولا فلا وفي المسح على الجوارح من بول الشاة في صفة رحمه الله  
 اذا مسح على الجوارح ثم نزعها ثم اعادها كان عليه ان يعيد المسح على الجوارح ولا يضره في قلادته في صفة رحمه الله  
 عاليا ورأيت في موضع امراد وسط العصبه قبلها بعضا ما حرق في الاصل ان يعيد المسح وان  
 لم يعيد لانه لا يضره المسح على الاول ثم نزع الفضل لما تحتها وفيه ايضا عجز ابو جعفر رحمه الله في صفة رحمه الله  
 اسما من الماء فغسله بعضا بغير مسح على العليا ثم رفعه قال مسح على العصبه النافه ثم نزع  
 الخنثي والخنثي موقن ولا يحترق به مسح وفيه ايضا عجز ابو جعفر رحمه الله في قلادته في صفة رحمه الله  
 في الجوارح عليها ثم احداثا وبوضا ومسح على الخنثي والجوارح ثم نزع اليد قال غسل موضع  
 ويصلي ولو كان على عجز وضوء حتى انكسرت يد فربط الجوارح عليه وبوضا وبس فغسله ثم احداثا  
 وبوضا ومسح على الخنثي والجوارح ثم نزع يدك قال مسح فغسله وفي بعض الاماكن عجز ابو جعفر رحمه الله  
 الله رجل احداثا وعلى بعض اعضائه وضوء بجوارحه وبوضا ومسح عليها ثم نزع الخنثي ثم نزع يده  
 ان يغسل يده قال ولو انه لم يحرك يده لم يغسل الخنثي ثم نزع يده الجوارح والخنثي وعجز ابو جعفر رحمه الله  
 ثم احداثا فانه يتوضا ومسح على الخنثي وفيه ايضا عجز ابو جعفر رحمه الله في قلادته في صفة رحمه الله  
 غسل الاضراس وبس فغسله ثم احداثا فانه يتوضا ومسح على الخنثي الذي عليه الجوارح والمسح على  
 الجوارح والمسح على الاضراس في اقصه وعصبه كوزله ان لمسح على العصبه  
 ولا يفترق عن علقه ذلك الموضع وهذا قول علماء شافعيه رحمه الله وسمع من قال لا يجوز المسح على  
 العصبه ولكن يفترق عن علقه غسل ما تحت العصبه فيستعين بغيره ويغسل ذلك الموضع الا  
 ان الصحيح ما بيننا انه لا يضره مسح عليه غسل ذلك الموضع وتكفنه المسح ثم اذا مسح مسح  
 العصبه فيلزم ان مسح جميع العصبه واما الفرجة التي سقى من اليد من المعدن ثم مسح  
 من قال يفر من غسلها لا يدايته وسمع من قال لا وتكفنه المسح وهو الاصح لانه لو كلف غسل  
 ذلك الموضع ربما يتبطل جميع العصبه ويقتل ابله الى موضع القصد ففرض مسح على العصبه  
 ما لم يمسح موضع القصد فاذا علم يقينا ان موضع القصد قد انسد بدمه غسل ذلك الموضع  
 ولا يجوز المسح واذا كان به قرصه او جرحه او كسر عظمه وقد عجز عنه غسله كوز المسح عليه  
 ومسح جميع العصبه لا العصبه لا يمكن شديدا الا بذلك الموضع فصار كما لو كان تحت العصبه  
 كله جرحه وسمع كوز المسح على جميع العصبه كذا انها اذا كان متوضيا وان كان محدثا و  
 كسر عظمه ولم يسلم منه دم وسد العصبه فتوضا ومسح عليه جاز لان المسح على العصبه  
 كالغسل لما تحتها ولو غسل تحت العصبه ثم مسح كوز المسح عليه كذا انها في الجنا في موضع العلقه  
 تحت الاكوار اذا كان لهما على حد فامسح على الجوارح كالحالف المسح على الخنثي في ثلاثه  
 اصحاب احدها هذا وانما في المسح على الخنثي بعض ما يقتضاه مذهب المسح ومسح الجوارح  
 لا يمسح الا بالحد كالفصل والتاب ما مسح الخنثي اذا حلق احد فغسله بدمه غسله  
 واذا سقطت الجوارح لا يغسل يديه ولا يمسح الخنثي اصلا وان كان عجز برده غسل ذلك  
 الموضع خاصه في هذه المسئلة شرط استيعاب العصبه في المسح وفيه اختلاف المشايخ

الخنثي غرم

عليها

الدجل

المسح على الجوارح كالحالف المسح على الخنثي في ثلاثه



منهم من قال سطر وتتم من قال لا سطر لانه عسى يودي الى افساد الجواهر لكن اذا سمح على أكبر  
 العشاء كفى ذلك والكل اراهم كل من سطر منهم من قال هو سطر ومن لم يسطر فلا يسطر لانه لو كان  
 باديا لفصل بلانا فكيف يمسح عليه بلانا الا ان يكون الجراح في الارض فلا يلزم تكرار المسح و  
 منهم من قال انكر ان يسطر سطر وكوز له ان يمسح مع واحدة مسح الرأس والخنصر وهو  
 عند علماء سارهم الله **كما**  
 مسائل هذا الكتاب سمل على عر فصول **الاول** فيما سقى للصلى ان يفعل اوله ولا يفعله  
 ومكان الصلوة وما يفسدها او لا يفسدها **السادس** في الموضع الذي يسطر **السابع** في الموضع الذي  
 الامام والمقتدى **الرابع** في الراوي والجماعة في السطوح والوقت **الخامس** في مسائل الجمعة  
 والعدين والصلوة برفقات **السادس** في المسافر والمريض **السابع** في سجدة السلاط **الثامن**  
 في السهو **التاسع** في الجنائز **العاسر** في صلوة الكسوف والخسوف والاستسقاء **فصل**  
 فيما سقى للصلى ان يفعلها ولا يفعلها وفي مكان الصلوة وفيما بعد الصلوة وما لا يفسدها اذا  
 نوى فرض الوقت كوز الا و صلوة الجمعة وتامها ياتي في مسائل الجمعة وتكون في الظاهر  
 ثم سئل على راس الاربع جان ظهر وقت نيته في آخرها السهو من الاصل عام هذا الفصل **المطلب**  
 اذ أكبر موضع يمينه على الشمال في الصلاة في موضع الله والى يمينه الله وقال سجد لله انما هو  
 لا يقع ما لم يفسح من الشا وكذا في القنوت يرسل ولا يقع عند وكذا في صلوة الجنائز وتكرار  
 الصلوة والقنوت بين الركوع والسجود يرسل عند ولا يقع واما عندها في حال القنوت  
 قال ابو بكر البجلي يرسل وقال ابو بكر الاسكاف يضع يمينه على الخفاف سيما المعصية او معصية واما تكرار  
 الصلوة والقنوت بين الركوع والسجود و صلوة الجنائز **اصلا** المساح على قوطها ايضا قال ابو حنيفة  
 الكبير رحمه الله السنة في هذه المواضع هو الارسل عندهما وقال اصحاب القنوت من بعدهم علم السنة  
 الوضع وذكر من الامم السرجي عن استاده محمد بن اسماعيل الخليلي رحمه الله ان كل قيام فيه ذكر سنون  
 فانه في الوضع وكل قيام ليس فيه ذكر سنون فانه في السنة في هو الارسل ان يضع يمينه في الصلوة  
 وكذا في الجنائز وقال ابن مقبل في الصلاة في موضع الله والى يمينه الله وقال سجد لله انما هو  
 ثم يرسلها وكذا في غير الجنائز **البرقي** وتكرار ان يجعل شانه القرآن ضمنا لصلوته اما اذا قرأها  
 من غير ان يركب ذكر ضمنا لما اختارها لانها ليس عليه او يتركها بقراءة النبي عم وهو يعلم انها غير  
 سوالا يكره وكراهه الطحاوي او اذ اراد ما في الكتاب في الصلوة على قصد التمام في صلوته  
 لان القراءة وجدت في محلها فلا يتغير بقصد حكمها وذكر استحقاق الجنائز ان الجنائز اذا قرأها  
 على سبيل الدعاء او شيئا من الايات اليه فيها معنى الدعاء ولم يرد القراءة فلا تاسى به وهذا اشارة  
 الى انه ينبغي بقصد حكمها وضع العدين على الارض حاله السجود فرضه فانه وضع امداهما دون  
 الارض كوز وذكر القنوت ان فرض السجود يتأدى بوضع القدمين واليمين او الاثني على قول  
 ابي حنيفة رحمه الله وعندهما لا يتأدى الاثني والسجود باليدين والركبتين نسي واجب عندنا  
 ولانا لفرقوا بين وضع يمينه الله السرجي في في اي الموضع اذا كانت النجاسة في موضع يمينه

نوى الظرف

في السوا قال ابو بكر اذا كان في القنوت  
 ثم سئل عن وضع يمينه على اليسرى في القنوت

او الركبتين جاز صلوته عندنا خلافا لرواين ترك وضع اليدين والركبتين في السجود لا يمنع الجواز  
 وهكذا ذكر الصدوق رحمه الله ولم يجعل خلافا والمذكور في محضر الكافي اذا كانت النجاسة  
 حيث سجد او حيث يقوم فصلوته فاسدة وفي الاملا عن ابي صه رحمه الله اذا كان موضع القدم  
 طاهرا وكان السجود على موضع النجاسة فصلوته تامة ويجعل موضع السجود غير له وضع الكف  
 والركبة هذا هو المذكور في المختصر الكافي وذكر في النوازل اذا لم يضع ركبة على الارض عند السجود  
 قال ابو بصير لا يجزئ به وبه اذا مال اليه وقال روى عن ابي يوسف كبره ولكن الرواية ساذ لا تحق  
 بغيرها وذكر في الواقعات اذا لم يضع المصلي ركبة على الارض عند السجود فاقصا راي الليث  
 رحمه الله انه لا يجزئ وفنوى مسأنا انه يجوز لانه لو كان الركبتين نجسا كوز والعصم ابو الليث  
 لم يصح هذا الرواية في العلوي وصحها القنوت في المسمى ابن سميعة عن ابي يوسف في الاملا اذا  
 سجد على دم او وضع يديه او ركبتيه عليه فانه لا بعد الصلوة اما اذا وضع يديه او ركبتيه لانه  
 عند ابي صه رحمه الله وعندهما ان سجد عليه بعد الصلوة وان وضع يديه او يديه لا بعد الصلوة  
 اما اذا وضع يديه او ركبتيه لانه ليس بضر من افضل الصلوة فاعلى حاله ان يجعل كاعدم والكلام في  
 السجدة بناء على ان فرض السجود عندهما يتأدى بوضع للجنب وذلك اكثر من قدر الدم فلم يقع  
 معقب من صلوته وانما ركز وعند ابي صه رحمه الله فرض السجدة سادى بوضع الاثني وان اقل  
 من قدر الدم منع سجدة معقب من صلوته فحكى عن المعصية لرواهم انه قال من صلى فاعا  
 وبوضع الدم من كس فسدت صلوته ولا يغير في حاله ان يكون جمع موضع القدمين نجسا وبين  
 ان يكون موضع الاصاب لان العدم وموضع الاصاب سى واحد وكان حكمها واحدا وكان السجود الامام  
 سجدنا بفضل رحمه الله يقول اذا كان موضع احدى القدمين طاهرا او موضع الاثني نجسا فوضع  
 قدميه لم تجز صلوته واذا وقع احدى القدمين في موضع وضعا نجسا فقام على الرجل الى موضع  
 صوبا طاهرا وصلى فان صلواته جائز وذكر المدوري اذا اقعح الصلوة على النجاسة منع ذلك اتفاقا  
 الصلوة وان اقعح على موضع طاهر ثم نقل قدمه الى مكان نجس لم يفسد ما كان طاهرا صحت  
 صلوته الا ان سطاوول حتى يصح حكم الفعل الذي اذا ردى في الصلوة افسدها اذا صلى على موضع  
 نجس وفرش بخله وفام جاز ولو كان لا يسما لا يجوز لانها يكونان معاه حشد في حصص النوازل  
 اذا قام على مكعبه وعلى نظية نجاسة جاز عند محمد خلافا لابي يوسف واذا لم يخرج رجليه وصلى  
 فاما ان كان واسعا هو على الخلاف وان كان ضيقا لم تجز بلا خلافا ولو كانت النجاسة في رفة لا يجوز  
 بلا خلافا وقول ابي صه رحمه الله لا يخفى في ما المسح من نوادر من اللد الحلواني رحمه الله ولو  
 صلى على بساط ناحت فيها نجاسة ان كان في موضع قيامه مع وان كان في موضع سجوده  
 فعنه روايان عن الطاهر ما اختار ابو الليث رحمه الله على ما ذكرنا وان كان في غير ذلك  
 المواضع فلا يصح كوز صفر كان البساط او كبرا وهو ما اختار في الواضعات وقال بعضهم ان  
 كان صفر الاحواز وان كان كبرا كبره لورده امد طرفه لا يحل للطرف الاخر جاز وذكر في موضع  
 آخر اذا كان البساط كبرا يحل للطرف الذي عليه النجاسة بعمامة او قممده لا يجوز صلوته وان

لم يضع ركبة على  
 الارض عند السجود

صحيح







وإذا أخذ ثيابه وجعلها في قمه وأبطلها بنفسه صلوته وإذا كان عليه عمامه وانفضى كورها فستواها  
 فصلوته تامه وأن عبث بلحيته أو حكر بعض جسده لا يفسد وعلى من ماحى عن راسه من ثقب شعير  
 ثلثا ففسد صلوته يسع أنه إذا حكر جسده أو عبث بلحيته بلا ما انفسد صلوته وعنه أن يفسد وجهه  
 الله في امراته يصلي فباشرها رجل فليل المباشرة لا يفسد صلوتهما وفي كثير من المباح من نفسه والعبه على هذا  
 وقال العبد الموحش أن كاس المباشرة عن شتمه يفسد على كل حال العمل الكثير في الصلوة ففسد الصلوة  
 والقتل لا يفسد وتكلم المشايخ في هذا الفصل فيما يعصم فالذا العمل الكثير ما اشتمل على عدد الشاة  
 هذا العامل عادي الحسنة صفة من الله إذا تروخ المصلي بمروحة من ثياب الصلوة وان زاد على ذلك  
 ففسد صلوته وقال يعصم العمل الكثير كل عمل يحتاج في اقامته الى يد غير يفسد هذا العامل عامل  
 منها وليس المراد بل وشدة من غير ان يد عودته استقبل الصلوة وان جله لا يفسد صلوته وكذا في  
 المراه اذا حكر بفسد صلوته وكذا اذا لبس الحصى وكذا الجرم اذا جده ففسد صلوته وان قطع  
 اللجام عن راس الدابة لا يفسد صلوته ويعصم فالذا العمل الكثير كل عمل يفتقد مقصود الغافل ان يفسد  
 له مجلس على حدة وهذا العامل استدلالا بما رواه صلت ففسد ما زوجها وقبلها بهيوس فانه يفسد صلوتهما  
 وكذا مقصود جدي يفسد صلوته ففسد صلوتهما وقال يعصم العمل الكثير كل عمل لو نظر لظاهره فيدون تفكر  
 يتفنى عليه انه نسي الصلوة والغفل مما لا ينع عند الناس انه ليس في الصلوة فالف الصلوة الشهد  
 هو الصواب وهكذا روى البلخي عن ابي بصير واخبرنا في باب الحديث من سرج الكافي اذا  
 استاذن عليه انسان فستج واراد به اعلامة انه في الصلاة لا يفسد ولذا لو اراد انسان ان يرمي  
 يديه حال سجده بربده الزجر او رمي يديه وتوحيب من السجدة والهيل والايام كره لان باطل  
 كذا به والله الحمد وفي القدر في المصل اذا ذكر الله تعالى يردد خطا الفركان يجر عن فعله ويأمره  
 به ففسد صلوته ولو قال الحمد لله لا يفسد اذا اتم المصلى له اداء رجل هو بين الصلوة يفسد  
 ولو اصاب الموزن بفسد صلوته فلي هذا الجواب في السجدة من سجد فانه لو ذكر السجدة من جوابا  
 يفسد صلوته وان ذكرها لا على سبل الجواب لا يفسد صلوته فاما فيما رواه ذلك من قوله صلى على الصلوة  
 وابيهاه بنفسه صلوته ذكره محبها او غير محبها **فصل** في المروءة من يد المصلي تكلم المروء  
 منتهى بصر المصلي في الصلوة اذا لم تكن المصلي جازبا لغيره او يفسد حال يعصم متدارضتين وقال يعصم  
 ما يقع بصره عليه لو كان يصلي كخشوع فعلى هذا القول لو سجد في موضع لا يقع بصره عليه لو كان يصلي  
 كخشوع لا يكره وهو قول القتيبي في صفة من الله وقال يعصم متدارضا من الصلوة وقال يعصم موضع  
 سمعوه ولا يكره ما رواه وهو الصحيح في باب الحديث من الغنية وفي اخر ما لا يفسد من سرج الطاهر  
 وذكر في الدقائق اذا صلى وليس بين يديه ولا من يدي الامام ستره فلو اراد رجل ان يمس يديه  
 ثم متدارضا حاجا الى ان يكون يديه مكرها فالصلي مقدار سجوده وقال ابو نصر متدارضا  
 من الصلوة الاولى من مقام الامام وهذا على الاول لكن يعان احيى في سحر الاسلام رحمه الله  
 منهم من قال هذا الحد اذا كان يصلي في الصلوة اما في المسجد فلو ذكر بلاه اذ رجع في المسعى  
 اس سحا عن محمد بن اذ كان الرجل يصلي على سطح وليس عليه ستره ومتر الناس قدامه على

لا يفسد صلوته اذا كان يصلي في المسجد فلو ذكر بلاه اذ رجع في المسعى

هو المصلي اذا كان يمس يديه وهو في الصلاة

على الارض فان كان السطح على قامة الرجل او اكثر فليدع من يمس يديه وان كان اقل من قامه  
 الرجل منعه من ان يمس يديه والله اعلم **فصل** في الامام والمعدى اقتلوا وقت  
 ادراك فضله بلبس الاصباح **فصل** لا يدركها ما لم يتكلم مع الامام عند اتي صفة وعلى قولهما  
 وقت الادراك وقت الشاة لان عندهما الافضل ان يكون تكبير المعدى بعد الامام يسع حال الشاة  
 ويصل ما لم يفرغ من الشاة يدركها لكن هذا لا يصح لان بلا لارضى الله عنه كان يقول للذي علم ان تكب  
 صحتي بالمصلي لو دلت على تكبيره فلا يصح له لا يدرك فضله تكبيره الاضاح بعد الفرائض قاله  
 الاسلام رحمه الله اذا احدى ما لم وفي رعيته انه زيد ثم طهره عنه ويكره فان كان حين تكبيره  
 ردا ليعي مولى الامام يزيد ثم طهره عنه ولا يكره مد كونه في الواضحات فالحاصل ان الفضل  
 الثاني اقدي به على انه زيد وفي العمل الاول اقدي به مطلقا لكن حسبه زيدا الفصل خلف  
 اهل الاهواء هل يجوز ان كان هو لا يتكلم لكن مالى الحق ما يدل باسده وهو من اهل قبلنا  
 عور هكذا روى بشير بن عمار بن يوسف رحمه الله اما اذا كان هو لا يتكلم في كل شيء والقدرى وهو  
 قال جلق العران والرافضي الغالي الذي يتكلم في كل شيء لا يكره في الله عنه لا يجوز في المسعى بشير بن عمار  
 يوسف في التحلل الى هذه الاشياء هو صواب بدعه ولا سعي للقوم ان يؤمهم صواب بدعه  
 وعن الشيخ العبد الموحش اني سمعت من الخبيث رحمه الله انه قال روى عنه لا صمد وانى  
 رحمه الله انما قال الصلوة خلف اهل الاهواء لا يجوز في نوادر من سماعه وصام عن محمد بن  
 انه لا يصح خلف اهل الاهواء وقال ابو يوسف لا يجوز الصلوة خلف من يستبني في ايمانهم لانهم  
 شاكوك في اصل دينهم وقال ابو يوسف رحمه الله لا يجوز الصلوة خلف المتكلم وان تكلم حتى قال لا  
 انكم بدعه ولا عور الصلوة خلف المفسد وفي المسعى امرهم عن محمد انه سئل هل يصلي خلف  
 سائر المفسدين قال لا ولا كراهية مع قول محمد لا ما سعي فاما الصلوة خلفه حاش وقصه ايضا  
 المعلى عن ابو يوسف محتوم يفتق ايماننا الا انه ليس له فاقه وقت معلوم ان كان اكثر حالاته  
 معتوها فهو جميع حالاته بمنزلة المطبق عليه فان صلى وحال فاقه يقوم اعادة الصلوة وان  
 كان لافاقه وقت معلوم فهو حال فاقته عمره الصحيح اقتداء الارض من بالامى صحيح واصطاد الامى  
 بالارض من لا لا لاسى آله سليمة دون الاخرى ذكر في غريب الرواية قال ابو يوسف  
 في اخر من اوصى حتى يحن من ان صلواتهم جميعا جائز وان كان المتقدم ايتا ففسدت صلوة الامام  
 والقوم جميعا عند اتي صفة وقال ابو يوسف فان صلوة الامام وفسد صلوة القوم فلا يصح اداء  
 معهم لا يصح رحمه الله لان الامى يكتفى والاخرى لا وكان هو كالتدري وهذا كالاتي ولو كان الامام  
 ايتا والمتقدمين واما كات صلواتها فاسنة عند اتي صفة رحمه الله كذا هنا وانما فسد صلوة الامام  
 عند اتي صفة رحمه الله لانه يقد على ان يغتدى بالتدري فيجعل صلوته بقراه فصار كالتدري  
 مع التقدم عليها فيفسد صلوته كذا هنا الارض من قادري ان يعدى بالامى فاقام فيفسد  
 صلوته وروى همام عن محمد بن قال عامة اصحابنا جميعا ان الله اذا لم الاخرين من قبل فيفسد  
 الاخرين تامة وصلوة الاميين فاسدة وان ام الامى الاخرين فصلوتهما مامة كما قال ابو

يكبره  
 يستبني باليكبر فلا يستبني باليكبر







وتكرارها في الركوع لان مراعاة سنة الجماعة اولى من مراعاة سنة الشاء الا ترى ان ترك  
 ركعة الجهر اذا علم انه لا يتركها ركعة الناس مع الامام وهما سنة مؤكدة لان سنة الجماعة اكد  
 وعمر محمد بن مسلمة رحمه الله صلى الله عليه وسلم اورد في الامام وهو ركعة وكبر وقرب ركعها وخاف فوات الركوع  
 ان استغنى بالشاء باقى بالشاء في حال الركوع كركعة العبد في حال سجدة السلام لا يترك الركوع  
 خلاف لكرات العبد لا بها واصه وان ادركه في السجدة يركب للاصلاح ثم لا يخطا طمحه  
 ولا يركع ولو اتي بالركوع والسجدة فسد سجدة واحدة بركعة تامة بعد شروعه و صلوم  
 الامام وهل يتركها اذا سجد ولم يركع فعل ما مر في الركوع وان ادركه في القعدة يركب للاصلاح ثم  
 للتعذر ذكره بقاى في صلوته وهل يسجد قبل القعدة من من قال نعم ومن من قال لا وعمر ابن  
 صهبة وان يوسف رحمه الله في المسبوق مطلقا انه يستحب ثم اذا قام الى القضاء يستحب ايضا  
 ذكر سجدة السلام رحمه الله اذا كبر للاصلاح ثم للتعذر تابعه في التهديد دون الدعوات من قوله  
 اللهم اغفر لي ومن المومسات ثم اذا لم يتابعه في ذلك ماذا يصنع روى ابن ستم عن محمد  
 رحمه الله انه يدعو بدعوات القرآن من قوله ربنا لا تزغ قلوبنا لعلنا نخذل ونعمره  
 انه يترك التهليل وهو قول ابن سحاح وسئل يسكت واصار سمي الامه السرخس في انه باقى بالدعاء  
 لان المصلى بما لا يدعو في خلال الصلوة لما فيه من تأخير الاكل وهذا لا يكتفى به في السلام الا ان  
 وفي صلوة الباقى عن محمد رحمه الله انه يزيد على السجدة وعلى السجدة على السجدة كما في القعدة  
 الاخرة وصل على الامم ركعتين ثم قام المودن فعلى المصل انه لم يصل المسجد فالحيلة في ذلك  
 لا يقعد في الركعة حتى يتقلب هذا الصلوة تفلا عدا في صفة رحمه الله ويصلى مع الامام ذكره  
 هذه المسئلة سمي الامه للخلو في اخره انه في قاضي ساعد النساب يروي في مسائل  
 صلوة الجمعة جنس هذا والله الحمد **مسائل الرواح والجماعة في الطلوع والوتر**  
 ان كان الامام لا يحرم في مسجد حقه في الرواح كمن يقرأ بعد الصلوة وهو قد قرأ في الطلوع والوتر  
 فلا يفضل ان يصلي في مسجد فكلما قال الصد والحمد اذا شرب وسنة من الرواح ثم انقضى ثم قضى  
 لا سعي عليه وقته فوات في اخرها او استغنى بركات الرمايات الطلوع بحاجة في عرفهم سري رخص  
 كونه ولو فعلوا بالليل او بالنها اجزاهم مذكرة في رمايات الرمايات الاقتراب بالوتر خارج شهر  
 رمضان يجوز وهو في التوارد وفي واقعا الصد السجدة الامان وذكره محمد القزويني  
 انه لا يجوز والمعنى من عدم الخوا ان كراهية لا عدم اصل الخوا في القنوت في الوتر الدعاء دون  
 القيام في اوله حتى الصد السجدة في غير القنوت يقول يارب ثلاث مرات ثم يركع كذا ذكر  
 في قاضي سمرقند وفي سرح الطحاوي سئل اللهم اغفر لي ثلاث مرات وهو اختيار اللجنة في ذلك  
 واصار شيخنا رحمه الله ان هو لا يقرأ الشاء والحمد في حاله ناسفة الى الف مذكورة الواقف  
 اذ اقامت الوتر عن الميض يكثر كثر وتر نصف صلح كما في الصلوات في صلوة قاضي سمرقند  
 وبه يبين ان عن كل صلوة متوابع لا عن كل يوم وكذا في الصلوات باقى اصرامان هذا الكتاب في  
 المسعى بن يوسف رحمه الله سمعنا صفة رحمه الله يقول في ركعة واجبة فقيل كيف جمع بين

صفة الفرضه ومن صفة الوجوب والواجب عند اهل الفتى دون الفرض قالوا والجواب انها  
 فرضية عملا واجبة علموا ومن ذلك ان نبي فرضته لا تكفر او يقول عن بقوله واجبه ان وجوبها  
 لم يظهر بطريق قطعي كسائر الواجبات واليوم واليلة وعمر لا يوسف رحمه الله انه قال الوتر سنة  
 واجبه وطريق الجمع بين الصفتين مختلف به بعض شايخنا قالوا السنة الطرية فيقضى قولهم سنة  
 واجبه طرية مستقيمة وتقصم قالوا معناه عرف وجوبها بالسنة في اصابعه لا يوسف رحمه الله  
 في الوتر يكره ويرفع يديه ويرسلهما ويدعو وهو مولى لا جسم رحمه الله وعمر محمد رحمه الله في  
 الوتر الامام يدعو وثوبن من خلفه وان شاءوا دعوا ايضا خلف الامام امام صلى الله عليه وسلم على غيره وهو  
 وهو لا يعلم ثم صلى بهم امام اخر التلويح ثم عملوا فعلهم اعادة العشاء وعلم اعادة الرواح ايضا  
 لان وقتها بعد العشاء وهو المختار فلا يجوز الا اذ قبلها اذ صلى من السجدة الاولى من الرواح ركعت  
 وسلم سائيا ثم ادى ما بقي على وجهها ركعتين ركعتين ان كان من سلم تكلم او كود كما هو مصلح  
 الصلوة فليس عليه القضاء السجدة الاولى بالجماع واما اذا لم يفعل شيئا مما قلنا فلا مشايخ سمرقند في  
 التلويح كلها فاسدة لان ذكر السلام الاخر من غير الصلوة فادام الى السجدة الباقى من التلويح فيها  
 ونجح قعدته على راس الثالثة فاذا سلم كان سائيا ايضا ويصح التلويح والسجدة الآخرة في القعدة  
 على راس الثالثة هكذا الى آخر التلويح فهذا رجل ترك التعوذ على الركعة في الاشياء كلها وقال  
 شايخ بخار رحمه الله عليه قضا السجدة الاولى لا يغز لان كل شئ من الرواح كصلوة على حدة فاداء  
 ودخل في السجدة الآخرة عن الاول كما في صفة المختلفين كيف انه نوى السجدة الثانية بلسانه وان لم يقطع  
 الصلوة **مسائل الجمعة والعديد والصلوات بمرات اهل بيتا لا يصلون صلوة العيد**  
 يوم النحر لانهم مشغولون بامور الدنيا سكر كما في الصيد قبيل باب من الصلوة الجمعة للجب  
 على من هو خارج الفرض في ظاهر الرواية وذكره محمد رحمه الله في صلوة الاثر انها يجب على اهل السواد  
 اذا كانوا على بلاد امية يكون في سحر وذكره ابو يوسف رحمه الله في ادم العاصم الذي املاه على شرب  
 الوليما انها يجب على اهل السواد اذا كانوا حال لو عدا واشهدوا الجمعة لحقوا من انهم صلى او لم صلى  
 وهذا امر من ممالك محمد رحمه الله وعمر لا يوسف رحمه الله رواه اخره انه يجب على من سجد التلويح  
 رحمه الله رواه اخره انه يجب لها فيما دون في سحر وعمر المعلن انه يجب لها وقل من ميل وعمر لا يوسف  
 رحمه الله رواه اخره انه يجب لها من بلاد فراتية وعمر سعد بن ابي وقاص انه كان كحرو ويح وكان  
 على بلاد امية المدينية وحكي عن محمد بن الامم الخوا في رحمه الله ان من كان خارجا للمدينة ومنه ومنه  
 من روي فلا جمعة عليه قال حوقل في كل يوم بخار وهكذا روى القنينة ابو شعير في ادمه ول  
 منسرا والمختار للفتوى ان من كان على قدر من من المصركب عليه الحضور كما في المحدث انه اسهل  
 يعرفه للوام وعام هذا الجامع الاصح بخور الجمعة والعديد من في قضاء المهر وهو ان يكون على قدر  
 غلغلة متصل بربض المهر كما هو معتاد في صلوة العيد لكن اذا خرج رجل من المهر بنسبة السجدة يصلي في  
 هذا الموضع صلوة المسافر وكذا لو انتهى المسافر الى هذا الموضع ولزم بالجمعة من نذر من  
 الامه رحمه الله والجواز استقيد من القزويني فقد ذكر في شرحه ولا يجوز الجمعة الا في المهر او خارجا

عدد  
 بمرتين

صلوات



من قريانه نحو مصلي العيد وعنه انه لو سفلوا انما خرج من المصلي مقدار يسير او يلبس حياجه  
 فجاؤ وقت صلوة الجمعة فصلى بهم للجمعة جازوا في انما كوز عند اني يوسف اذ لم يكن منه سوى المصلي  
 من اربع وبه كان ينبغي من الامة الخلو في فعل ما من هذا الرواية لا كوزا فامه للجمعة يحال في  
 مصلي العيد وتعد فاما المصلي ما اعد لخواج اهل المصلي واما المصلي فكل سبي كذا قال الحسن  
 الامة الخلو في تواجد اختلاف في قيام المصلي وعدمه فعد من محمد رحمه الله هنا  
 يفلو في بعضهم في سبي وبعضهم في سبي وبعضهم في سبي فعد صوت يؤذونهم اذا اذن واذا  
 قلده العيد عمل ما فيه فصل فيهم صلوة الجمعة جاز صلواتهم بخلاف ما عاينته في بعض فعد في فتاوى في الله  
 وقد ايضا صلوات الجمعة خلفا المتقلب الذي لا مشورته من الخليفة كوزا كان سيرته في التبر  
 عليهم سيرة الامراء حكم على دعيته لان هذا بئس السلطنة فقصو السوط ووالصوت واليهم  
 قد مات ولم يبلغ موته الخليفة في مضت بهم جمع فان صلى بهم فليعلم الميت او صلب شرط او لا  
 جاز لا تقرر فيهم امر العامة ولو اجتمع العامة على ان يعدوا رجلا من غير اسر الخليفة المسب  
 او العاصي لم يجر ولم يكن جمعه لانه لم ينفذ فيهم امرهم الا اذا لم يكن فيه قاض ولا خليفة الميت بان كان  
 انكل هذا لميت محض كوز لا لاجل الفروع الا سجد عليا رضي الله عنه صلى بالناس وعباد رضي  
 عنه محض بطلان اصح الناس على رضي الله عنه وفي فتاوى فيهم قد اذ صلى الامام ركعه  
 من الجمعة ثم احده سجد من المسجد ولم يقيم احد منهم الناس في جلا قبل ان يخرج من المسجد  
 جاز في هذا اصلاح صلواتهم فان تكلم المتقدم او فهدى او غير ان يخرج بهم لم يجر لان الامام لم يقرر  
 اليه في جواز تاله ابقاء على صلوات الامام ضرور ودرج عز صلوات الامام وفي ما روي عنهم  
 صبي صلوات الجمعة وله مشورته الوالي كوز واصل بالياس صلوات الجمعة اذا سجد في الاربع  
 من الجمعة فاصح الخطيب هل يقطع في اصلاح المساجد منهم من قال بصل ركعتين وسطح وساعد  
 من الامة السجدة في جهاد ومنهم من قال بصل ركعة واحدة من الامة الخلو في به كان ينبغي الصل  
 الكثير يوهان الدين رحمه الله وكذا الاربع قبل النظر اذا اقيمت فيه اقتلا والمشاخ وان معروف  
 واما اختلاف الاربع قبل الجمعة لما ذكر محمد رحمه الله في باب الجمعة وتسمى لمن كان في صلوة  
 ان يفرغ منها فعمل من الامة الخلو في جهاد ذلك على الاقام على وجه السرعة وحمل سائر  
 السجدة في ذلك على القطع على راس الركعتين وفي كثر مسائل الامام جسد اذ ان في هذا الوقت  
 كوز الاربع صلوات الجمعة لان في هذا الوقت يوم الجمعة اقتلا من العلماء عند صعيد واليهم  
 رجما الله فخر الوصا الطهر الا ان الحكي المقيم ما مورا باسقاط الفرض عن رفته باذ الخليفة  
 حتما والمعدود ما مورا باسقاط الفرض باذ الخليفة على سبيل الرخصة وهكذا عند محمد رحمه الله  
 في قوله الاول في قوله الاخر الفرض احدهما وانما ينعين بالادان ان الجمعة كذا في النظر بل  
 ان الطهر يدل على سبب ما واد الجمعة اما الجمعة لا ينعين ما واد الطهر وكذا في التذوي والاصح  
 الفرض الجمعة وله ان يستط بالظهور روي عنه انه قال لا اعلم فرض الوقت فهو وانما الفرض ما يستقر  
 عليه فعلة وقال في فرض الله في الوصل الجمعة والطهر يدل على المصلي بعد فوات غروب الشمس

ضرورة  
 اذا سجد في الاربع  
 قبل الجمعة

يؤمر بالاعادة وان لم يعد حتى طلح الفجر انقلب جازا في بالامساك في الكثرة في المستحق سوطا باجابه الجمع  
 من الصلوات في يومه عند اني صبه رحمه الله ان يكون مريلا بالبحر حتى لو اهل يوم وصل مع الامام الطهر  
 ثم اهل كحه وصل مع العصر لا يجوز ووجه ان سماعه عن يوسف رحمه الله امام الموسم اذا كان في  
 وصل في ركعة من الظهر وحدث وقدم رجلا مسافرا فدخل معهم في الصلوة قال صلى الطهر اربع  
 والعصر ركعتين وانما جاز له اذ الصلوات في وقت واحد فالادان في احدهما كذا في الاخر  
 في ما روي عن وارزم ولا يجوز اقامة الجمعة في المصلي موضعين في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد  
 في موضعين وثلاثة عند محمد بن واما زانو يوسف في موضعين دون اللاب اذا كان مصرا له جازا في  
 في كل من ينفذ **فصل** في المسافر والمريض في الصلاة بالبدن اذا خرج من جازا مسافرا  
 في تركستان قوط لا يقصر في رباط وليست في قصر ودون واقعا به اصلا والمشاخ واختاران  
 يقصر فيهما ودون في موضع اخر الصحيح ان المسافر اذا خرج من المصلي قصر في مسائل الجمعة في وقت  
 كوز المسافر للجمع من الصلوات في فعل العذر السقر بان يوض الاول ويجعل الثاني وما من المغرب  
 مكروه الا بعد السفر في اضراب المريض من الغيبة اذا سجد في صلواته وهو مصلح ثم عرض له  
 مرض يني على صلواته على صلب المكان وقال انه صعد رحمه الله يستقبل اذا صار الى الاما ولو شرب  
 وهو معذور ثم جازا في كان الترتيب في سجود بني في قولنا في حقه واني يوسف رحمه الله وقلا  
 محمد رحمه الله يستقبل وان شرب بالامام قدر على الركوع والسجود فانه يستقبل اذا كان لا يستطيع  
 ان ركع وسجد يكره ان يرفع اليه عودا او وسادة فيسجد عليه مع هذا اذا سجد على كذا الشيء ان  
 خفض راسه للركوع ثم خفض للسجود واجزاء والا يجزئ في با صلوات المريض الخليفة اذا سجد  
 بصل صلوات المسافر لانه مسافر كغير الخليفة هكذا ذكر في التوازي في صلوات الخليفة اذا طاف في صلاة  
 ولا يقيه لا يصح مسافرا الا عرابا اذا نزلوا فيهم في موضع التمسوا فيه الدعوى ونوا ان يقيموا فيه  
 حقة عشر يوما فيكون سعد الله وانيان في رواية يصير واميهم في صلاة الصد الشهد وعليه  
 الصلوات مستحالة ان يكونوا مسافرين ابدا قيل وانما يصح منهم بنية الاقامة في موضع كان الماء والكل  
 متدارما فيهم حقة عشر يوما وهذا صحيح وفي ما روي اهل سمرقند مسافر دخل بلده وجبه غرام له  
 فان كان مقيم صلى صلوات المسافر بل تعلم يقيم على الاقامة والجس جرام على الطالب فالظاهر  
 انه يجزئ سبيله وان كان مورا وعنه على ان لا يقطع دينه اذ صلى صلوات المقيم لان الجس جلال  
 للطالب في هذا الصورة فاذا عزم ان لا يعطيه حقه ابدأ فعد عنه على الاقامة ابدا والتم يوم على ان  
 لا يعطيه حقه صلى صلوات المسافر من الحاج اذا وصلوا بغداد شهر رمضان ولم يتروا الاقامة صلوات  
 صلوات المقيمين لان في غيرهم ان لا يخرجوا الا مع العائله ومن هذا الرواية في مخرج العائله اكثر من  
 خمس عشرة يوما فان لم يتروا الاقامة من صلى الطوبى قاعدا بعذر او بفرض عذر في الشهد ينعقد  
 كما في سائر الصلوات اجماعا اما حال العترة فعلى صبه رحمه الله ان شا فلكه كذا فعد وان شاء  
 توبه وان شاء اخبر وعنه ابو يوسف رحمه الله انه يجزئ في روي عنه انه يتبع ان شاء وعنه محمد بن  
 انه يتبع وعنه زكريا رحمه الله انه ينعقد كما والشهد كما قال ابو يوسف في كل القعدة عند السجود

اخبرني



وقال محمد رحمه الله عند الركوع كذا ذكر سجدة الاسلام في اول صلوته وذكر هو في اخرها بالحدث  
انه خير من التبرج والاضيق حتى غلبت صلاة في ان صلوة الليل سبع عند ان يصعد رجا الله من اول  
الصلوة الى اخرها وقال ابو يوسف رحمه الله اجماعا وبس الركوع والسجود تفعل كما في سجدتك المكنونه  
وقال رحمه الله يفعله من اول الصلوة الى اخرها كما في سجدتك المكنونه وعنه رحمه الله ان  
الافضل ان يفعله في موضع القيام **فصل** في بيان في سجدة الركوع في غير محله لا يصح يفعله  
كمن شاء وهو قول محمد وروى الحسن انه يترجى وادان ان ركع في رجله اليسرى او في رجليه  
قال القسري في هذا اطلق ابو الحسن رحمه الله في سجدة الركوع في غير محله لا يصح يفعله  
يركع مترجما وقال في غير موضع رجله اليسرى في جميع صلوته وذكر القسري ابو الحسن رحمه الله ان الركوع  
على قومه في هذا على السجدة الانام في كل ركعة من الفضل انه كان يقول المضر اذا رجع عن الصلاة ودل  
على ذلك اكثر من يوم ويليته حتى دخلت الصلوات في هذا اكثر من هذا فلهذا في بعض الموضع من وقته  
لا قضاء عليه كالمضي عليه وقال بعضهم وان كان اكثر من يوم ولم يدا فاد ادر على الامانة عليه جميع الصلوات  
علا في المضي عليه وعنه رحمه الله كان سجد المضر اذ لم تقدر على الامانة بالراس يومى اجنيه ولا يؤمن  
بقيله وقال ابو حنيفة رحمه الله يومى يدا فاد لم يقدر على الامانة بالراس يومى اجنيه ولا يؤمن  
لا يجوز ومثل محمد عن ذلك فقال لا استكثان الامانة بالراس كوز ولا استكثان الامانة بالقلب لا يجوز  
واستكثان الامانة بالعين انه هل يجوز اذا اعتنى عليه او جنى او غير ذلك الامانة بالراس ان كان اكثر  
من يوم ويليته سقطت الصلوة وان كان اقل لا والجرة في اكثره عند ان يصعد والى موضع سجدة الله  
من صلات الساعات وعنه محمد من حيث دخل الوقت وصلى لوجن قبل الزوال ودام الى بلوغ الزوال  
من اليوم الثاني وفاق صل وفروا بعض غنما الا قضاء عليه وعنه رحمه الله ان قضاء الممتد في وقت  
العصر هذا الساعات كذا ذكرها وهو المذكور في سجد الاسلام رحمه الله والعمد ابو الحسن  
حصل اعشار الساعات رحمه الله عن ابيه رحمه الله قال روى عن محمد انه لا يعتد بالساعات وذكر سمعنا  
الرخي في ان اعتبار الساعات رواية عن ابيه رحمه الله والعمد ابو الحسن رحمه الله  
وسا في عامه في مسائل اخرى من كتابه هذا الكتاب وفي المسعى المجتهد بعد صلوة يوم ويليته اذا  
في ذلك فان كان اكثر من يوم ويليته فلا قضاء عليه بغير الا قضاء عليه فمما زاد على يوم ويليته انه  
فيما روى ابو سليمان عن محمد اذا جنى جنى دخل في الظهر ثم افاق من الغد عند العصر طيس عليه قضاء الظهر  
لان الظهر ادى على صلوات يوم ويليته واذا جنى قبل الزوال ثم افاق من يومه قبل غروب الشمس في قضاء  
الظهر والعصر فتاوى العمدة اقر الله المريض اذا صار محلا لا يستطيع ان يصلي بالامانة ولا يغتسل بامانة  
لا يجب عليه من كفان الصلوات شي ولا يكون ما خذوا وان ارادوا وجب ان كان اقل من يوم ويليته قضيت تلك  
الصلوات وان كان اكثر من يوم ويليته لا يقضى تلك الصلوات دفعا للرجح كما في المضي عليه وفي الصلوات  
المريض اذ لا عند القيام والاعطاط بسم الله كما يحق من المشقة لا ينسد صلوته لانه ليس في كلام  
الناس ولم يخبروا بامانة وذكروا محله الرواية ان في قول ابو حنيفة رحمه الله نفسه في قياس  
قول ابو يوسف رحمه الله لا يتعد في الاوقات مرضى به جرحه ان يصلي قائما بالامانة لا يسجد جرحه وان

وان صلى بركوع وسجود في سبيل جرحه فانه يصلي قائما ويومى للركوع ثم تقعد ويومى للسجود وان لم يفعل  
فكذلك صلى قائما هكذا ويومى للسجود ولا يجوز لان الامانة للسجود قاعدا اقرب الى حقيقة السجود وفي الروايات  
يقول صلى قائما بامانة وجنس هذه المسئلة **فصل** في مسائل سجدة السجدة في صلاة العارضة لان  
وتلا في السجدة انه اخرى لما لم يركع سجدة السجدة وكذا التلا في الركوع ذكر في صلاة العارضة لان  
هذه الصلاة سجود عنها وجوب سجدة السجدة متعلق بتلاوة جميع الآيات او بالحرف الذي فيه السجدة ذكر  
العمدة ابو حنيفة رحمه الله في غير الروايات عن محمد رحمه الله فيمن قرأ آية السجدة الا للحرف الذي  
تلاها انه لا يسجد وان قرأ الحرف الذي يسجد فيه لا على السجدة الا ان يقرأ اكثر آية السجدة  
قال العمدة ابو حنيفة رحمه الله في سجدة الركوع الذي يسجد فيه لا على السجدة الا ان يقرأ اكثر آية السجدة  
وذكرها في سجدة الركوع الذي يسجد فيه لا على السجدة الا ان يقرأ اكثر آية السجدة  
السجدة وروى الحسن رحمه الله في السجدة ان اذا قرأ آية السجدة لم يركع وكذا المجتهد اذا  
تلا آية السجدة اذا افاق قال العمدة ابو حنيفة رحمه الله ان يركع في سجدة السجدة ما لم يركع في سجدة  
الكتاب اذا تلا آية السجدة في الصلوة وركع لسجدة السجدة انما من ان يركع به وبه اخذنا  
وفي الامانة لا يجوز في الامانة لا يجوز في الامانة لا يجوز في الامانة لا يجوز في الامانة لا يجوز في الامانة  
ان القياس ان لا يجوز في الامانة لا يجوز في الامانة لا يجوز في الامانة لا يجوز في الامانة لا يجوز في الامانة  
انما يجوز في سبطين اصلهما النية والسجدة لا يخلل من السجدة ومن الركوع ثلاث آيات  
وهذه مسئلة عجيبه وتعامها قبل بان السجدة من سجد الطحاري وهذا اذا كانت الامانة السجدة  
في وسط السجدة حتى يعتبر فاصلا اما لو كان من آخر السجدة لا يكون فاصلا كذا ذكر في الاصل و  
المجرح والهارونيات وذكر الحسن رحمه الله ان سجدة السجدة في الصلوة فان شئت رجع لها  
وان شاء سجد فالا لندوى نفسي عن ابو يوسف رحمه الله منقولا ان سجد امام ركع  
الصلوة فتعاهد روى الحسن رحمه الله اذا كانت السجدة في آخر السجدة كذا في آخر الاعراف والنج والعلن  
او قريب من اخرها سجد في السجدة حتى فرغ من السجدة اجزئة سجدة الركعة المعنى  
سجدة السجدة وان خرج الى سجد اخر لم يجز وهو الحسن رحمه الله سجدة الركعة عن سجدة الركعة  
السلام يدل على انه ان ركع وما يورد من السجود يقفه مقام السجدة السجدة في صلاة العارضة  
وذكر في غير ذلك ابو يوسف رحمه الله اذا كان قبله بعد آية السجدة ما يجزى في الصلوة ثلاث امانات على السجدة  
الركعة الا انكم والاصح ان ارادى هو سجدة السجدة لا يجب عليه ان يسجد الا انما لم يقرأ ولم يسجد  
في كراهية ما روى في هذا من الخاضع اذا سمعت اداء السجدة لا يجزى عليها المصلي اذا تلا آية السجدة  
ونسي ان يسجد لها لم يذكر سجدة قال الصمد الشهيد في الامانة سجدة الركعة في غير فريد القاصي الامانة  
على السجدة التي قالها على من اراد عليها لندوى الله لا يسجد عليه وذكر في باب السجود من الاصل  
واما من صلى بركوع وقراء سجدة في نفسه ان يسجد فذكر في ذلك هو هذا كذا في قاعدة كذا في قاعدة كذا  
وهو ان يقرأ سجدة لها ثم قام فقام في ركوع ثم مضى في صلوته وعنه رحمه الله في السجدة وتعامها سجد  
هكذا في الكتاب وذكر الصمد الشهيد رحمه الله واقفا به كبر سجدة السجدة عند التلاوة وعند



الانتهاء هو المحاذير المذكورة وهكذا ذكر القدر في كل كبيرة في الاسماء ولا يكون في الاسماء وهو طاعة  
الحسن في صفة وقيل يتكرر الاسماء في الاسماء خلاف من ان يوسف محمد علي قولا في يوسف  
لا يكون على وجهه يتكرر في مسائل زرين على وسلم ثم ذكر ان عليه سجدة ملاوة فعله ان يروي  
وسجدة في القدر على كل سجدة وجميع عمله في الصلوة تلاوته ثم خرج قبل ان يسجد بها سقط عنه  
وفي مجموع الفوائد اداطن ان عمله سجدة الملاء فيسجد طام سكت لم يكن عليه قال القاه يورث العليم  
ادامه كن بنهار ركعة وفي القدر يروي لو تكلم في السجدة او فقه او حدث سجدا او خطا فعله اعادتها  
ولا وضوء عليه في التفتة وفي العيون اذا قرأ آية السجدة ركبا ثم نزل برعد وركب وسجد على الباب  
اجزاء لانه ادى كما وجب عليه وكذا اذا قرأها عند الطلوع وسجد طام عند الغروب **مسألة**  
في مسائل السجود اذ اراد في الامر من الطهر الفاحه والسورة ساجدا ليس عليه هو المحاذير ان سجدة  
رحمة الله في الكتاب ان سجد فراء وان سجد سجد وان سجد سجد ذكر الفاء مطلقا وفي واقعا لما طق  
اداء ما كذا الكتاب من ان كان في الامر من عمله السجود وان كان في الامر من عمله السجود لان  
الاول ليس بصبر في السجود ولا ذكر في الامر من سجدة لوراء العاكه في الركعة الاولى في السجود ثم  
سجد العاكه لا سجد عليه اذ اراد في الركعة الاولى من العرض سجد وقرأ الركعة الثانية سجد  
قبلها لا سجد عليه اذ اراد الفاحه وسجد قصير ودفع ساجدا فعله السجود وان فاء بكلمات قصار  
مع العاكه او انه طوله من واجبات الصلوة بالاصابع اذا شق في الصلوة على النبي عليه السلام بعد الفراغ  
من التشهد في الركعة الثانية سجد ثم ذكر فقام الى الله قال السيد الامام ابو سجاد والعا في الامام  
الما تروى عليه سجود السجود هو جواب ما سجدنا غير ان السيد الامام قال اذا قال اللهم صل على محمد  
وجيب وقال العاصي الما تروى لا يجيب لم يقل سجد على محمد وفي اخرى ما لا يرد في الصلوة وفي  
يروي في القدر الاول على السجدة ولا يصلي على النبي عليه الصلوة والسلام عندنا ولو زاد لم يذكر في ذلك  
وذكر في امالي الحسن عز في صفة رحمة الله وفي كتاب الصلوة ان سجدة ان لا يرمه سجدة السجود عنه  
الى يوسف محمد رحمة الله انه لم يرمه في سجدة اكل في السجدة السجدة وكان الامام طهر الدين يقول  
لا حب سجود السجود يقول اللهم صل على محمد وخو انما المعتبر ان يؤخر سجدة ما يؤخر فيه  
ركلا في ذكره واجبات الساطع قال ابو صفة رحمة الله اذا زاد في التشهد الاول من فواجب  
سجود السجود وفي غير الرواية ذكر الشيعي ان من زاد في الركعة على السجدة فعله  
السجود لا اس محال ذكر في ذكره لانه رياء فوالا هو قول في صفة رحمة الله قال ابو صفي  
يلقى عز في العاصم الضغار رحمة الله انه لا يرمه السجود في هذا وذكره قوله اذا قرأ الفاحه  
من سن في الامر من لا سجد عليه انه اذا تشهد من سجد لا سجد عليه فالكاهي انه اذا ربه في  
القعدة الاخيرة وسجد في هذه المسئلة بعد هذا اذ امر في السجدة وقرأ العاكه سجد  
لا سجد عليه في ماوي سجد فاداء مكان التشهد عليه السجود ذكر الوفا بالعا كذا السجدة  
كان عليه السجود كذا في صفة واجبات الساطع وذكره كذا اذا بدأ في موضع السجدة  
بالعزم لم يسجد فعله السجود وبجمله لو بدأ بالسجدة في العزم لا سجد عليه لان في اليوم الاول

كبيرة

انها

جعفر

لم يضع السجدة موضعه وفي الوجه الذي وضعه موضعه وفي غير الرواية اذ اراد قاعدا فعله  
السهولان الموضع ليس موضع العزم وكذا الوفا انه في ركوعه او سجوده ولو قرأ السجدة فاما او  
راكعا او ساجدا لا سجد عليه لان التشهد بناء والعزم موضع الشاء والعزم اذ ايت لواصيح فوالا  
السلام عليك ايما النبي ورحمة الله وبركاته الى قوله عزم وسوله فانه يكون على الدعاء ولا  
سجد عليه وعزم الى يوسف رحمة الله من سجد فاما لا سجد عليه وان قرأ في فعله السجود ايت  
لو كبر فقرأ بعد التمام اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله فعلا هذا او كبر  
يجب عليه سجود السجود ايت لو كبر ثم ايت ففعل ذلك غير من وكان العزم انما هو الحافظ  
رحمة الله يقول اذ اراد السجدة فاما العزم في الركعة الاولى في فعله سجود السجود وان كان  
موضع الشاء ففعلها منه معروفة وان قرأ في الركعة الاخرى ففعلها سجود السجود بخير  
موضع الركعة الاخرى وكذا من سجد عزم سجدة رحمة الله فيمن قرأ ما كذا الكتاب وسجد  
سجد العاكه من اخرى لا سجد عليه ولو قرأ العاكه من سجد ولم يقرأ بينهما سور فعليه  
ثم قرأ العاكه من اخرى لا سجد عليه ولو قرأ العاكه في الركعة الاولى من سجد وسجد السجود  
السجود ذكر ان رستم عنه مطلقا ان من قرأ العاكه في الركعة الاولى من سجد وسجد السجود  
في الامر من سجد في واجبات الساطع وكذا في سجد السجدة في صلوة جمع التقاريف على هذا  
التفصيل يعني ان كبرها في القعدة الاولى في فعله السجود وان كبرها في القعدة الثانية لا سجد  
في المسألة هاتم عن محمد اذا سجد في الركعة الاخرى من ما كذا الكتاب فعله السجود وان بدأ بقرآن غيرها  
في الركعة الاولى والثانية فقرأ في فعله السجود في الركعة الاولى من سجد وان كان ساجدا  
الركعة الاخرى في الظهور والعزم والاشياء لم يبيح فوالا ساء ان كان سجد وان كان ساجدا  
فعله سجود السجود يروي ابو يوسف رحمه الله ان اذا سجد الامام عن يمينه واحدة في صلوة العيد  
سجود واحدة ايضا الحسن عز في صفة رحمة الله اذا سجد الامام عن يمينه واحدة في صلوة العيد  
سجد للسجود وهذا ما حفظ لان هذا سجد عن يمينه زائد والسجود يمينه اصله كذا في  
الركوع او السجدة لا يوصل السجدة فالسجود عن يمينه زائد كيف يوصف ولكن الوجه في ذلك ان  
هذه يمينه منسوبة الى كل الصلوة ولا ينسب الى حاله مخصوصة فالسجود عنها يؤخر في كل الصلوة  
كلا في سائر التكرار اذا تفكر في الصلوة ان طلال لزمه سجود السجود والا فلا والفاصل اذا شغله  
من فعل في فعل الصلوة وان قل في قال اذا حدث فذهب ليتوضأ فشكل انه صلى بلا ما او ادعى  
ان سجد عن الوضوء لزمه سجود السجود والا فلا موضعه آخر باب السجود من الفقه وذكرنا نفقه  
ابو صفي عن غير الرواية انه ذكر في البخاري في نوادر عز في صفة رحمة الله ان من سجد صلوته  
فلم يعلم صلى ركعة او ركعتين فاطال يفتلح ان كان ذلك في قيامه او ركوعه او قومه او سجوده  
او قعدته الا في سجود عليه وان كان في جلوسه في السجود في فعله السجود ان بطيل اللبث  
في جميع ما وصفتنا الا في السجود في القعدة وسجد صلوته صلى سجد في القعدة الا في  
وافتح الطلوع لا يفسد صلوته ما لم يسجد بالركعة بالسجود ولو فعل عزم يفسد في اجزاء الجمعة  
من سجدة الصلوة السجدة رحمة الله وفي ماوي سجد بان اذا صلى من المغرب ركعتين وقعدت السجدة

السجدة

دليل

منه



فرج الله انما سلم ثم قام وكبر سوى الدفوع في سنة المغرب ثم تذكر انه لم يتم المغرب وقد  
 سجد السنة او لم يسجد فصلوه المغرب فاسد لانه انتقل الى النفل قبل اتمام العرض فاما  
 اذا سلم وذكر خمس ان صلواته قد فسدت فقام وكبر للمغرب فافانبا وصلى بلا ان صلى ركعة  
 وقد ورد السجد اجزاء المغرب والا فلا لان نية المغرب ثانيا لم يصح فبقى محرم التكبير وذلك  
 لا يحرم من الصلوة رجلا صلى العصر خمساً وفود في الرابعة ودر السجدة ثم تذكر ذلك لا يضيف السادسة  
 هكذا ذكر في فتاوى ستر قد لا لا يطوح بعد العصر ولا يحجب عليه السجود سجد السجود شرح  
 في الصلوة ولم يوجد اخرها لانه لم يوجد اخر الصلوة لما ذكرناه لا يضيف اليها السادسة  
 ولا اخر العصر لظهور الواسطة وهي الركعة الخامسة وروى همام عن محمد بن ابي بصير السادسة  
 والعوى على رواه همام لانه وقع في النفل لا عز قصده بل سجد اخرى وفي ما اذا صلى  
 ركعة من الصلوة في الليل ثم طلع الفجر فانه سجد ركعة اخرى لانه وقع في النفل لا  
 عن قصده ولا في سجدتين في سجدة واحدة فيكون النفل ركعة اخرى لانه وقع في النفل لا  
 في الرابعة وقام الى الخامسة وتابعه القوم في ذلك فذكر الركعة في ركعة واحدة لم يجد  
 لان الصلوة لم لان الركعة انتقض بان يخرج بقى القوم زيادة سجدة في وان سجداً قبل ان يخرج  
 الامام منه عن الركعة فحق الطحاوي انه نفس صلواتهم لانه غشا الركعة لم يمسح بها من سجدة  
 الامام اذ صلى الظهر وجا وسلم ثم تذكر انه ترك سجدة فيها وهو موضعها ثم قام في  
 ولست قبل الصلوة وصلى اربعاً وسلم وذهب فسد ظنهم لان ركعة في الظهر ثانياً لغوا فاصلى  
 ركعة فقد ظلت المكتوبة بالنا فله قبل الفراغ من المكتوبة في قماوى اهل سمرقند في هذا الموضع  
 اذ صلى القعدة يقوم فقال له القوم تركت من الصلوة سجدة فقام وكبر واستقبل الصلوة لآخره  
 لا الاولى ولا الثانية لان هذا السجدة لم يحرم عن الاولى فحفظت النافله بالمكتوبة قبل الفراغ من  
 المكتوبة اذ ارفع راسه من الركعة والثانية ثم تذكر انه لم يسجد لانه لا سجدة واحدة سجدة  
 تلك السجدة ثم يتشهد للثانية ثم سجدة لانه سجدة في وقتها وان سجدة واحدة سجدة  
 تلك السجدة لا يرفض الركعة وعلمه السجدة لانه اخر السجدة عروقها وان تذكر وهو في الركعة  
 الثانية فرفض الركعة وعاد الى السجدة التي تركها وسجد لها بسجدة للثانية وبعد الثانية وفي  
 ماوى الفضلى اذ سلم ساجداً وعليه سجدة البلاوة فيسجد هاهم فخرج عن الصلوة قبل ان يتقدم في السجدة  
 فسدت صلواته لانه القعدة الى سجدة البلاوة يرفض القعدة وتكون من قراءة التشهد حتى سلم لكان قد  
 قد السجدة ثم تذكر فواد بقراءة السجدة برفض عن الصلوة فلان يتم هراه التشهد لم يفسد صلواته  
 قال رحمه الله وجدت الرواية عن محمد بن ابي نصر ان المود الى قراءة السجدة لا يرفع القعدة وهو في  
 ذفرو عزله يوسف بن داسان سجود السجود اذ وقع في وسط الصلوة لا يفتن بها وسجد بها  
 في باب مسافر الغيبة وعزى الى بكر الاعشى بقوله ما فيه اخذ النعمة ابو جعفر رحمه الله اذ اورد  
 من الامامة والطائفة والنا لانه لا يتقدم هو الصلوة او سلم الظهر على راس النامه على ظن انهما  
 جمعا وفي الفتاوى على انها ركعة من فصل الصلوة وان سلم الظهر على راس الركعة على انه ان ذكر

في الصلاة على راس الركعة

ذكر في الاصل ان كان به مكانه فانه يتم والمراد بالمكان المسجد اذا صلى الظهر على غير وضوء والعصر  
 يجوز ان يصلى على الظاهر ولم يصلى العصر صلى المغرب بعد العصر لم يصلى المغرب على هذا اذا كان  
 ينظر ان العصر وقع ما بين الاما لو علم وقت ادله المغرب ان عليه العصر لا يجوز ان يصلى على هذا  
 في نوادر من سماعه في باب مسافر الغيبة وهذا خلاف ما لو توضع سور الحرام ولم يسمي فصلي  
 الفجر صلى الظهر وهو ذكر ذلك حيث لا يجوز كذا قبل ان يفسد الفجر ليس بجهد فيه بل هو  
 مستحق عليه لعدم الطهارة الا ان علمه عدم الطهارة كون السجود مستوكا فانه لا الحذر في  
 ينزل عما منكره في محله في ما تقدم لان فساد العصر محذور اما اذا شك بعد الفراغ من الصلوة  
 فانه صلى ثانياً او رجع الى موضع عليه فمجلس كما صلى اربعاً حلالاً امره على الصلوة وان كان قبل  
 الفراغ بعد التحريم ياخذ بالمستيقن وجعلته في احوال القوم غير صلواتهم فشكوا والاعلم قال محمد بن  
 هذه المسئلة في المسعى وصدرها في قوله اذا فرغ القوم من صلواتهم فشكوا والاعلم قال محمد بن  
 اذا كان بعد الفراغ لم يلقنوا اليه وان استيقن واحد من القوم بالانقضاء واستيقن اخر بالانقضاء  
 ويشك الامام وباقي القوم فلا اعاده الا على الذي استيقن بالانقضاء ونعم هذا في الواقعات في سنة  
 الطحاوي من لم يدرك ثلثاً صلى ام اربعاً فانه ينظر ان كان ذلك لعل ما عرفت له استقبال الصلوة وان  
 كان ذلك بعد ركعة كثر التحريم اتم الصلوة على ذلك وسجد سجدة في السجدة في أرض صلواته فالا الكثر  
 معناه اذا صار غلب حاله فذكر كراهة عند الضرورة والدم بكنهه لم يرد ذلك ولم تقع تحريمه على شيء  
 يجزى على الاقل واخذ به كما اذا وقع السجدة في الركعة والركعة فانه يجعلها ركعة واحدة وان  
 وقع في الركعة والركعة والركعة كما ان كان من الصلاة الاربع يجعلها ثلاثاً ما بقيت صلواته  
 على ذلك وعليه ان يسجد غيب الركعة التي يقع له السجدة اربعاً من صلواته احتياطاً ثم يقوم فيصلي  
 اليها ركعة اخرى وعند ابى يعقوب بن علي الادوي الاصول كلها وهو رواية الحسن بن علي بن فضال  
 رجل صلى بقوم وذهب والركعة في العصر ولا يصح من الطهارة ان كان في العصر في العصر وان كان  
 في وقت الظهر في الظهر وان كان الوقت مشكلاً ما زال كل واحد من الفريقين في القياس واذا قل  
 الامام بعد الفراغ من الصلوة صليته نوا وقال القوم صليت ثلاثاً ما كان بعض القوم مع الامام قد  
 صلى الامام وان لم يكن فان كان الامام على يقين بعد الصلوة وان لم يكن فعليه بقوله ولو شك الامام  
 انه صلى اربعاً او ثلاثاً فاجزى عدلان انه صلى ثلاثاً ما اذا بقوله خلاف ما اذا شك الامام والقوم في  
 واستيقن واحد بالتمام وواحد بالانقضاء فان الذي استيقن بالانقضاء بالانقضاء في المستيقن  
 لا يعيدون وهذا من القوم من استيقن بالانقضاء لانها كانت غارض خير المستيقن بالانقضاء في المستيقن  
 بالتمام ولو شك الامام والقوم واستيقن واحد بالتمام فالمستيقن ان يعيدوا الصلوة وان لم يعيدوا  
 فلا شيء عليهم **صل** في مسائل الخناس ما لا يغني لا يصلي عليه عندنا في باب السجدة في الغيبة  
 في فصل اصلاط الموتى وهكذا ذكر الفصل ايضا وقال في طالع الطوبى روى عن محمد بن في النوادر انه  
 لا يصلي عليه سوا ذلك في الحرب او قتله الامام قتلاً ذهاباً الى ان يحارب كالباغى وذكر الصدوق  
 الشهيد في الواقعات ان اهل البغى ان قتلوا في الحرب لا يصلي عليهم وان قتلوا بعد ما وضعت الحرب

في العصر هي الغيبة في الغيبة

في صلاة فطر الدم وقت من  
 خلف الامام ولا يدري من هو







اكثر ما يله مسائل الخراج فمسائل الزكوة نوع واحد ومسائل الخراج ثلاثة انواع منها مسائل الزكوة  
 على الفضل ان كان يتقوله كونه الاصل المحتمل في الامارة الطويلة المرسومة على الاجرة السنين  
 الى كاس الاجرة في يد لاد ملكها بالتقضى والتسليم لا يتقضى ملكه ان كانت الاجرة دراهم وما شاكلها  
 حكمها لا يبعين فكان السج الامم بخلاف الدرهم حتى ربحها فيقولون وهذا ان الزكوة يجب على الشئ  
 ايضا لانه يوجد كالمولود موضوعا دينه له على غيره وكذا بيع الوفاة الذي اعتاده اهل سمرقند كونه  
 ذلك المال على البائع لانه ملكه بالتقضى على المسمى ايضا لانه يبيع ما لا موضوعا دينه له على البائع و  
 ليس هذا احكام الزكوة على شخصين في مال واحد لان الدرهم لا يقضى في العقود والفسوخ وهكذا ذكر  
 السج الامم الزاهد في الاسلام على التبر في هذه المسئلة انما في الجامع رجل له مائة درهم فقد  
 وما به درهمين على انسان بحسب الزكوة ويكمل بقاها بما لا يخرج من ارضه في نوار زكوة كل عام  
 اذا كان له دار يسكنها محل الصدقة وان لم يكن جميع الدار مستحقة بحاجته بان لا يسكنها  
 هو الصالح في باب الاطعام من ايمان الكوفة **جئنا الى مسائل الخراج** هي انواع ثلاثة في المعقود  
 عليم بطريق الوفاء كما هو عادته اهل سمرقند اذ دفع العقاب من العاقد من **الدين** ليس فزع منه  
 المسمى واخذ الفلانة فالخراج على البائع ان تنقصه الزراعة لان نقصان يوجب النقصان وسواء  
 كان النقصان مثل الخراج او دونه او اكثر كما في الاجارة لان هذا في الحقيقة رهن وليس للمرتهن ان  
 يمنع ما رهنه من غاصبا وان لم تنقصه الزراعة فالخراج على المشتري كما في الغاصب خراج المنة  
 على الامر وخراج المستعار على المعير وخراج المقتضب اذ لم تكن المقصود به بئس عادله  
 والغاصب ما جعله سمي الا في الزراعة على الغاصب وان كان الغاصب مقبولا للمقصود منه  
 بئس عادله فلم ينقص الا في الزراعة فالخراج على رب الارض كما لو اعارها او اتمض الا في  
 بالزراعة وعزم الغاصب النقصان فعلى مولاه في صدقه الله الخراج على رب الارض على كل حال  
 وعلى قول محمد الخراج على رب الارض اذا كان يخرج النقصان من الخراج او اكثر وان كان  
 اقل من الخراج فالخراج على الغاصب ذكره سح الاسلام رحمه الله هذه الجملة في سرح مزارعة  
 الكرم وذكره المسمى عراي يوسف رحمه الله رجل غصب ارضاً من الخراج وزرعها فالخراج  
 على رب الارض تنقصها الزراعة ولم ينقصها وفه ايضا عن محمد رحمه الله ان على رب الارض  
 الخراج بقدر ما اخذ من نقصان الارض من الغاصب والفضل على الغاصب وان شرط الخراج على  
 ياتي في اجارات هذا الكتاب كمالا لارضه يد المسمى بعد ما لا يتكسر من الاستغلا فاحذر السلف  
 منه الخراج لا يتكسر له ان يرجع على الباع وهو ظاهر وكذا اخذ عامل الخراج الخراج من الكار ورجع  
 الاكار بذلك على رب الارض ما حكم الدين الشفي وقه نظرا اذا بقي من السنة متبعا ما يمكن  
 من الزرع ويدرك فالخراج على المسمى في الزرع كان هكذا قال ابو نصر وقال ابو القاسم الصفاد  
 رحمه الله ان يبيع مقدار ما يزرع الخطة والشجر بحسب على المشتري ولا ينقص الا في الصالح  
 ان يبيع السنة مقدار ما يزرع الدجور وبيع الزرع مبلغا قيمته يكون نصف الخراج الواجب  
 في الارض على الخراج على المشتري ذكره في نوار عصام والعموي على انه ان بقي تسعون يوما

المشتري

كان على المسمى ولا فعلى البائع لان هذا ليس بهذا اذ ابيع الارض فارغها وان باع ارضا فبازرع  
 لم يبيع كان الخراج على المسمى بكل حال في نوار الغنبة وان باع ارضا فبازرع انفع للب  
 وبيع ولم يزرع السنة مقدار ما يزرع ثانيا سعيان بحث على البائع ولو باع من اخر لم يشتري  
 من اخر هكذا اكل واحد منهم بعد شهر لا يجب على احد في باب العشر والخراج من عول المسائل  
**نوع آخر** الامم اذ دفع ارضه فملكه الى قوم ونفسها ارضيها ما اكلها فبازرعها لا قوم ليعطوا  
 الخراج جاز وبطريق كذا ان يعطى الامم مقام الملاك في الزراعة واعطى الخراج اصل هذا المسئلة  
 وكما في العشر والخراج ان الملاك اذا عجز عن الزراعة فلا مام اذ دفع الى غيره مزارعة ليقوم عليه  
 وياخذ الامم الخراج من نصيب المدهقائيد ولو باع الامم هذا الارض جاز وان اجاز وطريق  
 الخوار اصل من اما اقامتهم مقام الملاك والاجارة فخرج الخراج فانه لما ملك البيع والشئ لصاب  
 الارض وان عكس الاجارة والاصل لصاحب الارض لكن باع الامم الخراج من ذلك وهو لا يعلو  
 السج لا يتم فاما مقام الملاك في الزراعة واعطى الخراج لا غير لوهم مساهمة من قبل حوار السج  
 فوله لا قول صدقة رحمة الله وسئل بانه قول الكل فاذ اقتضوا او اذوا ان يافذوا بعد ذلك من  
 اصد هم لم يعلو وفي هذا الفصل كتاب سطر و سيرة واعمال الساطع **نوع آخر** النقصان من وظيفة  
 عمر رضي الله عنه اذ كانت الارض لا تطبق كوز بالانفاق واما الزيادة عليها ففي سواد عمار و يلك  
 وظف الامم عليها لا يجوز بالانفاق وان كانت الارض لا تطبق كوز في العشر والخراج في عصام  
 في بلك اذ الامم ان يوطئها ابتداء قاله الرباط على قول ابو يوسف رحمه الله لا يجوز وغيره  
 صه رحمه الله سئل قول يوسف في محصر عصام وقال محمد رحمه الله يجوز في السير من الزمامات  
 بعد احد و مستحب يا با وسطر هذا في سيرة واقعات الساطع خراج ارض بسان في الاسنان الثمرة  
 مثل الكرم عشر دراهم وكما في العشر والخراج وفي المسمى وروى هام عن محمد عن ابي صه رحمه  
 الله اذ كان الفحل مغرقا فزرع فيه جعلت حدها وقفا لغيره وكل من ربح قال محمد رحمه الله وان كان  
 ملتقا حقت عليه ما يطبق وقال ابو يوسف اذ كان ملتقا لا يزيد على الجوز عشر دراهم سئل  
 الكرم وتبني مجاز ذكره المسمى ان ما ذكره هنا قول ابو يوسف رحمه الله ان الذي اذا وهب لرجل خراج  
 ارضه لا يسعه ان يقبله لان الخراج صدقة الارض ومصرف جماعة المسلمين والا حوز ان كسبه  
 هكذا ذكره في الواقعات الساطع وهذا قول محمد رحمه الله على قول ابو يوسف ان ترك الخراج من واني  
 له اهلا لخرق الخراج اليه بعد كرمه لا يبيح والمسمى على ابو يوسف ان ترك الخراج من واني  
 خراسان يمتري له حيلة وعن عصام انه قال سالت ابا يوسف عن رجل ربح ارضه قال  
 يسعه قلت لم وانما هو للمسمى فاطبة قال هو بمنزلة الجاني وحلي عنه ان يوسف رحمه الله  
 في سان الجواز فقال الامم ان الذي لو وضع الخراج منه ثم راي الصراف انه كان جائزا ولا فائدة  
 في اخذ ثم صرف وان حصل العشر لصاحب الارض لا يجوز بالانفاق وذكره الخراج الا في الصراف اذا  
 لم يطلب الخراج من ارض الخراج فعلى صاحب الارض ان تصدو بذلك وان تصدو بعد الظلم لم يحج  
 عن العهد السلطان اذا ترك العشر على صاحب الارض وهو على وجهين الاول ان يتركه اغفلا منه

فيه



بان نسي السلطان وفي هذا الوجه كان على من علمه العشران بغير قيد العشر الى الفقر لان السلطان  
 ما ترك العشر عليه الوجه الثاني ان تركه قصدا مع العلم به وفي هذا الوجه ان كان متعمدا عليه العشر  
 غنيا كان ذلك جازية من السلطان وحببه له فحوركم بعض السلطان مثل ذلك من مال بيت مال الخراج بيت  
 مال الصدقات لان شغل العشر الى الفقر لا الى الاغنيا كمال الخراج وان كان من علمه العشر فقيرا  
 محال ان العشر من ذلك علمه فان كان جديده عليه فحور كما لو اخذ منه عم من ماله ولقد افاض  
 بان السلطان من اصدركوه من صلح المال فقبل ان يقر بها الى الفقر كما افترضا صلح المال كان له ان  
 يقره كونه اليه كما كان له ان يقر بها الى عمن من الفقر كتر سحر الاسلام هذه الجملة في سحر كما  
 المراد عنه في مال المزارعة ان يشرط احدهما لصاحبه شيئا من الخراج بعينه من علمه الخراج الى  
 لم يؤد صهي عليه سنون لا يوفد لما مقع عند ان صبه رجما له وهو على الاضلاع في الجزية  
 في التبرع الصغير لشع الاسلام خواهر زاده رجما له في باب توظيف الخراج حراج الوظيف والمقا  
 اذا ملك الخراج قبل الخصاد سقط وتعد الخصاد لا يسقط في راعه سحر الاسلام افلة اذا ادركت  
 كانه للسلطان ان حسن افلة حتى احد الخراج ذكره سحر الاسلام في باب ما يقتضيه فيها الوصي  
 من وصايا الجامع وان كان الى العشر والخراج وذكر محمد رحمه الله تغني طاقه الا راضي ان لا يزداد  
 الخراج على نصف الخراج هكذا ذكره الاصل وروى داود بن رشيد عن محمد رحمه الله تغني اخر  
 فقال بترك كل رجل منهم من زده ما يقوته ويقوت عياله ويبدن في ارضه الى ان يعود الزرع  
 من قابل والله اعلم **كتاب** **الصوم** مسائل هذا

يقره

ب

لقد كان

اوب

ادم العاصي وهذا الان العدد والاصول ليس بشرط فلو اني افترع ولا كذلك نسيان السهادة ولو  
 كانت السهادة متعينة في هلال رمضان فشهد واحد لا يقبل وان كان هذا الواحد خارجا عن المصطفى  
 نص في اسحان المختصر وكذا اداري في المص على مكان من بعض اسحان من المص وفي القدر  
 ان ورد هذا الواحد من خارج المص لم يقبل شهادته في ظاهر الرواية عن اصحابنا رحمهم الله وقد  
 اكثر في انه يقبل وفي الاقضية صحح زوايد الطحاوي واعتمد عليه **مسائل** في  
 الصوم اذ قال يوسف ان اصوم غدا ان شاء الله تعالى ذكره من المص للحلو في انه لا رواية  
 لها وفيها قياس واسحان في العاصي لا يصر صاغا لان الاستسناد الحق بالكلام سطل ما قبله  
 كما في المطلق وغيره وفي الاسحان يصر صاغا لان قولمان شاء الله ليس على وجه الاستسناد  
 انما هو على وجه الاستعانة وطلب التوفيق من الله تعالى بخلاف المطلق وعنه في قضاء شهر  
 اذ ادوى القضاء لا غير يجوز ان لم يمين الصوم سواء كان غير رمضان واحدا او غير رمضان مذكور  
 عن الروايات في بعض وفي باب الظهار من سحر الجامع الصغير ومثله لا عياض عريان  
 كمن مع هذا سوى اصاطا فيكتب في القوي اقباضا ينسب في جنين كذا وكذا قضاء الصلوات  
 يجوز ان لم ينو او صلى عليه اخر ملوكة والاضباط تعين اقطر شهر رمضان متورا وهو  
 مقتر فقام اقطر شهر يوما للقضاء والكفارة ولم يمين الصوم للقضاء فان هكذا احار الفقيه  
 ابو الليث لان العاصي الذي يصوم عن القضاء والكفارة يبداه بالقضاء ثم بالكفارة والغالب كالحاج  
 فانه نوى القضاء في اليوم ونوى الكفارة فمما رواه اذ ادوى من الليث القضاء بطوعا ولو نوى  
 الكفارة والقضاء بقع عن التطوع وفي المسني ابو سليمان عن ابي يوسف رحمه الله في الاملا لو صام  
 يوما ينوي به قضاء يوم من رمضان وينوي صوما من كفارة عن اوطار من رمضان اسحانا  
 ولو نوى من كفارة وتطوع خارجا عن الواصل اسحانا وروى عن ابي يوسف رحمه الله لو صام  
 يوما ينوي به عن رمضان وعن كفارة يمين اقره عن رمضان وقال محمد هو متطوع فان نوى من يومين  
 من رمضان او من ظهارين امراه من احد هما في قولهما ولو اصبغ فنوى ان يصوم قضا من شهر  
 رمضان وكفارة من شهر رمضان وكان تطوعا فان اقطر قد مضى يوما قال بعض اراذيه  
 قضاء ذلك اليوم الذي كان عليه قبل الشروع وهذا الصوم وهذا الاصح لا به علقه بالاظهار  
 وهذا اليوم وجوب قضاء ذلك اليوم لا سلق بالاظهار وهذا اليوم بل المراد به قضاء هذا  
 اليوم وهو اشكال في مسلة المظنون قبل باب غصبا الصبي ومسرة الجامع وفي موى حكم الله  
 المسني في اذا نوى الصوم للقضاء بعد طلوع الفجر لا يصح نيته على العشاء يصير شأن عا  
 التطوع فان اقطر يرمه العشاء كما اذا نوى التطوع ابتداء فصار هذه المسئلة اشكالا  
 في مسلة المظنون ايضا ويجوز ان يكون ما قبلها من المسلي ان يعلم انه لم يصم يوما  
 عما نوى اما اذا لم يعلم واقطر لا قضاء عليه كما في مسلة المظنون واذا نوى من عروبي النفس  
 من هذا اليوم ان يصوم غدا لم يجز انام او انعم عليه في زنا السمت من القدر وان نوى  
 بعد الفريز جاز لان تقديم النية على الصوم باعسار الحاجة والحاجة مدفع مقدم النية

اذا نوى القضاء كور وان لم يمين الصوم

في الظهار من سحر الجامع الصغير ومثله لا عياض عريان

اخر والعبد من رطنة الحام

اشكال في مسلة المظنون



هذه السلسلة وذكر في الجامع الاصغر ان من دخل الصوم على صلبان الله عليه علم انه ليس عليه  
 فلم يفطر لكن مضى عليه ثم افطر فعليه العصاة لا بد لما مضى عليه ساعه فقد اختار المضى فيه  
 فوضعه كثر هذا اذا ثبت له ذلك قبل الزوال **فصل** مما رجع في فساد الصوم ووضوح  
 الكفارة اذا دخل الصوم في الصائم ان كان قليلا كالقطرة والقطر من ونحوه ذلك لا يفطر وان  
 كان كثيرا حتى وجد ملوحتا في جميع فيه وجميع شئ كثير فابتلع بفساد لا يفطر وان  
 الاول وكنى الوجه الثاني وكذا هذا في غير الوجه الصائم او اقراه قد دخل الجان فلقته  
 لم يفسد صومه 2 اول باب الطبخ من ما سلك عصام واذا تناول بوجعة قطرة من اللب او من  
 المطر في فيه او اصابع جوفه ذكر في بعض المواضع انه يفسد صومه في المطر دون السليم وفي  
 بعض المواضع انه يفسد فيهما وهذا الصحيح وفي الجامع الاصغر اذا دخل ملقة ذباب وهو في الصوم  
 لاشئ عليه وان اكل لحما بلب سنانة مهيلا ان كان قليلا لا يفسد عليه وان كان كثر عليه الفطر لان  
 العلل باع الاثنان والحصة فصاعدا كثر وما دون ذلك فقل هكذا ذكره الصدر الشهيد  
 وفي الجامع الاصغر على بعض الدوسى انه فاك من هذا بعد من مقدر وانما غلبت له اذا اراد ان  
 يتبعه امكنه ان يتبعه بغير يقين وكثيرا لا اذ امكنه ابتلاعه بغير استعانة بالزوايد  
 علامه كثرته وان لم يمكنه ذلك بغير استعانة بالزوايد علامه قلته وهذا في غاية الخوض  
 وبس من الاول الصائم اذا سلع نيمسمة بس اسنانة لا يفسد صومه على ما ذكرنا وتناولها  
 من الخارج فهو على الفصل ان ابتلعها من غير مضغ بعد صوم وان مضغها لا يفسد صومه  
 لا بها بالمضغ يتلاشى في الجامع الاصغر وفي وجوه الكفار كلام اذا ابتلعها ولم يمضغها قال  
 الصدر الشهيد والمحار انه يحكم الكفار لانها من جسها سفدي بها وحر العظم الى جوف  
 انه فاله الصائم اكل الحصة جبه جبه انه لا كفارة عليه وان كثر ذلك في الحطة و  
 الحصة يحكم الكفار وان اكل فيه فيه فمضغ في جوف الكفار فمضغ في جوفه من حنطة كسبي  
 للحطة والحصة وفي صوابه سوي حتى لو باع حنطة كسبي او حنطة كسبي  
 او سمي به سمي لا يثبت فيه حكم الربوا اذا اكل ورق الشجر وهو صائم ان كان متنا  
 يوكل جوف زائرا من كثر وهو ورق شجر العشم وبالفارسه درخت كروب جوف تاكي والاب  
 عليه القضاء والكفار ولو اكله بعد ما كثر فعليه العصاة دون الكفار لا نه لا يוכל عادة  
 اذا صار غليظا فعلى هذا اذا اكل طينوي ونحوها فقد الحمله في التوازي اذا اكل شيئا غير  
 مطبوخ لم يفسد الصائم بالاتفاق في نوح الكفار اصلا وفي الصدر الشهيد والصحيح انه يلزمه  
 وان اكل لحما عني مطبوخ لم يفسد القضاء والكفار ما ساء والمساخ في وان اكل عجينا فعليه  
 القضاء دون الكفار فان اكل قتيحا يحكم الكفار عند محمد بن وعده اني يوسف رحمه الله لا يح  
 وذكر في بعض المواضع للحلاو على العكس واختار العبد ابو اللب انه لا يجب الكفار واذا سلع  
 جوزه رطبة فعليه القضاء دون الكفار وان ابتلع لوز رطبة او بطيخه صفه فعليه  
 القضاء والكفار ولو مضغ جوف رطبة او يابسها وابتلعها فعليه الكفار ذكر الحسن

حاجي

رحمه الله في التوازي الصوم وان اكل طينا ان كان ادنيا فعليه القضاء والكفار وان كان عرا متي  
 فعليه القضاء والكفار وان ابتلع رمانا او بيضة يقتسمها فلا كفارة عليه وكفار في اكل الملح  
 ذكره في الملح وفي موضع اخر انه الكفار قالوا وانما يحكم الكفار باكل القليل لان الكثير مقر  
 ولو اكل وهو لا يذكر الصوم فقل له انك صائم فعليه ان يتقضي في الباقي الصائم اذا استنجى واستغنى  
 فيه حتى يبلغ الماء موضع الحنفة فهذا قل ما يكون ولو كان فطر في الموارد والواقعات المارة  
 اذا كرهت زوجها في شهر رمضان على الجماع فجاها ما كرهت ما واهل سمرقند  
 عليه وعليها القضاء والكفار لان الزوج لا يجامعها الا بعد انتحان الاله والذرة وغدره  
 يزول الاكراه حكاه ما لو اكرهها وعلقت عليها وجامعها حيث لا يحس عليها الكفار وقد نقض  
 محمد رحمه الله في الاصل انه لا كفارة عليه في الاول وهو الصحيح لان هذا ما طار بغيره وعلمه العبد  
**فصل** في الاعكاف وصدقه الفطر اذا اراد الرجل الاعكاف ينبغي ان يذكر بلسانه ولا  
 يكتفى بالحياء عليه ما قبلت ذكره سبيل الامة للخلوة في كتاب الصوم صام يوما تطوعا فادى بعض  
 النهار على اعكاف وهذا الصوم لا اعكاف عليه سواء قال ذلك قبل نصف النهار او بعده وصوم العبد  
 وذكر هذه المسئلة في المسعى وقال لا اعكاف عليه في ما سفل من صوم ولا ان يوسل ان كان نال  
 قبل الزوال فعليه ان يعكف وان كان بعد الزوال فلا اعكاف عليه ويهدى روى عنه فيمن مضى ففطر  
 ثم قال الله على ان اعتكف هذا الصوم وان كان قبل ان تصاف النهار فانه لم يفسد صومه وان لم يفعل  
 فعليه القضاء ولا يحور الاعكاف الا في مسجد يقام فيه الصلوات سواء كان مسجد الجامع او غير ذلك ذكره  
 سبيل الامة للخلوة رحمه الله وهذا رواه في صغائر عليه وفي التدوير والاصح الا في مسجد الجامع  
 وهذا كله في الاعكاف الواجب اما اعكاف التطوع وصح في المساجد كلها الصبي اذا بلغ مقهورا او  
 مجنون لا يستقطر صدقة الفطر ع الا ب وادى بلغ عاملا ثم جئن او عتقه لا يجب صدقة الفطر في بابا ذن  
**كتاب** **المنا** **سك**  
 البقي من ما دون سبيل الاسلام رحمه الله **كتاب** **المنا** **سك**  
 حكمي الما طفي في كتاب الحظر والاباحه عن كتاب الحلال والحرام لمحمد بن سباح انه اذا قتل بعض الحاج  
 هو عذري ترك الحج رجل سرق فقتله بعد ما صم ان قدر على المشي لا يكون قصدا فبطلت ويشال  
 الناس وان لم يقدروا يكون محصرا لانه عاجز وفي المسعى وكذا اذا كان في يومه ذلك تقدر ولكنه يح  
 ان يحضر في بعض المطر بعينه ذلك وبعضه ولا يقد على المعنى ولا على الرجوع ولا يشق على نفسه  
 بقوة على ذلك فهو محصرا لما مور باح اذا استبان فادما ليجرمه ينظر ان كان مشغلا لا خدم نفسه  
 فهو في مال الميتة لا يكون ما دون ذلك وان كان خدما نفسه فهو ماله لانه لا يكون ما دون له  
 ذكرها تيني المسئلة في التوازي اما مور باح في المسئلة اذا قال حج ع الممسك واكرت الورد قالوا  
 قوله مع التمسك ان يكون للمسجد على رجل فعال حج عن هذا المال فحج عنه بعد موته فعليه  
 البينة انه قد حج لانيه والصون الاولى ارادوا الرجوع عليه بالنفقة وهو كبير وفي الصورة الثانية  
 هو يدعي الخروج عن حدة ما عليه والورثه مكروه واقعات الما طفي رجل قال انا حج عليه  
 ولو قال ان دخلت الدار فانا حج فدخلها لزم في التوازي محرم اضطر وميته وصيده باكل الميتة

فلا حج



في حق الزوج على المرأة  
وصها عليه التاسع

مستوی  
از

۷

ਸਤਿਨਾਮੁ ਨਾਨਕੁ ਨਿਰਭਉ ਨਿਰਵੈਰੁ ॥

سی

مرابا سیدک با سعیدم  
بنیم اولد کسی اولام



زنگنه

↖ ↗

من النساء فمن ولاية الزوج بإجماع من اصحابنا مستقيم في الالف غير مستقيم في العيمه وسنعم  
فولايه ذوى الارحام محلها فيها فعدا في حسبه لهما الله طس ولانه وهذا استحسان وعند محمد  
لاولايه طس وقولايه يوسف بن محمد الله مضطرب امره جات الى العاصي والعاصي الى ولتي واني اريد ان  
ازوج نفسي والعاصي ياذن لهما النكاح لانه لو علم لهما ولتي والعاصي ياذن لهما وقد ثبت رجوع محمد الى  
قولي في حقيقه رحمهما الله هكذا ذكر محمد بن الله وعلم سمع في حاد انه سئل عن هذه المسئله فقال انك  
يقول لهما ان لم يتولوني فربيه ولا عريبه ولا ذات زوج فعدا في ذلك لانه تزوج وذكر سحر الاسلام  
وكتا المزارعه وقال امره جات الى العاصي والعاصي الى ولتي واني فز وجني منه فان  
للعاصي ان يكلفها اقامه البعده على ما ادعت وان شأ قال لهما زوجي نفسي ان كان الامر كما وصفت  
وبعد اقامه البعده فلم العاصي ما ادعت من النكاح من غير رضا وذكر سحر الاسلام السحر في  
2 سحر نكاح المختصر ان العاصي اذا زوج الصغيره ثم بلغت لها الخيار في طاهر الروايه وذوي  
خالد بن صالح المروزي عن ابي جعفر رحمه الله انه لا خيار لها المعنى اذا زوجها او غيرها  
فقلت فلها الخيار وتزوجها ابوها او جدوها فلا خيار لها ولا في الوفاة ان زوجها انما  
لا رواه عن ابي جعفر رحمه الله ويجوز ان لا تكون لها الخيار لانه معدوم على ابيها عند وكذا قال ابو  
ان الابن ولتي ذوى الاب وبعمه اتيهما زوجا جاز وفي نكاح المستنق اذا كان الرجل مجتلا ولها ابن واب  
والزوج الى الابن والبيع الخالاب وهذا قول ابي يوسف قال محمد بن جعفر الى الابيه وكذلك لانه  
ومنه ايضا اذا كان للغيره والد او جدتم مروجها العاصي وان كان الاب فاستاء او الخدم يبيع المحاكم  
ان مروجها من كفرو وسئل سحر الاسلام الا زوجتي عن صغيره لها اخ لا مروجها فزوجها العاصي  
من غير امر اخ فالله لا يجوز الا ان يكون الاخ غايبا او عاطلا لحصه محورو وتزوج الصغيره العاصي  
من ابنته كان ياطلا على ما في في كتاب السوء قبل ما في العيب رجل روح اسمه الصغيره  
من رجل كبير يغير امره ما طبعه ابوه ماب ابوا الصغيره قبل ان يجي الابن النكاح بطل النكاح  
لان ابى الصغيره ان نفسي هذا العقد لانه في هذا النكاح قائم مقام الصغيره والصغيره لو كانت  
كبيره زوجت نفسها من ابن كسر لرجل بعد اذنه طابعه ابوه كان لهما ان يفسخ النكاح  
فل ابن كبير الابن فحعل موته ممر له وجوعه ونسجه والوارد ولو كان مكان الصغيره كبيره  
زوجها بغير اذنها ما في المسئله كمالها لا يبطل النكاح بموجب الاب لان الام لا يملك حصه وهذه  
الصوره لانه بمنزله الفضله وكوفي المسئله ان بموجب الاب في المسئله الاولى لا يفسخ النكاح  
وصوره ما ذكرتم رجل زوج ابنته الصغيره من رجل عاصب ماب ابوا الصغيره م يلع  
الخبر الغايب واجاز النكاح جاز ولو انفسخ النكاح بموت الاب لما عمل اجازته قال الامام  
طهر الادب المسئله الساسه دليل على ان تمام الفضولي في ماب النكاح ليس بشرط نصه الاحاد  
وفي ماب السحر المحقق يرجع الى العاقد خلا والنكاح وهذه المسائل مرت في اول هذا الفصل  
اجازي الحق جنونا مطبقا نزول الولاه وان كان يحق وينبغي لا وسعد بن فرج وماله الافاقه  
وتفسير الجنون المبطل عن ابي يوسف رحمه الله اكثر السه وفي رواه عنه اكثر من يوم وليه

جلم آفت  
ار حلم ذاجنوز

سلطان في البيع

## الجنون المطبق







ويعودنا رسول  
الذي إلى رحمتها  
لا نقول المذخور  
الذكر لأن ذكر  
المحبوب مقطوع

لأنهما لم تنق لذة الذكر نامله

الجواب سوادني قطع منه الدوم  
والخضيعين بسوق

۱۲۸

১২/১১/১৯

والقدوري



ان على قول لي يوسف الكاهن حارسه على الاول وعلى قول محمد الكاهن باطل ولا يحل الاول وهكذا  
 ذكره في الامم السري حتى رحمه الله وطلاو الاصل فالاصح الجامع الا صغر والصغر قول ان  
 رحمه الله وجهه خبيث معتبر رواه جماعة من اصحابنا رحمهم الله عما لبني عليه السلام انه قيل يا رسول  
 الله ان فلانا تزوج فلانة وتزوا يريد ان يحلها الاول فقال النبي صلى الله عليه وسلم نعم انما  
 فعادهم ذهب الخديج وذكر هذه المسئلة وكراهه الواقعات وقال اذا تزوج المطلقة  
 بلا ان يحلها للزوج الاول عدل في حقه من جهة الله الكاهن حارسه على الاول كمن يكره ذلك  
 تكا في شرط وان تزوج بعد النية ولم يسقط لا يكره قال وكذا في الجبل يثابته لانه لا طريق للتحلل  
 الا هذا وقال صاحب الجامع الا صغر قال بعض اصحابنا اذا تزوجها الاول فمما يجوز لانه  
 فعل ما هو مباح في نفسه ونحوه ان يصل به الاول الى الخلال ومن قال لسائل الخلال من حيث  
 ليس به ابطال حق ولا اضار باحد كان جائزا وبه ورد اصحابنا على ما رواه محمد بن حماد وعنه  
 في اول كتاب الجبل فان قال قائل ليس روى عن النبي صلى الله عليه وسلم الله المحلل والمحلل له فمتى هذا  
 الرجل يحل له هذا الخبر لا علم على هذه المراه بانفراة الاول وانما احلها له وهو ان شئ كان  
 وحل مكنت كقول اصحاب المراه بانفسه ان يقول احللت لك ابنتي فله او اختي او ما شئ  
 هذا لان الاطلاق في هذا ايضا في الله خاتمه هكذا صاحب الجامع الا صغر في حق محمد بن عبد الله  
 واختلاف العلماء للطحاوي ان المراه في الزوج الثاني المطلقة ثلاثا اذا خاف ان يظهر امرها في  
 التحليل يجب ببعض من ينوبه عن مملوك فيشترى بذلك مراهقا فتزوجه بشاهدين فيدخل  
 القدام بها ثم يسلمها لبي المملوك للمراه فيبطل النكاح ثم يعقب المملوك الى بلد آخر فلا يظهر  
 امرها في قبيل العيون **فصل** في مسائل المهر والمعة وقول المطلقة لا تزوجكم بملأ يميني  
 ما دل على من المهر هو هبتهما على ان تزوج ثم اني الزوج ان يزوجها فله المهر على الزوج يزوجها  
 اولم يزوجها لانها حلت للمهر عوضا عن الزوج ولا يصح ان يكون العوض على المراه في النكاح اذا  
 زوج ابنه النكاح المانع برضاها من رجل على صداق العدة وهم واخذ بالمهر ضيعه من الزوج  
 فلما بلغها الخبر قال لا ارضى بنظر ان كان ذلك بل لم يجز ان يزوجها في الضيعه في المهر لم يجز  
 لانه هذا بشر او ليس بقصر المهر وليس ان يسرى على الانثى بالفاقة وان كان في بلد حرم طاز لان  
 هذا قصر المهر والاب ولايته قصر المهر اذا كانت الانثى بكرا وفي بلاد اخرى التعاقب يذكر في  
 التزويج دون البطلان وان كان سلاسه صغيره والضيعه لا يساوي المهر ان كان في موضع حرم النكاح  
 انهم باحدون الضيعه بالمراده على القيمة حاز لانه هذا قصر المهر وليس بشركي ان كان  
 في موضع لم يحرم العار ونذكره كذا اذا قصر من سبه ثم ادعى الزوج على الزوج ان كانت  
 بكون المهر صدق لانه هو العوض ما ليس له حوا الرد وان كانت ثيبا قبل قوله اذ ليس للاب  
 قصص من انثى لسانه فادام من الزوج بامع كان اما انه في ذلك فاذا قال ردديت  
 على الزوج فقد ادعى رد الامانة على صاحبها قبل قوله وفي الجامع الا صغر رجل اسرى لأمه  
 بعد ما بنى بها ودفع اليها دارهم ايضا حتى اشترت هي ايضا عما اقلنا من النكاح هو من المهر

عن الله المحلل والمحلل له

وقالت المراه هو هبه فقول الروح الا ان يكون متما كولا وهكذا كان ينبغي من الامه  
 للخلو في وجهه الله واحسان العدة او اللبس المشركي ان كان من مباح هو واجب على الزوج  
 كالحنار والديع وكقوله ما طس للزوج ان يجتنب ذلك من المهر وان كان من مباح هو ليس بواجب  
 على الزوج وقول الروح وفي العيون اذا بعث الروح دمعها او عسلها وقال بعثت من  
 المهر وقال المراه هي هبه فقول الروح مع البعس الا اذا صار مملوكا او دكرا فمما يقبل  
 وعلى ما من المسئلة الموعده معي ان سال ما كان من جنس العدة كذا على الزوج في  
 ليس للزوج ان يحل ذلك المهر واذا وهبته المراه من زوجها ان زوجها جعل لها من امان  
 اسهلها عليه كذا من المهر اختلص المباح فيه فالا العدة او اللبس حرم الله ولا يصح  
 عدل ان يزوج ويحفل كما يزاد في المهر بعد هبته المهر ولا يشبه ان لا يصح ولا يحل وان  
 الا اذا نوى التزويج اذا زوج امرأه على الفم بزوجها على العن كرسى الاسلام وياي  
 المهور من كتاب النكاح ان عدل في صفة ومحمد بن حماد رحمه الله المهر الف وصدى يوسف القان  
 وذكره مطوعا محصر عما ان المهر القان وكذا الا وانه ما لا يورث الذي لا يورث وفي باب  
 المهور من كتاب النكاح المهر السهم بزوجها في الستة على مهر وسبع في العلانية بكثرتها اخذ  
 بالعلانية ومعنى المسئلة اذا اصلها فادعى الزوج المواقعة وقال ما قدرت به علانية  
 هن والمراه اكثر المواقعة وقال ما قدرت به في العلانية فله مهر المسعى في العلانية  
 وتكون العدة قول المراه الا ان تكون للزوج بينه على ما ادعى وان ابعوا على المواقعة  
 او كان الزوج اسلم عليها او على وليها الذي زوجها منه المهر من الستة والعلانية  
 شفعة جاز والمهر من الستة اذا تزوجها في الستة لم يزوجها في الستة كقولنا ضعا  
 في الستة على شئ من تزوجها والعلانية على خلاف ضيعه او على اكثر من ضيعه فان اتفقا  
 على المواقعة في اكثر من ضيعه المهر من الستة وفي خلاف ضيعه من المهر وان اختلفا  
 في المواقعة والمهر من العلانية في الوهم وكرسى الاسلام رحمه الله وكذا الاكراه  
 اذا تناكحوا الستة بالعلم والعلانية باليقين ان اسلمها ان ما يظهر ان شفعة وفهر  
 فالمن من الستة والافهم العدة بزوجها في الستة او في الستة في الستة لا يصح  
 الاول بغير مكن وانما تبادت الا في الاول بغير مكن لانه لم يقل زوجتك الف انما ذكر  
 زيادة الف في العقد السابق فادام في العقد السابق لم يسلم في ضيعه وهما علان كقوله تزويجت  
 الف وزدتك الف اخر بصفحة القرية بجملة على الاضمار عن العقد الاول على وجه يلحق الزيادة  
 به وكل جواب عن تزويجها بكثر من الاول فكلد الزوج بخلاف الجمل الاول وفي المخلفات  
 تزويجها على مهر في الستة بزوجها والعلانية ما تواروا بالزيادة الشفعة والمهر فان اسهدا  
 انهما اراد به الشفعة فلها مهر الستة بزوجها ولو لم يسهدا فلها مهر العلانية وفي قول اني صوم  
 ويحرم عن اني يوسف المهر من الستة وذكر القاضي الا اقام المسسمة الى اسماح فان اصدق من  
 سرج الطحاوي ان عدل في صفة ومحمد بن حماد رحمه الله المهر هو الثاني وروى عن يوسف رحمه الله انه

اراد

عقوبة

عليه السلام



فانه الاول لا الله وضع المسله في كتابه والى سطره العلاءية وذكر سحر الاسلام رحمه الله في كتابه  
 الاكرام وفي هذه الصور وقال على قول ابي سفيان وادى يوسف صفا الله بسب الرادة وعلى قول محمد  
 رحمه الله لا يثبت وذكر على اثنائه الكفر في انه لا يترمه الزيادة وكذا لو طلقها بغيرها قال  
 لي جعفر بن محمد بن سفيان لا يترمه الزيادة وكذا لو طلقها بغيرها قال  
 على الغرض فان على قول ابي سفيان وعلى قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله لها  
 التسمية الاولى لا غير وقاسوا على ان المسلم اليه اذا ازداد في السلم لم يجر وهل يحط ما  
 نصي بان الزيادة من راس المال عند اقصاه رحمه الله يحط وعندها لا يحط وهو كذا  
 في مسله هذا ينبغي في سماع الاضمار في الاضمار يداني ابي جعفر هذا العبد والهي  
 البس الغدرهم وفي السير فيهم واستندوا بذلك فيهم واما على قول ابي سفيان في قول  
 لي سفيان رحمه الله العان وفي قولها يوفد بالقول وكان هذا في كتابه فالمهر المسمى في  
 وفي العادري والحمد لله اذا ذكر في السير فيهم والظاهر في العلامة ما به واما في قول  
 من المسله هذا في سماعه وذكر في كتابه مروج بكتابا صفا الله في الظاهر وتواضعا انه  
 شتمه وريافا في كتابه جازي وتوجع السمع في المهر والتقاء في السران المهر ما بعدهم والظاهر انما  
 وما به فيها سمعة فالمهر ما به والتقاء في الباطن ان المهر الفدرهم وانما يظهر ان ما به دينار  
 سمعة فلما سئلها وتور وصفا في الباطن تزوجا فاطما في الظاهر اعز ذلك العلامة لم يلقها  
 الظاهر وتزوج بعض مساح زينا على انها لو تواضعا في السر على مهر ثم باشر الكتاب على مهر  
 آخر فان تصادقا على انها باشر على ذلك المواضعة فالمهر ما تواضعا عليه في السر وان اختلفا  
 فالقول ليس يدعي مهر العلانية ولو تزوجها على مهر معلوم ثم تزوجها على مهر اخر او راجع المطلقة  
 به لا يجب الثاني من المسله يعتبر بقرابة الاب نحو الاب والاب وسائرهم واما من قرأته  
 الاب من قبلها في الجاهل والماله والسكران والشباب في بلدها لان المهر محقق باطلاق المملدان وان لم  
 تكن فباصرة اجنبية موصوفة بذلك في بلدها في اول باب المهر وذكر سحر الاسلام رحمه الله في سحر  
 في مسله اصلها والروحي ان على قول ابي سفيان رحمه الله لا يجوز تعدد مهرها باقرانها من الابان  
 فكان المذكور في اول باب المهر قهرا ومن المساح من قال له يفسر الجاهل والماله اذا كانت من اهل  
 بنت الحسب والسرور واما المسعة والمهر محققا من مهر على الاصطلاح السعة على ما بان في هذا  
 ثم المسعة بلامه انواب وسط الاجيال والغاية ولا ردي في الغاية وهي كثرته وجاروه مقنعة يجب  
 لها هذا الاثبات الا اذا كانت في مسعة هذه الابواب يزيد على نصف مهرها فحسبها نصف مهر  
 سلبها وان كانت سقيمة هذه الابواب لا يزيد على نصف مهرها فلما في الابواب الا ان سقيمة  
 هذه الابواب عسيرة داهم فحسبها نصف مهرها في المثل والحاصل ان قيمة هذه الابواب انما  
 يزيد على نصف مهر المسل او تقص عسيرة داهم فلما نصف مهر المسل وان لم يزد على نصف مهر  
 المسل ولم تقص عسيرة داهم فلما هذه الابواب فان كان مهر سلبها اقل من ذلك يجب نصف  
 مهر المسل فالتسعة لا يزد على نصف مهر المسل ولا تقص عسيرة داهم في باب المهر اذا قر

في كتابه

متن  
 كثرته وجاروه مقنعة

الروح المهر المراه فاما يصح اذا رتب بذلك صفر زوجت قد هبت الى بيت زوجها قبل استيفاء  
 تمام المهر يرد به ويستتبعان فمن كان حقا مسكالا لصفر من الكتاب وان منعها حتى يامد المهر من له  
 حولا فلا بد ان هذا حق ثابت لها وهي ليست من اهل ابطال صفرها وكذلك لو سلمها العم او الاخ من وجه  
 المهر يرد الى بيتها لان هذا التسليم فاسد لا يفسد للعمر والاخ ولاية ابطال صفرها  
 ما سقط المهر وما لا يسقط اذا رتب الزوج والعياذ بالله او قبل امته المراه من الاضمار بها يجب  
 المهر عليه في باب الملاغاة من كتاب الجامع واذا صح الكتاب بحار البلوغ في باب المهر  
 او المراه ان كان بعد الدخول كما قال المهر في امر يخرج من سحر الاسلام رحمه الله وان كان قبل الدخول  
 يسقط كل المهر كماله في الطلاق لان الفرقه بحار البلوغ في مسحه من كل وجه اما الفرقه بالطلاق فيسقط  
 من وجه اذا كان قبل الدخول يعود المبدل الى ملك المراه كما كان في شبهة بالفسخ لم يوصف  
 ولشبهه لم يوصف لم يسقط جميع المهر بخلاف ما بعد الدخول لان هناك ليس بشبهه انفسخ لان  
 المبدل كما كان فاقضها كل المهر والعلة اذا حالت المراه انسانا على الزوج على ان ترضى اليه  
 المهر ثم وهب المراه المهر للزوج لا يصح في رجل سرقه يان ولو وهب المراه له في حاله الطلاق  
 لا يصح وسياتي في مسائل الفار من طلاق هذا الكتاب في مساله المهر ليس بسائر المراه  
 سوى الاب والجد ولا به قصص من الصغار لان هذا يفرق في مال الصغر وليس لغرضه ما ولا في  
 في مال الصغر في الاب ولا به مطالبه الزوج بتسليم صداق اسمه الكس اذا كانت بطلبه استحاثا و  
 ليس لاصد من المولياء ذلك الا بوجوب له منها وان كانت شيئا طيس الاب ذلك ايضا الا ان كان له منها كمال  
 ما اذا كانت صفر فان للاب ان يقبض ذلك وان كانت شيئا فلا يسقط احضار المراه محلي مطالبه الزوج  
 فتسليم الصداق بل سلم بعد ذلك خلا في المسح فانه سطر احضار المسح محلي المطالبة لمسلم عقيب  
 من التمس في باب المطالبة بالمهر من ابد القاضى وليس للاب ان يقبض من البنت الكسيرة الباقية البكر  
 المسمى حتى لو قبض السود مكان البيض او على العكس لا يجوز وان قبض الصبي بعد ذلك في الفصل  
 المعدم فلا للاب المراه اذا كانت بطريق الرجا فجامع مثلها ان يطلب الزوج بالنفقة والمهر قبل الد  
 بها ما لم سلم الزوج المهر وان كان الزوج صفر اجبا كسيرة كسيرة لو كانت هي صفر في هذا  
 الدامب ايضا ولو اراد الاب ان ياحذر البنت والزوج يربد الكسيرة من الاب عامه في هذا الباب  
 المراه اذا كانت صفر جدا لا يحتمل الجهاج لا يجب الاب على دفعها الى الزوج ولكن يجب الزوج على دفع  
 المهر الى الاب وتعتبر بلوغها مطلع الجهاج مدكود في هذا الباب ايضا في مسائل النفقات  
 من هذا الكتاب الاب اذا زوج ابنته الصغرى سراه وختمه عن المهر وادى كان مطوعا الا اذا اسهد  
 عند الاداء انه ادى ليس صفر محلا لا يكون مطوعا ويرجع ماله وفي الاصل لو لا ان يكون شرط  
 في اصل الضمان في مد موع هذا اذا كان الضمان والاداء جميعا والصحة حال صغر الابن اما اذا ختم  
 وحاله الصحة وادى في المرض او ختمه وصحة ومات فاخذت المراه من ماله هذا في صفة ومحمد  
 لا يكون مطوعا بل كسيرة من الابن ولا يرد المهر من ماله هو مطوع لا يرجع ولا ورشه  
 بعد موته على الابن سمي ثم قبل هذا الباب في كتاب المسعى روح ابنه صفر وختمه المهر

وهبت المراه بعد الخواله



ثم ادعى سهدا عند الداء انه تزوج به في مال ابنته فله ان يرجع به في مال البنت ان لم يسهد على الزوج  
 حينئذ قال ابو الفضل ذكر ابراهيم هذه المسئلة في نوادر وهو وضعها فيما اذا كبر الخوف من اذى الـ  
 وآسهد عند الداء وذكروا الجواب على نحو ما ذكرنا من مال او لم يسهد لا يرجع وكلان اشترى ضيعة  
 او عبدا فعلا اسهدوا في اشترى بنية لا بني الصغير ثم تعد ولم يشهدا انه يرجع به في مال ابنته لم يرجع  
 وهو متطوع وان اسهدا انه يرجع به في مال ابنته يرجع **فصل** في ما يلزمه الزوجة والزوج  
 في الداء دما لله له نفرض وعند فرضه كان محتملا له وانما عروطا وزوج من ماله الزوج  
 ومن ماله سمل الامه السر حتى اجمعا لله وانما كان للفايظ المال الحاضر وطلبت من العاصم ان يزوجها  
 من هذا المال فان علم العاصم بالنكاح يفرض وياض منها غللا بعد ما حلتها ان لم يعط نفقتها وان لم يعط  
 واما من الله على النكاح في قول في صفة دما لله الاول وقبل وكذا لو فاسد الله على الموضع والملاذ  
 الحاضر للنكاح في قول في صفة دما لله الاول وقبل وكذا لو فاسد الله على الموضع والملاذ  
 ولا يصح بالنكاح في قول في صفة دما لله الاول وقبل وكذا لو فاسد الله على الموضع والملاذ  
 ثم قول في صفة دما لله الاول وقبل وكذا لو فاسد الله على الموضع والملاذ  
 فكان المذكور في النفقات من قول في صفة دما لله الاول وقبل وكذا لو فاسد الله على الموضع والملاذ  
 قوله الاول وعند فرضه في قول في صفة دما لله الاول وقبل وكذا لو فاسد الله على الموضع والملاذ  
 اما بعلون اليوم البينة على النكاح للفرض ويقضون له انه محتمل له اما لان قيمه خلاف زفر او  
 في طلاق في يوسف على ما ذكره الخصاص مطلقا وقوله الاول على ما ذكره في المحصر حاجة الناس  
 اليه وهذا فصل عجيب على قول في صفة دما لله الاول وقبل وكذا لو فاسد الله على الموضع والملاذ  
 السعة فانه ذكر في اول باب النفقات من ادب القاضي انها اذا ادعت انها زوجة فلان ولم يحلف  
 لها نفقة عم فلا ان اقام الله انها زوجة فلان يفرض عند في يوسف دما لله ولم يعمل اقامه  
 الله ان الزوج لم يحلف بالنفقة او اعجاب الزوج فادعى امراته في بلاسه ووجعه وطالبه  
 بالنفقة اصلا ان كان الاب مكيلا لخصومه سبها املا وان كان متعرا في التوديعه عن الدوام  
 والدناير وما يصح له نفقة الا زواج من كسوة او طعام لا خصومه سبها انصا وان كان لا يودعه دلهم  
 او ذباير او ما يصح له نفقة الا زواج يرفع الاب الى العاصم ليامر الحكم بالرفع اليها **فصل**  
 اذا كان احد الزوجين موسرا والاخر فقيرا يفرض على الزوج السعة الوسط وهو ما بين حالهما  
 اعان للفقير في المحصر الكفو ونفقة الخصاص وهذا قول الخصاص وذكر الكرمي انه يفرض السعة  
 على فقير يسار الزوج لقوله تعالى على الموسع قدره على المعسر قدره وهو رواءه الاصل الزوج  
 معسر وظاهر ابو موسر بقال الا في ارضها ويحكم على ذلك فان اتي يفرض عليه السعة بمعنى على الابن  
 في ما يبعده في الرحم المحرم من ادب القاضي وفي المسير امره لها زوج وهو ما معسر ان للمرأة ابن  
 موسر من زوج كفو فلا ابو يوسف دما لله الا فرض على الابن نفقة الام وقوله محمد بن حماد الله افرض  
 وتكون دينا على الزوج يرجع اذا اليسر او اختلف الزوج والمرأة يسار الزوج في السعة فثبت برجلين

اخبر للعاصم انه مؤسّر يقبل بخلاف ما لو ادعت عليه دينا اخر فيسهد بلفظ الاضامن جيشا لا يقبل  
 في نكاح سمل الاسلام او غيرها الكسوة في مدة ستة اشهر مثلا او اوافها الزوج فيسهد الكسوة  
 اخرى حتى يرضى المدة فان لم يرضى وتخرق قبل مضي المدة ان تخرق من مرقبها بحيث لو لم يرض  
 لما تخرق طسها كسوة اخرى حتى يرضى المدة وان تخرق من مرقبها بحيث لو لم يرض  
 وان بقي الثوب بعد المدة ان كان البقا لعدم اللبس ثيابا اخرى مع هذا الثوب كسوة كسوة  
 الثوب لا غير تخرق قبلها كسوة اخرى ولا فلا والنفقة على هذا القياس في اضراب بعده المراه فزوج  
 في هذا من سعة المحرم بطريق هذا الداء من ادب القاضي وساق في منه في ما يلزمه الزوجة والزوج  
 المتكسوة التي يسكنون نفقة طامها اما المتكسوة الامه لا يسكن في سرح ادب القاضي لسمل الامه في  
 العبد اذا تزوج باذن مولاه هل يجب على السعة وهل ساق في اضراب بعده المراه من ادب  
 العاصم انه يجب وساق في السعة والمهر الا انه اذا ساع في المهر وبقي بعض الدين لا ساق اخرى وفي  
 السعة سمل السعة من زوج امته من عده فنفتقتها على المولى قال المولى لا السعة عليها يجب على  
 نعوها اما في علفها سمل لا يجب في الحكم اذا كان المتكسوة في بيت الزوج لا يسكن السعة حتى يبلغ  
 الجاه وتكون في نفس البلوغ مبلغ الخصاص فلا يضمن ان كانت سمس سمس وقد يفسد ان كانت  
 بنت الخن في الست والسبع والخم ان كان عليه عد لمبلغ ذكر ما في دعوات الخصاص والمحام  
 انهما لم يبلغ تسع لم يبلغ مبلغ الخصاص هذا اذ لا ابوالنسي في النوار وعلمنا التقوى وقد مر  
 في مسائل المهر الكلام في نفقة الروجة اذا كانت في ارضها اذا اصطلح الزوجان على نفقة فكلت  
 من مال نفسها او استدان فكلت بايا ما ثبت لها الزوج على الزوج و ما بعده المراه من ادب القاضي  
 لسمل الامه رحمهم الله اذا كان الرجل صاحب بيرة وطلبت امراته ان يفرطها السعة لا يحجبها القاضي  
 في ذلك اذا صاحبت زوجها عن نفقة كل شيء بلاه دراهم وهي يكون لها ان يطلب الزيادة لان هذا هو  
 وليس معاوضه وتومات اطلها بعد مضي مدة سقط ذلك الا اذا اصلح المراه عن نفقة ولده الصغير  
 يكون الامري الله سمس وسرى كره هذا في آخر صلح عصام وتوصل في النفقة ما دامت هي  
 معتدة على سمس معلوم فان كانت تعد بالخصل لا حور وان كانت تعد بالاسير كور لان الوجه الاول  
 حصته كل يوم مائة وعلمه الصلح بمجهول لا الخضر والطرير يزيد وينقص وهي حجاج الى استيفاء  
 كل يوم في باب الاخر من صلح صلح عصام السعة المعروف او المصطلي التي صار دما سقط  
 بالموت لانها في معنى الصلة اما المستدان فيل سقط فيا راسا وهل سقط المهر وضما بالطلاق  
 قال الشيخ الامام طهر الدين رحمه الله يسقط وهكذا اصرار الصدر الشهيد الكسوة لا يصح دينا في  
 الزوج الا بقضا بالسعة وفي باب بعده المراه من ادب القاضي اذا سكت المراه ان الزوج يقضي لها و  
 طلبت من العاصم ان يسكنها عند قوم صالحين ان علم العاصم بذلك فيجب وان لم يعلم فان كان جيرانه  
 صالحين امرها بالمقام ثم كتن سالهم فان اضرها وكما سكت فيجب وان لم يكونوا قرا صالحين او يملكون  
 الله امره بلا سكن عند قوم صالحين هذا الباب ايضا اذا قالت المتكسوة لا اسكن مع امثلك  
 او يد بيا على من ليس لها ذلك لان الامه بمنزلة متاع الزوج ودوامه كذا في القاضي احمد عماد

فرضها الكسوة في مدة

طريق م

المليح

عبد  
امرته  
في

فان لا اسكن مع امثلك



۲۴۵

مكتبة جامعة القاهرة

نہ  
وَمَنْ مِّنْهُمْ  
مُّهْرُ مِ

وان لم يكن

علیہ

لكن نفسي هم

وَدَّ شَاوِر



من طعام غيره وياويل ما ذكر في الخصا وان يكون للصغير من حلا وجلسي السبع كحاج الى سبع ذلك لتنفق  
 على الصغير او يحمل ان يكون تاديل ماد في الحامع الصغير ان الاخر الصغير في حجي الكبر والمال درهم فحاج  
 الى ثلثي ماله منه وهو النصف الى سبع من ماله والادح الكسر عكرا كذا اذا كان الصغير في حجي  
 وان لم يكن في حجي لا يملك قصير حاصل الجواب انه ان كان طعاما سبق سوا كان في حجي او لم يكن وان كان  
 درهم ان كان في حجي عكس السهم والطعام والسبع وان كان سنا حجاج الى ربعه لا يملك الا جعل العاصي اياه  
 وصينا اظن ان كذا الموضع او المديون اذا انفق على ولد المورث ورثا الدين او امرانه بعد امراه يضمن  
 المورث ولا يرث المديون لكن لا يرجع المنفق على من سبق عليه في ناس بعد امراه من ادب العاصي ليس  
 الا انه الخلد اوجه اهو وجيشه بل في الوصايا **فصل** او اعني عدا صغير او امه صغرى لا يجر  
 السبع على المنفق في العدا المستر اذا اعاد اياها فاسو الا فيكون متوطنا على آخر باب بعد الفاعل  
 وفي صلح واعدات المناطقي ولا اكبر في جامع صغير وكراس سحابة في مملوك صغير او كثر من ناس  
 اجبر على السبع وان قال احد هما انا انفق على حصتي وقال الاخر ليس عندي شيء ينبغي الحكم ان السبع  
 من نفق عليه فان لم يجد استدان عليه فان لم يجد اسو عليه من سوا المال فان فلا احد هما انا انفق  
 عليه ويكون ما انفق ينال على مولاه ان ترضى من سوا لم يجز على ذلك وان بلغ اكثر من قيمه العبد  
 اضعا فلا يكون ذلك في ربه العبد انا هو على المعلى وان مات العبد فالدين على مولاه ولو كانت  
 دابة او خيلا لا يجزى على ذلك ذكر في الجامع الكثر وسئل ايضا عن هذا في سبعة هذا الكليل **فصل**  
 2 مسائل الخصا وما يصل بها اذا استلهم ان ترضع وهي تنكح او ما نذكر من سبل الله للخلوات  
 2 سرج ادب العاصي الخصا في بها لا يجزى على ذلك سواء كان الولد باخذ من لبن غيرها او لا ما حذر في طاهر  
 الرواه وعز في يوسف رحمه الله انها يجزى اذ لم يرضع من لبن غيرها وكثير من سبل الله للخلوات السرخسي  
 2 ما يصل للصبيان من ادب العاصي بها يجزى اذ لم يرضع من لبن غيرها من سبل الله للخلوات السرخسي  
 لانها ذات يسار في اللبن هو تطير ما قلنا في الرجل اذا غاب وترك امراه وصغيرا او مالا للغايب و  
 للمراه مال والمراه يجزى على الاتفاق على الصبي ثم يرضع على الاب لا هنا ولو لم يكن للصبي مال وليس  
 للاب مال هل يجزى الام على ذلك وفي احوال العيون عن محمد رحمه الله فمن استأجر صغيرا من سبل الله  
 اصغى اليه اشان ترضع والصبي لا يقبل يد غيرها فلا يجزى على ان يرجع اذا ما سأل الله وليس احد  
 من التمسك للصغير ورجم من منته فالحق للرجل ان يملك الصغاب فان لم يكن بحسه في ذوى الارحام مثبت  
 على الرتب في اخر سمع الخصا في باب حوا الرجل في الولد الام وغيرهما من الفسوان او في الولد  
 مالم يرضع فادبر وص والاب او لا ان يرضع يدى رحم محرم من الولد فحسب لا يكون الا بالاب او  
 بل هو اولى ماله ام الصغبر اذا روضت مع الصغير لا يكون الاب او في الصغبر فاد اعرفت  
 هذا في العم وكذا اذا روضت يدى رحم محرم لغير حدة الام وهي امها اذا اصمعت مع الحامع والجامع  
 الصغير وفي مواضع اخرى ان المورث وان عطلت اولى وهو الجواب الصحيح وذكر الخصا في كثر  
 السمعات ان الحالة اولى ام ابى الام لا يكون غير له من كاس من قرابة الام هذه الحمله في سمعات  
 للخصا في الرواه الطهر لو كان للصغير اهو لا عمر فالحكم اولى وان كان نواسا ولو كان كبرهم سنا في لفر

العصا

السمعات المراه اذا طلعت وهي ام ولدا وامه او مكاتبه فليس لها مال الا مال الولد وهو الخصا بعد ذلك  
 نظرا ان كان الولد من الاكبر مولاهن اولى به وان كان رقيقا كان مولاهن اولى وهذا الجواب في المكاتبه  
 محمول على ما اذا ولدت قبل الكفايه اما اذا ولدت بعد اكتمال بدنه اولى به من غيرها لانه مدخل في  
 مكاتبته في ما بال ولد عند من يكون من ادب العاصي الكلام 2 اسأل الام مع الولد بعد انقضائه ملك  
 والجامع الصغير فان ما سأل الام صي وصلب الخصا نه الى ام الام ليس لها ان يسأل الامها وان كان العقد  
 ثمة في ادب العاصي ما المراه يظلمها روضها فيردا يجر وتسلم الام الولد اذا اعياها مولاه ان كثر  
 بالولد من المهر الذي فيه ابوه الا ان ادب العاصي محرم فان اراد ان ينفق له ذلك وان كان ماسدا او يخشى  
 عليه سنا فالاب اولى من الام وله ان ينفق على نفسه ان كان يكره له ذلك وان كان ماسدا او يخشى  
 ما مونه ليس له ذلك وان كان ماسدا مونه له ذلك وان اصله كالب والبنات البالعه سأل عنها لها  
 وكذا الغلام او ابلغ عاقل ازاله ولاية الاب ولا حق للاب ان كان ما مونه له ذلك وان كان مخوفا له ان  
 ينفقه الى نفسه **فصل** 2 في مقارن الزوج على المراه وصدا عليه ذكر في السرخسي ان للزوج ان يملك المراه  
 عن ربه او ابوها او ابوها ترضع منها بغير روضها وفي نوازل فصل من عام عن ابى يوسف رحمه الله  
 انها لا تجزى الى ربه او ابوها اذا كانا يعقدان على اسانها وان كانا لا يعقدان على اسانها اذن  
 لها في زيارتها في شهرين وكفى مرة وفي هذا النوازل في موضع كثر انها تجزى لعيادة الايون  
 او احدهما ولا تجزى لغير ذلك وعكس العاصي الامام ركن الاسلام على ان ينفق في ربه الله مثل ما ذكر في  
 السرخسي انه زاد فقال الايون يحضن شربها يخص الزوج في كل شهر او شهرين من وقال شيخنا  
 بل يجزى الى ربه او ابوها الايون في كل جمعة من وفي ما بال السبع من ادب العاصي ليس للزوج ان يملك ابوها  
 المراه عن الدخول عليها للزمان في كل جمعة هو الصحيح وسرج السرخسي كل شهر من عدا في نوازل  
 رحمه الله وعكس محمد رحمه الله من او من س و في هذا الباب فخصيل اذا اقام الرجل عدا امه كذا  
 امرانه شهر ليس للثامه ان يطا ك ما نسمع عداها شهر لان القسم لم يصح في نوازل الذقة لكن  
 يستقبل العدل بينهما **فصل** 2 مسائل دعوى النكاح والرضايه ودعوى الحراز او ابروصت  
 بزوج بشهادة شاهد من ماله الساهدان واكثر المراه النكاح وبزوج لغيره ليس للزوج  
 الا اولى ان يحاكم بالان المحامي للتخلف والتحليف للتكوير ولو اقرت صريحا بعد ما بروضت بالان في  
 لم يجز امرها ولكن الزوج الا اولى تخاصم الثاني اولا وكلفه فان حلف بزي وان تكلم على امره حلف  
 ان يخاصم المراه وكلفها فان تكلم بقبضتها المراه على وهذا الجواب على قول ابى يوسف رحمه الله  
 واصاد العبد امه او ابوها وكذا كذا الصداق بشهادة شاهد من ماله الساهدان واكثر المراه النكاح  
 وحده الزوج دعواها كلف الزوج بالله ما هي بزوجته في وان هي زوجتي من طالق وانما صلتها بالان  
 لجواز انه يكون كاذبا في الحلف في النكاح فلو لم يخلع بالطلاق في حجوده لا يكون طلاقا ينبغي معلومة  
 مظلومة ادعى على امراه ان ولها زوجة معها منه وهي عاقله برضائها واكثر المراه النكاح فناء  
 الزوج بشهادة من شهدا ادا شاهد من انها روضت نفسها منه وسهدا الاخران ولها زوجها  
 لا يسأل هذه الشهادة لانها اصلها لفظا ومعنى وان كان الزوج ادعى عليها بعد هذه الدعوى انها

كانت

قلوب



زوجه نفسها وسهدها عليها مدلكه قيل الشهادة فصل السبل هذا انما قضى من الدعوى قالوا  
 لا لان النكاح مما يتكرر فممكنه ان يوفق بينهما في وقتها يتزوج وليتها اياها متى برضاها  
 وبزوجهها وسرورهما منى في مجمع النوارى وفي هذا الموضع انما جعل ادعى على امرأه  
 انما نكحته وحلاله وهو يقول كتب امرأه طلقني وانصت عدتي منى منى بهذا  
 الرجل السابق والرجل السابق يدعى ذلك ولم يقع هذا المدعى بينه فوسطا الموسطون بين  
 المدعى وبين هذه المرأة حتى انصت منه حال واعتدت هل كل للزوج من غير تجديد النكاح على  
 عرس الاسلام السعدى انه قال لا خاص الى حد هذا العدد والى الاعداد عن المدعى واصله  
 لهذا الطلح لان نكاح المدعى لم ينشأ طلقه الطلح واقدمها على الطلح وان جعل كأمه رمله  
 بالنكاح دلاله لان اقاربا الاول من كان بعد ما قدرت للسابق لا يصح فكذلك اقاربا دلاله من الطلح  
 الا ترى رجل ابنته الثالثة من رجل علم علم رضاها حتى باب الزوج فعالت رقبتي منه ابى بامرى  
 وانكرت ورثة الزوج امرها بالقول قول المرأة لانها اضلغا في وخرج العقد نفسه التام والاصل  
 في عقود العقول التام فالمرأة تدعى علم العقد وفي ذلك ممكنه بالاصل معقولها وان دلا  
 زوجنى الى غير امرى بلعنى قاضيت وانكرت رثة الزوج الا حان كان القول قول ورثة الزوج  
 لانها انما انما العقد وقع غير تام بعد ذلك ادعى المرأة التام والورثة سكرت ذلك قيل  
 روح ابنه ابنا نكاح امرأه ومات الاب فقال ابو الزوج كان النكاح بعد ان مات قبل الاطراف  
 وقال المرأه اجازتم ما ساد لى الصدر السهدان القول قولها والسبه منه الاب وعلى  
 ما من المسله المدهمه سعى ان يكون القول الاب لانها انما انما العقد غير تام فالمرأة تدعى الزوج  
 بعد ذلك والاب سكر حتى لو كاله المرأه فالتك كان النكاح باذن الابن كان القول قولها اذا ادعى  
 المرأه على رجل نكاحها فحجروا اسكت على قولها عطف فخرت على ترك المحصومه معه في  
 النكاح لا يفسخ النكاح حتى لو برز وص بزوج لا يجوز لان النكاح لا يحل الفسخ خلا والسعدى قال  
 هناك اذا اطلق المدعى عليه وعزم مديعه على ترك المحصومه يفسخ السع اما اذا عزم على  
 الخلف لا يفسخ في باب من السع في العيب وعنه يكون اقاله من سوع الجايه وسيلاني عوى  
 الرجل نكاح امرأه وكتاب المدعى زوج انه ابكى المالعه خاصته فوجها فقال الزوج بلنكاح  
 الخلف فسكت وقالت لا بل ردت والقول قولها ولو قالت بلعنى الجايه يوم كذا ووق كذا فرددت  
 وقال الزوج لا بل سكت والقول للزوج وتطير هذا الشفعه والمسله في باب نكاح الصغيره  
 من ادب العاصه ونكاح الاصل وجنس هذا وسعت هذا الكتاب وفي كتاب المدعى ابكر ادا روى  
 قافا مت البينه انها صحت ابهرت بسكت والبينه بينه المرأه ولو شهد سهودا انها اضررت  
 رضيت اخذت ببيته وقه ايضا فادها ساس سجد رحمه الله عكر بزوجها وليتها فعالت  
 بوالسبه فذلك بلعنى النكاح يوم تزوج حتى لم اسكت وقلت لا ارضى وادعى الزوج انها  
 كانت رضيت والقول قولها لان اصل النكاح نسى سابت ولسر هذا دارعا الصغرى يوم  
 البلوغ انها لم يرض حتى ادرت لان اصل نكاحها كان صحيحا وهكذا روى المدعى الى صغره

رماه

والى يوسف رحمه الله حواما المسلى وقه انما جعل اقام بنيه ان اب هذه المرأه روحها  
 آباءه وهي بنت ثمان واقامت هي السبه انه رويها منه وهي بنت عشر من فاعلها والسبه منها  
 قال ابو الصقل باولها ارحمها استقا على وقت النكاح واضلغا في سنها في ذلكا يوم قصارت سنها  
 اقدم وقه ايضا قال ابو يوسف رحمه الله في امرأه رويها ان اخاها رويها منى هذا روى صغرى  
 كارهة له وانه بنى بها صغرى كارهة له وودعها بها ثم جات خاصته وتريد فراقه وقالت  
 ادر كذا اليوم فخاصته وانا انت حسه عشر اليوم فقال الزوج بنيت عليها وهي كبيره ووطئها  
 وقد ادرت والقول قول الزوج وفي المسنى روى خالد بن الصنع عن ابى يوسف رحمه الله في  
 رجل زوج امرأه وهي بكر او بنت رويها انها منه وهو وليها فعالت الزوج بعد ذلك المرأه  
 اب قد علمت وما رضيت وقال المرأه بل اجزيت ورضيت لا يكون هذا المعاله من الزوج هو  
 فريده وهي امرأه والقول قولها وقال الزوج لم تعلمي وقال المرأه علمت واخبر بالقول قولها  
 ولو ما من الزوج قبل هذه المعاله فعالت الزوجيه وهم كبار قد علمت وما رضيت وقال المرأه  
 لا بل رضيت والقول قولها وان قالوا لم تعلمي لم ترض حتى نعم السبه سكرت بها بعد العلم وحيوته  
 ان كان يكره وعلى رضاها ان كان سكرت وتكلم على بلعنى ولكن قالت قد سكرت اخي بذلك  
 صدقت ولو كانت هي المسه ولكن الزوج هو الطالب للميراث والزوج هو الوارث فعالت  
 الا ترى ان يكون امرئى ولم تعلم حتى ماتت وادعى الزوج وليته فرددت ثم اصلا فعالت الولى انها صغرى والورثه  
 الزوج البينه على ذلك الا ترى اذا زوج وليته فرددت ثم اصلا فعالت الولى انها صغرى والورثه  
 باطل وقال المرأه انا بالفه فان كانت مرأه فقوله والقول قولها لان الجير به يحمل السوب وهي  
 سكر الملك عليها معنى ولو قال المرأه زوجنى ابى وانا بالفه والنكاح لم يصح وقال المرأه بل هي  
 صغرى فان كانت مرأه فقوله والقول قولها لما ذكرنا انها ينكر ثبوت الملك على نفسها معنى  
 وعلى هذا السع اذا باع الرجل ضياع ابنه فعالت الابن انا بالغ والسع لم يحسن وقال المشتري والاب  
 انه صغرى والقول قول الابن لانه سكرت وقال ملكه وقد قيل القول قول الاب والى هذا  
 الفصل وفي اصل النكاح القول قول الزوج والاول اصح الا ترى ان العكر بالسع اذا عزم  
 مع جهل من سبه وسى الموكل فعالت الموكل ببعته بعد العلم وقال ابو بكر لا بل بعته قبل القول  
 والقول قول الموكل لانه يتكلم وقال ملكه كذا فعالت في السرى اكثر بعته سبه ابى بيت الزوج  
 مع جهل من سبه فعالت الزوج لانه كان صله وفي منه الميراث وقال الاب كنت اعزت منها  
 فاعل الاب وفي نكاح النوارى زوج اسبه وجزها فاسه لاسه ورعى ابوها ان الذى  
 دفع اليها من الميراث كانه ماله وانه لم يهبه منها وانما اعادها والقول للزوج وعلى الاب  
 السبه لان الظاهر ان الاب اذا حضر ابنته يدفع للملك الباطل او الملك فلا يصدر الى بنيه  
 وضان كن دفع ثوبا الى قصار ليقيم ولم يذكر له اجر حصل على الا حان شهاده الظاهر  
 كذا فعالت ابنته الصغرى انه شهد عند التسليم الى البيت ابى انما سلمت اليها هذه الاسماء  
 نظر ابو العاديه لو كسب سبه معلومه ويسهد الاب على اقاربا الا حان ما في هذه النسخه

ط

ط



















قال لها اذ اذعتك الدار فاسطالوكم ولا قبل الذوق في الدار قد حطت هذه الطلعة بانيه  
او نلالم بدم هذه المتاعه لان الطلقة لم تقع بعد وكولتها في قوله في الزم ام لا  
نلت بطلعها بكل الطلعه او قال ان ترها بطلعها بكل الطلقة في الاول بلا في  
الاي نسان كما قال وكولتها واحده ثم راجعها في قوله بطلعها بكل الطلعه ما لا يكون  
بانيا لا الرجوع اذ من انما العده طلو رجل امراه البصتي فبلغ البصتي حوال او فعت عليها  
الطلاق الذي اوقعه فلان يقع حكمه وما لو كبرت في ما ذوق سحر الاسلام رحمه الله اليك  
لكم الصريح والصريح لمحو الناس والصريح اما الناس لا يحو الناس الا اذا كان الباني معلقا  
وصورته اذا اذعتك الدار فاسطالوكم فانت باس وعني به الطلاق ثم طلوها واحده فاسه  
ثم طلوها في عدها مع بطلعه اخرى عند ما خلا لفرجه الله وكذلك لو قال للمياه  
اسطالوكم مع عليا الطلاق وبلغ قوله بانيه طلوكم بطلعها كظام وكولها انما  
بطلعه لانها لو اذعتك قوله انما بطلعها بطلعه ولا يقع سحر  
في ما لا لا سحر الا اسطالوا ان شاء الله وهو لا يدري ان شاء الله لا يقع الطلاق لان  
الطلاق مع الاستثناء ليس باطلاق فبعد ذلك علم المرء وعدم علمه سواد كسوت البكر  
جعل رضا في الشرع لم يقع الفروع بين عليا وجهها وكذلك لو عني في الاستثناء لم يذوق على  
قصد الاستثناء وكان من قصد الاطلاق لوجود الاستثناء في قوله سداد من حكم اذعتك  
انا وخلف بين ابوي في هذه المسله فاجبت ان الاستثناء صرحه والطلاق عروا في وظافه  
خلف بين ابوي رايه ابوي رحمه الله في المقام فقلت له مسكه فعاد سفل في هذه  
المسله فعاد ليكون استثناء فقلت له لم قال انما بطلعها انما طالوكم في عليا الساه او  
غير طالوكم انما بطلعها فقلت له قال فقلت او ذاك سواد في الجامع الا صغر سفل ام عثمان  
وهو كان في زمن ابي يوسف ومحمد رحمهم الله عن ابي اسحاق ان ساء الله اسطالوكم  
على قول عليا انما بطلعها على الاستثناء على الاول يقع بالاني واحده على قوله في قوله  
الاستثناء على ما لا يقع سحر وكولها اسطالوكم بانيه اسطالوكم واحده ان ساء الله  
واحده في الاحتماس في سفل او يصح من سلام في قوله اسطالوكم اسطالوكم واحده ان ساء الله  
وانما طالوكم بانيه بطلعها الله لا يقع سحر اما كظام الاول فلكل الاستثناء واما  
بالكلام الباني فلان اذا اوقعنا عليا ان الله تعالى في قوله انما بطلعها لان الطلاق لا يقع الا  
بمعه الله تعالى وهو بالكلام الثاني في وقوع الطلاق بعدم مثبته الله تعالى فيبطل الاتباع  
ضرون في الحواوي للفتاوى اذا قال لها اسطالوكم اليوم واحده ان شاء الله وانما بطلعها  
فتس في اليوم ولم يطلها فقلت نفسي لا وقوع نفس معلوم مثبته الله تعالى في قوله  
في اليوم وكما مضى اليوم من غير ان يطلها علم ان الله تعالى ما ساء العاده فوجد شرط  
ووقع التثني فوقع وكرر هذه المسله في المسعى ووضعها في التثني مع البلا انما  
لها اسطالوا ان شاء الله فهو عن عند ابي يوسف في قوله لا امر انان خلعت بطلها فانت

ويبقى قول اسطالوكم  
لا يقع

عكس

طالق

طالوكم قال لها ان ساء الله بختي عنه وعند محمد رحمه الله لا يكون عنما حتى لا يثبت  
به عنده واقتت على قول ابي يوسف رحمه الله في واقعا في قوله ان ساء الله اسطالوا او  
اسطالوكم في يوسف ان هذا استثناء ولا يطلو وعنه محمد رحمه الله ان هذا ليس باستثناء  
والطلاق واقع في التقضاء ويذكر فيما بينه وبين الله تعالى انه اراده الاستثناء في قوله  
وكولها اسطالوا ان شاء الله او قال فان ساء الله فان هذا ليس باستثناء كذا روى عن ابي  
يوسف في طلاق المسعى وفيه ايضا اسطالوا انما ساء الله الا ان ساء الله لا يقع سحر وفي الجامع  
على الاكثر وكذلك اذا قال الاما ساء فلان صارت فلان قبل ان يشاء وذكر في موضع آخر من هذا  
اكتاب ان قوله اسطالوا انما ساء الله الا ان ساء الله لا يقع سحر وفي الجامع  
الا صغر ساء الله اسطالوا انما ساء الله ان ساء الله لا يقع سحر وفي الجامع  
استطالوا في استثناء العبد وكذا اذا قال لعيني ان تكلمت بك في قوله لا ان شاء الله  
الله وكذلك لو قال ان تكلمت بالشرك لم فلا ان الشرك اعظم عظم وسألت الحسن فقال له نيت  
وان لم سوفلا ان شاء الله عند الله في الباني الاول من استثناء الواسع في قوله لا يقع سحر  
واصار الصدر في ساء الله في الباني الاول من استثناء الواسع في قوله لا يقع سحر الله  
فصل العاصل في الكلام في قولها اسطالوا بانيه اسطالوا بانيه اسطالوا بانيه اسطالوا بانيه  
وامع عند ابي صعه رحمه الله وعندهما في الاستثناء ولم يقع عليها السب وعلى هذا اذا قال  
لجده اسطالوا بانيه اسطالوا بانيه اسطالوا بانيه اسطالوا بانيه اسطالوا بانيه اسطالوا بانيه  
ان ساء الله وكولها اسطالوا بانيه اسطالوا بانيه اسطالوا بانيه اسطالوا بانيه اسطالوا بانيه  
العبد وروى مشه العبد في اقرار الاصل والحواوي واما في الجامع اذا قال انما بطلعها  
هذه الدار ان دخلت هذه الدار فبطلت حواوي الدار واحده والعاصم لا يثبت حتى يدخل في  
وفي الاستحسان عند ابي صعه رحمه الله وكذلك اذا قال ان تكلمت فلا انما بطلعها  
حواوي بانيه اسطالوا بانيه اسطالوا بانيه اسطالوا بانيه اسطالوا بانيه اسطالوا بانيه  
الا سحان ان كحل السطح الباني بكونا واعاده للسطح الاول فكون هذا تعليقا بمرور  
واحد معنى فان لم يوجع السطح الباني بكونا واعاده للسطح الاول فكون هذا تعليقا بمرور  
في الحواوي في قوله ان صعه رحمه الله ويضي السطح الباني فاصلا كما في قوله اسطالوا بانيه  
ولما ان ساء الله استخرج حواوي ساء الله ومع هذا سلكوه هو طعن في هذه المسله  
قلنا الحواوي عنه وهو الفرو لا في صعه رحمه الله في هذه المسله وفي هذه المسله ان قوله  
ومر ثانيا ان كان بكونا معنى هو ليس بكونا لفظا لان الباني عطف على الاول والسبب  
يعطف على نفسه وانما يعطف على غيره والبر في هذا الباب للفظ فادام تكرار اللفظ  
كان حشا فاصلا اما في مسئلتنا الكلام انما عطف على الاول فامكن ان كحل السطح  
تكرار فاما في مسئلتنا فاصلا وانما في مسئلتنا في تكرار اللفظ  
قال عبيد قرآن ساء الله وكولها هكذا لا يصح العبد ولا يصح فاصلا ولا رواء في هذا الفصل



عن أبي صبيح رحمه الله فمتنع على مناس من هذه الكتب وهذا الفرق بكونه قد سأل  
 في قول الرجل من رغبته وراؤذوا بأشد كذا ان هذا المسمى لا ينعقد له قوله بؤذوا بأشد من  
 الى معنى واحد والثاني ليس بكتاب الاصل في اللفظ فلا يحل سكاوا واحدا فصلا وعند  
 مناجاة هذه المسمى منعقة والثاني ليس بكتاب الاصل في اللفظ فلا يحل سكاوا واحدا فصلا وعند  
 فردي في كذا بؤذوا بأشد من رغبته وراؤذوا بأشد كذا ان هذا المسمى لا ينعقد له قوله بؤذوا بأشد من  
 ما في قول اصحابنا من جهة الله ان اللفظ يكون فاصلا من الشرط والحوادث بؤذوا بأشد من رغبته وراؤذوا بأشد كذا ان هذا المسمى لا ينعقد له قوله بؤذوا بأشد من  
 عند ادا دخل الدار يغور دكر الغد وتعلق مطلق الطلاق بالدخول متى لو دخل في وقت  
 كان بطلان ولو قدم الشرط فاصلا اسطالوا دخل الدار غدا فعلق طلاق الغد الباب الثالث  
 من طلاق الخايع وسنأتي في اخر القاطع العليين ولو قال اسطالوا غدا ان سئت او قال ان سئت  
 فاسطالوا غدا ياتي مع انصاوهي الواحبات ولو قال اسطالوا لما افلانة الا واحد يقع بها  
 ولا يكون قوله فاصلا لا نه نداء الداء ما يكون لما كذا يسمى المحل لا يصرف فاصلا وكذا  
 لو قال اسطالوا لما بانيه الا واحدة او قال لما البينة الا واحدة يقع بشأن وقوله البينة  
 وقوله باسمه لا يكون فاصلا لا انه امكن حمله على التاكيد لا نه صمم والصفة تذكر لما كذا الموصوف  
 الا ترى ان لو قال الامراء قبل الدخول بها انت طالق باين ان دخل الدار لا هي قوله ما في فاصلا  
 وان كان يستفي عنها وطرد ما قلنا انه صفة كذا هنا الاصل ان المسمى اذا وصف بصفة يلقى  
 بالمسمى لا يحل صفة للمسمى ويطلق سلطان المسمى وان كان صفة يلقى بالمسمى  
 لا عرفنا صفة عن المسمى فيه قال كحل كحل وصف المسمى منه حتى يثبت بنبوة يصحى الى  
 بقدر الامكان وقال بعضهم كحل وصف الكحل حقيقة للمجاشعة من المسمى ومن المسمى منه  
 فان المسمى من جنس المسمى منه في الظاهر وادرك وصفه يلقى بها فتبا خالف عبارة النتائج  
 فيه ايضا بعضهم قالوا كحل وصف الكحل حقيقة للمجاشعة وتعميم قالوا كحل وصف المسمى  
 غير انه لو جعل وصف المسمى كحل وهذا كله اذا ذكر وصفه قايما اما اذا ذكر وصفه اصليا  
 فلا يصح اصلا وكحل ذكره ولا ذكره مسوقا ببيان هذا الاصل من المسمى اذا قال الامراء اس  
 طالوا من الا واحد باسمه او الا واحد باسمه طالوا واحدة وجعل ان المسمى لا يصح صفة  
 للمسمى منه فانه لا يعلقان باين وانما سالك باينان ويصح صفة للمسمى كحل صفة  
 للمسمى سطلان سلطان المسمى ولو قال لها اسطالوا من اسم الا واحد من طالوا واحد  
 باسمه لان قوله البينة يصلح صفة للمسمى منه فانه سيعلم ان سطلان سطلان المسمى كحل صفة  
 وقدا سبى واحدة منها باينة وكذلك اذا قال اسطالوا من اسم الا واحد البينة فهي طالوا  
 واحدة ما شئت لان قوله البينة لا يصلح صفة للمسمى لانه لا يقع وكحل ويصح صفة للمسمى  
 منه كحل صفة لكحل وصار كانه قال اسطالوا من اسم الا واحد ولو قال لها انت  
 طالوا ما البينة الا واحد او قال اسطالوا لما باسمه الا واحد كاسطالوا بطلان  
 رجعت لان كحل واحد صفة اصلي للامراء لا يوجد اليك الا وان يكون بانه بنة فلا عند قوله

هرزني كه وراؤذوا

بظرم

فيقع واحد من

البائنة

البائنة البائنة الا ما اذا قوله البائنة فلا تعتبر وصار كانه قال اسطالوا لما الا واحد  
 ٢ الواديات في بادىء الامر لا سيما ما لى يكون فاصلا في الطلاق املا الى الواديات من الله برونه  
 بشر اذ اطلاقها لم يرد ولم يدخل بها اسطالوا يان ابيه نكاحا ان انا صفة رحمه الله قال الا واحد  
 ولا نكاح لان الغد وقع عليها وهي امراته ثم بانت بعد ذلك وهذا كلام واحد مع اوله لفرق  
 والمرام طالوا نكاحا وقال ابو يوسف رحمه الله هي طالوا واحد وعليه الحد لان الغد فصل من  
 الطلاق والامانة الا يرى انه لو لم يدخل بها حتى لو قال اسطالوا طالوا لما لم يرد بها الا واحد  
 وهذا قول ابي صبيح رحمه الله بعينه وكذلك قوله اسطالوا باطالوا لما وكذلك قوله اسطالوا  
 يان اسم لما لان قوله ما ناسه حكم اشتد قوله ما طالوا وهو الحد وليس هذا سئل قوله  
 يا عمر لما من قبل ان قوله يا عمر لا يقع به شيء بل هو نكاح محض الا ترى لو قال اسطالوا لما  
 يا عمر فما سئل قوله لما قبل قوله ما عمر فالطلاق لها لان قوله يا عمر ليس من الطلاق  
 وكذا لو قال ان دخل الدار بعد قوله يا عمر وكان ذلك فاصلا لم يقع عليها الطلاق من قبل  
 سبب الذي في الطلاق وقوله يا عمر لم يفصل بين الطلاق والاسماء وكذا لو قال طالوا  
 طالوا ما زانية ان دخل الدار او طالوا ولا حد عليه ولا نكاح لان قوله يا عمر ليس من الطلاق  
 دخل الدار من طالوا بالاولى والاسماء باطلة وكذلك الحد لا يرد من قبل ان المسمى يقع  
 الداء ولو قال اسطالوا ما زانية طالوا ان دخل الدار كان عليه اللعان ولا يرد الطلاق من قبل  
 الداء ولو قال لها وقد دخل بها اسطالوا ما زانية لما كان هذه عسى ثبتت ولا حد عليه  
 ولا لعان وهو قول ابي صبيح ولى يوسف رحمه الله قال لامرأة اسطالوا ما زانية ان دخل الدار  
 تعلق الطلاق بالزوج ولا يصح قوله يا زانية فاصلا لانه يدعى المسمى على من سوا اولها  
 اسطالوا لما ما زانية ان سئل الله فلا سئل على الآخرة وهو التقدير ووقع الطلاق وكذلك  
 اذا قال اسطالوا بالكلية ان شاء الله ولو قال اسطالوا يا زانية ان سئل الله فلا سئل على  
 الكل ولا يقع الطلاق كانه قال يا زانية فاصلا لانه ان المذكور في الكلام اذا كان مع الطلاق  
 ولا يجب من حد سئل قوله ما زانية ما طالوا فلا سئل عليه وان كان لا يقع به شيء مثل يا زانية  
 ما طالوا فلا سئل على الكل قال لها ان دخل الدار فاسطالوا طالوا طالوا ان كلف فلا نكاحا  
 بالطلاق الاول وانما سئلان بالشرط الاول والثاني بالشرط الثاني لو دخل الدار طلقت  
 بنفسين ولو كلف فلا طلقت واحدة لان يصير الاول شرط الانعقاد وهو الكثرة ايمان الخايع  
 ٢ باب الحنف واليهي التي يقع باخر من يقع باخر واحد والوجه وكذا هو الاصل في جنس  
 هذه المسئلة انه ذكرنا الطلاق ان ثبت عقيب الشرط الاول متصلا به كحي والعطف وهذا  
 يقتضي سئل الكل بالشرط الاول الا ترى كيف سئلوا بالشرط الاول لو اقصى عليه ولا يقع  
 شيء منها عدا الاول بالفرقة قاذوا كذا الشرط الثاني جاتي الصرون وهو صياغة الشرط الثاني  
 وهي هذه الصرون مدفع بطلان الشرط الاول في الاول والثاني متعلقان والله اعلم  
 مسائل مدعى الاسماء والشرط في الخايع والطلاق اذا ادعى الزوج الحكم

كاشم

الطلاقات

متعلقا



بالاسماء والشرط في الطلاق او في الطلاق وكذا في الاسماء فالقول الزوج فان شهد  
 اليهود انه خالف بغير اسماء او قالوا طلقوا بغير اسماء او قالوا طلقوا ولم يشترطوا  
 الزوج وان قالوا لم يسمع منه عركه الطلاق والطلاق كان العول للزوج ولا نفقوا العاصي  
 الا ان يظهر منه ما يكون دليلا على صحة الخلع من قبض الدار او سبب اخر محدد يكون القول  
 بهاد كره من الاعلى المرحى رحمه الله في اخر سر الكس في باب ما يصدق له من البرة  
 فلا يسي منه امرأة وهذه المسئلة من مسائل التي جعلها الشهاده على التقى وميثاق في  
 الشهادات وهذا ذكره في باب الخلع والكاهن في محصر العصام اذا قال عي فاعني به  
 الطلاق ان اخذ خيلا على الخلع لا يصدق قضاء والمراوم اخذ الجسد ذكر الجسد لا يصدق  
 الجسد كذا ذكره المسامح في شروحه في هذا اذا طلقوا او خالف عي او عي الاسماء ان ذكر الدار  
 لم يصدق قضاء وان لم يذكر الدار لم يصدق قضاء وفي كل موضع يصدق به القاضي لا يصدق  
 المرأة ايضا وذكر السج الامام الاجل الزاهد حكم الدين السفي رحمه الله في فتاويه عن شيخ الام  
 اى الحسن ان مسامحا استحقاق دعوى الاسماء في الطلاق لا يصدق الزوج الا بينيه  
 لانه خلاف الظاهر وقد فسد احوال الناس طابع الامنى عن التلييس اذا طلقها من  
 ان ساء الله او فاكنت فليكن اسما طلق ان ساء الله لم ينع الطلاق اما اذا طلقها طلقك  
 امس ان ساء الله ذكره في اقوال الاصل لاسم الطلاق وذكره النوادر على قول ان يوسع لا يقع  
 الطلاق على قول محمد بن يعقوب قال السج الامام ظهير الدين ان اخذ بقول محمد لانه الزمان قد فسد  
 فيؤخذ بالاضباط ولو ادعى انه كان مجنوننا حين طلق او ناعا مسامحا في لفظ هذا الكتاب **فصل**  
 في مسائل الامر بالبدن وما يصلح من ذكره او طلاق الخلع اذا قال الرجل لغير امر امراني بدك  
 وبك وطلقها الرجل المخاطب بغير وكذا العوق كذا لو قال امر عدي في السبع ساء الله وبك  
 فباع الرجل بغير وكذا قال امر امراني بدك ويدخلان او قال بدك وبك فطلقها المخاطب بغير  
 حتى يحكي الزوج والفصل الثاني ويحكي فلان في الفصل الاول ولو قال طلقها عا شاء الله وشيئا  
 فطلقها الرجل عا ليع وكونها طلقها ما ساء الله وشيئا فطلقها المخاطب بغير وكونها الامراه  
 اسما طلق ان ساء الله وشيئا فطلقها ما ساء الله ولو قال لغيره طلق امراني بما شئت وشيئا  
 فطلقها المخاطب عا لايبيع كله في قوله عا شاء الله وشيئا فطلقها المخاطب بغير اذا جعل  
 امرها بدك ففعلت امره بغيره ففعلت امره بغيره ففعلت امره بغيره ففعلت امره بغيره  
 اتباع ما جعل اليها **فصل** في ذكره لجامع الصغير ان الامر بالبدن مما يتوقف حتى قال امراته  
 امرك بدك اليوم لا سعي الامر بدك بعد انتم اعلم ان الامر بدك ويدخلان اما ان يكون  
 عرا ساء الله او معلما بالشرط فان كان مرسلا اما ان يكون موقتا او مطلقا فان كان موقتا بوقت  
 كان الامر بدك او بدك فلان مادام الوقت فاما اذا مضى الوقت فنتهي علم او لم يعلم والقبول  
 الذي ذكره ليس بشرط لكن اذا دار المقصود به بجان يطل وان كان مطلقا فاما بغير الامر  
 في يد المفوض اليه اذا علم بدك وبك في الامر بدك في ذكر المجلس والقبول في ذكر المجلس ليس

قوله

امر افكندم

بشرط

بشرط لكن اذا ذكره يرتد بالرد وان كان معلما بالشرط فاعلم ان الامر بدك اذا جازا بالشرط فلما  
 وجد الشرط فان كان الامر المعلق بالشرط مطلقا بغير امر بدك في مجلس علمه والقبول وكذا  
 المجلس ليس بشرط لكن يرتد بالرد وان كان الامر موقتا وعلم المفوض اليه بالامر بدك بقا شئ  
 من الوقت فالامر بدك مادام الوقت باقيا واذا مضى الوقت فنتهي الامر بدك في المجلس او  
 فلا امر امراني بدك فاعلم علم بدك حتى طلق نفسه لم يطلو في قول لبي صمد ولي يوسف  
 ولو قال فكل فلانا ببيع عدي فباعه ولم يعلم بالوكاله جاز على الامر في قول لبي يوسف ولا  
 اخذ عدي صمد رحمه الله وكذا لو قال وكل فلانا بان يزوجهني او يطلق امراني وفي طاهر  
 الرواية لا يثبت الوكاله قبل العلم وميثاق في الفصل الاول من وكاله هذه الكلمات باخا سبه  
 اذا جعل امر امراته بغيرها ان شرب المسكر او غاب عنها فوجد احد الامير فطلق نفسه  
 ثم وجد الامر بالآخر لا يكون لها ان يطلو نفسها من اخرى في الباب الاخر من وكاله لجامع و  
 في المسعى اذا قال لامرته ان عنتي عنتك ومكنت في عنتي يوما او يومين فامر بك بدك فكلت  
 يوما فامر بها بغيرها لان هذا على اول الامر من وكاله هذه الحكم في جنس هذه المسائل  
 اذا قال لغيره جئت امراني بغيرك فطلقها فالامر على المجلس في باب ما يستدل به  
 على الطلاق من الزبواك وفيه ايضا اذا قال لغيره طلق امراني فوجد جئت امرها بدك  
 فهذا وكل يطلو المجلس وغيره والطلو في جميع ذلك انما هو الفصل هذا وله ما ذكره في  
 اذا جعل امر امراته بغيرها فاعلم بدك فاعلم بدك فاعلم بدك فاعلم بدك فاعلم بدك  
 ما اضاف الى نفسها اذا قال لامرته طلقها فاعلم بدك فاعلم بدك فاعلم بدك فاعلم بدك  
 في باب طلاق المرأة في المرض والجامع اذا اوكلها طلاقا ونفسها على التوكيد  
 عنز لم يولد طلق نفسه ولو قال طلقني ففعلت في جامع الصغار لا يملك غيرها **فصل**  
 في المسعى فلا او يوسف رحمه الله رجل له اربع نسوة فقال لاصدقها امر نساى بدك  
 يعني الطلاق ففعلت نساى كلهن وفع جملها وعلم من في طلاق التوازل ان هذا على  
 غيرها ولو قال لطلقي امي نساى ففعلت ففعلت نساى بدك فاعلم بدك فاعلم بدك  
 وهذا على غيرها وذكر في باب المسعة انها تطلق وهذا عليها وعلى غيرها ولو قال نساى  
 كلهن لمواتن شئت ففعلت شئت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت  
 في يدك وهو يتولى الطلاق وطلعت نفسها او غيرها بغيره وكذا لو قال لامرته امره من نساى  
 يتولى الطلاق وطلعت امره فقال الزوج عنتي اخرى لم يصدق قضاء ولو قال لها ان طلق  
 امره من نساى في طلق فطلعت نفسها لم تطلق وكذا لو قال لطلقي امره من نساى ولو قال لها  
 ان دخلت الدار ففعلت في طلق فطلعت الدار طلع هي وغيرها **فصل** مسائل عطف الخايم  
 والعام فالخطاب الخاص مع الزوج والخطاب العام لو قال لامرته انك من مجلس الدار من  
 نساى طلقا وكان المخاطب طلقا لكان فان دخلت الدار وهي في العدة طلع اخرى ولو قال لها  
 انت وولاد طلقا ففعلت ان دخلت فلام الدار لم يرضل واحدة منها حتى يرضل فلام الدار ولو

قال يازد اسمع ولم يزل

اي

فعلها



قال كل امراء من ساني بدخل الدار وهي طالت فلانة للحال ولو دخلت الدار وهي  
 في العدة طلبت اخرى هكذا ذكر في المسمى قال ابو الفضل هذا خلافا قال في الحاي وعبد  
 من عبيدي خرو كوقلا كذا دخلت امراء من ساني الدار وهي طالت وانت قال ذكر امراء لفر  
 زوجها الطلاق ساعه ما سكت وان دخلت الدار زوجها اخرى ما دامت في العدة ولو قال كل امراء  
 اتروها فهي طالت وفلان طالع فلانة للحال لا ينظر التزوج ولو قال لا امراء اسطالو وفلان  
 ان تزوها لا يطلو امراء حتى تزوج فلانة وفي المسمى ان امراء ابروهم هي طالت وعمر وعمر  
 امراء الخالف فزوج امراء طالع هي وعمر فان زوج امراء اخرى بعد ذلك طالع هي وعمر  
 مطلق عمر ولا يعود الخلف في عمر من يبي وكذلك اذا قال كل امراء اتروها فهي طالت وعمر  
 وبها ايضا قال ان دخلت هذه الدار فكل امراء ابروهم هي طالت واسطالو قال في ذلك  
 امراءه كان كما قال في الاستيع الطلاق على امراء ما لم يدخل الدار فادخل الدار وفيه الطلاق  
 على امراءه ولا يسطر به تزوج امراء ولو قال ما استغنى عن امراء او ما ملكت من امراء  
 هي طالت واسطالو لا يطلو امراء حتى يستغنى عنها او تزوج اخرى لا ان يعني الى ذلك  
 الا ان ووجه ايضا كل امراء ابروهم هي ونسائي طالت وفي الطلاق على نسائه الطاعة ولو  
 قال بعد ان تزوجت مني دخلت الدار من عدي عنق المخاطب للحال فان عني غلبت على الاول  
 بدخل الدار يدين قضا في المسمى بشر عني في الاول الدار ولو قال لها واسطالو مكان قوله  
 وهذه قال لا امراء اخرى لم يطلوا في العدة لان قوله واسطالو انفي وعني المخاطبة لا دخلها  
 فكل امراء اتروها ما دامت فلانة حية لم يدخل المخاطبة في المسمى وكذا اذا قال كل امراء  
 اتروها ما دامت فلانة حية لا يدخل فلانة في مات ما بع المهر على غير المأمور من امانة  
 الجامع عام المصلحة على المسئلة الماسة مأولة وما يملكها ان يكون فلانة مشاطا اليها ما قال  
 كل امراء اتروها ما دامت فلانة حية اما ادالم يكن مشاطا اليها يطلون فلانة صارت  
 مقومة بالاسم لا يعرفوا بالاسم مقومة وجهه دون وجهه في صلتها مقومة بالاسم كما سيج  
 عرف قوله كل امراء اتروها في صلتها مكن لا يخرج فلا يخرج ما سئل والاضمار قال كل امراء  
 اتروها ما سئل هي طالت فطلق هذه امراء ثم تزوها لا يطلو وان كان ثوبا غدا المهر  
 له غيرها كذا امراء غير هذه فكل امراء في هي طالت لا يطلو هذه امراء وهذه نازق ما ذكر  
 في الجامع ووردت الفرق واقعا في قوله لا تزوجن ان تزوجه طالت او في ان كان كذا في  
 فتاوى بهر اطلاق يكون حواها في يوم مكن هذا النص في ذلك لا يقع قال في زوجها  
 طلقني فلانا فقال الزوج طالق قال بصر من كفي في ثلاث طلقا عتدي وسال المكي  
 عمر ذلك فقال واحدة عتدي وكنت الى شاذن فكنس الى ان العول للزوج ان قال نوتس  
 حواها فلان وان قال نوتس واحدة فواحدة ولو فلا الزوج فجلس في بلاد على كل حال في

سئل امراء ابروهم باسمك

الاصغر وفي المسمى ان سماعه عمر محمد رحمه الله اذ قال للمراه اتروها طالع فلانا فقال اسطالو طلب  
 واحدة وحسنه وهكذا رواه همام عن محمد وعلا قال لا هذا ليس بحواب قال وان عني الحواب  
 في قوله اسطالو سحني ان جعلها ثلثا وان لم يغلق الزوج اسطالو ولكن قال قد فعلت هو حواب  
 ويضع الملب وكذا لو قال في طلعك فهو حواب ويضع الملب ولو قال طلقني طلقني فقال  
 الزوج ود طلعك طلق فلانا ولو قال طلع فلانا فقال الزوج قد ابتك فلانا هو حواب  
 وكذلك اذا قال اسباي اذ قال له طلقني واحدة بالثا او على الف طلقها زوجها فلانا بالثا  
 قال ابو سمع رحمه الله يتفق على قبولها فان قبل ما رواه الا بطل وقال يجمع واحدة بالثا وثلاث  
 بغير شيء وعلى الجليس الكرمي عني يوسف رحمه الله انه رجع الى قوله في صفة الله في باب  
 الخلع من القنود فان لم يذكر الف والمثله كالحا يقع الملب بغير شيء عني في صفة الله  
 وعندهما واحدة بالثا وثلاث بغير شيء **فصل** مسائل القاطن العلوي والعيم والمثنية  
 ذكرنا المدور ان من قال لا امراء انت طالت وان دخلت الدار فهو حجابي انه دخل الدار وقد اكد  
 باليمن فان لم يكن دخل طلق وبالفان سبه زن اذ زوي بطلا او كنه جنسي كاري كنهه انت فان كان  
 فعل لا يحب وان لم يكن فعل حبس على ما س ما ذكرهنا و عام هذا في الواح وبها ولو قال انت  
 طالت ودخلت الدار فهو قوله اسطالو ان كنت دخلت الدار وقال انت طالت ودخلت الدار  
 المساعة ولو قال اسطالو وان دخلت الدار طالت ساعه ولو قال اسطالو ودخلت الدار  
 لطلعت فهذا وطقت بطلا او امراء لطلعتا ان دخلت الدار قوله عدي فلو دخل الدار  
 لا يبر بطل فمدا رطل حلف بعني عدي ليضربها ان دخلت الدار فان دخلت الدار مثله  
 الطلاق لزوم ان يطلها فان بانث او مات هو فعال فان السرطه آخر من اجزاء صوته  
 فيقع الطلاق اذ قال هر وقت وهي كماه وقر بار وهي زمان وهي وهي شيه كنبت واقعة  
 ام حبس وكلمه في قوله هر بار وهي من الاعاط لا حبس الامره وقال هو زن كنم يجمع  
 على كل امراء مرة واحدة وفي قوله هر كذا م يقع على امراء واحدة هو الصحيح ولو قال لها  
 ان سب فاسطالو غدا فالمثنية اليها للحال وكذا في قوله اسطالو غدا ان سبته لان غدا المثنية  
 اليها في العدة عني في صورة محمد رحمه الله وعدي يوسف رحمه الله المصلحة اليها في العدة العصلين  
 وقال في قوله في المسئلة للحال فيهما وهي في المسئلة في الاصل وذكر في الاصل في بني في صفة  
 وفي يوسف رحمه الله على العكس في اذ اذ المصلحة الامام عليا في قوله في المسمى نوايه  
 بشر عني في يوسف رحمه الله اذ اذ اسطالو عدا ان سبته او قال اسطالو عدا  
 عدا فلانا المثنية غدا وقال ابو يوسف ومحمد ان فلق المثنية على العدة فلانا المثنية للحال وان آخر  
 فلانا المثنية غدا فلانا موصم رحمه الله وعلى هذا اذا قال اضاري غدا ان سبته اضاري ان سبته  
 امرك بذكر عدا ان سبته امرك بذكر ان سبته غدا فالمصلحة في العدة الحالى عني في صفة الله  
 وعلى هذا اذا قال لها طلعك غدا ان سبته طلعك غدا ان سبته غدا ان سبته غدا  
 لم يكن لها ان تطلو نفسها في سبته غدا عني في صفة الله وعدي عدا ان سبته فلانا ان

طلقني

ابو

هو موهبة كان وهو ما  
 وهو ما وهو هي







الحاجز بالفعل سوق المهر اليها دون الوطى والقبلة لان ذكر حرام قبل نفوذ العقد وكرر جلا مان  
نزوج امرأه ثم طلقه لا يتزوج فزوجها الوكيل بحسب وكذا لو جعل امرأها بيد هائم طلق  
انه لا يطلق وكذا الدخول بالاعتناء واجناس هذا ما يقع به الحب في المسكن ان لا يطلق ولا يفتق  
من الزيادة خلق لا يزوج فتنزوج نكاحا فاسلا او نكاحا زواجا فوضي لا يحسب نقى عليه  
بعد باب المسامحة من ايمان الجامع وقاله الجامع الصغير ينبغي ان يكون المذكور في النكاح  
انما صدق لهما خاقته وتو طلق لا يشتري في اشتري شراء فاسدا او شراء باعه فضوي  
بحسب ادخال كلامه ان تزوجها فهي طالو ونوى من بلد كذا او في الجاهل من الرقيات في ظاهر  
الرواية لا يقع نيته وذكر القدوري ونوى عن يمينه او حشيتة صدق هذه معرفة ان يحصر  
العام بان يهمل في ظاهر الرواية لا يقع وقاله الخفاف يبيع وسيأتي بعد ذلك كما لا يخفى  
**نوع آخر** اذا قال كلامه امرأه ابرو بها فهي طالو ان كلمه فلانا فعلا على وجهه اما ان اخر الشرط كما  
قلنا او قدم بان قال ان كلمه فلانا فكل امرأه ابرو بها فهي طالو وكذا لو اذنتها على وجهه اما ان  
وقتها بان قال ايها او الى وقتنا او لم يعرف في الوجه الاول وهو ما اذا اخر الشرط فلم يوقت بان  
قال كل امرأه ابرو بها فهي طالو ان كلمه فلانا بطلوا المتزوجه قبل الكلام ولا يطلق المتزوجه بعد  
الكلام ووضع القدوري المسئلة فمن قال كلامه امرأه ابرو بها فهي طالو ادخل الدار فدخل ثم تزوج  
لا يقع طاعة دخل بعد ذلك يبيع اما اذا اخر الشرط ووقت باءه قال كل امرأه ابرو بها ايها او  
قال الى سنة طلعت المتزوجه قبل الكلام وبعد فدان يكون متزوجه في تلك المدة واما اذا  
قدم الشرط بطلوا المتزوجه بعد الكلام وقتا ولم يوقت وهل يطلق المتزوجه قبل الكلام  
ان لم يوقت بان قال ان كلمه فلانا فكل امرأه ابرو بها فهي طالو لا يطلق وان وقت بان قال  
ان كلمه فلانا فكل امرأه ابرو بها ايها او قال اني مسنة هي طالو فكذا دوايته الى سليمان و به  
يقع وموضع هذا ايمان المختص بيا ب الوفا و ايمان الجامع وكذا ان كلمه فلانا لا يداوكل  
امرأه ابرو بها فهي طالو لا يطلق المتزوجه قبل الكلام ولا يقع هذا الاقرب منظر بيا ب الشرط  
المعترض ب ايمان الجامع ومسا في جنس هذا في آخر الايمان ثم ذكرنا صدر السهد في آخر الايمان  
هذا الكتاب تفريع القدوري الذي ذكرناه هنا وجعلها مثله متبناه على جهة فقال اذا  
قال كل امرأه ابرو بها فهي طالو ان كلمه فلانا فكل امرأه ابرو بها فهي طالو لا يطلق المتزوجه  
في افراب عطف الشرط بعضها على بعض من الايمان قال الصدوق السهد رحمه الله كما نطق  
ان هذه مطعونة على الرازي وهذا قول على وليس كذلك المطعونة كلامه امرأه ابرو بها  
فهي طالو كما كلمه فلانا فتنزوج امرأه وكلمه حتى طلقت ثم تزوج امرأه اخرى ثم كلمه ثانيا فالتزوجة  
الاولى بطلت لو كانت في العدة ولا يطلق المتزوجة الثانية وطعن الرازي رحمه الله بناء على ان  
وما ذكرنا من جواب المحقق بحسب ما ذكره جواد افرق للجامع وعلى هذا اذا قال كلامه امرأه ابرو بها  
فهي طالو كما كلمه فلانا فتنزوج وكلمه ثم تزوج اخرى وكلمه لا يطلق الثانية كما في المسئلة المطعونة  
فصوبنا بينهما قال الشيخ الامام تاج الدين رحمه الله تعالى بالرجوع والرجوع انما اختلف الجواب

لاختلاف الموضوع موضوع الجامع انه نزوج امرأه قبل الكلام واخرى بعد الكلام و  
لو كان هكذا في مسلة القدوري بان نزوج امرأه قبل الدخول وهي مسلة القدوري  
اخرى بعد الدخول لا يطلق الاخرى وان دخل الدار ثانيا وموضوع القدوري انه لم  
ينزوج الا بعد الدخول ثم دخل ثانيا ولو كان هكذا في مسلة الكلام بان لم يزوج حتى كلمه  
ثم يزوج بطلوا اذ كلمه فلانا من اخرى بعد ذلك وكذا لو قال لا يزوج ان دخل الدار  
فكل امرأه ابرو بها وطلعت وطلعتا زوجها ثم تزوجها بطلوا وكان ينبغي ان لا تطلق  
لانها صارت معرفة باضافه الدخول اليها فلا بد من نكاح الكلي كما في قوله كل امرأة  
ابرو بها ما دامت فلانة حتى هي طالو في موضوع الخاطبة او فلانة لا يطلق لامها صارت معرفة  
بعوله ما دامت بحسبه او ما دامت فلانة حتى هي طالو في موضوع الخاطبة او فلانة لا يطلق لامها صارت معرفة  
بذلت الدار فكل امرأه ابرو بها فهي طالو ان كان عينا واحدة صون فيها عينا معنى لان  
قوله ان دخلت الدار بشرط وجزاؤه قوله فكل امرأه ابرو بها فهي طالو وهذا الذي في نفسه  
معنى ثمانية فثبت هذا الكلام عينا معنى قصير ورثها معنى في احدى المسائل لا يمنع حولا  
تحت الكلي في معنى اخرى كما لو قال ان دخلت الدار فكل امرأه ابرو بها فهي طالو فلانة هذه  
واشار الى امرأته ثم دخل في طلعت امرأته ثم يزوجها بطلوا ايضا وان صارت معرفة  
بعوله وفلانة هذه ثم لم يزوج ذلك دخولها تحت اسم الكلي وهو قول كل امرأه ابرو بها  
لما كان الموجود عينا معنى كما هنا فالخاتمة ان المعروف في شرط احدى المسائل بدخل تحت  
تلك العينة الاخرى فاذا كان الموجود عينا واحدة فالعرف في الجواز بدخل تحت تلك الشرط  
كما لو قال لا يزوج ان دخلت الدار فكل امرأه ابرو بها فهي طالو فكل امرأه ابرو بها فهي طالو  
والشرط لا بد من ذلك كما هو في الشرط كما لو قال ان دخلت الدار فكل امرأه ابرو بها فهي طالو  
طالو قد ضلها لا يحسب له صار معروفا والشرط باضافه الدار الى نفسه وكذا لو قال لها ان  
دارك هذه احد فعبدي حر فدخلت هي لا يحسب لنا قلنا فعلى هذا الاصل يخرج خاتمة  
المسائل وفي المسئلة هشام عني اني نوسق جميعا الله ادخال لامرأته ان طلعت وكذا امرأه  
اتزوجها فهي طالو وطلعتا ثم تزوجها بعينها لا يطلق الا ان الله انما وقع فعملها بالكلية  
على غيرها وكذا اذا قال لها ان دخلت الدار هذه فكل امرأه ابرو بها فهي طالو فكل  
الدار وطلعتا ثم يزوجها لم يطلق وكذلك اذا قال ان طلعت فلانة فكل امرأه ابرو بها فهي طالو  
فهذا على غير ما وقع ايضا عني رحمه الله رجل قال لامرأته ان وطلعت فكل امرأه ابرو بها فهي طالو  
ثم وطلعتا فلان طلعت هي ولو قال ان وطلعت فكل امرأه ابرو بها فهي طالو فكل امرأه ابرو بها فهي طالو  
بطلعتا ولو كانت له امرأه اخرى وقت عليها بطلعت فعلى رحمه الله في هذه المسائل  
كالقوله اني نوسق جميعا الله وكذلك المسئلة **مسئلة** ما مثل التعليق جوابا  
لا يذا لها اذا قال للمراه لزوجها يا قبتان فقال لها الزوج اني من قبتان ثم تطلقا وقال  
النفلي بنوي الزوج فان اراد به الحجاز والمكافاه وفارسيته خشم رائد ان يقع الطلاق















انه طلاق امره في وقت ما مضى فلا اخبرني اني عدتها قد انقضت وكذا تبته المراه كحمله وقتها  
 كما طلقتها للحال وكما ساعدته بابقه في حبل النعمة والسكنى زائلة في وقتها واختها واربعة سواها  
 المطلقة تلك اذ لم تغادر زوجها وبجانبها ونحو ذلك انما يحل في لا سقضي العدة ولو قال علمت  
 انها على حرام سقضي العدة بثلاث حيض كثر في جم الزوج والمراه كذا اذا قال علمت بالحمل منه وحده  
 شرط الاحصان اذ بلغ المراه طلاق زوجها او موته فعليها العدة من زوال الطلاق والموت  
 عليها السن سقضي العدة وهي مع وجوبه اذ في ما يصدق فيه المراه على انقضائها العدة مستثنى وما  
 عد اى صعد رحمه الله وعندهما تسعة وثلاثون يوما المتعة اذا اكبر انقضائها العدة بالحيض  
 فالحول قولها مع غيرها ما سبعة المطلقة من ادر العاصي للخصاي اذ اقال زوج المعتدة اخبرني  
 ان عدتها قد انقضت وذلك في مدة لا سقضي مثلها العدة لا قبل قوله ولا قولها ان اخبرت وهذا  
 معروف قاله سمي الامه السرحى رحمه الله ان بيتي ما هو محتمل من استقاط سقضي متعين الخلق  
 او بعض الخلق بعد فعل قريها وفي طلاق المسعى اذ اخرج من الولد نصف البدن من قبل الرجلين  
 سوى الرجلين او من قبل الراس سوى الراس انتقضت العدة والبدن من الخليلين الى الاكيتين  
 اذ اطلوها في مخرج من قبلها او باينا وما من قبل انقضائها العدة حتى ورثت بعد ما ربه اشهر  
 عشر فيها ثلاث حيض في قول ابي صعد رحمه الله ويحسد رحمه الله وهي معروفة ان امره انقأت  
 تعتد باعد الجليس عددا في صعد رحمه الله ويحسد رحمه الله وهي معروفة ان امره انقأت  
 الحلي كسرى رحمه الله وكذا كل مقتدة ورثت ومعنى ذلك اذا ارتد الرجل والبقاء بالله حتى  
 ما ساراه ثم قتل او مات في ايام الرده حتى ورثت منه كان عليها العدة على الخلا والذيتنا  
 وان كان الطلاق من المريض رجيا او كان طلاقه الصحة رجعا ثم ماتت وهي في العدة فعدتها  
 عده الوفاة لا غير وبطل عنها الحيض وقولها حيا اذ ما من زوج المطلقة في الرجعي يتصل الى  
 عده الوفاة وفي السابق ان لم ترث وان كانت برئت حود كرتا الطلاق واذا رأت الصغرى او  
 الامه الدم هذا اعتداد بعض الشهور اسلم الله في البائين والرجعي ولو اعدت كحضه  
 او حيضين ثم ايشا تسقيل العدة بالسهور ولو طلق الامه ثم عقت في الرجعي اسلم الله في عده  
 الحراير وفي البائين لا وان طلقت بعد العتوق فعليها عده الحراير اذ ماتت عن ام ولد وهي تكاثر  
 او في عده رجل فلا عده لها ولو انقضت عدتها ثم مات المولى فعليها ثلاث حصص فاما ما لمولى  
 والزوج ولا يعلم ايها مات او لا فان كان من موهبا سهر بر وجهه امام قضاء فعليها اربعة اشهر  
 وعشر سكه فيا انك حيض وان كان من موهبا اقل من شهرين وحمله امام فعدتها اربعة اشهر  
 لا يعتبر فيها الحيض وان لم يعلم كم بين موتها ولا علم ايها مات او لا فعليها اربعة اشهر لا يصح فيها  
 في قول ابي صعد رحمه الله قال لا تسكه فيا انك حيض اذ ماتت الصغرى امراته وهي حامل فعدتها  
 بوضع الحمل عددا في صعد رحمه الله ويحسد رحمه الله وهي معروفة وفي الحلي الخاوت بعد الموت بان  
 جات بالولد لاكثر من ستة اشهر عدتها اربعة اشهر وعشر بالانفاق عده الوفاة لا تجب في كل  
 انقاسد في شريح الفتوى في الكناح في غير شهود يوجب العدة لان هذا كله اختلف العلماء

ولو انقضت عدتها  
 ثم مات المولى

فكبره

الدخول في الكناح بغير

زوج

فه وكل كناح هذا وصفه فالقول فيه بوجوب العدة بزوج مسكونه الغير وهو لا يعلم انها متكلمه الف  
 ودخل بها بوجوب العدة وان كان يعلم انها متكلمه الغير لا بوجوب العدة بالاصل حتى لا يحرم على الزوج  
 وطها وبه افتى واول وجوب السهادات لبح الاسلام والعدة وكناح العاصي من مسكونه  
 هكذا ذكرهنا ومنه اصلا والمسلم من الماس من حاله او العاصي الصان بحسب العدة من قبل وط  
 الاخر وقال ابو بكر المحمي من مسكونه وبه كان يقول العدة اربعة اشهر وهو قول ابي يوسف  
 وموار ابي العيص قول زفر كناه ابو السرح اصلا فدرهم الله الخلق الصغرى والكناح القاصي  
 لا بوجوب العدة لان الحول انما اقيم عام الوطى للممكن من الوطى او لا على هذا الاصل وفي العدة  
 والخلق القاصي في الكناح الصالح بوجوب العدة اذ كان يمكن من الوطى صعدته كخلق بالزناح  
 والخلق من المحبوس عدلى يوسف ويحسد رحمه الله وحلى الصالح صوم الغنى والمحبس من مطالما  
 فرضا كان او غلما او الحايض والغنى واشباه ذلك والحاصل ان كل موضع يمكن من الوطى حقيقة  
 لكن يمنع مانع يجب فيه العدة وفي الزناح يتصور الوطى بالتقوى في المحبوس بالتحقق فلهذا التوقف  
 المطلقة ثلثا بمحبوب وجبت ثم طلقتها فوضع جهاها بحل الزوج الاول في طلاق العدة والواحدة  
 اما في موضع لا يمكن من الوطى حقيقة كالمريض الخفيف والصغير والصغير لا يقرب العدة في ماوى  
 الشغرى رحمه الله الصغرى اذ اطلعت فخلت ما حيا في وجوب العدة عليها واكثرهم لا يطلعون لفظ  
 وموت العدة لانها غير مخاطبة لكن ينبغي ان يقال عدتها بايد ان شئت العدة على عدتها و  
 المطلاح عليها هل يباح فيه روايتان اصله لو سرق من بيتها وهي في منزله على حدة هل يطهر فيه  
 روايتان في سرح المحتصر بل باب طهر الطهر هتري به عدتها اذ من معتد به كسرى لا ثم  
 آيتان تزوج نفسها منه او سرت بافرا كان فالانفاق عليك على ان تزوجني من حيا  
 تزوجت نفسها اولم تزوج وان لم ستر هذا ولكن علم ذلك بطريق الغرض فاذا ابت اصلها  
 وه فلا الصدر الشهد رحمه الله والصحيح انه لا يزوج في كناح ماوى سمرقند يان وفيه نظير لان  
 المهر وكالمسروط ودل في موضع آخر ان الزوج اذ لم ستر الزوج فلا يصح له عليها وان كان  
 الاتفاق على ستر الزوج فالصدر العالى ترهان المله والدس رحمه الله والصحيح في الجواب  
 انها ان زوجت نفسها منه لا يزوج عليها وان ابت يزوج عليها والله اعلم المراه اذا استجبت  
 السعة غير ما نزل من بينها لم تكن له ان ستر من تركها شيئا من ذلك عدتها اما عند محمد رحمه الله  
 يتبرك من ذلك حصه المله الماضيه قبل موتها ويستتر ما ورايد ذلك كما لو عجل لها سعة ليتزوج  
 فماتت هل ان يتزوجها يستتر وروى عنه ابن رستم ان كان الباقي من المله شهر او دونه لم يزوج  
 بشيء تركتها وان كان فوق ذلك تركها مقدار بقعة شهر لاسيما انا ويستتر من تركتها ما  
 زاد على ذلك في ما سبعة من طلاق سمل لانه السجى بزوج **زوج** سمل على سبع ما نال  
 واصله ان الدخول في الكناح الاول هل يكون دخوله الكناح الثاني ام فعند محمد رحمه الله لا  
 وعندهما نعم المله الاولى اذ ابرص المراه غير كفور ودخل بها وزوج الامر الى القاضي حتى يفرق  
 بينها فالرمة المهر والزها العدة ثم تزوجها هذا الرجل العدة بغير المولى وفرو العاصي سبها

سرت م

بأن الكناح

في الصغرى سقضي الكناح  
 عدتها اربعة اشهر

هذه عدتها  
 معة كسرى

ط

ط



فلان دخل بها كان لها عليه مهر **الكتاب** كحلأ وعليها عدة مستقبله في قول أبي حنيفة ولي  
يوسف رحمه الله أسماؤا وافر محمد رحمه الله لها في العقد الذي خفف المهر وعليها بنية  
العدة وتقال في مهر الله لها نصف المهر والعقد **الكتاب** ولا شيء من العدة المسئلة السابعة بزوج  
امراه تكا ما صححها ودخل وطلها باينا م بروجها في العدة ثم طلقها قبل ان يدخل بها فعلى هذا  
الحال المسئلة السابعة بزوج صفر ودخل وطلها فاصار م بروجها في العدة ثم  
طلتها قبل الدخول بها فعلى هذا خلاف الراية بزوج صفر ودخل بها ثم طلقها باينا م بروجها  
في العدة ثم بطلها فاختار لنفسه قبل ان يدخل بها فعلى هذا الاصل والخاصة بزوج امراه ودخل  
بها ثم ارتدت والعياذ بالله ووقع الفرية بينهما ثم طلقها في العدة ثم ارتدت قبل  
ان يدخل بها فعلى هذا الاصل والخاصة بزوج امراه ودخل بها ثم طلقها باينا م بروجها  
ثم ارتدت قبل ان يدخل بها السابعة تزوج امه ودخل بها ثم اعتقها فاختار لنفسه ثم بروجها  
في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها لثامته بزوج امه ودخل بها ثم طلقها باينا م بروجها  
في العدة ثم عتقها فاختار لنفسها قبل الدخول بها السابعة بزوج امراه تكا ما صححها ودخل  
بها ثم طلقها في العدة تكا ما صححها ثم طلقها في العدة واكثر هذه المسائل في الكفا  
من كتاب سمي **الامعة السجنية** **فصل** حدة الياسي والبلوغ حدة الياسي في رواية غيب  
معدن وفي روايه معتد مسلي بان المعدن بعد هذا فان راى نكاحه ذلك جما هليل يكون  
يعي راس الدم بعد ما حكم بالياسها على الرواية التي لم يقدن الياسي بشي يكون حيا وتسمى بالياسة  
على هذه الرواية اذا اعطى وصفا بعد ما لمع بلوغا حتى الحكم بالياسها والعالم ان لا يعود الدم  
فاداعاد بتي انما لم يكن آيسه وعلى الرواية الاخرى لا يكون حيا بل يكون دما فاسدا لا يبطل  
به الاعتداد بالاشهر وقال بعضنا ما ساء يحكى ان يكون حيا على الروايات اجمع لان الحكم بالياس  
بعد خمس وخمسين او نحو كان بالاضهاد فادارت الدم والنسب يصح كونه حيا وجدا النص  
خلاد الاضهاد فدل الحكم بالياس الذي ثبت بالاضهاد على قول هو كما انما يكون حيا فادارت  
دما اسود او احمر اما ادرات اصفر او اخضر كلون حيا لان كون هذا حيا يثبت بالاضهاد  
فلا سطل الحكم بالياس الثابت بالاضهاد وعلى قول هو لا يحكى ان يكون حيا لان الاعتداد بالاشهر  
فساد الامانة قال الصادق عليه السلام الله والمختار للفتوى انها ادرات الدم بعد ذلك  
كاس حيا على صفه ما كانت وهل يبطل الاعتداد بالاشهر بنظر ان راس الدم بعد ما تم الحمل  
بالاسه لا يبطل وان راس الدم قبل عام الاعتداد بالاشهر يبطل ثم على رواية التقدير اصلقت  
الروايات قال محمد رحمه الله في الروايات خمس وخمسون سنة وفي المؤكداات ستون سنة  
لان الروايات اسرع تشرع في صفة رحمه الله من خمس وخمسين الى ميتين وعمر عايشه رضي الله  
عنهما خمسون سنة وهو قول الياسي المبارك وسفيان الثوري وابن قاتل والنزعي في رواية اخذت من  
حكي وياوي السب وقال بعضهم بل لا يستوزن بخان نامطها خمس وخمسون سنة وعام هذه  
الروايات قبل طلاق النوازل بورتين او نحو ذلك بلوغ يكون راسه بالسنة وان يكون بالحل

ن

والعلامه في الجارية له الحنف والاحتلام والقبول وادنى المد تسع سنين هو المختار اصحاب  
الامعة السجنية في كتاب السجدة والعلامه في القلام الاصلام او الاصلاد وادنى المد تسع سنين  
سنة واما في السن في القلام اذا دخل في التاسعة عشر وفي الخارجة اذا دخل في السابعة عشر  
في آخر ما العدة من سرج الكوة وفي بعض الروايات عن ابي يوسف انه اعتبر بنية الشجر وهو  
ما لا ذكره سمي **الامعة السجنية** رحمه الله في قول كتاب السجدة عام الكلام سطره آخر باب ما يقع  
به الفرية من مختلفات الفقيه الى السب وذكر القدر في باب ما هو حق بالامامة ان حدة البلوغ  
بالسنة في القلام ثمان عشرين سنة وفي الجارية سبع عشرة سنة عند ابي حنيفة رحمه الله  
خمس عشرة سنة فيما جمعوا وعنه ابي حنيفة رحمه الله في القلام تسع عشر ومناه انه طلق فيها وعنه محمد  
رحمه الله انه طلق في العدة خمس وعشرين سنة وفي الجارية سبع عشرة سنة عند ابي حنيفة رحمه الله  
الذي يصح بالطلاق فان اورد المجنون والمعتق امراه اذا وهبت في حال الطلاق صداقتها الا  
بالانفا ونص عليه في الوصايا ودمس في الكتاب قال رحمه الله وهذا لا ينكح على قول والذي  
رحمه الله فان لم يشرط ان يكون صلبا فاشنا يشرط ان يكون صلبا غاليا او فقه هذا  
ادخله للمبارزة وطلو امراه في حاله بصرفا حتى لو قبل تزويجه اذا كاس في العدة في  
كذلك الفاضل ليقول قصاصا او ليؤمهم فطلو في حاله بصرفا فان انفا من حاله هو الا  
وفي المسعى ابو يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله المبارزة طلاقه كطلاق الصحيح اذا كان محض او  
محسوسا في قصاص او جرم او كان في صف القاتل او نزل مسيعة او ركب سقينة فطلو في حال  
لا يصرفا فان ادلس الغالب في حق هو كالمهلك واما على قول من شرط ان يكون صلبا فاشنا حتى قالوا  
من اخذ وجع البطن لا يكون مريضا من مرض الموت جعل هذا كصاحب فراش قد كثر في اصحابنا والمريض  
من روايه الكوة في حال عد المهر الذي يكون فان ان يكون صلبا فاشنا فلا أضناه المهر اما الذي  
حكي وذهب في حواجه فلا يكون فان وان كان يشك في او حتم وهكذا راس في محض الكوة في اول  
هذا الباب ثم قال الكوفي قال الحسن بن رباح قال ابو حنيفة رحمه الله انما يكون فان اذا كان مريضا  
لم يعوم الا بالاشدة وهو في حال يعذر اذا اكل الصلوة جالسا هذه الفاظ الكوة ومحض الكوفي في  
ادان السجدة المريضة طلق في طلقها بلانا او باينا قال في بوارق راس رسم لا ترضى في الحامو  
الصغير اذا كان له طلق للرجوع فطلو ثلثا او ثلثا من طلاق المعتق عروا فقه وهو في حقا  
الاكلام خمس له الصبي والمعتق عبي المجنون فان محمد رحمه الله في كثير من المواضع عطف المجنون  
على المعتق فانما قل من يستعمل كلامه وافعاله غالبا وغيب نادى والمجنون ضد والمعتق  
من كلف كلامه وافعاله فيكون هذا غالبا واذل غالبا فاقا سوا قالوا هذا حذا المعتق ايضا  
في اللغة وقال بعضهم المجنون من يفعل هذه الافعال لا عرقه وانما قل يفعل افعال المجانين  
والاجانين كمن لا يعقل ضد والمعتق من يفعل ما يفعله المجانين كمن يعقل والمعتق بالمعنى  
ان العاقل يفعل عظم الصلاح والمعتق مع ظهور وجهه النفس بقصد لفعله وفي غصن النوازل  
ان المعتق من كان قليل الفهم يحلط الكلام فاسدا الدين لا اله الا الله لا ينقض ولا يشتم كما يفعل

طلاو المعتق







قال

بیکرم

[illegible]

فی المدین

فسمي ام الولد

الحزبه

الحوزة الموسوية



في ماوى اهل سمرقند هكذا ذكرنا في موضع واحد هكذا ذكرنا في موضعين منها  
انها عيسى وفي النوازل انه يكون عينا والمسلمة في العاقل ما لم يراه من الاسلام عيسى في آخر  
باب الثاني والعشرون من ايمان الجامع اذا قال مسلم في نكره ام ان كان نكح فهذا ليس بشئ  
فلا لعنه الله ان اراد به الكذب هو آثم ولا كفارة عليه وان فعل ذلك وان اراد به ان  
ان الذي عمل لم يكونا موافقين في النوازل والواجبات اذا قالوا هم مسلماني كره ام تكافرا  
خاتم الراي ان كان نكح ففعل لا يكون كفرا ولا عينا حتى لا كفارة عليه انه لغو فقالا هم  
خدا في وقت دوزخ عشتان ان فعلت كذا نكح حتى انه ليس بمسلم ولا ان نفى انه عيسى وسأ في  
حسن هذه المسائل والاعط الكفر وتوفال بحق الله يكون عينا وتوفال بحق لا يكون عينا  
صدقا قاله ابو بصير وان سلم وقال الحسين بن ابي مطيع قوله صام عيسى وتوفال بالحق  
افعل كذا فان اراد به اسم الله تعالى كان عينا وان لم يرد به اسم الله تعالى لا يكون عينا قاله  
ابو بصير واما النوازل وتوفال وحق الله لا يكون عينا في قول لي صفة ومحمد جميعا الله واحد  
الرواية عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
وجه الله لا يكون عينا حتى الطحاوي عاينها جميعا الله وفي المسعى وقال ابو بصير الله اذا  
قال ايم الله عيسى وعمر والله عيسى واكره ذلك قال الله تعالى افرأيت ان ياتيهم لغى سكرتهم قال  
الحاقون تقسم لحلقه وكس لحلقه ان تقسم يعني الحاق وتوفال برحمته او بعضه لا يكون  
عينا في القدور وفي سطر العاقل المسمى في باب الايمان من طلاق الاصل وفي الباب الاول  
من ايمان الاصل في المسعى اذا قال بسم الله لا افعل كذا فهو عيسى رواه ابن رستم عن محمد بن  
اذا قال والله والرحمن والرحيم او قل الله واخرى من الحكيم كان كل واحد من هذه الاسماء  
يمينا على صفة وهكذا ذكر في ماوى اهل سمرقند وذكر في الحسن بن عيسى جميعا الله انها  
عيسى واحدة لان الواو في قوله والله والرحمن والرحيم واوصيه واو عطف فلم يربط  
الناهي بالاول وتوفال والله والرحمن يكون عيسى وتوفال والله والله لا افعل كذا كانا  
عيسى وطاهر الرواية وذكرنا في سماحه في نوادره انه عيسى واحد وتوفال والله  
الله لا يكون عينا واحدة ما تواف الروايات في ضربات التامس والعرب من ايمان الجامع  
وفي المسعى اذا قال والله والله لا افعل كذا فالعاس ان يكونا عيسى وفي الاسماء انها  
عيسى واحدة وعلى هذا التامس والاسماء اذا قال والله والله لا افعل كذا وتوفال الله  
لا افعل كذا فهو عيسى عليه اهل الشرح والنحو لكن احصوا اهل النحو في اعرابه قال اهل  
بصره بالصواب وقال اهل كوفة بالخفي في ايمان الجامع وتوفال والله لا افعل كذا والله  
لا افعل كذا او قال في المسعى الله لا افعل كذا فاما عيمان في المسعى اذا قال ان دخلت  
الراوى الله لا يكون عينا في التامس والاسماء في ايمان الجامع اذا قال صام على قتل ولا  
ان قتلته ففعله ولم يكن نكح حتى لو كان عسا كذا ذكر في المسعى هذه المسئلة اشارة  
الى ان كرم الحرام عيسى وذكرنا المصدر السعيد في واقعة من طار هذا الخبر على حرام شربها

ولو قال استوكذرت طلاق  
شراخوارم في طلاق امر الله  
يكن فلف وتوفال في قوله  
لا يصدق قضاء  
وهذا

شربها

هل

هل يكون عينا اصلها بوصف ولو يوسف جميعا الله سبحانه والمحصان الفتوى انه ان اراد به  
الحرم كالكفار وان اراد به الاخبار او لم يتوشع لا يمينه شئ اذا قال والله لا اكلم  
يوما ويوما هو قوله لا اكلم يومين وتوفال والله لا اكلم يوما ويومين هو قوله لا اكلم  
تله الم فيبقى اليوم في عا امام وتوفال والله لا اكلم يوما ويومين هو قوله لا اكلم  
حتى لو كلف في اليوم اليك الحب في عا امام وهكذا في الجامع في باب الدوزخ عاينها جميعا الله  
والله في سخن يلويم بافلا يكره دوزخ وفار شية الثاني سخن يلويم يكره دوزخ  
وفي دوزخ دوزخ القدرى رواه اخري في قوله لا اكلم يوما ويومين هو قوله لا اكلم في اليوم  
الناك حيث عاينها وحمله من قوله لا اكلم بلا به ايام وجه رواه الجامع ان قوله  
ولا يومين نفى على حدة صاير الثاني فاما بنفسه في حكم النفي فصار كانه قال لا اكلم يوما  
لا اكلم يوما من صاير لكل عاينها والاصل في ادراك الله لا اكلم فلانا اليوم ولا غدا  
ولا بعد غد فله ان تكلم بالليل لان هذه ثلاث ايمان كعوله والله لا اكلم اليوم والله لا اكلم غدا  
والله لا اكلم بعد غد فكان كل يوم معقوده على يوم واحد فلا يدخل الليلة كعوله والله  
لا اكلم اليوم وغدا وبعد غد لانه عاينها واحدة كعوله لا اكلم بلا به ايام في العيون اذا قال والله  
لا اكلم في كلمة يوم من ايام هذه الجملة او قال لا اكلم كل يوم من ايام هذه الجملة لم يحسب حتى تكلم  
في كل يوم ستماء تكون في كلمة سبع مرات وان ترك كلامه يوما واحدا لم يحسب واذا اكلم في كل يوم  
سما عاينها في قوله لا اكلم كل يوم يدخل الله حتى لو كلف في ليلا او نهارا حتى تكلم في قوله  
امام هذه الجملة وفي قوله في كل يوم لا يدخل الله حتى لو كلف في ليلا او نهارا حتى تكلم في قوله  
اليوم وغدا وبعد غد فله على كلام واحد ان كلف ليلا او نهارا حتى تكلم في قوله في كل يوم وفي بعد  
وفي بعد غد لم يحسب حتى تكلم في كل يوم ستماء ولو كلف ليلا لا يحسب في عاينها وهو كعوله لانه  
است على كطرا في كل يوم لم يقر بها ليلا ولا نهارا حتى تكلم في قوله في كل يوم لا يحسب في عاينها  
ليلا وكان ظاهرا على الايام سطر في كل يوم يمين الليل ويجوز في القدور ولو كلف في الظاهر في كل  
يوم سطر في كل يوم وعاد من القدور كذا لو قال است على كطرا في كل يوم وكما جاء يوم كان  
نظا في اليوم وسطر اذا جاء الليل واذا جاء القدور كان مظاهرا هذا كله في ضربات الرابع  
من طلاق الجامع حلف لا تكلم فلانا فكل مع الجدار وقال يا حاط كذا وكذا لا يحسب في عاينها  
وان كان عرضه اسماء فلان في سطر فاقب ايمان واقعا ما انطوى وفي ايمان النوادر وفي  
وذكر القدور في سطر حلف لا تكلم فلانا انه لا يحسب حتى لو كلف في كلام متانف بعد اليه منقطع  
عنا وان كان موصولا لم يحسب حتى ان يقول ان كلف فاسطر فاقب اذهبي وفقوي لا يحسب حتى  
فقوي قاله لو يوسف وقالوا اذا جاءك في العطف فليس بكلام متانف فاقب اذهبي وفقوي  
فان اراد يقول فاقب اذهبي فاسطر فاقب اذهبي فاقب اذهبي فاقب اذهبي فاقب اذهبي فاقب اذهبي  
حلف لا يكلم الطام فلان او لا يشرب شرابا ولا يدخل دابة او لا يلبس ثوبا ولا يركب دابة  
فهذا على ما في ملكه وقت الحنث وقال ابو يوسف رحمه الله ان نوى ملكه يوم الحلف

والله

لا تكلم فلانا فكل مع الجدار

ط



صدق ديانته لا تقامه وغراي يوسف رحمه الله ان ما يقع الاسم فيه على قليله وعلى كثيره على شئ محتمل  
 منه له واحد وجمع كالطعام والشراب والرهق والزيت والسمن ويحود ذلك سطره الى ما يملك  
 فلان يوم الخبز فلما العبد والدواب والدور والنبات فما كان ذلك محتمل ونعرف  
 فهو على جماعة ما كان له يوم حلف على الحادث وان كان لا يخص ولا يعم والكتاب حثت  
 الواطئة وذكر ما كان له يوم حلف وكوفا ابن فلان او اخاه او زوجته او صديقته فهو على  
 على الموجود وقت الحلف وان افردت المنية يوم الحلف لان هذه النسبة كالاسماء والكثير  
 الاغراب ويحمد رحمه الله في النوادر جعل العبد كالبني وفي الربادات جعله كالدار ولو قال  
 عبيدا فلان او ابنا فلان او دارا له او طعاما له فهو على الموجود يوم الحلف في قوله هذا  
 حاصل ما في المحرر وقلة الزبادات او اقال الا او ضرا فان فلان هذه ولا اركب دابة ولا ابي  
 ثوبه هذا او لم يذكر الاشارة لكن عني معينا فذكر قيمته على ذلك المعين مادام في ملك فلان في  
 فوي اى صفة دهم الله او اخرج ذلك من ملكه فخرج من اليه املا قوله محمد صلاه لا يخرج من يمينه  
 بخروص من ملك فلان وموله دار فلان وعنده وادابته وتوبه او ادم بنو مقيتا كعوله دارا له وكذا  
 له وتوبه له ودابته له وتفسير الفداء وتفسير الحسان اسرى فلان بعد المجرار او سكتي دارا لغيره  
 او اشترى غلاما او دابة او دوبا فدخلها الخالق او كلمها او ركبها او لبسته ضف الا ترى ان قوله طعام  
 طعام فلان وسرا به انما يعبر الملك يوم الحلف كما في قوله طعاما وسرا با وقوله دوات فلان  
 وغلاما له ونوبا به او اطعمته واشترى به على ثلثه ماله يوم الحلف كعوله دوات له فان يركب  
 الكمل صدق دابه وقضاه ولو قال لا اكلم صاحب هذه الدار والاطلسان فباعهما فكلم السابح حسب  
 ولو كلم المسرى لا حثت وكذا في قول محمد رحمه الله زوج فلان وامراه فلان وصديقه وابنته  
 واخاه ادا لم سو على ما كان يوم الحلف وان قال السابح ولا بيع على الحادث منهم وكذا قوله اقوت  
 وبنته ونساة على جميع من كان يوم الحلف وان قال النسبة ولا بيع على من كذب بعد الم  
 لاف هذا بمنزلة الكنية وقوله ابن فلان واخوه وسوا الا ان يعنى اخوه له او نسي له او نساه  
 فحمد مع على الحادث بعد المين ادا لم يكن له من ذلك ومنه من كلفا فاضافه للمكر حيث بيع  
 على ملكه يوم الحلف وان كان حاد ثما بعد الم هذا حاصل ما في الربادات وذكر الصدق الشهيد  
 في شرح الامعان والجامع الصغير ان المسعى ورواه بنو يوسف رحمه الله الدار ذوق العبد وغيره  
 وذكر في شرح اسم الله للخلوات في شرح الزبادات وذكر من اسم الله السرى في شرح البيان العبد  
 والدار والدار والنوب كما حكينا عن محمد بن ابراهيم في ذكره في شرح الطحاوي القيد كالدار  
 ومن الصحاح ان في قوله بنو يوسف رحمه الله المسكن هو الدار والقنانه لا يتجر به اما العبد  
 والدواب والنبات بخبر به حلف لا اكلم صدق فلان او زوجته فلان او ابني فلان فاعلم ان كل من  
 كاه سنووا الى فلان لا يملك مراعي وجود هذه النسبة وماله من حرم لم يكن روجه وقت  
 المين ولا ولد من صارب وحدت له ولذ فكلها لا يحث حفظ هذا جرد الزبادات في الماب  
 الرابع والسلب في المسعى واخلف لا اكلم من طحي فلان او طالع من ضمن هذا على الماضي والمستقبل

ذكر

ما كسط

وكذلك قوله من فلان على الماضي والمستقبل وكذلك قوله ما خبز فلان مما اشترى فلان  
 على الماضي والمستقبل وكذلك اجناسه وان بوى المسجل خاصه لا يدين قضاء وفي نوادر ابن  
 رستم اقال لا اكلم عبيدك فهو على ابنته اذا كلم اسرى منهم لا حثت وكذا من هذا فهو على  
 على نفسه الا اخره والبنين والاعمام فان ذلك على اسرى منهم وفي هذا السابح من الربادات  
 حلف لا اكلم فلان ولا يركب دوابه ولا يلبس سابه بفعل شلانه متا بينا تحت  
 وان كان في ملك فلان اكثر من ذلك بخلاف قوله لا اكلم او لا دار فلان او اخوه او زوجته او  
 اصدقائه حيث لا حثت بالاسم حتى يكلم جميع ما كان يسوي الى فلان بالوصف الذي ذكره  
 عنه وفي نوادر المعلى رحمه الله فلا نو يوسف رحمه الله من فلا لا اكلم عبد فلان فان كان  
 له من العبد ما يجمع مسلم واحدا لم يكلم جميعا وان كانوا اكثر من ذلك فكلم واحدا  
 منهم حث ولو قال لا لبس ثيابه وكان له من الثياب ما لبسه الرجل فلبس واحد الا حث  
 حتى يلبس كلها بلية واحدة وان كان له اكثر من ذلك فلبس يوما منها حث وفي المسعى ان  
 سماعه عزى الى يوسف رحمه الله اذا حلف لا اكلم عبيد فلان وله بلاه اساعده فحمله على كلام  
 الكمل فكلم واحدا لا حثت ولو قال لا اركب دواب فلان لا لبس سابه فركب دابه واحدا  
 او لبس يوما واحدا حثت في نفسه ثم قال كلفني سوى بنى آدم هو على اصدوا اذا كاسمعه  
 على بنى آدم فهو على ثلاثة او هلالا فالكلام في معرفة هؤلاء في بلاه مواضع في اللغة والشرح  
 صيغا او غلاما او شيئا او هلالا فالكلام في معرفة هؤلاء في بلاه مواضع في اللغة والشرح  
 وانقر فاما اللغة فالقاصي سمي غلاما الى ان يبلغ سبع عمن منه ثم من سبع عشر شأبا الى  
 اربع وبلين ثم من اربع وبلين كمل الى احد وخمسين ثم من احدى وخمسين شيا الى اربع مئة  
 هكذا قاله بعض الحكماء من اهل اللغة واما الشرع فالغلام اسم لمن لم يبلغ وحده البلوغ معلوم  
 فاذا بلغ صار شابا وفتي وعزى الى يوسف رحمه الله ان السابح من حثه عشر الى بلين فلم يغلب  
 عليه المخط والكل من بلين الى حسان والشيخ ما زاد على حسان فاذا مادون خمسة عشر  
 ليس شاب وما دون بلين ليس بلين وما دون حسان ليس بلين وما دون حسان ليس بلين  
 من الشعر وعنه ايضا من كان اس لم يلبس بلين وهو كمل وقوله تعالى وكلا من الصالحين هو ابن  
 بلين وليس فاذا بلغ خمسين ومائة في القيد وروى في قوله بنو يوسف رحمه الله السابح من حثه  
 سنه الى حسان منه الا ان حثت عليه الشوط قبل ذلك والكل من بلين الى حسان في حسان في حسان  
 على خمسة وكان يسمي هذا الكل من بلين فصاعدا الى مائة سنه واكثر والشيخ ما ربيته  
 الى ما فوقه والغلام اقل من خمسة عشر سنه الى ان يحتلم وذكر ان سماعه قولا اخر ان الابل من  
 بلين الى اربع مئة والشيخ ما زاد على حسان وان لم يتحب وان زاد على الاربعين وشبهه اكثر  
 هو شيخ وان كان السواد اكثر فليس بشيخ وعزى محمد رحمه الله الغلام من كان له اقل من خمسة عشر  
 سنه والاساس في اللغة بلغ خمس سنه وفوق ذلك والكل ادا بلغ اربعين وزاد عليه  
 الى مائة الا ان يكون الشيب قد غلب عليه فذكر شيخا وان لم يبلغ الحنين الا انه لا يكون كهلا حتى يبلغ

معرفة صفات الانسان

شوط  
تغزله



الارمله والنسب  
والاعم والبكر

اسرى جارسه على  
انها بكر فقال اسرا الى الورق

اربعين ولا شياحي كاولها في وصا القدر وحي والاخماس وفي وصا الجامع الكبر معرقة  
الارمله والنسب والاعم والبكر والحي والحي فاما الارمله التي بلغت وماتت عنها زوجها او فارقتها  
دخل بها اولم يدخل والاعم الى الزوج لها وقد صوبت بكناح صمغ او قاسدا وفجور وانسب كل امرأه  
جروعت كمال او صرام لها زوج او لاوا البكر كل امرأه لم جامع بكناح ولا غيره كان لها زوج او لا  
وان كان لها زوجة ذهبت بكناحه او وثمة او وضوء فهي بكر كمن لو استقر طاريد على انها بكر فذلك  
استلذا العذر حتى لو وجدها زانية العذر بكناحه او وثمة او وضوء فهي بكر كمن لو استقر طاريد على انها بكر فذلك  
من فلهذا هو لها اما على قول اخر حجه الله للصائفة بالفجر بكناحه او وضوء فهي بكر كمن لو استقر طاريد على انها بكر فذلك  
الصحيح وحليها العوم من ياتيم ويقول اننا نكنم ويخلف على ذلك ويخلفون له على المولا ه  
**فصل** في معرفة اسماء الايام من وصول السنة اذا قال غدا راس الشهر او  
عند الهلال او اذا اهل الهلال ولا نسبة له فله الليلة التي قبلها في الملال ويومها وان دوى الساعة  
لتي فيها اهل صحته نيتة لان فيه نظيف طاولا نه حقيقة كلامه وان قال اول الشهر ولا نسبة له فله  
من الاول الى حجه عشرين يوما وان قال في الشهر فهو من السادس عشر الى الشهر وان قال اخر اول  
فولغا من عشر واول اخر الشهر من عشر طاولا الاصل اذا قال اسطال العوم  
الاخر من اول الشهر طلعت الشمس من عشر طاولا الاصل اذا قال اسطال العوم  
ولو قال الله على ان اصوم يومين متتابعين من اول الشهر واخره يصوم الخامس عشر والسادس  
عشر ولو قال غصن الشهر فهو على السنة الاولى واليوم الاول في العرف وان كان في اللغة الايام  
المسلم من اول الشهر ولو قال تسليح الشهر فهو على اليوم التاسع والآخر من العرف وان كان في  
العلم يعبر على التسليح والعرف انقضاء الغداة من طلوع الفجر الى ما قبل الزوال وان قال صلوة  
الظهر فله وفصلوا الظهر كله وان قال عند طلوع الشمس فله حتى يبدئ في ان يتوضأ وان قال  
وبالضوء من حين ينزل الشمس الى ان يروى فان طاول المسكن يتوضأ ان المسكن كان  
احدهما بعد الزوال والاخر بعد غروب الشمس وان طاول من يوم السبت بعد غروب الشمس فله  
الى طلوع الفجر الثاني اما في فصول السنة ففر محمد حجه الله في عهده وانه الاصول  
ان كان عندهم حساب يعرفون به الشتاء والربيع والصيف والخريف فهو على حسابهم وان  
لم يكن فالسنة ما يشهد به البرد على الدوام والصيف ما سده للحر على الدوام فعلى هذا  
العاسم للزيف ما ينكس في الحر على الدوام والربيع ما ينكس في البرد على الدوام ومن شاعرا  
من قال كمال الناس الى شيئين التوقد وليس الحشوة هو سناء والصيف ما سقى بها  
على هذا العاسم الربيع ما سقى به عن احدهما والخريف ما يحتاج فيه الى احدهما والفتوى  
على ما في ايمان واعمال الناطق فظهره فليس المذكور عنه حلق لا يكله اشياء فاول ذلك ان  
ليس الناس الحشوة والفتوى واحدة ذلك ان القاهما اهل البلد الذي خلفه والصيف اذا  
استقبل سائب الشتاء واستخف بلب الصيف فوملقا بكناهه الرمع فلهذا في آخر  
السنة ومتقبل الصيف الى ان يبين البقل وموضع العقب كمن هذا ان يكون في ايام

يكنس

مشتغل  
استعمل  
استعمل  
استعمل

لانا البقل عندهم يبيس في اول الصيف مستشدة الحر في دارهم ومن حلق لا يكله الى صريف فصل  
ما من الصيف الى الشتاء فالفضل الذي في اخر الصيف الى الشتاء هو الخريف وقالوا بالسنة حجة الله  
في التوازن قال محمد حجه الله ليس عندنا شيء ومعرفة الصيف والشتاء انما يرجع الى قول الناس  
فان قالوا باجمهم ذهب الشتاء والصيف فهو لك يعرف العرف في هذه المسائل وذكر في ايمان  
الواقعات طلق لا يكله قلانا الى الصيف والى الشتاء بكناهه في معرفة الصيف والساء والخيار  
انه ان كان الخالف في بلادهم حساب يعرفون الصيف والشتاء فالحساب متمم اصرف  
الله والا فاول الشتاء ما يحتاج الناس فيه الى ليس الحشوة والفتوى واحدة ذلك ان القاهما اهل البلد الذي خلفه والصيف اذا  
استقبل سائب الشتاء واستخف بلب الصيف فوملقا بكناهه الرمع فلهذا في آخر  
السنة ومتقبل الصيف الى ان يبين البقل وموضع العقب كمن هذا ان يكون في ايام  
الربيع من اخر الساء الى اول الصيف والخريف من اخر الصيف الى اول الشتاء لان معرفة هذا  
ايسر للناس ومن ادا كان على الاختيار وراق وشار هو الصيف وادابني لاورا عليها  
دون النمار هو الخريف وادام من عليها الاور او ايضا هو الشتاء وادام من لاورا وراق  
دون النمار هو الربيع وان حرمه لانها من قبل ادم يكن لهم حساب فيمنه على هذا لانه  
ايسر ولو ذكر نوروز بالفارسية فهو على نوروز المسلمين اي نيروز الخليفة وان قال  
الى وقوع الثلج واراد به وقت وقوع الثلج وهو ان يكون حال يحتاج الى كسبه ولا يعرف ما يلبس  
او نوى جمعه الثلج فهو على جمعه الثلج وهو ان يكون حال يحتاج الى كسبه ولا يعرف ما يلبس  
في الهواد وما لا يستبين على وجه الارض الى اقل الخياط او الخيش فان وقع الثلج في هذه  
المصون في بلدة اخرى دون البلدة التي فيها الخياط او الخيش فان وقع الثلج في بلدة  
حي لو كان الخالف في بلدة لا يبع هناك بلح يتايد اليمن وكذا ذكر ليله القدر فان كان في بلدة  
العلماء في ليلة القدر فهو على ليلة الساعة والفتوى في شهر رمضان وفيه اخذ العمة ابو  
الليث حجه الله وان كان يعرف كما يعرف الى ذلك الا خلافا فيه معرفة عند ما ان كان الخالف  
في نصف شهر رمضان فممنه الى النصف من رمضان القابل وعند اي جمعه حجه الله الا ان يعضي  
كل رمضان القابل وعلمه الفتوى والاختلاف بناء على ان القدر في رمضان عندهم بلا خلاف لكنه  
يعود على ان يتقدم او ماخر عندهما هي ليلة بعينها لا يتقدم ولا يتاخر لكن لا يعرف فاذا جازى  
من رمضان القابل ذلك الوقت الذي طلف فيه علم انه جازى ليلة القدر فحينئذ في ارضهم هذا القلاني  
وفي ايمان الواعاب فلا الامارة ان فعلت كذا حتى يمشي شمسها فاستطالوا ففعلت فلبي شوال بحث  
لان شمسها في سواد غير معين لانه متصل باسلاخ رمضان كذا في سمن الله السرخي وصار كليله  
العدو عندي حجه الله في جملة شهر رمضان **فصل** في الاضمار والبيان والاعلام  
والمعوم والمعاداه قال هنا كلام واختيار وقرار وبيان واطهار وافتاء واعلام وكتابه  
واشارة بالكلام يكون باللسان حتى لا يكون بالكتابة والاسان والاصار والاقرار  
السان يكون بالكتابة والكلام لا يكون بالاسان والاعلام والاطهار والافسا والاعلام  
يكون بالاسان ايضا فان نوى ذلك كله اي في الاطهار والافتاء والاعلام الاضمار والكلام و

فادًا

ليدق

شبه

الشمس























واقعا ان الناطق بصاعني محمدا نه كنه ونصرف الجامع ايضا من غير خلاف انه كنه فيفتي هذا  
وفي المسيحي عاني يوسف رحمه الله ان المدعي عليه اذا وجد اصل الدين فعالم لم يكرهه على غي او اقام  
المدعي بنيه على الدين طلع امراه المدعي عليه وان قال كان له على فافيه لم يطلو امراته وقه  
امراه اذ عت على رجل انها امراته فحلف الرجل ما هي امراته فاقامت المرأة البينه انها امراته  
فبالا الرجوع وكاس امر اني اظنها لا كنه عند محمد رحمه الله وقه امره عن محمد بن حنبل  
وايديهم اذ حلف كل واحد منها ان الدار داره واقاما المسه فالدار بينهما وكنتان ولو  
كاس في يداهما حنك الذي كاس في يده وان كاس في ايديهما ولم يبقا البينه فلا كنه  
علمها والدار بينهما نصفان **مسألة** في ايديهما ولم يبقا البينه فلا كنه  
الى المحار وانتيه على حلا والظاهر حلفا لا العمل يوم الجمعة وكان عدله كذا من يريده ان  
سلف منه قيصا فحمله الى الخياط وامر ان يحيطه لا كنه لان عيه تقع على العمل هو  
سما لا يام في النوار حلف بالغار سبه دشتا شي بكنتم خاش بدست كشد كشد  
اكونها اورد كرهه باسده لانه في مغناه الا نوى كشد كشد كشد كشد كشد كشد  
اللفظ لا يفي عن لانه في معناه وفي هذا الخواب نظر لان اللفظ في باب الميراث عني ديله  
مما لم يات المساومه فالامراه ان وضع يده على التوك فاسطالو موضع يدها  
على التوك ولم يفر له كنه لان وضع اليد على التوك صان محارز اعزله وهو متعارف كما  
صار قوله لا يضع يده على دار فلان محارز اعزله وهو متعارف كما  
ان نوى وضع يده على دار فلان محارز اعزله وهو متعارف كما  
دحل كنه رجل لا امراته ان وضع يده على حاشي حرمه فصر بها باليد حتى صان  
واصفا يده عليها ان كان للظلمه لا رضاه امراته او لا امره يعلم ان المراد به الوضع في غير  
حاله الضرب لا كنه انما النوازل اذ اقامت امراته ان تزوجها او كل ما امسكها ونوى  
امراه من بلد كذا او امة من الروميات في ظاهر الرواية لا يصبه نتيه وقال الحنفية  
هي معروفه ان كنه العام بالكنيه في قول الحنفية وهو في ظاهر الرواية لا يصبه نتيه  
وهو جيله لرفع الظلمه اذا ارادوا تخليعه وعلى هذا من غصبه راهم انفسان ثم ان الحنفية اراد  
ان يخلصه من ثرا يوتي جيني داذني نيت حلف واراد به الدنيا لم يصبه نتيه اخر في ظاهر  
الرواية لا يصبه ود كر الحنفية انه يصبه وهذا كنه يكون في الفقه اما فيما بينه وبين الله  
نعا يصبه بلا خلاف ذكره الجامع الصغرى وغيره انه لو قال طعاما ونوى طعاما دون طعام  
صحت نتيه فيما بين العبد وربه وفي اخر طلاق النوازل قال لا امراته ان كسى راحي ازان  
متى يذهي فاستطالو ونوى ايتها صحت نتيه فيما بين العبد وربه ولو قال اكرهه كسى  
جيني يذهي ازان لا يصبه نتيه والمستثنان في الواجبات في امان المسي ابن سماعه محمد  
رحمهما الله اذ احلها لرجل لا يزوج امراته على وجه الارض يتي امراته بعينها ذيق فيما  
سبه وبين الله تعالى لانه خصها والذات كتمل التخصيص فيه ايضا لو حلف لا يزوج

طلقها

دستة نكرهتة  
خراش  
طريق

اكتفم

اكرهى امرته  
بوجه كسى

امراه وهو يتو كوفيه او بصريه لم يدبره وما سبه وبين الله تعالى وكذا ان عني امراته عور  
او امراته كان يعمل ابوها عمل كذا وكذا لو حلف لا يمتري جارية يعنى مغنيه او حلف لا  
لا يمتري عدا يعنى ابغا فهذا كله مما لا يدبره وبينه وبين الله تعالى ولو قال لا ازوج  
امراه وهو يعنى عريه او حبشته دبر فيما سبه وبين الله تعالى قال ابو الفضل  
والحاصل ان نتيه كنه الوصف باطله ونتيه كنه الوصف وقه بشر عن ابي يوسف رحمه الله  
في كنه الجنس واخرى الكوفيه والبصر محي الوصف وقه بشر عن ابي يوسف رحمه الله  
اذا قال والله لا اصلي معك فصليا خلفا مام كنه في كنهه الا ان يكون نوى ان يصلي معه  
لشيء غير ذلك وقه اس سماعه عن محمد بن سفيان قال ما صليت اليوم صلوة يعنى  
صلوة جماعة اي ان الصلوة في جماعة ليست بصلوة كانت بصلوة نتيه على هذا يسعه  
فما بينه وبين الله تعالى وكذا لو قال ما صليت اليوم ظهر يعنى ظهر امير او ظهر اول من  
قانه يسعه فما بينه وبين الله تعالى ولو قال ما صليت الظهر يعنى جماعة لم يسعه النتيه في  
هذا ولو صلى الظهر سفره قال والله ما صليت ظهر اي ظهر مقيم فان النتيه يسعه فما سبه  
وبين الله تعالى **مسألة** ما سبى الله على امرته اذا قال امراته طالق او كذا  
واكلت كذا وشربت كذا واخر الطلاق فقال ان كلمه فلانا واكلت كذا وشربت كذا فامرته  
طالق فها سواد ما لم يجمع الشروط لا كنه الا ان يتو شيئا اما اذا قال امراتي طالق كذا  
وان اكلت كذا وشربت كذا في شي واحد من هذه الاشياء يقع عى بعد ذلك يقع بوجوه الاخر  
ان اخر الطلاق واعاد كل شرط ما لم يجمع لا يقع في كل موضع اعاد كل الشرط وقع التفاوت  
من بعد كل شرط وناخيه وفي موضع لم يبعد لا يقع وفي الزنا دات اذ اعلن الطلاق يعلم  
الفعل في مجلس يوم بان فالللم اذ فعلها بين الدارين اليوم او قال لم اضرب سوطي اليوم  
فانطلق فدخل احدها او ضرب سوطا واحدا كنه وان كان الشوط عدما لان شرط التي  
وجودها ولم يوجد كنه في وقت وانما ينظر في مثل هذا الى شرط التي الى شرط الحنفية وهذا  
شيء يجب حنطه في امانه الجامع اذ احل شرط الحنفية شيئين فوجد احدهما قبل الاخر فان كان  
الهم موقفا ما نال الى نكس سبه لا يضره من شرط ايمان الجامع **مسألة**  
في اللدور والكفان اذا قال لله على ان اعق هذا الرقبه وهي ملكه فعليه ان يفي به فيما بينه  
وبين الله تعالى وان لم يفي به صوام ثم ولا يجبر المص في اخرا مان المحرم في الطعام اذا اعطى عشر  
مسكني كل مسكني الخطة عن كفان الايمان عند ابي حنبله وابي يوسف رحمه الله لا يكون  
الا عن كفان عاص وامتد وعلى هذا الطلاق وكفان الظاهر في امانه المحرم اذا كفر بالطعام  
فاطع عشرة مسكني اكلتان مشيعتان اجزاء والمعتبر اكل مشيع في الربادات وفي المسي  
عاني يوسف رحمه الله اذا غرتي مسكنا وعشاء اخراه وان كان لا ياكل الا رغيفا يعطى عكر  
صلوه من نوى من الخطة وتودع جملة الى فقره اذ جاز كلاك كفان الهم وتودع عكره  
تسعه امنا الى فقير ومنا الى فقير اخره لا ان ياكل الاسكاف كورد كذا قال ابو العباس الصغار وهو

في حنطه



اقل

احسان الله اليه الله كور عاريج صلواته وول الحاشية لانه فوقه كور ان يطى  
كل مسكن اقل من نصف صاع وكان المير فكذا في هذا فاذا كان الصلوة تغار وكان المير في صوان  
لا يشترط فيها العدد ولود في الكراي واحد يجوز كل مسكن كان المير في صوانه لود في اقل  
من نصف صاع الى غير لا يقد به كذا في صيد و الفطو به يفتي في صوم هذا الكتاب وكذا في  
الوتر من ان ايضا في صلوة هذا الكتاب وفي المير في صوم هذا الكتاب وكذا في  
مسكن اقل من نصف صاع في يوم وعشاه في يوم كان او لود في صوم الله يقول لا يكون في  
يوم واحد قال المير وقرا ان في الاملاذ وعرا في يوسف رحمه الله ايضا لود في صوم وعشاه  
مدا من خطه يعني مكان الفضا لم يكن في المير وقرا ان في الاملاذ لود في صوم وعشاه  
ميكشا واما عشرة ايام كل يوم طعام مسكن واحد كان او يوسف رحمه الله لود في صوم وعشاه  
ومر يقول لا يجوز وكان في مسكن واحد لا يكون عشرة مسكن وفيه اذا وضع في صوم  
من طعام في عشرة مسكن ليقتسمها بينهم فاستلوه وان يجرى على مسكن واحد لانه لا يخلو  
ان يكون اذ واحد منهم اقل من نصف صاع والله اعلم **كتاب** **الاول** في الفاط السع والمير في  
مسائل هذا الكتاب سئل على ليله وعشر في فصل **الاول** في الفاط السع والمير في  
والمستأجر والمقبوض والابق وصلال الدم والجني والفرس القايده ثم السع الفاسد  
والباطل والمقبوض على سوم الشراء ثم مسائل السع بشرط ثم اسرط فدا المسع و  
صفته ثم السلم والتاجيل ثم العرض ثم بيع الحسن الخس ثم الصرف ثم الاستضعاف  
ثم كساد المير ثم اتحاد الصفقة وتعددتها ثم قبض المسع وهلاكه في القبض والتصرف  
فيه في القبض وقبض الثمن وهبته ثم تصرف الفصول في الوكيل والاب والوصي والمير في  
واليسير من العيب والغبن ثم العيب ودعواه والافاربه والابرايم والصلح عنه ثم الخلف  
ثم اصله في الحاقدين ثم الخيارات ثم ما يجوز بيعه وما لا يجوز ثم بيع المشاي ثم بيع  
المسع ثم الاستبراء وما يجب على المتبرع من زوايا المسع وتقاتله ثم الاقاله  
**وصف** **الفات** **السع** **والمير** **في** **حوز** **السع** **والشر** **لموطه** **السلم** **اما** **السلم**  
لمعطه السع والسراده رومان استمرى من آخر عبدا بالف درهم ثم ان الميرى قال في  
اشركت في هذا العقد ادخلت مع نفسي في هذا العقد صار شريكاً ونصف العبد بالف درهم  
رجل قال لا خراذيب هذه السلعه فانظر اليها اليوم وان رزيتها فهي لك بالف درهم فذهب  
جاء وكذلك لو قال ان رزيتها اليوم فهي لك بالف درهم فذهب فذهب  
انك الحساب الى الليله او في هذا اليوم وهذا استحسان اذ فيه علمه وانا الثلاثة والاعيان  
ان لا يصح لانه يعلو السع بالشرط وبه اخذ زفر رحمه الله في وسط باب الخيان من الحق  
الكله وفي الباب الثاني عشر من امان الخلع اذا قال بعتك مسكاً بالفان شئت يوماً الى الليله  
كان صحيحاً وكان ذلك معنى التخيير لا التعليق وفي سوع الميرى فوصلت بيع هذا  
العبد ليك بالفعال فلهذا لم يلزم البيع حتى يقول الدايه قد سلمه كذا ويقول

استلبيه  
بربود

أجر تكو كذا الوفا قد جعلته ببيعاً لك بالفان سئب فقال قد شئت ذكر في مسائل الاول  
وفي تكا الميرى او قال بعتك عبدي هذا بالفان رضي فلان قد كان الرضا فيه جاش قال  
ابو الفضل رحمه الله تاويله اذا بين وقت الرضا ولو كان مكان البيع مكاحاً قال ان رضي المكاح  
جائز والشرط باطل وفي الباب الثالث بعد المائة من شرح السمر الكبر اذا قال ان اذيت الى  
كذا درهماً حتى هذا الثوب فود بعتك من كذا فادى الميرى والميرى كان سماعاً في استحسان  
وفي سوع الميرى بشرط ان يوسف رحمه الله اذا قال لغيري عبدي هذا بالف درهم ان اخرجك  
فقال اعطني هذا بيع وكذا اذا قال ان وافقك فقال وافقني وكذا اذا قال ان هويت او  
ان اردت فهذا كله بيع في الجواب وفيه ايضا ان سماعه عن ابي يوسف رحمه الله ان يفتي  
عبدك بالف استفهام فقال نعم فقال قد اخذته ففدا بيع لازم وفيه ايضا رجل لغيري كيف  
تبيع الخطه فقال كل غيري بديري فقال كلني خذ اقتره فقال قد ذهب بها قال يوسف  
هذا بيع وعليه خمة درهم اذا قال لغيري هذا العبد بالف درهم فقتضه الميرى  
ولم يقل شيئاً بنقدا السع بينهما نصي سح الاسلام في بيعه في باب جنائيه المسع اذا قال  
لاخر بعتك عبدي بكذا فقال هو موقوف لا لب الملاك لا نفق وتو قال فموقوف وهو يكتسبه  
التميز عن هذا الكتاب وطلاق العيون وذكر سح الاسلام والصدد الشهدا  
فول الميرى موقوف وهو له هو حتى على نحو ما ذكرنا وعرا في يوسف رحمه الله في قوله  
وقال هذا السع يبيع حتى يقول الميرى كذا خذته ثم بعتقه وعلى حقه رحمه الله في قوله  
هو موقوف انه لغو عليه **الاكل** **واللبس** **بعد** **عول** **الساع** **بعت** **كوت** **رضا** **السع** **في** **اد** **الواحد**  
اذا قال اقلتك هذا العبد بكذا فقال لا خراذيب بعتك بعتك السع في قوله لي كرا الاسكا وخلافا  
للعنه اني صقر رحمه الله قال النفقه ابو اليش ويعرا في جعفر باخذ في تكا النواز فقال  
للخلاف مع وفاء الاقاله فصح ام بيع جديد فحله يكون على ذلك الخلاف فكا ته حمل تلك  
المثله على ان الخلاف فيما اذا تعابلا لمعطه الاقاله قال بعتك هذا العبد او غيره  
اعلم بانه متى اضافه البيع الى ما لو اضاف الى الميرى العتق بعتك هذا السع كوالوص والراس  
والروح في عتاق النوازل الاحاب في السع سوقف على الجلس فاذا قام اصدما سطل ولا  
سوقف في اول باب الخلع الساع اذا رجع على الاحاب على مولا الاخر مع رجوعه وان لم  
يعلم به الاخر وكذا لود جعل المراه عتاقها قبل قبول الزوج والميرى يبيع وان لم يعلم الزوج  
بذلك كما متى في ثبات الطلاق وذكر في الزيادات الاصل ان عتاقها في الاشارة والتسميه  
ان كان المشار اليه خلافاً في حجب الميرى فالتسميه وهذا اصل معروف كلني هذا اذا لم يفر  
المشتري ان المشار اليه بخلاف حجب الميرى اما اذا علم فالتعقد يتعلق بالمشار اليه حتى ان  
من قال لاخر بعتك هذا العبد واسان الى العبد بنقدا السع ويصح اذا كان يعلم  
للمشتري بذلك واذا قال لاخر اشترى لي جارية بهذه الاثني واسان الى الدايه سعلق العقد

قال هو يبت او روت م

قاله

اذا قال لاخر بعتك هذا العبد  
بالف درهم فقتضه الميرى  
فلم يقل شيئاً بعد السع

الاحكام واللبس بعد عول الساع  
بعت كوت رضا



بالذنا يترى حتى لو اسرى بالذنا هم بصير مستر بالذنا في باب الوكاله بالشئ من الربادات يكون  
على غير من الربادات ومسا في اول مسائل الوكيل الشئ من وكاله هذا الكتاب انما يترى  
فليس ولم ينص على العدة القياس ان لا يجوز في الا سحان يجوز لو اسرى درهم فلس فهو  
على هذا العاصي والاسحان لكن ياخذ فيه بالقياس لقوة وجه القياس وذكر بعض الامه  
السري رحمه الله ان عمل محمد لا يجوز وعبد الله يوسف رحمه الله يجوز والفتوى على انه  
لا يجوز درهم فلس وكورة فان قيل في باب الفلوس من الربادات اذا استرى  
شئ بائنا او دانت قبل ولم يند بالذره ولا بالفلس بجلد من الربادات من الفلوس  
حكم الفروع بلذنا وهذا اذا كان المسمى شئاً حقيقياً يشي بدلت في فلس اذا قال بعد  
هذا العبد ما قد درهم ثم قال بعد ذلك هذا العبد ثمانية دنانير فقال المسمى قبلت كان  
السرا بالمر التام في الربادات اذا اشترى بالذره وهو ما يعلم ان لا دين عليه لانه لا  
سمي بالذره ان يكون ثمانية دنانير كالمسح على ان لا يدين عليه لانه لا دين عليه  
واثناء الكلام وفي العودى لو قال ابيعك بغير ثمن لا عله وان فصر على ان يوسعه  
ولو باعه وسكت عن الثمن عله اذا قص عبد الله يوسف رحمه الله وفي باب السوع  
الفاسد من سوح الكا اذا باع بغير ثمن في بيعه روادى واذا سكت عن ذكر الثمن  
ينعقد في اول اجازات العاصي المرتبه في المسمى عي محمد ربح عن رجل ساوم رجلا  
ثوبه بالبيع ابيعه بحجره عشر وقل المسمى لا اخذه الا بعشره فذهب به على  
ذلك لم يقبل الباع غير ذلك فلا هو بحجره عشر ان كان يد المسمى حين ساومه وان  
كان في يد الباع فقال الباع لا ابيعه الا بحجره عشر وقل المسمى لا اخذه الا بعشره فذهب به على  
من يد الباع ولم يقبل الباع شئاً وذهب به المسمى هو بالثمن وان قال المسمى  
ها تبه حتى انظر اليه فذهب اليه الباع فقال له انتقصه من حجره عشر فقال المسمى قد اخذته  
بعشره فسكت الباع وذهب به المسمى على ذلك هو بحجره عشر وذكر محمد بن جليل  
ساوم رجلا بثوب فاحله على المساومه او دفع اليه وهو يساومه فقال بعشره  
فاخذه المسمى وذهب فقال هو على الثمن الذي قاله الباع ابدل حتى يرد عليه ان يقول  
المسمى لا اخذه الا بتقصه الارض الا ثمانيه او ما اشبهه وعمر بن يوسف ربح  
اخذ ثوبا من رجل فقال الباع هو بعشره وقال المسمى لا ايتدك على عشره فاخذ وذهب  
فصاح هو بعشره وهذا يوافق ما ذكرنا من قول محمد رحمه الله **فصل**  
مسائل المرهون والمستاجر والمقصود من التوق وحلال الدم والخبيث والفرس العايد سح  
المرهون نفى انه غير باء في حوائج المرهون وليس للرهن والمرهون هو الفسخ على المشتاجر  
وذكر في موضع ان يبيعهما سوا في انه يصح كذا لا ينفذ وبه يفتي وذكر في موضع سح عصبان  
و فرقت بينهما وذكر في الكلا ان سح المرهون موقوف وقد كثر سمي الامه السري في ذلك  
ما لا يجب فيه المسمى من ادب العاصي ان بيع المرهون ينفذ صحيحا لافاسد الا الله لا ينفذ

المرهون والمستاجر

وذكر في بعض المواضع ان سح المرهون والمستاجر فاسد وناوله انه غير نافذ في حوائج المشتاجر  
والمرهون وهو كونه من حوائج الباع حتى لو اسقطه الاجان او فسخ الرهن المالى ينفذ  
ذلك سح وكر السح الامام الراشد على البزوى رحمه الله في هذا الموضع ان سح  
المساجر والمرهون اذا كان المسمى عالما بخبره كما لو لم يكن عالما عند ان جنوه ومحمد  
رحمه الله اما عند ان يوسعه رحمه الله بين حاله العلم وبين حاله عدم العلم ففرق فانه  
يحل الرهن والاجان من الرهن العيب بشرط العيب مع العلم بالعيب عن فروع الجبان للمسمى  
وهما سعيان ذلك بالاستحقاق والاعلم بالاسحان لا يبيع الرهن عن غفلة لا سحوا وكذا  
هنا وذكر الفضلي رحمه الله ان ظاهر الروايه قولهما وما ذكرنا من ان يوسعه رحمه الله  
رواه عنه اصحاب الامالى وقاسه على ما لو اشترى امه ذات قبل وهو يعلم بذلك ثم فرو  
الفضلي رحمه الله من الامه التي هي ذات يعلو ومن المساجر وقال ابو القاسم السلام الى  
المسمى اما اسفاح المساجر يبيع ذلك اذا باع المرهون من رجل ثم باعه من غيره فاجاز المشتاجر  
المرهون سح التا ينفذ الثاني ولو باع المشتاجر من رجل ثم باعه من غيره فاجاز المشتاجر  
السح التا ينفذ الاول في اول رهن للجامع معني المسألة ان يبيع المالك المرهون في  
المساجر متى سح وتور من المرهون بعد السح او امر او وهب فاجاز المرهون الاول والمرهون  
او الاجان او العبه وسلم الى المرهوب او المرهون الثاني او المشتاجر ينفذ سح وهو  
الرهن والاجان والعبه سح المقتضوب من غير العاصي اذا كان العاصي سح اوله  
بنيه قال سح الاسلام رحمه الله في المادون يصح وفيل يجان يصح موقوف كما قلنا  
في سح المرهون وقلنا الصحيح في سح العقار قبل العيب قبل ثلثه هكذا وكذا  
خلاف هذا ايضا وكذا الفرق وهو رحمه الله ذكرنا انه يصح مطلقا فيعتني انه يصح وفيل  
المالك قبل العيب وذكر في سوعه باع عبد مقصوبا في يد رجل قد عصبه وذهب  
فاسح موقوفه وان سلمه العاصي ثم سح وان حمله لا يبيعه للمقصوب منه لم يجز  
لانه اذا حمله لا يبيعه له فهو مجنون التسليم واذا اقر وسلم فهو مقدر التسليم ويصح  
التسليم فان لم سلم حتى يلقا بعض السح لان العبه كاس واجبه قبل السح لا بسبب  
بعد السح فلم يكن خلفا عن المسمى حتى يكون هذا هلاك المسمى الى خلف وذكر في الواقف  
ان يبيع المقتضوب من غير العاصي كور وبعد المالك قبل العيب اذا كان العاصي مقفرا  
وصياني في المادون من هذا الكتاب اذا باع الابن ثم سلم في المجلس او باع الخبيث ثم  
ولدت قبل الافتراق وسلم له كور في سوع للجامع وفي المسمى الحق على صفة اذا باع  
الابق والمسمى يعلم بكانه جاز وان باعه وبفضه المسمى ثم وفي الاصطلاف  
بينما هذا المسمى ما علم بكانه حين يفتني وقال الباع علمت قال الباع وهو  
الصحيح وان باعه ولا يعلم احد منهما بكانه لا يجوز قال وجه يعني في هذه الصور وقد  
الله فاعتقه عتق وعليه قيمه وان قصه باعه او ملك عن لم يجز وان نذر الله حمله

يعتبر انه





وهو سره من اسباب محمد رحمه الله على اسرى الغنم من الغنم منه وهو في يد القاص  
والقاص جلد له فالقاص في يومه المسرى في دعواه مقام المالك وهذا في حقه  
وذكر ان سماعه في نواذير عن ابي يوسف رحمه الله قال ان حقه رحمه الله لا يجوز  
من غير القاص وذلك باهر جاسر وفيه انصاعا في يوسف رحمه الله رجل ادعى عناني  
رجل واقام على ذلك شاهدين او شاهدا واحدا فلم يقبل القاضي بشي حتى جاء المدعي عليه ذلك  
العين والادلة اجيز بيعة ولا هبته قالوا الفصل هذا اطلاق ما ذكره الاصل مع خلاص اللفظ  
في المادون الكسرى الا سلام رحمه الله ان عتبه ان حقه رحمه الله موقوف ان قبل بطل وقوع  
المسألة في المرتبة وفي مختلفات لحي للسر رحمه الله اذا اسرى على عدل حله منه بتقصاض  
او رقة فقتل عند المسرى علم يعلم انه ان رجع كحبه التمنز عند ابي يوسف رحمه الله وعندهما فقير  
حلال الدم ويقوم حر ام الدم من رجع سببان ما بينهما وكذا اسرى على عدل حله منه بتقصاض  
هنا وفي سوع الحامية الصغير اذا ما في ساعا لا لا يؤخذ الا بحيلة لا يجوز في سوع الجامع  
العقبي وفي المسعى اذا ما في سكة في خطي لا يؤخذ الا بصيد لا يجوز السع وان اصطاده المسرى  
بأذن البائع واسم ملكه ضمن قيمته وان كان المسعى في حقه فلا ضمان على المسرى مما اسلمه  
وان كان المسك في خطي ويؤخذ من غير اصطاد فالسع جاسر وكذلك ان باع طرازا او سمكة  
او طيرا يطير في السماء ويرجع اليه فالسع جاسر وسلكه اذا رجع اليه وكذلك للظني الذي انفق  
وهو اذن ويرجع اليه وان توجست بعد السع ولا يوجد الا بصيد فالسع لا يجوز **فصل**  
مسائل السع الغائب سند والباطل والمعبوض على سوم السرى ذكر ابي الوالي رحمه الله  
في مسألة السع الغائب الجواب عن فضل الخرمه فقال الخرمه لا يمنع ثبوت الملك الا يرى ان  
بيع المدا من حر ام لقولهم عن من غشينا فليس منا ومع ذلك ثبت به الملك ثم فلا اختلف  
المشايرون ان تصرف المسرى شرافا سدا جاز بعله انه ملك الغني او بعله انه ملك البكر  
اسد الا بناء على ملك الغني فالساع عراقي بعله انه ملك البكر او بعله انه ملك الغني  
انما جاز بعه لان البائع قد سلطه على ذلك وقاله كتاب الشفعة من اسرى دار اسل  
فاسد لا شفعة للسبع وقالوا الواسر كانه شرافا سدا لا حل له ان يطاها ولو ملك  
الغني كان هذه الاحكام على عكس هذا وما في باع فالوا ملك الغني بعله انه ملك الغني  
وهو الاصح يدل ان اسرى دار اسر فاسدا وقبضها فبيع خبها دار فللمسرى شرافا  
ان باخذ مالك الدار بالسعة لنفسه وقالوا الواسر كانه شرافا سدا وقبضها عرقها  
على البائع وجب على البائع الاستبراء ولو لم يملك الغني كان هذا الاحكام على عكس هذا  
ولو باع الاب او الوصي عديهم ببيعا فاسدا وقبضه المسرى واعده المسرى حار  
عنه ولو كان عتق المسرى على وجه التسلط لما جاز لان عتقه ما او تسلطها على الغني لا يجوز  
وانما لم يحل وطى الحار منه ولم يثبت الشفعة فيما ذكره في قضاء القاضي بالشفقة تأكيد  
القاسد وتقريبه وفي الاستعانة بالوطى اعراض عن الرد فلا يجوز له ان يطاها وقال رحمه الله

المسك والغنم  
الاستعانة

الحلواني رحمه الله بكنى الوطى ولا يحرم مذكور في آخر الباب الحسن في ادب العاصي للصد الشهد  
رحمه الله وفي مختلفات في اللبس رحمه الله اذا وطى المستزاة شرا فاسدا فعلق منه وصارت  
ام ولله غرم قيمتها دون غرقها ورواية كتاب السوع وقاله كتاب السرى في غرم  
قيمتها وغرقها فان سمن لا يمس السرى رحمه الله في سرح السوع ما ذكره السرى في غرم  
ان المسترى ويطاها ولم يعلقها وما ذكره السوع انه اعلقها وقال سرح الاسلام رحمه الله  
اذا لم يعلقها بحبل العرقا ناعا والروايات ادا اعلقها منه روايان وهكذا ذكر الحلواني  
وكما به وفي المذكرة في السوع وفي حقه والى يوسف رحمه الله وفي السرى في قول  
محمد رحمه الله لا نه ذكره الا صلا في الذي اسرى شرا فاسدا وقبضها فزادت في يدنها  
عم استهلكها المشتري ان في قولها ما عليه قيمتها وقت القبض ولا تضم الزيادة انفع  
المساح رحمه الله ان المسرى لا يملك المشتري بالميته والدم واحلوا انه هل يكون مضمونا  
على المسرى ام لا بل هو امانة فلا يضمن هو مضمون والى ابي اسحق رحمه الله في بعض مسائل المادون  
وهو اخيار سرح اللبس السرى في وقال بعض مانه فالوا وقبض على هذا في السرى الكبير ورأس  
والباب التاسع والعشرون بعد المانه من السرى الكسرى انه يصيب مضمونا وقبضه فالوا عند ابي  
حسبه رحمه الله امانة وعندهما مضمون بناء على مسأله الجامع الصغير وذكر سرح الامام  
الراشد احمد الطواي رحمه الله في سرح ادا اسرى عتبه او دم وقبض روى الحلواني  
حسبه رحمه الله انه لا يكون مضمونا وذكر في السرى نصا ان الباع بالميته والدم لا يملك  
قانه فالوا اذا باع بالميته والدم فجاء مستحق يدعى المسعى على المسرى لا خصومه بل المسعى  
والمسرى لان المسرى لم يملكه فلا يكون حقا وعسله لو اسرى بالخمر والغني بر سماع البنية  
عليه لانه ملكه وهل يكون مضمونا على المسرى الفقير يبرئ به المسرى بالخمر والغني بر فسه  
احد الا في المساح وذكر ما هناك ان الصحيح انه وان اشار في المادون الكسرى الى الباع بالمسح والدم  
لا سعد فانه قاله باب حجي العبد المادون اذا باع بالمسح والدم فقبض المسرى فهو على  
ادنه لانه لم يزل عه ملك البائع ولو باع بالخمر والغني من قبيل الفقير فهو على اذنه ويؤده بصر  
محجول في المسعى من سماعه عن محمد رحمه الله اسرى مدين او مكا تبا او ام ولد وقبضهم وماتوا  
عنده ضمن قيمتهم عند ابي يوسف رحمه الله في حقه رحمه الله يضمن فيه المدين والمكا تبا ولا  
يضمن فيه ام الولد قال ابو الفضل في حقه رحمه الله المدين موكا وما ذكره في الاصل  
قال سرح الاسلام رحمه الله فقبض محمد رحمه الله على اذنه السع القاسد يصيب المسرى قابضا بالخلية  
اذا جمع بين ماله وماله عنى وباع من ذلك الغني شفعة واحدة لا يجوز اصلا هكذا ذكره بعض  
المواضع وبم كان يفتي طهر الدين رحمه الله في بعض المواضع انه لا مطلق السع في الاخر وهو  
الاصح اذا وجد في ضيقه المستزاة قطعه وقفا كان سمن لا يمس الحلواني رحمه الله يقول السع في  
القولها لو جمع بين حر وعبد وقال القاضي الامام على السقى رحمه الله جاز في الملك كما لو جمع  
من عتق مدين رحمه الله سمن لا يمس الحلواني في قول القاضي الامام على السقى وفي الجامع الصغير

جمع من ماله وما روى  
وباع من ذلك الغني

الحلواني



فلا يوصف رحمه الله سمع محمد رحمه الله فمى باع قرية عظيمة بما فيها فيها مساجد  
ومقابر السبع فاسد لانه لما قال عامها فوداد في المساجد والمقابر السبع فيفسد  
وفي المسعى لو سطر في بيع الدار فماتها بعد السبع عددا في حصة رحمه الله وعقد محمد  
لانفسه قال محمد رحمه الله وليس هذا على معنى تلك الفناء وقد علم الناس ان السبع فناء  
الدار فعلى هذا ينبغي ان لا يعد السبع عند محمد في مسألة المقيم والمساعد وقه ايضا  
جمع بين دارة وسطر هو المسلم في عهد السبع فاسحق الطر فمزيد السبع فان شاء  
المسرى رد الدار وان شاء امسكها بحقتها اذا كان الطر هو محلط بالدار وان كان  
متميزا لزم الدار بحقتها ولا خيار له وان كان الطر ليس بمحدد ولا يفي فسد السبع  
ولو كان مكان الطر هو مسجد وكان مسجد خاص كحج فيه فالقول فيه مثل الطر هو المعلوم  
ولو كان مسجد جامع فسد كبلان سح المسك لا يجل ولا يجوز وان كان مهدوما او ارضا ساقطة  
لا بناء فيها فلكل الجواب بعد ان يكون الاصل مسجد جامع المعبوض على سوم السرا عا لما يكون  
مضمونا اذا كان الشخص مستحق نص عليه او للسبع رحمه الله وبيع العيون فانه ذكر اذا قال اذهب  
بعد الثوب فان رضى به استمر بيه فذهب به فهلك لا يضمنه وان قال ان رضى به استمر بيه  
بعشر فذهب به فهلك نص قيمته وعليه الفئدة طلبه في المزاد فوبا واعطاه ثلثة ابواب  
وقال هذا بعشر واكتا بالعشر في الدالك بثلثي فاحملها الى منزلك فاني نوبتني به بقتل  
فحمل الثياب فاحترقت في منزل المسرى فان هلك الكحل حمله ولم يردا ثيابها هلك على الثياب  
او علم انها هلكت على النفاق لكن لم يعلم الاول هلاكها ولا الثاني هلاكها على المشتري بل  
فممكن كل يوم وان علم الاول لزمه قيمة ذلك والاخر ان امانة عنده وان هلك الثوبان وبقي  
الدالك لزمه قيمة نصف كل واحد منهما ان لم يعلم انها هلكت او لا ودالك لانه امانة وان  
هلك واحد وبقي ثوبان لزمه قيمة هلكه وبرد الثوبين فان احترق الثوبان ونقص الدالك  
ولا يعلم انها احترقت او لا رد ما بيع في الدالك ولا يضمنه نقصان الحرق ونقص قيمته كل واحد  
من الثوبين وفي سوع المسعى اخذ واحد من رطل بلانه ابواب واحد بثلثي واخر بعشرين  
واخر بعشر على ان ياحد اثما ثمانمائة فصاعب عنده معا لزمه ثمن الاول وهو في الاخرين  
مؤمنين ولو احترق ثوبان منها ونقص معاودة النصف الباقي وبلغه نصف ثمن كل واحد من  
الثوبين الا ترى انهما لو كانا ثوبين فاحترق ايضا فمما كان له ان يردا ما شاء ويلزمه  
الاخر ثمنه ولو احترق واحد منها ونقص الاخر معا فانه يرد نصف الباقي ويلزمه الاخر ثمنه  
وليس له ان يجعل الامانة في الهلكة ومسل هذا النصف جميع ثمنه وكذلك اذا بقي ثياب  
شي ليس له ثمن **فصل** مسائل السبع سطر اذا سطر السبع ان يجعل البائع  
التمسنا على المسرى بالثمن فسد السبع قياسا واسحا فاما اذا سطر ان يجعل المسرى  
البائع على عزم بالمسرى فسد قياسا وحارا اسحا بالان حواله البائع على عزم المشتري  
بالمسرى فوثيق الثمن او المحتال علمه يكون املاء فلو كان هذا سطر او اقوم بعض العقد ولا كذلك

الطريق

الجميع  
القيمة

ارضية

حواله

وكذلك حواله غير البائع على المسرى لانه لا يوثق لها اليمن لان استيفاء المشرع واحد  
لا يحلف بين مستوفي ومستوفي وهذا لان قضيه العقد وجوبه لانفاء على المستوفى او ثبوت  
المطالبة للبائع فاشترط حلاله فيبقى ينقض العقد لكن استحقاق حواله البائع على غير  
المسرى لان منه متوسل التمن كاستراط الكفيل باليمن وليس حواله غير البائع على التمن المسرى  
توسل اليمن فيبقى بقضية العقد في كماله الجامع كمن في رواق محمد ربح اسارة الى دقيقة خلاف  
هذا واذا باع من اخر شيئا على ان يرضه فلان الاجنبي وهل المسرى ذلك لا يفند السبع لان الشرط  
جرت بين احد المتعاهدين من الاجنبي ولا يجبي البائع اذ لم يرضه فلان ما بال ربا دمس على المسرى  
في المسع من بيع الجامع وفي المسعى والحمد لله سطر بشرط المسرى على البائع يفسد به  
السبع فاذا سطر على الاجنبي هو باطل في ذلك مسرى منه دابه على ان يرضه فلان عشر ريزورهما وكل  
يشترط بشرط المسرى على البائع لا يفند به السبع فاذا سطر على الاجنبي هو جائز من ذلك ان مسرى  
منه شيئا على ان يرضه فلان من عشر ريزورهما وفيه ايضا اذ افلا لا يرضه محمد من فلان على ان يرضه  
عليه والعبد لعل ان حكي عن الكرخي رحمه الله انه كوز كلف هذا خلافا لظاهر الرواية واستبعاد ابواب  
الخصاص وبياتي بعد هذا عن ابى يوسف ما يوثق قول الكرخي اذا مال بعقد هذا العبد على الف وعلى ان  
يقرضني عشرة جاز السبع ولا يصير ذلك شرط السبع لانه كمن يجرى في الواو فكان معطوقا على الاقل لا  
شرط له صلى الله عليه وسلم الا سلام رحمه الله ما بال الصلح على الدين وفيه كلام فلان كلمة على ان يرضه المذكور  
يعول على ما دخل عليه كله على حر والواو هنا عقيب قوله على الف يوثق ان يكون قوله على ان  
يقرضني للشرط فلعلى المذكور عه قوله بعقد على الف ويقرضني اذا اشترى شيئا بشرط ان يكفل  
فلان المذكور فهو كالمسعى بشرط ان يعطى المسرى الثمن رخصنا وبنفسه كفيلا فانه يرضه اذا كان  
الكفيل حاضر في مجلس العقد وكفوا والمسعة في سروط الحاكم احمد السمر هدى في القدرى اذا  
شرط ان يرضه باليمن وهنا يجوز لا يريد به اذا كان الرهن سمي الا انه لم يكن بيعنا فاسد الا  
اذا اتفقا على تعيين الرهن في المجلس ونفذ المهر حال ولو سطر الرهن كرخطة جتده حار وان  
لم يبين ولو سطر رهننا بعينا وقبل المسرى السبع على ذلك لم يمنع عن سلمه لا يجبر كني فبالله  
اما ان يدفع الرهن او قيمته او يفيخ العقد وعند ذفر رحمه الله يجبر على سلم الرهن وفي  
المسعى اس سماعه على ابى يوسف رحمه الله استمرى من كفر دارا على ان يرضه بالمهر عند هذا  
فلما بعصر الدار الى ان يدفع الرهن لا يجبر على دفعه لانه دهن غير مقبوض وكمن اقوله اذ فعه  
والارد دت القان وان شئت فقل المهر وهو قوله محمد رحمه الله وان كان ناع الدار امراته  
ان يدفع العبدان ويجعل الثمن وان مات العبد اجبر به ان يدفع الرهن هنا ساوى به العبدان ويجعل  
التمر وان كان العبد لم يمت فعلا المسرى اعطيه وهنا امر سوي العبد فللبائع ان لا يقبل منه فان اراد  
المسرى ان يعطيه فمعه العبد وانهم اذنا يرضه ليس للبائع ان يمنع منه هذا اذا كان الرهن بعينا  
وان لم يكن الرهن بعينا وكمن كان مستحق ان كان غير ضالم بجنا سح وان كان مسكلا او موزونا موصوفا  
في الذم هو جائز ودد ذكرناه فلان هذا وكذا ان كان السبع سطر على الكفيل بالمهر والكفيل

بكرام

اعطاء



















عاصمه كوز و جلاد علی مولانا عبدالمالک و نثار علی  
فائز علی کلو احدی فی اعلیٰ لصلحه حاله

سید محمد علی بن ابی طالب  
۱۲۸۷

سبع العدد واحد لاسي

كانه من الملة على وجه الاستمهال ان يدرك سهر او اسبونغا وما اشبههما اما اذا ذكر على وجه الاستعجال  
ما ان كان على ان يفرج منه غدا او بعد غدا فيصير سلهما في فريهم وعلى غرض العساق فيصيران حال ان كان ذكر الملة  
من قبل المستضع فهو لا يستعجل ولا يصير سلهما وان كان من قبل الصانع فهو لا يستمهال فيصير سلهما  
وقل ان ذكر مدة يتمكن فيها من العزاج عن العمل فهو استضعاف وان كان اكثر وذكر صورة من ذلك  
كحلفه اصلا او العمل فلا يمكن تقديره بشئ **فصل** في كساد امن السع بالعقد والسداد  
فل العصار ووقع السع بالكساح وكسد قبل العصار سطل السع اي نفد وان غلا او رخص كولا  
حالت احداهما في هذه الصورة هذا هو الحوائج البع للفقير لا التزود اما في الاستعجال ذكر في  
الصرافا اذا استقر في العوس ثم كسد فتعند في صمدح على المسعر من قبل الذي كسدت ولا يقض  
فيها ولا مثلها من الذي اخذ ثره وعدا في يومه رحمه الله فمعه من الذهب والفضة يوم القبض  
وقال محمد رحمه الله في امر يوم كانت الحاجة فكسدت وقاله سوع المسعر في اليوم فمعه في امر  
ما كسدت في ساعه قليلة قبل ان يكسد وكذا لو اقترض طعاما بالعراق فاعده عكة قال ابو يوسف  
عليه قيمته يوم اقترضه وقال محمد فمعه بالعراق يوم اخضعها وليس عليه ان يرفع معه الى العراق  
فاخذ طعامه وقد مررت طعام سله الطعام من قبل وكذا هذا الخلاف في الفصلا كسد العوس  
قبل الهلاك والتدري هكذا من غير تفاوت كسوا الذي رحمه الله كان يقضي بقول محمد رحمه الله زففا  
بالناس فيفتي ككذلك والمثله في ما وى الى السد في سيج العودى والفلوس الثمن اذا كسد  
فل العصار سطل العود عند ان صعد رحمه الله خلاقا لهما ثم عند ان يوسد رحمه الله على المشتري  
فيها يوم العود عند محمد يرحب بغيرها فمعه اضر ما ترك الناس التعامل بها وقاله القذوري وعنه  
الكساد عيب وفيه فرسج الكساح والناس من لا يعضل العود بكساد الفلوس في العصار كسوا ولا شح  
بعض ولم يذكر خلافا اذا استمرى شاربهم رايحه وتوا بضم كسد سم تاملان على النابع  
بدونها لا فمها على ما سفل في صمدح رحمه الله لا اسمع من ولو استمرى بدارهم رايحه  
ويود بعضهم ثم كسد من العود بعد لم ينفذ فاصد كذا الكساد بمنزله الهلاك ولو هلك  
الكل فسد في الكساح فاذا هلك البعض فسد بول ولو استمرى بدارهم كسده ومن العود وهي غير  
معيته وغير مشار اليها لا يجوز لانها لو كانت رايحه ومن كسد سم تاملان على النابع  
مكانه تكا حايجه من الملة موافق سله الكساح نظر ونجا ان نال اذا كساد فمعه الدراهم المستماة عشرة  
او اكثر فلها ذكر وان كساد قيمها اقل من النسيج العشر وتفسر الكساد مذكورة السوع انها  
لا يرفع رخص البلدان وهذا على قول محمد رحمه الله اما عندهما الكساد في بلده يكفي لنفسه  
السع في تلك البلدة بناء على اصلا فيهم مع الغنى كالفيلين عندهما يجوز اعسار الاصطلاح  
بعض الناس وعنده لانه يختص اصطلاح الكساح **فصل** في ما يلحق بالصفقة ونقدتها  
والسع لانه اشياء عاقدة ونقدتها فان اتحد الكساح بكون الصفقة واحدة وان بعدد  
العقد بان كان النابع او المشتري اثنين واتحد العقد والمشتري بان كان النابع للمشتري بين  
بعت منكم بعشره او فلا البايحان للمشتري بعثا منك بعشره كاسا الصفقة مستحقة لان ما

ولوكازمكازمكازما

وتفسير الكساد



غزار  
چوال کبیہ

جواب  
ایمان



من المسمى لأنه إما أن يكون بغير قبض أو بالقبض فلو كان بغير قبض لكان كونه  
 لوجه إلى الأول لأن التحليل لم يقع في دار البائع ولا وجه إلى الثاني لأن المسمى لم يبيع فلو كان  
 صادرا من البائع لكان التحليل لا محل له المسمى ولا خلاف في صحة المسمى ولا خلاف في صحة المسمى ولا خلاف في صحة المسمى  
 وجه الله كونه هكذا على المسمى فلا خلاف في صحة المسمى ولا خلاف في صحة المسمى ولا خلاف في صحة المسمى  
 الغنوى بغير قبض وحمل له المسمى في سيج سيج الاسلام وكذا سيج في آخر عشرة ارباطا ذهبي  
 بدرهم ووجدت في داره ودفعتها اليه واسم ان يكيله فيها والذهب موزن فيها  
 رطلاً أنكرت القادرون وسائر الذهب فوزن الباقي وبها لا يعلم بالانكسار فيها وزن قبل  
 الانكسار فلهلاك على المسمى وما وزن بعد الانكسار فلهلاك على البائع وان بقي بعد  
 الانكسار سيج مما وزن قبل الانكسار واخرجه البائع فصلا ببلد خزانة البائع وسلك كذا قدر  
 للمسمى هذا اذ ادفع القادرون صحاها فان دفعها عن صحاها وهو لا يعلم وامر بالصفيها ففت  
 البائع وهو لا يعلم انما قد كره على المسمى وهذا التفسير المذكور كما فيما ادفع القادرون  
 الى البائع فان كان المسمى بمسكها يده ولم يدفع الى البائع والمسلمة كمالا فلهلاك كله جميع  
 ما ذكرنا على المسمى في الماذون انكرت سيج الاسلام اذا شترى خطبا فلهذا في الطريق  
 عصا الخطيب البائع وهو على البائع لان على البائع تسليمه الى منزل المسمى بل كان البائع  
 المسمى لان ايقاع المعقود عليه الى منزله مشروطا بشترى في طريقه خطيبا فعلى البائع ان ياتي به الى منزل  
 في يوعه اذا استأجره اليه الى مصر كذا قد دخل عليها المصطفى ان له ان يبيع عليها الى منزله استأجر  
 وليس للمكاري ان يمنع للعرف والعادة ان الانسان اذا استأجره اليه الى مصر لا ياتي به  
 اخرى بعد دخوله الى مصر ليلبغ عليها الى منزله فان سلمه الايجان جعل شارطا لانه امكن جعله  
 شارطا فان في الاجان اذا شرط وقال استأجرت الى منزلي يجوز اما هنا لو استأجر في طريقه  
 على ان يحمله البائع الى منزله لا يجوز هذا الشرط ونفسه به السبع ولو لم يصير شارطا لاجب على  
 البائع الحمل الجواب هنا يصير شارطا عرفا لكن لا يفي في منزله لا الحمل وكذا سيج في طريقه خطيب  
 عيني على ان يوفيه في منزله جاز هذا الشرط استأجره عند ان يوفيه ليدفع سجد جميعا الله فلهذا  
 يقول لو هلك في الطريق هلك على البائع فان شرط شارطا الا انما عرفا وجاز الشرا بهذا الشرط  
 وجب ان لا يجبر البائع على الحمل واذا قال انا سئل ايكدي في هذا الموضع كان له ذلك اصله مسلمه  
 انسلم اذا سلم في كثر خطه على ان يوفيه في منزله جاز وكان للمسلم اليه ان سلم الله في اي محله  
 شاكروا رب التمس سوطا عليا ان يوفيه في منزله جاز وكان للمسلم اليه ان سلم الله في اي محله  
 2 محله كذا جبر بالمسلم على الصبر كذا ذكر سيج الاسلام وجه الله وهذا لان محله المسمى كونه  
 واحدة حكما ولو كان المكان واحدا حقيقة فعلا رتلت سوطا لان في هذه الناحية فاذ خفي  
 فيها ولا المسلم انه انما ادفع الكد فاجبة اخرى جبره على تسليمه على الله فلهذا اتفقوا انه  
 وان شرط الاغلة في منزله حتى جاز السلم مع هذا الشرط فاذا سلم المسلم الله في محله اخرى انكر

اسرى وقرحط

عليها  
 ان كان المسمى  
 على العادة

ان كان المسمى  
 على العادة

رب السلم

رب السلم على القبول فكذا في وفي الخطه الجواب انما كان كذلك استند لا بما ذكره شمس الامه  
 السرجي رحمه الله في مسله الاجان ان للمستأجر ان يبيع عليها الى منزله وليس الاخر ان يمنع قاله  
 والقياس في مثله الاجان ما حله سيج الاسلام رحمه الله الا ان هذا سيج امتحن عرفا فيجوز  
 الخطيب ان يكون مستأجرا عرفا وحكي عن محمد رحمه الله ان بايع وقر الخطيب والبنين يجبر على  
 التسليم الى منزله في سيج سيج الاسلام رحمه الله قبل ما بالوكالة بالتسليم فلهذا في التنازل  
 عن محمد بن مسلمه 2 الاستاء الى بايع على ظهر الدواب كالحطبة والخم ونحو ذلك اذا امتنع البائع  
 من الحمل الى منزل المسمى اجبرته على ذلك وكذا في الخطه اذا اشترها على ظهر الدابة فان كان  
 صرحا اشترها على ان يحمله الى منزله فاسد المسمى شرا فاسدا يصير فابضا بالتحمل  
 كسلك الحايث 2 مات السبع الفاسد والبعض من الحايث 2 سيج الاسلام نص محمد رحمه الله على هذا  
 وقد مر في السبع الفاسد وكذا في الشرب لخطيب في العقار ان يكون المسمى فابضا  
 بقرب من العقار في ظاهر الرواية وفي التنازل 2 شترى عقارا فاعاد البائع سكتها اليه  
 قبل المسمى والعقار غائب عن حضرتهما فان باضا في قول ان يبيع رحمه الله فالا ان كان  
 يتقدم على قوله واغلاقه فهو تسليم وقبض والا فلا في ما يسمي مديا سري دارا في مصر  
 بختاها ولم يدهب الى الدار فان كان الممتنع محال بغيره ان يفتنه من غير تكلف وكلفة  
 يكون فابضا وان لم يتيه له فتحه لا يصير فابضا في المسمى فالهام سالت محمد رحمه الله  
 عن رجل باع من رجل حنطة مكياله في بيت ثم قال للمسمى قد خليت بيتك وبيتك فاقضه  
 ودفع الممتنع اليه وهو فابض وان دفع اليه الممتنع ولم يعل خليت بيتك وبيتك فاقضه  
 لم يكن قبضا اذا استأجر حاد به فوطها على القبض ان كان بكرة فالوطي نقصان لا محالة مصر  
 المسمى به فابضا حتى لو هلكت هلك من مال المسمى وان احدث البائع متعاقبه وطى المسمى  
 صار ناقضا مصر المسمى حتى لو هلكت هلك من مال البائع الا انه يبقى حصه النقصان لخالص  
 بسبب زوال البائع على المسمى من الثمن لان ذلك لا قدر من المسمى بقدر على المسمى وان كانت  
 الجانية ثيبا فالوطي ليس بنقصان لكن يصير به المسمى فابضا فان احدث البائع متعاقبه  
 وطى المسمى ثم هلكت هلك كلها من مال البائع 2 مات الكتب والفقه من الراديات وفي سيج الجاه  
 قطع يد عبد المبيع باقى 2 صام هذا الكتاب وطى المسمى فابضا فان احدث البائع متعاقبه  
 رواه الاصل والرياء وروى ابو يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله انه يجزى عنه اخذ بعض المشايخ  
 وجه المشهور ان المحدث قبل القبض والحادث قبل العدو وطى المسمى فابضا فان احدث البائع متعاقبه  
 2 مات الكتب والفقه من الراديات وذكره في الحاشي من كتاب الجاه اذ ادفع مكاتبه باذن  
 سيدها على امه بغيرها فوجها منه قبل القبض مع المكاتبه وفضل الله المجهول من من  
 زوجها فدخل بها ثم طلقها المكاتبه فلما طلقها المكاتبه ختن بين اخذ نصف الامه او بين نصف  
 فمها يوم وطئها لان وطئها تفسر فاحش وهو مضاف الى المكاتبه لما حصل بتبليها فحقن كما لو  
 قطع المكاتبه يد الامه فان هلك تخير كذا هنا استأجر شيئا فلم يفضي به فابضا هذا المسمى دين الاكبر

2 الاستاء الى بايع على ظهر الدواب  
 كسرك البائع على الخدم الى منزل المسمى

المسمى سراجا قد بصر فابضا  
 بالخطيب

استأجر دارا ومصر  
 منهاها

وطى البائع المسمى قبل السلم

افهم







اما عندنا في حقه رحمه الله لم يرم الموكل في السر والعلاني جميعا وهو المذكور في السير الكبير  
 والقاضي في العاصي واليسيرة ان الفاضل ما يفتي به من المتعة كاللحمي وقطع الدابة لا قطع  
 احدهما فقط احداهما بائنا لو كان بالسر في كمال السر في السر الكبير لكن هذا الحد مما  
 في الوكيل والموكل فاضله فعدد كثر في ما لم يورس بكثرة شمس الله الترخي به والصدد الشريعة  
 ان العيب ليس بما يدخل تحت عموم الموقوف على ما ياتي والمذكور في السير الكبير لو كان الوكيل  
 عالما بالعيب حين اخذ موالاته لا يفسد سواء كان العيب متعلكا بالبعد كالعيب او غير متعلك له  
 في الاصل رحمه الله وفي قولهما ان كان العيب غير متعلك فكذلك الجواب وان كان متعلكا لم  
 يلزم الامر الا ان يشاء الوكيل بالشرك او اذني بالعيب يعتبر فيه في انقطاع خصوصيته مع النافع  
 في حق اللام الموكل حتى لو رضى به الموكل يلزمه والا لزم الوكيل زيادة في سهم الله الرحيم  
 وهذا محمول على ما اذا رضى به الوكيل بعد القبض اما اذا رضى به في بعض الجواب ما حكناه قبل  
 هذا كمال السر في قد فلا يضاف في الزيادة الوكيل بالشر اذا وجد به عيبا ورضى به ان رضى قبل  
 القبض لزم الموكل وان رضى بعد لزم الوكيل لان العيب قبل القبض لا يفسد له من الترخي وكان الترخي  
 البعض كالتدبير بخيار الشرط او بخيار الرقبة والوكيل بالسر على كل لولم العقود ان كان له شرط  
 او خيار رقيه باسقاط الخيار او بالرقبة والرضا بالعيب بعد القبض له حصه وكان هذا ابطال  
 حق الموكل وفي آخره كاله المسعى امر جلا ان سرى له جاريه بالتدبير اشتراها ولم يعرضها لغيره  
 بها عيبا او حدث بها عيب فرضي المسمى بعيبها ولو فضاها ان كان العيب ليس بعيب اشتراها  
 لتدبيره وان كان عيبا اشتراها كان للامان يلزمها المسمى عند هذا وقال ابو صعد رحمه الله  
 هما سواء ويلزم الامان كسواء وكذا العيب يساوي بذلك الترخي او كان فيها عيب يسير وقال  
 الامر للمسمى حتى رضى العيب لا ترضى به فرضي به المسمى فلا مانع ان يلزمها المأمور وهو بمنزلة  
 رضا المأمور بالعيب بعد القبض وفي الزيادة وغيرها الموكل بالشر او اذني النافع غير العيب  
 حتى لا يملك الوكيل لذه وفسخ الموكل مع المشتري جائز في الزيادة الفاضل في السير  
 معلوم في يوم الجامع وركوته فالسعي الاسلام رحمه الله في سرح المصارف لهذا الترخي بدفعها  
 ليس له فيه معلومه في البلد كالعبد وعن ابي الدرداء في قوله معلومه كالجوز واللحم وغيرها اقرا  
 الوكيل بالشر او اذني لا يتعد على الموكل لان هذا مما لا يدخل في عموم الموقوف لان انما يدخل  
 في عموم الموقوف ما يحاح في ابي عموم الموقوفين وهذا الاحكام الى الترخي فلا يدخل في الحد  
 القاصي لهذا به يعني سعي ما يساوي حدهما بالعدو ثم يخرج رواته الموكلة في قوله في  
 يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله يكتفى بطل باب السر كالفاسدة من سرح سحر الاسلام  
 ثم الترخي السر يتحمل في سائر مسائل احدها الوكيل اذا باع من عيب نفسه وخط من فتمته فندوما  
 يتفاني الناس في مثله او باع من لا يكون شهادة في المضاربة كالكسب لا يكون ملك الجاهل وحاد  
 يتقدم منه من ابي صمد رحمه الله وقال ابو السرح لا يكون له في المال اذا باع مال المضارب به  
 وظن شيئا مبيرا **الباب الوارث اذا اشترى من مورثه في مرضه العاقل اذا قال رحمه الله**

الوكيل بالسر اذا رضى  
 بالعيب

يكوز به  
 العيب السر  
 سائل

عصتها الغافلة فاحذر من الجارية بقوله مع عنقه ثم ظهر ان رحمه الله في الفاضل ودان كان  
 لصاحبها اخذها الخاسر اذ الوصي سلك ما له تخم باع الموصي في مرضه شيئا وجاهاه محاباه  
 يسير كان ملك المحاباه بدله وملك ما له السيد من الموصي الذي علمه من كبره عا له انا  
 باع ما سواي الفاضل يحسبها من الاجتناب ولا ماله له سواء صار المريض فحيا يتخمسها  
 فينفذ المحاباه بقدر الثلث ثم تعال للمري كما ان سلع الترخي الى عام اللسان ولا يرد  
 من المبيع شيئا واما ان يفسخ وليس له ان يفسخ شيئا من المبيع ذكر في وصايا هذا الكتاب  
 ولو باع من وارثه او اشترى من الوارث بمثل قيمته لم يفسخ البيع والشرار اصلا بل اجازة  
 الورثة عدا في حقه رحمه الله وعند هذا يصح فان جازي لا يصح المحاباه اصلا عند الكفر  
 اجازة الورثة او لم يجز واذا باع للمري امان سلع الترخي الى عام العيب والاصح  
 في ما باع قرار العبد لولاه من المداون الكبير وفي الزيادة ان نفس البيع من الوارث  
 لا يصح من غير اجازة الورثة عند ابي حنيفة رحمه الله وعند هذا يصح من غير اجازة الورثة  
 والمحاباه مع الوارث لا يصح الا باجازه ما في الورثة بالاجماع وهو الصحيح في المحاباه  
 وصيه بلا خلاف والوصية للوارث لا تخول الا باجازه الورثة بلا خلاف وذكر سرح  
 الاسلام رحمه الله في ما يفرغه المريض على مسئلة الاستئجار مثله سري للمريض  
 من وارثه وقال الترخي ان مريضاً لو اشترى شيئا من وارثه مع عيبه الشهود و  
 اعطاه الترخي كان جائزا لم يلزم فيه محاباة كما لو اشترى اخيه قال رحمه الله الوارث  
 اما بما قاله الاجتهاد لا يفرق ما فيها بين معابته والوارث والاجتناب سواء ولم يذكر في  
 المسئلة خلافا فائدة المسئلة للعلو على موانع شري المريض من الوارث عند الكمال الاب اذا اشترى  
 الطعام للصغير من مال نفسه بغير مترعا وان كان للصغير قال استخاذاه وكله الصغير من ادب العام  
 وادبا بضعه ابنته ثم كبر في التوازل ان كان الاب مجوفا عند النامي ومستورا في نفسه حاش  
 وليس الابن ان يطل سعة لكن يطلب منه الترخي فان قال ضلع اذا انفق على قوله وان كان قسلا  
 لا يكون سعة وفي ما ذكره الفضلي ادبا بابع الاب او الوصي شيئا من عتار الصغير وراي العامي نفسه  
 للصغير كان له تقضم وذكر في اول كتاب المادق ما يورث عليه وعام هذا في وصايا هذا الكتاب الوارث  
 اذا باع عاقله بالخيار بلا اتم امام فاضل هو الموكل في الثلث ثم السعي في قوله لا يورث رحمه الله  
 وقال رحمه الله في قوله موكل الوكيل املا من الموكل انفق السعي ولو باع الوصي يارثة اليتم ثم السعي  
 في قوله الامم ثوب السعي فان عند وفور رحمه الله بعضه قال ان الوارث رحمه الله قد كثر محمد رحمه الله  
 والمحاباه ان الاب اذا باع شيئا على انه بالخيار لملكه امام فادرك البقي واللباس لا يجوز السعي الا  
 باجازه البقي فكذلك الرواية بخالفه لعل في يوسف وفور رحمه الله وروي محمد رحمه الله  
 رواه اخرى ان الخيار يتحول الى البقي فان اجازة الله به جاز وان يوصي صغير فله هكذا  
 قاله وكذا التوازل والمذكور والمحاباه باع عبا بغير الصغير وسرط الخيار لنفسه بلا اتم  
 فكلب ابنه في اللانة فلان يجزي الاب فاسع باطل الا ان يجزي الابن وذكر في الزيادة ان على

اذا باع ضيعه اش



وفي اتي يوسف مع السبع كما لو مات الاب في مدة الخزان وعلى قول محمد بن يعقوب موقوفا على احوال الابن  
 ثم عند محمد بن حماد الله في طاهر الرواية القدر موقوفا على ان يكون الابن على الاخذ في النوادر  
 بعد ما بقي موقوفا الى ملاه ما لم يكن الوفاق لاجل الخزان فيقتل بعد ما لم يكن الوفاق في النوادر  
 لو استمر الاب والوصي شيئا بدين في الزمة وشرط الخزان في ما يقتضي جاز القدر عليها والصحيح  
 صارا لاجازة والغنى ولو باع المكاسب وسط الخزان لنفسه فبقي الثلاث ثم السبع في موليهم ولا  
 المادون اذا جرح عليه المولى في السب بطل الخزان في الاب او الوصي اذا باع ما لا يبيعه ثم بلغ فحق  
 العقد يرجع الى الاب والوصي في كتاب الخزان وفي الرداد لو باع مال ابا له في الابن في الاثر ثم  
 بلغا فالرد له عليهما ينظر في سوع الخانع في وقتها اذا استمر للصغير من غيره وبينما اذا باع  
 ما لنفسه من الصغير في مال ابا له ما لنفسه من الصغير ثم بلغ فالحق في الابن ولو باع مال  
 الصغير من جنتي او اشترى مال الاضحية للصغير ثم بلغ فالحق في الاب لا يجوز السبع والغنية  
 على الزهري بن يعقوب وعلى المبرسم والمغني عليه اذا كان وكله افاقة لان هذه القواض  
 بمنزلة النوم في امر كتاب التهمة وفي بطل المسعى تجب له اب وابن فالتمس في الابن والسبع  
 اني اب في يوسف بن اسد والحمد لله السبع في الاب القاضى اذا باع مال السبع من  
 نفسه لا يجوز له سيع العاصي بكونه على وجه الحكم وحكمه لنفسه لا يجوز له سيع في وصي السبع  
 وان كان هذا العاصي حوله ومثاله الوصي نائب عن الميت على العاصي والذي يؤله هذا ان القاضى  
 ولو ذبح الصغير من ابنته كان باطلا ومثاله سيع العاصي مال السبع ما يكون في السر الكسبي عن  
 محمد بن حماد الله قال السبع ان العاصي سلب الناطق في كتاب الاجناس ما ذكر محمد بن حماد الله في السر الكسبي  
 من تقدم حوار السبع اذا باع القاضى مال السبع من نفسه محقق على قوله ما على قولنا في سوعه  
 ينبغي ان يحوز في الوصي والصحيح اما ذكره السر قولنا ان سيع العاصي من مال السبع سيع على  
 وجه الحكم لا يرى انه لا ينفذ في العهدة ولو جاز سيعه ما لا السبع من نفسه كان هذا منه حكما  
 لنفسه والانسان لا يصح حاكما لنفسه خلاف سيع الوصي لان سيع الوصي لا سيع على وجه الحكم  
 حتى يملك له سيع حاكما لنفسه ذكره في الهادي في ان السبع الذي لزم الاب بشر ما ولد له لا يبرأ  
 الاب حتى ينصب العاصي وكذا لا يصح ليقضه من الاب ثم بعد القرض بامره بالرد على الاب  
 رجل باع ماله من ابنته الصغير لا يتوب قبضه عن قبض الشريك في مال من القرض حقيقه اذا ملك  
 من مال الاب في سوع الخانع **فصل** مسائل العيب والاقرار به والبراد وانقلبه عنه  
 في المسعى بشره اني يوسف بن حماد الله استمرى امه وابنته عنه ثم وجدها واستحقها مستحق بينه  
 فذلك لما باق لانها ابدا وكذا لو ابنت من رجل كانت عنه اجارة او عارة او دية ولو ابنت  
 من يد القاصب الى مولاه فهذا ليس باق وان ابنته لم ترص الى العاصي ولا الى المولى في تفرق  
 منزله وتفرق على الرجوع اليه فباق ولو امنت في دار الحرب من المغنم قبل ان يتم ثم ردت الى  
 هذا السبي باق وان بيعت من المغنم او صحت موقوفا في سيع رجل فابنته في دار الحرب تترك الرجوع  
 الى اهلها ولا ترد فهو ما وقع فيه ايضا البقي الذي يغفل السبع والشركة فالباقر والسرقه والبول

في السبع  
 في السبع  
 في السبع

باع ماله من ابنته الصغير لا سيب  
 قبضه عن قبض الشريك

في العيب السبع وتفيد المسألة ما لدى يغفل السبع والسراد لعل على انه اذا كان لا يغفل السبع والسراد  
 انه لا يكون عيبا منه وفي موضع آخر من هذا الكتاب يقول الذي يغفل السبع والسراد  
 والسرقة والبول في الغنم السبع عيب كل عيب يدخل تحت عموم الموصي بان يتقوله مقوم  
 صحته ما لم يتقوله مقوم آخر مع هذا العيب لا يفسد ما لا يفسد بان اتفق القوا  
 وتقومه صحته ما لم يتقوله مقوم آخر مع هذا العيب لا يفسد ما لا يفسد بان اتفق القوا  
 المهنة السكاح اذا اسرى حظه مشارا اليها فوجد هارديته لا يثبت له حق الرد لان الرد آفة  
 لسب عيب كلاف بالو وجدها من سيرة او عوفته في باب الاقرار بالدين من اقرار سيع  
 الاسلام رحمه الله وكذلك لو اسرى ابنته فبقيته مشارا اليه فوجد هارديته من غير كسره  
 غش لم يكن عيبا في باب الرد بالعيب من كتابا لصر في سيع الاسلام رحمه الله لا واية  
 هذه المسألة ان الرداء ليس بعيب في كتاب الصوفية في الشرح عيب وهو لون بني  
 سواد الوجه لا يثبت له حق الرد اذا كان نظامه لخلو الصوفية في الشرح عيب وهو لون بني  
 الاصفر والامر وذلك بقصص الحلال والتشيط عيب وهو ان يشيب شعر الراس قبل المشيب  
 اشترى غلاما امرده فوجده مخلوق المحنة له ان يرد في النوازل فيج الحار به عيبا ليس  
 بعيب في الرداءات في باب السبع التي تكون فيها السرط السكاح عيب في الرجل والمرأه جميعا  
 في باب السبب يا من اهل الحرب من الزادات وفي سرح القنودى الروح للحار به عيب و  
 الزوجة للعبد عيب وعده الحار به على الطلاق الرجعي عيب وعنه البائس لا في المسعى اسرى  
 حار به على انها عذر فقبضها ومانت في يد ثم علم انها كانت ثيبا لا يرجع على بائع سواء  
 كان ذلك بقصصها او لا ينتضار واه الحار به عيبا في سيرة وجهها الله ووردى اس لى مال كعرائه  
 يوسف بن حماد الله انه يرجع عليه بقصصها اذا اسرى حار به قد ولا عيب عند البائع  
 لا من البائع او عندا آخر ولم يعلم المسعى بذلك ولا العقد هل يرد فيه رواه في رواه  
 السبع لا يرد اذا لم يكن بسبب الولادة بعصان ظاهر وعلى رواه المضادة يرد على تلك  
 الرواية الولادة عيبه نعم لان التمسك الذي يحصل بسبب الولادة لا يرد في ما دون  
 سيع الاسلام رحمه الله نقض الولادة عيبا في آدم وفي البائس لا الا ان يرد نقصا ناو بدنيته  
 عدم الختان في الفلام في الحار به اذا كانا جليلين صغيرين كانا او كثر من سيع وكذا اذا  
 كانا مولدين صغيرين وان كانا كثر من سيع في نظام وول الحبان فلا يرد سيعه رحمه الله لا علم  
 لى به ولا رواه فيه عيبا وقال بعض المصنفين اذا صار السبع او عشر سنين قد كد وقت  
 الحبان فما في المسعى داود بن رشيد رحمه الله اذا اشترى جارية ابوها او جد لها لغير  
 رشده هذا عيب في الجوارى الا في يتخذن بامهات الاولاد واما غير ذلك فليس بعيب  
 الا ان يكون هذا النحاس عيبا واه ايضا الذفر ليس بعيب فيما حكاه في الجوارى فانه عيب  
 وقد كثر في موضع آخر من المسعى الذي ليس بعيب الا ان يكون من ذفره عيبا والحار به ذفر الفلام  
 وفي الاصل ان الذفر في الجوارى عيب في الفلام ليس بعيب الا ان يكون من ذفره في النوادر الا ان

عفته  
 فوشر غل  
 مسو  
 فوشر غل

فوشر غل  
 فوشر غل  
 فوشر غل

فوشر غل  
 فوشر غل



فومد ها لاخص

اشترى صفی فوید  
ادھا ضیقاً

الناسرو

V1

اسرى عبد القادر  
عضو له مع النابح  
مضى العبد

برکت



وان كان بعينه ذلك السبب برده ولا ينظر ان يكون في يد المشتري كغيره ما كان في يد البائع او كان  
 ذلك التقدير اذ كان بعينه ذلك السبب بمكلا لرد كيف كان في حياض النقص وكذا اذا اشترى  
 كوكبا وقطعه في المشتري بمكلا ان كان بالسبب الذي كان في يد البائع عكلا لرد فالبقرة  
 بسبب التعيب عند البائع وان اذاد عند المشتري في بيعه انفق او في المشتري اشترى عبدا  
 فحرم ما كان احدهما للمشتري كل يومين او ثلاثة ولم يبيس البائع له ذلك فطبق عليه عند ان يرد  
 فان كان صاحب فراش عند فقهاء الجحيم يبيع بنقصان العيب لو كان به قرحه فالبقرة  
 او كان به خدر في فافق له ان يردده ولو كان به قرح فذهب منه يده عنده او كانت موضوعة  
 فصار ثمة ليس له ان يرد اذا اشترى ارضا فخرتها لا يرد بغيره كذا في البيع لان الوقف يرد  
 فصار كالا حقا او كالتدبير على ما يرد ويرجع بالنقصان وقته ايضا اسرى ارضا وبنائها  
 مسجدا ثم اطلع على عيب بالارض لم يرجع بالنقصان العيب لانه كذا في خروج عزمه فان خرج  
 وقع الاستغناء عنه ورجع الى يده يرجع بالنقصان جذا اذا اشترى شيئا فوجد فيه عيبا و  
 قد وجد به عند عيب آخر يرجع بنقصان العيب فان قال البائع انا اقبله كذا وكذا اورد  
 النقصان اجمعي المشتري على الرد ولا يرجع بالنقصان كذا في كرهها وفي الخمسة لا يجبي على الرد  
 فان الانسان لا يجبي على رد ملكه ولكن يقال للمشتري ليس كذا لا يرجع بالنقصان فاما ان يرد  
 بالبيع ولو ترضى به في سوغ الجامع اسرى ثوبا فقطع لانه الصفر فوجد فيه عيبا لا يرجع في  
 الجامع الصغير والعيون وفي المسعى كذا على ثمة فقال لانه حصة قطعه له فهو صفة له ولو  
 قطع لابن كبير له وخاطه غم وجد به عيبا فله ان يرجع بنقصان العيب لان قطعه لابن الكس  
 ليس له جايته حتى يقبض ولو قطعه لم يملكه اولام وله فله ان يرجع بنقصان العيب لان قطعه لابن الكس  
 ثم علم المشتري به عيبا لا يرجع بنقصان العيب لم يمتد يرد ولا ياق لان البائع ان يقول  
 انا اقبل هكذا وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله العبد المأخوذ بها اسرى شيئا فوجد فيه عيبا  
 وقدا به البائع او وهب له وقبلي العبد المأخوذ بالرد بالبيع لانه لو رد بغير شيء فكونت ثمة  
 فلا ملكه ولو كان مكان العبد حر ان كان وجد به عيبا قبل البيع علم بالرد في رد بغير شيء وان  
 وجدته العبد بعد قص المسع كاحلة هذا في سرح الطاوي في اوله بيوحه وفي الزيادة وباب  
 ما يرد المشتري ان يرد بالعيب البائع اذا ابراء المشتري عن الثمن ثم وجد به عيبا لا يرد  
 ولا يرجع بشيء اذا ابراء المشتري عن هذا المسع كان لفان غير البائع وكذا به فلان لم اطلع المشتري  
 على عيب له ان يرد وكذا لو باع ثم رد عليه باسباب يكون فسخا من كذا وجه ثم اطلع على عيب به  
 به كان عند البائع له ان يرد ايضا ولو كان الاقرار لغني بعد ما راي العيب كذا في الجواب اذا  
 كذا في المقابلة وفي البيع بعد العلم بالعيب لا يكون له الرد وان رد عليه باسباب يكون فسخا  
 في سوغ الجامع اسرى شيئا وباعه من ارض فوجد به العيب في كذا عيبا كذا في مثله فقال المشتري  
 لما ولد حدث عند المشتري لسا وقال السا كان عند البائع الاول واقام البينة على كذا رد السا  
 بمكلا يايحه وهو المشتري الاول وهل المشتري الاول ان يرد على بايعه عند ان يرد به الله نعم وعند محمد

اسرى ارضا فخرتها  
 لا يرد بغيره كذا في البيع

ما يرد المشتري  
 ولا يرجع بشيء  
 على عيب به  
 كان عند البائع  
 كذا في المقابلة  
 في سوغ الجامع

رحم الله لا سوغ الجامع المشتري لسا اذا وجد العيب له وقد تعذر الرد ببيع عند فسخ  
 على بايعه بنقصان العيب لم يملك بايعه ان يرجع بالنقصان على البائع في قول ابي حنيفة  
 الله خلافا لما في ارض الدعوى وفي صلح عصام المشتري اذا باع من غيره فمات في يد الثاني لم يلج  
 على عيب يرجع بنقصان العيب على المشتري الاول وليس المشتري الاول ان يرجع على بايعه  
 الاول بنقصان العيب عند ان يرد به الله خلافا لما في صلح المشتري الاول مع بايعه  
 من ذلك على قتي لا يرد عند ان يرد به الله لانه لا حق له في صلح العيون اذا اسرى جارية  
 وقبضها وباعها وسلمها وباعها السا لم يرد بها عيب فرد بها المشتري الاخير على بايعه بغير فسخ  
 لم يملك بايعه ان يرجع في قول ابي حنيفة رحمه الله الاخر وبه اخذ صاحبها وكان يقول اولان  
 كل شيء لو ارتفع الى القاضي فوضع ففعله هذا دون العاصي فهو على دعواه ولا سطل حقه  
 اسرى عبدا فاخبره البائع ان عند هذا الباق قاتله ثم اراد ان يرد به ذلك ليس له ذلك  
 لانه لما قال وجدت به ذلك العيب صار نصيبا للبائع في امره وظهر العيب لاول سوغ الجامع  
 وطى السبب عن الرد بالعيب وكذا لا تقبل المشتري بشبهة كذا ذكره في سمل الله المشتري  
 في باب العيوب فانه قال فيما اذا وجد المشتري عيبا ثم طوى او قبل او لم يشر به فوجدوا له يرد  
 ولا يرجع بالنقصان لان الوطى ودوا عيه لا يحل الله ملكه متقرر فاقدمه على الوطى بدل الرد  
 يتقرر ملكه له ولو وجد كذا منه قبل العلم بالعيب اخرج الرد بغير العلم او في الرد بغير العلم  
 من يرد بغير العلم بالبيع والاسخ لم يرد فيكون رضا الا اذا كان على كذا من العبد لان الاستخدام  
 جبر انقضى فحقن بالملك فيكون ليل الرضا في كذا وفي سمل الله المشتري في ان العاصي ان  
 يكون الاستخدام رضا وفي الاستحسان لا يكون رضا بالعيب لم يفسد بغيره اذا كان على كذا او غير  
 ولم يدكر المهر او امر ليس الزيادة المستصلحة له مع الرد بالجماع وهل مع الاسترداد على قول  
 محمد رحمه الله لا يمنع وعلى قولهما يمنع بانه من باع عبدا جارية وسلم الجارية ولم يقبض  
 العبد حتى ارد ادب الجارية في يد من يرد به الله متصلة ثم هلك العبد هل السليم كان لبايعه الجارية  
 ازاد الجارية عند محمد رحمه الله وعند ابي حنيفة لا يرد بها عيبا عند محمد رحمه الله  
 اذا زادت زيادة متصلة في يدها ثم طلقها قبل الدخول بها عند محمد لا يرد وعند محمد  
 رحمه الله يرد والمشتري اذا اذاد في يد المشتري زيادة متصلة ثم اطلع على عيب كان عند  
 البائع يرد به بالجماع والرد به المتصلة يمنع الرد بالجماع وهل يمنع الاسترداد على الخلاف  
 وفي سوغ سرح الطاوي اذا اذاد البائع في يد المشتري زيادة متصلة متولدة من الاصل  
 كالجمال او انجلا البياض عن العيون والبشر بطل خياره ونقض السع عند هذا خلافا لمحمد رحمه الله  
 لان عند لا عزة للزيادة المتصلة والمبادلات فان كانت المتصلة عن متولدة من الاصل كالصبي  
 والحيطة وولت السوقة بالتمس والفرس والبناء يبطل الخيار اجماعا اما المتصلة المتولدة  
 كالولد والارث والفقو واللبن والقنوق والتمس من الرد والمتصلة التي ليست بمتولدة كذا  
 كالهيبة والصدقة والكسب والفلة لا يمنع الرد وان فسخ المشتري خيار الشرط رد الاصل

صا حيا

على السع من الرد وكذا  
 الفصل والمتى



والزيادة عند الله وحده الله اما عدهما لا يرد الزيادة لانها من ملكه في باب الكسب والخسرة  
والاختلاف قول بعض المشايخ اما جواب الكتاب ان الكسب لا يرد من غير ذلك خلاف استي شيخي  
فوجد باحدهما عينا بعد القبض فصرح غير المعيب له ان يرد بالمعيب لان التفرق لهذا لا يثبت  
حواله لا مع الرد في باب الكسب الزيادة لسمي الله استي شيخي وعبد بن ومصها وباع  
احدهما ثم وجد بها او بالباقي عينا له ان من جامع الخاص الصغير ولو باع بضعه المعبد ثم وجد به  
عيبا لسله ان يرد وان استي شيخي طامعا في وعاء واحد وباع بضعه ثم وجد به عيبا لسله ان يرد  
الارواه عن يني يوسف رحمه الله لانه بمنزلة ما لو اشتري شيئا وباع نصفه او بالباقي عينا له  
ان يرد المعيب بمنزلة العبد بن الموصى له اذا وجد الموصى به معيبا لا يرد بالمعيب وان لم يترك  
واذا لم يجز ان يرد من وصايا الجامع اذا باع المعصوب وسلم فبقيت القيمة لما كان له ثم ردت عليه عيب  
فله ان يرد على المالك ويسترد القيمة لان سبب الختان البيع والتسليم وقد صار ذلك كما لم يكن  
في باب الماذون من بيع الجامع **فصل** الاستحقاق في استي شيخي من سماعه على يوسف رحمه الله  
2 وجعل استي شيخي عينا وقبضه وتولى التمسك بها استحقاقه رجل من يدا المشتري ثم حضر البائع واقام بينه  
على المستحق انه قد كان يباعه اياه فتفرق البائع على المستحق ولا اوصعه رحمه الله لا سبيل للمشتري  
على هذا العبد ولو لم يبق البائع بينه على ذلك ولو كان اقام بينه على ان المصحو امره بالبيع وقبض التمسك  
بثمة العبد على الذي قضى به عليه اشتري شيئا استحقاقه ثم وصل الى المشتري يوما لا يوصي  
بالتسليم الى البائع لانه وان جعل مقرا بالملك للبائع لكن مقتضى الشر او قد اقتضى الشر بالاشتراك  
فينبغي الاقرار بالجرم لو استي شيخي عينا قد اقر بتمام ملكه البائع ثم وصل اليه يوما يؤمن بالتسليم  
لا يباعه لان اقراره بالملك لم يبطله قسمه سح الاسلام رحمه الله وفي الروايات وفي كتاب الارباع  
من دعوى الجامع لسح الاسلام استي شيخي عينا اقراره ملكا للبائع وتقا بضاعه استحقاقه بده باليد  
رجوع على البائع بالتمسك وليس للبائع ان يعول المشتري فكذلك قد ردت الله ملكه ومنه ان المستحق  
غاصب فلا يرجع على كماله لو غصب منه حقيقة لان المشتري يقول انما اقررت انك تملكه فان المستحق  
المسحط اهرأ وباطنا وقد نفذ على النقصا ظاهرا اذا صار العبد ملكا للمشتري ظاهرا لا يبقى التمسك  
ملكك كطاهر وان بقي ملكك كباطنا حتى يستوفي قبضه للعقد الموجب للتساوي بخلاف الغصب لان  
القبض لا يزيل ملكا المعصوب منه ظاهرا كما لا يزيله من حيث الباطن باب الشهادة في الشفعة  
للصديق شهد في المسعى عني يوسف رحمه الله اذا استحق المشتري من يدا المشتري  
واراد المشتري ان يرجع بالتمسك فقال البائع للمشتري قد علمت ان الشهود شهود ذور وان  
المسعى في ذلك المشتري انا شهد لك ان المبيع لك وان الشهود شهدوا بغير ذلك فله المشتري ان يرجع  
على البائع بالتمسك هذا الاقرار فله ان يرجع لم يملك له فلا يجل للبائع اخذ التمسك وقد استحق  
المسح من يدا المشتري استي شيخي دار او بنيها فاستحققت يرجع بالتمسك ووجه البناء على البائع  
صلح الجامع وفي كماله سرح الطحاوي ان المشتري اذا قبض على البائنا الذي يبيع في التمسك المستحق  
عليه فانه يرجع على البائع بالتمسك ووجه بناءه مبنيا اذا سلم القبض الى البائع وان لم يعلم التمسك

لا يرجع الا بالتمسك وعني يوسف رحمه الله انه قال سلم القبض الى البائع وقضى على البائع بالتمسك  
وجه البناء مبنيا على المسعى من سماعه عن يني يوسف رحمه الله فبما انشتري من فردا او قبضها او  
من رجل آخر فبني المشتري التمسك بها بتمام استحقاقه رجل من المشتري كما رجع المشتري كما رجع البائع  
وهو المشتري الاول بالتمسك وقيمة البناء لا يرجع المشتري الاول على بائعه بما غرم من قيمة البناء  
عند ان قبضه رحمه الله وعند يني يوسف رحمه الله يرجع وذكر هذه المسئلة في موضع آخر من هذا  
الكتاب وقال ابو يوسف رحمه الله انا اخص هذا حتى انظر ولا يجد رحمه الله يرجع بعمه البناء وفيه  
ايضا اذا اشتري من آخر دار او بني فيها بتمام استحقاقه بغير الدار شيئا ردت ما بقي من الدار ويرجع  
ببضعه البناء لانه مغرور في بضعها ولو كانا سعي بضع الدار بعينه فان كان البناء فيه  
خاصة يرجع بعمه البناء وان كان البناء في النصف الدار لم يستحق فله ان يرد ذلك النصف وما قد  
نصف التمسك ولا يرجع بشئ من قيمة البناء وفيه ايضا عيبا رحمه الله استي شيخي من يدا المشتري ان البائع  
فيها بالخيار فبني المشتري فيها ما اجاز البائع البيع ثم استحققت الدار ولا يرجع المشتري بعمه البناء  
على البائع لان المشتري بنى فيها قبل ان يملكه البائع منه وفيه ايضا عني يوسف رحمه الله في الاملاء  
رجل اشتري من آخر دارضا ايضا وبني فيها ما استحققت الارض وقضى العاصم على المشتري بعمه البناء  
فهدمه ثم استهلكه فلا شيء على البائع من قيمة البناء وهذا اختار منه له وان لم يستهلكه لكن  
المطراف قد كان البناء صحيحا فصار طينا او كسره رجل على البائع فضل ما بين النقص والبناء  
استي عشر عشرة خبطة بعينها فاستحققت ما خصة قبل القبض على المشتري كما كان العبدان  
الشركة فيها ليست بغير كين لتفرق الصفقة قبل تمامها **فصل** اختلاف المتعاقدين  
جود ما عدا التمسك فبني للعقد في شره سح الاسلام هم اسود كوفي كما باب الارباع باب  
الافراد بالبيع ان البيع لا يفسخ بغير كين احد المتعاقدين وينبغي بجود واحدهما فلو اختلفا  
جحد البيع ثم ان المشتري ادعى بعود ذلك الشرا فلا يثبت الشرا وان اقام البينة على الشرا في  
لوصد في البائع على الشراء بغير كين وان لم يجدوا بغير ما انسخ البيع بجودها  
وطريقه ان جودها السوء يرتفع بصدقه وهو الافراد بالسوء والفسخ انما يثبت بسبب الجود فالرفع الجود  
ارفع الفسخ الثابت بسببه ومتى ارتفع الفسخ يعود العقد كما لو تفايلا البيع ثم نقض الاقالة  
بعود كذا فانه يعود البيع وان لم يجدوا عقد كذا هذا وانما يباع بالتمسك باعه من هذا المشتري بالف و  
خمسة او باعه منه خمسة يفسخ البيع الاول بالبيع الثاني في الدار الثاني من سوع الجامع اذا اختلفا  
الطوع والكره قبل اقامة البينة لنا نقول الاول القوي يبيع للكره لانه منكر اسند الا مسئلة الجامع الصغير  
وهذا افتي القاضي الامام المنستبي ابى جهاه ووجدت بخطه هذا والآن نقول هذا وبه  
ينبغي وذكر بعد هذا فقال في اضراب كتاب في مسئلة احلا والوحي مع المكاتب اذا اختلفا  
في الصفة والفساد فلكل من يدعي الصحة والبيد بينه من يدعي الفساد والكيفية في مختصر سح عاصم  
لان مدعي الفساد يدعي لوقر سطر ابد والآخر منكر فعلى هذا في مسئلة اختلاف المتبايعين في الطوع  
والكره ان يكون القول قول مدعي الطوع والبيد منه مدعي الكراه والبيع والمشتري اذا اختلفا

جود ما عدا التمسك  
فني للعقد

ذكره



ط  
أخيه  
مستقبه  
له

في مقدار النحر والسلمه قائمه في يد البائع بخلاف ما بعد القبض في سرج سحر الله  
 رحمه الله في مثله احلوا المسري مع الشفع وفي دعوى العيون اذا اشترى بزيادة حكمة  
 درهم فقال لما اشترت بزيادة في الارض وقال البائع انما بعتك اكناسه يحكم الثمن فان كان مثل  
 ذلك الثمن يكون للارض قضيت ببيع الارض وان كان مثله لا يكون للارض قضيت ببيع اكناسه  
 دون الارض وكذا لو اسرى زوجه من مالها انما اشترى بالزوجه مع الماء في السقي فلا هتاف  
 ثالث محمد رحمه الله عن رجل اجره ساو كذا وفيها قصيد يساوي الفا فاسرى رجل منه لاجه  
 بشرة الا فدرهم ثم اختلعا فقالا البائع بعتك النصف فلا المسري ما وقع الشراء على الاصل قال  
 افسد السع وفيه ايضا يسرى في يوسف رحمه الله فمضى اسرى من آخر سرجك ام اصلها فعلا البائع  
 بعتك بغير ركا به ولا المسري بل مع ركا به او اسرى خافا واخلفا قصه قال بخالفان و  
 تردا وفيه ايضا قال يوسف رحمه الله رجل اسرى امرأته بعدد درهم وقبضه وجبص البائع  
 الثمن ثم ادعى المسري ان كان مع العبد امه بعينها في الشراء وحيد البائع ذلك فالعبد فورا البائع  
 ولا مرد بشا من الثمن بعد ان خلف باه ما باعه هذه الامه مع العبد ولا يوسف رحمه الله اذا  
 حلف رد عليه حصته الامه من الثمن استحق ذلك اذا ادعى المسري شيئا يكون مثله في السع  
 اذا ادعى شيئا لا يكون مثله في السع لم اصدقه اسرى عبدا فحجابه ليس بعبه بعتك البائع ما بعتك هذا  
 انما بعتك غير هذا فاقول للبائع وبشاهة الرد بخيان الشراء والروية القبول للمشتري ما بعتك هذا  
 البائع والمشتري في الثمن من يبيع للبائع **فصل** مسائل الخيارات قد تروى مسائل الوضعي والوكيل  
 مسائل الخيارات في السعي سرجا لخيار بعد السع جائز بان قال البائع او المسري لصاحبه بعد تمام السع  
 جعلتك لخيار ثلاثة ايام وما اشبهه ذلك وكان لخيار كما شرط واذا باع او اسرى على انه بالخيار ثلاثة  
 ايام بعد مضي شهر رمضان صحت وتزول له الخيار رمضان كله وثلاثة ايام بعده ولو قال امدها لصاحبه  
 لخيار كد شهر رمضان وكذا الخيار بعد ذلك ثلثة ايام فاسد وفي ذلك محمد رحمه الله وعن ابي  
 رحمه الله فمن باع شيئا وشرط لخيار لنفسه يوما بعد سنة فاسد جائز وخيار له في السنة فاذا  
 مضت السنة له الخيار يوما حار السوط من السع الفاسد كلمة الجاني حتى اولى به عبدا بالزوجه وفيها  
 وظهر من على انه بالخيار قبضه المسري باذن البائع واعتقه في مدة الخيار لا يجوز ان يذله ولا يورث  
 في اول ما السع الفاسد من سوع الجامع الاستحلال والركوب من غير ان يخرج الى سفر والبيع الشرط  
 لخيار ينظر في حق لا يكون دليلا اختيارا وان استخدم في المنه المانية او ليس او ديك كان اختيارا  
 في باب الخيار من سوع المحرم وذكر سمي الامه السري رحمه الله مسرى الجارية اذا كان بالخيار فا  
 فاستخدمها صر على خيار ولو قبلها بشهوة او نظر الى فرجها بشهوة فوضعا وفي سعة الجارية بشرط  
 لخيار للمسري اذا قبله الجارية بشهوة واقر المشتري انها قبلته بشهوة سقط خياره في قولنا  
 رحمه الله وكذا في خيار الرودة والبيع هو اصل الروايات عن ابي يوسف رحمه الله فعلمنا لا يكون لاجرة  
 وكذا المطلق رجعا اذا فعلت رجعا يصير رجعا عند محمد رحمه الله لا عن ابي يوسف رحمه الله  
 ان فعلت كذا خلاسا وهو كاره لم يكن رجعه ولا احصا السع كما قاله محمد رحمه الله وهذا ذكر القنود

سرجا لخيار بعد السع  
جائز

خيار السوط من السع  
الفاسد

اذا قبلت الجارية بشهوة

اضعف  
القبيل

في سرج على هذا السرب قال ابو جعفر رحمه الله وهو في السع اضعف منه في المطلق وايقن كذا  
 واحد انما قال ابو جعفر رحمه الله ان هذا في السع اضعف منه في المطلق لان المرأة واحدة في السع كالأول  
 ويحوز ان يسرى فعملها في احكامه بخلاف الامه لانها مقبوض عليها لا عاقلة واما المجامعة ففيها اختيار بين  
 كان العاقد او طائفا محمد رحمه الله فرق فقال الوطى نقص كذا في القبله لا يرى ان الوطى من غير المشتري  
 يمنع الرد والقيد وذكر القنود في طلاق ان المطلق رجعا اذا لمسته بشهوة فمجلسه هو بائنا  
 او ذيل العقل او كارهها فاعترف انه كان بشهوة فزوجته عند ابي جعفر رحمه الله والله تعالى اعلم  
 رحمه الله ليس برجوع وهذا على اصل الى صفة رحمه الله صلى الله عليه يقول بسقوط خيار المشتري فعملها اما  
 على اصل الى يوسف رحمه الله لان عنده سبيل خيار المسري وقاله لا يكون رجعه لان الخيار يحوز ان  
 يبطل بغير فعل المشتري وهو ما اذا دخل المسع نقص كذا في الرجعة وعلى ما روى بشر رحمه الله  
 ان فعل الامه لا يكون اجازة كما لا يكون فعل المطلق رجعه لا يحاج الى الفرق وما ذكر محمد رحمه الله  
 في الطلاق كذا في ما ذكره قوله في السع فقد ذكره السوع ان على قول محمد رحمه الله لا يثبت الرجعة  
 بفعلها قصار عن محمد رحمه الله في فصل الرجعة روايتان فعلي امر الروايات حتى يحتاج الى الفرق حتى فضل  
 الرجوع وبني فصل الخيار والفرق ان اسقاط الخيار يقتضي اذلا الشيء ملكا للمشتري والامه لا يملك  
 ذلكا ما في فصل الرجعة فالمرء على ملكه الوطى فلو جعلناه سراجا فعملها لم يملكه لم يكن ما كانه فذلك  
 صحت الرجوع وقال ابو يوسف رحمه الله اذا ابتدأت المرأة بالوطى والزوج كاره وهو يقدر على منعها  
 او ابتدأت المرأة بالوطى هو مطاوع عليها كان رجعه وقال محمد رحمه الله اذا قبلت بشهوة وهو بائنا لا يعلقها  
 وصحتها الزوج انها بشهوة او فعلت كذا بعد الطلاق فادعته وودعته الزوج فطهرها بالزوجه  
 انها لمسته بشهوة كان ذلك رجعه ولو شهد شهودا انها قبلته بشهوة لا يقبل لان السهر ولا يشهد  
 الشبهة بخلاف شهادتهم على الجماع لانه لا يراعى فيه السهر ويشاهد في الجامع في كذا السع  
 ان الشهادة على القبلة بشبهة مقبولة ولو نظرت الى فرجه بشهوة قال ابو يوسف رحمه الله في  
 قولنا صفة رحمه الله ان يكون رجعا او يوسف رحمه الله هذا قبيح ولا يكون رجعه هكذا ذكره  
 القنود وذكر الصمد السري في سوع الكا اذا نظرت الجارية الى فرج المشتري او قبلته او لمسته  
 من شهوة وامر المسري انها قبلته من شهوة فان فعلت كذا يملك المسري سقوط خياره بالاجماع  
 وهو نظير الرجعة وان فعلت خلاسا سقط خياره ايضا وعرض عليه امها وبناتها وكذا هوذا الرجعة  
 وهذا قول ابي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله لا يسقط خياره وقول ابي جعفر رحمه الله نظير قولنا  
 على قبيح من قبله الرجعة ولم يذكر مثله الرجعة في الميسر اغاذا كرهها نوارس الوليد فقال  
 فقالا المختار عن طلاق رجعي الى فرج زوجها بشهوة او لمسته بشهوة اختلاسا الرجعة في قول  
 الى صفة وافي يوسف رحمه الله ولا يسقط قول محمد رحمه الله الا ان يحصل المجامعة فعملها او  
 ذكر ابن سماعه عن محمد رحمه الله في الرجعة وايتان وفي سقوط الخيار رواه واحد انه لا يملك  
 قال ابو جعفر رحمه الله في الامه اذا قبلت المسرى بشهوة فانما يسقط خياره اذا اقر المشتري  
 بالشهوة ذكر تقييد الاقرار بالشهوة مع معاينة القبلة في المختص كذا في هذا يدل على ان القبلة

اختلاسا  
ربودن

فتركها

اذا نظرت



يكون لا عن شهوة وفيه ايضا ما يدعى على انها قد تكون لأش شهوة فانه ذكر محمد لله الله لولا الذي  
 قبلها بغير شهوة فالعمل له اذا باع على انه بالخيار ثم غصب المبيع لا يمكن رضا باستقاط الخيار في الماذون  
 أكثر من البيع الاسلام واحاله الى السوء الكنى ابتداء في خيار الرؤية والسقوط والعيب العصبه  
 والسع حمود ليل الرضا هو الصحيح في خيار الخيار من كان المبيع في المبيع غير محمد لله الله لولا الذي  
 عبد الفدرهم على ان الساع بالخيار وتبايضام ان البائع أنفق الا فاعلم بكن بذلك ففعلوا المضاء  
 اسع وتوكان مكان الدراهم ثوبا واسهك المائع الثوب واضلع عدة كان مختار ومضى سح العبد  
 فلو وليست الدراهم في هذا كما هو مضمون وعن محمد لله الله ايضا اسس في شاة او دجاجة على ان  
 المسرى بالخيار فلو لا شاة في يد المشتري او باضت الدجاجة فقد بطل خياره فان كان  
 الولد ميتا او كانت البضة فاسدة فهو على خياره وعنه ايضا اذا باع ماله على انه بالخيار  
 فخرج منها فخرج من غير فعل المسرى فليس المائع ان يجبره ذلك على المسرى من قبل آدم بحول  
 عن حاله وكذلك لو باعه كعري على انه بالخيار فضا ثم بعد القبض وعنه ايضا اذا اشترى  
 فيرما ووقع فيها فارة فخرج المسرى عشر نزلوا منها فهو على خياره وكذلك لو استقفاها  
 لشربه او وضوه ولو مضى منها زده بطر واطا اشترى شاة او بقرة واجلها بطل خياره عند  
 اقصه رجه الله وعدا في يومه محمد لله الله سطل مالم يسه او يستهلكه وقه عن محمد لله  
 اذا كان الخيار للمائع فابواه المسرى بالخيار فهو مضاء للسع ولو كان الخيار للمشتري فابواه  
 البائع على المسرى وهو على خياره فان شاركه وكاسي له وان مضاء وهو بئر من الثمن بآراء  
 البائع اياه من المسرى ذكر محمد لله الله او سقده الله اذا كان للبائع فوهما من المشرق  
 فهو مضاء للسع وعنه ايضا انه لا يكون مضاء ولا امضاء للسع وقه ايضا اذا باع على انه بالخيار فقبض  
 الثمن فذلك ليس امضاء للسع ولو عرض المبيع على السع لاسطل خياره روى ذلك عن محمد لله الله  
 اشار الى العلة فقال لان نقضه لا يجوز بغير محض المسرى هذا التعليل يشي الى ان العرض على  
 السع اذا كان محض من المسرى انه يكون نقضا للسع وقه ايضا اذا اسس عبد على انه بالخيار ثم  
 ان المسرى كان العبد كجح الناس باجر فسكت ففقد رضاء وان كان يجهم بغير لاجل رضاء  
 لان هذا بمنزلة الخدمة الا ترى ان المشتري اذا قال للعبد اجعني لا يكون رضاء **فصل**  
 خيار الرؤية خيار الرؤية انما يثبت عند سمسع بالرد كالاجار والقصة والصحة عرق على  
 ملكا عقد لا ينفخ بالرد كالخلع والنكاح والصحة عن القصاص وما يشبه ذلك من العقود  
 التي تكون الردور فيها مضمونا بنفقه لا بما يقابلها فلاست خيار الرؤية في سرج الطحاوي  
 2 اول بيوعه اشترى شاة ان كانت مائة صمد لا بد من النظر الى صحتها ليس خيارا للرؤية  
 وان كان شاة لحم لا بد من الجسس وتجربا للتدوين وفي المسعى وفي الشاة تعتبر النظر  
 الى وجهها وبقية جدها فان كان شاة قينة فلا بد من النظر الى وجهها وان كان شاة  
 لحم لا بد من الجسس حتى يفرق اللحم من العظم والمعتبر في الرؤية النظر الى الوجه وفي الرداب  
 يعتبر النظر الى العجز والساق والصدر والجانب والوجه رضاء الحسن عزى صعه رجه الله

ان

الخيار

وفي التدوين اعتبر النظر الى المقدم والمؤخر وذكر في سمسع هذا الكتاب اشترى كستانا ذكر في  
 البيوع رؤية رؤس الاشجار شرط لشوق خيار الرؤية ونقص هذا انه يشترط سطل اذا راي  
 من خارج البستان ولم يركله وشجته او راي طاهر الدار بختيار الرؤية وما ذكره هنا ما لو  
 وبأوله اذ راي رؤس الاشجار ولم يركله وشجته كلها او راي طاهر الدار ولم يكن فيها بناء و  
 ان كان فيها بناء مالم يركل الداخل لا يثبت خيار الرؤية وما لم يركل رؤس الاشجار اكثر من كرتا في  
 البيوع وعليه الفتوى وذكره آخر سوع الجامع الصغير ولا في الكتاب اذ راي الدار من الخارج بطل  
 الخيار وكذا قال في كتاب الفممة في البستان اذ راي الاشجار من الخارج سطل خياره قال شيخنا هذا  
 2 عمر فهم لان الباطن لمخالف الظاهر مع العرف اذ في بلادنا فالباطن خلاف الظاهر فلا بد من  
 وقوع البصر على الباطن وبه ختم سوع الجامع الصغير اشترى ضيعة لم يرها وطها اكار فخرج  
 برضاء المسرى سطل خيار الرؤية فان فعله كفعل المشتري اذ فعله برضاء او تركه على كارتته  
 في سوع النوازل الوكيل بالشرا اذ راي فرويته كرويته الموكل اما الرسول كاشري لا سح الطحاوي  
 ففلي هذا اذا وكل اشترى او ارسل قبل التبرأ حتى رآه ثم اشترى الموكل او المرسل نفسه  
 كما ان يثبت للمسرى سطل خيار الرؤية ولا يثبت للموكل خيار الرؤية وقد افقبت هذا المسعى قبض الرسول بالقبض والوكيل  
 بالقبض في حق سقوط الخيار رؤية الموكل والمرسل لقبضه على السوا او الوكيل بالرؤية مقصودا  
 لاصح ولا يصير رؤية الوكيل كروية الموكل حتى لو اشترى شيئا لم يره فوكل انسانا فعلا ان رضيت  
 فخذ لا يجوز في سرج سح الاسلام رجه الله في باب الخيار فخر شرط الوكيل بالشرا اذ اشترى  
 سكاك نراه الموكل ولم يعلم الوكيل بختيار الرؤية اذ لم يره في مضاربه سح الاسلام  
 وفيه ايضا اذا اشترى ثوبا لم يعلمه كان راه من قبل وهو يعلم ان المشتري فذلك الثوب ثبت له خيار  
 الرؤية لانه لا يكون راضيا به او اشترى شيئا راه قبل ذلك فقال وجده متغيرا ذكره في سرج الاسلام  
 والقاضي الامام الاسيحي انه لا يصدق المشتري ولم يره على هذا وذكره مسي الامام السرخسي رجه الله  
 هذا اذا لم يطل المدعي بحيث يعلم انه لا يفتقر اما اذا طال لا قال رجه الله ارايت لوراي جاد يفتقر  
 اشترى اها بعد عشر سنين او عشر نرسنة وقال يفتقر لا يصدق بل يصدق لان الظاهر شاهده  
 وبه يفتقر فعلا ان كان لا يفتقر في تلك المدة غالبا فالقول للبائع وان كان التفاوت غالبا  
 فالقول للمشتري كما قال مسي الامام السرخسي رجه الله وذكره الطحاوي اذا نظر الى مملوك او دابة  
 بما مشراه بعد ذلك يشترط ان يرضى به وان قال المسرى فخر عجاله الذي رايته عند فعله  
 البية وعلى البائع التمس لم يصدق المسرى في طول المدعي واعتبر الشهر قليلا في حق هذا الحكم  
 لانه لا سفت في مدة الشهر غالبا اذ راي رضاء خارج قارون عن محمد لله الله رواه ابن  
 رواه ابن سماعة لا خيار له وقد روى عن سطل خيار الرؤية مالم سطل الى الرهن بعد ما فخر  
 من القارون وفي المسعى عزى صم رجه الله ان مالم يصب بعض الرهن على راضته  
 او على اصبعه فلا يمس برؤية اي ليس برؤية معتق في خيار الرؤية المشتري اذا كان  
 اختياره فان كان من العبد ويا لمساوونه كاشترى اتي اشترى اها في الجراب والبطح وخوها

الوكيل بالشرا اذ اراد

افقبت  
الوكيل بالرؤية مقصودا

ملفوظ



لا يثبت الروية ما لم يثبت الكثرة في المسمى على وجهه الله اذا استوى جرابه وروى فاراه من كل طرف  
قطعه فلا يشار له والاله الخبار وان كان من العدد ما لم يتقارب كالمسح والجوز والمكمل والموزون  
فان كان زواجا واحدا فرائى البعض من خيار الروية حتى اورد في سقط خبان اذا كان الباقي على  
نكاح النصفه وان كان في وعاء من اصله الملح فيه فلا يباع عراقي ربه احدهما كونه الكحل  
وقال متاح لانه يكون الاول اصح وفي الكفاية جعل السقف والجوز في هذا الحكم من المتفاوتة  
وهو مذكور في القدرى عن ابي صه رحمه الله اذا راي المشتري بعض موضع يلقى لزوم  
التقدير في بعض الكمالات في وعاء واحد فاما يلقى اذا وجد الباقي على صفه المسمى او اوجه  
اما اذا وجد ادون ثبت له فانه فلا المشتري وجده متغيرا فاعادون وقال النافع لابل وطلا  
كما راي البعض فالقول للبايع مع عينه في باب الخبار يفرق شرط من المختص الكثرة اذا اشتري  
كثير شيئا بعد النسخ قبل النسخ كوز واداء ارضه البايع فله المشتري خيار الروية ولو كان الشرا  
قبل النسخ لا يجوز اداء اسرى شيئا لم يرضى به خيار الروية فلو كان يرضى به او يبيع ثم ردى  
عليه بقبضه متى كان فسخا او فسخا لروى لم يرد الخبار الروية به نص عن ابي بصير رحمه الله في القدرى  
ودكر في كتاب الصلح خيار الروية اذا سقط لا يعود الا رواه عن ابي بصير رحمه الله في باب الخيار  
من صلح الاصل والمذكور ثم اصح في المسمى عن محمد رحمه الله اشتري عدس بالقدرة درهم وراهما  
بعد ما قبضهما ففلا رضى به هذا فله ان يرد ههنا لان الرضا باحدهما لا يوجب الرضا في الآخر فملك  
الربة ما لم يرض به ومن فروق رد ما لم يرض به رد الآخر كذا يفرق في النصفه على البايع وكذا يفرق  
رضيت بمثلها او كثر عرض احدهما على السع لم يكن له ان يرد ههنا لان سقوط الخيار سكتا للعرض  
على الرد وما ثبت حكم لا يرد له فلم يرد القدرى الكثر فروق وكذا لو كان يد البايع فراهما و  
قبض احدهما فمرد لسل الرضا بهما وعزاني برفاهه سوى في الرضا باحدهما وس عرض احدهما  
على السع والاسط صان من يرضى بهما معا او يرضى على السع وعزاني بصفه الله فيمشتري  
جار متين فراهما ورضى باحدهما ورضى بهما وكورلى احدهما ورضى بهما لم يكن ذلك رضاهما وفيه  
ايضا اسرى جبة مبطنة ونظر الى بطانتها ورضى بها لا سطل خيار حتى سطر الى طهارتها وهذا  
في جبه بطانتها دون طهارتها وكذا الحكم في كل شيء يبطن بطانتها دون طهارتها واما السموم  
وكل شيء يبطن بطانتها ارفع واكثر ثمنها من الطهاره فرائى البطانة ورضى بها بطل خياره الا ان يكون  
الطهاره فايقة فيسقط رضى بها فالراسما عه فلتلحم رحمه الله فان كانت طينفسة فرائى  
استلها ولم يرض بها فالخيار له لان هذا شي واضوا الاول شيان وعزاني بصفه الله اذا اشتري  
مساحا فله الخيار اذا راي فيه **فصل** سر المعس في الارض اذا اشتري مبيعا في الارض كالحجر  
والبصل والثوم والتجلى لم يذكر في ظاهر الرواية وروى سر بن الوليد عن ابي بصير رحمه الله انه  
ان كان ما اسرى من المعس في الارض مما يكال او يوزن بعد القلع كالشوم والبصل وخوها  
فان قلع المعس شيئا ما دون البايع او قلع البايع وكان ما قلعه يذلل تحت الكيل او الوزن س  
له الخيار حتى لو رضى به لزوم السع في الكثر اذا وجد الباقي كذلك لان روية بعض المكمل والموزون

البعض

فأية  
ار عالية

فأية  
دور جامة  
طنفسه  
زبلو

كروية

كروية الكثر اذا وجد الباقي كذلك وان قلع المعس في غير ارض النافع لرويه ولو لم يكن له ان  
يرد شيئا ان كان المقلع شيئا له في الارض بالملح صا مبيعا لانه كان كالحجر ثم وبعد القلع لا ينفق  
في المختصر وفي القيل اذا قلع البعض لا يثبت له الخيار لانه عددي متفاوت في النوازل اذا اشتري  
كروية جاني من جزر قلع بعض الجزر فوجد جديا في احد الكروية جاني ثم قلع الآخر فوجد مبيعا  
فلا يرد لكن يرضع بقتل العيب وكذا تشتري جزرا وهو داخل في الارض فان اشتري في طهرها  
جاء ولو اشتري في بطنها لم يحس ولو اشتري في جزر او في الحواشي فوجد في اعلاه جزرا لم يلا وفي  
اسفله قصر اصغر فان كان الطويل يشتري باكثر مما يشتري القصير كان عيبا وكره القدرى  
اذا اشتري جزرا او بصل او شيئا مبيعا في الارض عند ابي صه رحمه الله له الخيار ولم يراكم  
ويرويه البعض لانه يسقط اخبار الروية **فصل** ما يجوز بيعه وما لا يجوز مع الصور  
على ظهر الغنم لا يجوز لانه ينفق من اسفله اما مع قوائم الخراف والقباس ان لا يجوز لكن جاز  
للقابل الناس فيه ولان الغنم من اعلاه لا من اسفله فلا ينفق الغنم وكان السع الامام الجليل  
ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يقول الصحيح على ان قوائم الخراف لا يجوز وان كان ينفق من اعلاه  
فيوضع القطع يحل فهو من اسفله لا يجوز لان موضع القطع محسوس وسع  
الخراف وان كان ينفق من اسفله للتعاين مع سعي الاسلام ومع وفي اول سورة النوازل اذا  
باع شجرة فان بقي في السع من وجه الارض فعلى ذلك يقع السع ويقطع من وجه الارض وان بقي  
باصلا فعلى قرارها من الارض وان لم يبق فليس على السع مع سعيها وله ان يقطع من اصلها الا ان  
يكون له لاله واضحة انه اراد ما ظهر منها وفي سعي الحواشي شجر الشجر على بلانه اوجه اما  
ان يشتريها للقطع بغرض او يشرها مع قرارها من الارض لا للقطع او يشرها ولم يشرط واصل  
منها ففي الاول يؤمن بالقطع وله القلع بعروقهها ويدخل اصلها في السع ولا يحضر الاصل الى ما يشاء  
هي اليه العروق بل يقطعها على ما عليه العادة الا اذا شرط البايع القطع على وجه الارض او يكثر في  
القطع من اصلها مفرقة للبايع من اتمام حائط او غنم فحسد يقطعها من وجه الارض فان قطعها او قطعها  
ثم يبيع اصلها او عروقهها شجرة من النافع لان المشتري رضى ان يكون المعقود عليه ما قطع ويبقى البايع  
للبيع الا اذا قطع من اعلى الشجر فها نسب عليها لم يكن للمشتري ولو اشتراها مع قرارها من الارض لم يجز  
على القلع ولو قلع له ان يفر من مكانها اخرى ولو اشتراها ولم يشرط واصلها فالا ابو بصير  
لا يدخل الارض في السع فان وجد حدها له الشجر مع قرارها من الارض كذا في الاقرار اجماعا فان  
من اقر لا نسان سيجع مما تحت الشجرة بالاجماع وفي السع اختلاف على نحو ما ذكرنا وفي عقود المسائل ان قول  
الشجرة من الارض والقسمه بالاجماع وفي السع اختلاف على نحو ما ذكرنا وفي عقود المسائل ان قول  
ما تحت الشجرة من الارض والوصية على الاختلاف الذي ذكرناه في السع والهدية كالوصية قال ابو بصير  
الشهد العوى في سعة السع على قول محمد بن واداشتري الشجر سطر القلع اختلجوا وروى  
والصحيح ان يجوز شجرة الاسلام رضاء ولو اشتري سطر القلع يجوز وقيل هذا اذا ثبت  
موضع القطع اما اذا لم يثبت لا يجوز لانه من الممانعة وانه يحاكف ما ذكر في سعي الطيوى وعلى صواب

سعي قوائم الخراف

خلاف  
سكونه اعاني  
الغرم ما يكون مستورا  
س طار

شجر الشجرة على ملاله اوجه

فان قطعها او قطعها ثم يبيع

الغرم







ابو يوسف رحمه الله كوز علم البائع او لم يعلم هذه رواية هشام وفي الباب الاخر من شفعه الكا  
 ذكره محمد بن محمد بن ابي يوسف رحمه الله وفي سماع المنقح الحسن بن ابي محمد رحمه الله اذا قال  
 لغيري معك الدار ولم يسم التصيب في البيع فاسد لان تصادقا انهما كانا يعرفانكم هو فحسب البيع  
 فلا اثر له ما كذا سمعنا ما يوسف رحمه الله هذا عن ابي محمد رحمه الله وهو قول ابي يوسف رحمه الله وكان  
 ابو محمد رحمه الله يقول اولا بيع نصيبه جائز لانه معلوم في نفسه وان كان يحمل لا عندهما  
 الا يرى انه لو كان ما اشترى ولم يحضر البيع جائز وان كان يحمل لا عندهما لما كان معلوما في نفسه  
 ثم روى ابو محمد رحمه الله عن ابي يوسف رحمه الله في البيع فاسد وهو قول ابي يوسف رحمه الله  
 رحمه الله عن هذا القول فلا هو جائز عن التولية وفي قسمه هذا الكتاب كذا بين شره باع  
 نصيبه مني يسعين من الدار فلا اقراران سطل البيع في ذلك وهذا فروعه في افرقة شريح  
 الطحاوي قلت ورايت في باب الاقرار بالعرض من اقرار الاصل وشرح الزندوستي رحمه الله  
 الفقيه ابو محمد رحمه الله دأيت في الاموال في يد رجلين باع احداهما بيتا معلوما ما كان في نصفه  
 عند ابي يوسف رحمه الله **فصل** ما لربيع المبيع استمرى صدقة فوجد فيها لؤلؤة  
 فهي له لانها تولد في الصدقة بمنزلة البيضة من الطير وفي نوادر ابن رستم اشترى سمكة فوجد  
 في بطنها لؤلؤة فهي للبائع ولو كان في بطنها صدقة وفي الصدقة لؤلؤة فهي للمري في كل شيء لا يكون  
 عند السمكة للبائع وما يكون عند السمكة هو للمشتري اصطاد سمكة فوجد فيها لؤلؤة فهي له فان باع  
 السمكة فوجد المشتري اللؤلؤة ان كان في الصدقة فله المشتري والا فلا يداير وهي لقطة في صيد سمك  
 الاسلام رحمه الله وفي بيع العيون وعزالي يوسف رحمه الله كل شيء وجد في حوصلة الطائر مما ياكله  
 فلم يدرى وان كان من غيره فالبائع وروى هشام عن محمد بن محمد رحمه الله عن اسرى سمكة او صدقا  
 فوجد في بطن السمكة لؤلؤة فله المشتري وان كان من الدجاجة فالبائع لان اللؤلؤة يتولد في الصدق  
 كبطن السمكة والسمكة باكل حيوان البحر فما وجد فيها يكون للمشتري سمكة اخرى اما الدجاجة لا يخلق  
 فيها اللؤلؤة ولا هي غلتها فلا يكون منها فلا يملكها مشتريها في باب بيع الخيل والذود وفي باب الجوز  
 من كونه استمرى سمكة فوجد في بطنها سمكة اخرى فهي للمري ولو وجد في بطنها لؤلؤة او  
 في بطن السمكة التي في بطنها فهي للبائع ولو وجد في بطنها صدقا فيه سم في اللحم لؤلؤة كما يكون  
 اللؤلؤة في الاصداف هي للمشتري كذا لو استمرى اصدافا لياكل ما فيها من اللحم فوجد في بعضها لؤلؤة  
 في اللحم فلوله كذا ذكر في اقل بروج المنقح وذكر بعد هذا باع سمكة وفي بطنها لؤلؤة او سمكة فهي للبائع  
 ولو كان فيه غير سمكة لم يدرى لان طعمها وهو حشيش ياكله السمكة في البحر ولو كان في بطنها  
 صدقة وفي الصدقة لؤلؤة فهي للمري كذا في ارضه اشترى ارضا جعل بطنها في الارض ولم يمتن  
 موضع الطير وليس الباطن يعني من ناحية معلومة فالأدوية من سمك السمكة الشرا جاز وبطل  
 النحلة من أي التوامي شاء لانه لا سفاوت حتى لو كان متقوا ما كان البيع باطلا فالأدوية من سمك السمكة  
 البيع باطلا في سمك السمكة لا سفاوت حتى لو كان متقوا ما كان البيع باطلا فالأدوية من سمك السمكة  
 صغيرا كان او كسرا هو الصحيح وان كان فيه اختلاف المياخ في نسخي سح الاسلام رحمه الله وروى محمد

تدبر كذا وكذا في نصيبه

اشترى ارضا داخل الشجر

هذا الشجر يدخل في سح الارض من غير ذكره كذا ما عدا ج ان كان شجر ابيض للقطع لا للبقاء  
 كشجرة الخيط وغيره لا يدخل لانها بمنزلة الزرع وكذا لا يدخل تحت سح الارض من غير ذكره كذا  
 هنا في اخر المزارعة الكبير سح الاسلام رحمه الله ولو باع السح قبل بدخلها تحتها من  
 كتبها في فصل ما يجوز سح وما لا يجوز استمرى حاشطام الدار بدخلها في ما السفعة في  
 من شفعه سح الكافي واما قوائم الخلاق هل يدخل تحت سح الارض من غير ذكره كذا حاشطام المشايخ  
 فما منهم من قال لا يدخل كالمزعة والنوازل وهذا اقيس بما ذهبنا اليه في القنوت ومنهم من قال  
 يدخل كالمزعة في قنوت سح الاسلام رحمه الله سح اسحاق الخلاق هل يدخل القوائم تحت  
 يكون فيه اختلاف المباح ايضا ولو استمرى اسحاق الفصاد لا يدخل الاوراق الا بشرط ولو  
 استمرى الارض لا يدخل القنوت من غير ذكره واما القطر اصلها المباح فيه والصحيح انه لا يدخل  
 واما قوائم البادجان فقد ذكر الحاكم السمرقندي رحمه الله في الشروط انها لا تدخل عند ذكره واليه  
 ملا السح الا انهم سح الاسلام رحمه الله وقد سح الاسلام رحمه الله انه يجب ان يكون على  
 الاطلاق قوائم القطر واما الكثرات ما كان على ظهر الارض لا يدخل واما الاصل وهو ما كان في حيا  
 اصلها المباح فيه والصحيح انها لا تدخل لانه ليس لها ثباتا وقت معلوم فصاحب الاشجار اذا باع الارض  
 بمرافقتها لا يدخل الزرع الا رواه عن ابي يوسف رحمه الله في كتاب القنوت وذكره ابن رستم  
 في جمع النوازل وفيه اي صفة مع ابي يوسف رحمه الله واذا باع بكل حق هو لها لا يدخل الزرع في  
 النوازل الزرع والشمار اذا لم يصر لها قيمة لا يدخل في المبيع لكن العاصي الهام على السقدي رحمه الله  
 يقول يدخل كالاوراق اذا استمرى بيتا يدخل القنوت لانه مركب وفي المفتاح القياس ان لا يدخل  
 في الاستحسان لا يدخل والتسليم اذا كان غير متصل لا يدخل **فصل** ما لربيع المبيع استمرى  
 في سح واقعة فعلا الحيلة في استقاط الاستبراء ان يزوج البائع الجارية او الامن الذي يريد  
 سترها ان لم يكن له امرأة حرة ثم يبعها منه فسطل السكاج وحل له وطها من ساعته ويسقط  
 الاستبراء وفي سماع المسمى ان هذا قول ابي محمد رحمه الله اما عند ابي يوسف رحمه الله عليه الاستبراء  
 وحشيه قبل عشرة اوراق من الشركة فيطهر المبيع فلا اشك في الامام الاجل طهر الدين رحمه الله رايته  
 في كتاب الاستبراء لبعض المشايخ انه انما يحصل للمري وطها في هذه الصور ان لو تزوجها وفي  
 ثم اشترى ارضا لا نه حشد عليها وهي عذرة اما اذا اشترى ارضا قبل ان يطاها فلما اشترى ارضا بطل السكاج  
 فلا اشك حال ثبوت الملك فيجب الاستبراء والتحقيق بسببه وهو استحسان طهر الدين رحمه الله  
 فلا رحمه الله وهذا لم يذكره الكتاب وهو قنوت ان كان البائع قد وطها قبل التزوج ولم يمتن  
 بعد وطها لا بأس بالزوج ان يطاها قبل الاستبراء وفي رواية حشيه رحمه الله وابي يوسف رحمه الله  
 وقال محمد بن محمد رحمه الله لا احتيا ان يطاها حتى ان يتزوجها وفي الحامع الصغير فان كان للمري زوجة  
 حرة فالحيلة فيه ان يزوجه من رجل ليس له امرأة حرة ثم يبيعها من الذي يريد سترها  
 ثم يطلونها التزوج قبل الدخول فيحل للمري ان يطاها من ساعته وقد سقط عنه الاستبراء وان  
 الزوج طلقها قبل قبض الميسرة لا يسقط الاستبراء والكلام في جواز الحيلة مع وفاء في بيع

وامم الخلاق هل يدخل  
 تحت سح الارض

سح اشجار الخلاق هل يدخل  
 القوائم

استمرى اشجار الزهاد لا يدخل  
 الاوراق الا بشرط

يحل

ويقبضها



ابن سماعه عن محمد بن محمد انه اشترى امته هي ذات زوج وطلتها بعد قبض المشتري قبل الدخول  
فليس على المسمى ان يسير بها الا ان يكون البائع رقبها بعد ان وطئها قبل ان يخلص وطلتها الزوج قبل  
ان يخلص فان لا احتلها المشتري ان يطأها حتى يحسن كذا يجمعان عليها وطئ واحد ولو تزوج امته  
ثم استبرأها استحق ان يتبرأها قالوا بفضل هذا خلافا في الاصل وروى ابو يوسف عن  
حنيفة رحمه الله انه لا استبراء على الزوج وقال ابو يوسف يجب فدية كذا في امه يسير امه لها زوج  
فطلتها الزوج قبل الدخول بها انه لا استبراء عليه وكذلك لو كانت في عتق من زوج فان انقضت  
العتق قبل القبض لم يقد بها وعقد في يوسف رحمه الله بعد ما كما بعد الجحقة وذكر قبل هذا  
لا يصح الاستبراء فيما ملكه بعد القبض وكذا لو ملكه الوضعة او بالميراث وقال ابو يوسف  
رحمه الله تجزئ به الجحقة قبل القبض والشر او الوضعة والميراث شوعن ان يوسف رحمه الله في بكر علم  
المشتري كانتا لم توطأ الا استبراء عليه وقال ابو يوسف رحمه الله يجب عليه الاستبراء فلا ابو يوسف  
رحمه الله انما يجب الاستبراء لئلا يبين بخره الرحم فلا معنى له بجاهه مع السيق براءة الرحم وقاسه  
بالمطقة قبل الدخول لانه لا يلزمها العتق وابو حنيفة رحمه الله يقول لا استبراء وجب عليه في براءة  
الرحم صيانه لما يثبته عن الخطا كذا في نص سابقا ما ذكر في غير ذلك انه لا عتق براءة الحكم على مبيعة  
هذا المعنى ليطون فينتي لكم على السيق وهو استبراءات ملك الرقبة واليد كذا في نص سابقا ما ذكر في غير ذلك  
عليه في ملك الحاله لان عتقا الرقبة يقد على الفعل شرعا وعتقا اليد لا يصح انما يجب  
الحكم به وعقد هذا اذا اوجبت رحمه الله اذا كان البائع جديلا جامع مثله على المشتري  
لا استبراء وعقد في يوسف رحمه الله لا يجب الاستبراء من كسوف قد اتفق جفرا  
بان صار من عتق الظفر فعتق في حقه وفي يوسف رحمه الله يستبرأها حتى تسبى انها  
غير حامل والتقدم يستبرأ ويعد محمد رحمه الله يستبرأها ما دونه اشهر وعشرة امام عتق وفاة  
الحرة وهذا رواه هشام عنه وفي رواية ابن سماعه عنه شهرين وخمسة ايام وهذا اخر قول  
محمد رحمه الله وجه اليه هكذا ذكر موسى الاعمى السرخسي رحمه الله في باب الاستبراء من بيعه  
والمذكور عنه كان محمد رحمه الله يقول ان يبعه اسير وعسر امام ثم دجعه وقال سهرل وخمسة ايام  
وذكر المصنف السهرلي في باب الاستبراء من بيع الكافر في هذه المسئلة ولم يذكر تعدد مدة  
الرك على قول في صفة وفي يوسف رحمه الله قال رحمه الله واصلفوا في ذلك وروى عن  
ابي صه في غير الاصول انه مقتد بسنتين وهو قول زفر رحمه الله وذكر ابو يوسف رحمه الله في  
الا مالى عن ابي صه رحمه الله ثلاثة اشهر وهو قول ابو يوسف رحمه الله دوا سان على ما  
ذكرنا المصنف عن ابي يوسف رحمه الله اسير جارية كحضر في السنة مرة واحدة فعلا يستبرأ  
بحضه قبل له كسوف قبل هذا يستبرأ بها سلا شهرا ولا وانا قول خلاف هذا ويشل  
عتق اشترى جارية مستحاضة كسوف يستبرأها ما كسوفها من ذلك الشهر عشر ايام هشام عن  
محمد رحمه الله جعل عندك اعتان وطعم عام باع احدهما فان لم يشتري التي باعها بحضه قبل ان  
يبيعها فانه لا يقرب هذه حتى يحض تلك يسير عن ابي يوسف رحمه الله جعل عندك اعتان

ابن سماعه عن محمد بن محمد

براءة

اسرى ما دونه من كسوف  
وقد اتفق جفرا

وطئ احدهما فلا ينبغي لها ان يطأها الاخرى حتى يحض الموطوءة حنيفة ونحو جها عن ملكه وفي  
قول ابي حنيفة رحمه الله اذا اخرها عن ملكه وطئ الاخرى البائع لا يجبر على دفع النكاح القديم  
الى المشتري ان ابى اما بطل حنيفة واذا ابى لا يجبر لكن كف بضعه ذكره اول المختصر ثم  
باحضنا انصكحت حتى ينسخ من تلك النسخة فيكون حجة في يد المسمى والنكاح القديم في  
يد البائع حجة له ايضا اذا قال لا اضاق رضى عشرة افرق حقة فاقضه واستبرأ من كمله  
واجب الحمل على المقر في اجارات النوازل وكذا لو قال له المسمى استبرأ من كمله ففعل  
لانه هو العاقد وكذا لو قال المشتري للمقرض استبرأ من كمله ففعل كان الامر على المقرض  
ايضا لما مر الا ان هنا يرجع على المشتري في الاستبراء من كمله اذا كان ذلك بعد ما  
ان يكون هو المسمى في استبرأ من كمله كقوله استبرأ من كمله اذا كان ذلك بعد ما  
سلم المقرض الا ففنى الى المسمى في الاستبراء من كمله وان لم يكن سلمها اليه وقد قاله المشتري استبرأ  
فلانا فاجواب كذلك لان الحاله اذا كان معينا صار المقرض الاستبراء وكيل المسمى  
معنى فيرجع المقرض على المشتري في الاستبراء من كمله وان لم يكن سلمها اليه وقد قاله المشتري استبرأ  
بالباعه سواء كان استبرأ من كمله او لم يزد او قال استبرأ من كمله لا فلت ورايت في اجابات  
المسمى استبرأ من كمله بغيره قال الباع اعطى به الابن في من يوادع اليه فاستبرأ البائع على ذلك اجابة  
وبعث به معهم فمالوا قد دفعناه الى ابن المسمى وقال ابن المسمى لم اقبضه او كان قال المشتري  
لبائع استبرأ من كمله على متن يحمله الى من لم يدفعه الى ابني ففعل البائع ذلك وقال الاجير ففعله الى  
ابنك وقال ابن المسمى لم يدفعه الى ابني قال محمد رحمه الله اذا قال المسمى للبائع اعطى به الابن في  
وادفعه الى ابني فلان فسد له لكون قبضه يدفعه الى الابن والاجير على البائع دون المشتري  
واذا قال استبرأ من كمله على قالا جبر اجير المشتري فاذا دفعه البائع الى الاجير فانه دفعه الى المشتري  
وقد يرك منه البائع اذا علم ذلك ولا يصح الاجير على دفعه ذلك الى الابن لا يتبينه وان وجد المسمى  
ان يكون البائع اسما صاعدا او دفعه الى الاجير فالفعله مع عتقه اجرة الناقد على البائع ام على المسمى  
اصلفا المصالح فيه والتشوي على انه على المسمى واخر سجع الطوائف وذكرنا القدر في انها على المسمى  
الا اذا قبض البائع الثمن جاء برؤيه بعيب التريافة وفي النوازل يستل ابو بكر عن هذه المسئلة فقال  
ان قال المسمى دراهمي حقة فعلى البائع ان يحض بالناقد والاجير عليه وان فلا دراهمي عن شقده فاجب  
الناقد على المسمى واجابة الواقعات انها على المشتري مطلقا في اجارات النوازل ان وزر الثمن  
واجب الناقد على المسمى واجب الكيل على البائع لان تسليم البائع على البائع وذلك بالكيل  
على المسمى ايضا انما يصفه الجوده فكان الوزن والتقدير عليه وذكر في اجارات النوازل ان  
من باع العتق اكثر من مجاز فانه يقطع الجميع على المشتري لان التسليم الى المشتري قد تم فخلته  
البائع وان باع موازنة فالتقطف والوزن على البائع الا ان عتقا البائع فعلا انها بالوزن كذا  
فاما ان يصدق المسمى فلا يكلف الوزن او يكتف بالوزن والصحيح ان الوزن على  
البائع مطلقا انها هو المختار في لغير الناقد انها على المشتري ولا يسقط بقوله دراهمي مشقده

البائع لا يحضر على دفع النكاح  
القديم الى المشتري

بطلية

استبرأ

فلا يكلف  
فيشكفهم



بل في لان المشتري قد علم بجوده وراحمه اما صاحب الكرم لا يعلم بمقدار غنائه قبل الوزن  
وهكذا ذكر القدر في مطلقا ان اجرة الكيل والوزان والذراع على الباع في الاجارة المستقيمة  
سماعه عن محمد رحمه الله رجل له على رجل الف درهم وضعها في يدها يريد ان يقبضه فقال الطالب  
ليس بوضوح وهو يريد وزنه فاجرة الوزن والناقد على الدافع ان يوفيه الوزن والجدة  
على مثل ما اقربه وتوقفها منه انطاكيم اضمها فادعى الطالب انه من غير فقد كان اجرة الناقد  
عليه وقد كره بعد هذا عن هشام قال سالت محمدا عن رجل سرق شيئا من ثوبه فباعه في السوق فباعه  
زعم المشتري ان دراهمه جيد فلا فاكهم وول المشتري لان الداهم كلها جيد حتى يستحق  
لنا غير ذلك قال الدافع هي دية قال المولى قول المشتري والاشهاد على الباع والوزن على  
المشتري وقد كره بعد عن ابراهيم عن محمد رحمه الله ان الاشهاد على المشتري والوزن على  
الموثر في غير ما بين لحي عن محمد رحمه الله ان الاشهاد على المشتري والوزن على  
الباع للمشتري من كيل او وزن او ذراع او دية على الدافع للوقاية بالشرط وفي المشتري في وزن  
التمار وهذا اذا اشتراه بمجازفة وان اشترى مكاييله فباعه البائع ان يقطعه ويكيله ذلك للمسلم  
بعد هذا وكذلك قلع الخبز واشترى على المشتري قد كره بعد هذا ان على البائع قلع نحوذج قدر  
ما يراه المشتري فاذا رضي به كان القلع على المشتري **مسائل** الاول اقاله عند الباع  
رحمه الله فبيع بالتمن الاول وما ذكر فيها من الزيادة وجعل من سطل ويصير الاقاله بالتمن الاول فان  
تعدز جعلها اقاله سطل وعند محمد رحمه الله الاقاله في النمل الاول متى ذكر التم الاول او اقل  
فان ذكر الزيادة يصير بيعا فان تعدز جعلها بيعا يصير اقاله وفضحا بالتمن الاول فان تعدز جعلها  
اقاله بان كان لا يحتمل الاقاله سطل وعند ابو سفيان رحمه الله بيع جديد اذا امكن يوجده في  
مواضع في القدر وفي الجامع التصغير وفي سوغ الناطفي وفي الميسوط وفي ارض القلعة اذا باع المنقول  
وتقايلا بعد ما تقايضا ثم باع من المشتري المسع بعد الاقاله قبل القبض منه يجوز لان الاقاله  
في حقها فلا يمكن بيع المنقول قبل القبض له الا ان المبيع اذا اشترى بذلك الدين يمتن  
عليه شيئا وقبضه ثم تقايلا لا يعود الاجل ذكر في الجامع لسبح الاسلام ورحمهما الله ولورده بالبيع  
بعضا كان فسخا من كل وجه فيبيع الاجل كما كان ولو كان بالدين كقول لا يعود الكفالة في الدين  
والصلح ولو ان الدين وهب الدين للمد بون وبالدين كقول لا يعود الكفالة في الدين  
ولا يعود الكفالة في عتاق التوارك وكفالة الناطفي وفي باب براه الكفيل من كفالة الغنم اذا ابراء  
الطالب للمطلوب عن الدين فترده يرتد في حق المطلوب وهل يرتد في حق الكفيل حتى يعود عليه الدين  
فه اصلوا المشايخ والعصامي ما لا يرتد ولو اضر عن المطلوب سنة فاني ان تعقل ما جاز  
في قتلها ولو اضر عن الكفيل فاني ان تعقل كان حلالا ولو ابراء الكفيل فعلا لا قبل فقد برئ ولو قال  
له وهبت لك الدين فرد الهبة عاد الدين ولو قال لا اصيل ابراءك او انت في حلال او وهبت لك فدية  
ذلك كله عاد الدين وهو كقول لا يرتد في حق الترد من الاصيل في حق الكفيل وقد سئل في صحة  
في حق الكفيل اطلاق المشايخ منطرا في شهادات جامع الصدر السعدي حاشيته **كتاب**

وضع خالص

ان على الدافع

على المشتري

عليه

الاجارات مسائل هذا الكتاب سئل على اربعة عشر فصلا. الاول في انعقاد الاجارة و  
سبع اجاز المستاجر واجارة من غير الاول. ثم في الاجارة الطويلة. ثم في فسخ الاجارة وفسخ  
مع الاجر. ثم في العذر. ثم في موت احد المتعاقدين. ثم في الاجارة على شرط. ثم في الاعمال  
التي يفسخ الاجارة بها او لا يفسخ. ثم في استيجار الداعي. ثم في الهلاك عند الاجير. ثم في خلاف  
المستاجر في الاستعمال. ثم في تسليم المعقود عليه وما يجب على الاجير وموونات الرد فيها وما  
للمستاجر ان يفعل. ثم في اعلام المعقود عليه. ثم في الاجارة الفاسدة والسكنى زياده على  
مدة الاجارة واجارة الفاضل المتولى. ثم في اجارة ما ساعد في تسليمه **فصل**  
مسائل انعقاد الاجارة وسبع مسائل المستاجر واجارة ثانيا من غير الاول الاجارة منعقد لمصلحة  
الاعارة بان قال اعترتك هذه الدار سهرى لك ان تكون اجارة اما العارية لا منعقد لمصلحة الاجارة  
بانه لا اجرة هذه الدار بغير عوض لا يكون اعارة في باب القصد كما بالهبة الاجارة اذا اضيفت  
الى منفعة الدار يصح فانه نص سح الاسلام رحمه الله في هبته اذا قال وهبت لك منافع هذه الدار  
نشر ابدى هم يكون اجارة. خلاف ما لو اضاف الى المنافع لفظه الشراء والفرق بين الفضلين في اقل  
اجارات الواقعات دفعه دان على ان يسكنها ويرحمها ولا اجرة عليه فهو عارية لانه لم يشرط  
الاجرة فان المشرقة تنقعه الدار ويغيبه المستعان على المستعير ما اجاز الدوز وفي اقل  
عاريه هذا الكتاب خلافا وفي المسعى من سماعه عن محمد رحمه الله في ربط عصب من احد اركان  
صاحب الدار للفاصحة هذه داري فاخرج منها فان ربها ففي عكس ذلك في فسخها العاصم قام بعد  
ذلك صاحب الدار بينه عليه بواب سهر فلا اجرة ولو كان العاصم يشرى بالدار كان سكتا رضاه  
وجعل الاجرة فيه هشام قال سالت محمد رحمه الله عن رجل اشترى دارا سنة بالف درهم فلما اقتضت  
المدة قال له رب الدار ان فترحت الدار اليوم والافنى عليك بكرا والمستكرى مقر له بالدار فانما  
تجعلها في مقدار ما يغفل متاعه منها باجر يسلمها فان فترحت في ذلك الوقت والاجعلها بما قال يوزن ذلك  
كل يوم وفيه من سماعه عن محمد رحمه الله اقاله لغير اعطسك هذا العبد بخدمته مائة دينار  
هذه ايام وفيه من سماعه عن ابي يوسف رحمه الله رجل دفع الى رجل ثوبا ليعبى على ان ما زاد على  
كذا وكذا ضوله فالعالي وجه الاجارة من اجارة فاسدة لو ضلح النقص من ثوبه بغير اذات الحرام  
الى بيتي او قال الخياط خط ان كان الخياط معروفا فانه يخط باجر والخياط معروفا فانه يخط باجر ولا في  
خلع طلاق الكا في دفع الى قصار ثوبا ليتقصر ولم يذكر له اجل لم يذكر جوابها في الكتاب وفي غير رواه  
الاصول فيها ثلثة اقول على قول ابي حنيفة رحمه الله هو متبوع وعلى قول ابي يوسف رحمه الله كذا  
الا ان يكون خلسه وهو ان يكون يدفع اليه ثوبا للقصان بالامر عادة وعلى قول محمد رحمه الله لا  
وانتصبا لعمل الصانع ما لا يجري الاجرة لان المنفعة لا تقوم الا بالقدح في مال او دفع الى امر عييا ثم  
من صرف الكا في العمل من الاجارة لان المنفعة لا تقوم الا بالقدح في مال او دفع الى امر عييا ثم  
اقتضاها الدافع ففرض وقال الاخر هبة لان العين تقوم بنفسها لاخذ من على الاخر عن قيمته  
وفي تكا النوازل دفع الى قصار ثوبا ليتقصر ولم يذكر له اجل لم يذكر جوابها في الكتاب وفي غير رواه

على ان يسكنها ويرحمها

جان

كما

انما الخدم



اجارات المسمى سئل محمد رحمه الله عن قصار دفع اليه ثوباً فقضى وقال قضيت به بغير اجر فقضى قال  
اما في قولك اذا كان قصاراً قد نصت فيه للقصار لم اصدقك وامننته كما لا اصدقك بيب الثوب  
في هذه القصود اذا قال للقصار قضيت به بغير اجر فافاد وقال القصار قضيت به بغير اجر فافاد وقال القصار  
القول قول القصار كما ان عند القول قول القصار فافاد وقال القصار قضيت به بغير اجر فافاد وقال القصار  
عن ابى يوسف رحمه الله دفع الى خياط ثوباً ثم ان صاحب الثوب قال قد دفعته على ان اجري مائة  
وقال الخياط لم تسم لي اجراً فاقول رب المور وان قال رب الثوب لم اسمك كذا اجراً وقد  
افادته على سبيل الاجر وقال الخياط سميت له مائة درهم فافاد وقال القصار قضيت به بغير اجر فافاد وقال القصار  
اذا اجري مائة درهم فافاد وقال الخياط سميت له مائة درهم فافاد وقال القصار قضيت به بغير اجر فافاد وقال القصار  
لا يصح لان النأي يد بطل الاجارة بخلاف الاشراف الى ماله الموت في الكفاك اذا افاد اجارة راس  
السهم بعد اجري هذه الدار بجوزة اجارات القيس الى الليث وان كان فيه معلوم وهذا أصح  
وهو معلوم بان يكون لا سكاف وانى السكاف انما لا فرق بين هذا وبين قوله اجري مائة درهم  
الدار غداً ويكون كذا اجارة مضافة وتقال انما القاسم القصار الاول باطلاً لانه تعليق بغير وقت والى  
صحيح اجري مائة درهم في كل شهر كذا انما القاسم القصار الاول باطلاً لانه تعليق بغير وقت والى  
عند عام الشهر فلو ابرأوا المستاجر عن اجري هذه الدار باطلاً لا يصح الاجارة عن اجري شهر واحد  
في بابا التفقاتين التوازي في المسمى عن ابى يوسف رحمه الله استاجر مائة درهم في كل شهر يدوم  
مثلاً فافاد قيس قولك اجارة فاسدة لكن استغنى ان اجري مائة درهم في الشهر الاول فافاد اجارة  
فلما كواصفتها ان ينسخه فلا لحاكم رحمه الله اراد بقوله في قيس قولك القياس على ما اذا اتمرت  
كل قيس من هذا الطعام بدوم فانه على جميع الطعام عندهما وعمل كل واحد والشمول و  
الاحاطة هنا وتتناول جميع الشهيرة انما لو تناولت جميع الشهيرة فافاد القصار ان جميع  
الشهيرة محمولة لكن استغنى وقال بجواز العقد في الشهر الاول بصفة التزوم لانه لا جهالة  
فيه ولا من اجم له وقما عدد ذلك بين العقد بطريق المضافة وفي العقد المضاف لكل واحد  
المضافين جواز الفسخ فاذا يفسخ حتى دخل الشهر الثاني لم يتم العقد فيه وعلى هذا اجري القياس  
اذا اجارة مضافة مثلاً في صفر وهو بعد في المحرم فباع قبل مجي ذلك الوقت ذكر شمس الآية  
الحلواني في رهن الجامع ان فيه دوا سمن والفتوى على انه يتعد بطل الاجارة المضافة  
ولو اجر مكان السح كذا يكون في اجارة في شرح الطحاوي وذكر شمس الامد السرخسي رحمه الله  
في شرح الاجارات الاصح ان الاجارة المضافة لا دمة قبل وقتها وفي القدرين ذكر هذه الرواية  
عن محمد رحمه الله في باب الاوقات لم يذكر الرواية الاخرى عنه وذكر شيخ الاسلام والجلال  
عن محمد رحمه الله في هذا الفصل رواه ابن جرير في الحديث لا بد الحوائج رواه سفيان ويظن  
الاجارة المضافة لانه لا حق للمستاجر الا في الاجارة المضافة في الاجارة الثانية لم يستحق  
المستاجر الاول فافاد به يعني في رواية لا يتعد لان حق المستاجر الاول ان لم يثبت حتى ان ثبتت  
ثابت للحاوي في اجارات المنقبة ابن سماع عن محمد رحمه الله وبقا قال لا افر اجري مائة درهم

ثم بانه

ثم باعه اليوم او وهدية فلا ما صنع من ذلك فهو حائز ويستحق الاجارة ان جاء غداً والذات  
ليست في ملكه معني قوله ان جاء غداً والذات ليست في ملكه ان جاء غداً والذات لم يجمع بالذات باليب  
نقضا او بالرجوع في البتة وان رد عليه نقضا او رجع في هبته قبل مجي غداً جفت الامانة  
على حالها وان رجع اليه بملكه يستقبل بملك الاجارة وذكر بعد هذه المسئلة بغير رويته ابن  
سما عن محمد رحمه الله بخلاف ما ذكرنا فقال اذا افاد الاجارة لم يدرى لانه راس الشهر  
بعشر ودرهم ثم اذا ان سبعة قبل راس الشهر ليس له ذلك لانه قد اجري فيها حقها لهذا راس  
الشهر وقال الاخر اجري مائة درهم غداً يدوم ثم اجريها اليوم من اجريها في كل شهر  
اذا جاء الغد فافاد اجارة الاول بعض الاجارة قال ابو الليث رحمه الله رويته رويته رويته رويته  
الله في رواية اخرى ليس له التقصير به اخذ الفقيه ابو جعفر وابو الليث رحمه الله وهو قول علي  
ابن ابي رافع رحمه الله الا اذا اجري المستاجر لا يتعد في حق الاجري حتى لو تفاش مع الاول لا يلزم  
ان يستلم الى الثاني بخلاف السع في ادب العاصي باب ما لا يجب فيه اليمين والمالك كورعه اذا ادعى  
اثان عن احد هاتين الاجارة والاخر اثان فافاد المدعي عليه للمستاجر فافاد المدعي ان  
يخلفه على دعوى اثان ذلك لان مع المستاجر في حق الاجارة ان لم يدرى فافاد المدعي ان  
لاطه ما افاد الاطراف ان يخلفه ليس له ذلك لانه لما است الاجارة من الاول فافادته ثانياً لا يلزم في  
اجريه اية بعينه ما سئل عن اجريها من غير نجاه الاول واراد ان يقيم البسه فان كان الاجري حاضراً  
يقبل عليه البسه وان كان يقر بما ادعى هذا المدعي وان كان غائباً لم يقبل اصل المسئلة في باب  
اجارة الدوام من الكفا وهذا التفصيل في سرح سرح الاسلام وهذا المسئلة تمامها ياتي في دعوى  
هذا الكتاب وما ذكر ان الاجارة كان غائباً لم يقبل بينه الاول واختار شيخ الاسلام رحمه الله  
وذكر شيخ الامام الزاهد احمد الطواوسي في سرح كتاب الاجارة والسح الامام الزاهد على البر  
في سره ان يتينه الاجارة الاولى بقبوله ويتم تصيب المستاجر كما خفها لا اول  
سائل الامانة الطويلة اذا اجريه او دابة اجارة طويلة فيبقى ان كوركا الدور اذا  
استاجر كوركا اجارة طويلة فوافده على من فهو على التفصيل ان باع الاشجار كلها هو المعتاد  
لا شيء على الاجري وانما هو على المستاجر وهو المستاجر وان دفع معاملة والقصير على الاجري  
الفصل على المستاجر لانه من العمل وسيتا في تمام هذه مزارعه هذا الكتاب اذا دفع ارضه  
مزارعه على ان يكون البند على المزراع حتى صار المزراع مستاجر الارض ثم اجري من غير اجارة  
طويلة من غير رضا المزراع لا يجوز لانه اجري المستاجر فلا يحزن فان رضى به المزراع انفسق  
مزارعه وينعقد الاجارة الطويلة بخلاف اجارة المستاجر الاولى حين يتعد عليه وهذا  
ينفسخ الاول لحاجة الثاني الى ذلك اذا باع الاجري المستاجر في الاجارة الطويلة ثم جلد وقت  
الاختيار هل يتعد السع يحزن ان يكون فيه دوا سمن في رواية يتعد السع وطاهر الجواب في  
دوامه لا يتعد كما اذا اجارة مضافة الى زمان في المستقبل ثم باع المستاجر قبل مجي ذلك  
الوقت ووجه البناء هذه المسئلة على تلك المسئلة ان العقد في الاجارة الطويلة مضاعف

الاجارة المضافة  
لا تسعده وفق الاول  
مدعي

وارع على

المستاجر

كلوا احسن المسئلة  
اذا رضى به المستاجر  
الاول

عند كوركا  
وقد رويته



كل سنة والصدور الشهادتين رواه الجواز والشح الامام طهر الدين اختار عدم الجواز  
اختار اذ اعني التيسير والاحتياط وكذا اذا اجاز طويلا عم اجري غيبه فلا اجاز هل  
سعد في ايام الخيام بجان تكون فيه روايتان في الاحكام الطويلة اذا باع الاجر المستاجر  
في مدة الجواز قبل الفسخ ودكر في معنى التيسير في هذه الفصول ان هذا الجواز يكون  
على الروايتين كما مر الفصل الاول من الكتاب لان الاجاز في المدة الثانية اجاز مضافة  
قلا لصدور الشهادتين رحمه الله الطاهر انه سعد بالاجاز لان له ولاه الفسخ في مدة الخيام  
والسعد دلا له الفسخ ولهذا قد اضلوا بهذه الحيلة انهم يبيعون المستاجر في المدة  
اذا كانت المدة مسبوقة ولا كذلك في الاجاز المضافة لانه ليس بالاجرة ولا في الفسخ كما ان يكون  
في فساد بيعه اختلاف الروايتين **وص** اصل المسامحة في الاجاز الطويلة  
انما اعتدوا عدم عقود يثبت على هذا اذا اجازوا اليتم او استاجر له اجاز طويلا  
لا لاسكان العقد بقصد في المدة التي نصيبها قليل ابر في الاجاز وكثير احر في الاستحار وفي الماي  
هل يفسد العقد فمن جعل هذا عقدا واحدا فهو مسدود من جعلها عقودا فهو لا يفسد  
الصدور الشهادتين والاطرو الاول ان يجعل عقودا لانه اذا كان عقدا واحدا يدخل الايام المستثناة  
في العقد ويكون له الخيام بها ونريد منه الخيام على الايام الثلثة في عقد واحد وان يوجب فساد  
العقد عند انقضاء مدة العقد او يوجب يودي الى ان يثبت الحيات في مدة الاجاز كلها فقد روي عن  
ابي يوسف رحمه الله ان من استاجر شيئا على نه بالخيار ثلثة ايام وفي اخر الشركان له الخيام في جميع الشهر  
وفي ابداعات الفضل عن ابي محمد رحمه الله اذا قال بعت منك هذا على انك بالخيار في راس الشوال فيقول  
المشتري وما في سر رمضان كان له الخيام من وقت العقد الى راس شوال فمضى قولنا انه  
يؤدي الى ان يثبت الحيات في مدة الاجاز كلها فيجعل عقود الاتهام اذا جعلت عقودا يثبت في اسكار  
آخرو هو ان العقد المأخوذ يكون مضافا في الاجاز وفي الاجاز المضافة لا يملك الاجرة بالتجديد  
وانتراط التجديد قال الصدور الشهادتين يجعل عقود الاوق في حق هذا الحكم لحاجة الناس اليه وقيل  
يجعل عقود في جميع الاحكام وفصل مكل الاجر بالتجديد واستر الى التجديد لان في ملك  
الاجر بالتجديد واستر الى التجديد والاجاز المضافة روايتان فياخذ به يا حكي الروايتين  
اذا وهب المستاجر الاجر في الاجاز الطويلة للاجر قبل انفساخ الاجاز لا يصح لان الاجر صارت  
ملك للاجر باسرها السجل فتكون هذه هبة منه مكل الاجر المستاجر اجاز طويلا اذا اجره المالك  
شاهرا لم يبيع وما اخلفه الاجرة هو من راس المال وتسعى الاجاز في الشهر الاول وفيما بعد  
تملك الفضل بجان يعلم بان من استاجر انما اجرها من صاحبها او اعارها منه اسعدت الاجاز الاولى  
لان عقد الاجاز موقوف انعقادها في حق المحل على حدوث المنفعة ويجمع في وقت واحد فملك  
وتسليم وتسليم وانما الاجازة فتنصير اقامها على ان تقضى الاول وعنى هذا قلنا اذا استاجر من  
آخرا ضام دفعا الى صاحبها من اربعة ان كان البند من قبل ربح الارض لا يجوز ان يصير مستأجرا  
لارضه ولكن بعض العقد الاول باكتافنا تمام قال في هذه المسئلة سعدت الاجاز الاولى في الشهر الاول

وهو المستاجر بالبيع  
للاجر في الانفساخ

اذا امر المستاجر  
من المالك مشاع

لان اسعاف الاولى ضرورية وقوع النائية والثانية وقعت على شهر واحد في الحال ويجوز انفساخها  
كلما دخل شهر بعد شهر فكلما دخل شهر بعد شهر بجان ينقض الاول في كل ما دخل شهر انقضت فيه  
الاجاز الثانية في اجازات الفضل قال القاضي الامام على السعد في الاحكام الدائمة سقن الاولى  
وان كان سالما منه لا يبيع فقد روي جالدين صحيح عن ابي يوسف في مسرى باع المسع من النافع  
قبل القبض قال كوركن سعد السع الاول ففرضا يجوز ان يكون كذلك في كل من سأل الله الحلواني  
ان المستاجر اذا اجر المستاجر من الاجر ففي اسعاف الاحكام الاولى اضلاو المشاع فلك سعد من  
وقلا رحمه الله وان لم يبيع لاله الكافاسد والقاسد لا يتقدر على رفع الصلح قالوا وعاشتم  
على انها لا تنسخ بالمالي الا انها ان داما على ذلك حتى تمت المدة ينقض الاجاز الاولى وذلك لان النافع  
حدثت ساعه فساعة وعلى حسب الحدوث ومع السلم في المتاجر قالا استاجر الاجر من المتاجر  
ما نيا واسترد منه فذلك عينه عن سلم ما يحدث من المنفعة الى المتاجر ولا داما على ذلك حتى  
انتهت المدة فقد انتهت المدة قبل تمكن المتاجر من استيفاء العقود عليه فيفسخ الاجاز الاولى  
ضرورية حتى ان بعد مضي بعض المدة لو استرد المتاجر الاول واراد ان يسكنه بقية المدة فله ذلك  
لان العقد الاول انما انتسخ في وقت ما تلفت المنفعة وهو على حاله فيما بقيت المنفعة وفي المسعى رواية  
ابراهيم عن محمد رحمه الله ان الاجاز الاولى يسع بعض الاحكام الثانية وكان القاضي الامام ابو على  
النسفي حكى عن استاذة رحمه الله ان المستاجر اذا اجر المستاجر من الاجر لا يجوز اذا احره غيره  
سم ان المستاجر لما اجر من الاجر الاول يجوز وهكذا ذكره الحاکم الشهيد في المسعى رواه ابراهيم  
عن محمد رحمه الله قال سئل الامم الحلواني رحمه الله روى ابن سماعه عن محمد رحمه الله ان الاجاز  
من المالك كحوز سواء كان المستاجر الاول اجر نفسه او اجر مستاجر قال رحمه الله وعلمه علمه  
المشايخ **وص** اصل مسامحة الاجاز وفسخ مع الاجر المستاجر الاول اذا فسخ هل  
ينفسخ الاجاز الثانية منه بعض شيئا فاما لو ايجاز لا يفسخ انحدث المدة فيها او اختلفت وهذا  
القابل ايضا قائل ان الاجاز الاولى لا يفسخ بناء على سله وهي ان من اسرى شيئا على ان له الخيام  
ثم باع من غيره سطل ضار الاول فكذا هذا لما احره غيره بطل ضار فلا يملك فسخ الاجاز  
الاولى فكيف سعدت كذا وقال بعضهم ينفسخ العقد الاول والثاني انحدث مدة الخيام او اختلف  
وهو الصحيح ونسب اتحاد المدة ان يكون ايام الفسخ والمالي امام الفسخ في الاول وهذا لان  
فسخ الاول لا يفسخ الثاني وهو عكس كذا اما اذا احدثت المدة فلا تسد ما اذا اختلفت  
فلانه لما فسخ الاجاز الاولى فبين ان المستاجر الاول ففوض في الاجاز الثانية بفسخ  
الاولى والفضولي في المعاوضات بملك الفسخ قبل الاجاز بجلال التكاح وهو العامل الاول وضع  
الى ان مدة الخيام اضلة تحت العقد وعندنا ليس كذلك ونعني شيئا فاما اذا اختلفت  
فلا يفسخ والصحيح ما ذكرنا المسامحة اذا اطلب مال الاجاز ففك الاجر بالاجازات بينه فله ان يبيع  
الفسخ حتى لو قال الاجر نعم او قال فلا بد لهم بان يكون بزمانه بفسخ العقد في وقتها اما اذا  
اخذ مال الاجاز من غير اطلب الملم ياخذ المالك لا يكون فسخا منه ويبدعي كمن في الصلح هكذا

ماح من الباع على الصلح  
لا يجوز لكن يفسخ العقد

الا انها

المسافر انما اجره الامام

مالا احره

الطلب  
اخذ مال الاجاز من غير







الأجارات لكن سقط الأجر عنه فسخ ولم يفتخ وفي المسقى فلا شام سات تحت راعه الله عن رجل أجبر دارا وقبضها المتأخر فأنهيت فيها الأجر فليس للمتأخر أن يسع ولا الأجر ولو كان مكان الدار سفينة ففقدت وصارت الواطئة لم أعيدت شغفيه لم يجز على تسليمها إلى المتأخر وهذا كالأجر وفيه أن يساعه في فداؤه عن أن يسفهما الله استأجر دارا وقبضها فأنهيت منها بيتيرفع عنه من الأجر بحسبه ولا يجز واحد منهما على بناءه وإذا استأجر أرضا للزراعة فزرع فاصطلمه آفة بجبل جرم مضى ويسقط أجر ما بعد الاصطلام في باب توقيف الطراج في السير الصغير في الإسلام <sup>أرا حله</sup> الزرع آفة وورده وقت زراعته ذلك فلا إنا وان يزرع ما هو أقر ضررا من الأجر أو مثله فله ذلك من غير رضا صاحب الأرض ولا رد الأرض على صاحبها وعليه الأجر بحسبه ما كانت الأرض في يده وفيه أيضا أن يساعه عن أن يسفهما الله رجل استأجر أرضا وقبضها فأنهيت منها بيتيرها وبقي من مدة الأجر شيء قال أن كاس ما يصلح أن يزرع غير ما قلتم خاص في الأجارات ولم يسعها حتى مضى لزمه الأجر تاما أو أن خاص فما كان له أن يزرعها وسقط من الأجر بحسبه وإن كانت من ما يصلح أن يزرع غير ما لم يزرعها ما بقي من السنة وأن لم خاص في زرعها وهذا نظر ما لو استأجر بعد أكثر شهر بشئ ستمي فمضى العبد بحسب ما يتقرر على مثل ما كان يعمل في النخلة ولكن يعمل دون ذلك فله الرد وإذا لم يرد حتى مضت السنة وجب له أجره وإن كان لا يتقرر على العمل أصلا لا يجب الأجر إذا استأجر أمثالا لعمل هذا العمل هذه السنة فمضى نصف السنة ولم يعلمه بشئ فله فللمستأجر أن يفتخ فلا يصعد الشريد رحمه الله ما استدوا به في هذا لكن أفنى سحره لا سلام على الأجير على هكذا فاقبل ما أيضا استأجر الأجير يوما للعمل في النخلة كما في إذا طين ونحوه فقط ذلك اليوم بعد ما خرج الأجير إلى العمل لا أجر له لأن سلم النفس في ذلك العمل لم يوجد مكان العبد فله الشئ الإمام ظهر الدين في الوقف المستأجر إذا زاد أجر مثله كان للمؤقر أن يفتخ العقد وحيثما إلى تجدد العقد فيفتخ بأن له أن يفتخ وما لم يفتخ بحسب المصنف في منار رقة الطحاوي أعلم بأن الأجارات يفسخ بغير فسخ أحدا إذا عذرت على إسهال يمكن المضي فيه شرعا هو الصحة وإن ذكرى سحره لا سلام رحمه الله بلفظ الفسخ في ما لا يتقاضى ما في عذر يمكن المضي شرعا لكن بضرب ذكرى رواه الأجارات والزراعة والجامع الصغير أنه يفرق صاحب العبد بالفسخ ولا يفتقر إلى القضاء وذكر في الزمادات في باب غيب باب الوصية بمثل أحد النبيين لا ملك ما بقي بشرط القضاء لكن وضع المسئلة في الدين فقال إذا باع المستأجر ليقض دينه لا يصح ما لم يبيع الأجر إلى القاضي وذكر في وسط باب أصل الدوام في الأجر المستأجر من عذر جاز أن يسع وانقصت الأجارات ومسا في وسط الفصل الأول من دعوى هذا الكتابكم أصلف المتأخرون عنهم فلا ماد كفي الزاد محمول على عذر فيه اشتباه يحتاج فيه إلى المرافعة إلى القاضي لينزل الاشتباه بقضائه وما ذكر في الأصل محمول على عذر واضح بين ومنهم من لا يصح سحره لا سلام على الخواص وشيخ الإسلام رحمه الله في المسائل أجمع روايتان وقد صححهما إلى سلم الروايات المخلقة

اسماء عبد الله بن مسعود  
ممن في فرق العبد

مصحف يصفى السنه  
ولم يعلمه سنا

نصیب

لانه امتناع وصحة شمس المعنى من انه الدين اذ المانع الاجر المستاجر بعد الدين ورواه الزيادة  
انه لا يفسخ ولا يتعدا لبيع الامان يرفع الى العاصي لكن ذكره على توجب ملك العلة تصحح ورواه الزيادة  
في عامه القصول فانه قال فانه فصل بحد فيه وذكر الشيخ الامام على المزوي رحمه الله في ان  
الصحيح فيما عدا الدين عامة الروايات ففي الدين الجواب كما قال في الزيادة لانه امر فيه خفاء فشرط  
القضا التحقيق العذر كان جعل المسائل كلها على روايتين واخذ مما عدا الدين بعامة الروايات  
وفي الدين برهانه الزيادة والصدور يمكن ان يفتي بعامة الروايات مما عدا الدين وقال الدين  
بروايت الزيادة ومن شاع زمانا من كان ينبغي القصول كلها بعامة الروايات اذا استاجر  
غلاما للخدمة فوجد سارقا فهذا عندنا ان يفسخ الاجارة ويخرج من هذا المسئلة ما يدل  
**فصل** ما لم يوافق المتعاقد من المستاجر بغير الموت عن جمل لانه في حق العيني  
كل مودع ولكم في المودع هذا وكذا المستعير اذا مات المكارى في الطريق لم يفسخ الاجارة لانه يخاف  
على نفسه وماله وليس له فاضي او سلطان حتى يرفع الامار اليه فيواجب الدائته منه فاذا لم يفسخ بقاء  
عقد الاجارة كلا العيين الخوف وعدم الفاضي حتى لو بلغ مصل يفسخ الاجارة لانه لا يحا على  
نفسه وماله ويمكنه ان يتبادر اية اخرى وان لم يجد يملك ذكره نسخ الاسلام رحمه الله اذا مات  
احدهما وفي الارض المستأجرة الزرع بقول بقول المسمى واذا انقضت المدة والزرع يقل بغير  
العقد باجر المثل في سرح لعمري رحمه الله بموت الموكل نسخ الاجارة وبموت الموكل في باب  
المساومة من الزيادة في المسمى اذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض رطاب تركت فيها باجر المثل حتى  
يجزو وهو على اوجه ترك بعد انقضاء الاجارة وقال الموت اذا مات المواجد وفي الارض رطاب  
ترك بالمسمى حتى يجزو وطروا التركة ما ابتداء ذلك العقد في الفصلين كما ذهب اليه بعض المشايخ  
لان القول بالانفساخ والتجديد في ساعة في صورة القيت وحاشا للشرخ عن ذلك او تجريد  
العقد مما لان حكم البقا في هذا الباب مخالف حكم الاسداء لان العقد الاول اذا سقى بالمسمى  
اذا تجدد يجزى باجر المثل واذا اختلف الحكم لا يكون عيشا او بقا العقد في الفصل الاول ويجزى  
العقد في الفصل الثاني كما ذهب اليه بعض المشايخ في لان في الفصل الاول الحاجة الى البقاء وفي الفصل  
الثاني الحاجة الى التجديد وايضا ما كان فوضو روى والساس بالضرورة لا يراعى فيه النهاية فيقع  
على الجزة الاولى وعزاني يوسف رحمه الله في الامالى اذا انقضت مدة الاجارة والزرع بقول خاصها  
فيه استحسن ان اتركه واجعل الرب الارضى امر مغل ارضه وكذلك ان لم يخصوا امره حتى استجوز  
فله من الاجر بحسابه كذا ولا يتصل برب الزرع بالفصل وان انقضت مدة الاجارة ولم ينجح  
الزرع فسخت الاجارة وردت الارض على صاحبها فان خرج بعد ذلك ردونها الى صاحب اليد  
فكون له الزرع وعليه اجر مثل الارض وكذلك لو لم يخصها حتى يتخصص وفيه ايضا ابراهيم رحمه  
رحمهما الله اذا استأجر ارضا سنة فزرعها ثم اشتراها المستاجر ورجل اخر انقضت مدة  
وهذا ظاهر فلا يترك الزرع في الارض حتى يتخصص ويكون الشريك على صاحب الزرع امر مثل  
نصف الارض اجر مكد الغير م ما قبل اجارة المالك انفسوخ الاجارة في امر تحرى سلام

استاذي علامه الحدیث  
فوجدت سارقا



في عقد القرض بشرط صحة الاجارة فلو اراد بيعه اشياء العاقبات والمالك المعقود عليه فان كان القرض  
 غرضاً شرط عامه ايضا فيقتصر خمسة في هذه الصور وفي النكاح له شرط عام القرض وشاكن  
 الكلام في احراز المالك اجارة الفاسد في مسائل الاجارة الفاسدة اذا اجر ولم يسم الى المتناهي  
 حتى مات الاجر وانفسخ العقد يكون للمساخر ولا ية الجبس يستوفي الامر المحلة في باب الاجارة  
 الفاسدة وفي الاجارة الفاسدة المتناهي حق جسي المتناهي لا يستفيد الاجر المحلة وتو ما ان الاجر  
 فلو باع الاجر في هذه الفصول لم يردوا به ولكن يجب ان يقال تنقذ السبع من الاجر والمستاجر  
 لكن لا ينزع من يد المسافر وان رضى بالسبع ورضاه بالسبع وجوده كعدمه وانما يقتصر رضاه  
 حال تمام الاجارة الصبيحة لئلا يفسخ الاجارة لا لانها من يد السبع الا ان ظهر الدين في راس رواية  
 توافق ما ذكره الله لا ينزع من يد المستاجر وان اجاز **فصل** مسائل الاجارة بالسبع وفيه  
 استاخر جات به وذلك ان ركنها الى موضع كذا فلان وان ركنها الى موضع كذا فلان اسمي ثلاث مواضع  
 جاز وان سمي اكثر من ذلك كحوزة فاروقا ما من السبع برده انما اذا اشترى ثوبا من ثلثة اقواب  
 وقد انضما استاخر من اخرها به على انه ان اتي عليها اكدت فمفسره وان اتي عليها القرض وهو  
 المصنف ففحتم فهو جاز وان قالوا ان القرض فبسته لا يجوز لانه اذا اتي القرض بذكرى عليه  
 ستة اوجه وكذا اذا استاخر جات به فان ركنها الى الجيرة فبدهم وان لم يركب وحمل عليها  
 هذه الجولة فبدهم من هذا فاسد لانه لا يجب الاجر بدون الركوب لا يرى انه لو ساقها  
 الى الجيرة ولم يركبها وقد شرط في العقد الركوب يجب الاجر ولو ساقها الى الجيرة وقد شرط  
 الجولة يجب الاجر لاجل الجولة فاذا ساقها وقد شرط ما وصفت كركوبها ومن الجمل لم يرد  
 ما يطيعه من الاجر فبكرى دابة الى بغداد على ان يعطيه الاجر اذا رجع من بغداد لا يملك المكارى  
 الخطا لانه حتى يرجع من بغداد لا يملك الاجر الى حين يرجع فادامات ينفذ ان يأخذ اجر الذهاب  
 من تركته ذكر المسئلة في المسئلة وفي باب الاجارة للزواني من الجهل اذا شرط ربا الدار على المتناهي  
 ان يسكن في الدار وحده له ان يسكن مع نفسه غير لان الناس لا يتفاوتون في السكنى فتكون  
 الشرط باطلا في باب اجارة الدار من سرج عصام وقد حكم بجواز هذه الاجارة صوابا لانه ان يسكن  
 مع نفسه غيره وهكذا ذكر في اجارات الاصل وذكر في اجارة الاصل ايضا ان من اجر دارا على  
 ان لا يسكنها ولا يتركها في اجارة الفاسدة لانه شرط شرط لا يقتضيه العقد ولو ثبت ان  
 فيه منفعة فانه لم يسكنها لا يمتثل الى الوعد وبئر الوعد وهذا النوع من المنفعة يحصل  
 لرب الدار في المسئلة المستعملة مع هذا فالجواز اجارة في المسئلة الاولى وفسادها في المسئلة  
 الثانية وليس من المستلحق اختلاف الرواية وانما بينهما اختلاف في موضع المسئلة المسئلة  
 ان لا يكون في البيت بئر بالوعد فلا ينفذ بهذا الشرط وموضع المسئلة الثانية ان يكون البيت  
 بئر بالوعد ففسخ بهذا الشرط ولو شرط التسليم على الاجير المشترك باق بعد هذا في  
 امر مسائل الهلاك عند الاجير المشترك استاخر رجلا يعمل له هذا العمل بدهم وشرط عليه

منهم من قال ان  
 المسئلة الثانية  
 هي التي لا يكون فيها  
 بئر بالوعد

وفي الاجارة الفاسدة  
 له الولاية

الى الجيرة

على ان لا يسكنها

بالوعد  
 شتراف

ان يفرغ منه اليوم جاز اجارها بخلافه فلو استاخره ليعمل له هذا العمل اليوم عند الوعد  
 وقد روي محمد بن ابي بصير عنهما الله انه لو استاخر ليجعل له هذا القرض في اليوم جاز ان يحرف  
 في نظره ان مراده من المدة لا يستحق الا اسمه مقدار المعقود عليه من المنفعة لان مرفق في الطرف  
 والمظروف قد يشغل مرفق الطرف لا جميعه فلم يصلح ذكر اليوم مع مرفق لتقدير المعقود  
 وبما استاخره الفاسدة وفي المسئلة انهم عن محمد بن ابي بصير عنهما الله قال لغير استاخر من اليوم على  
 على ان يسكن هذا البيت الى موضع كذا وكذا ولا يسكن الا في ايام كذا قال هذا على اليوم ولا  
 على العمل والاصل ان المستاجر متى جمع بين العمل وبين الاضافة الى زمان وسلك ذلك العمل  
 مما لا يتقدر على حصيلة في ذلك الزمان كان العقد على الزمان وكان اسما على الاجر معلقا  
 بتسليم النفس في ذلك الزمان اجاز الارض على ان يكون بها ذكر في الجامع الصغير انه لا يفيد  
 الاجارة وذكر سجع الاسلام في سجع الاجارات ان استاخر الكراب في مدة الاجارة يفسد الاجارة  
 لان وقت الكراب محمول وقد يكون يوما او موسما وذلك لو لم يستثنى عن الاجارة لان المستاجر  
 فيه عاين لرب الارض لكن هذا غير صحيح فقد نص في الجامع الصغير ان استاخر اياه على المستاجر  
 له يفسد الاجارة مطلقا اما اذا شرط ان يوردها مكروبة ذكر في الاجارات انه يفسد وهكذا  
 في الجامع الصغير وذكر سجع الاسلام ان هذا اذا شرط ان يوردها مكروبة يفسد الاجارة متى  
 الاجارة لانه حشد نصير وكذا لو تمت مستثنى من الاجارة كما ذكرنا وهو الصحيح اما اذا شرط ان يوردها  
 مكروبة يفسد الاجارة بل بعد ما فند على وجهه ان قال اجير بك بكرا وان لم يكن بها بعد انقضاء  
 مدة الاجارة يجوز وهذا صحيح وان كان يفسد المالك ان كان الكرامة وان قال اجير بك بكرا على ان يوردها  
 بعد انقضاء المدة لا يفسد وان اطلق الكراب مطلقا انصرف الى ما بعد انقضاء المدة فتكون على التفصيل  
 الذي ذكرنا لكن هذا خلاف ظاهر الرواية فلا وجه له عليه استنفذنا هذه الجملة من جهة صحة الاسلام  
 وبه يتبين في المسئلة من سماعه عن ابي يوسف رحمه الله قال قصار شرطه رجل على ان يقض له ثوبا من ثياب  
 ورعى القصار فلما اراد القصار الثوب قال لا ارضى به فله ذلك وكذلك الخياط وصار الاصل ان كل شيء يحلف  
 فيه العمل يتبينه صار الرقعة وما لا يحلف فيه العمل لا يتبينه ضيار الرقعة والقصار يحلف  
 الحبل وكذلك الخياط ولو استاخر رجلا ليكسبه كرخطة فلما اراد الخياط قال لا ارضى به قال ليس له  
 ذلك وكذلك لو استاخر رجلا ليحرقه بدينق ورضى به فلما كشف من ظهره فلا ارضى به فليس له  
 لان العمل هذا لا يحلف فيه ايضا استاخر رجلا بدهم على ان يجلب له قطنا معلوما وسماء فهو جاز  
 اذا كان القطر عنده وكذلك اذا قال ليقض لي ما به ثوب مروي جاز اذا كان الشام عنده والاصل ان  
 لا سحان على عمل وحل هو عنده جاز ولا يستاخر على عمل ليس هو عنده لا يجوز كما لا يجوز  
 بيع ما ليس عنده اذا شرط الخروج على المستاجر فلا اكتم يفسد العقد من شايخنا من ذلك  
 يجوز على ضراح المقاسمة او على ارض صليحة يحلف ضاربها لانه حشد يكون الاجر محمولا اما ان كان  
 ضراح وظيفه وان معلوم كان الاجر معلوما فيجوز والصحيح ان الله تعالى القدر مطلقا وبأقبي شرط  
 البقاء على اصحاب الميراث في اذا ادخلت البقرة القرية الى موضع كذا فانا برى عنها فالشرط جائز فان مات

استاخر

نذر

اجر الارض على ان يكون بها

اذا شرط الخروج على المتناهي



بقرجل منهم وجاء بها الى موضع البقر الذي كمن فيه بالقبور ثم خرج بها فاداه هو على الشرط الاول  
 ثم قال هذا الشرط انما يعمل وحق من سيع هذا الشرط من اهل تلك القرية ولا يعمل وحق من لم  
 يسمع حتى ان في حق من لم يسمع بشرط لرباه القارة في حق من لم يسمع **فصل** في الاعمال التي يصح  
 الاجارة لها او لا يصح **الفصل** في اجارة رجل لا يستوفى القصاص او لا يفتح سوكه ذكر المدة او لم  
 يذكر فان فصل الاجير يستحق اجر المثل ومثله القصاص اذا استأجر رجلا لا يستوفى القصاص لا يصح  
 فلو فصل الاجير اجاره في قول ابي حنيفة وادى وسفهما الله ولو كان سارا لا يستوفى القصاص لم  
 في الطرف حتى وجب المستحق والكلاء والقود في امر العكر اذا قال له رجل يسلم او ذمتي ان قتلت  
 ذلك القاتل من فلك ما به درهم فقتله لا شيء له وقال محمد بن حماد لله للذي الاجر وكذا فتاى فقال  
 الاجير من قطع رؤسهم فله اجر عشرة دراهم ما زال ان القتل جهاد ولا يستبحر على الجهاد ولا يجوز  
 وقطع الدارسل او كذلك لو كان اسيرا في يد الاير فاستاجر الاجير سلما او ذمتا ليقبضه لا الهجر  
 وقال محمد بن حماد الله جازت الاجارة وكذلك القصاص في سائر العيون استاجر كل ما لم يصب له او  
 باذنا فلا اجاره لان المنفعة المعقودة عليها لا يمكن اجبار الكلب عليها ليصطاد فيستوفى منه  
 في العدو ويؤخذ كذا يقال انه يجوز استئجار الكلب والبانى لصيد اذا وقت وروى عن الاول  
 رواه الكرخي وذكر مسله الكلب والبانى في المسعى في موضعين في ذكر في احد الموضوعين انه  
 لا يجوز ذكر في موضع اخر انه يجوز وكذا استاجر سينورا لياخذ الفارة في بيته لا يجوز  
 وكذلك اذا استاجر رجلا شاة ينفعه ليدس بها فقتله لا يصح الاجاره ويستوفى بالقرابة  
 ثم كثر واضاحي الدغاري حرم الله في النوادر اذا استاجر فلما لكتبة جازا اذ ليس الوقت ولا كذا  
 لا يستبحر على كتابه الشوق والغنا يجوز نص عليه في صحيح الاسلام في ما ساجان الرقيق والحالة  
 وعلى فقال لان المعصية في القراءة وقد يقرأ وقد لا يقرأ وهو نظير ما لو استأجر صرعة يستخدمها  
 فانه يجوز لان الاجارة وقعت على الاستخدام ولا استخدام مباح واكثر اهله للخلوة بها وقد  
 خلوها ووردا لخلوها ان يقرأ الله ذكر اكثر اهله في مثله استبحر الحرة ولم يذكر مثله  
 الكتاب به لانه قد خلوا بالجنسية والخلوة بالجنسية في حمله على المعصية ابلغ من الكتاب به في حمله  
 على القراءة وفي الكس يجوز الاستبحر للاعتصاب والاحتشاش الاستبحر لتعليم كذا رواه  
 كالاستبحر لتعليم القرآن في ما لم يقسمه من ادب الغايه وفي الاستبحر لتعليم كذا رواه  
 في رواية المبسوط يجوز وفي رواية القدر ولا يجوز ذكر سمي الاية السحرية في باب الاجارة  
 الفاسدة ان مثالي بلخ رحمه الله اضراروا قول اهل المدينة وجوز استبحر المعلم على تعليم  
 القرآن فحن ايضا نفع بالجواز وبوصو المسمى او استاجر من شغل لتعليم القرآن وعام هذا  
 في اجارات الواقعات استاجر انسانا لتعليم غلامه او ولده شغرا او اذنا او صرعة مثل الخياط  
 ونحوها فكل سواد ان يتي المدة بان استاجر شغرا لتعليم هذا العمل يجوز ويقضه ويتقصد  
 العقل على المدة حتى يستحق الاجر تعلم او لم تعلم اذا سئل الاستاذ بيمينه لكذا اما اذ لم يسم المدة  
 فيقتد كذا في سدا حتى لو علم استحق اجر المثل ولا فلا وكذا تعلم سائر الاعمال كالخياط والنجار والحساب

الاستبحر لتعليم النسخ  
 على علم القرآن  
 بقى بالولد

لنقسم

علم

على هذا ولو شرط عليه ان يحذره في ذلك العمل فهو غير جائز لان الخلق ليس في سعة العلم بالخدافة  
 لمعنى والمتعلم دون المعلم وان الخدافة ليس لها حد ينهي اليه فكان يجوز الاجارة بنصف الى المنانة  
 في ما ساجان الفاسدة وفي ما ساجان الرقيق الخدافة ومما يصادف الغلام الى جارك على ان يقوم  
 عليه الاستاذ او شغل معلومة في تعليم النسخ على ان يعطى الاستاذ للمولى كل شهر كذا هو جائز  
 وكذلك اذا شرط ان يعطى المولى الاستاذ كل شهر كذا هو جائز وكذلك هذا في سائر الاعمال كذا  
 اما على قول من قال بان الاستبحر على تعليم القرآن انما يجوز ان يعلم القرآن طاعة وتعليم النسخ  
 مباح وليس بطاعة واما قول من قال بان الاستبحر على تعليم القرآن انما يجوز ان يعلم النسخ في شغل  
 الاجير بل في شغل من تعلمه فلان الاجارة هنا وقعت على ان يقوم عليه وحفظه كذا في النسخ لغير  
 للمولى فيما حصل له في انهاء العقدة في عمل النسخ فان الصبي بما يخدمه وكذا في غيره فله  
 حاري بحري البع والمقصود هو القيام عليه وفي سعة الاستاذ لوقاه به حتى لو شرط تعليمه  
 ولم يقبل ليقوم عليه بجدة لا يجوز كما في تعليم القرآن ولو شرط على المعلم ان يقوم على ولده شهر  
 في تعليم القرآن مجاز يجوز كما في مثله النسخ وكذلك لو دفع ابنه الى الاستاذ فهو على هذا ولو  
 دفع غلامه او ابنه الى استاذ ليعلم له عملا ولم يشرط واحد منهما اجلا على الاستاذ او على المولى  
 فلهما علم العمل اصلا فطلب الاستاذ الاجير المولى والمولى اجر الغلام في خدمته سطر الى ما يصنع  
 اصل تلك البلية في ذلك العمل فان كان العرقان الاستاذ يدفع جعلت على الاستاذ اجر مثل الغلام  
 في ذلك العمل وان كان على الكلب في على المولى اجر مثل تعليمه ذلك العمل فلا يملك المولى حرم الله  
 كان شيخنا الامام رحمه الله يقول العمل الذي بشرط الاجرة لا يستأجر في ديارنا الاعمال التي  
 ينفذ المتعلم فيها بعض ما هو شقوي حتى يتعلم عن عمل المعازير وثيق الجواهر وما اشبهه فمما كان  
 من حرم وكذا في الاجارة لا استاذ ان كان مستحقا فله والافضل مثل استبحر رجلا تايبته فله  
 زوي يتي وابي يتي باجر معلوم ففعل العنصر وامنع من الباقى هل يجبر عليه فانه كان موجودا  
 معيننا بحرم عليه لان الامان صحه وان لم يكن بان فالأشقة كل واحد منها فادفع اليك لتيمة  
 لا يجبر لان الاجارة لا يصح لان اقامه العمل والمعلوم له بقوله لا يستحق وكذلك اذا استأجره  
 تاده ذلك يتي واما لدفلم يكن مشارا اليه لا يجبر وكذا القصاص على هذا استأجر سطر الى ما يصنع  
 سنة جاز في اول صلح عصام وكذلك لو استأجر من الشطط موضع ما يتيام فيه يجوز في المسمى استأجر  
 ارضا ينصب فيه الشبكة للصيد جازا ان وقتلا سحما في شرايط النسخ في العيون وفي النوان لا سطر  
 ارضا ينصب فيها فاجارة فاسدة لانها وقعت على العيون والذين كذا للبيان وعليه قيمة  
 التراب ان كان ثمة له قيمة واجر مثل الارض وان لم يكن للتراب قيمة فله القيمة او كان في رفعة  
 منفعة الارض فلا شيء عليه احارة الاجام والافهار للشمك او لغيره لا يجوز لانها عند قلة  
 لا يستحقها العيون وهما التمسك او القصب او الماء وكذلك لو استأجر من شغل ليعلم النسخ او كان في رفعة  
 او غنمه لم يجوز كذا البصر والعيون لان المقصود هو الماء وهو العيون فلا يملك بالاجارة ولان الماء  
 على اصل الاجارة لم يفتقر الاجر به والحيلة في ذلك ان يواجر منه موضع ما حرم البصر والنهر

اسافر رجلا يبيع حرم  
 رومن اسافر ففعل  
 العيون واستحق الباقي  
 ده رند سحر اعماله

اجام  
 جمع اية  
 بستان

١٥١٣  
 ١٥١٤







بأنه إذا كان اجبراً مشتركاً كما هو المعتاد في الرسايق فيقتضي ما هلك شيء من الذوات بفعله  
 من سبب أو سبباً راد به والله اعلم إدامات بفعله في السقي بان ساقع الماء يستقي فيه هلكه كانت  
 قوتها يا تشيكله من زمانه وغير ذلك أما إذا هلك عند السقي بأفة سماوية فلا أول بالبحر  
**فصل** في مسائل الهلاك عند الإجماع المشتركة شرح الطحاوي الأحمد للمكرر أن  
 يتقبل العمل في غير واحد والقدر مع فيه على تسليم العمل الأعلى تسليم الغير وأجبر الوجود أن يتقبل  
 العمل من الواحد والعقد فيه يقع على تسليم النفس المدة لا على تسليم العمل وحدها لأن ذلك  
 لا جبر مشترك في سبب الإجماع بفعله ولا جبر مشترك في سبب الإجماع بالوقت دون العمل لكن  
 استأجر إنساناً لخدمته شهراً أو ليقصر معه فإذا سلم نفسه سهرامسحق الإجماع وأن العمل  
 في شركه افتتاروا أخذ العمل باللسان محمد الله يقول في صفة وجهه الله في الإجماع المشتركة  
 هلك عنده شيء لا يصنعه وبه رأي في الزارع والمعامله والوقف العسوي على قول ابن  
 ومحمد جميعاً الله سبحانه الفروع والبلوك في إجماع المشايخ على قول صفة وجهه الله  
 وطوبى لعلها أن يلحقها حكم الحاكم ليصير متفقاً عليه أو حكم الحاكم أن تغلب المرافعة في القافة  
 المولى أو بفقد العترة الكلى أو في تم نفسه في نصفه أو بدعيه بتقدير اتفاق عليها لعاقبات  
 فيجوز لأن الشيوع الطارى لا يمنع الجواز عند أبي صفة وجهه الله في سبب العمل ضرب  
 ضيقاً بأذن الأب والوصي لا يضمن وهو البصر يا يضمنان وإجماع الفتاوى وفي الجامع الأصغر  
 قال أبو سليمان رحمه الله إذا ضرب ابنه على تعليم القرآن أو لأب فمات قال أبو صفة وجهه  
 عليه الدية ولا يرثه وقال أبو يوسف رحمه الله يترثه ولا شيء عليه ولو ضرب امرأة على المضيق فماتت  
 ضمن ولا يرثها في قولهما لا نهضها لمنعه منتهى بخلاف أبي مع ابن وفي الدروري العلم  
 أو الاستاذ إذا ضرب بالجنه بغير إذن الأب والوصي ضمنوا ولو ضرباً بأبهما لا يضمنان ولا الأب  
 أو الوصي إذا ضرب للتأديب فمات ضمنوا عند أبي صفة وجهه الله خلافاً لهما وفي باب ميراث الغائل  
 من رايص مسلم إلى السرمي رحمه الله الأصح أن أبا صفة وجهه الله رجع إلى قولهما وفي تكاح  
 المسعى جامع امرأة إلى مجامع مثلها فماتت لا شيء عليه عند أبي صفة وجهه الله ومحمد رحمه الله  
 وعند أبي يوسف رحمه الله سبب الدية على عاقلة الزنا والفساد والحمام والحيوان لا يضمنون  
 بسراية قتلهم وإن قطع بعض الشقة يضمن حكومتهم عدلاً ولا قطع الشقة كلها فماتت الدية  
 لكن إنما يجب كمال الدية في كل الشقة إذا لم يتصل بالسراية فاما إذا سرق فماتت فيه نصف  
 الدية لأنه إدامات فالتلف حصل بفعلين أحدهما ما دون فيه وهو قطع الجلاء والثاني غير  
 ما دون فيه وهو قطع الشقة فيجب نصف الضمان أما إذا بثر فقطع الجلاء ما دون فيه فماتت  
 كان لم يكن وقطع الشقة غير ما دون فيه فماتت الضمان كمالاً وهو الدية فإن قطع  
 الشقة أفضى إلى التلف من قطع الجلاء بدليل مشروعية قطع الجلاء فلا يستوي بينهما كمالاً والطرف  
 مع قبل الدية قلنا عنه صواباً أن أحدهما ممنوع أن يقطع الشقة أفضى والتفاوت في المشروعية  
 لعل المصلحة بقطع الجلاء دون الشقة لا يرى أن خذش الجلاء أو قرصها ليس على شروعه وقطعها

معنى الأصل المشترك والواحد  
 2 الزارع والمعامله  
 3 والدفع العسوي على قول  
 4 أبو يوسف ومحمد في إجماع  
 5 الماع على قول أبي صفة

ضرباً برام على المضيق  
 6 المعلم أو الاستاذ  
 7 والأب والوصي

سليم ضرب  
 حيناً

فيها

الزينة في ذكر

مشروع

مشروع وأن كان قطوعاً فافضل إلى التلف الثاني إجماعاً حسن وأصله في أن كل واحد منهما إلى التلف  
 قطعاً والمعاوب من سبب هذين غير معبولة أنه لا يمكن ضبطه بخلاف الجرح مع قطع الطرف  
 لأن الجرح الملاقى مع قطع الطرف يحمل وأصلها جنساً فلا يستوي بينهما فإن لم يقطع رجل  
 يد غير من التوسع ثم طأه آخر وقطع من المرفق فما سبب الحصاص والدية عندهم على الثاني وعلى ما  
 يحملان يكون عليهما قاتل الفعلان وإن جازسا فمما ذكرنا أن عندنا من العقلين فأما يستوي  
 بينهما أو لم يفتوا الثاني محل الأول كما لو قطع أحدهما يده والأخر جله أو يده الأخرى ما إذا فقت  
 الثاني محل الأول كما فيهما ذكرتم في الصور فلهذا الأول فتوت بفوات محله فصار كفواه معنى الجرح  
 بل أولى لأن الثاني يحمل الأعضاء وفوات المحل لا وإذا فقت الفعل الأول بالثاني لم يبق الأول محم  
 كما لو برأه الأول فأقصيفاً للملح إلى الثاني ومنه ما نه على فاعل الفعل الثاني بخلاف ما لم يبق الأول  
 بالثاني وهذا قطع الجلاء وقطع المشقة لا يفتوت محله أحدهما بالأخر فمما يفتوت الجميعاً ولو شرط  
 اعتبار ما يفتوت كل واحد منهما وكذا كل جرح حتى لا يفتوت محله أحدهما بالأخر فمما يفتوت الجميعاً ولو شرط  
 السلامة على هؤلاء يأتي آخر الفصل وفي المسقى كتاب الهوف فلا يجوز له إذا رأى إنساناً أدرهما  
 لسفكته ففهم فكسره أن كانت الدراهم لا يرى إلا بغيره فكما في ففهم فكسره ففهم فكسره فهو ضامن  
 القامز أنه لم يجاوز في الغنم ما يفعلها الناس وإن كانت يرى غير غير ففهم فكسره فهو ضامن  
 التاقد إذا كسر الدراهم بالغير يضمنه إذا قال له أنقره وهي في الواقعات ذكره في غضب هذا الكتاب  
 وأما إلى غضب المبيوع أجبر القصار إذا وطئ ثوباً في بيت القصار إن كان ثوباً بوطئ مثله لا يضمن  
 كان مما لا موطئ إن كان رقيقاً يضمنه سواء كان ثوباً القصار أو غير وأن حمل يرد القصار بأذن الاستا  
 فسقطت إذا ضار فأسده أن سقط على ثوب القصار لا يضمنه ما يفتوت الاستاذ وإن سقط على يده  
 القصار ضمنه الأصغر خاصة وإذا استأجر عبداً فسقط مزبذبه شيء على شيء فأكسر المدي وقع عليه كان  
 الذي وقع عليه مكلماً المستأجر لا يضمنه وإن وقع على شيء وهو رده عند المستأجر ضمنه الأصغر  
 وإذا سقط من يده المودع شيء على شيء فأسده يضمنه باب ما يضمنه الأصغر كمالاً وسلم رحم  
 وفي إجماع الواقعات رجل دخل الحمام ودفع الثوب إلى صاحب الحمام فحطمه فضاغ لا يضمن إجماعاً  
 لأنه مودع لأن كل واحد من المودع لا يضمنه إلا أن يسترط الجواب أن السماع والخلف فماتت تكون  
 على الاختلاف فإن دفع إلى من يحفظ باجر كالتباني فماتت الاختلاف في باب إجماع الحمام لمح الإسلام  
 رجل دخل الحمام وترك الثياب بيده يمسك الحمام فماتت استحقاق عادة دلاله ذكره شيخ الإسلام  
 وذكر في آخر وجوبه التواضع في القسم أنفقار دهمه إيمان من دخل الحمام واستشار صاحب  
 الحمام ابن أخته الثياب فاشار إلى موضع أن هذا ليس باستحقاق وقال محمد بن مسلم رحمه الله هو  
 استحقاق كما قاله شيخ الإسلام ويقتضي إذا غرق استغفنه أن كان من ربح أصابته أو مروح أو لم  
 صدقها من غير مذكور وجعل الملاح لا يفتوت بالانفاق وإن كان بفعله أن خالف بأن جاوز الميخاض  
 بالإجماع وإن لم يجاوز يضمن عندنا لأنه اجبر مشترك وإن دخل الماء في السفينة فأسد الملتاح  
 أن كان بفعله ومده يضمنه عندنا وإن كان لا يفعله لم يمكن الحرز عندنا لا يضمن إجماعاً وإن كان سبب

ذكرهم

فمخرجهم

إذا استأجر عبداً فسقط من  
 يده شيء على شيء فأكسر

وإذا سقط من يده المودع  
 شيء على شيء فأكسر

تأواه

ط



يمكن التحرز عنه عند ان يصعد رجه الله لا يضر وعندهما تضمن وهذا كله اذا لم يكن رجا المتاع او  
 وكيله في السفينة فان كان لا يضر في جميع ما ذكرنا اذا لم يحيا لقمان لم يحيا والمعتاد لان حمل العمل  
 غير ممكن اليه ذكره سبحانه الاسلام رجه الله في باب ما يضر الاجير في المسعى ولو كانت سفن  
 كثير وصايل المتاع او الكليل احدىها فلا ضمان على الملاح فيما دونه من السفينة التي فيها  
 صايل المتاع او وكيله وخبرنا بسوى ذلك هذا كله قولنا في يوسف ومحمد رجه الله في يوسف  
 رجه الله فيما اذا كانت السفن كثيره قولنا في قولنا اذا كانت السفن كثيره لمعاو بسوى معاين يكون  
 في دفعه واحده وان تقدم بعضها بعضا فلا ضمان على الملاح وذكر بعد هذا عن ابي يوسف رجه الله  
 اذا كانتا سفينتين مفرقتين ودر الطعام في احدهما فلا ضمان على الملاح فيما هلك في ذلك  
 اذا كانتا مفرقتين وكانا شريكتين معا وكحسان على الشط معا وقنه ايضا عن ابي يوسف  
 اقبل التاجر مع حموله كثيره وهو احدى الدواب فكانه لم يسلم الى الاجير ولا ضمان عليه و  
 فيه اذا حمل متاعا على حماله وصايل المتاع يمشي معه ففتر الحمار وسقط المتاع وفسد وهو  
 ضامن لان غنار ضايه يده وقنه ايضا ابن سماعه عن محمد رجه الله استأجر حمالا ليحمل له ذوق  
 سمن بدائق فقال الحمال لرب الزرق ارحل علي فحمله عليه وحمل معه الحمار فدفع فذهب ما فيه  
 فلا ضمان على الحمار فان حمله عليه لم يضعه في بعض الطريق اذ اذ دفعه واستعار مبد الزرق فقا  
 بصعابه فوقع ففتر فالحمار ضامن لانه قد صار فضا في جني حمله ولم يبرأ منه بعد لانه لم يسلم  
 الاضايه وفي القدوري اذا سلمه الى بيت صاحبه ثم انزل وصايل المتاع فزراسه فوقع ما فيها  
 وهلك في الحمار ضامن قولنا في يوسف رجه الله الاول وهو قول محمد رجه الله ثم رجه وقال الاضايه  
 على الحمار وفي السلي ستعان القصار برب الخوب على ذوق الثوب فدفعه وخرق الثوب ففتر  
 اذ لم يعلم من ايتها خرقت فعلى القصار كل الضمان لانه في من وفي القدوري ان هذا قول محمد رجه الله  
 واما على قولنا في يوسف رجه الله اسعد على القصار نصف الضمان وان علم انه خرقت من ذوقه فعلى القصار  
 نصف الضمان وان علم انه من ذوق ربه الثوب فلا ضمان على القصار متجاوزا به حموله لم يبقها  
 وساق المكارى الدابة ودر المتاع يمشي معه او لم يمشي ففترت الدابة ففسد المتاع خرب  
 بانفاق بيننا لانه مشترك في الضمان يده وان قطع الخيل وسقط المتاع ففترت الدابة ففسد المتاع خرب  
 فان كان عبدا صغيرا فضا على المكارى يادى ربه العبد فسقط الاضايه وان كان الصغير لم يمتسك على  
 الدابة ولدا متجاوزا به حمولا متجاوزا به حمولا ففترت الدابة ففسد المتاع خرب  
 الاثنته عشرت وفسد المتاع لا يضر في قولهم جميعا وكذلك اذا كانا بغيره ان الدابة وبسوقها  
 هلكا ذكره السعي وذكروا في موضع كثر هذه المسئلة عن ابي يوسف رجه الله وقال اذا عثرت  
 الدابة فلا ضمان على المكارى وان كان غنارا الدابة ففسد المتاع ففترت الدابة ففسد المتاع خرب  
 خيله وسقط الحمل بضمها لا يضر في قولهم جميعا وكذلك اذا كانا بغيره ان الدابة وبسوقها  
 على الحمام والنراخ العمل على وجه لا يضر في قولهم جميعا وكذلك اذا كانا بغيره ان الدابة وبسوقها  
 على القصار العمل على وجه لا يضر في قولهم جميعا وكذلك اذا كانا بغيره ان الدابة وبسوقها

واحد  
 ضامن

ما يضر الا حركه فصل ما يلحق الملتزم في الاستأجار اياه لركبها  
 الى مكان معلوم فركب وحمل مع نفسه حمله لا يضر حمله لا يضر قد اريد ان عطيت الدابة نصيب  
 في الكياح وليس بنفسه ذلك ان الرجل يوزن ويوزن الحمل ليعرف الزيادة لان الرجل لا يوزن  
 بالقياس انما تقيس ذلك ان يرجع الى اهل البصر ان هذا الحمل كم يزد على ركه في الثقل  
 وهذا اذ لم يركب مع وضع الحمل بل يكون ركه في موضع والحمل في موضع آخر اما اذا ركب على  
 موضع الحمل فبضمه جميع الدابة استكرى دابة ليحمل عليها عشره مخايم خطه فجعل في الجوارق  
 عشره مخايم واو المكارى ان يحمل موعليها فحمل هو ولم يشأ ان يستكرى في الحمل الاضايه  
 عليه اصلا اذا هلك الدابة ولو حملاه جميعا استكرى المكارى والمستكرى ووضعاه على الدابة  
 يقين المستكرى دية القمه وان كانت الخنطة في الجوارق فحمل كل واحد منهما ما في الجوارق  
 على الدابة جميعا لا يضر المكارى شيئا ونصير حمل المستكرى عما كان مستحقا بالعقد ولو استكرى  
 دابة ليحمل فوضع عليها الزامله ضامن لان الزامله اقترى بالدابة من الحمل وياي ما يضر الا حركه  
 فتح الاسلام رجه الله وفي باب ما يضر من الثوار اذا اجر دابة الى موضع باربع دراهم  
 على ان يصر في يومه ذلك فرفع بعد خمسة ايام فالعله درهمان لانه خالف في الرجوع  
 فعليه اجر الدابة فاضاه استأجر دابة الى موضع معلوم فجاوز بها الى موضع آخر ثم ردها  
 الى الموضع الاول ففترت فوضا من العارية كذلك وانما في اجازات الجامع الصغير  
 دابة لركبها فركبها واراد في غير ففطنت بضمها نصف الدابة قال سمي الامه للحمل في رجه الله  
 في باب النفق على ذي الرحم المحرم هذا اذا ارد في نفسه اما اذا ارد في جيبها بضمها ففترت  
 بحفظ جدا وفي بحر القدوري رجه الله اذا استأجر دابة لركبها فان كسب غنى مع نفسه  
 خسر الخلف سواء كان اقل او اقل وهذا اذا كانت الدابة عكسها ان ركبها اثنان فان  
 كان لا يمكن فوا تلاف وحسب حمان للجمع ولا اجر عليه وليس هذا اصلا في الرواية بل رواية  
 القدوري في الاركا بوالصغير الذي ذكره سمي الامه رجه الله اذ اوجه هو الذي لا يتك  
 نفسه ومثله بمنزله الحمل في المسعى عن ابي يوسف رجه الله اذا تكا ركه اياه ليحمل عليها خطه  
 مسماه الكليل فحمل عليها اكثر من ذلك سلت ثم هلكت بعد ذلك في يده من غير ذلك ففتر  
 ضامن حصة الزيادة من قيمتها وولان عن ابي حنيفة رجه الله ايضا استأجر لركبها واما  
 الى الليل فحسب ولم يركب على يمينه ان استأجر لركبها خارج المصر الى مكان معلوم ففترت  
 لانه هذا الخلف لا يوجب له الجرح فلم يكن مادونا فيه ومنه خرج كثير من المسائل وان استأجر  
 لركب في المصر لا يضر لانه يجب له الامساك اجره ما باحان الدواب في الاسلام  
 وذكر هذه المسئلة في ما يضر في الغسطة فقال اذا استأجر دابة لركبها الى مكان معلوم  
 خارج المصر فمسك في المصر حتى هلكت فاما بضمها اذا مسك في المصر فلا يمسك الناس عادة  
 للخروج الى ذلك المكان بومين او ثلثة ايام اما اذا استأجر مقدارا من الناس للخروج الى ذلك  
 المكان عادة لا يضر في الغسطة لانه اذا استأجر دابة للخروج الى ذلك المكان ان قدر

استأجر دابة لركبها فركب  
 وحمل مع نفسه حمله

استأجر دابة لركبها فركب  
 غير



يمكن ان يتشاكل الخروج **مسألة** ما سلم المقود عليه عينا او عملا وما يحل على  
 الآخر وموثاب الرد وبالله استأجر ان يفعل استأجر دارا ودفع المهرت الرد المصاح وقال  
 ذلك الدار فلما انصرف له قال المسافر لم اقدر على بيعه ولا ربح الدار لاني قد ريت و  
 سكتة فالقول لبيت الدار قال سجد لا سلام وجهه الله هذا اذا كان متعاج هذا الخلق كيتي  
 يتولد على فتحه اما اذا كان متعاجا على اخر فافترق المتعاجرو به يعني وفي الجامع الاصغر اجز  
 آخر جاتونا ودفع اليه المفتاح فلم يود المسافر على فتحه وفضل المفتاح اياك ما وجد فان  
 كان يمكن فتحه الخاتون بهذا المفتاح فعله اجر ما مضى لان التسليم ثم ملكه جازا انما انصرف  
 جاء من المسافر وان كان لا يمكن فتحه به لم يجب الاصر لان التحلية لم يصح استأجر دابة الى  
 ثم قد دفع المهرت الدابة وفتح بها ومنه جاز وكفى لوصوب الامر ولا يجب ان يسل  
 انعام وقد ذكر محمد رحمه الله الكتاب ثوسر بان يرسل علما قال ينبغي ان لا يسلم ان سا  
 املا بحسب استأجر رجلا يحمل له غنفا او طعاما من مطوره سماها فذهب ولم يجد  
 شيا قسم الاجر على ذهابه وحمله ورجوعه فيلزمه مقدار ذهابه لان الذهاب كان له وان لم يتم  
 المطورة نظر الى اجر مثله وذهابه ولا يجوز به مما سمى ليغني من حصته في باب العيون من  
 سير الواقعات استأجر رجلا لتبليغ الكتاب الى فلان فذهب فوجد فلانا ميتا ودفع الكتاب  
 الى ورثته او كان غائبا فذفعه الى انسان لسلم اليه اذا حضر كذا لاجل الاجماع ذكره ورواه في بعض  
 رحم الله في رواه الى سلم رحمه الله وان رد الكتاب كانت المسئلة على الاصل والعرفه بالاجاز  
 الدواب لسجد الاسلام رحمه الله واسار في المعنى ان اذا وجد المرسل اليه ولم يوصل اليه لا يستحق الاجر  
 استأجر رجلا لسلع رسالته الى فلان فذهب فوجد فلانا ميتا او غاسا فبلغ الرسالة  
 الى ورثته ان كان ميتا او الى احد يوصله اليه ان كان غائبا وجاءه سحر جميع الاجرة بالاجماع بخلاف  
 رد الكتاب فان مه اصلا في باب اجاره الدابة قبل باب اسعار الاجرة بالاجماع بخلاف  
 وطره وديع هذا الكتاب فما لو كان مكان الكتاب سئله مؤنه فوضعه الاجر على يدى عدك  
 استأجر جياطا او قصارا فقال استأجر بك ليخيط اولي قصير فعلم بيد غلامه لسحر الاجر فان قال  
 مد تفك لا سحر الاجر وفي الارض لا يرضع فارضعت ثدي جارتها ولم يرضع هي سحر وان  
 شرط عليها ان يرضع تنفعها اصله للشايع ولا وجه انها يستحق اجارا لسجد الاسلام رحمه  
 الله استأجر ليجل له هذه الخشبة المعينة على العمل من كرمته الى بخارا يا امر معلوم فجاها في  
 الماء قبل ان له اجر المثل استأجر عتارا بعشرة دراهم ليحفر له حوضا عشرة اشترى عشرة عمقه  
 فحفر خمسة ووجه يجب ربع الاجر لانه او يبيع العمل لان العشرة العشر ما به والخمسة والخمسة  
 حمة وعشرة وربع باب الاجارة لحفر الابار لسجد الاسلام استأجر دابة الى سمرقند او الى  
 بخارا فلما دخل الكار الى البلدة يجب عليه ان ياتي الى سمرقند استأجر استأجر استأجر استأجر  
 السرجي رحمه الله في الدابة لولده هكذا ذكر في اول باب اجاره الدواب وسماه ورام الطريق  
 في الاجارة ريت الدار اذا منع عن تفرغ بيت الخلفه لم يجز لكن للسكنى ان نفسه الاجارة لانه

غلط

استأجر رجلا لسلع الكتاب  
فذهب حوله ميتا

استأجر ليجل له حوضا  
عشرة اشترى عشرة

تقرر

سفر بالسكنى اذا استعديت الدار عنه في مثل هذا الموضع عامة في اجاره الدار من عمام و  
 اصلاح المنزلة ونظف من الشطرنج في هذا الموضع ايضا وفي التوازي استأجر دارا فيها شئ مكان له  
 ان يستقضي الشئ ما الوضوء من اذن صايله الدار لانه حق في ما لا يرضى من الاجارة على ما علم فعلا  
 اولى وان وقع في البيت او نزل بها افسد على واصلها اصلاحه في اجرة المسكن كالحفاظ  
 وكحوه بجلان يكون مؤنه الرد عليه اعلى ربح الثوب لانه الرد ببعض العصى فانما يجب على من كان  
 شفعه البصر له ومنفعة البعض لا جبر لانه عينا وهو الاجرة ولرب النول المتفعة والهي  
 من المنفعة فاذا في الحقيقة الاصل هنا ما وجد في وصايب الورد متاخر ومؤنه الرد على  
 الموجود ولو اجر عبد او دابة وفتح المتأجر فان مؤنه الرد على ربح الدابة استحق من غير معنى  
 كلام سجد الاسلام رحمه الله يعني فلم يبين خلافا هذا ذكر رحمه الله ورواه هذه المسئلة  
 2 العدوي في باب من يجب تسليم الدابة بالمسافر والمذكور عن ولس على المتأجر رد الدابة  
 المسافرة على المالك وعلى الذي اصر ان يرضى من المتأجر فالرد ليس هذا كالمعارنه ثم قال فان  
 اسكنها في منزله يعني الدابة المتأجرة حتى عطيت له ضمان عليه ومؤنه رد المهرهون على الراهن  
 ومؤنه رد الدابة بعد على صاحب الدابة ومؤنه رد المتأجر على المتأجر ومؤنه رد  
 المقتضوب على الغاصب في عارته سجد الطحاوي في المسئلة في سماعه عن محمد رحمه الله استأجر اخر  
 دابة اياها معلومة وكبها والمصر وانقص الامام واستأجر في منزله ولم يرض بها ياخذها  
 فبعث لافنان عليه من قبل ان على ربح الدابة ان يحسب ختم بعضها فلوان المتأجر ساء الدابة  
 ليردها على المالك منزله مع انه ليس عليه الرد وهلك في الطريق لا ضمان عليه ولو ذهب المالك الى  
 بلد اخر وذهب هذا الرجل بالدابة ليردها على المالك فمكنت في الطريق فوضا من ويصير بالخراج  
 من البلد غاصبا ولو استأجرها من موضع سجد الى موضع سجد بدعيها وكفى ان على المتأجر  
 ان يردوها الى الموضع الذي استأجرها فيه وهذا الشرط معتبر وان يترك منزله سان مكان الايناء  
 في باب التسليم فان ذهب بها الى منزله وامسكها هناك ضمنه اذا هلكته ولو قال ان يتركها الى موضع كذا او  
 ارجع الى منزلي فليس على المتأجر ان يردوها الى المكان الذي استأجرها فيه وعلى الاجران باق منزله  
 المتأجر ويقبضها ثم يساير دابة بعينها ليضع عليها حملا مقدرا في اداء المكارى ان يضع عليها  
 شيئا من متاعه مع متاع المتأجر فللمتأجر ان يمنع المكارى من ذلك مع هذا اذا وضع وبلغت  
 الدابة ذلك الموضع بحيث جمع المستعجل في ما اذا استأجر دار او شغل ربح الدابة بعضها عتاج نفسه  
 حيث سقط من المتأجر من الاجر بحسبه للمتأجر ان يبيع ويودع في الطحاوي وهي ما قوله  
 على ما ياتي رجلا ان استأجر شيئا ودفع احداهما الى صاحبه ليس يمكن الايض ان كان سئلا يحتمل القية  
 لان ما لا يعمل العمل فلا يصح المسافر ان يدفع الى صاحبه بتمسك باب اجاره القضاة اسقط  
 خيمة الى يملكه ان يواجر من غيره لان هذا مما لا يحمله الناس في منزله البيت فان اسرج  
 حاز وان اخذها من غير ان كان موقفا لا كخيمة المسح استأجر دابة ليوكب بنفسه  
 ليس له ان يواجر غيره ولا ان يغيره لاصلاق الناس في الاسراع وهي اول عارته هذا الكتاب وقد

غيره

ولو اجر عبد او دابة وفتح  
المستأجر فان مؤنه الرد على  
رب الدابة

مؤنه رد الدابة بعد  
مؤنه رد المتأجر والمقتضوب

اساير دابة ليركب

لتمسكهم

منطحا

ساز







اسمها او دارا شهر  
فكسر شهر  
العاصم او المصغر

تقضي المتاجر حتى مات الآخر وانصب المدة فاذا احدثت اليد عليه لا تكون له ذلك كله الا ان  
الصحيح ويجل انما هو ما او دارا شهر فكنى شهر من الاجر عليه في الشهر الثاني هذا جواب  
الكاتب ذكر شيخ الاسلام رحمه الله في آخر احاد الختام وغير بعض متاجريهم الله ان عليه  
اجر المالك وعلى غيره الكسبي وان سلمه رحمه الله انما كانا يوفقان من الرواسي من المعتلة  
لا استقلاله وغير المعتلة ويدينه من غير فصل من الدار والحمام والارض القاصب اذا اجر  
المعصوب ثم احاد المالك فالاجر مما مضى من الاجازة للقاصب لانه هو العاقد ومما يتقبل  
للمالك لانه قصوى وحق المالك ولو لم يجز حتى مضت السنة فالاجر كله للمواجر في اخراجات  
اي السب رحمه الله هكذا حتى هناك يخرج ذلك ان السب وهذا كما لو اجر المولى عبده سنة  
ثم اعتقه وسط السنة فاحاد العبد الا ان واجره ما مضى من السنة للمعتق وما وجب بعد  
للمعتق ذكر في آخر كتاب الحري وقد ذكر في آخر احاد السب القديري ان الاحاد عند ما توقف  
على الاجازة كما في سائر العقود فان اجاز المالك من استيفاء المصنع جاز والاجر للمالك وان  
اجاز بعد استيفاء المصنع الا ان وكاس الاخره للعاقدة وان اجاز بعد انتفاء بعض المدة  
فاجر الماضي والباقي للمالك عند ان يوفى رحمه الله ولا يجوز له ان يجره ما مضى  
للقاصب واجر ما بقي للمالك ولو اعطاهما فزارعه فاجازت الارض حان فان كان الزرع  
قد سبكل ولم يثمر فلا شيء للقاصب من الزرع وهو للمالك وان سبب الزرع لم يلحقه الاجازة  
وهو للقاصب وذكر شيخ الاسلام في كتاب المزاري ان المالك اذا كان من قبل القاصب  
لا يصح اجازة المالك لان العقد لم يرد على المالك انما ورد على منافع العامل وقد كسب القاصد  
وعلى بعض الخارج من يد القاصب وذلك حقه وادلم يتناول العقد ملكا لا العمل اجازته وان  
كان البند من قبل العامل في اجاز المالك قبل الذراع ولا يصح اجازته بعد الزرع لان الاجازة قد  
على منافع ارضه صوغت على اجازته الا ان اجازته لا تصل بعد الزرع لان العقد قد انتهى بنهاية  
فكسبها واولا رحمه الله قوله اثاره المالك لا يصل بعد الزرع على كل واحد اعلم في المسوق  
عند انتم ان العبد اقم بينه ان المولى كان اعتقه قبل الاجازة فالاجر للعبد لانه ليس ان المولى  
كان اجازته في هذا العقد صوغت على المالك وقد اجازته وما كان المنافع بعد العبد  
قد لم تكن له ولو كان العبد في حرة وقد فسح الاحاد ولم تكن له بيده ودفعه العاصي الى المشتري  
واجب المستاجر على العمل عام منه انه حر وان المولى اعف قبل الاجازة فلا اجر للعبد  
ولا للمولى ولعلم من قبل من كان المولى للعبد ولو كان العبد غير بالغ فادعى العفو وادعى المولى  
ولا قد فسح من قبل وبقي المصلحة لها فالاجر للقائم فلا والكتاب وهو غير له لقيط في حرة  
رجل باجره وفي سله من اسكالا لانه ليس ان المولى كان اجازته وان عقول بوقف على  
اجازته فسحق ان يعمل فسحق ان يجره الى المولى له وله وهو غير له لقيط في حرة رجلا آخر موافق  
ذلك ان الملتط انما ملك حان القبط لان بالامانة كحل ما من عقول في حرة شعوبا وان  
نظر من الصغر وهذا المعنى يقتضي ان ملك المولى اجاز معتقه اذا كان صغيرا في حرة فسحق

عند الاحاد عليه بصفة الزرع فلا عليك فسحقا بعد ذلك اجر القاصب سنين ونسبت السنون  
عم ادعى المالك ان كسبا آخر عقد لا تقبل قوله الا بيته ولو كان كسبا من ثمة تقبل كبا لغز وجها  
انوها ثم مات الروح فقالت كسبا آخر عقد لا يقبل قوله الا بيته ولو كان كسبا من ثمة تقبل كبا لغز وجها  
فوقها وطها الميراث في المسمى من محمد رحمه الله بعد اجر من حرة دارا بفسر ودرهم فاستحقها رجل بيته  
فامسك على اذاره وقال كسب دفعتها الى اجره وان ثمة اجرها فالاجر له لان الظاهر ان الانسان تصرف  
واجزها فالاجر له في فالتقوى قوله رب الدار لان الظاهر شهد له لان الظاهر ان الانسان تصرف  
في ملك الغير لذلك الغير وان اقام الاجر بيته على ما ادعى القاصب لا تقبل بيته لان بيته السبه  
يريد ابطال قول المستحق في اس ته بالا جاز والبيات في الاصل من عن الاثبات لا لا بطلان وان اقام  
السبه على اذار المستحق بما ادعى القاصب قبلت بيته لان بيته السبه لا سطل قول المستحق انما  
يقت اذاره بالقاصب ثم اذا ثبت اذاره بالقاصب يتبعه حكم الاجرة غصب دارا فاجرها ثم اثبتها  
من صاحبها فالاجر له الا في ما ضية لوجود شرائطها وان استقبلها هو افضل واجازات النوازل  
قاله ابو العسم القصار رحمه الله القاصب اذا اجر من غيره ثم ان المستاجر اجر من القاصب واخذ منه  
الاجر كان للمستاجر انما وهو القاصب لا يستحق منه الاجر فمن احدهما ان اجاز القاصب انعقد  
ان لم يقع مصر انما اجر من اجرة فلا يجوز ليقته وهو ان الواحد يصير حرة على الثاني ان الاجازة انما  
كحل رجا للمعصوب لانه رد المفسد مستحق عليه ومع غيره المستحق كالمسرى شر افا سكا اذا اجر  
من البائع جعل ذلك نقضا للعقد واد اجعل رد المفسد لا يسوجب لاجر سباحة من يدي حلقه  
لرجل والشيخ آجرها من حل بيع المالكه كل شيء يدرهم واللعبة او حفر بجره الله ما ياذ من  
الاجر فلا عاقد لانه خاص والاجر في العصب للقاصب وسحق ان يتصدق بكسبه قال ابو العسم  
رحمه الله انما يجب الاجر اذا كان بيني هادكا نا او نحو حتى يصير بذلك غاصبا اذ لم يفعل ذلك فلا لانه ليس  
باخرق المصنوع المستاجر في اذار النوازل او كذا اذا استاجر اذار للموكل سنة ثم ان يرفعها الى  
الموكل وسكنها بنفسه سنة فلا يوفى رحمه الله الاجر عليه وقال محمد رحمه الله الاجر على الموكل  
لان قبض الوكيل قبض الموكل فوضع قبض الوكيل او لا للموكل وصار الوكيل السكنى بعد ذلك غاصبا للسكنى  
فلا اجر عليه ولا الصدرا على رحمه الله فضل ومن اجر على الموكل على وجه الله مكل لان الوكيل  
صار غاصبا للسكنى والمستاجر اذ اعصم به المستاجر لا يجب عليه الاجر فيه ايضا لو ارض بطلان بيت  
له ارض من رجل بعينه ثم استن اها من صاحبها بعد ما استاجرها وكيفية وهو يعلم بالاجازة ثم علم  
لا يكون له ان يرد ها ويكون في يده فلا حارة معنى قوله لا يرد ها لانه لا يرد لان استحق الما مود  
صالح ما د على الامر ويعلق به حق الاجر فلا عليك ابطال حقه بالنقض والرد عليه الموقوف اذا اجر  
الموقوف ان كان الواقد شرط ان لا يواجر اكثر من سنة لا يجوز الرناده على ذلك وان لم شرط جاز  
اجازته الى ثلاث سنين اما الاحاد اكثر من ثلاث سنين تكفي فيه فلا شايخ بل رحمه الله لا يجوز  
وقال عنهم يرفع الى الحاكم حتى يطله وبه اخذ الفقهاء واللسب رحمه الله في اجازات النوازل  
في احاد ما يتعذر تسليمه اجرا لينا دون الاخر كسب لانه لا يجوز لانه في معنى المشايخ وتماثل الزرع

الوكلاء اسما والاراد  
الموكل منه عم اني ان يجرها  
الى الموكل وسكنها

الوكلاء اسما والاراد  
الموكل منه عم اني ان يجرها  
الى الموكل وسكنها

فوق ح

استيجان

الموقوف اذا اجر الموقوف



وقال المصنف رحمه الله تعالى في بيان ما يدرك على جواز امان البناء وحده فانه  
 قال في استاجار ارضي فيها بناءم اجرها من صايبها اسوة من الارض حصه البناء فلو لم يجز اجاره  
 البناء وحده لما استوجب حصته من الاجر وكذا يجوز اجاره الغسطاط ولا فرق بينه وبين ذلك  
 قال وكان ابو نصر رحمه الله يقول لا يجوز اجاره البناء دون العريضة فاوردت عليه الغسطاط فلم  
 ينهيه الى الفرق بينهما ولو كان البناء ملكا والعريضة فمما لا يجوز المتوى باذن مالك البناء فلا جد  
 ينقسم على البناء والعريضة ما من سطر بكم يستأجره واحدهما اصاب البناء وما اصاب البناء اجرا  
 فيها زرع او سجن او غيره مما يمنع الزراعة فلا جاره فاسد هذا اذا كان الزرع لم يندرك حيث  
 يضر الحصاد اما اذا درك حيث يضر الحصاد فالسجل الاسلام رحمه الله في باب اجاره الفاسدة  
 ويجوز ويؤمن الحصاد والتسليم وعليه الفتوى كما لو اجار ارضها متاعا لا جاره برفع المتاع  
 وتسليم الدار كما لا يقره التسليم كما هنا وقال المصنف الامام ابو علي الشافعي اذا استأجر بيتا مشغولا  
 ماسعة الاخر كذا ترى ان الاجاره جائزه والتسليم لم يضر حتى وجدته رواه عن محمد رحمه الله ان الاجاره  
 لا يجوز ويجعله كالجاره فيها زرع وتساوي اجارها زرع لا يجوز فان فرغها وسلمها لا يضر ايضا  
 لان الاجاره لما وقعت فاسده لا يجوز الا باستيفاء ودرك اكثر من زرع والجامع الصنف عن محمد  
 انها يضره وقال الشيخ الامام الزاهد رحمه الله اذا استأجر ارضها فيها اشجار كانت لا تنجر وسط  
 الارض لا يجوز وكذلك المزراع وان كانت في نواح الارض على المشاه جازت المزراع والاجاره  
 وان كان وسط الارض شجر او شجران صغيرين مثل النخلة التي مضى عليها مول او مولان يجوز  
 وان كان السهم عظمه لا يجوز لانها عروقها باخذ الارض يكون طيها فيقتصر به المستأجر  
 كذا ان كان في الارض اشجار كانت في ناحية الارض يجوز واداره الا منه يدخل بعد ذلك يجب  
 العقد سقا وكذا النخلة في المسعى حرم عن محمد رحمه الله رجل اشترى نخلة على الارض بحددها ثمان مائة  
 ارضا لا يجوز لان بنيا وسن الارض شمس المتأجر وان اشترى ارضا بحددها او اشترى شجرة بحددها  
 ونحوها فقلها واستأجر ارضا جاز وفيه ايضا استأجر ارضا بحددها فلا جاره فاسد وق  
 ان قطع ريت الارض الرطبة وسلمها ارضا بحددها بغيرها فان اخضعها قبل ذلك فباطل الحكم لها  
 ثم قل الرطبة ثم انفذ العقد وهذه المسألة يصير رواه في المسائل المتقدمة قال المصنف رحمه الله  
 اذا استأجر بيتا مشغولا مشغولا وبعضها فادعه ببيع الاجاره والقانخ محتسبا من الاجر  
 يجوز المشغول وقال الاخر صحت مثلا الارض وهي مشغولة وقال المساهل فان شئ في اجازات  
 العاقبات والله اعلم **باب** الموكل **الموكل** ما سأل الموكل عن العريضة والعريضة  
 ما سأل سأل هذا الكتاب سأل على احد عشر فضلا او لبا الفاظ الموكل في ما سأل الموكل  
 بالسع وهي انواع ثم ما سأل المستضعف والموكل بالشر وهو انواع ثم في كسفه سأل الموكل  
 للموكل ووكيل الموكل ثم ما سأل الموكل في العريضة والديون ثم ما سأل الموكل في ما سأل  
 المأمور بدفع الملائكة وقضاة الدين وغيره ثم ما سأل الموكل في الخصومة ثم ما سأل الموكل في الملاقاة  
 والحلف والتمكاح والاعناق وغيرها ثم ما سأل الفل وما يخرج به الموكل عن الموكل ثم ما سأل الفل

اجرة ارضها متاعا

اسمها

قال  
شقة

اذا استأجر ارضا بحددها  
مشغولة وبعضها فان

في  
في  
في

عن الموكل المعلق واللازمه **فصل** في الفاظ الموكل المصاحبه في صوغ الموصل وكاله  
 في ادب القاضي اذا قال لغيره اجرك كذا مع عبدك هذا منه توكل مع العبد في الزيادة في باب  
 بعد باب التامخ وفي المصنف سر عراي يوسف رحمه الله اذا قال لرضا حبيب ان مع عبدك هذا  
 او هو بيتا ورهيتا وفا فتني او شئت اوردت فهذا كله توكل او امر بالسبع اذا قال هذا وكلي  
 في كل شئ فهو وكيل بالحفظ استعسانا والقياس ان لا يصير وكلا اصلا لان هذا توكل بالجميع  
 وفيه الاستحسان ان الموكله ينبغي عن الحفظ قال الله تعالى وهو على كل شئ وكيلان حفيظ ولان  
 التوكل استعانة وانما يستعان في النفع والحفظ نفع محض وهو المتيقن فحمل عليه فلو  
 زاد فعل هذا وكلي كل شئ جازا من هو وكيل بالحفظ والسع والشك وتعاخي ديونه  
 وصرفه والهبة والصدقة وغير ذلك لانه قوض التصرف اليه عا ما صار له ارجا ما صنعت  
 من شئ فهو جاز في جميع انواع التصرفات وبهذا يخدم الموكل معال اجهلي وكلا  
 في ما لا جازا ما صنعت فاذا فعل ذلك صار وكلا كل شئ كما ذكرنا في لو اتفق على نف  
 من مال الموكل جازا لانه اجاز صنع وهذا من ضيعه في باب ما سأل الموكل من ارباب القاضي قالوا  
 ما ذكرنا التعليل يقتضي انه اذا اطلق امره كقولك رحمه الله فتعني لهذا من يتولى خلاف  
 كذا ذكرنا وكاله واقام الماطي رحمه الله في عني هذه الصورة وكاله الاصل يكون وكلا  
 والمعاوضات والعبات والعناق وكاله محمد رحمه الله في الهار وفي عني صوغه رحمه الله يكون  
 وكلا في المعاوضات دون الهبات والعناق وذكره وكاله التوازن فلا يكون عن محمد رحمه الله  
 التلاشي رحمه الله او صرح به في غير ذلك في جميع اموري فقال الموكل طلعت امرتك لا  
 او قال وقتت جميع ارضك فانه يجوز فعله وقال ابو نصر رحمه الله لا يجوز شئ مما صنع قال ابو  
 اللسد رحمه الله وبه نأخذ والفتوى على انه يكون وكلا في المعاوضات لا غير وكاله بالخصومة  
 وكل حق له في مصر كذا او بقبض غلات في مصر كذا نصرو وكلا فيما كان واصبا يوم التوكل وفيما  
 حدث بعده وكذا لو وكله بتعاخي ديونه في مصر كذا وكذا لو وكله ببعض كرق هو له على  
 الناس والخصومة فيه مساو القايمة والحادث ولو وكله بالخصومة مع فلان في حق له قبله  
 مساو كل حوله قبل فلان يوم التوكل لا غير والعامل ان يكون تعيين المصنف وتعيين الرجل سوا  
 مصنف التوكل الى القايمة يوم التوكله الوهم من جميعا قيا سا و ذكر سجع الاسلام رحمه الله  
 في ما سأل الموكل بالدين انه اذا وكله بعض كحق له قبل فلان ينصرف الى العام والحادث  
 جميعا ما مل عبد الفتوى وفي المصنف اذا وكله بتعاخي كل دين له ثم حدث بدين كذا في له  
 فله ان يتعاضد من له وكذا الرجل بقبض غلاته فانه يتعاضد ما حدث من الغلة وفيه ايضا لو  
 وكله باجارة كل دار له اق ببيع كل عبد له فله على ما كان ملكه يوم التوكل وفيه ايضا  
 وكله ببيع الامه فولدت ولد السوله ان يبيع الولد عند محمد رحمه الله وعن ابي يوسف  
 رحمه الله روايتان وكو وكله ببيع ثمنه فهو على ما ذكرنا في الجارية وفيه امرهم  
 عن محمد رحمه الله فلا لغيره انت وكلي وخصومة كل ضيق لي بخراسان فقدم الرجل

في  
في



الذي يدين الضيعه بخراسان بالكوفه فله ان خاصه بالكوفه واد اقاله كذا في الكوفه فقدم  
ناس من خراسان الكوفه وعلم دين للموكل فقال بخاصه بالكوفه وقوله ايضا اذا وكل انسانا يطلب  
كل حق له والخصومه فيه والبعض لبعض انسان منه دارا فلو وكل ان خاصه بها وان بيعت دارا  
للموكل فيها شفعه لم يكن هذا وكل لا يطلب الشفعه وله ان يصفى شفعه قضى بها للموكل الحسن  
رناد غزالي صنفه رحمه الله اذا اقاله غيره انت وكل في الذكي على الماس لم يقع على ما حدث  
ولو وكله بكل حق له والخصومه في كل حق له جاز وان لم يبيع المهر ولا الرجل في باب شهاده  
الوكيل من الزيادة بعلن الوكاله بالشرط جابر مطلقا اما الكفاله في بيعه تعليقها بالشرط المتعارف  
وبغير المعارف لا الوكاله لا يبطل بالشرط الفاسد بشرط ما في باب سر كره العتات  
من خصام رحمه الله اذا وكل انسانا لا يبيع وكل اصل العلم هو المختار الوكاله والمأذون ليس  
الاسلام رحمه الله وفي وكاله سرج الطحاوي وفي طلاق المسقي انه يصير وكل اصل العلم عند ابي  
رحمه الله فلا الرجل اذهب بعدي هذا الى فلان ليسعه من كذا فذهب به اليه واجزه ان  
صاحب العبد ام يبيعه فاشتره مع السرايه وان لم يضمن بذلك فاشترى منه وكذا  
كتاب الوكاله ان البيع جاز وجعل يعرف المشتري بالوكيل كغيره البائع وذكره الروايات  
انه لا يجوز السع وذكر في المأذون الكس ما يدل على انه يجوز فانه قال اذا اقال المولى لقوم  
باعتوا عبيدي فاني قد اذنت له في اتجاره فباعتهم جاز وان لم يعلم العبد باسم المولى ايام  
بالمبايعه فعلى رواه الروايات ليس الموكل كالوصيه فان من اوصى الى غايب او حمله  
وصيا بعد موته ثم مات فباع الوصي شيئا من التركة قبل علمه بالوصيه والموت جاز ولو كان  
ذاك قبل موته لوصيه فلا يملك اخراج نفسه والفرقان الوصي يخلف الموصي في املاكه و  
يعتق مقامه كالوارث والوارث لو باع من التركة بعد موت مورثه جاز وان لم يعلم بموته  
كذا الوصي اما الموكل والعزل امر في الموكل فيقبض يا واصل الله تعالى ونواهيته او اوصى  
الله ونواهيته لا يلزم العباد الا بعد العلم والسماع كذا هذا وجس هذا ما دون هذا الكلام  
وفي وكاله المسقي رجل اودع رجلا الف درهم وقال فدا من فلانا ان يقبض الف الف في عند فلان  
فلم يبلغ ذلك المأمور بالقبض حتى قبضها وضاعته يده فلو لم يملك ان يقبض ان شاء الدافع وان  
شاء القابض ولو علم الدافع بالموكل فذبح والقابض لا يعلم بالوكاله فهو جائز ولا ضمان على واحد  
منهما لان المستودع كان له ان يدفع وكل غايبا فبلغه فرد فلم يعلم الموكل بالرد حتى قيل جاز  
فلم يعلم الموصل بالرد حتى مات ثم قبل الموصل المهر حتى وصار وميتا لان الرد لم يبيع من غير علم  
الموصي ويجوز ان يعتبر رد الموكل دون رد الوصي اما الظاهر هو التسوية والله اعلم

تعليق الوكاله بالشرط جابر

وكل انسانا لا يبيع وكل اصل العلم هو المختار

في بيع الثياب والارض من الوكاله وكذا لو قال ببيع عبدان عبيدي فباع عبدا مبيعا منهم جاز ولا  
يصلح الموكل قوله لم اتحن هذا كذا في باب وكاله الزوج بالطلاق وكاله تشمل الامه المهر  
الوكيل هل يقبل التوقيت حتى ان من قال لغيره وكلفتك ببيع هذا العبد اليوم او فلك ببيع عبيد  
اليوم او قال اعقبه اليوم او قال اشترى عبيدا هذا اليوم باللف ففعل ذلك هل يجوز والجواب  
انه لا يتوقت واذا فعل ذلك غدا جاز استقاما في وكاله المسقي وفي اخيه صلى الله عليه وسلم  
وفي اخيه باب الوكاله يقبض العديقه من وكاله الاصل وذكره اولا الشرحه ان فيه رواه  
والاظهر انها سوقت وفي وكاله الطحاوي وكاله ببيع عبد غدا كان وكلاه الف درهم وفيما  
بعد ولا يكون مالا فيما قبل ذلك وفي وكاله المسقي فلا يخرج عبيد اليوم او طلق امرأته اليوم  
ففعل ذلك من غدا اذا كان اليوم وكلاه الف درهم ولا يبيع عبد غدا او طلق  
امرأته غدا ففعل اليوم لم يجز في اولى باب الوكاله بالعوض وكاله الاصل وعلى طهر الدين  
رحمه الله اني راس رواه في كذا لم ينظر برواه الجواز وانما طهر ثا رواه علم  
الجواز في المسقي **فروع** الوكاله بالسع مائة ما اذا باع بالدين لا يجوز عند فرجه الله و  
كذا اذا وكل بشره شرا بدينه بالدين فاشترى مائة الف لا يجوز عنده وعندنا يجوز ذلك  
كله في آخر وكاله المحلفات وسج وكاله الاصل الحسن الامام السرخسي في وكاله النوازل  
وفي وكاله المسقي امر رجلا ببيع غلامه بمائه دينار فباعه المأمور بالف درهم فلم يعلم  
الموكل بما باعه فقال المأمور بعت الغلام فقال لا مرد قد اجرت حان السع بالف وكلاه الف  
فانه قال لا مرد قد اجرت ما امرتك به لم يجز في وكاله المسقي ابو يوسف عزى صنفه رحمه الله  
الوكيل شري جارية بالف درهم اذا اشترى مائة دينار او اشترى مائة الف درهم وهو في ابو يوسف  
وكلاه الوكيل شري جارية بمائة دينار اذا اشترى مائة الف درهم وهو في ابو يوسف  
الله هكذا رواه الحسن بن زاذ رحمه الله وروى ابن سماعة عزى يوسف رحمه الله انه اذا وكله  
ان يسع ثوبه يسعه فباعه سلايه ذبا يرايه لا يجوز وفي عزى يوسف ان من امر رجلا  
ان يسع عبيده فباعه بثلثين او ذهب ثوب او فضة بثلثين بعينه او بغير عينه مما يكون ثمنها  
لم يجز من وكل وكلاه ببيع عبيده بالف وهو قسمه ثم تغير شعره وصار مساوي الغنم  
فكلاه الغنم او بغيره رحمه الله ليس للوكيل ان يبيعه بالف وفي الجوز عن محمد بن ابي بكر ببيع  
جارية بالف قيمتها الف اذا باعها بالف على انه المختار ببيع الوكيل فزادت قيمتها الى الف  
ليس للوكيل ان يفضي السع وهو قول ابو يوسف رحمه الله وفي قاسم بن هلال صنفه رحمه الله انه اذا  
لانه يجز ببيع الوكيل بغير فاضل في المشتري وكذلك اذا كانت الحادية حاملا فولدت بعد  
السع وكلاه مساوي الف درهم فالحاصل انه على قول محمد بن احمد الله لا يجوز للوكيل ان يبيع  
الا اذا كانت قيمتها وقت الامضاء وقت السع قريب من الثمن بما يتقارب الناس فيه  
ولو لم يقض الوكيل وسكت حتى مضت المدة جاز عند ابو يوسف رحمه الله وعند محمد بن احمد  
بطل ولو كان البائنه وصيا كان ماسر قول المصنف رحمه الله مثل قولهما وعلى من لا يبيع

الوكيل هل يقبل التوقيت

زوج



عن يواديه شام اذا اجاز الوكيل السع او مضت مدة الخيار جاز السع عند ان صوره رحمه الله وعلى قول محمد رحمه الله لا يجوز في الوجهين جميعا وعلى قول ابو يوسف رحمه الله ان اجاز الوكيل في الثلث فهو باطل وان سكت حتى مضت المدة فالسع حايث في اخر وكاله الاصل الوكيل السع الدار بالدارم اذا باع بما لا يتفان الناس في مثله قال ابو بكر رحمه الله لا يجوز هذا في قولهم اذا قلنا الراهن للمؤمن بيع الرهن واستوفى دينه وكاله بغيره لاستيفاء دينك فباع باصل يجوز في الراداة الوكيل بالسع المطلق او باع بتمتع مؤجل فله ان يبيعه رحمه الله يجوز وان طالك المدة وعندهما يجوز باجل معارف في تلك السلعة وبالرأيه على ذلك فلا وعزاي يوسف رحمه الله ان كاله بالسع على وجه التجارة فله ان يبيعه بالنسيئة وان وكاله بالسع لحاجته الى نفسه او قضا ما لا يتبرأ وما اشبه ذلك فليس له ان يبيعه بالنسيئة في ما لو كاله بالتمتع للمصدر الشاهد رحمه الله وفي شرح الطحاوي وفي وكاله الخوازمي قال ابو الحسن رحمه الله وبه نأخذ وفي المسعى ان سماعة عن ابي يوسف رحمه الله اذا دققت امره غزاة يبيعه لها فله ان يبيعه بالسع بالتمتع لم يجز السع المدة لا يجوز في هذه المعاضع ايضا ودكر في الباب الثاني من سرج سوج الكفا ان الوكيل عطلت السع بملك السع بالنسيئة عندنا خلافا للشافعية ثم حاك على قولنا في صفة نعمه الله يجوز البيع بالنسيئة طالت المدة او قشرت وعندهما لا يجوز الا باجل متعارف في تلك السلعة الوكيل بالسع بنسيئة اذا باع بالنقد ان باع بالنقد بما يباع بالنسيئة يجوز والافلا في اول مضاربه سحح الاسلام في بيعه وكاله الطحاوي ولم يعتبر هذا الشرط للجواز في سرج عصام فحينئذ يكون في اعساره اقتلا على الجواز مطلقا هكذا ذكرنا وفي باب الوكيل بيع الساب والارض وكاله الكفا اذا قال بعه ياتي نسيئة سنة فباعه بالسع او اكثر بالنقد جاز وان باعه باقل لا يجوز وانما اختلف الجواب باختلاف الموضوع فان موضع ما ذكرنا مما اذا لم يعين على الوكيل تمعا وموضوع مثلا الوكيل اذا عيّن عليه تمنا وفي وكاله العوض ابن سماعة عن محمد رحمه الله فيمن قال خذ عبدك هذا فبيعه وبعه بالنقد فله ان يبيعه بنسيئة وكاله الوكيل بعه وبعد من فلان فله ان يبيعه من غيره ذلك مشروط كما لو دفع الى اخيه ما له مضاربة فقال خذ هذا الماك مضاربة واشتره بالبر ويحتمل ان كان له ان يبيعه من غير البر وفي اخر وكاله الكافي قبل باب البيع بالتمتع اذا وكله ان يبيع حبه من فلان فباعه من غيره لم يجز ولو امره ان يشتري له من فلان فادما بعينه فاشتره من وكيله او من رجل اشتراه منه هو جاز وفي باب الوكيل بالتمتع اذا سلم الوكيل الى غيره من يسمي بملكه هاهنا كما لو سلمه غير ما سماه قال له بيع بغيره او قال له ان تشهد فباع بغيره لا يجوز او كرهنا الخوازمي ان يبيعه او قال له ان يبيع بالتمتع على او قال له خذ هذا او كنهله فله ان يبيعه الا بالكيل والرهن لان الشهود ينفذون عند البيع

بيع يسهود بيع واسد  
لا يسهود الا يسهود

ولا ينفذ عند الاقرار فله ان يبيعه في حال ما لو رهن والكيل بغيره والحال ان قلنا انهما مطلقا ولا ان الاشهاد قد ينفذ كما ينفذ بخلاف الرهن والكيل وما لو كاله بالتمتع والسع ومن وكاله الكفا وفي ضمان الوكيل السع من وكاله السعي اذا قل بعه على ان تشهد فباع بغيره اسناد لا يجوز ولو قال بعه وان شهد فهو على بيع التقديس له ان يبيعه بعه له ودفعه اليه وقال له لا تدفعه بعه فباع السع من بعض التمس فباعه الماورد دفعه الى المشتري قبل مضى الثمن وتوى الثمن على المشتري طر السع ولا ضمان على البائع كما لو باعه الوكيل ثم هل ان يدفعه منها عن الدفع هل هو من السع في البيع يوسف رحمه الله اذا امره بالبيع ونهاه ان يدفعه حتى يقضى الثمن ليس له ان يدفعه فلو دفعه رد على البائع حتى يخذل الثمن فان مات يدا المسمى سلم السع وعلى البائع ضمان الثمن لا يرد يرجع به البائع على المشتري وليس للبائع ان يرجع على المشتري بشئ ولو كان الامر قال الماورد حتى دفع العبد اليه بعه بالف ولا تبعه حتى يقضى الثمن من المشتري هل السع فباعه الماورد قبل ان يقضى الثمن يبطل السع ولا يجوز حتى يقضى الثمن من المشتري ثم يقول له قد بيعت هذا العبد بهذا الدرهم الى قبضت منك فان فعل هذا كان السع جائزا والافالسع باطل وذكرنا انما طر في ايضا ساه اذا قال لا اقر وكتبت بعه هذا العبد بشرط ان لا انفصل اليه فله قبضه والتمني باطل ولو قال بعه وخذ هذا فاخذ هذا سبيرا جاز عندنا في صفة نعمه الله وعندهما لا يجوز اذا كان نقصانا لاسفان الناس في مثله في وكاله المصنفات **فوق آخر** سحح الوكيل من كاله لعل سهادته له باقل من قيمته لا يجوز عند المضاربة يجوز انما الحكاية في السع ان يبيعه رحمه الله وما كره فيه فله يجوز وعمل العمدة في رواه اسود والوكاله لا يجوز وفي رواه المضاربة يجوز انما الحكاية في السع بغيره في وكاله سحح السعي رحمه الله وبيع المضارب وشراؤه من لا يقبل شهادته له بسبب المقتضاه او الزوجية بغيره لا يجوز عندنا في صفة نعمه الله كما في الوكيل الخاص وبيعه منه ما كثر من القيمة وشراؤه منه باقل لا يجوز اجماعا وسعه في عمل العمدة كونه عندنا وكاله عندنا في صفة نعمه الله ما عاق اووايات فلو ضيفه رحمه الله فرق بين الوكيل الخاص والمضارب على رواه الوكيل والبيع وسحح المعاوض من لا يقبل شهادته له ياتي سره هذا الكتاب انه يقذف كلامه في اصحابنا في سحح من لا يحيد ان يكون الجواز في الوكيل الخاص عندنا في صفة نعمه الله مثل الجواز في المضارب ومنهم من فرق بين الوكيل والمضارب وفي وكاله الطحاوي رحمه الله لا يجوز بيع الوكيل من نفسه او من ابن له صغيرا وعبد له غير مدون وان امره الموكل بالسع من هو او احازله ماضع ولو امره ان يبيع من ابوي او من اولاده البالغين او من زوجته او من الزوج بان كان الوكيل امرأة او من لا يعمل شهادته او اجازله ماضع فباع منهم جاز وقد بين هناك من يجوز بيعه وشراؤه بالمعروف والفقير ومنه لا يجوز ذلك منه ومن يجوز منه بالمعروف ومن الفقير واعلم بان من المصنفين الفقير من يبيعه عنه القيس ليس في تصرفه ببيع كان او شراؤه ولا يتحمل منه الفقير الفاضل وذلك كالباب في مال الصغير والجديد الوصي ومتولى الوقف ومنهم من يفرق الفقير البسيط اجماعا في الفقير الفاضل في

اجامع

نوع

ب



وذلك كالعبد المادون والمكاتب فان الفتي ليس بمفقوعهما اجماعا وكذلك الفاضل غل  
 الى صفة رحمه الله خلافا لها السع والشراد في ذلك على السق او منهم من لا يعنى عنه الفتي الخاص  
 في اجماعا ويعنى عنه الفتي الفاضل ببيعته على الخلاف وذلك كالمضارب وسر بكه اخذ  
 والمفاوض والوكيل مطلق السع فبيع هؤلاء يعنى فاضل وان غدا في صفة خلافا لها  
 وسرى هؤلاء فتيين فاضل لا ينفذ اجماعا ومنهم من لا يعنى عنه الفتي ان كان يبيع كمرض  
 مرض الموت عليه دين مستغرق لا يعنى منه اليسير ويعنى من وضعت بعد موته اليسير اذا باع  
 تركته لقضاء دينه وكذا الممرض لو باع من يعقوب ثبته لا يعنى عنه قليل المحايه عند من يجوز  
 بيع الممرض وارثه وهو ابو يوسف ويحدهما الله ويختار المصري منه من ان مودى  
 اليه في عام العمد وبى ان يعنى وعلى قول انى صفة رحمه الله لا يجوز بيع الممرض وارثه  
 وان كان يبيع من ماله حتى يبيع ما يورثه وليس عليه دين ولو باع المضارب من  
 لا يقبل سهادته لا يعنى عنه المحايه اليسيرة ولو باع الوصي فذلك **نوع** كقول الوكيل  
 السع لا يطل بالمرضى فالا ففسد لان المرسل عليه خلاف الوكيل بالشرى ولا يجوز على  
 التقاضي والاستفاد الا اذا كان وكلا بالاجرة كالتجارة والتمسار والدلال فيجران من  
 سواهم مشرع فان فعل فيها او ارا متنع بعله اصل الوكيل على المسمى في مضاربة الخراج  
 الصغير صوابا ليقضى السع للوكيل ولو فصل الموكل صح استغناء وكالة الخراج وهذا في  
 غير الصروف ما في الصروف ولا يصح قبضه في سيج سمي الامم السرخسي في الوكيل مادام حيا  
 وان كان غايبا لا ينقل الحقوق الى الموكل في اخره ويعد سحلا سلامه ذكره في ثلثة  
 فيحاط للفتوى وذكر الفضلي رحمه الله ان الوكيل بالسع اذا مات عن وصي فالحقوق ينقل  
 الى وصيته دون الموكل ولو مات ولم يوصي يوقع الامر الى العاصي لينصه وصيا وهو قول  
 بعض صاحبنا وقال بعضهم ينقل الى موكله ولا يصح المسمى ذكره في اخرات الاول من سادات  
 الجامع الوكيل بالشرى علكا برب البائع العيب عند انى صفة رحمه الله ويحدهما الله اما  
 على قول انى يوسف رحمه الله فلا بعضهم ان كان قبل قبض السع علكا لان العيب قبل القبض لا يضر  
 له من الثمن حتى لو صلح من العيب قبل القبض على ثوب لا يكون الثوب بدلا للعيب بل غرضه  
 في السع حتى يسلم المسمى على السع والثوب على قدر قيمتهما فلا يكون ابراءا لجامع اطلاق سري الثمن  
 على الموكل وان كان بعد القبض لا يملك لان العيب بعد القبض له حصه من الثمن حتى لو صلح من  
 العيب بعد القبض على ثوب والثوب يكون بدلا لغير العيب مع عدم السع مبيعا وعموم غير صحيح  
 فالتفاوت الذي بينهما يكون حصه الثوب فيكون ابراءا للطبع اطلاقا هو الموكل في ذلك التقدر  
 من الثمن وقال بعضهم ابراءا على الاطلاق لانه غرضه الموكل فالا يضر بالموكل وهذا مما  
 لا يضر به لان الجارية لا يبرم الموكل بل خير ان سارة على الوكيل في اخره وكالة  
 للجامع وفي سوغ هذا الكتاب في المتن وفي الاملاء محمد بن ابي اسحق بن ابراهيم بن ابي  
 وقبضه ووجد به عيبا فابرا البائع منه فعلا له الامر والبر من العيب ببراءة العيب

الوكيل بالسع لا يطالب بالثمن  
 من مال نفسه ولا يبيع  
 على العاصي الاستيفاء  
 الا اذا كان وكيله بالاجرة  
 كالساع والتمسار والدلال

الوكيل بالشرى علكا برب  
 البائع غير العيب

فلم يقبله المامور المشتري لم يلزمه الاقبض الفاضل وان الزمة القاضد كالمضارب من المامور المشتري  
 من الامر فان وجد به عيبا لم يستطع رده على البائع حتى يرد على الامر بدفعه الامر اليه من  
 رده على البائع وفيه ايضا تعيب المصري يدا الوكيل بالشرى ان الوكيل ابراء البائع عن  
 العيب الذي وجد به بعد قبضه فانه يلزم الامر وسوغ الامر على الوكيل بمضار العيب الذي  
 ابراء البائع منه الوكيل بالسع علكا استقاط الثمن على المشتري بالا فانه والبراء والمقاصفة  
 بما على الوكيل عندهما وقال ابو يوسف رحمه الله لا يملك ذلك كمن عندهما اذا تقابل الوكيل  
 والمشتري حتى سقط الثمن عنه فانما ينقل الا فانه في حقها حتى لا يعود السع الى ملك الوكيل وعلى  
 قول انى يوسف رحمه الله لا يملك استقاط الثمن على المشتري كمن الا فانه سوغ عند قبض الوكيل  
 البائع بالا فانه مشتري بامر المشتري حتى يملك على المشتري للموكل وجب على الوكيل مثل ذلك  
 للمشتري وكذلك خط بعض المروءات في حمله وقول الجواله على هو دون المسمى في الملاء  
 او قومه واذا عوض عن المسمى والصحة منه على سبي علكا الوكيل ذلك كله عندهما وقال ابو  
 يوسف رحمه الله لا يجوز ما فعل الوكيل على الامر والنس على المشتري في وكالة القدوري رحمه  
 الله وفي وكالة الكاف اذا كان من الوكيل دين للمشتري على الموكل وهو مثل الثمن صار قصاصا  
 اجماعا وان كان دينه على الوكيل فعلى الخلاف وان كان عليهما يصير قصاصا بدين الموكل اجماعا  
 عند انى يوسف رحمه الله فظاهره واما عند فها لان الثمن لو صار قصاصا بدين الموكل فحقنا  
 الى قضاء الوكيل للموكل ولو صار قصاصا بدين الموكل لا يحتاج الى قضا آخر فنقصنا المسافة  
 ولان الموكل علكا استقاط الثمن على المشتري بالاجماع فعلى هذا الخلة في موضعين احدهما اذا كان  
 لرجل على رجل دين فلا يؤذيه موكلا الدين عن غيره شي اعني من مديونه فاذا اشرك  
 بها المقاصفة بغيره والوكيل على البائع وبني وصيب الساع على الوكيل لم يملك ما خذ  
 الثمن من موكله الا ان يوكلا رب الدين غير المشتري من المديون فيقضى المقاصفة حتى  
 الموكل وينها وجب على الوكيل اصل هذه المسئلة استغناء من الرهانات في بائع السع وعلى  
 ابو اليسر رحمه الله في وصايا النواز عن كتابا المادون اذا باع الوكيل والمشتري على الوكيل  
 دين مثل ذلك المسمى يصير قصاصا ولو كان للمشتري من على الوكيل مضافا يصير قصاصا بالدين  
 على الموكل دون الدين الذي على الوكيل وعلى الناطق عن مناسك البلخي في ان الوكيل بالسع  
 اذا باع من دابته فللداين ان يجعل الثمن قصاصا بعماله عليه في ما سرقه من الوكيل في حله  
 وتضمن الوكيل للموكل عمنه ابراء الوكيل للمشتري عن الثمن وفي قول انى يوسف رحمه الله لا  
 يصير قصاصا بالدين وكذا في نوازل من سماعه ان كان دين المشتري على الموكل فاراد ان يجعله  
 قصاصا لسله ذلك لان الموكل ليس له مطالبة المشتري بالثمن في اخره وكالة الراعي لو كان  
 دين المشتري على الوكيل فاراد جعله قصاصا بالثمن ذكره على الخلاف المعروف **نوع اخر**  
 اذا دفع المديون عبدا الى رب الدين وقال له بعه وخذ فقل او دفع اليه دابته او قال  
 له اضرب فقاوخذ فقل منها وحقه في الدراهم فباع او صرفه وبيع الدراهم فهلك يده هلك

الوكيل بالسع علكا استقاط الثمن  
 عن المشتري بالا فانه والبراء  
 والمقاصفة بما على الوكيل عندهما  
 عن



على المديون ما لم يجد ثالاذا برضا قبضوا ويصير اخذ او غلبه لوفاء له به كحلف او قباله مع الذنا ينكره  
 ففعل بصر المعروض عليه كما قبضه في صرف سلع الاسلام رحمه الله وفي المحصر الكا والوكيل  
 بالبيع اذ لم يسلح المسع اليه حتى لا يقبضه من هذا الرجل وقبض امر الثمن منهم معنى المشتري  
 او لا قبضته فلفقته الى الامر او قال اهلا عندي وكذا في الموكل في البيع وقبض الثمن او في  
 مصداق الثمن وصدق الموكل في البيع دون قبض الثمن فان ساء المسعى دفع الثمن ثانيا الى  
 الموكل وقبض منه المسع وان ساء صبح المسع وله التمس على الموكل في الحالفين جميعا الا في قول  
 قبض الامر الثمن من المسعى وان صدق الموكل في البيع وقبض الثمن وكذا في الملاك والادفع  
 اليه فانقرضه وكذا مع عينه ويجوز المولى على تسليم العبد الى المسعى من غير ان ينقد المسعى  
 الثمن ثانيا هذا اذا لم يكن العبد مسلما الى الموكل اما اذا كان مسلما اليه فالوكيل مصدق في ذلك  
 كله ويسلم العبد الى المسعى والتمس على الموكل دون العتق لان العاقد اقر بواو المسعى  
 عن الثمن فان طلق الموكل على ما ادعى بواو ايضا وكذا في المولى للموكل فاذا سخط العبد  
 بعبد كذا في المسعى وهو بالتمس على الموكل لا يبرح بذلك على موكله اذا لم يصدق الموكل  
 على قبض الثمن لان الموكل مصدق في صدق في الضمان نفسه لان من الرميح على الموكل  
 ولكل كذا في حلف موكله على العلم بصدق الموكل فان عكس ذلك رجع عليه بما ضمنه وكذا اذا اقر  
 قبض الموكل وكذا في الذم وفي الملاك هذا اذا اقر الموكل قبضه الثمن اما اذا اقر قبض  
 الموكل في المسعى لا يبرح المسعى على الموكل ولا على الموكل ولو لم يستحق المسع كمن وجد به  
 المسترى عينا فرده على الموكل ولا على الموكل قبضا ان كان اقر الموكل بقبضه الثمن استقر  
 منه التمس ورجع الموكل بذلك على موكله ان كان صدق في قبض الثمن ولو لم يصدق المسع للموكل  
 فان لم يكن صدقه لا يرجع وكذا ان علم الموكل على العلم بقبضه فان عكس ذلك رجع عليه وان  
 حلف لا يرجع عليه ولكنه ساء العبد ويستوفي ما ضمنه غيره ويرد الفضل على الموكل ولا يرجع  
 بالتقصان على احد هذا اذا اقر الموكل قبض نفسه فان كان اقر قبض الموكل في المسعى لم  
 يرجع المسعى بالتمس على الموكل لعدم الدفع اليه ولا على الموكل لانها لا يصدقان على الموكل  
 في اوارهما بالقبض وحلف الموكل ثانيا فان نكل رجع عليه والمسع له وان حلف لا يرجع كمن  
 يبيع المسع ويستوفي المسعى منه من ثمنه ولو كان المولى هو الذي يباعه ويسلمه وكل  
 رجلا معصي المولى فعلا الموكل قبضت فضله او دفعت الى امر وحده الامر ذلك كله فالقول  
 للموكل بيمينه وبني المسعى غير الثمن واذا وجد به عينا فاراد رده على البائع لم يكن له  
 ان يرجع ما تمس على البائع لعدم ثبوت قبضه في رده ولا على الموكل لانه لا عقد بينهما  
 على البائع ما عدا القاض او في مس المسعى من ثمنه ويرد الفضل على البائع ولا يرجع عليه  
 ما عدا ان ولا على الموكل هذه الجملة في وكاله الجامع في سرح الطحاوي المسعى الموكل  
 اذا باع المسعى من الموكل استحق المشتري من الموكل رجع الموكل على المسعى غير المسعى

على الموكل من الموكل على موكله في سفعه سلع الاسلام وفي وكاله الجامع اسرى جاريته و  
 قبضها فباعها من غيره وقبضها الثاني عما اشتراها المشتري الباقي وقبضها ساع اطلع على عيب  
 كان عند البائع الاول فان المسعى الاول لا يرد على البائع الاول ولا على المسعى الثاني  
**نوع ثلث** القاض اذا اسامينه يبيع عبد الماذون بطلت الغرما ان قال جعلك امينا  
 مع هذا العبد لا يحقه العهد حتى لو وجد المشتري العبد عسلا يرد على الامني بطل  
 بطلب العاض ان يقبض امينا اما الاول او غيره فيرد عليه اما اذا قال بغير هذا العبد ولم  
 يرد اخذت المساح فيه والصحيح انه لا يحقه العهد في ما دون سلع الاسلام رحمه الله  
 وذكر في باب من اتفق في قضاء لجامع الصفير العاض او امينه اذا باع عبد الغرما واخذ  
 المال ففزع واستحق العبد رجع المسعى على الظاهر ولو كان الوصي ماعه للغرما بامر القاض  
 ثم اسحق او مات قبل القبض وطلب الثمن رجع المسعى على الوصي والوصي على الغرما ولو لم  
 باع امين العاض للوارث والباقي بما هاد رجع المسعى على الوارث ان كان اهلا ولا ينصب  
 عنه من يقض ديونه وسأقي في كتابنا من القاض سأل مع المديون **نوع ثلث** الموكل  
 بالبيع عكس الموكل بمسعى التمس في امكانه بالاستنباط في ما سألوكاه من صرف سلع الاسلام  
 وفي وكاله المسعى الموكل بالبيع اذا اوكل رجلا لقبض الثمن من غير امر الا موصى وهكذا في  
 قال ابو صبيح رحمه الله الضمان على الموكل ولا ضمان على العاقد **قال الحلي** اذا كان الموكل قال للمسعى  
 لا تدفع ثمن عبيدك الى الموكل ام تجز ان دفعه ذلك وضمنه القاض الموكل بالبيع او وكل غيره  
 فباع الباقي كضم الاول فان كان الحقوق ترجع الى الاول في ما ولى الثاني وفي وكاله الحلي  
 وجعل العيون رجع على العاقد وان باع بغيره الاول يجوز وفي وكاله التواز لغيره  
 رحمه الله انه اجاز مع التاوان لم يكن كضم الاول اذا كان الموكل عتق الثمن الذي يباع به الثاني  
 قال ابو اللس رحمه الله اما في قول محمد رحمه الله لا يجوز وهو قول في صدقه رحمه الله لان يكون الاول  
 حاضرا قال وذكر الصلة الشهد رحمه الله في وكاله الجامع الصغير فلو باع انا بعبه الاول كذا  
 اذا كان يتي اليه للباقي واحالا الى كماله او التوا في الباقي وفي كتاب الوصى على ما ياتي  
 في آخر الفصل وذكر في وكاله الكافي اذا وكله ببيع عبيد بيمينه بتمس موكل الموكل كذا في  
 ما ستره لزم الثاني دون الاول ولو اشتراه كضم الموكل الاول لزم الاول وذكر في وكاله  
 الطحاوي اذا باع الكتاب كضم الاول لا يجوز حتى يبيح الاول والموكل وهكذا ذكر في الجامع الصغير  
 فانه قال اذا باع غير الموكل فبلغ الموكل فحان جاز قال رحمه الله وبما ياتي وكاله شيخ  
 الاسلام رحمه الله ان الموكل بالبيع او الاجازة اذا وكل غير في بيع الباقي او اجر الاول صاعدا  
 غايب فاجاز الموكل الاول ذلك جاز فقد شرط الا ان من الموكل الاول للجواز وان حصل البيع  
 والاجازة من الكتاب كضم الاول ولم يشترط الاجازة في بعض المواضع وهو المذكور في الجامع الصغير  
 سلع الاسلام رحمه الله على من كان يقول بسلع المستله اصلا في الواجب كمن  
 ما ذكر مطلقا بعض المواضع انه يجوز اذا باع كضم الاول محمول على ما ارجاز الموكل الاول

الاول من المشتري الثاني

الخبر بآدم

الموكل بالبيع عكس الموكل  
 بمسعى الثمن

المرور



والى هذا عامه ما كان جميع الله ووجهه ان يوكل الوكيل بالمال يصح التحق بالعدم يكون المالى  
 فضوليا وعقد القضي لا يتم بحرف الجيز بالتميز ومنهم من جعله المسئلة واسى  
 ورواه اسير الجاهل ما ذكرنا وفي رواية يكتفى حضور الاول كذا ذكره الجامع الصغير وفي  
 وكاله المسعى اذا وكل رجلين سبع عده فباع احدهما والاخر حاضر فامان هو حاضر قال  
 غايه فاجاز لم يحرف قوله الى صمد رحمه الله قال ابو الفتح رحمه الله هذا خلاف الاصل وقال  
 ابو يوسف رحمه الله ذلك جائز قال شيخ الاسلام رحمه الله وعلى هذا احدى كلمي السع والامان  
 اذا مر صاحبه فباع كضيقه او اخر حازه رواه ولا يجوز في رواية لم يحن الاخر الثاني  
 المالك وذكر سمس الامد الحرجي رحمه الله من الماسك ولو من رهن الاصل ان العدل  
 في الرهن اذا وكل وكيل يبيع الرهن فباع والعدل حاضر جاز لا يخلو من رهن الله وان  
 كان العدل غايه لم يحن الا ان يحرف العدل بعد ذلك وكذا الوقت للعدل للوكيل فحما  
 فباع الوكيل به جاز اما اذا كان يحضر من العدل فطاهر وان كان يبيع بحضوره فذلك هذا  
 الجواب في رواه الكتاب لان مقصود آخر من حصول حق وقت العدل للوكيل فحما  
 فان تمام العقد كان براءيه ومقصود آخر من راي العدل لا عبارته وفي غير هذا الموضع يقول  
 لا يجوز الا ان يحرفه لان سمس التمس مع النقصان لا الزيادة ولو حضر العدل بغيره  
 باكثر من زاده جده وكثره هذا فيه وفي وسط سوس المسعى قال ليرى مع عدلى ولم يتم ثمننا  
 فاس الوكيل غرض فباع لم يحرف الا يحضر منه ولو باعه وعدى له الوكيل فحما جاز وشيئا  
 سائل الوكيل الوكيل وفي وكاله المسعى اذا وكل الوكيل عن تامر الموكل ان سمي الوكيل الاول  
 للمالى جاز وان لم يتم لم يحرف من الاول **وصل** مسائل المستضعف هو الوكيل  
 بالنسبة المستضعف لا ملك الا بضاعة والابداغ في وديعه هذا الكتاب دفع ما لا بضاعة مما هو ان  
 نسرى به ثوبا يبيع بالبضاعة المطلقة كالوكاله المحرقة بالمشية في الدار الرابع والسبعين  
 الزيادة وتلك للوكيل وفيما يبيع فيه فمضاهيه واسى ان يشتري له شيئا جاز والمضاربة  
 في هذا نظير البضاعة لكن المضارب يملك مع ما اسرى والمستضعف لا الا اذا انقضى صاحب  
 البضاعة على السع او ذكر في كلامه شيئا يعلم ان مقصوده الا يشتريه فحسب ملك السع دفع  
 اليه الف درهم بضاعة الى المولى في الثياب والرقيق فاسرى بعضه ذلك وانفق البعض  
 في النفع عليه واكثر الا يضره ولو اشتري بالكل وانفق من ماله كان متطوعا وكذلك المضارب  
 على هذا ولو امر بربا البضاعة ان يشتري له شيئا من ذلك في المهر فاشترى بالبعض وانفق  
 بالبعض في النفعه واكثر الجاز على الامر ولو اشتري بالكل وانفق في النفعه فاشترى بالبعض وانفق  
 ان لا يرجع وفي الاسحار يرجع ولو اسرى المستضعف ببعضه ثم مات المستضعف ثم  
 اشترى بالباقي او انفق الباقي في اكثر او النفعه في الشراء فبعض علم بموت المستضعف او لم  
 يعلم وفي الاتفاق ان علم بغيره وان لم يعلم فذلك قياسا ولا يضمن اسحان ولو كان مضارب  
 مكنان المستضعف فلم يشتري ما قد ملك له ان يشتري بالمال شيئا ولو اشتري ضمن

او الفضل

استرى المستضعف بعضه  
 ثم مات المستضعف  
 المتروكة  
 ولو كان مضارب مكنان  
 المستضعف

علم بموت رب المال او لم يعلم بموته اما اذا مات رب المال بعد ما اسرى المضارب بعض المال  
 رقيقا له ان يشتري ما تبقى من المال ما يصلح من الطعام والكسوة وان علم بموت رب المال واذا  
 اشترى لا يضمنه لو كان مكان موت رب المال فيها المضارب على التصرف **فصل**  
 الوكيل بالسر اذا قال اشترى جارية مائة الف درهم اضاف العقد الى نفسه او قال اشترى جارية مائة الف  
 درهم من مالى اضاف العقد الى ماله او قال هذه المائة الف واشتري مالى صحت الوكيل اما اذا قال اشترى  
 جارية مائة الف درهم او قال هذه الجارية مائة الف درهم فمشترون لا يملك الوكيل الرضا اذا قال اشترى  
 اشترى جارية مائة الف درهم واشتري الى الذمانير متعلق الوكيل بالذمانير اذا كانا يعلما  
 بحال الشان اليه ويعلم كل واحد ان صاحبه علم به في الرضا اذا اشترى جارية مائة الف درهم او جارية  
 لا يجوز وان بين المسمي والمشتري نزع السوء بان قال قويا او مروتيا او قال يهوديا او  
 كره او بين نوع الدابة معقول جاز او فريسي او اذا بين النوع فيكون وان لم يسمي المسمي ذلك كله  
 واذا اشترى جارية مائة الف درهم او جارية مائة الف درهم او جارية مائة الف درهم او جارية مائة الف درهم  
 لان الاول مجهول جهاله لجنس فحسب لم يتحمل والباقي مجهول جهاله النوع فحسب وتحملت  
 في الجامع الصغير وكذلك العبد اذا بين نوعه بان قال اشترى عبد حبشيا او هنديا جاز  
 وان لم يذكر الثمن في العقد وركب الرضا اذا اشترى جارية مائة الف درهم او جارية مائة الف درهم  
 وكذلك لو دفع اليه الف درهم او غيره الا في درهم وقال اشترى بها الدواب او لم يدفع شي  
 الوكيل وكذا لو قال هذه الف واشترى بها الاضياء جاز وان لم يتم بضاعه ولا مضاربه  
 لانه اذا دخل الاتق واللام ولم يرد المهرج لعدم ولا لمل الجنه لاسيما انه علم انه ما نهيا  
 من ذلك الجنه ان قصده شريضا الامر الى رايه فيما يكون منه ذلك الجنس حتى لم يكن الاتق  
 اللام بان قال اشترى مائة الف درهم كقول قويا او دابة بل او لانه اسم الشيء اعلم فكانت  
 للجارية الخس ولم يوجه منه ما يدل على تفويض الامر اليه بخلاف ما تقدم ولو قال اشترى  
 بالف درهم الاتق لم يذكر محدد جهة الله والكتاب بعض صاحبها على انه لا يجوز وبعضه  
 على انه لا يجوز ولو قال اتوايا لا يجوز ولو قال الاتق او قال الدواب او قال ثيابا او قال دوا  
 يجوز وان لم يحدد الثمن ولو دفع الى سمس الف درهم وقال اشترى بها فهذا امر له بشرائه  
 سمس هو معروف بشرائه فان كل سمس معروف بشرائه سمس الرضا اذا اشترى جارية مائة الف درهم  
 وكله شراء الخطه ولم يسمي كمالا ولا غنما لم يصب ولو سمي كمالا جاز وعلى هذا سائر المقادير  
 وفي باب الوكاله بالشر او البيع من الكفا اذا لم يدفع اليه شيئا وامره ان يشتري له خطه  
 واشترى له مائة الف درهم على الامر لانه لم يستمر في كماله ما كانا لا يجوز وان دفع اليه مائة الف  
 واسم ان يشتري له بها مائة الف درهم فاشترى بها مائة الف درهم او فلكه لم يحرف على الامر اسحان او فلكه  
 ان الطعام اسم للطعام ولو هذا لواء من الطعام يبيع منه كل مطعموم وفي الاستحان  
 ان الطعام مقرون بالشر او براءه الخطه وديقته وهذا عرف اهل الكوفة فان سوي الخطه  
 وديقته سوي عندهم سوق الطعام حتى لو اشترى له بها شيئا لم يلزمه اسحاننا ايضا ذكر

وكله سر لور او دام

وكله سر لور او دام  
 دارقان من الثمن جاز

فذهذه الف واشترى بها  
 الاسماء جاز  
 اراد به

اشترى بالف ستم المصحح

اسرى بالقدر هم الاتق

وكله سر الخطه ولم يتم  
 سلا ولا مئالا يصح



باب الدكالة بالسلم ولو وكله بشيء عشرة اذ طال لحم بدنه فاشترى به من مثله كذا الخ  
عشر من مطلقا لزم الامر عشر اذ طال بنصف درهم عند ان قصه رحمه الله وعند ما ان  
الكل بدنه وذكره بعض النسخ مجازا مع ان قصته رحمه الله عليها وتحددها لهم بذكر  
الخلاف في الاصل وفي المسألة ان يشترى له ثوبا هو ثوبه فاشترى فاشترى له ثوبا  
بعضهم وكل واحد منهما يساوي عشرة قال ابو يوسف رحمه الله لا يجوز البيع وانهما لا يوافقان  
ايهما اعطيه حصته من العشرة ولا القيمة لا يعرف الا بالخبر والظن وكذلك قال ابو يوسف  
رحمه الله ولو امره بشيء لم يبيعه لزمه ذلك حصته من العشرة وكذلك لو امره بلكم  
بعينه وقبضه ايضا رجل امره بكذا ان يشترى له ثوبا بالثمن درهم وسبعة مائة وجنسه  
فاشترى عبدا على تلك القيمة يتسما به ينظر في ذلك فانه كان اذا زاد ما به اشترى خيرا  
منه لم يحن هذا عليه وان كان لا يشترى الا مثله جاز عليه اذا دفع اليه درهم فاشترى ان  
سوى ما طعاما فاشترى له بها خبز او دقيقا قال سفيان الثوري رحمه الله سطر ان كانت  
الدرهم كثر من حب يشترى بها الحنطة لا الدقيق والخبر فاشترى بها الدقيق خيرا او دقيقا  
لا يجوز على الموكل ان كان ثوبا وسطا يشترى بها الحنطة او الدقيق فاشترى بها الدقيق  
الحنطة او الدقيق حاز ولو اشترى الخبز لا يجوز ان كان ثوبا خفيفا يشترى بها الخبز  
الا الخبز فانه يجوز اذا اشترى الخبز ذلك الصدر المستعمل له او بالذكا بالبيع  
والسر من سوء الحامض الصغير من اللحم ان يفسد منه ما هو اقرب منه فانما  
انه كثر من الدرهم على الحنطة وان قلت على الخبز وان كان يفسد على الدقيق وذكر القوي  
رحمه الله ان الموكل اذا كان دقلا قد اكله ولم يمتد له ان يفسد منه ما هو اقرب منه فانما  
فلما اشترى بها الخبز يفسد منه ما هو اقرب منه ان يفسد منه ما هو اقرب منه فانما  
فذكر في غيرهم اقامي عرفنا قاطعنا ما يمكن اكله من غير اكله كالحل المطبوخ والمشوي وكذا  
فيهم في الدكالة الى ذلك دون الحنطة والدقيق والخبر والغنم على هذا وفي القدر  
عز لا يفسد منه ما هو اقرب منه ان يفسد منه ما هو اقرب منه فانما  
الاذا كان مسافرا انما كانا وجميع طير والوحش يجوز عليه ان كان في بلاد يبيع في اسواقه  
بشئ من الناس وسائر المشاة الخيطة او المذبوحة لا يجوز عليه وان سمي الا ببعثه  
دنايم الا ان يكون مسلوخا ولو امره بشئ من الضفادع على سائر الدجاج خلا في البهي على اكل  
البهي حيث يقع على بيض الطير ايضا ولو امره بشئ من فاكهة بدنه فاشترى فاكهة يابسة او  
جاز وان وكله بشئ من بدنه فاشترى فاكهة بدنه فاشترى فاكهة يابسة او  
الموكل سيرا لا يبيعه يتقيد بايام الخبز وبشئ من اللحم والجوز ان سري وقتها من السنة  
الا في جاز ولو لم يشتره اشترى في وقتها من السنة الا في جاز ولو لم يشتره اشترى في وقتها من السنة  
باب الدكالة بالسلم في الموكل في بيع المطلق الجواب عن حجة ان ثوبا الموكل  
بشئ من الاضحية والحم والجلود مروي عن ابي يوسف رحمه الله ان ثوبا الموكل

امر ان سري له ثوبا هو ثوبه  
وما سله فاشترى له ثوبا هو ثوبه  
بعضهم وكل واحد منهما يساوي عشرة

خزوه  
انذاره كره هو وكم

وكلم السلم فاشترى المطبوخ  
او المشوي

هذا هو الجواب  
في الدكالة بالسلم

في الدكالة بالسلم

يعتبر

يعتبر الاطلاق نوعا وكلمه بشره جارية فاشترى ذات رحم محرم من الموكل او جارية  
خلف الموكل بعقبا ان ملكها صح وعقبت وكذا العبد المذون اذا اشترى قريبا مولا  
صح وعقوب عليه ان لم يكن على العبد دين بلا خلاف وكذا الجني المذون اذا اشترى  
قريبا لنفسه صح وعقوب عليه اما الاب او الوصي اذا اشترى قريبا الجني او المعتق له  
لا يجوز على الصبي والمعتق ويتفقد على الاب والوصي فان اشترى معتقا وانه كان  
استولاه بالكلية لم يملك الاب قيسا وفي الاستحسان يجوز على المعتق شراء واطلة  
من ذلك المكن الاصح هو الاول انه لا يجوز هذا واجناسه من الشرك والمضارب غني  
سوى الجني المذون في الزادات صبي او معتق وهما اذ هو فقبضه له والذوا  
وضيه جاز وعقوب لانه لا يغير شيئا بخلاف الشري فان وهب له مضافا فاشترى ايضا  
ان ائتمنه واعتقه عليه كذا نص في الصبي بل يبيع العبد نصيبا للشريك وكذا المشتري  
وقد اصاع الى يوسف رحمه الله ان يفسد منه ما هو اقرب منه فانما  
مثلا بدكلم يجوز على الامر بم دجوه والى كور وهو في يوسف رحمه الله وكذا بشره جارية  
وسمي جنسها وغنمها فاشترى منها او يفسد منه ما هو اقرب منه فانما  
في العود او مقطوع احدى الدرس اجماعا ولو وكله بشره لم يحن العبد وكذا  
قال جاز في تخلفني او سمي عملا من الاعمال بجز العبد ولو كان جارية اطاهها فاشترى اخذ  
الامر بجزه القدر في ذلك الموكل الموكل الموكل الموكل الموكل الموكل الموكل الموكل  
امراة فزوجه عتقا جاز ولا لا يجوز في كل الموكل الموكل الموكل الموكل الموكل الموكل  
فزوجه بقاء قال لا يملكه وان قال زوجني عتقا فزوجه بقاء جاز ولا لا يجوز  
جنه وكذلك قال الدكالة بالمشي وفي التزاد اذا امره ان سري له جارية يطاهها فاشترى  
اخذت امراة او عتقا امراة من نسبه او ذباغ او اشترى جارية لها زوج او هي عتقا بائن  
او جميع او ذباغ كان مخالفا وهذا كله قولنا فزوجه بقاء وبها اخذ الحسن رحمه الله وقال ابو  
يوسف رحمه الله ان كان الموكل بالبيع بالشهر لزم الامر وفي العتق قال محمد رحمه الله ان  
اشترى امراة الموكل لم يملكه ولو اشترى امراة فزوجه بقاء فزوجه بقاء فزوجه بقاء  
وفي المسألة اذا وكله بشره جارية يطاهها فاشترى جارية لها زوج او هي عتقا بائن  
جاز في عتق زوجا من جماعة عن محمد رحمه الله ان سري له جارية يطاهها فاشترى  
الله انه لا يجوز على الامر ولو اشترى امراة فزوجه بقاء فزوجه بقاء فزوجه بقاء  
ما نفاق الروايات قال قتادة قلت لابي محمد رحمه الله ان سري له جارية يطاهها فاشترى  
العتق وهما العتق من سواد غير ابي استحسن ذلك في الغايل اذا اشترى له صيغة لا  
توطأ مثلها او بمجوسية فهو مخالف للنسب واليهوديه يجوز على الامر وكذا  
الصا بئنه في صا من قولنا فيهم رحمه الله وروى في قولنا لا يجوز عليه الصا بئنه  
لو اشترى ثوبا ولم يعلم بها جاز على الامر ولو كان يعلم صا بئنه وكذا لو لم يعلم







من باب الغيب والخباية وصل باب الوكالة والصرف والتسليم من وكاله شمس لاعمه رحمه الله وفي النوازل  
 الوكيل اذا اشترى جارية مائة وبعدها تمس وقبضها لم يحبسها عن الامر حتى تقبل الامم خمسمائة  
 ثم يلقها منه فتمسها فقلت عند الوكيل سكت للوكيل الخمايه المقبوضه ويطلب الماقيه عن الامم  
 ولو كان حبسها في الماقيه فقله في المقبوضه انما هو على الحبس من ياد رحمه الله في الوكيل سري الجارية  
 بالاف اذا وهب المايع الالف للوكيل يرجعها لوكيل على الامر ولو وهب له خمسمائة سم وهب للممما  
 المايع يرجعها لوكيل الخمايه اثنا عشر دون الاولى لان الاولى خطأ والثانية صبه ولو وهب له مائة  
 سم وهب له المايع المايع لا يرجع على المايع وهو قولنا في صبه والى يوسف رحمه الله وروى  
 احمد الحسن المامود بشرى محمد بعينه مائة الف اسرا بالاف ومائة سم خطا بالبيع المايع عن المامود  
 له دون الامم وكاله اكله واذا امر المايع الوكيل على ان يبيع الاسلحة الاسلام في اسرع اول بالوكاله  
 في الشراء من وكاله الاصل لم يذكر هذا هنا انما ذكره في الركاك وجعل الجواب في كل جوابه  
 الممما جعل للوكيل من الرجوع على الموكل والابرا كذا جعل له في الرجوع في الهبة فلا بد من الفرق بين  
 الكفل وبين الوكيل فان فصل الكفيل يختلف الجواب في الابرار والبيع في الابرار لا يرجع الكفيل وفي الهبة  
 يرجع والبرار ان الوكيل انما يرجع على موكله ما اشترى لان موكله في زمة الموكل ولهذا يرجع عليه وان  
 لم يود انتم الى المايع من بالانف وانما يرجع عليه لبيع من الموكل وسوى في الابرار والهبة  
 كما لو باع منه حقيقة اما الكفيل انما يرجع على الاصل ملكا في خمره الاصل هو لو لم يكن لم يرجع  
 عليه قبل الاداء وانما ملكا في ذمة الاصل بالاداء وبه الطائفة لا بد من الكفيل بالابرار لا ملك  
 ذلك ويرجع والهبة دون الابرار في ما يكون الوكيل قصدا بعد كمال القضاء للمامود وجعل يديه  
 بجملته نسان فوكيل غير مان سري له هذا العبد من موكله حال الوكيل شترته ونقود التمن  
 من مالى وصندوق المعطر ثم يادار التمن الى الوكيل ولا يلتفت الى قوله في افا فليكن جنى صاحب العبد  
 ويترك الشري فيستر العبد متى بعد ذلك لوطه مولى العبد وانكر البيع يرجع الامر على المامود  
 اعطاه في امر الباب في روايات سليمان رحمه الله وفي ما من البيع الذي يباح لا يامر صاحبه بالبرار  
 اشترى عيدا من غير المايع كذا ما كاله انكر التوكيد عند القاضي وغايه طلب الباع المقض القاضي  
 فالتاضي يتقضى منهما فان طلب المامود من القاضي ان كلف المايع الله ما وكاله بالبيع والعاصي لا يرضى  
 النسخ بل يقتل للمامود اقتضى البيع وانطلقوا لطلب بعينه فروى في هذا من وكاله المامود  
 بالبرار بالبيع اذا ادعى عليه الباع رضا المامود بالبيع وهو الموكل واراد بيع الموكل فان  
 التافه خلفه او لا والفرق مذكور هناك في موع المايع البصير وكاله المامود وجد بالمشرى  
 عيبا فركب رجلا بمصوم المايع فروى عليه وغاب وقال الباع قد نفقا وهذا العيب بها  
 وقد ابرأني منه فحلف ما ابرأني منه فاته معال له رد الممن واقبض المايع واطل المامود  
 باليمن وهذا بمنزلة ما اذا ادعى الغريم قضا الدرك لانه قد ابرأ نفسه وادعى ابراءه منه  
 ولو قال المايع لم يكن العبد عندك فقامت عليه بينة نافية لبيع كان عندك لم ابرأه  
 حتى يحضر المامود في حله كبر بعد ذكره في يوسف رحمه الله **فوق آخر** في موكله سوسا المايع

طلبه

الماور سري محمد بعينه بالاف  
 اذا اسره بالاف ومائة سم  
 المايع المايع عن المامود

بالشرار وفي يوكيل الوكيل اختلف المشايخ ان الملك ثبت للوكيل او لا ثم ينقل الى الموكل او ثبت للموكل  
 ابتدا قال الكشي وغيره من اصحابنا بالاولى وقال ابو طاهر الدباسي بالثاني من الامم المامود  
 فعلى ما يدر احد هذه الوكا ان المسترعى موكله الوكيل او من يده لا ينفسد التكا ولا  
 يصح عليه في سرج ما الوكالة في السلم وذكر الصدر السهردي رحمه الله في آخر وكاله هذا الكما  
 ان القاضي الامام ابا زيد رحمه الله قال نعمها حال الوكيل ثابت في حق الحكم اصيل في حقوق  
 فان الحقوق ثبت له في ينقل الى الموكل من قبله في اموال الحبس في حق الحقوق ووافق  
 اما طاهر وهذا حسن امر رجلا بان يوكله انسانا بشرى محمد بعينه في حق الحكم اصيل في حقوق  
 فان الوكيل يرجع على الموكل وهو المامور والمامور على المايع المايع لا يرجع الوكيل على الامر في ارض  
 ما المعاضة من جامع سرح الاسلام رحمه الله في اثنا الكلام قال لا خير ولا تا بان شترى  
 في ملكه ما يملك كان جاز لان الموكل لو سول وتولا وكاله شترى بان يشرى في ملكه ما يملك  
 لم يكن ذلك في العون لاداء الوكيل اجرت ما صنعت حتى ملك يوكيل غير ووكيل الوكيل قبل  
 وقال له مثل ذلك كالتا لا يملك التوكيد ما لم يملك شفع اهل الكفر من شفع الكافي وذكر الصدر  
 السهردي رحمه الله في باب في المضام في قضاء الجامع الصفه ان الموكل اذا طال للوكيل عمل بر اكل  
 صح توكيله على الموكل وملك التا وكيل الموكل ينقل الاول والباقي الموكل ولا ينقل التا  
 موكل الاول ولا ينقل لوكيل لم يرد به ان الاول لا يملك عن التا وانما اراد به ان الاول اذا  
 عزله لا ينقل الثاني الدليل على صحة ذكره وكاله النوازل في مثل المسئلة عن المايع الصفار  
 رحمه الله ان الوكيل الاول يعمل جرن على التا اذا كان للوكيل بالبيع فالاول اعلم فيه بر اكل  
 وفي العون عن محمد رحمه الله فمن قال لا خير ولا تا في موكله من شترت موكله الوكيل  
 فالوكيل ان يخرج الذي وكل ولو قال للوكيل وكل فلا يملك لم يكن للوكيل ان يخرج التا  
 لان الاول كالد سول قد مر مثل هذه المسئلة وكاله النوازل في مثل المسئلة وكاله النوازل في مثل المسئلة  
 ان يخرج قال للوكيل ما صنعت من سري وهو ما يرجع توكيله واذا وكل على عزله وتوكيله يعني  
 الموكل الاول يملك عزله الوكيل التا ذكره في المبسوط وفي ادب القاضي كذا ما كاله الوكيل الاول  
 عزله التا في باب نيات الوكالة وفي ما كاله الوكيل الاول عزله التا رواه ان ذكر الخفاف  
 انه علك ذلك بطريق النيا به عن الامم وذكره في موضع آخر انه لا علك فذا ذكره في موكله  
 بنا على ملك الرواية وفي وكاله المستفي من سماعه عن محمد رحمه الله رجلا رجلا سرح  
 عيدا واجاز له ان يوكله يوكله فوكله الوكيل رجلا ثم ان الوكيل الاول شترى العبد الوكيل  
 التا حان قتله لان التا صار وكلا موكلا في العبد وقه ايضا رجلا دفع الى رجل الف درهم  
 بضاعة فيشترى له بها متاعا وان يوكله يوكله من ابيته فدفع الوكيل الدراهم الى رجل وامره  
 ان يشتري بها المتاع الذي امر به رجلا ففعل وكاله الوكيل الاول ان يفسد المتاع من الوكيل  
 الباقي وان ما للوكيل الاول لم يفسد وكاله التا ولو ان رجلا مال حتى دفع اليه الدراهم قال  
 وكاله ان سري لم يملكه وان يوكله يوكله في ابيته فدفع الوكيل الدراهم الى رجل وقال

الملك سري للوكيل الاول  
 سئل في الموكل او سئل  
 للموكل ان يفسد

في حق الحكم

الوكيل







حاكيا عن ابي يوسف رحمه الله وفي بعض النسخ كذا لو ادعى انه وكيل فلان في قبض هذا العين  
 فاقض في يد العين بالوكالة فله ان يمسح عن الدفع خلاف ما لو كان ديناً فانه اذا اقر بالوكالة  
 والدن ليس له ان يمسح من الدفع في العي اذا اقر وامسح عن الدفع فاقام للدعي البينة  
 على الوكالة صح وان كان معه ما على الحق هلكا اذا ادعى ديناً في تركه واحضر وانما فاقتر  
 فاراد المدعي اقامه البينة على هذا المقر ما بالدين لما خذ من الركة سناله ذلك ذكر  
 سمي الله المولى في رحمه الله باب اسام الوكاله من ادعى العاصي مقصر بحمل القضاء  
 وكل جلا يتقصر كل حق بخلاف فان كان العاصي يعرف الموكل بعيل هذا الموكل ويصلي  
 بحمل القاضي حتى اذا حضر يود عيبيه الموكل خضها سمع خصوصته وان كان لا يعرف العاصي  
 الموكل لا يقبل ولا يحمله وكلا لان العاصي لا يعرف وما لقضا انما يتقصر فان اراد الموكل  
 ان يمسح البينة ان فلان فلان الغلاني موكل هذا لا يقبل بینه لانه ليس هنا خصم حاصر  
 وعنه لو اقام البينة ان فلان من فلان الغلاني موكل هذا لا يقبل بهذا القاضي له كتابا اني قاصر  
 آخرا فلان بن فلان الغلاني وكل فلانا يقبل لان حضره الخصم لم يشرط سماع البينة  
 للكتاب الحق وفي وكاله المسمى ان سماعه عن ابي يوسف رحمه الله اذا حضر الموكل القاضي  
 لموكل وكلا ولم يعرفه العاصي يشاهد القاضي شاهدين على معرفته ثم قبل توكيله فهذا دليل  
 على سماع البينة على معرفته **فصل** ما يلزم المأمور بدفع المال المحقة قضا الدين  
 وغيره قال المديون ايقض به مع فلان او ادعى به مع ابني او فلان مع ابني او مع غلام  
 او قال مع غلام ففعل المديون قضاء منه هو من مال المطلوب لانه رسول المطلوب  
 وقوله البينة به مع فلان ليس توكيله ولو قال ادفع اني او ابني او غلامي او غلامك  
 يا بني به فهذا موكل فالصالح في مال الطالب في نوادر ان رستم او كل غني بقضاء  
 دين فحاشا الموكل وقال مصنف فصدق الموكل لكن قال ادفع اليك مخافة ان القاضي  
 لو حاشا وانكر ياخذ مني ثانيا لا ينفذ اليه ويحجب الموكل على القضاء للموكل فبعد ذلك  
 ان جازب الدين وانكر الا قضاء قبض من الموكل ثم هو يرجع على الموكل بما ادعى وان كان حله  
 الموكل في باب ما يكون الرجوع فيها من كمال الضمان بعد قضاء المانع لكن في جامع الزعفراني رحمه  
 وضع في الموكل بشر العين وذكر سمي الاسلام رحمه الله في سرحه عيسى ما كتب هنا قلت  
 وكنا هاهنا رواه محمد رحمه الله وكتبنا التوكيل بشر العين قبل توبع الاخر من مثل التوكيل  
 بالشر او في حواله هذا الكتاب رجل امر رجلا ان يمسح عن القاضي ففعل المأمور بعد ذلك  
 فعلت وصدة الامر وكذا به صاحب المال وحلف يرجع ربه الدين على الامر لكن لا يرجع المأمور  
 على الامر لان الامر صير ملكا في اقراره حتى قضى العاصي عليه بالماله لان هذا الحق عر صرح  
 لان الامر اعم سطل بالقضاء على خلافه اذا كان ذلك العاصي بالبينة اما اذا لم يكن فلا الامر ان  
 المستوي اذ ان عم ان المانع كان اعلى القيد وكذا به الباع فانه يقض على المسمى بالحق للباع  
 وهذا قضاء على المسمى على خلاف اقراره ولم سطل اقرار المسمى بالحق لان ذلك القضاء عليه

لم يكن بالكتب كذا هنا فثبت ان هذا المعنى عر صرح ولكن انما يرجع المأمور على الامر لان المأمور  
 وكل بشر ما في ذمة الامر عليه وينفذ التمس من مال نفسه فاحل على الامر ان لو اسلم الامر  
 ما في ذمة كذا ان المستوي انما هو من يدفع الحق الى الباع اذا سلم ما اسوى انما اذا سلم  
 فلا يثبت في باير غير بان يقضي دينه من ماله في بيع المانع وذكر القيد في ذمة الله انه  
 ربه الدين على المديون ويرجع المأمور على المديون بما قضي في امره بالوكالة بعض الذين  
 ونصاه امر عر بان يقضي دينه الذي لفلان على فتصامم جاء الى الامر يرجع عليه فعال  
 الامر للمأمور ما كان لفلان على من اصلا ولا امر تكان بعضه ولا استقصت شيئا والديك  
 الدين غايب فاقام المأمور بالبينة على الدين والامر بالقضاء فان القاضي يقض بالماله على الامر  
 للقاضي والادفع للمأمور على الامر وان كان صا صا لدين غايبا لان عنه خصم حاضر حكما لان  
 ما يدعيه المأمور على العاصي سبب لشعوب ما يدعيه على الخاضق فانه لم يقض دينه لاي  
 له على الامر شي وبني الامر الحاضر من القاضي اتصال سبب وهو امر المأمور بمضاده وفي  
 مثل هذا نص الحاضر خضها على القاضي من حيث الحكم كما يأتي آخر ادب القاضي من هذا الكتاب  
 اصبر هذا اذا امر عر بان يقض عليه فانفق يرجع على الامر وان لم يشترط المدفع في اول  
 لقط سمي الامم رحمه الله واذا امر عر بعضا الدين عنه فان كان له اقض ديني فتصامم يرجع  
 عليه وكذا له اذ كوة مالي او هي لفلان عن الف درهم تفعل المأمور لا يرجع عليه الا  
 اذا شرط الضمان في اول ضمان المانع الكسوفي بالبيع والامر من سرحه السلام رحمه الله  
 وفي هيئة القيد وري اذا قال لفرع عر عر الواهب عني او قال اطعم عن كنان بميني او قال اذ زكوتي  
 تفعل لا يرجع على الامر الا ان يكون قال له عني في ضمان المأمور بقضاء الدين يرجع على  
 الامر وان لم ينص الامر على الضمان والاصل في ضمان هذا السائل ان وكل بوضع ملك المديون  
 اليه المال المدفوع مقابل ما يملك المال المأمور يرجع على الامر اذا شرط الضمان لان الدافع  
 على المدفوع من الامر او في ضمان التملك المدفوع اليه هي يكون ذلك اذا ذكره عر الامر  
 او بعوضا عن كنان عنه فاذا ملكه المدفوع اليه مقابل ما يملك كان الملك ثانيا لا امر  
 انصا مقابل ما يملك فم يرجع عليه المأمور لان بدل الملك يجب على من له الملك ما اذا ملك  
 المدفوع اليه لا مقابل ما يملك فلا من يملكه انصا لا مقابل ما يملك فمكوت مترعا فلا يرجع عليه  
 الا اذا شرط الضمان واشار اليه في باب الوكالة في الجبهه من وكاله سمي الامم رحمه الله اذا  
 قال لاصنا قض فلانا عر او قال الذي له عني او قال ادفع عني على ان لك على قاضي المأمور فله ان يرجع  
 على الامر يكون هذا اقرارا بهذا المال على نفسه ولو قال اقر فلانا او قال ادفع قضاء لم يتحل عني  
 اجمع على ان المأمور اذا كان شره كاله ان يرجع وكذا اذا كان خليطا تفيد ان كان في الشر  
 شيئا اخذوا عطا بان من العادة ان وكيل الامر وسوله نايبة فتبيح منه المأمور او ترضيه  
 او كان المأمور في عمل الامر وعمل المأمور كالزوجه بامر الزوجه والروضة بامر زوجها  
 فان لم يوجد شي من هذه الاشياء اما لانه لا يرجع عند ابي صعه رحمه الله ويحرم رحمه الله

امر عر ان سمي عليه  
 امر لقضاء الدين عليه  
 اذ كوة مالي او هب  
 لفلان عني الف درهم

ناد دفع وان لم يشرط  
 الضمان وفي كل موضع  
 ملكه كذا عر عر مقابل  
 ملكا كذا لا يرجع المأمور  
 على الامر



وعندما يوسف رحمه الله يرجع ثم عندهما هل يرجع الدافع على المدفع اليه بما دفعه ان قال  
 له اقم او قال له ادفع قضا لا يرجع وان فلا ادفع ولم يمل قضاء يرجع وحمل على امره بالادفع في  
 باب الكفالة بالمال من كفالته عصام وفي باب ما يثبت المال من كفالته الكافي اسد خلا مان يتقدمه فلانا  
 الفدوم او قل انقذه الفدوم له على او قال ادفع اليه الذي له على او قال اعطه الذي له على او  
 قال اعطه عن الفدوم او قال اقضه ما له على او قال اقضه عن ففعل المأمور يرجع بها على الامر  
 وقوله اعطه عن الفدوم او قال بان المال عليه ولو قال انقذه الفدوم على اني ضامن لها او على  
 اني كفيل بها او على انها لك على او على انها لك اني او قلني فهو سواء واد انقذهما يرجع بها على الامر  
 وكذلك لو تفرق بها ما به دينار او باعه بها جارية او عبد او دابة او عرضا وقبضه يرجع بها  
 على الامر ولو امر خليفته ان يتقدم فلانا عنه الفدوم خيه فتقدم القافية او غلبه  
 لم يرجع على الامر الا على ما اعطاه لانه يرجع على الاقراض لا على لو كان المأمور كفلا  
 يرجع بالف خيه لانه يرجع حكمه ما في ذمته لا في ذمته ولو قال ادفع الى فلان القاضاء  
 ولم يقل عنه ولا على انما لك فدفعها المأمور فان كان خليفته لا يرجع بها عليه وان  
 لم يكن خليفته لا يرجع وهو قول ابو يوسف رحمه الله اوله وبه اخذ محمد رحمه الله ثم يرجع  
 ابو يوسف وما لا يرجع عليه خليفته كان او غير خليفته ولا محمد رحمه الله لو كان امر به ذلك  
 ولله او اخاه فهو كالقريب الذي لم يخالط الا ان يامر انسانا في عياله من ولد او زوجة  
 او غيرها من قريب او بعيد بعد ان يكون في عياله او امره امرت زوجها مدفعه ويرجع  
 به على الامر ولو تفرق عن منزله الخليفته وكذلك لو امر امرأته ان تبيع ثوبا او خيما  
 بتمزله الشريك والخليفته ولو قال له ادفع الى فلان القاضاء ليس الامر بخليفته للمأمور فدفعها  
 لم يرجع على الامر ولا دفعه ان يرجع بها على القاضاء وذكره ناس من النصارى من كفالته  
 الكاف فمال الخليفته هو الذي ياد منه ويعطيه ويدأ منه ويضع عنه المال وكل من وجب له  
 فهو بمنزلة الخليفته وكذلك لو امر ابن اب أو ابن كبير عيال الاب **فصل**  
 ما مل الوكيل بالخصومة وفي دعوى هذا الكتاب اذا طلب المدعي القاض ان يامد المدعى  
 عليه وكفلا بالخصومة باخذ كالكفالة بالنفس لكن اذا اتي لا يجزى كالكفالة وموضع  
 الزيادة اذا وكل رجلا بخصومة ما توافقه حقوق من الناس على ان لا يكون وكفلا ما توافقه على  
 الموكل يصح هذا الوكيل فلو ائتم الموكل بالمال لوكاله ثم اراد المدعي عليه الدفعة لاسمع على الموكل  
 فكذلك قال الوالد برفاه العتق رحمه الله اذا وكل بالخصومة واستثنى اقراره بالوكالة  
 ولا يستأجر في ظاهر الرواية وعنه ابو يوسف انه لا يصح وعند محمد رحمه الله بغير استثناء  
 الاقرار بالوكالة لانه مخير ولا يصح من المطلوب لانه مجبور عليه ولو وكل بالخصومة  
 واستثنى الانكار صح عند محمد رحمه الله خلافا لابي يوسف رحمه الله وجهه قول محمد  
 رحمه الله ان الانكار قد يفي بالموكل بان كان المدعي ديقا او بضاعا فلو انكر الوكيل لا  
 يسمع عنه دعوى الرد والهلاك وسمع قبل الانكار وكالة الاصل في شرح محمد رحمه الله

كتاب  
 فاعلم

الرجعي رحمه الله وذكره في باب ما مل الموكل من اداء العاصي انه بغير استثناء الانكار  
 ولم يذكره خلافا وفي اخر باب الرجل يرد سفره المظلم اذا وكل وكفلا وضومته ثم اراد  
 بعد ذلك ان يستثنى اقراره الوكيل عليه ان كان محض من المالك باز وان كان محض منه قل ذلك  
 عند محمد خلافا لابي يوسف رحمه الله فان يرد سفره الله بغير استثناء بالقرن ومحمد  
 رحمه الله بغير استثناء لاقط للطالب والطلاق الوكالة بدليل انه لا يمكنه ان يطالبه بملك بطلق  
 بل للمطلوب بان يستثنى في الانتفاء وعلى هذا الخلاف اذا اذن المظلم لوكيله في ان يوط  
 ثم اراد بعد ذلك ان يحكي عليه في حق هذه الزيادة حتى لا يملك الوكيل الاول الوكيل عند محمد  
 رحمه الله بغير حجج وان كان بغير محض الطالب وعنه ابو يوسف رحمه الله لا يصح بغير محض  
 الطالب الوكيل بالخصومة اذا اقر في محض الطالب القاض لا يصح اقراره لكن يخرج من الوكالة ولا  
 يسمع القاض خصومه وكذا اذا استثنى اقراره كما هو المعتاد على ابواب القضاة فاق في  
 محض القاض لا يصح لكن يخرج من الوكالة ولا يسمع خصومه فان قال الوكيل قبض هذا الحق  
 من القرض قضاء مني او قل قد قبضته الى الطالب صح اقراره وبقي القرض بخلاف ما لو اقر  
 بعض الطالب ان حصل الطالب بطل حق الوكيل الاستثناء وكذا استثنى اما حصل الوكيل  
 بقرضة الاستثناء فصح والقول له مع يمينه في دعوى الضيق او الذبح الى الطالب في  
 باب اثبات الوكالة من ادب القاضي للصدر السهر رحمه الله وقه ايضا الوكيل من غير  
 رضا الخصم كما هو لازم بالافاقا كان على سيرة ادنى منة السفر وهو من الاتفاق  
 اذا اراد السفر لكن هذا اذا صدقة خصمه فان ذكره ما اخذنا للكيل وفي باب ما  
 ابيع للقاض من الاجتهاد انه يستأثر مع من يريد السفر فاذا غيبتهم يسألونهم متى  
 يحرمون وان فلانا هل يخرج معهم وهل استعبدك لا يسفر وهذا كله المستاجر من يد  
 فسخ الاجارة بعد السفر ويحج وقوله اني اريد السفر لا يثبت العذر اذا لم يصدقه  
 لكن يشأه القاض فعقل له مع من يريد الخروج ثم يسألونهم كما ذكرنا فان قالوا نعم  
 حشد تحقق العذر وهو السفر فوافق الاجارة وفي حق لزوم الوكيل من غير رضا الخصم  
 وموقوف حق المطالبة ما عطا الكفيل وتعليق دعواه في محض القضاء وذكره محمد رحمه الله الشرح  
 في باب اثبات الوكالة من ادب القاضي ان الوكيل بغير رضا الخصم يصح بالانقضاء لكن لا يستقط  
 حق الخصم مطالبه خصمه بالخصومة والجواب بغير الاستثناء بالموكل عليه او مرض الموكل او السفر  
 وكل رجلا بالخصومة او بشئ يحتاج منه الى الرأي ليس له ان يوكل غيره فان قال الموكل  
 ما صنعت فيه من امر ففعل جازي له ان يوكل غيره فان مات الموكل بطلت وكالهما فان  
 مات الوكيل الاول قالنا على وكالته وليس كما المضارب اذا امر غير بشري بعبد بالف  
 درهم من المضاربة ثم مات المضارب بطل وكالته وكل المضارب في هذا الباب ايضا  
**فصل** ما مل الوكيل بالطلاق في اداء المهر بالطلاق واجاب الزوج عيني غير  
 على امراته وولدها والطلاق والاعطاء وغيرهما الوكيل بالتمسك بالطلاق حامل استثنى

١ رفقة م

٤ رفقة م  
 همراه

التوكيل بالطلاق حائز



من مثله في ما من المطلق الذي يكون من غير الزوج في طلاق الجميع رجل قال لامرأة افرأ اذا  
دخلت الدار فاستطالوا فاحار الزوج فدخلت طلعت في العود في عودها الله  
اذا قال امرأة زيد طالق فاحار الزوج فدخلت طلعت في العود في عودها الله  
فقطلة يدفع فذلك كذا كذا لان قوله نعم جواب والحجاب يضمن اعلاه ما في السؤال ولو قيل  
نعم ولكن قال قد اجرت ذلك فذلك كذا كذا على شيء ولو قال احرب ذلك على ان دخلت الدار  
او الزمته نفسي ان دخلت الدار لزمه وامر في المسئلة الاولى لو دخلت من الدار لان لا يطلق  
فان عادت بعد الايمان ودخلت طلعت كان المحرم مضمي شرط في السبيل وانما يصير عينا ما لا يمان  
مقصودا على حاله الايمان فاعى وجود السبيل بعد الايمان وقوف في هذا من السبيل الموقوف  
على امانه لما كاد امان حيث ينسلكه من وقتها فذلك كذا كذا في المسئلة الاولى ولو قال  
الحاد في فيما بين العقود والاحراز ذكر في الباب الاول في عقول كذا والفرق ان كل تصرف يوقف  
حكمه على شيء فالاصل ان جعل ذلك المصروف معلقا بالسبيل لان وجوبه سببا في وقت وجوده  
تختلف الحكم عن السبيل الا ان التصرف الذي لا يحتمل التعليق بالسبيل كالتسليم وتكون معلقة  
فاعتبرناه سببا في وقت وجوده متأخرا عنه حكمه الى وقت الايمان فبعد الايمان فثبت الحكم  
من وقت العقد اما المصروف الذي يحتمل التعليق اذا توقف حكمه على شيء جعل معلقا فانما  
يحل التعليق فحينئذ لا يوجد من التصرف معلقا ما لا يمان من الزوج فبعد الايمان يصير كانه قد  
الآن فلا يثبت حكمه الا من وقت الايمان وكذلك الامر باليد وكذا من التصرف اذا امان الزوج  
ثبت حكمه مقصورا على حاله الاحراز في لاسع الطلاق الموقوف قبل الايمان وبعد الطلاق الوقوع  
بعد الايمان وادام زوج امرأة بغير اذنها لم يفسخ الايمان فثبت الحكم فالتحريم باطل بخلاف  
ما لو اعتق المسمى من التصرف حيث توقف عقده على قول في صفة وانما يفسخ جميعا الله  
والمسئلة الباب الاخر من سماع الجميع الصحيح وفي الجميع الاصح اذا وكل وكيلين في الطلاق  
وقال لا يطلق احدكما دون صاحبه فطلبا اذ هما مطلقا او كل واحد منهما فاحار الاخر  
لم يجر لانهما لم يجتمعا على الطلاق وكذلك لو كانا بالوصف فطلبا لهما طلقا جميعا فلا ينفك  
احدهما واحدهما لم يطلما الامر بطلعهما لم يقع شيء حتى يجتمعا على طلق طلقا  
بالطلاق يفسخ احدهما ولو قال طلق امرأتى بيد فلان وفلان لا يفسخ احدهما وطلاق  
الجميع وفي امرأته في ما يحل الزوج امرأته بيد ولو وكل كل جلس بالجميع او الزوج  
او العصى على مال لا يفسخ به احدهما وان كان المسمى احدا لباي السابعة من طلاق الجميع اذا  
قال لامرأته طلقا انفسكما انما وطلقت احدهما انفسها وصاحبها فلا يطلعا لكن ينبغي ان يطلو  
نفسهما مجلسها وبطلعهما صاحبها يجوز مجلسها او غير مجلسها ولو قال طلقا انفسكما  
ان شئتما وطلقت احدهما لا يطلو لان تعدد طلقا انفسكما ان شئتما طلقا او بالطلوع من  
احدهما ووجد نصف الشرط الوكيل بالطلاق اذا خلع على ما رتب في المدخول لا يصح لانه طلاق  
الى شتر وغير المدخول يصح لانه خلاف في خير اول خلع واقعا واختار الشيخ الامام في

حكمه

ادام زوج امرأته بعد اذنها  
مطلوع منها مما صار في الكتاب  
فانطهرت باطل

حكمه

طهر الدرر

طهر الدرر انه لا يصح في المدخول ايضا الوكيل بالخلع اذا خلع بالغ على امرأته يصح وان لم  
يأمن المرأة بالضمات وكذا يرجع قبل الاداء والوكيل سكا المراه اذا زوج على امرأته ضمان  
للمراه والمراه بالخيار ان شاء طلق الوكيل وان شاء طلق الزوج فاذا اخذت من الوكيل  
والوكيل لا يرجع على الزوج في باب الخلع من كتاب الخلع وكل بان يطلو امرأته بطلعه فطلقها  
بمس لا يجوز عنده وعندهما يقع واحدة وكاله الاصل والخلفات ولو سكر الوكيل بالطلوع  
ثم طلق ذكر في التوازل عن سداد انه لا يقع قالوا ليس بجهالة هذا خلاف قول اصحابنا  
لان الوكيل بالطلاق يعلو الطلاق بلفظ الوكيل ومن قال لغيره ان طلق امرأتى اسطالوا  
هم سكر كل الغرض فقال لها اسطالوا يقع كذا اذا وكل بالطلاق والطلاق لا ينفك الا عن  
فاذا ان الوكيل لا يجوز ان المطلوب عبارة في اول وكاله العصى وكذا لو وكل الوكيل رجلا  
فطلق امرا لا يقع وان كان كهرم الوكيل الاول خلا في السبيل والخلع والكتابة اذا وكل غير  
ففعّل الناصر الاول لا يفعل اجنبى ذلك فبلغ الوكيل واجاز ذلك يجوز وكاله فان عصى نصف  
عده فاعصى كله لا يجوز ولا يعصى منه وقال ابو يوسف ومحمد جميعا الله محرم وعصى كله  
ولو وكله بان يعصى كله فاعصى نصفه عتق المصنف عنه والكل عندهما وكاله تحتلها في السبيل  
وعن محمد بن عبد الله في رجلين لكل واحد منهما عند وكل كل واحد منهما رجلا واحدا ان يعصى عنه فقال  
الوكيل اعصا احدهما من ماب الوكيل من ان يبين القياس ان لا يعصى واحدا منهما ولكن اسقى ان اعصى  
جميعا وسعى كل واحد منهما نصف قيمته وجه العاين ان المأني به غير ما وكل به وكل باعاق  
منجوا عتاق الجهول منزله الطبع بالبيان وجه الاسمان ان اعصى الجهول اعتبر منجى الى حق  
المعتق وان كان يعلما في حق المحل على ما يعلم والمال الماني والبس من الراداة وقال محمد  
الوكيل بالعصا اذا قال اعقته اسير وكذا الموكل فانه لا يجوز العتق في الوكيل بالسبيل العتق  
مولا الوكيل لان الوكيل بالسبيل اذا افسخ غير يجوز والوكيل بالعتق اذا افسخ عتق غير لم يجز  
**فصل** في الغزو وما يخرج به الوكيل عن الوكالة في وكالة المسمى ان سماعه عن  
محمد بن عبد الله الوكيل بالسبيل اذا وكل الموكل بعض المسمى فله ان يفرض هذه الوكالة  
بمحضر منه وان لم يوكله حتى قدمه الامر الى الحاكم وامر الحاكم ان يوكله فوكله لم يكن له  
بعد ذلك ان يحرم من الوكالة معنى المسئلة ان الوكيل اذا اقر قضا المسمى ووقع الامر الى  
الحاكم وسأله ان ماب الوكيل حتى يوكله بالقبض فارد الوكيل عزله بعد ذلك لسأله ذلك  
قال لان هذا قضاء جلد فلا وسفي للحكم اذ اصر عنه تاخير الوكيل وقصر المحرم ان سأل الوكيل  
قد جعلت وكلا مصر هذا المال قال ابن سماعه رحمه الله رحمه محمد بن عبد الله في الوجه الاول  
وقال ليس للوكيل لغيره من الوكالة المحرم على صفة جميعا الله ليس للقاضي ولا الموكل  
ان يفرض الموكل بالسبيل عن مصل المسمى وان تراخي فيه ولا يجوز للوكيل عن مصل المحرم وقال ابو يوسف  
اذا اتى الوكيل على الموكل لغير مصله الوكالة وجعلت الامران مخصص من مبيعه وليس للوكيل  
بعد ذلك قبضه فان دفع المسمى اليه بعد ذلك ان لم يعلم بافراجه عن الوكالة صح الدفع اليه

الوكيل

ادام كل الطلاق والعاق  
فطلق الاجنبى واعق فاجان  
الوكيل ذلك لا يجوز

وكنا لو وكل علف  
الوكيل بالسبيل والكتابة  
والخلع والكتابة

طهر الدرر



كتاب النكاح

وان علم لا ينفذ الدية اليه ذكر في باب الرابع والسبعين من الرضا ان يبيع الزوج على الرضا  
من غير علم الرضا اذا عزم الوكيل بالنكاح لا ينفذ ما لم يعلم لانه وان كان لا ينفذ في كل يوم  
مكذبا مكره كذا في غيره من افعاله او لا ينفذ في غيره من افعاله ما دون بيع الاسلام رحمه الله ولا  
عزم الوكيل بالطلاق لا ينفذ من غير علمه في باب النكاح من طلاق النكاح والوكيل اذا كتب بالانكاح  
او كيلة النكاح لم ينفذ وعلم بما فيه انفرد وكذلك اذا ارسل اليه رسول كاتبا من كان عنده  
او غير ذلك حتى اوعد ان ينفذ او كبر او اذنا فلانا ارسلت اليك ويقول اني عنك عن الوكيل  
فانه ينفذ وان لم يرسل اليه ولم يكن كنه عزله واشهد الوكيل غايب فانه لا ينفذ وان  
اخرج بغير موكله اياه عدلا او رجلا من غير علمه ينفذ وان كان لا يصدق الخبر اذا اظهر  
الخبر وان كان الذي اخبره واحدا غير عدل فان صدق انفرد وان كذبه لا ينفذ قولنا اني  
رحمه الله وان ظهر صدق الخبر وعندهما انفرد اذا ظهر صدق الخبر وكذا في  
الطلاق في العبد المأذون وفي الاخبار للشفع ببيع الدار والاعيان للموكل بان عيذك  
جتي على بني آدم في وكاله الطحاوي وفي باب من الاوصياء وصايا الجامع الصغير وكذلك  
الوكيل اذا اخبرها احد النكاح فسكت فقد كره اخبار من اسلمه ودار الحرب ولم يهاجر اليها  
اذا اخبر بالشرع يشترط عدالة المخبر والعدد وفي رواية الحسن بن علي صرح رحمه الله  
وفي اصح الروايات عن علي بن ابي طالب لا ينفذ في كره الاخبار بالصلوة الوكيل لا يملك لغيره من نفسه عن  
الوكاله بغير علم الوكيل في سرج ادب القاض اذا اراد ان يسافر فتمعه امراته الا ان يوكل  
وكيله بالطلاق ان لم يحج الى وقت كذا فوكل ولم يحج حتى صار وكلاهما اراد ان يعزله من غير  
فان يصير رحمه الله لا ينفذ وقال ابن سبي رحمه الله يبيع هذه فبيع مثله اخرى انه اذا لم يفر له  
يجب الوكيل على طلاقها عند نصير نعم وعندها بفسخه او احيانا سمى الامه السرخي رحمه الله  
قول ابن سبي في الاصل والفرق في الباب الاول من وكاله الاصل اذا اقالها طلق في قوله ان  
يعزلهما وكذا في اجنبى طلقها ان شئت كان عليك ان اقولها طلق في قوله ان  
خلاف لوجه طلاق الصفر وتوقلا لها وتلك ان يطلق نفسه فيقتصر على الجلس كما في قوله  
عزلهما لان الوكيل من يعمل بغيره وفي قوله القدر عن نفسها علمه لنفسها لا يفرها وكاله  
لجامع **نوع آخر** اذا من الموكل فالحجاب فيه كالحجاب في جنون الموكل بعد ان اذن في الحجة  
ان كان الجنون مطلقا ينفذ والا فلا تنفي الجنون المطبق وغير المطبق كسالم النكاح وهذا  
كله في موضع يملك الموكل عزله واما في موضع لا يملك عزله كالعدالة في باب الوفق والامس باليد  
للمراه فانه لا ينفذ الوكيل عزله الموكل وجنونه والوكيل المضمونه بالنكاح الخضم ينفذ  
الموكل وجنونه والوكيل بالطلاق ينفذ بحسب الوكيل استخفافا ولا ينفذ قياسا وكذا  
بمحمد رحمه الله في هذا اذا وكل الرجل وكلاهما خصومة او بيع او شرا وشي كان له ان يخرج  
منه ثم ذهب عقل الموكل زمانا دائما بعد مخرج الوكيل من الوكاله وهذا بمنزلة الموت فاما ما  
لم يكن له ان يخرج منه فلا سطر مثل الامر باليد ولو كان دهن عقله ساعة او حتى ساعه

اداء الوكيل بالنكاح  
لا ينفذ ما لم يعلم

اخرج بغير موكله اياه عدلا  
او رجلا من غير علمه

الوكيل لا يملك امره لنفسه  
عن الوكاله بغير علم الموكل

ثم افاق الوكيل على وكاله واجعل هذا كنوم ولا اقبس هذا بالاول وهما في القياس سواء  
قال الحاكم ابو الفضل رحمه الله ذكر الاستحسان في الجنون ساعة في باب وكاله المكاتب وفي  
باب الوكاله بالطلاق كذا في الاستحسان في المتطاول وفي الموارد قال ابو يوسف رحمه الله لا  
ينفذ الوكيل حتى يحق الاكثر من السنة وقال محمد رحمه الله اولا شهر ثم رجع وقال سفيان  
قذا في الباب الاول من وكاله الكافي وتوارد الموكل فوكله الوكيل موقوفه على ما في صفة  
وعندهما نافذة ولو كان الموكل امرأه فهو على وكاله حتى تموت او تلحق بدار الحرب وقوله  
بان يزوج فلانة فادها زوج فبانت منه ثم زوجها اياه جاز ولو تزوجها الوكيل وابانها بعد  
ما دخل بها ثم زوجها اياه جاز ولو ارتدت ثم سببت واسلمت فزوجها الوكيل اياه جاز في تمام  
قولنا في صفة رحمه الله خلافا لما لو تزوج الموكل امرأه او ذات رحم محرمة منها او اربعا منها  
فقد خرج من الوكاله ولو وكلت بان يزوجها ثم تزوجت قبل ان يزوجها الوكيل او ارتدت فقد  
لزم من الوكاله وان لم يلحق بدار الحرب في باب الوكاله بالنكاح من وكاله الكافي وذكر في  
الكسائر ان الموكل اذا ارتد ولحق بدار الحرب ساقط وكاله الوكيل وفي رواية وكاله سطل وكاله  
**نوع كثر** الوكيل باسرع ينفذ اذ ابيع الموكل بنفسه فان عاد فبيع مثله عادت الوكاله والاد  
والجنان لا يبيع في باب الجنون ما دون بيع الاسلام رحمه الله ولو لم ينفذ في قديم مثله  
بعد الوكاله في وكاله الجاهل وساني بعد هذا عن محمد رحمه الله ان يبيع الموكل لا يملك  
للوكل من الوكاله وساني رواه ابو يوسف رحمه الله ايضا في طلق الموكل او قاله وي  
اسبغ عذبا ثم تزوجها فطلق الوكيل لا يقع الطلاق طلاق الاصل وفي آخر وكاله سبي  
قال ابو يوسف رحمه الله اذا وكل غير بطلاق امراته ثم طلق الموكل نفسه خرج الوكيل من الوكاله  
قال وهذا محمول على ان الموكل طلقها او انتقض العدة له فلم يبق هناك طلاق يقع نصرة الوكيل  
فه اما اذا طلق حيا وهو في العدة فنصر الوكيل غير متورط بان يوقع الباقي وكذلك لو طلق  
اخلاها ثم خلعها او امر خرج الوكيل من الوكاله لان الخلع بعد الخلع لا ينفذ فتولد الصفر على  
الوكيل اذا خيراها الزوج او جعل امرها بيدها ثم طلقها بانه او قال لها ان طلقها او طلقها  
بانه ان شئت فوال سبقت سقط الخيار والامس باليد ولو كان رجعا لا يستط وفي الامس  
اذا طلقها اثنى ادا سبقت او قال اسرك سبقتا اذا شئت فطلقها بانه ثم تزوجها واما  
نفسها طلقها بانه عند علي بن ابي حمزة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله لا يملك سطل الا  
السرخي رحمه الله وما قاله ابو يوسف رحمه الله ضعيف في باب الجنان والطلاق قال محمد رحمه الله  
اذا وكل سبي عذبة ثم باعه الموكل ثم رجع عليه بعينه فباعت الوكيل ان سبي ولا يكون  
ببيعه لغيرها للعدالة عن الوكاله وكذلك لو وكل رجل فاحد رجلا يبيعه فباع احدهما  
فرد عليه بعينه فلكل واحد منهما ان يبيعه وروي ابن سبي عن علي بن ابي حمزة رحمه الله انه اذا  
باعه الموكل فرد عليه بعينه لس الوكيل ان سبي كان نصرة والامر بنفسه فخرج منه  
للوكل كالفرد ولمحمد رحمه الله ان الفرد لم يوجد ككني بخروج العبد عن ملك الموكل بعد

نكاحه

اذا وكل في الطلاق



البيع على الوكيل فاذا عاقد قد تم ملك الموكل فيه كان للوكيل ان سعه ثانيا كما لو باع الوكيل قود  
 عليه بغير كدله ان سعه ثانيا ولو لم سعه الموكل ولكن باع الوكيل عم رده عليه بعينه فمضاه  
 على كالتدكره ووكاله المسمى وكوكله بان يبيع عيك فوهبه الوكيل عم رده الموكل وقتنه  
 لم يكن للوكيل ان يبيعه من اخرى فلا يحد جهاته ولا يبيعه اليه البيع لان الوكاله بالسو  
 لا يفتي عن سعة البيع لان الوكيل بعد ما باع يتولى فقد في القود وتصر في ملك الوكاله  
 فاذا انقضى البيع والوكاله باقية حاز له ان سعه باسما حكما اما الوكاله بالهبة فيصح  
 عباسا للهبة حتى لا يملك الواهب الرجوع ولا يصح تسليمه فاذا رجع في هبته فمضاه  
 اليه العبد ولا ووكاله فلا يمكن الوكيل من الهبة ثانيا وكذا لو اسان بوجه فلا نه  
 فترقصا الموكل بنفسه او زوجها منه الموكل ثم طلقها الزوج ثانيا لم يكن للوكيل  
 ان يزوجها منه ثانيا وفي الخاص الاصغر وكل رجلا بان يزوجها فلا نه فذهب  
 بالاولاد ثم طلقها وانقضت عدتها وزوجها من الموكل فالعقد جائز لان غي والحالة  
 وفي احوال الماطن وكل بكتابه عيك فكا بته الموكل او الوكيل ثم عجز لم يكن  
 ان يكتابه ثانيا فلما افساه له في ووكاله العبد ووكاله المسمى وكله  
 بيع دار عم بني فيها هو رجوع عن الوكاله في قول ابي حنيفة ومحمد جميعا الله وان خصها  
 فليس رجوع استصحابا قال محمد جميعا الله والوصية عندى نيل الوكاله ولو ووكاله  
 سعه ارضه عم عرس فيها خلا فهو رجوع ولو رجع فيها فليس رجوع وللوكيل ان سعه  
 الارض ون الزرع ولو امره بشي دار وهي ارض بعت فبعت فاستأجرها الوكيل  
 لم يحز على الامر وان كان بيمينه فزاد فيها حائطا او حصصها او طينها فهو حاز  
 وكذا لو ووكاله باسع في هذه الدار فقدم في فصل البيع في بناء الحائط علقا وهذا  
 واذا واكل سعه وصيفه او شرب بها فصارت عجزا فهو على ووكاله واذا امره بشي  
 سوي بعينه فبعت بشي او بشي سمي بعينه فبعت بشي بطلت ووكاله وفي البيع  
 لا يملك الوكاله **نوع آخر** في الغرض عن الوكاله المعلقة والوكاله اللازمة وكاله مستقبله  
 وتوانه اصح بهذا كاذبا ان قلنا اذا شرط قال العبد جهاته اذا اراد ان يملك في هذه  
 الوكاله سفي ان يقول مسمى ارض فله هذه الوكاله فاسم وكلي وكاله مستقبله حتى  
 يجوز ذلك لا خلاف بينهما وهذا عن الوقف ما في الرجوع فانه وان شرط هذا فاما سطره  
 كحر بالبقاء لان ذلك اصل الوقف وابتقى له واما الموكل اذا اراد ان يملك في هذا الخ فمضاه  
 الوكاله كلها سفي ان يقول كما حكينا ع الامام طهر الله عن والد الله وجههما الله رجعت  
 الوكاله المعلقة وكجور رجوعه لان الذي قال ليس كذلك امر واجب فاذا صرح رجوعه سقط  
 كلام العموم فلو ذلك بعد الوكيل اصرحت عن الوكاله المستعدة فيخرج الوكيل عن الوكاله  
 ولا يدخل ما نسا في الوكاله المستعدة لان الكلام المعلق بالشرط سطر الرجوع فله حيله الموكل الى

نوع  
 هكذا

**نوع آخر** في الغرض عن الوكاله المعلقة والوكاله اللازمة الموكل اذا كان معلقا  
 بالشرط فقبل وجود الشرط يبيع عزله نص في باب الخلع من الزيادات  
 ان المراه اذا قالت لزوجها اذا جاء غدا فطلقني باللفح هذا التوكيل  
 وكذلك العبد اذا مال لمواه اذا جاء غدا فاعتقني على الفجاء وتوهمته  
 المراه او نفى العبد موله قبل يحي الغد ثم جاء غدا فطلقها باللف لا يبيع  
 ولذا لو اعتقه الموكل في الغد باللف بعد النفي لا يبيع وهذا نص على صحة  
 الغرض عن الوكاله المعلقة قبل وجود الشرط ثم عزله قبل وجود الشرط عند محمد  
 ادا واكل ووكاله معلقة بالشرط ثم عزله قبل وجود الشرط عند محمد  
 وبه اخذ نصير وعند ابي يوسف رحمه الله لا يبيع وبه اخذ  
 ابن سينا قال الصدر الشهيد ويقول محمد ويصير نفى وقيل  
 الصالح ان الغرض عن الوكاله المعلقة لا يبيع لان الغرض اخرج  
 فلا يصح من الدخول والعذر من سلفا كذا زيادات وجهات  
 اصد هما ان ذلك ليس بغرض لان الغرض ابطال الوكاله لفظه  
 الغرض فلا بد من ثبوت الوكاله حتى يبطل بلفظه الغرض الشاق  
 انه محمول على قول محمد رحمه الله ومحمد رحمه الله كذا  
 ما ذكر الجواب على قوله في الزيادات ولم يذكر قول ابي يوسف  
 ووكاله سرح الطحاوي اذا واكله وكاله غير جازي الرجوع عنه ثم اراد ان  
 يفرله ان كان في الطلاق والعقاق لا يملك عزله الا يرى انه لو جعل  
 امر عيك في العقاق لرجل يبقعه متى شاء او جعل امر امراته الى رجل يطلقها  
 متى شاء او قال اعتق عيك اذا شئت او طلق امرائي اذا شئت لا يملك الغرض  
 كذا هنا لان لما قال وكلتك غير جازي الرجوع الحق هذا الحكم الامر ان كان ذلك  
 في البيع والشراء والاجاز يبيع الغرض وقال بعض مشايخنا انه ان يفرله في الفصول كلها  
 وليس فيها رواية مسطوره ولو قال وقت التوكيل كلما غرتك فانت وكلي وكاله مستقبله  
 ثم عزله يفرله كونه ويكلا به كاله مستقبله لوجود الشرط لان تعليق الوكاله بالظن  
 جازي فلو قال له كنت وكلتك وقتك كلما غرتك فانت وكلي وقد غرتك عزله وكاله مستقبله  
 للطلق والوكاله المعلقة بالشرط فانه يفرله عزله وكلي وكاله مستقبله لا يتوكل جديد  
 فكذا ذكر وجب ان يكون للملك على الاطلاق لان بعض الوكاله هنا معلقة بالغرض ومن علق  
 التوكيل بشرط عم عزله قبل وجود الشرط هل يفرله فينبغي فيه اختلاف بين ابي يوسف ومحمد جميعا  
 والمثله يفرله قبل فمنا بما لا يكون المسئلة على الاختلاف حتى ان على قول ابي يوسف  
 بطلها الله لا يبيع الغرض عن الوكاله المعلقة بالغرض وكاله عزله يصير وكلا ثانيا ولا ساق  
 في هذه المسئلة اختلاف نصير واي سلفا وجهما الله في صحة الغرض عن الوكاله المعلقة بالغرض

وطلقني

قال كما عرفت فانت وكلي  
 كاله مستقبله

كلام

ط



لأن ابن سبويه لا يجوز تعليق الوكالة بالعزل عنها على ما ماني ما نريد بعد هذا ان شاء الله تعالى وذكرنا في  
 الامام شمس الاسلام محمد بن عبد العزيز الاورندي اذا اراد الموكل عزل الوكيل بعد ما وكله على  
 هذا الوجه كيف يفعل اختلف المصنف في قول بعضهم عزلك كما وكلتك ولكن هذا لا يصح لانه  
 يتعلق العزل بالشرط لانه يصح ان قال كما عزلت وكيلي فانت موقوف وتعلق العزل  
 بالشرط لا يجوز وقال بعضهم بقوله عزلتك عن الوكالة كذا يقول عن ذلك  
 كله وهو اختيار شمس الامم السرخسي رحمه الله وانه مشكل لما ذكرنا ان العزل  
 اخراج عن الوكالة ولا اخراج عن الشيء يستدعي دخول ذلك الشيء والوكالة  
 المعلقة عن نازله يؤيد مطلقا يصح الاخراج عنها قال الشيخ الامام طهري الدين  
 وكان والدي رحمه الله يقول ينبغي ان يقول بجعل عن الوكالة المعلقة ثم يقول  
 وعزلت عن الوكالة المنقولة ولا يقول عزلتك عن المنقولة ورجعت عن المعلقة  
 وذكر ذكر الفقيه ابو جعفر طرقي العزل على ما ياتي بعد هذا وهذا لانه اذا قدم  
 العزل عن المنقولة قارنته بتجوز وكالة اخرى من الوكالات المعلقة فلا ينزل بعد  
 ذلك عنها بقوله ورجعت عن الوكالة المعلقة لانه حين قال ذلك كانت وكالة منقولة  
 فان عتده الاخراج عن الوكالة المعلقة بالرجوع بالمعلقة من الوكالات اختار اذن خلاف الى قوله  
 من العزل المعلق في اول ادب القاضي من هذا الكتاب وفي باب اجارة الوقف من شرح  
 الفقيه ابو جعفر وقف هلال رحمه الله قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله احتال بعض الناس  
 في زماننا في الصلوك في اجارة الوقف وذكرنا ان الواقف وكل فلانا باجارة هذه النصفة  
 من فلان سنة وميتها اخرجه من الوكالة فهو كيكه واراد بذلك بقا الوقف في يد المتأجر  
 اكثر من سنة قال الفقيه رحمه الله لا تأبطل هذه الوكالة تحريمها ولا يصح الوقف وقد  
 اختلف بعض من كان في عهدنا في الوكالة على هذا الشرط قال نصير رحمه الله يجوز هذه  
 الوكالة على هذا الشرط وقال محمد بن سبويه لا يجوز وقد ذكرنا في اخر وكالة العيون الامثلة  
 بينهما وذاك فقال ابو بصير بن سلام رحمه الله ان كان في ذلك للوكيل منفعة او فاق جاز هذا الشرط  
 ولا فلا وصوره منفعة الوكيل والوكالة ان يكون للوكيل على الموكل دين فاسم ببيع مال الامم  
 ليس في دينه من ثمن وهذا للوكيل في منفعة فلا يجوز اخراجه وقد مر في الامم ابو جعفر رحمه الله  
 وعندي انهم اختلفوا لا اختلاف في نفي هذا الشرط محمد بن سبويه رحمه الله في هذا الكلام اني متما  
 اخرجت من هذه الوكالة فانت وكيلي بهذه الوكالة وهذا مخالف للشرط لان من حكم  
 الوكالة ان يترد عليه الجح وبطل اذا ابطها الموكل وهو بهذا الشرط  
 اراد ان لا يجوز الجح والعزل فاراد بهذا ابطال حكم الشرعة كمن اشتط ان لا  
 يفي الميراث الرهن او شرط ان المبيع غير مضمون على البايح قبل القبض وذلك باطل كله  
 واما نصير رحمه الله فقد فهم من هذا الكلام انه متما اخراجه من هذه الوكالة فانه وكيله

يعلم

انما

صلوات الوقف

وكالة مستقلة ولو انه افصح بهذا كان جائزا فلما اذا شرط قال الفقيه رحمه الله  
 لاذ اراد ان يختار في هذه الوكالة ينبغي ان يقول متما اخراجه من هذه الوكالة  
 فانت وكيلي وكالة مستقلة حتى يجوز ذلك بلا خلاف بينهما وهذا في غير الوقف  
 فاما في الوقف فانه وان شرط هذا فلا يبطله تحريمه بالبقاء لان ذلك اصل للوقف  
 وايضا له واما الموكل اذا اراد ان يختار في هذا يخرج عن الوكالة كلها ينبغي  
 ان يقول كما احكيك عن الامام طهري الدين رحمه الله رجعت عن الوكالة  
 المعلقة ويجوز رجوعه لان الذي قلنا ليس ذلك باس وجب فاذا صح رجوعه  
 سقط كلام العموم فبعد ذلك يقول للوكيل اخراجه من الوكالة المنقولة يخرج  
 الوكيل عن الوكالة ولا يدخل ثانيا الوكالة المنقولة لان الكلام المعلق بالشرط  
 يبطل بالرجوع فهذا حيلة الموكل هكذا قال الفقيه ابو جعفر



فكذلك قاله الفقيه ابو بصير **وذكر في الجامع الامني** ان بعض اصحابنا ادا وكل عمر في شيء  
 وقال كما غلبت عنه فاستدعى لي جاز وكما غلبه كان وكبله فيه وقال بعض اصحابنا رحمهم الله  
 لا يجوز هذا الشرط وسئل بعض اصحابنا رحمهم الله عن وكل وكبل في شيء من الاشياء  
 وقال له كلما امرت من الوكالة فانت وكبلي هل له ان يحرمه فقال له ان يحرمه من الوكالة  
 يحقر منه ما خلا الطلاق والعنق او خصما قال ان ينصب وكبلا لخاصم عنه فانه لا يمكنه  
 لفرضه الوكالة الا بحضور خصمه ومن الوكيل قبيل كلف يمكنه اخراجه قال لان المال له  
 فله ان يحرمه متى شاء قبل ما الفرق بين الطلاق والعنق وبين عرهما قال لا انما اعلقان  
 بالخطأ فصار ذلك عينا وقهنا ولا رجوع والتمس ولا كذلك عرهما والله اعلم بالصواب  
**كتاب الشهادات** مسائل هذا الكتاب مسمي على خمسة قصود الاول  
 في الخبر عن الشهادة بمحتمل او ادا وفي كل اذا الشهادة وما يصلح به من ادا الشهادة  
 واصلها والشهادة بالرجوع غير الشهادة ثم فيمن يقبل شهادته ومن لا يقبل وفيه  
 شهادة الفروج ثم في الشهادة على النسب والموت والطلاق والردة ثم في ما يلزم الشهادة  
 على البني **مسألة** في الرجل متى نخل له ان شهدا ولا يشهدا ما سالا لاشان ان يجوز  
 عن قول الشهادة ويحتملها اول الوصايا من ادب العاصي وفي ما العاصي من كراهية  
 الواقعات رجل طلب منه ان يكتب شهادة او يشهد على غيره فابى ذلك فان كان الطالب  
 يجد غير ذلك لسانه من غير ان يسمع له فلا يسمعه الا مسامحة وسئل خلف رحمه الله عن شهادة  
 ورفع الخصومة الى القاضي غير عدل هل يسمعه ان يكتفي به شهد عند القاضي عدل قال له ذلك  
 فلو كتب وطالب به الاداء عند الحاكم فان كان في الصدك شهادة جماعته من قبل شهادتهم  
 واجابوه يسمعه ايضا ان يمتنع وان لم يكن في الصدك جماعة سواء او كان كل من قبل  
 شهادتهم او قبل لكن شهادة هذا اشهر قبوله لا سعة الا مسامحة لما فيه من نصيب الحق  
 ادا شهد على الصدك ولم يعلم بما في الصدك اتفق اصحابنا رحمهم الله انه لا يجوز تحمل هذه الشهادة  
 انما اصلا فهم كتاب القاضي عند ان يسمعه ويحذر حقا الله واني يوسف الاول كذلك وعقد  
 اني يوسف الا جنة سبط علم السهو بل ادا شهد بهم العاصي ان هذا كتابه وخاتمه فشهدوا  
 بذلك عند الملوك اليه كفي وفي شهادته المسعى ان يسمعه عن اني يوسف ادا كتب الرجل على نفسه  
 صكنا وقال لقوم اسهدوا علي ما في هذا الصدك فهو جاز وان كتب عمر وقال اسهدوا علي ما في  
 لم يجوز حتى يقره عليهم ثم يشهد بهم وفيه ايضا رجل كتب رسالة الى رجل كتب في فلان  
 الى فلان سلام عليك ابا بعد فابى كني الى تقاضي بالالف التي كانت كد على وقد كنت قبضت  
 منها خمسمائة وبقى كد على منها خمسمائة جاز لمن علم ان شهد عليه بذلك وان لم يشهد عليه  
 الخلاف ما لوراه كتب على نفسه ذكر حق لرجل ولم شهد على نفسه لم يكن له ان يشهد عليه  
 لان الرجل قد كتب الحق على نفسه قبل ان يلى المال ولا يكتب الرسالة الا بعد ملزم ذلك  
 الشهادة على الصدك لولا ان يذكر الحادثة وذكر الخصاص فيهما الله في باب الرجل يري اسمه وخطه

الشهاد على الصدك اذا  
 لم يدر الحادثة



ولم يترك الشهادة انه لا يجوز في قول اصحابنا رحمهم الله وذكره هكذا انه لو لم يترك مجلس  
الكلمة وان كسب وختم عليه ولم يذكر انه اشهد على الملك لا يشهد ايضا وذكر في باب  
القاضي يفتي بجله ان الرجل اذا وجد خطه مكتوبا في يد رجل لكان لا يترك الشهادة  
اصلا لمساخ فيه فالكلمة ان الله والعاقل لا يمانع من ان يترك الشهادة  
عند ان يصعد وجهه الله خلافا لخاصة كما لو وجد العاصي في رواية سجلا محتوما عتقه  
خطه او خطا يبيده فيه فصاوه او كتب وكفره في قصص هذه القضية وانفذت القضاء  
في رواية شهد به وهو محكوم بحدته مكتوب خطه او خطا يبيده فيه لا يترك تلك  
الشهادتين عند ان يصعد وجهه الله لا يفتي في الشهادة وعندهما تعضي وكذلك في روايه  
الاخبار اذا وجد سماعة مكتوبا في موضع كذا لا يترك ذلك عند ان يصعد وجهه الله  
لا يترك ان يروي اذ لم يخط لان سبط جمل الرواية عند ان يحفظ الحدس عن ظهر القلب  
من حيث سمع الى ان يروي وطنا قلنت روايت في الاخبار وعندهما يترك ان يروي فلكا  
مهننا اذ لم يترك الشهادة وعرف خطه لا يترك ان يشهد عنه خلافا لهما وهذا ذكره سبط الله  
الحلواني قول ان يوصف مع محمد جميعا الله وذكر سبط الله في رواية في موضع كذا  
ان يصعد وجهه الله وذكر خلاف محمد جميعا الله وحده ولا يترك في رواية في موضع كذا  
والله كونه بشر على يوسف جميعا الله يفتي للشاهدين يشهدان ان علي الصديق خطه واسمه  
وكناه اذ لم يترك الشهادة فلو كان ذلك فلا ابو جعفر رحمه الله يفتي في موضع كذا  
صاحب الحق منه ان يشهد له بل هو جاز له ان يشهد بالحق وان لم يمانع سبط الحق وبتقية الاقرار  
في باب العاصي لمن يجوز قضاؤه من سبط العاصي الامام ان يفتي في موضع كذا وفي موضع  
اداسع اقرار رجل انسان حل له ان يشهد وان لم يشهد على ذلك ان سمع اقراره من وراء الحجاب  
لا يجوز له ان يشهد له عليه وسئل محمد جميعا الله بن مقاتل عن سمع صوت امرأه من وراء الحجاب  
وسعد عنه اثنان انها فلا تترك لا يجوز ان يشهد عليها قال العاصي رحمه الله ان راي شخصها  
فاقرت وشهد عنه اثنان انها فلا تترك لا يجوز ان يشهد عليها اقرارها بعد سبط روايه الشخص  
لا يركب الوجه فان دخل في بيت علم انه ليس فيه عتي واحد خرج ووجد على الباب وليس  
البيت مسكلا آخر فاقرت في البيت حل له ان يشهد على امرأه رجل توخط من خلفه فقال  
لا يشهد عليها بما سمع من سمع من احد هما ما يكون اقرارا حل له الشهادة ولذا الوسم  
يدخلان من قوم من ادب القاضي بروج امرأه يشهد على امرأه رجل توخط من خلفه فقال  
سنون وولدت اولاد او مضى سنون من مات الزوج ثم انها استشهدت بالشهود اني وا  
يشهدوا على ذلك المسقى وهم يدكرونا سبط من شأنا رحمهم الله انه لا يسمع ان يشهد  
بعد اعراض هذه العوارض من ولادة الاولاد ومضى الزمان لا يمانع من قولها او بعضه عاد

تزوج امرأه بشهادة  
شهود على من سمع  
على ذلك

قلا رضي الله عنه وكان يفتي بهذا والذي رحمهم الله ثم رجع وافتي كما هو ظاهر موافا الكتاب  
انه يجوز وبه يفتي اذ راي عينا في يد انسان لا يترك ان يشهد بالملك حتى يراه سقر فيه تعريف  
الملك فحسد حل له ان يشهد ولم يسمع الا سلام وجهه الله في سبط الخاسع ان يسمع في قلبه  
انه ملكه وذكر سبط الله السخني رحمه الله في باب الشهادة على ملك لم يذكر من ادب الخاسع  
اد راي شئ في يد انسان حل له ان يشهد بالملك له العبد والامد وعي هما سواء في ذلك على  
رواية اصحاب الامالي عزاني بن يوسف عن أبي صعبه رحمه الله وذكر محمد رحمه الله في الخاسع  
عن أبي صعبه رحمه الله انه لا يجوز له ان يشهد ما لم يره سقر فيه والخاسع في وجهه الله لم يذكر  
هذا الخلاف وذكر الصديق رحمه الله في باب من القضاء الذي يكون من الوارث كذا ما في الخبر  
الخاسع في سبطه انه لا يترك ان يشهد بحسب القضاء ما حل اذ راي في يد سقر فيه وفي رواية  
اد راي دارا في يد رجل حل له الشهادة بالملك قال ابو العاصي رحمه الله ان كان الكور يد  
على عتي الزمان وكاتب الشهود عنها من تعبد ولم يكن راي هناك خصما يخاصم فيها والشاهد جاز  
وذكر الصديق رحمه الله هناك هذا المسألة وقال اخذ الخاسع يقول ان في يد سبط سطر  
آخر ايضا في القضاء وهو ان يمانع فيها بيني انسان هذا ملكه فانه قال انما يشهد على الملك اذا  
راة الدار يرقها ويبنى فيها ويسكنها ويؤجرها ويحدث فيها اشيا لا يصح واحد على يد ذلك  
ويقال هي دار وهذا السطر لم يثبت طاعته قال ابو يوسف رحمه الله اذ راي في يد فائما  
حل له ان يشهد اذ وقع في قلبه انه ملكه اما اذ لم يسمع فلا قال العاصي الامام ابو علي السفي رحمه الله  
وكوزان يكون هذا هو لم يسمع فيه اذ كان في يد شئ والناس يقولون انه ملكه وسقر  
فيه كمن وقع فيه قلبا الحراي انه ملك عز وسقر يابى لا يترك ان يشهد بالملك فصار دليل  
الملك اليد مع الوقوع في قلبه قال العاصي الامام ابو علي السفي رحمه الله وبه ناخذ وفي آخر  
شهادات المسعى رجل يد به عتيك يفتي عن نفسه وقال هو عتيك وسمع ذلك منه رجل  
ثم تكلم القلام فقال انا حرا قال سمع لذلك الرجل ان يشهد انه عتيك وان لم يكن سمع ذلك منه  
لم يسمع ان يشهد انه عتيك وكوراي في يده ولم يقل هو ثوبي ثم ادعاه رجل وسعد ان يشهد  
انه ثوبه ثوب في يد رجل وقد رايته قبل ذلك يوما او يومين فادعاه رجل قال لا يسمع ان  
يشهد انه ثوبه حتى يسمع في القلب قال كورايته على حبان يوم لم اشهد انه له ولورايته  
على حبان خمسون يوما واكثر ووقع في القلب له له شهادته له ولو وقع في قلبه انه عتيك  
لم اشهد انه له عزاني صعبه رحمه الله اذ كاتب الدار والدايا والعبد والنوبي يد رجل  
وسعد ان يشهد ان ذلك له وان لم يكن رايته يد قبل تلك الساعة وقال ابو يوسف رحمه  
الله لا يشهد على ذلك حتى يسمع منه في قلبه قال الحاكم ابو الفضل رحمه الله فولا في صعبه رحمه  
الله العبد حلان روايه الخاسع الصفر واس في المسعى قال محمد رحمه الله اذ راي في يد رجل  
ثوبا او ثوبا فوقع في قلبه انه له ثم رايته بعد ذلك يد عتي وسعد ان يشهد انه لا يترك  
لم يسمع في قلبه انه له بروي يترك اياه يد لم يسمع ان يشهد انه له وان رايته في يد ووقع

اراي عتيك يد انسان

العبد والامد وعي هما سواء

آرم

زل

لا يترك

ط



فليكن له ثم راسه في يد عمر فشهد عندك شاهد عدل انه للذي في يده العزم كان اودعه  
الاول فحضر منهم لم يسعد ان شهد انه لا اول كان هذا يعني ان يبع في قبلك اذا شهد العذلان  
عما وصفت لك انه ليس لا اول فلا يسعد ان يشهد انه لا اول فلا وان شهد بذلك عندك واحد  
وسعد ان يشهد انه لا اول لم ينع فليكن انه صادق اذا وقع في قبلك انه صادق فلا يشهد  
لا اول لان الذي يسعد ان يشهد به انه لا اول عكاه فذلك اعز فيك بشهادة القبي هذا فانه  
لم ينع في قبلك قط انه لا اول فلم يسلط على الشهادة في هذه المسألة دعوى صاحب اليد العتيق  
نفسه وهكذا كرم بعد هذه المسألة في المسي فانه كرم بعد هذا اذا راي ثوباً في يد رجل ولم يقل  
لخامس منه ان الشاهد اذ اعين الدابة يبيع الدابة ويرفع فهذا يطلع له اذا السهادة  
بالمالك والتنازع وهكذا كرم على الامم السرحى رحمه الله في دعوى الاصل ووضع المشرك ولد  
الناقة اذا شهد ان فلان من فلان مات وبرك هذه الدار بها كالا بنه فلان ولم يدرك الميت  
فشهد بهما باطله لانها شهدا بالملك فلا يقبل اذ لم يبعها بنا سبب الملك ولا راي في يد المذموم  
**فصل** اد الشهادة ومعه فصول اربعة **الاول** في كيفية الاداء **الثاني** فيما يرد على  
او ينص فيقبل شهادته او لا تختل **الثالث** اصلا والساهد من **الرابع** في الرجوع عن الشهادة  
او نكاحه او اقلها **الفصل الاول** في كيفية الاداء اذا شهد احد الشاهدين بالحق فغضب او شهد  
الاخر على شهادته او على مثل شهادته لا يقبل بالاجماع اما اذا شهد عثل شهادة فذلك عند  
لخلاف رحمه الله وعند عامة مشايخنا رحمه الله يقبل ثم احسان سمي الامم للخلو في رحمته الله  
ان الشاهد اذا كان قصي لا يقبل منه الاجمال وان كان عجمياً يقبل بشرط ان يكون عاكراً لو استقر  
البيان لولا حشمة مجلس القاضي وافتار سمي الامم السرحى رحمه الله ان القاضي اذا احتس  
ثم لا يقبل الاجمال وان لم يحس يقبل به يعني هذا كما روي عن محمد رحمه الله ان القاضي  
اذا اتهم اليهود فرفق بينهم ولا في باب القاضي يقضي والمسيح من ادب القاضي وقه اذا  
شهد ساهدا الكتاب كوان كتب شهادته فقرأ بعض او قرا عليهم فقول الشاهد اشهد  
ان هذا المذموم جميع ما سمي ووصفت هذا الكتاب على هذا المذموم عليه او يقول هذا المذموم  
الذي قرئ ووصف في هذا الكتاب في يد هذا المذموم له بغير حق وواجب عليه تسليمه  
هذه الشهادة لان الحاجة تسمى اليه لطول الشهادة او عجز الشاهد عن الاداء وفي النوازل  
اذا شهد احد الشاهدين بنسبه قراها بلسانه ثم قرأ رجل اخر من النسبه والشاهد  
الاخر يقرأ معه متارناً بقراءته فهذا غير صحيح لانه لا يثبت القارئ في الشهادة  
على الحاضر محتاج الى الاشارة الى المذموم عليه والمشهود به وفي الشهادة على الميت او الغا  
وقد حضر الوصي او الوكيل اذا سمي المشهود المير او العايش ونسبوه الى ابيه قط لا يقبل  
حتى ينسبوه الى جده بشرط الخلاف رحمه الله ذكر الجدل للتعريف وهكذا ذكر الشرط من  
سأعداهم الله من طلب هذا قولها اما على قول ابي يوسف رحمه الله اسم الاب يكفي و

ادالهم الشهود فرقهم

وهو المعروف ومحمد رحمه الله يوسع في الكتب وترك اسم الجحد وذكر سمي الله الخلو في سجع  
ادب العاصي ان هذا على من اخرج منه رحمه الله اما على قتلها ما ذكر اسم الاب يلقى وهكذا ذكر الاصلان  
ابو زيد شروطه والتضاعه ذكرها لا يتقدم ذكرها مقام ذكر الجحد الا ان يكون ضاعه معروفه  
يعرف فيها الامحاده في ما لا يقتضي يقضي في المسجد وسد كرمه في كتاب العاصي من ادب العاصي **الفصل**  
**الثاني** مما يزيد الساهد في شهادته او ينقص فعله بسبب ادائه او لا يخلو واذا شهد الشهود فيما  
صح السباده منه بالسهره وقالوا لم يباين كل شئ عندنا بغير خلاف فوالهم لا يباين العاصي  
في يد يتصرف في الملك حيث لا يقبل وان قالوا واقع في طوبى انه ملكه ولو قال شهدنا ما لا ناسفنا  
من الناس لا يقبل وعصام في ما اوله اذا شهدا على موت انسان وقالوا لم يباين موتهم بغير  
في الباب الثاني من سباده اما ادب العاصي اذا شهدا ملكا المدعى ولم يسبداه في يد هذا يعني  
حق قال يعني انه يقبل وسفنا انه ذكر سمي الله الخلو في سجع الله في الجامع انه اصله الملتح  
قال والاصح انه لا يقبل وذكر كرم الدس التسقي عني الحسن السوي والصح الامام ابو ذر  
انه لا يقبل لانه لم يثبت انه في يد بغير حق لا يمكنه المطالبه بالتسليم وبه كان يعني كرم  
والصح ان هذه السباده يقبل وقا لقتلها ملكا لا حق المطالبه بالسليم وعليه السوي اذا  
شهدوا على ان هذا وقف على كذا ولم يثبتوا الواقف سعي ان يقبل في باب قصص الدين من لوازم  
المعروف قال طر الدس رحمه الله اذا لم يكن الوقف قديما لا بد من بيان الواقف من ساجان جهنم  
من شرط بيان الواقف على كل حال وهو الصحيح واذا شهدوا ان هذه النضيق وقف ولم يذكروا  
الخبر لا يجوز ولا يقبل بل يثبت ان يقولوا وقف على كذا ادعى دارا في يد رجل انها ملكه اسألها  
من فلان انه خرو صاحب اليد يعني الملك انفس شهد السهروا انها ملكا المدعى استلها هذا المدعى  
من فلان اولم يشهدوا انها ملكه هذا المدعى وانما شهدوا ان هذا المدعى استرضى فلان وفلان  
يملكه او شهدوا انه كان لبايع فلان استلها هذا المدعى منه او شهدوا انه استلها فلان  
لا غير لا يقبل في آخر ما السباده على السبع من سباده سجد الاسلام رحمه الله وان شهدوا ان فلانا  
بايعنا من هذا المدعى وهي يد يقبل ولا يحتاجان الى ان يقولوا بايع وهو عليه وكذا اذا شهدوا  
ان المدعى سري هذا العاصي من فلان وقبض منه حتى يثبت شهادته بايه كان في يد الباع يوم البيع  
تقبل وكذا لو كان مكان البيع هبة في باب من النضيق الذي يكون من الوارد كذا باخره الجامع و  
ذكر في كتابه قضيه فيما شهدوا ان فلانا بايعنا من هذا المدعى وهي يد ان فيه احصاوا المناج  
بعضهم طالب لا يقبل وهكذا روى ابن دسم عني يوسف رحمه الله هذا اذا كان السداد يد غدي  
الباع وان كانت الدار يد الباع فشهد شاهدان هذا المدعى اشئ من هذا المدعى عليه يقبل  
ولا يحتاجان الى ان يقولوا بايع وهو عليه ادعى ثوباء يد رجل انه اشتراه منه وحججه واليد فشهد  
سهروا المدعى ان باعه منه لكننا لا نذكر اقول له ام لا فانه تقتض شهادتهما ما لا يوافق  
الزاد ان اشئ عناء وانا ان اشتراه منه فلهذا الغائب واقام الله على الشراء ولم يبع الله  
على ملك الباع فملك المسهود علمه انه كان ملكا الباع كتاب المدعى الى اقامه الله ان كان الملك

اذا شهد انه ملك المدعى ولم  
يشهد انه في يده هذا الحق

اَفَلَمْ يَتَوَالَوْا

لم تذكر الوجهة

و ستمها البیت فی ستمها کاتر  
 نانه ستمند و الی الملک  
 و ان ستمند و انه اشترها  
 فلم لا غیره



كان لياثقه فادام قسده السهودا انه كان للبايع تقضيه للمسيح وان لم يسهودا على كونه ملكا  
 يوم السبع في اول الدعوى لاسيما الاسلام وكما لا تقضيه اذا سهد السهودا ان هذا العبد كان ملكا  
 للمدعي يعمل السهاده وان يتعوضوا الملك للمدعي والحلا على هذا اذا ادعى المدعي عبنا ملكا مطلقا  
 وسهد السهودا له بسبب الملك فان والواورث هذا المدعي هذا العبد من ابيه ولم يتعوضوا الملك  
 2 الحال وكذلك على هذا في ملكه اذا سهد السهودا ان هذا المدعي مروج هذه المراسم  
 الصحة وتقبل وان لم يتعوضوا ملكا مطلقا اذا سهدوا على اقرار الرجلين بالشر او السبع يعمل  
 بم يومان بالتحديد فان ابعوا الحدود فيها وان اصلها في الفاع باب الرجل يدعي العقار  
 المتعلق من ارض العاص اذا ادعى فعلا هذا العبد لغيره اشترى منه او سهد له الساهدان  
 كذلك يصح وتقبل ياخذان ان كان له فاسببته منه بعد اقرار المراه ما تروى جامع  
 الاسلام عن يدر رجل ادعى اخراثة ملكه اشترى منه بعد اقرار المراه ما تروى جامع  
 سهدا انه باعه منه ولا يدرى اهو للبايع ام لا فانه يعمل السهاده ويقض بها ولو لا انها  
 القاصي العبد له وهو باعه من هذا المدعي فالبايع يقض شهادتهما للمدعي هذا واجناسه  
 2 ما المساومه بعد ما الرهن من ارضه او ما ارضه للمدعي اذا اقام البينة ان اياه اشترى هذه الارض  
 من ذي الملكة يكلف اقامه البينة ان اياه مات وتركها ميراثا له كني قيمه الجنيه انه لا وارث له  
 غيره وما السبع والسر من الشهادات سهدان هذا من المبتلوا ورثه ولم يشهدا بالافعل له  
 وارثا عنه ولا فال وارث له غير يقبل ويتلوم بم دفعه المالك منه التلوم موقوف الى  
 راي العاصر وسباني عامه في فصل النسيب دعوى هذا الكا جلا سهد السهودا هذه الارض  
 كانت لجد المدعي لا يعمل لعدم الجبر ولو سهدوا على اقرار ذي الملكا كانت لجد المدعي كفاه واذا  
 سهد سهد للمدعي ان كان وند لا يعمل ولو سهدوا على اقرار المدعي عليه ان المدعي كان في يد المدعي  
 او ارض المدعي عليه بذلك بغير السلم الى المدعي ما الرجل يدعي المنصور والقنار من ارض العاصي  
 2 السلم لا يعمل لولا ان وجهه انه عتيق بدصل ادعى اخراثة ميراثه من ابيه وسهد السهودا ان كان  
 بد مودته لا يعمل ولو اقر بجبري على التسليم الوارثه وهو المدعي في شفه نفس الله رجه الله  
 2 ما دعوى الرجلين اخراثة الفاع **الفصل الثالث** الساهدان المختلان او سعادان لكن  
 2 سهدان الجاهل المدعي اجناس هذا الفصل باب الاقرار الذي يحلوه المشطوق اقرار  
 الاصل وفي ارض العاص وفي ارض السهاده في الطلاق والطلاق الاصل فينظر في ارض الساهدان  
 2 الرمان او في المكان او في الاشياء والاقرار بانه سهدا حدهما على الاشياء والاقرار  
 فان كان هذا الاصل في الفعل حقيقة وحكما جلتا به والغصا وفي قول من في الفعل كالتكاح  
 ليضمن فعلا وهو اقرار السهودا عنه في السهاده وان كان الاصل في قول من في الفعل كالتكاح  
 الطلاق والعناق وفي قول من في قول وهو الفرق لا يمنع القبول وان كان لا يقيم القرض لا يعمل  
 وهو السلم ان يحمل السهاده على قول المقر وهو قوله اقر فمك وذك قول قضاك الطلاق

تلقم  
 جزم وشر

اصل الساهدان الطلاق  
 فهدا حدهما بالسطه  
 والاخر بالتارسم  
 من البنون وهو الفرق

والسادس في سهدا المسعى مسعى وسفد حده الله اصل الساهدان الطلاق فهدا حدهما  
 بالتيطيه والاخر بالغار شيه او سهدا حدهما بالبرج والاخر بلسان غير ذلك في سهدا حدهما  
 ولو كان هذا في الاقرار بالملك او بغيره وليس الطلاق كذلك لاني بونه في ووهو كثير وذكور هذا  
 مسئله العبد بخلافه فعلا اذا سهدا حدهما الله فالعبد اسحر وسهدا حدهما الله فلا له اذ ادعى  
 يعمل السهاده وقم ايضا اذا فلا لعبد ان كملت فلانا فانت حق سهدا حدهما الله فكله اليوم وكما  
 اخراثة كذا مسعى لم يعمل السهاده وذكور بعد هذا مسئله الطلاق خلافه فقال اذا قال لا ارضه  
 ان كملت فلانا فاسطالو سهدا حدهما الله الساهدان انه كمله غدوة وسهدا حدهما الله فكله عتيقه  
 وقم ايضا اس سماعه عن موسى حده الله اذا سهدا حدهما الله فالان وصلة هذه الدار فاسطالو  
 طلاق وسهدا حدهما الله فالان وصلة هذه الدار فاسطالو طلاق فاسطالو طلاق فاسطالو طلاق  
 يشهد بهذه او هذه سهدا حدهما الله فالان وصلة هذه الدار التي سهدا حدهما الله فاسطالو طلاق  
 الخت بعد ذلك يهود الدار الى سهدا حدهما الله فاسطالو طلاق فاسطالو طلاق فاسطالو طلاق  
 فهدا حدهما الله فاسطالو طلاق فاسطالو طلاق فاسطالو طلاق فاسطالو طلاق فاسطالو طلاق  
 طلاقا ان سهدا حدهما الله فاسطالو طلاق فاسطالو طلاق فاسطالو طلاق فاسطالو طلاق  
 طلقها اس سماعه عن موسى حده الله اذا سهدا حدهما الله فالان وصلة هذه الدار فاسطالو طلاق  
 الاصل في فعل لا يقيم الا باء كالحبه والصدقه والرهن ذكر ما باصل السهاده من  
 سهدا حدهما الله فاسطالو طلاق فاسطالو طلاق فاسطالو طلاق فاسطالو طلاق فاسطالو طلاق  
 فاسطالو طلاق فاسطالو طلاق فاسطالو طلاق فاسطالو طلاق فاسطالو طلاق فاسطالو طلاق  
 لانه لم يكن رهنا ولا قبضا الا باقرار الرهن وقال محمد اذا سهدوا على عاينه القرض والرهن  
 والهبة والصدقة لم يجز السهاده وان سهدوا على اقرار الرهن والواهب والمصدق بالقبض  
 جاز السهاده وكان ابو صفه رحمه الله اوله على لا يعمل السهاده على الاقرار بالقبض حدهما الله  
 السهودا على الرهن وعلى اقرار الرهن بالقبض لا يقبل بم دفعه الى قولهما انه يعمل **الفصل**  
 الثاني في التقاضي في الايام او المكان في العتق عند ارضه لا يمنع القبول عند همل  
 يمنع واقتلا حدهما في الاقرار والاشياء يمنع بالايجام اول ما السهاده في العتق من حد وذاك  
 وفي سهدا المسعى سهدا حدهما الله فالان وصلة هذه الدار فاسطالو طلاق فاسطالو طلاق  
 ابو صفه رحمه الله اجيز السهاده لان الذي على الشاهد حفظ السهاده بعينها لا حفظ المكان  
 والبلدان والارمان وقال ابو يوسف رحمه الله العاصي ما قاله ابو صفه رحمه الله لكن ابطال السهاده  
 بالثمة لكثرة السهادات بالزود ولو شككنا عريان الوقت والمكان فسالها القاضي فقال لا يعمل ذلك  
 يقبل سهدا حدهما الله فاسطالو طلاق فاسطالو طلاق فاسطالو طلاق فاسطالو طلاق فاسطالو طلاق  
 على الاراء اذا اصفوا المكان فاذتد اكله له ولو سهدا حدهما الله فاسطالو طلاق فاسطالو طلاق  
 والمكان يعمل سهدا حدهما الله فاسطالو طلاق فاسطالو طلاق فاسطالو طلاق فاسطالو طلاق  
 انه اقر غدوة والاخر انه اقر عتق حدهما الله فاسطالو طلاق فاسطالو طلاق فاسطالو طلاق

ط  
 م



وسهلا على اقران ذلك لا يقبل وكذا اذا ادعى عليه بانه انسان انه له غصبه منه الذي يدعي فيه فشهد  
 احدهما انه ملك المدعى وسهلا على اقران ذلك لا يقبل وكذا اذا ادعى عليه بانه انسان انه له غصبه منه الذي يدعي فيه فشهد  
 المسعى شهد احدهما انه اقرانه اخذ هذا العبد من فلان وسهلا على اقران انه اقران هذا العبد فاك  
 محمد رحمه الله سواه ابي سماعه لا يقضي به ولو شهد احدهما على اقران انه اخذ منه وسهلا  
 على اقران باخذ من غيره وسهلا على اقران باخذ حكم الوديعه وسهلا على اقران هذه المسئلة بعد هذا  
 خلاف ما ذكرهنا وكذلك لو شهد صاحب الوديعه بمن الذي يشهد على الاقران بالوديعه فقال  
 اسهله اقران فلا تدفع اليه هذا العبد قال فان اقام المهود عليه ساهدا من ان العبد له فقه  
 له به من قبل ان لم يقض عليه بالوديعه لانه لم يشهد بها الا واحد وانما قضيت باثنا عينا على الاخذ  
 وكذا لو شهد على اقران ما تقصص مكان الوديعه ولو شهد احدهما انه اقرانه اغتصب هذا العبد  
 من المدعى وسهلا على اقران فلا ما اودعه اياه قضيت به للمدعى ولم اقبل من المهود على بيعة  
 بعد ذلك لان الساهدين شهدا على اقران بالملك وفيه ايضا ادعى على رجل الف درهم وجملة المدعى  
 كذلك فشهد عليه ساهدا انه اقران هذا المدعى عليه الف درهم من قرض وسهلا على اقران هذا  
 المدعى وادعه الف درهم فلا هذا جاز من قبل انما اجمعا على اقرانه ان الف درهم وهلك اليه من  
 هذا المدعى وقد جحد الوديعه موصيا من وذكر بعد هذا عن المسئلة التي تقدم ذكرها ووضعها  
 في الوب وزاد هناك على ما ذكره مما تقدم فقال اذا شهد احدهما على اقران انه اغتصب  
 اياه وسهلا على اقران بانه اودعه اياه وقال المدعى قد اقرعنا فلا يصح لكنه اغتصب مني  
 قبل الشهادة وجعل المدعى في يده الثوب متقنا بملكه للمدعى ولم اقبل منه بعد ذلك منه على الثوب  
 ولو شهد احدهما على اقران انه اغتصب منه وسهلا على اقران انه اخذ منه قضيت به للمدعى  
 وجعل المدعى عليه على حجة من قبل اقرانه بالادخل ليس باقران بالملك قال شهد احدهما  
 على اقران انه اخذ منه هذا الثوب وسهلا على اقران انه اودعه اياه وقال المدعى قد اقر  
 عما قاله لكن اودعته منه لا يعمل هذه الشهادة لانهم لم يجمعوا على الاخذ على الاقران باخذ  
 لان الذي شهد بالوديعه ما شهد بالادخل وهذا التعليل مخالف لما ذكر في مثله العبد لان هناك  
 جعل الاقران بالوديعه اقران بالملك وهذا الجواب في هذه المسئلة كالف جوابه في مثله العبد في  
 عين هذه الصورة وفيه ايضا شهد شاهدان المدعى عليه اقرانه اتباع هذا العبد من المدعى  
 شهدا صاغة المدعى عليه اقرانه اودع هذا العبد منه قضيت به للمدعى ولو شهد ان المدعى  
 عليه اقران المدعى دفع هذا العبد اليه لم يقض به للمدعى لان اقرانه اذ اتبعوا هذا العبد من المدعى  
 هذا الثوب اقام بينه اياه اشتراه منه قبلت بينته شهد احدهما انه اسرى هذا وبه هذا  
 العيب وسهلا على اقران المدعى ان المسمى اشتراه وهذا العيب لم يقبل وكذا لو شهد احدهما  
 على الملك المدعى والارض على اقران المدعى عليه بالملك المدعى لا يقبل بانه اسرى من سوي شيخ  
 الاسلام رحمه الله ادعى ملكية دار فشهد له احد الشاهدين انها له او قال كانت ملكه يقبل هذا

الشهادة في ما ادعى الرجل من ادب العاصي لمن لا مدحه الله شهد احدهما على اقران المولى  
 عبيد في البز والآخره الطعام واقران المولى الاذن يقبل شهادةهما ولو شهد احدهما على صريح  
 الاذن في البز وسهلا على اقرانه اياه البز لم يقبل لا يعمل شهد احدهما انه اسرى عبيدا  
 وشهد الاخرانه اغتصبه لا يقبل بانه اسرى عبيدا من البز وسهلا على اقرانه اياه البز لم يقبل لا يعمل شهد احدهما انه اسرى عبيدا  
 اذا ادعى حظه بغيره فشهد له احدهما بالجيد والآخر بالردى يقضي بالردى لانها اسما عليه  
 وتنفرد احدهما بالشهاده على زباده وصف فلم يكد ما المدعى وكذا اذا ادعى البيض من الداهم  
 فشهد له احدهما بالبيض والآخر بالاسود يقبل على السواد وهم لا تقصص الضيق وكفاله عظيم  
 رحمه الله ولو شهد احدهما انه اسرى عبيدا بالان بالف والآخر انه اسره بالف وخمسة فاشهد  
 باطله وان كان المدعى يدعي ان لا اكثر في قضا الجاه مع الضيق وفي ما بالقران بالمال عند  
 العاصي من ادب القاض شهد احدهما انه اقر بالف درهم والآخر انه اقر بالف فان كان المدعى يدعي  
 الاقل لا يقبل الشهادة بالاجماع الا ان يدعى التوفيق بينهما وان كان يدعى الاكثر قال ابو بصير رحمه الله  
 لا يعمل وقال لا يقبل ولو ادعى الف وخمسة فشهد له احدهما بالف والآخر بالف وخمسة فاشهد  
 فقه له بالف اجماعا لان الشاهدين انفعالا الف لفظا لان الف والخمسة اسمان وطبعا  
 دخل بينهما فرق العطف فصار الف اكثر لفظ وخمسة اكثر لفظا لان الف والخمسة اسمان وطبعا  
 والآخر بخمسة عشر لان خمسة عشر اسم واحد وهذا لا يدخل في فرق العطف فلم يكن ذكر خمسة عشر  
 ذكر عشرة ولا ذكر خمسة فلم يعمل الشهادة عندنا في صفة رحمه الله وان كان المدعى يدعي الاكثر  
 وهو نظير الف والالف في اقران شهد احدهما بالف والآخر بالف وخمسة فاشهد له بالف  
 الطحاوي في او اسهد احدهما بالف والآخر بالف وخمسة فاشهد له بالف وخمسة فاشهد له بالف  
 من شهد بالف وخمسة باطله وان كان المدعى يدعي الف وخمسة فاشهد له بالف وخمسة فاشهد له بالف  
 عندهم ولو ادعى الف فشهد له بالف يقبل اجماعا وليس الاصل في سائر الشاهدين الاصل في  
 بني الدعي والشهادة وسهلا على اقران المدعى عشر الف درهم على رجل الف درهم وسهلا على  
 بالف درهم وشاهد آخر بالف وخمسة درهم فاشهد له بالف وخمسة درهم على رجل الف درهم وسهلا على  
 وخمسة درهم فاشهد له بالف وخمسة درهم فاشهد له بالف وخمسة درهم على رجل الف درهم وسهلا على  
 معروفه ولو شهد احدهما انه طلق امراته بثبتي والآخر انه طلقها واحدة لم يعمل عنده وهو مذهب  
 الشافعي في ذلك لا يعمل في المسعى قال هشام سمعت محمد بن ابي حمزة رحمه الله يقول في شاهد يشهد بان قالنا نطلق  
 امراته بلانا البتة وسهلا على اقران المدعى ثبتي البتة قال هي تطلقان يملك اليمين **نوع اخر اذا**  
 ادعى ملكا مطلقا فشهد الشهود بالملك بسبب يقبل وعلى العكس اذا ادعى على امرائه فاشهد له  
 السهول على اقرانها بالملك يقبل كذا في القضي في كفاله الاصل اذا خالف الشهادة الدعي صريح  
 ومعنى لا يقبل ما لم يوفى المدعى كذا اذا شهد بالف وخمسة فاشهد له بالف وخمسة فاشهد له بالف  
 فلا كان في عليه الف وخمسة الا في استوفيت خمسا فاشهد له بالف وخمسة فاشهد له بالف وخمسة فاشهد له بالف  
 سهول ما عليه والقبض لا يقبل بان قال اشترتها من محمد الشرا فاشهد له بالف وخمسة فاشهد له بالف وخمسة فاشهد له بالف

ادعى ملكا مطلقا فشهد الشهود  
 بالملك بسبب يقبل وعلى العكس



على الهيئة والقبض قبيل وكذا دعواه ورثتها من ابيه فتشهد احد الساهدين بذلك وشهد الاخر  
انه ورثتها من ابيه لا يقبل وقد مر في النسخ محال الدعوى للشهادة ادعى دارا وسهلا له المشهور  
بذلك وصحى بالدارهم من ان المدعى اقران الشاكر كان ملكا الحق عليه لا سطل العضا بالارض للغير  
وعمد له لو شهدوا نصا بالاصل بالبيت والمسله عاها سطل لان في الوجه الاول البناء دخل  
في الشهادة تظاهر لانه مع احتمال ان لا يكون فاذا اقر ان كان ملكا الحق عليه لا يكون كذا بالمشهور  
بل ما ان لم يدخل وفي الوجه الثاني دخل بصفاد اقر به للمعق عليه كان كذا بالشهود  
سطل الشهادة في اول باب خصوصه المنفرد من سركه من الامه اليس من ربه وساني وكما  
الدعوى في سهاد اقامت المسعى هام في نواذ عن محمد حم الله جعل ادعى دارا يد رجل واقام  
ساهد من شهد ان الدار له ثم قال الساهدان بعد ذلك قبل القضا ان ابنا ليس له اما هو الذي  
عليه فالادامه لا ذلك قبل ان يتفرقا من مجلس القضاء قبل الشهادة هما وهذا سخان ما لم يطل  
ذلك واداما او طالا ذلك بطلت شهادتهما وفيما ايضا ان سماعه عن محمد حم الله اذا شهدا  
بالدار المدعى وفي القاضي شهادتهما من ان الشهود قالوا لا ندري لمن ابنا فاني لا نعلم قيمه البناء  
كانهم قالوا انك لستك شهادتنا وان قالوا السائل ابنا للمدعى فثبتوا قيمه البناء للمشهد عليه  
وفي دعوى هذا الكتاب مات وتركها بين فام احد هما البينة على ذلك ان لا يثبت عليه القدر  
من غير شاي ياعه منه واقام الاخر البينة ان لا يثبت عليه القدر من غير شاي ياعه  
منه وتصلقا انه ليس للبينة عليه الا الف ينفذ لكل واحد منهما خمسة مائة فاذا استوفى ادهما  
لخصماته لا يشاهد الاخر في الرادان في ثياب ما يدعى بعض الورثة والموصى له العمد والخطا  
من شهد عند القاضي ثم قلنا لغرض ان الشهادة ان الشهادة التي شهدت بها عند القاضي لفلان  
على فلان بكذا في سهاد زور وانها باطلة لا سطل شهادة بذلك ان شاء الله اذ رجع في غير مجلس  
القاضي لا يصح ولو رجع في مجلس القاضي غير القاضي الذي شهد عنده مع رجوعه ولو ادعى المشهور  
دعوى الشاهد في غير مجلس القاضي واقام البينة عليه لا يقبل ولو ادعى رجوعه عند قاض اخر يقبل  
البينة عليه ولو ادعى رجوعه مطلقا كرسى الاسلام رحمه الله في الميسرة لا يقبل وان لم يكن  
المدعى الرجوع بنيه واراد استحقاق الساهد فان كان مدعى رجوعه مطلقا او في غير مجلس  
القاضي لا يستحق وزاد في موضع آخر لو ادعى الرجوع على المشهود واراد استحقاقهم واقام البينة  
على ذلك فان ادعى الرجوع في غير مجلس القاضي لا يصح ولو ادعى الرجوع عند القاضي ولم يتبع القضاء بالرجوع  
وبالضمان لا يصح لان الرجوع عننا انما يصح او التحصل به القضاء اما اذا ادعى الرجوع عند القاضي  
والضمان عليه كذا في هذا القاضي بالضمان كما لو رجع عند الذي شهد عنده الما يجلس الضمان  
ادامه القاضي بالضمان عليه في سرح سرح الاسلام رحمه الله ومنه المساعي من استبعد توفيق  
الرجوع على القاضي بالرجوع او بالضمان فينبط لا محالة بغير العمل الى الما من الدار بالرجوع

من شهد عند القاضي ثم قال لغرض  
ان شهد فلان الشهادة التي شهدت  
بها عند القاضي لفلان على فلان  
بكذا في سهاد زور وانها باطلة  
لا سطل شهادته

عليه

الجامع اذا شهد ساهدان العاصي على ساهدين ايهما رجعا في غير مجلس القاضي لا يقبل وقد مر هذا  
وكذا اقر الساهدان عند القاضي ايهما رجعا في غير مجلس القاضي لا يقبل الا اقران من له الامتياز  
باب الوكالة ما سمعه من سفع الكافي وفي المسعى شهادان سهدا على رجل فلم يقض بشهادتهما  
حتى شهد رجلان عليهما ايهما رجعا عن تلك الشهادة فان كان الذي اقر عنهما بالرجوع من غير  
القاضي ويعد له وقف امرهما ولم يتبع شهادتهما اذا شهدا في سرق من هذا ثم قال غلطنا ان  
او صحتا بل سرق من هذا لم يقض بشهادتهما اصلا لانهما اقرتا بالعقبة ومنه نخرج المسائل  
في باب قطع الطريق من كتاب السيرة وفي المسعى ابراهيم عن محمد حم الله شهد ساهدان لرجل ان  
فلان على هذا ادبهم او دهمان قال الساهد جابن على درهم وقبة بشر عن ابي يوسف حم الله  
رجل يد يد درهما من صغر وكس فامر بادهما لرجل ثم شهد ساهد عليه بذلك ساهدان ايجرت  
السهران على الصغر منهما لاسكانا وسوا اقر بادهما بغير عزم او بعينه ثم نسيانه وكذلك  
الكيل حلة والوزن كذا اذا كانا صغرا واحدا فاني اقصي بالوكس في انا اختلف النوعان ابطلت  
الاقرار فلا وكل شي يثبت فيه القيمة وقد صارت دينا جعلت عليه او كس القيسين نحو ان يشهد  
انه عصبة ثوبا هرويا او مرويا فلا ستي لنا هكذا او فلا ستي لنا ادهما بعينه فتسبنا قضيت  
عليه بالوكس وكس العصبين ذلك القاضي الامام ابو علي النخعي في باب حرمه من سهاد من  
اوهم بعض سهادته بعد ان شهد بهما من ادب العاصي الذي صنفه وسماه كتاب القضاء قال ابو  
صغير حم الله في رجلين شهد الرجل سهادته ثم زاد فيها قبل ان يقضي القاضي بها او يود ما قضى  
وقالا او صغرا وهما غير متهمين قبل ذلك فاعاد كذا في هذه شهادتي المسعى وفي قضا العاصي  
في المحل من المسعى وهو ضاير ظن الدار وقال ابو يوسف حم الله في شاهد يشهد عند القاضي  
سهادته ثم يحج بعد ذلك يوم معوله قد شكك كذا وكذا من سهادتي التي شهدت بها فان  
كان العاصي يعرف بطلان قبل سهادته فما بقي وان كان القاضي لا يعرف من تمام التي شهادة  
وان كان القاضي يعرف بطلان وجوبه في حال رجوعه عن سهادتي في كذا وكذا من هذا المال غلطت  
او نسيته وموسل قوله شكك وقال محمد حم الله في شاهد عند القاضي فلا يرجع مكانه مع رجوعه قد اقرت  
بعض شهادتي جاز ذلك وجعل سهادته اذا كان علة قال وهو قد اقر في صفة رحمه الله وهكذا  
ذكر في الجامع الصغير وفي سهاد اقامت المسعى شهد رجل على دار بجدورها او شهد عالما مع رجوع  
عن بعضه كذا الدار وبعض الدار قال محمد حم الله ان كان علة ورجع مكانه وقال او همت  
استحسن ان اجيز سهادته بعد ان لم يكن ذلك كذا كذا بالمشهور له فان اقر على ذلك  
ايالم بعض القاضي وعاد من ذلك امر منسك وهو علة جازت شهادته وقبة ايضا شهد عليه  
ساهدان ان الدار يد يد لفلان فلم بعض القاضي بالانما شهدا على الرجوع اجرت سهادتهما  
على ذلك ولم يكن هذا رجوعا ولو قضيت بهما بالبناء فلا شهدا على الرجوع فثبتت بما قضيت  
النساء وقال ابو يوسف حم الله اذا لم يقبل شكك كذا قال نعمت ولم اعظم بدلي ارجع ذلك  
لا يقبل شهادته ولا ذلك الحادثة ولا غير ذلك حتى يجد ثوبته ويعا فيه القاضي اذا شهد

أجرهم

انهم























بسم الله الرحمن الرحيم

بان قال ردم فلان فاحكم بيننا في هذه الحادثة قال ابو يوسف لا يصح وعنه السجستاني قال سمعت  
 يصح في احوالهم مع الاسلام وانفسه واما علي بن ابي طالب قال في القاضى بالشرط ذكر في تومس الحليفة  
 من سراج ادب العاصي اذ كتب الخليفة الى العاصي ادا وصل اليك اكرامنا فاسمع مني فدا فوصل  
 الغزو وهكذا كان قنوي عمته وغيره اذا فلان اسنانا القضاة يوما او جلس له هذا كوز ونيافت  
 السلطان والامام اكرامنا فاقض قضائنا فيه الى اشي ففقد احد هذه الحوادث انما رضى  
 بربما فصار كالمكسبي بالسبع في احوالهم مع الاسلام اذ اقلد سلطان ردا قضاة بلاد مكة  
 لا يدخل فيها القري ما لم يملك في ربه ومشتور البلاء والسود وفي ما العاصي بعض يعلمه  
 ما يملك على هذا العاصي ادا قال نبت عذري ان هذا على هذا كذا كان العاصي الامام العامر  
 وسمي الامم الخلو في رحمه الله بفتيا في انه حكم وقال بعض ساجد اسم الله لا يكون كلامه والباب  
 الامم والاسم من ادب القاضى فوتم لا يدخل في القضاة لو ادعى ان اباه مات يوم كذا  
 وقضى له عمه امر اما لكاح بيوم بعد سبل ويوم لكاح والقبيل في السادس و  
 الحس من ادب العاصي **فصل** مسائل القضاة واحدا للقبيل المدعي اذا طلب من القاضى  
 احضار الخصم وهو خارج المصير هل يجب العاصي المدعي ام لا ذكر في ما العاصي من ادب العاصي  
 انه لا يفتقر به محرم الدعوى قالوا هذا اذا كان الموضع بعيدا عن المصير اما اذا كان قريبا فليفتقر  
 محرم الدعوى كما لو كان في المصير والقاضى سها اذا كان حاله لا يتكلم به اهله امكنه ان يحضر  
 مجلس العاصي وجب حصره ويبيت في منزله هو قريب والا فهو بعيد عما اذا كان بعيدا ما  
 ذا يقتضيه القاضى قال بعضهم يا ممدعي ما منه الله على ما وفقه دعواه لا لجل القضاة  
 بل لا مضار حصره والمستور في هذا كفي فاقا اقام يا ممدعي انما ليخص خصه وسيتاني في الحدود  
 يحوز منه كقبلا بفتي قال ابو صه رحمه الله لا ياخذ من الله ان ذوم جريدان يغيب  
 رحمه الله استحسن ذلك بعض شيوخنا فقالوا ما اسى فقل ما اسى هذا الوصل العاصي في  
 سائر الديون فقالوا ما اسى لا يبعد كره في كماله هذا الكتاب وفي آخر كماله التوازي  
 ادا قال الامم ان قلت لك بفتي كل سبي لا يفتقر الى شهود واحد وتو قال انا ضامن لكما بديا بديا  
 ذلك كله وسطر وقر بكاح الواقعات ادعى على رجل والى بنه حاضر في المصير وطلب  
 من العاصي ان ياحضر المدعي عليه كقبلا الى ملانه امام او الى المجلس كما اجابه الى ذلك  
 هذا اذا كان المدعي عليه غير معروف فانه كان يعرفه فاقبله واطهر الرواية وروى عن محمد  
 رحمه الله انه اذا كان للمالك حقيق لا ياحضر الكفيل وهذا اذا كان المدعي عليه من المصير اما اذا  
 كان غير ميم لا ياحضر منه كقبلا وهذا اذا كان المدعي يتوكل في المصير اما اذا كان  
 بينه غايبة لا ياحضر وفي المسعى هام عن محمد رحمه الله ان اقامت الرجل رجلا الى القاضى وادعى

العاصی اذا قال ثبت عذی

بد ظلم  
عذر کرد  
تجاوز نکرد  
لا یقید  
لا یسقط  
الاستیجاب فی فقر

دعوی

[illegible]

المسهر إذا ادعى العيب  
لا يجزى على دفع المهر

محور الجلو سوس والمجد  
لغير الصلوة

تفسير الملازمة  
وإذا هي المطلوبة للدارع

دعوى وسأله ان يقيم له كفلا حتى يحضر بيته قال ان كان ساقيا يامره ان يلازمه ما بينه وبين تمام القاضي من مجلسه فان احضر بيته واولا ذهب ولم يكن عليه سبيل وذكر قبل هذا انه يغفله يوما قال قلت فان كان الرجل من اهل البلد وذكر انه يريد الخروج قال هو على ذلك يلازمه قدر قيام العاصي اذا حلف انه يريد الخروج منه يومه قلت فلم لا ناخذ منه وكما في هذه المصوفة قال لانه يعود لسرى وكل قلت فان قال المدعى اذا اجبتك بها القاضي برحل ترضى بجملة وكما ولا اجبر باقراره عليه ثم ناقض الكفاله فله ان يامره او نحوها ليس لاجل ان سر او الكفيل عن الكفاله بعد ذلك الوقت فان الكفيل لا يبرأ بعد مضي شهر لكن الكفيل الى سر لو سعة الامس على الكفيل حتى لا يطالب الكفيل الا بعد مضي شهر لكن على الكفيل ماله وهذا التكفيل لو سعة المدعى حتى لا يسلم الكفيل المدعى عليه للحال في الكفيل حتى المدعى عن الاثنان بالبيته حتى احضر اليه حتى لو احضر المدعى بيته قبل وجود ذلك الوقت يجب ان يطالب الكفيل هذا هو الظاهر عليه البتة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المصنف فان يوجب له امام ولا يستوفى منه الحال وان كان له دفع الفلظ يمكن تذكره في وسط يات مسيح الاسلام حمد الله وان اجله الى المجلس الباني جازا مضى والعدد بالملازمة في الكتاب انما كان لان القضاء كانا يجلسون في كل ملازمة ايام وفي باب الموقوف من الجامع الصغير المسرى اذا ادعى العيب لا يجيب على دفع المهر حتى يحل البائع او يقيم المسرى البيته هذا اذا قال شهودي حضورا ما اذا قال هم غيب فحلف المانع فان حلف بغير المسرى على دفع المهر وان نكل حكم بالعيب كحوز الجلوس في السبي بغير الصلوة في باب الملازمة من ادب المعاصي وقال العاصم الامام ابو علي الشافعي رحمه الله المذهب عندنا انه لا يلازمه في المجلد لان المسجد بني لذكر الله تعالى به نيته المدعى اذا اطلب من القاضي ان ياقض المدعى عليه كنفلا او الى المدعى عليه اعطى الكفيل فالتقاضى بامره المدعى بجملة ملازمته وتفريق الملازمة ان يدور معه حسب ما دارا ويشتا ويتفقه يدور اينما دارا لكن لا يجلسه موضع لان ذلك حجب وهو غير مستحق عليه بنفس الدعوى ولا يشغله عن الترفيل هو يتصرف والمدعى يدور معه واذا انتهى المطلب الى دار فان الطالب لا يمنع من الدخول على اهله بل يدخل المطلب على اهله و الطالب الملازم مجلس على باب داره هكذا ذكرهنا في الدار في الباب الخامس والاربعين ان المطلب اذا اراد ان يدخل بيته فاما ان ياذن المدعى الدخول معه او مجلس بعد على باب الدار لانه لو تركه حتى يدخل الدار وحده فربما يمس من جانب كفر فنقول ما هو المقصود من الملازمة وفي المسعى ما الكفيل والملازمة تمام قال سالت محمد بن احمد رحمه الله عن رجل اجبر من السجن على تقليب امرى محمد رحمه الله الملازمة بعدا لتقليب قال لعل عندك شيء لا علم لنا به فخرجت ذكر الملازمة هنا واراد بها الحسن بدليل تنزيها للمسئلة قال هاهم قلت لمحمد رحمه الله فان كان الملازم يتصرف بغيره وهو معنى تلبس سقى المأوى طرقة قال امرى صاحب الحق ان يوكل به غلاما يكون معه ولا يمنع من الطلبات فيؤديه فقد قوت يومه وليلته وكذلك اذا كان يعمل في سوقه قال



وان سائرته ايا ما هم لازمه على قدر ذلك قال همام قلت فان كان عاملا في فعله بنية قال ان  
 كان عملا في فعله بنية فلازم ان يكون يعمل وهو موهوم وان كان عملا لا يقدر على الطلب  
 خرج وطلب وان كان ملازمته ذهاب فقرته ووجه عياكه امر به بان يتعمد كغيره  
 ثم على سبيله فاستقر في الله تعالى وعنه ايضا اللطائف بل لازم ان يكون  
 ملازمته ولا فلسفه اذا كان متقرا بحقه فان ما لا يفرح احببني وانى الطالب لا الملازمة  
 فاللازم لو كان المدعى عليه امرأة فان الطالب لا يلزمها بنية بل مستاجر امرأة فلازمته  
 المرأة وفي المسعى قال همام مثالا محذرا عن ملازمة المرأة قال امر غريمها ان يامر امرأه بلان  
 فقلت فان كان لا يقدر على امرأه فلا فلتخرجها ان شئت جعلتها كمن خرج امرأه في  
 بيت وتكون على يده او تخرج المرأة بيت نفسها وان على يدها فليست اذا تخرجت باللسان  
 الا فذكر وقم ايضا امرهم عن محمد رحمه الله المرأة يلزمه المالك ان يملكها بنية في موضع  
 لا يخاف عليها حيث يشاء ولا يكون بها وبالليل بياضها انما يلزمها الرجل في موضع  
 له على امرأة مقوله ان يلزمها ويحسب فيها ويقض على نكاحها لان هذا ليس بحرام فان مرتب  
 ودخلت كغيره لا بأس بان يدخل عليها او كان الرجل يامر على نفسه في ذلك فليكن بعيدا  
 منها يحفظها بعينه كان في هذه الملقاة ضرورة ثم هذا الذي ذكرنا اذا لم يعط المطلب كغيره  
 اعطاه كغيره فقال المدعى هذا الكفيل غير ثمة فالقاضي يحبس على اعطاء الكفيل ثمة وتغير  
 ان لا يخفى نفسه ولا يبرهن من البلد بان يكون له دار مرفوعة وله حانوت معروف يسكن في  
 بيت بئر يتركه ويهرب وهذا شيء كقط جلا وفي راداد بعض الشايع لو اسر الطالب غيره عملا  
 مديونه فله المديون ان لا يرضى به كدعته خلافا لهما وجعله قرض مثله التوكيل بغير رضا المخص  
 2 سرح ادب القاضي ثم القاضي انما يامر المطلب باعطاء الكفيل اذا طلب المدعى ذلك اما اذا لم يطالب  
 لكن هذا اذا كان المدعى عملا لا كذا اذا كان جاهلا بالقاضي يطلب كذا راء ابن سماعه عن محمد  
 رحمه الله واذا كان المدعى شائنا نقل وكقول وطالب المدعى عليه كغيره بنية وبذلك التمس  
 اجابه القاضي اليه لان نظر المدعى لا يحصل اليه فان ابي ان يعطه كغيره بنية وبذلك التمس امر  
 القاضي بان يلزمه وان لم يلزم ذلك السعي حتى يخذله كغيره بنية وبذلك التمس امر  
 بطلب كغيره المدعى الراداد وفي ادب القاضي واذا طلب المدعى بنفس المدعى من القاضي  
 المنقول على يد غيره لم يكتف بالكفيل بالنفس والمدعى فان كان المدعى عليه كذا لا يحسنه ان  
 وان كان فاستفاد حسيه وفي العقاب كحسه 4 2 السجرات الذي عليه التمس ان التمس على نار الرجل  
 يامر عن بالضم ان كفا له سرح الاسلام رحمه الله واذا طلب من القاضي بنفس المدعى ان يخذله  
 المدعى عليه وكبلا بالخضومة والقاضي يطلب لكن اذا انى المدعى عليه اعطاه التوكيل لا يخبره  
 مثل هذا جائز كما لو طلب المدعى عليه من القاضي ان يمس المدعى من اي وجه يدعي هذا المالك وجب  
 على القاضي ان يمساله لكن اذا سألته وانى المدعى لا يجزى ذكر مثله الاستشهاد في قباوى افضل  
 رحمه الله 2 المسعى ابن سماعه عن يوسف رحمه الله رجلا ادعى على رجل انه ياعه عملا وقبضه

المرأة تلازم

تفسير الثمة

طلب المدعى علم ان يمساله  
 المدعى من اي وجه يدعي

منه وتعد التمس وقال ان رجلا ادعى هذا العبد وزعم انه عبده فخذل منه كغيره فان استحق هذا  
 العبد خاضعة فيما قبض من التمس في اخذ ان يذهب قال استحق ان اخذ منه كغيره حتى انظر  
 فان استحق منه رد دته على ياعه والعاس ان لا يخذله كغيره وهو قول ابن سماعه رحمه الله  
 من سأل الله لم يرد له ذلك **فصل** في الجبس **فصل** في الجبس السعي ابن سماعه عن محمد رحمه الله رجل  
 عليه دين وهو معسر وله دين على رجل يملكه فان الحاكم يحبس المعسر حتى يقاضى له ماله على غير وجه  
 المورس وبعضه عن نفسه فان فعل الجبس عنده المورس فان الحاكم لا يحبس المعسر عليه له قد  
 قضى لمصلحة في تقاض دينه وقال ابو يوسف رحمه الله اذا كان للمعسر دين على غيره اخذ القاضي غريمه  
 به وقضى دين غريمه المديون اذا كان عقار يحبس لبيع ويقض الدين وان كان لاسرى لا يقضى  
 واخذ باب الجبس في ادب القاضي في حديث ابن سماعه رحمه الله عن المديون اذا مال بيع عبدي هذا  
 واقضى حقه ذكر صاحب سرح عصام رحمه الله في اول كتابه انه يوجه القاضي يوجهه ويلايه ولا يحبس  
 ابن سماعه عن محمد رحمه الله 2 المجوس بالدين اذا علم انه لا ماله في هذه البلاد وله مال ببلد اخرى فهو  
 رتب الدين ان يخرج من السجن وباحد منه كغيره على قلة المساقه ويا من ان يخرج ويبيع ماله  
 وبعضه دينه فان اخرجه فلم يحجج الى ذلك الموضع حبسه المديون هل يبيع من الكتابات والاقام  
 بعض المخرج رحمه الله لان فيه نظرا للمخاض ولا سيما في امره المحسني رحمه الله عن وهو الصحيح  
 الزوج اذا حبسته المرأة بمهرها او دين اخر عدل الزوج للقاضي اصبها مبيع فان في موضع الجبس  
 تكون مبيع للقاضي لا يتعمل بل يحبس بيت الزوج في باب المطالبة بالمهر من ادب القاضي المجوس اذا سأل  
 عنه القاضي بعد ما مضى زمان على ما علم فاجبره موصرا بدين الجبس ان اخبره لم يعسر حتى يسبيله  
 وخبر الواحد العدل الثمة يكفي والا فثان احوط ولا سطر السهاده في باب الجبس كفا له شيخ  
 الاسلام رحمه الله واذا طلب المجوس من عين المال له لا يعرف انه مقدم فان القاضي يحلفه فان سأل  
 الطلوع المجوس وان حلفا بدين الجبس **فصل** مع مال المديون ذكر في كتاب عصام 2 باب النصح  
 ان القاضي لا يبيع عقار المديون في ماله ودرهم ودرهم انه ذكر في الجامع الصغير انه يبيع عندهما  
 وهو الصحيح ثم على قسطهما اذا ملك القاضي يبيع مال المديون باق وقد يبيع العقار انه يبيع لمدين  
 من الشايع حتى اذا غل احداهما يبيع له الاخر في مال الجبس بسبيل الدين ادب القاضي وكنت سرح  
 ادب القاضي للخصومة باب الملازمة اذا كان للمديون ثياب حسنة عليه الاستفاد عا دونه سرح  
 ويقضى دينه وشرى باليا في ثوبا يغيثه اذا سلبت العدل على سرح الموهون فاقنع بحجر الرهن  
 فان اسع باع القاضي بالجامع في الزيادة في ابواب الرهن في اقل الكد وحسنه باق في كتاب الرهن  
 وذكر في هذا الجامع الصغير رجل وضع على يديه رهن ما من يبيعه اذا اخل الرجل فخل في ان سرح  
 الراهن غايبا حتى على سعة اذا سرح في الرهن فان لم يكن ذلك لكان شرط بعد عقلا الرهن  
 اصلح الساج فيه قال الصديق الشهد الصحيح انه يجزى ايضا وكذا التذوي وشمس الامه السخري  
 ان هذا رواه عن ابن يوسف رحمه الله وفي ظاهر الرواية لا يجزى الا اذا لم يكن ذلك شرط الرهن وكذا  
 التوكيل بالخضومة اذا غاب الموكل فامسح التوكيل من الخضومة فل يجزى فهو على هذا سرح امين القاضي

المديون هل يبيع من الكتابات  
 في الجبس







ونفي

الاطهر انه لا مفسد  
لولايات

၄၉.

مع المكاتب بوضاء

فصل العاصي في فصل  
تجديد و هو سماء  
المتفق عليه

و تفتي الرجوع انه لا ينفذ فانه قال اذا قضى العاصي سباده سلهاد بن محمد و بن قتيق و هو  
لا يعلم بذلك ثم ظهر لا ينفذ فضاوه و عليه ان يرد قضاءه و ما حد المال من المقض له و كذلك لو علم  
انها عبادان او كافران او اعميان رد القضاء و اخذ المقض له بذلك و هذا كله في ما سئل على  
حسمه و اني يوسف رحمه الله و محمد رحمه الله هكذا ذكر في المختصر قال سئل الامام الشيخ رحمه  
2 سرح كتاب الرجوع المذهب انه لا ينفذ و روى عن ابي بصير رحمه الله انه ينفذ و اليه اشار  
2 اخر كتاب المكره و الفتوى على عدم النفاذ كما هو ظاهر المذهب و مثله كتاب الرجوع  
بجمله على محدود من قبل القوي فانه ذكر في اول قضاء سرح الجامع اذا قضى فانه سباهه محدود  
في قدره قد تابا ثم عزلا و مات فرفع ذلك الى قاضي اخر لا يرى سباهه المحدود في القذف  
امضى قضاء الاول و لا يردده و لو كان المحدود في العتق هو العاصي فمضى بقبضه و اسباده  
عليها ثم دفع الى قاضي اخر لا يرى ذلك فانه سطل قضاءه و ان راي جوان فامضاء نقد و كذا  
سباهه الرجل لاسراره في الوجه يعني لو كان الزوج شاهدا او قاضيا هو على هذا القاع اذا  
قضى على الغائب و هو لا يرى ذلكا احل ابو يوسف و محمد رحمه الله قال محمد رحمه الله لا ينفذ  
اشاره 2 رجوع الجامع و قال ابو يوسف رحمه الله ينفذ ذكره في الدعوى للفضلي بح و ذكر  
قوله اني حسمه مع اني يوسف رحمه الله اذا قضى القاضي محله الاجتباء و هو لا يرى ذلك فاك  
السج الامام علي بن ابي طالب رحمه الله في مقدمه قضاء الجامع انه ينفذ و في وقف ماوى الفضلي  
فكذا و اسر محمد رحمه الله في قضا الجامع انه لا ينفذ و قد ذكرنا في باب العاصي يقضي ثم يرى بعد  
ذلك خلافه انه ينفذ عند ابي بصير رحمه الله و عليه السوي ينظر بعد هذا و حكى عن السج الامام  
عبد الواحد الشيباني رحمه الله ان ما ينفذ العاصي من المفوض اليه سفلو المذهب يجوز مع  
المدينه و بنفسه المسمى بما يجوز فعل السفلو ان كان المفوض يرى ذلك بان قال لا اخ اقتضاري  
الى ذلك اما او لم يقل فلا فانه لو فعل المفوض لا ينفذ فليكن سفلو ينفذ الى غير و ذكر في  
شرح اولى العاصي ان عند ابي بصير رحمه الله ينفذ قضاءه لو قضى بنفسه فيكون تفويضه و به  
ينقي فاذا ان فوض الى سفلو المذهب ليتفوض بطلان المسمى جان عند ابي بصير رحمه الله و ما  
بعاده القضاء يكون قول ابي بصير رحمه الله على ما ذكره الخفاف ان قضى بقبضه يراه يجوز  
عبد الكل و ينفذ قضاءه و هو المعتاد و قد ذكرنا في الجامع و وسط الباب الاول من كتاب القضاء  
و اذا نسي القاضي مذهب تفويضه غير فالا ابو حنيفة يقول القضاء و قال ابو يوسف رحمه الله  
لا ينفذ ذكر الخفاف في قوله اني يوسف رحمه الله و لم يذكر قول محمد رحمه الله و كذا في اضراب  
القاضي في العيون و هكذا ذكر العاصي ابو علي البستي و صور ما ذكره هو العاصي اذا نسي بانه  
وقضى برأي غيره ثم تذكر و انه قال ابو حنيفة رحمه الله ياخذ مرأته في المتقبل و لا سطل  
ذلك القضاء و قال ابو يوسف رحمه الله سطل قال السبلد السبلد في ذكر الخفاف في قوله اني يوسف  
رحمه الله رواه و لم يذكر قول محمد رحمه الله و ذكر الامام علي بن ابي طالب رحمه الله في سرح  
رحمه الله في سرح اولى العاصي قول محمد رحمه الله مع قول ابي يوسف رحمه الله و جعل العاصي

القاضي



کافم

١

ادعهم  
هنا  
يعتقد

محکم دلائل سے مزین متنوع و منفرد موضوعات پر مشتمل مفت آن لائن مکتبہ











صاحبه وتعد بل الفروع الاصل من باب الشهادة على الشهادة رجل نزل بنظر قومه  
 سكن عندهم وهم لا يعرفونه ولم ينظم لهم منزلا فخير هل لهم ان يعدلوه فالا ابو يوسف رحمه الله  
 اوك اذا سكن سبه اسير لهم ان يعدلوه ثم رجع وقال سنة وعلمه العتيق في باب المسألة من الشهادة  
 وفي المسألة من محمد رحمه الله انه قال هذا على قدر ما يقع في قلوبهم يعني صلاحه وقال في موضع  
 من وقت في التركة هو مخفي وهذا على ما يقع في القلوب عما في الرجل من سيرة والاخر لا يقع في  
 سنة لانه يراى ويتصنع اذا جرح التركة اليهود ينفي للعاصم الا ان يقول للمدعي خرج شهودك  
 لكن يقول له ذرني شهودك او نعم لك لم تجد شهودك فاذا فلا ذلك فعلى المدعي ان يأتي بقوم صليين  
 يعدلونه او فلا اسمي كدوم اصلح من اهل الشقة يسألهم فسمي له قبل ذلك العيون وقال الفاضل  
 في اجابته كدوم محمد بن سماعة في نوادره انه لا يقبل وهو اختيار طبري الدين رحمه الله على قوافض  
 يقبل اذا جاء المدعي بقوم ثقة عدلوا بالشهود وسألو القاضي او يكتل عدلوا فالعاصم سأل العدم  
 المدعي جرحوا اليهود عن سبيل الحج فلعلم جرحوا عندهم لا عند القاضي والمعدلين فان بينوا  
 هكذا لا يثبت الجرح ومن يقبل الشهادة وان بينوا ما يكون جرحا عند الكل فالجرح اولى وهذا  
 شئ لطيف سبيل الحج السر لا يستقط العداله الا ان يكون مذمنا في كبر الشهادات ترك الهوى  
 متعمدا يستقط العداله وليس في ذلك ان يستخف بالدين لانه ضد كبر كني ارا دان لا يستقط  
 تفويت الصلوة كما يفعله العولم وفي المسألة اذا ترك الصلوة والجمع والجماعات استخفا فانها  
 او تحانه فلا شهادة له وان كان تركها على ما قبل الهوى وكان عدلا فيما سوى ذلك قبلت شهادته  
 وكذا ترك الجمع من غير عند يستقط العداله ذكر الخصاف في موضعين قد كره ارضاها الترك  
 لما وهو الذي اصابه سبب الامه السرحى رحمه الله ولم يذكر في الموضع الثاني ترك الترك بل خلا  
 من ترك الجمع وعنه عنها على غير ما قبل فشهد به غير حائز وهو الذي اصابه سبب الله الخلو في  
 رحمه الله فانه لا المرة الواحدة يكفي لسقوط العداله كسبب في باب شهادة الطنبي فاما اذا تركها  
 المرض او بعد المضرا وتاويل بان يستقط الامام لا يستقط عداله وفي المسألة سبب محمد رحمه الله  
 عن العدل فقال النكلم يظهر منه في العدا من حبس الكتابين كما في قوله انك لا تكلم في سبب سقط عداله  
 وفي الصفايا لينة للقباب او الدول على الصغرة لبعض كبره في ادب القاضي لعصام وصلاح الصغرة  
 والكبيره في ادب القاضي لسم الله الخلو في باب المسألة عن الشهادة وذكر سبب الاسلام في جمع  
 الشهادة من هذا الكبري ما كان حراما محضاً يسمى فاقصة في الشئ كاللواطه او الفلم يتم في الشرح  
 فاقصة سرح عليها عقوبة محضه من قاطع املا الدنيا بالحديد والسرقة والزنا وقتل النفس  
 بغير حق والدجيد بالنار في الاض كالمال التيم ولا يستقط عداله شأن في الشرح لان  
 هذا الحد ما ثبت بنص قاطع الا اذا اذوم على ذلك فان العداله يرفع بالاصل ان على الصفايا  
 فهذا اولى وكذا اكل الربوا يشترط فيه الايمان والشبهة وكان نفق ان اكل مال اليتيم سقط  
 الجداه اذا اسلم وترك الخائن لا يستقط عداله لانه ترك السنة لا لرغبة عنها بل جبان  
 لم يجبه وترك السنة لا لرغبة عنها لا يستقط العداله شهادته اهل الحرف والصناعات حائز

يرأى  
 صلحاء

سبب الجرح والشر  
 ترك الجمع والجماعات

رغبته  
 ارا اخر عن

ولا سقط عداله شارب  
 الخمر نفس الشرب

اسلم وترك العان

اذا كانا عدولا وقال بعض الناس لا يجوز لك في العلم الفاضل والكذب بينهم وشهادة بايع الكفن  
 ذكر الخصاف انها لا يقبل قال سبب الامم الخلو في حقه الله انما لا يقبل اذا ابتكر وترصد بملك  
 العمل لانه صمد يتمني الموت المطاعون اما اذا كان بيع الشاب هكذا او شئ من الكفن  
 كوز شهادته وهي لئلا يطعن في السعي شهدها على رجل عامل فلم يعدلوا اصل الشهادة  
 الحاكم ان يدور شهادتهم فانه يتخوف على ان يشهدوا عليه بهذه الشهادة عند قاض غير فيجها  
 عليه فانه سعي له ان يرد شهادتهم فاذا اطل استندوا في قدر دوت شهادتهم او قضت بوز  
 شهادتهم للمدعي في هذه الشهادة او لانهم غير عدولا شهادتهم شهادتها بعد ذلك عند حاكم  
 اخر سأل المطول الحاكم الاول ان يكتب له عما كان منه من رد شهادتهم فانه يكتب لذلك و  
 يفي للثاني ان يرد بها وان كان الاول لم يقض برد شهادتهم حتى شهدوا بها عند حاكم اخر فلا  
 غنى فعدلوا فان التاكضها وهذا كان الاول اعاد المسألة عليهم فعدلوا وفيه ايضا اذا  
 عدل اليهود في الترفع حال المستودع عليه انا افي البينة والعلاية انه صام كذا وكذا  
 شئ اذا كان كذلك لا يقبل شهادته فاني لا اقبل ذلك من المدعي عليه اذا عدل في الترفع  
 و اذا قال المولى للمدعي لا تعلم فيه الاخير يكفي للتعديل بمرأه اعلم **وص**  
 ودعوى العناق والطلاق امرأة قالت للقاضي طلقت زوجي فلما وتزوجت بعد العدة واني  
 اضاف ان تترك الطلاق فسله في لو انكرا قيم عليه البينة فاك سبب الامم الخلو في حقه الله  
 اجماعا في باب البينة من ادب القاضي اذا ادعت المرأة طلاقا او الابه عتقا ساهدا واحدا  
 حال سها ومن الزوج والمولى وابطح الزوج كفيلا ثلثة ايام فانه احضر البينة والابن في  
 اكثيل امره اني القاضي بعد ثلثة ايام حتى يحضره القاضي عن الكفالة باب اخذ الكفن خراف  
 القاضي اذا اقامت البينة على الطلاق والزوج غائبا لا يقبل وكذا الواقامت على زوج المي  
 ثم غاب لا ينفذ ولو اقر الزوج ثم غاب ينفذ في باب الدعوى بعد باب حنايه ام الولد في الواد  
 وساق في اول الدعوى القاضي يسمع البينة على الطلاق وعلى عتق الابه حنينة غير دعوى  
 وقال خلف على ذلك حنينة من غير دعوى ذكر محمد رحمه الله في اخر الحرف او اطلق امرأه من  
 نسله بيمينها فلما ماتت تسمى ثلثي الواحدة لا لكله وطيها والقاضي لا يحكم بينهما حتى يفي الزوج  
 انها غير المطلقة فلما اذا احبب مستخلفه القاضي باله ما طلقت هذه فلما مات ولم يرد دعواها  
 ونص سبب الامم السرحى رحمه الله في سبب الاسلام رحمه الله سبب حنينة غير دعوى  
 اذا اتهم وذكر محمد الامم السرحى رحمه الله في باب السبب انه لا يستخلف فان تقدم الدعوى  
 شرط وفي اخر الدعوى في هذا الكتاب ان الدعوى شرط الخليف على العبد بالاجل اما الخلاف  
 في شرط الدعوى على قبول الشهادة فهذا لا يدل على انه لا خلف في موضع ما ابعد الدعوى  
 في ما كسلسله قبل التسمي الباك وفي دعوى هذا الكتاب حاربه في مدخل ادعت انها في  
 الاصل وانكرت ان يكون اقرب في الروايات واليد انها اقرت بالرق والقول قولها ونقص  
 بحريتها امر الناس في الحرف من ادب القاضي ومنسها في سبب الواقفات

شهادة بايع الكفن

اذا اقال المولى لا نعلم في الاصل  
 كسفي للتعديل به

مشن  
 ما شيعت



**فصل** ما يلزم من انحصار المدعي على العايد كونه طلاقا جامع الاصغر من حال الامانة ان  
 طلق فلان امانة فانتطالوا حد عتس امره عليه ان فلا ما طلقوا امره وعلان غائب واقامت  
 البينة لا يصح هذه البينة ولا يقع وقوع الطلاق عليها لان بينهما على طلاق الغائب لا يقع لان في  
 ذلكا قبل ان تصح على الغائب وقد اقيمت بعض البينات من ان هذه البينة تصل وتصح وقوع الطلاق  
 الا ان الاول اصح فان قيل اليس انه لو قال فلان ان دخل فلان الدار فانت طالق فقامت البينة  
 انه دخل وهو غائب كانت البينة صحيحة **الجواب** انها صحيحة لان له لسر فيها ابطال الحق  
 الغائب فلا يفتقر قضاء على الغائب الحاصل ان الانسان اذا اقام البينة على شرط صحيح بان يات  
 على الغائب فان لم يكن فيه ابطال حق الغائب بغير هذه البينة ونصب الحاضر خصما على الغائب  
 وان كان في قبول البينة ابطال حق الغائب من طلاق او عتس او بيع او ما سبه ذلك الا ان لا  
 يقبل وقد اقيمت بعض البينات انه يقبل ونصب على الحاضر والغائب جميعا وانه اخذ من الاسلام  
 الا ان جردى حكمه كذا عن طريق الدين رحمه الله والذي يفعله الناس انهم اذا ادوا اثباتا على الغائب  
 من طلاق او بيع او عتس او محلول ما يردون اثباته شرط لو كان له الحاضر بدعوى تجزئ الوكالة  
 بوجود السرطنة الغائب وتقوم البينة على ذلك وصورة الانسان ادراوان يقيم البينة على بيع  
 عمرو القاتل ما دانه من فلان كذا فاقامت ويحكم على الغائب حقوقه على الناس اجمعا وكذا  
 معلقة فيقول ان كان عمرو الغائب المم ان هذا لو كمل فخر رجلا ويدعي انه وكيل زيد وكذا بانبات  
 حقوقه على الناس وكالة معلقة ببيع عمرو وان من فلان كذا وقد حكموا بشرط فثبت وكذا عنه  
 واما حقوقه على الناس اجمعا ان لم يملكه زيد على هذا المذني عليه الفرض ومعنى المذني عليه  
 نعم ان زيد وكذا هكذا الا اني لا اعلم ان هذا الشرط هل وجد له لا فيقيم الدليل البينة على سحر  
 فالعاضى يفتقر على عمرو بالبيع وبوكالة الحاضر فهذا فتوى بعض المتأخرين لكن الامم ان هذه البينة  
 لا تقبل كما ذكره الجامع الاصغر لان قيمه اطلاق حق على الغائب وذكر سحر الاسلام رحمه الله انه  
 انما انتصب الحاضر خصما على الغائب باحد معاني بله احدها ان يكون الحاضر وكذا عن الغائب  
 وهو ظاهر والى ان يكون المدعي على الحاضر والغائب شيئا واحدا وما يدعي على الغائب يكون  
 سببا لثبوت ما يدعي على الحاضر لا بحالة ففي هذه الحالة يقضي على الحاضر والغائب جميعا ولو  
 الغائب وانكر لا يلتزم الى انكاره وكذا لتسببه فيما اذا كان المدعي على الحاضر والغائب شيئا  
 واحدا وقع سهرا فعرف بالاصل ان مثله الله المالك ان يكون المدعي شئ من تخلفين ويكون ما  
 يدعي على الغائب سببا لثبوت ما يدعي على الحاضر على كل حال لا يستلزم عنه في هذه الحالة نصب  
 الحاضر خصما عن الغائب ونصب عليه اجمعا اما اذا كان ما يدعي على الغائب قد يكون سببا لما  
 يكون سببا لما يدعيه على الحاضر فانه يقضي بالمدعي في حق الحاضر ولا يصح بما هو حق الغائب ولا يصح  
 الحاضر خصما عن الغائب حتى لو حضر الغائب وانكر ذلك محتاج الى اعاقه ابيته عليه وان كان ما  
 يدعيه على الغائب نفسه لا يكون سببا لما يدعيه على الحاضر وانما يكون سببا ما عتس بالبقاء الى

فكأنه معلق فيقول ان كان عمرو الغائب المم ان هذا لو كمل فخر رجلا ويدعي انه وكيل زيد وكذا بانبات  
 حقوقه على الناس وكالة معلقة ببيع عمرو وان من فلان كذا وقد حكموا بشرط فثبت وكذا عنه  
 واما حقوقه على الناس اجمعا ان لم يملكه زيد على هذا المذني عليه الفرض ومعنى المذني عليه  
 نعم ان زيد وكذا هكذا الا اني لا اعلم ان هذا الشرط هل وجد له لا فيقيم الدليل البينة على سحر  
 فالعاضى يفتقر على عمرو بالبيع وبوكالة الحاضر فهذا فتوى بعض المتأخرين لكن الامم ان هذه البينة  
 لا تقبل كما ذكره الجامع الاصغر لان قيمه اطلاق حق على الغائب وذكر سحر الاسلام رحمه الله انه  
 انما انتصب الحاضر خصما على الغائب باحد معاني بله احدها ان يكون الحاضر وكذا عن الغائب  
 وهو ظاهر والى ان يكون المدعي على الحاضر والغائب شيئا واحدا وما يدعي على الغائب يكون  
 سببا لثبوت ما يدعي على الحاضر لا بحالة ففي هذه الحالة يقضي على الحاضر والغائب جميعا ولو  
 الغائب وانكر لا يلتزم الى انكاره وكذا لتسببه فيما اذا كان المدعي على الحاضر والغائب شيئا  
 واحدا وقع سهرا فعرف بالاصل ان مثله الله المالك ان يكون المدعي شئ من تخلفين ويكون ما  
 يدعي على الغائب سببا لثبوت ما يدعي على الحاضر على كل حال لا يستلزم عنه في هذه الحالة نصب  
 الحاضر خصما عن الغائب ونصب عليه اجمعا اما اذا كان ما يدعي على الغائب قد يكون سببا لما  
 يكون سببا لما يدعيه على الحاضر فانه يقضي بالمدعي في حق الحاضر ولا يصح بما هو حق الغائب ولا يصح  
 الحاضر خصما عن الغائب حتى لو حضر الغائب وانكر ذلك محتاج الى اعاقه ابيته عليه وان كان ما  
 يدعيه على الغائب نفسه لا يكون سببا لما يدعيه على الحاضر وانما يكون سببا ما عتس بالبقاء الى

وبالدعوى فانه لا يصح بالبينة عما ادعاه المدعي لا في حق الحاضر ولا في حق الغائب اما الاصل الثاني  
 ان يكون المدعي على الحاضر والغائب شيئا واحدا وبسببه في سبب ما يلزم احد بهما يدعي دار ويد  
 رجل انما ملكه وانكر دخوله المدفاهام المدعي البينة ان الدار داني استراها من فلان الغائب وهو  
 ملكها فانه يقضي بها في حق الحاضر والغائب لانه المدعي شئ واحد وهو الدار وما ادعي على الغائب وهو  
 البينة سبب لثبوت ما يدعي على الحاضر لا الشرا من المالك سبب لا محالة البينة اذ ادعي على اخذ  
 كمثل عز فلان بما ادعي له عليه فاقدم المدعي عليه بالقبالة وانكر الحق فاقام المدعي البينة اذ ادعي له  
 على فلان الفرض بعد القبالة فانه يقضي بها في حق القليل الحاضر وفي حق الغائب جميعا ولو حضر الغائب  
 وانكر لا يلتزم الى انكاره وسبب في ثبوت ما يدعي كذا في الفصل الثاني اذ ادعي الشفعة في دار بيد  
 انسان وفلان والدار دارى وما اشترى منها من احد فاقام المدعي البينة ان دارا اشترى هذه  
 الدار من فلان بالفرض وهو ملكها وانه تخلفها بقبضه بالشرع وقضى الدار والغائب جميعا  
 واما الاصل الاخر وهو ما اذا كان المدعي شئين وما يدعيه على الغائب سبب لما يدعيه على الحاضر  
 فيانه في سبب ما يلزم احداهما رجل فدف بمحضه وجب عليه الحد فقال العاذف انا عبد وعلى  
 حد العبد وقال المدعي لابل كان اعتقك مولاك ولى عتقك حدا لا ضرار واما البينة على ذلك  
 بغير هذه البينة ونصب بالحق من الحاضر والغائب جميعا في حق الغائب عتقا كذا في مكان  
 الى انكاره وان ادعي شئين محلولين لانه ادعي على الحاضر قد اكمل وعلى الغائب عتقا كذا في مكان  
 البينة سبب لثبوت ما يدعي على الحاضر لانه كميل الحد لا ينكر في العتق على ما قضى بالبينة في حق المدعي  
 والغائب جميعا البينة ما هذا ان سهدا على رجل بغير اقرار المشهود علمه عبدان واما المهر فله  
 له البينة ان مولاها قد اقرت ما قبل هذا وهو ملكها بغير البينة وسبب المعصية من المهر  
 والمولى غايب لانه العتق لا ينكر عز ولا يات الشهادة اما انه رجل قبل رجلا عتدا وله ولتان غاب  
 احدهما فادعي الحاضر على القاتل ان الغائب عتق عن نصيبه وانقلب نصيبه بالالا وانكر البينة  
 واما المدعي البينة على ذلك بغير البينة ونصب بها على الحاضر والغائب جميعا فان سبب  
 هذا مما اذا كان العبد بين حاضر وغائب فادعي على الحاضر منها ان العاقل اعطى نصيبه  
 وهو مولى سر وادعي قضى بغير الحاضر عن نفسه لصيرورته مكانا عدا في حدود رحمة الله  
 واما المدعي على الحاضر بذلك بغير هذه البينة اصلا وعتقا والغائب نصيبه سبب لقصر  
 يد الحاضر عنه لا محالة **قلت** هذه البينة لا تقبل عندنا في حدود رحمة الله لان عدم الخصم عن  
 الغائب بل لجهالة المحقق عليه بالكتابة لان الساكن ان اضار قضى الحق فالعبد بغير  
 مكاسب من جهة المعنى وان اختار الاستسعا يصير مكاسبه جهة الساكن فكان المقتضى على  
 ما كانه يجوز لا يتم بغير هذا واما اذا كان المدعي شئين وما يدعيه على الغائب لا يكون سببا  
 لما يدعيه على الحاضر لا محالة بل قد يكون سببا وقد لا يكون سببا وبسببه في سبب ما يلزم احداهما  
 رجل جاء الى عبد انسان وقال ان مولاك وكنتى بان املك اليه فاقام العبد البينة ان مولا  
 اعتق فعلى حق قضى بغير الحاضر ولا بغير في حق الغائب حتى لو حضر الغائب وانكر البينة

يدوب امره



فأقامت

على القاب بحاج العبد الى اقامه البنت المات دخل حله الى امراه العايب وقال ان زوجك  
 وكلني بان اقبل اليه فقامت اليه ان زوجها طلقها لما اتفق بقصر يذركل عنها ولا يقضي طلاقا  
 لانه المدعي شيان الطلاق والعقود على العايب وصرح المدعي للحاضر والعقود الطلاق قد تحقق  
 ولا يوجب انفراد الوكيل بان لا يكون هناك وكالة وقد سمعوا موقيا لانقر الى بار وضد جود  
 الوكالة فلا يكون انفراد الوكيل حكما اصليا للطلاق والعقود فحينئذ ليس بسبب الحق الحاضر  
 والجملة لا يكون الحاضر فيه حضما عن الغائب ومن حيث لا يكون سببا قبلنا البنت فيما سرح  
 الى حق الحاضر فصرح به وانقر له عن الوكالة لانه ليس من ضرور انفراد الوكيل بحقق  
 الطلاق والعقود ولا من ضرور محقق الطلاق والعقود انفراد الوكيل فلا يقضي بالطلاق  
 والعقود اما اذا كان المدعي شئني وتعيين ما ادعى على العايب لا يكون سببا بشئ من ماله  
 على الحاضر كمال الابا اعتبار البقا قبيحا في مسائل احداها ما قالوا فيمن اشترى حارسه فله  
 المهر على الماتية كان زوجها من ولان العايب وهذا سريها المهر وهو لا يقع بدكره وانكر  
 فاقام المهر على ذلك بينه فانه لا يقع بالبدن لانه هو الحاضر ولا هو الغائب لان المدعي شيان  
 الرد بالعب على الحاضر والتمسح على الغائب وما دعى من التمسح على الغائب لنفسه  
 لما دعه على العايب من عمار البقا جواز ان يكون تزوجها ثم طلقها ولم يعم البنت على  
 البقاء وان اقام البنت على البقا مان سهدوا انه احرار الحال ايضا لا يعمل لان البقاء تبع  
 الابتلاء المسله الماتية المستحقة فاسدا اذا اقام البنت انه باع من فلان انفاث  
 لا يعمل لا بطلان فوا الماتية الا ستراد ولا في حق الحاضر ولا في حق الغائب لان نفس البيع ليس بسبب  
 لبطان فوا ستراد الباع لجواز انه باع ثم انفسح البيع بينهما فعود هو الباع في الاسترجاع  
 وادلم يكن حضما في اثبات حق البيع لا يكون حضما في اثبات البقا لان البقا تبع الاسترجاع  
 وجعل يد يد دار بيعت بينهما دارا واد الذي يد يد دارا باخذ المشتراة بالشفعة  
 فقال المهرى للشفعة الدار له ويد يد ليس كذلك انما هي فلان فاقام الشفع البنت ان الدار  
 له في بدنه دار استراها من فلان الغائب لا يقضي بالتمسح لانه هو الحاضر ولا هو الغائب لان  
 المدعي شيان مختلفان وما ادعى على الغائب من شئ المهر ليس بسبب لنبوت حق في الشفعة  
 ما لم يثبت البقا فانه لو كان اشتراها ثم فسح البيع او ازالها عن ملكه بوجه من الوجه لا يكون  
 له الشفعة وانما يكون له الشفعة ما عمار البقا ولم يعم البنت على البقا ولو اقامها ايضا على  
 البعالم تقبل لما لم يعم تتبع وذكر ابي الامام البردوي رحمه الله ما في كتابه ما يقيم عليه  
 البنت من ماله الجامع ان الانسان يخلص حضما عن الغائب في اثبات شرطه كما يقتضيه  
 اثبات سبب حق لانه يحتاج الى اثبات حق وكما لا يمكنه اثبات حق الاستسبية لا يمكنه الا  
 ما ثبت شرطه كما لو ودوا انسانا فدعى العاد وانما بعد فلان فاقام المهر فرفس به ان فلانا  
 كان اعينه بعمل هذه البنت وان كان اعتاق فقامت شرط الحق وقد ذكرنا ان يشح  
 الاسلام موعود الاعتاق سبب كمال الحد لا ينعك عنه بكار ما وكل ما لا تفكر عنه حق كمال مكان

نفس

١٠٠

محرر

محرر السبب فينصب فيه الحاضر حضما عن الغائب ذكر ودعى المهرى سري دارا فطلب  
 السبع الشفع فقال المهرى انها اشترتها لفلان واقام البنت انه قال هذا القول قبل  
 ان يشترتها واقام البنت ان فلانا قد وكله بشرائها له منذ سنة فالا قبل بئنه لا يلو  
 قبلها الزمنا لبيع على الغائب فعلى هذا لو ادعى عليه انسا ان الدار التي يد يد له و  
 اجاب صاحب الدار انه وكيل فلان في الشراء لا يندفع الخصومة عنه وذكره الاقضية على  
 رحمه الله في نوادر ابن سميعة ادعى دينا على رجل فقضى القاضي له عليه ماله من بئنه اقامها  
 فقار المقضى عليه اومات وله ورثة وله ماله والمصرع يد اقوام يقرون بذلك للمع عليه  
 فان القاضي لا يدفع من ذلك الماله شيئا الى المقضى له حتى يحضر المقضى عليه ان كان غائبا او خفي  
 ورثته لو كان ميبعا لفلان ان الغائب قد وصى بدمه وما ذكر هنا كالف ما ذكره الاصلان الثاني  
 بوضع بالشفعة لامراه العايب ماله الفاسد اذا كان مودع الغائب في الكا والودعه  
 وهي اول نفقات هذا الكتاب فحاج الى ان يفرق بين الفاضل وفي المسئلة لا يعمل طه  
 انما استحق في نفقة المراه والوالد والولد اذا اراد ان ينفق على وكيل الغائب ولو على وصي  
 الميراث يقضى على العايب والمستحضر الوكيل والوصي وهكذا يكتب في نسخ المحضر نص عليه في  
 ماتا القدوى من ادعى القاضي اذا ادعى على الغائب شيان القاضي ان سبب وكلا عنه لا ثبات  
 ذلك في المفقود في موضع القضاء للغائب بعد بمسلة لكن مع هذا لو سمع البنت على الغائب  
 من غير وكيل وعلم فذلك لكونه مجتهدا فيه في موقوف سرح الاسلام بالظهر الذي حضره  
 في نفاذ القضاء على الغائب روايان وكفى نفي انه لا ينفذ حتى لا يطرقوا الى هكتم منه هكتم  
 وقد مر الكلام في مسائل القضاء العاضة والاجتهاد الجيلة في مسائل الدين على العايب ان  
 يكفل للمدعي على الغائب رجل تكفل ما للمدعي على العايب ويجوز المدعي كفا له في المجلس فمدعي  
 المدعي على الكفيل لا مقدم سبب الكفاله المطلقة فيقر الكفيل بالكفاله ويكفي كون المال  
 للمدعي على الغائب فمدعي المدعي البنت على الغائب فمدعي العايب على الكفيل ماله الملك الذي ادعى  
 عليه لفران يكفاله ثم يبرئ المدعي الكفاله على المال ويشب المال على الغائب لا سبب لاصحاب الكفيل  
 حضما عنه لان ما ادعى المدعي على الحاضر لا يثبت له بعد شيئا ماله على الغائب في مال هذه الصور  
 بسبب الحاضر حضما عن الغائب استخرجت هذه الجيلة من مثله ذكرها في باب ما يكون العمل  
 حضما من ضمان الجامع وهذا اذا كانت الكفاله بكامل ماله على الغائب او ادم يكن بان ادعى ان له  
 على فلان الغائب كذا وان هذا الحاضر كفيل بهذا الماله واقام البنت على ذلك بعض العام على الكفيل  
 لا يكون كد فضا على الغائب الا اذا ادعى الكفاله ما من الغائب فمدعي الكفيل فضا على الغائب  
 اما اذا كفيل بكل ماله على الغائب فبالتضامن الكفيل بماله معين يكون فضا على الغائب سواء ادعى  
 الكفاله ما من الغائب او غيره امر وقد مر هذا في اول هذا الفصل وقد مر في مسائل الوكيل  
 بقضا الدين وفي وكاله هذا الكتاب شئ من هذا اذا ادعى انسان على آخر والعايب يعلم انه سحر  
 مستحجر لاسي عليه لا سمح الخصومة واشان سرح الاسلام رحمه الله في سهادات الجامع الى انه

الحق رقم ١٠  
 ادعى على العايب ماله  
 للماضي ان سبب وكلا

الحكم في اساس الدين على  
 الغائب

القاضي يعلم انه مستحجر



يجوز المسحوق فانه قال رجل حاضر وجعل غاب فادعى الحاضر على رجل دكرانه خصم الغائب فادعى هذا  
 المدعى ان الغائب وكله كجمع حقوقه على الغائب وان له على هذا كذا وانك المدهى عنه وكالنه واقام  
 المدعى منه فبقي الغائب ثوب الوكالة قال ودل المسألة على هو ان المشتري فانه قال انه خصم الغائب  
 ولم يقل انه خصم الغائب لكن هذا عندنا محمول على ان الغائب لا يعلم ذلك في لو علم الغائب بذلك لا يقف  
 وذكره ادب القاض ان الحكم على المسحوق يجوز لخصم شرط لتبطل البينة اذا اراد المدعى ان يأخذ بغير  
 الخصم الغائب شيئا اما اذا اراد ان يأخذ حقه من شيء ما كان للغائب في يده لا يبرط خصم لخصم ولا  
 يحتاج الغائب الى تبطل لكونه اجازات شرع عظم وفي ما استنفذ الاجازة لسلح الاسلام رحمه الله بيان  
 هذا الاصل ما ذكرناه كتاب الاجازات اذا اكرى ابل الى ملكه فبات رتب البائنة والطرفين المستام  
 ان يركبها الى ملكه ولا يضره وعليه الكلي فان اتى ملكه دفعه الاسرى القاض فان رأى القاضى بيع الدابة  
 وبتكاف المستام دفع الكرا من بعد ادلى ملكه ذاهبا وما ثابا فادعى ذلك عند القاضى واراد ان يترد  
 بعض الاجرة كلغة القاضى اعاده البينة عما ادعى فبما سلكا ان فيه اقامة البينة على الغائب والجواب  
 من وجهين احدهما ان الخصم نفسه وضياعا لم يثبت في خصم وكما ما قاله ان خصم لخصم اعيا شربا  
 اذا اراد المدعى ان يأخذ شيئا من الخصم القاضى لا يري ان من باع عبدا فباع المسرى غيبة  
 منقطعة قبل غيبة الثمن وقضى العبد فان البائع يرفع الامر الى القاضى ويقسم الله على دعواه  
 فيبيع القاضى العبد ويوفيه الثمن لما ذكرنا كذا هنا ولو قال رجل كذا فباعته لفلان عنى ما يقف  
 له به على او ما يث له على او ما لم يث له فبقي المأمور ذلك ثم عاب الامر فاقام المكفول له بينة  
 ان له على الغائب الف وقال للغائب اقضى بها على الغائب حتى يلزم الكفيل لا يحسبه القاضى اليه حتى يخر  
 الغائب قبله من خلاف ما لو قلنا بكل مال له عليه فاقام عليه الطالع على ان له على المكفول عنه الغائب  
 حيث يقبل وان كان المكفول عنه غائبا لم يفي الفصل الاول وهو اذا حضر له عنه ما يقف له عليه او ما لا  
 له عليه او لزمه له اذا اقر الكفيل يدين على المكفول فهو عنه وبان الدفعة مخافة ان يحبس القاضى بحسب  
 على الدفعة ولو قال المكفول له فادعى المكفول له عنه الى قاض بلده كذا فلان من فلان فاقسم عليه  
 ببنه بالفكاستى عليه وففى بها عليه فى واقام على ذلك ببنه الا ان يقضى له على الكفيل والاصل  
 وكذا لو لم يقم ببنه لكن صدقة الكفيل وان قضى له بها كفالة على المكفول عنه لم يملك الكفيل والاصل  
 الا ان من ضمان الجاهل والله اعلم **باب الدعوى** سائل هذا الكتاب هل  
 على تسعة فصول الاول معرفة الخصم والمقضى عليه والدفع ثم ما يخرج احدى التمسني  
 او لا ثم سائل الدفع والساقض في القضا وبعد ثم سائل الخيلولة ثم دعوى النكاح ثم  
 اضلال الروصى في العزل ثم دعوى النسب والحرية ودعوى مال المسبوع على المسبوع ثم الحيلولة  
 في دعوى العقار ثم سائل الاستخلاف **فصل** فمن يكون خصما ومن لا يكون متى بصر  
 مقتضا عليه ومن لا يبر وما يندفع به الخصومة وما لا يدفع به او ادعى المنعوقه او المدعى  
 عليه انه في يده يقبل اقراره وفي العقار لا يقبل في قيم البينة في الباب الثاني والتمسني ز ادب  
 القاضى وان انكر اليد ولم يكن للمدعى ببنه يحلفه وذكر الفضلى ان المدعى عليه اذا قال ليست هذا

هذا هو الحق  
 والله اعلم  
 في دعوى العزل  
 في دعوى النسب  
 في دعوى مال المسبوع

الضيعة في مدعى المدعى ان يحلفه وادى باليد حلفا انها ليست بملكه حتى تقدر الملك للمدعى فاذا  
 اقر باس ثمر البعوض لكن اذا اراد المدعى اقامه البينة لا بد ان يثبت اليد بالبينة ذكره الفضلى  
 في كتاب التزكية عن رجل يدعى ادعى اخر ملكه اشتراه من فلان الغائب وصدقه ذو اليد  
 فالتقاضى لا يامر ذو اليد بالتسلم الى المدعى حتى لا يكون قضا على الغائب بالشركة باقراره وهي عجيبة  
 وادى القاضى حاله الى باب الجمين ولم اجد عنه ودعية في يد رجل مقف بالودعه جاور رجل في  
 وادعى انه اشتراه من المودع لا ينتصب المودع خصما اذا انكر بشراة خلاف ما اذا ادعى الوارث  
 في اول باب الرجوع عن الشهادات في الموارد من الجامع قلت وصاحب كتاب وضع المسئلة  
 في الدار في الباب الاول من قضا الجامع الضميمة ثم قال وذكره الشهادات ان مدعى الشراة لو اقر  
 اشترى منها من المودع وامرته بالتبضع من الما يندفع لخصومه عنى صاحب اليد اقام البينة على  
 دار في يد رجل انها له وقال ذو اليد انها لفلان غضبها اياه او دابة فلان او دعيتها او وضعت  
 ببنه فوجد بها او سرقها منه فاقام البينة انها لفلان كل من يشهدوا على هذه الاشياء فالذي  
 في يديه خصم ولو قال المدعى البينة انها له سرقته منه واقام الذي في يده البينة ان فلانا او  
 اياه فهو خصم وتبضعها للمدعى في قول اى حصوه رحمه الله واى يوسف رحمه الله وليس خصم  
 في قول محمد رحمه الله واجمعوا على انه لو قال غضبت منى او اخذت منى واقام المدعى عليه البينة  
 انه ودعته في يده من فلان يندفع عنه لخصومه وكذا لو اقام ذو اليد ببنه ان فلانا  
 او دعها اياه او قال غضبتا ذو اليد من فلان وقال ابو يوسف رحمه الله اذا اتجه جعلته  
 خصما ولو اقام الله على دار في يد رجل انها داره اشتراها من يدي وقبضها ونقده الثمن  
 واقام دوا له الله ان فلانا او دعها اياه فلا خصوم بينهما وان ادعى على ذي اليد فقلا  
 لان المدعى عقلا يستوفى احكامه فكان كالعديم فصار كدعوى ملك مطلق حتى لو لم يشهد الشهود  
 على قبض المشتري الدار فالذي في يديه خصم ووضع المسئلة في العبد في الباب الثاني من  
 دعوى الجامع وذكر ان القاضى با الهنم رحمه الله روى عن القضاة ان الجواب كذلك وقال  
 غيرهم من مشايخنا لا يندفع لخصومه وان ادعى المشتري الشراة والتبضع وصدقه الجاهل  
 ثم اقام الله انها ودعته لفلان فلا خصوم بينهما ولو ادعى الخارج الدار دون الشراة فاقف  
 من يده انها كانت للمدعى وقال فلان او دعيتها واقام الله على الودعة وليس خصم هذا  
 كله في الباب الثاني من دعوى الجامع ولو ادعى الهبة والتبضع والصدقة والبض والرهن  
 والتبضع والاجارة والتبضع والمسئلة بحالها لا يندفع لخصومه كذا ذكر محمد رحمه الله في الجامع  
 ودعوى الرهن والبيع من هذا الجواب مسجع ودعوى الرهن والاجارة اما في دعوى الهبة  
 والصدقة غير مستقيم وسقى ان سادع الخصومة لان اقامة القبض والرهن والاجارة من احوالها  
 حتى يبطل بطلان دوام القبض فلم يكن هذا دعوى فعل استوفى حله خلاف الهبة والصدقة  
 في الباب الثاني من دعوى الجامع المودع اد اقل هذا الما لا ودعية عندي وما اعرف اكراه في  
 رجل وادعى ان هذا الما له واقام البينة انه ملكها اسبب المودع خصما لان الما من سبب

بذكرهم



للمالك انما لا يتصرف خصما للمالك وذكره الباب الثاني من رد المحتار ان لا يرد اذا اجاب  
 المدعي ان المدعي عليه او دعيها رجل لا يعرفه فهو خصم وان اقام البيعة على ذلك لحوال ان كان  
 المدعي هو المودع في المسعى من سماعه عاوين سف رحمه الله رجل يدعي دارا دعيها رجل وادام  
 الدعي يدعي الدار بيته ان فلانا الغائب يدعي هذا الدار واستحقها من يده ودفعها اليه القاض  
 وانه اجرها الذي هو فيها لا يقبل منه البيعة على هذا لانها في يده ولا دفع عن نفسه المضمومة بها  
 وقد ايضا رجل يدعي دارا دعيها رجل انما له وادام الذي يدعي الدار بيته انها فلان اشترها  
 من هذا المدعي ووكنتي بها فاني اقبل بيته واجعله وكلا وادفع المضمومة عنه ولا اترك القاض  
 الشرا من هذا المدعي لان هناك اقام البيعة على امرين وقال ابو يوسف رحمه الله في رجل يدعي  
 دارا دعي رجل هذه الدار وقال الداعي اشترها فلان الغائب منك لا اقبل ويحذف الذي في يده  
 الدار المسع فالا قبل بيته المدعي عليه وكذلك لو كان المشتري حاضر افكر الشرا وهذا بمنزلة  
 رجل ادعى دارا دعي رجل وقال اشترتها من فلان وفلان اشترها منك وقال ابو حنيفة رحمه  
 الله اذا قال انه اشترها من فلان وفلان اشترها من الذي هي في يده قبلت بيته واذا ادعى  
 ان فلانا اشترها من الذي هي في يده لا يقبل بيته وقال ابو يوسف رحمه الله لو قال الداعي  
 لو قال الذي هي في يده فذكرت بعثها من فلان الذي يبيع لك فقلت بالشر اكرو فلان غائب  
 فلا خصومة بين المدعي وبينه وكذا لو قال قد كنت بعثها من فلان الذي يبيع لك فقلت بالشر اكرو فلان غائب  
 منه وهي في يدي حتى يدفع الثمن او فلا او دعيها وقه ايضا عيسى بن ادرج رجل ادعى دارا  
 في يدي رجل فقال الذي يدعيه ان فلانا او دعيها فقال الذي قد كان فلان او دعيها الا انه  
 وقتهما كد بعد ذلك او باعها فلان القاضي يستخلص الذي في يده ياله ما وبها فلان كذا ولا باعها  
 منك بعد ان كان او دعيها منك فان كل امرئ يحول حوله خصما فيها فلا لا يرى ان المدعي لو اقام البيعة  
 ان فلانا باعها من الذي هي في يده بعد ما كان او دعيها اياها قبلت بيته وجعلت الذي في يده  
 خصما له فكذا اذا تكلع امرئ وادعى دارا دعيها رجل ادعى على اخيه ان اشترها من فلان او دعيها كذا  
 كذا فان كان الامر سلطانا فدعواه صحيح ويؤخذ بالملا وان كان غير سلطان لا يصح دعواه  
 ولا يؤخذ الا بالملك وقه ايضا رجل ادعى مملوكا وزعم انه مملوك وقال هو ليس بيدي اليوم  
 وقال المملوك انا مملوك فلان الغائب دارا دعيها المملوك بيته على ما ذكر فلا خصومة بينه وبين  
 المدعي وان لم يتم على ذلك بيته قبلت بيته المدعي عليه وقضيت بالعبد له فان جاء المقلوب  
 بعد ذلك ليس له على العبد سبيل فان اقام بيته المدعي عليه وقضيت بالعبد له فان جاء المقلوب  
 له الاول قاله اكتساب لا اتي انما قضيت الاول على العبد نفسه وقه ايضا رجل ادعى عيدا  
 في يدي عبدا او ادعى دينه عليه او ادعى شرا مني منه فهو خصم الا ان يثبت المدعي انه محجور  
 عليه فلا جعل بينهما خصومة ادعى على اخيه ان اشترها من فلان الذي يدعيه كذا  
 فلان بتأني كذا قبل ان تستاجرها انت منه هل يتصرف هذا المستاجر خصما في حق انا  
 الاجارة عن الناس فكذا على وجهه ان ادعى عليه فعلا او فلانا استاجرته هذه الدار فلان

لم

بعضها

في رد المحتار  
 في رد المحتار  
 في رد المحتار

وقضت وانت اخذتها بغير حق وقضت مني سمع اما اذا قال انا استاجرته من فلان قبل  
 ان تستاجر منه وقد سلم اليك لا يسمع لان المستاجر لا يتصرف خصما ولا في سائر الملك المطلق  
 ولولا انبات الاجارة عليه الا اذا ادعى عليه رجل باع من آخر سنا فادعى بالثالثا الباع آخر منه  
 المسع او رهنه منه قبل ان يبيع من فلان لا خصومة بين المدعي والمشتري حتى يخرجه الباع  
 فاذا حضر واقلم البيعة عليه لان يقبل في بائنا او السع والبعض بغير امر الباع من  
 سوع جامع سوع الاسلام رحمه الله فلهذا ذكرنا وياتي في باب اجارة الدواب  
 من الكفا في اذا تكرر ثلاث دواب ثم اخبر واحدة من عمره واعار واحدة من اخيه وباع  
 او وهب الدابة لآخر فوجد المشتري الدواب في ايديهم ان كان باع ما باع من عمره من عذر  
 واستغنى الاجارة وقد مر من ان الغد في الاجارة وان كان باع من عمره فليس مردود  
 واما المستعير فلا خصومة بينهما حتى يخرجه صاحبه او الموهوب له خصم فيها واما الاجارة  
 والمستاجر احق بها حتى يسبق في الاجارة قاله في الامم السجسي رحمه الله فعليه المستاجر  
 احق بها جوابهم فانه لم يثبت في اي مستاجر احق بها فمنها ما يارحم الله من يقول مراده  
 الاول انما الثاني يكون حظه له لكن الاصح ان المستاجر الثاني لا يكون خصما للاول حتى يخرجه  
 الدابة كالمستعير في الدواب اذا اشترى من آخر جارة وقضتها واستحقها رجل يدعي  
 المشتري بالبيعة وقضى العاين وظل المشتري من القاضي ان ينقض السع بينهما وينقض وقض  
 للمشتري بالرجوع على الماتع بالثمن ورجع فاراد الماتع اقامة البيعة انها ملكه لا يقبل  
 لانه ينقض عليه ولو اقام السع على التلقي من المشتري بان اقام بيته انه كان اشترها من فلان  
 المسحوق وقضها قبل ان يبيعها من هذا المشتري ان اقام السع على المشتري لا يقبل وان اقام  
 البيعة على المشتري قبل بيته وقضى الجارية له وله ان يلزم المشتري الجارة عند الذي سوف  
 الاول وهو موقوف ومحمد رحمه الله وليس للمشتري ان يقضي اذا الباع التليم اما له ان يلزم  
 المشتري الجارية عند ان يوسمهم الاول وهو موقوف ومحمد رحمه الله لان الجارة تذاكات  
 سلمة الى المشتري لم يثبت في القاضي العقد بقاء على عجز الباع عن السلم وانما كان بقاء على  
 استحقاق الملك على المشتري وباقامة الباع البيعة تبين ان الملك لم يكن مستحقا على المشتري  
 فانعدم سبب الفسخ من الاصل فوجب بطلان القضاء بالفسخ عندهما وكان للبائع ان  
 يلزم المشتري وليس للمشتري ان يقضي اذا الباع عند ماله لان العقد فلا فسخ  
 في حق المشتري لما طلب من القاضي ان يفسخ العقد بينهما ولو ان القاضي لم يفسخ العقد بينهما  
 حتى اتيته الجارية الغول ولكن الباع مع المشتري اجما على فسخ العقد ثم اقام الباع  
 على المشتري على ما قلنا وقضى القاضي بالجارية للبائع ليس له ان يلزم المشتري بلا خلاف  
 لان العقد يفسخ منهما سواهما ولو ان المشتري لم يطلب من القاضي فسخ العقد لكن طلب  
 من الباع ان يرد المهر عليه فزده عليه ثم اقام الباع بيته على المشتري على ما قلنا واخذ  
 الجارية ليس له ان يلزم المشتري بلا خلاف لان العقد فسخ سواهما لان المشتري يطلب

ما عرفت سابقا دعي بالشر  
 ان الباع له منه

في رد المحتار

في رد المحتار  
 في رد المحتار  
 في رد المحتار



التمس في الفسخ وكذا البائع يرد الثمن ولو ان البائع لم يرد الثمن حتى خاصه المشتري الى  
القاضي وفسخ العقد بينهما امام البائع منه على المشتري على ما قلنا واخذ الجارية كان له  
ان يلمم المشتري عند كماله الله واى يوسف الاول رحمه الله لان العقد بينهما الفسخ  
بالعصا وقد ظهر ان عدم سبب القضاء من الاصل والمشتري لم يرد الثمن الا عند كماله الله  
حاربه ونقدية التمس وبصفت الجارية فاستحقها منى انسان بينه وصلى العاصم بها للمشتري  
اقربها الى القاضي بجبر المشتري ان شاء الله على ان الذي استحقها منك باعنيها الى المشتري او  
المشتري اقبلها ويلى البائع الخصومة ليس له ذلك **عبد محمور** لان المشتري على البائع فان قلنا  
ما لا يسبب الاستهلاك والغصب بشرط حصر المولى لسماع البينة كما بشرط حصر العبد في  
ذكر وجهه لا يجوز لان المولى هنا خصم كالعبد ولا كذلك العبد المادون في ماذون سبب الاسلام  
ادعى على الصفر شيئا وله وصلى فطلب من العاصم ان يصيب عنه وصيا جان الا ان القاضي لا يسمح دعواه  
الكتاب وان لم تكن له وصلى فطلب من العاصم ان يصيب عنه وصيا جان الا ان القاضي لا يسمح دعواه  
ولا غصب وصيا الجارية الصفر فانه ذكر مقدم ما اتفق عليه في الابواب اذ مات الرجل وترك  
ورثه بعضهم حاضر وبعضهم غيب فحضر اثنان وطلبوا العاصم القصة واقاموا المشتري سمع وحصل  
احدهما خصما واذا حضر احدهما واقام المشتري لا يسمع واذا حضر احدهما ومعه صفر فالتقاضي  
يغصب وصيا على الصفر وسمع البينة وان كان الصفر غائبا وطلب الحاضر من القاضي ان يصيب  
عنه وصيا فالتقاضي لا يسمع البينة على الدعوى ولا يصيبه قتيلا لا غير عاجز عن الاضمار هكذا  
ذكر هنا وذكر في الباب السابع والتسعين من ادب القاضي ولم يشرط حصر الصفر في سبب قامة  
هذا وصيه هذا الكتاب اذ اقامت البينة على وصلى الصفر ثم بلغ الصفر لا تكلف اعادة البينة  
على الصفر وكذا لو قامت البينة على التوكيل لخصومه والموكل عايب ثم حضر لا تكلف اعادة البينة  
على الموكل لان البينة قامت على التوكيل فكما انها قامت على المنوب عنه في ملوون سبب الاسلام  
رحمه الله هذا اذا حضر الموكل او الصفر الذي بلغ وذكر في باب اخذ الكفيل من ادب القاضي اذا قامت  
البينة على رجل بنى وسمع العاصم البينة عليه ثم ما المدي على عليه او غاب قبل ان يقضي عليه  
البينة على التوكيل لخصومه فقبل ان يقضي القاضي ما التوكيل او غلب ثم تكلمت البينة في الشرع  
قال ابو جعفر وهم ابو محمد رحمهم الله القاضي لا يقضي بذلك البينة قال ابو يوسف رحمه الله يقضي وبه  
اخذ الحاضرين رحمه الله وهذا اذا لم يحضر الموكل او اذا حضر فتذكر في الباب الحادي والسبعين من ادب  
القاضي ان العاصم اذا سمع منه الطالب على التوكيل ما التوكيل وهو الموكل فان القاضي حكم عليه بذلك البينة  
ودكر في آخر الباب الثاني والسبعين من ادب القاضي اذا ثبت له على ما لا يفرار او ثبت  
قامت عليه كخبرة ثم غلب المطلوب عن خصمه واسمع من الحضور معه والعاصم على ما لا يفرار او ثبت  
سمعت عنه وكلاهما حكم عليه بالمال ان سأل الخصم ذلك اذا غلب المدي عليه بغير ما اقيمت عليه  
البينة والعاصم لا يقضي بها عند اتي صفة ومحمدهما الله وقد مر هذا ولو اقرتم غلبت عليه

**عبد محمور** ادعى على رجل عليه

ادعى على الصفر شيئا

او هم غائب

سبب الاسلام

بالاقتاف ما المدي على بعد باب حنايه ام الولد من الرماذات ولو كان المدي طلاقا او عتقا  
والزوج او المولى غائب فالبينة لا تقبل وكذا لو اقام البينة على زوج منكر او مولى حاضرم غاب  
لا يقضي بالبينة ولو اقر الزوج او المولى وعاد بغيره فليس له ان يقر في ادب القاضي فلو ان صنفه ومحمد  
فيما اذا ادعى رجل على رجل ما لا اقام البينة فزكيت يهوده فقبل ان يقضي القاضي ما المدي على  
والعاصم لا يقضي بتلك البينة معناه لا يقضي بدون الخصم فان كان له ورثه يقضي عليهم فان كانوا غيبا  
في بلدة منقطعة عن هذه البلاد سبب العاصم وكيلاء الدار الناس والبينة من ادب القاضي وكذا  
ان يقضي على وارثه تلك البينة من غير ان يحتاج الى الاعادة وهذا الدار الرابع عشر من ادب القاضي  
وفي باب الحادي والسبعين من ادب القاضي ما يدل على هذا فانه قال اذا ادعى كتاب من ادب القاضي  
ومد ما تالمطوب قبل وصدر كتاب العاصم او بعد ما كتبت اليه بنفذا الكتاب على التوارث والوفى  
ايها كان والشهادة عند القاضي الكاتب قامت على المطلوب وقدمات ولم يحتاج الى الاعادة ادعى  
عبد محمور ادعى عليه ملكه انتم اقرتم من ادب القاضي البينة على ذلك وذو اليد يقول ملك فلان  
او دعينه واقام البينة على ذلك ولم يتم لا مدفع الخصومة ويقضي به للمدعي فلو لم يقض به لك  
حتى حضر المقر العاصم يدفع العبد اليه ويقضي به عليه للمدعي المشتري ولا تكلف المشتري اعادة  
البينة فان اقام ربه العبد البينة انه عبد او دعه الذي كان يدعيه او انه عبده ولم يرد  
على ذلك قبلت وبطلت بينة المشتري فان اعاد المشتري البينة على ربه العبد فان كان حاضرا فالتقاضي  
بينه وبين العبد تقبل بينته ويقضي له بالعبد وان كان بعد ذلك لا يقضي له بالبينة لان صار تقضيا عليه  
ودلت المسئلة على ان العاصم ببينة ذي اليد خصما بالملك فخصمه لا يقضي بتركه ولو ان المدي اقام  
البينة على الذي كان العبد يدعيه على ان يقر له على ان يقر له على ان يقر له يدفع العبد اليه  
ونقضي عليه ببينة المدعيان وكنت كل لا يصير المقر له مقضيا عليه حتى لو اقام بعد ذلك بينة  
ان العبد له او ان العبد له كان او دعه الذي كان يدعيه فبينة لان منه المدعي ما قال  
عليه هذا اذا حضر المقر له قبل التوكيل بعد اقامه تمام نصيب البينة فان حضر بعد ما اقام  
واحد على الشراذف العبد اليه فان اقام المشتري شاهدا اخر على ربه العبد فبينة له به  
لكن المعصية عليه المتقرون المقر له في الباب الثاني من ادب القاضي المقصود اذا استحق من  
يدافع صاحب بالبينة لا يطر ذلك القاضي حتى المقصود منه حتى لو اقام البينة على المشتري قبل فلي  
هذا ينبغي ان لا يبين القاضي عن الضمان ادعى على آخر وقبينة محدودة وقضى القاضي بدعواه بالبينة  
بمجهل انسان واذا ادعى الملك المطلق على المقر له قبل يقبل سمع الاسلام على الاعلى الا فتوى  
السنة بالامام الاجل وغيرهم رحمهم الله على ان يقبل بمنزلة الملك المطلق بخلاف العتق حيث يكون قضا  
على الناس كافة والوقف مخالف للعتق بنظره اخر فصل في سبب العاصم من سبب هذا الكتاب  
عبد محمور يدعي رجل ادعاء رجلان واقام كل واحد منهما البينة انه عبد او دعه الذي يدعي  
وفوا المدي محمد فلم يقضي بشهادة الشهود حتى اقر ذوا اليد لاحدهما ادعى دفع العبد الى المقر  
له فانه عدلت البينة ان قضى به من المدي وعامها وعوى الجامع والدار الثاني وفي باب الحادي

ادعى عليه رجل ان ملكه  
اسمراه او مدي البينة  
اليد كمن يقول ملك فلان  
او دعيتهم  
العبد

ادعى على رجل ادعاء رجلان واقام البينة  
فادعى المدي محمد فلم يقضي بشهادة الشهود حتى اقر ذوا اليد لاحدهما ادعى دفع العبد الى المقر

ادعى عليه رجل ادعاء رجلان واقام البينة  
عبد العاصم باع



من ادب القاضى ادى جدي يدى رجل قد عاها العاصى المدعى يسوده فلما قاما من عند القاضي  
دوا الدم رجلا وتقا بضا عا ودعها المسرى البائع وغاب فاذا اعاده المدعى الى القاضى ليعلم  
عليه السنه ان علم القاضى عاضع ذواليد اولم يعلم بذلك كفى اقرب المدعى لا يسع عليه سنه المدعى  
وان لم يعلم القاضى بذلك ولا اقرب المدعى لكن اراد ذواليد ان ثبت ذلك بالسنه لا سيما القاضى يتبينه  
سبع عليه بينه المدعى وقضى عليه سنه المدعى عليه وعلم هذا الفصل وهذا الباب على الخامس  
فه ايضا ادعى على كفى نشا واقام الشهود فاق به المدعى عليه لعقير المدعى واقرب قبل فامة البيت  
لا يصح اقراء دعى المسرى ساهم غير محدد رحما به في رجل ادعى دارا في يدى رجل وحجها المدعى عليه  
ذلك فسل الطالب البيه فذهب في طلب البيه فباع المدعى فذهب في طلب البيه فباع المدعى  
عليه الدار فبيعه جانيروا ان كان قد اقام المدعى السنه بم باعها المدعى عليه قال ان قد ثبت على  
ابطالت البيع وان لم اقدر عليه خرب المدعى فان شاء اخذ من البائع قيمها وان شاء وقف  
الامر حتى يقدم المشتري **فصل** ما سيج به احدى البيتين او لا يخرج منظر باب  
السياده في البيع فالسرا من سها دام الاصل احصا س هذا على يد مالك اذا اقام احدهما  
البيته انه ملكه من عند سنى واقام الاخر ملكه من عند سنى فبى لصاحب الوقت الاول  
وهذا قول ابي حنيفة وهو قوله الاخر وهو قول محمد الاول رحمه الله عليهما لان للتأخر  
عقبة وعلى قول ابي يوسف رحمه الله الاول وهو قول محمد الاول رحمه الله عليهما لان للتأخر  
يقضى بينهما ولو لم يورثا فو بينهما وكذا لو اقام البيه على التنازع ولم يورثا فو بينهما  
وان اقام احدهما السنه على السابح دون الاخر فصاحب التنازع اولى وان اقام السنه  
على التنازع وان خاها مانح احدهما سبق فو لمن كان يتيقن على حسنة وان كانه متكلما  
فو بينهما **باب** السو الجس في ادب القاضى وفي المسعى بترعى او يوسف رحمه الله ادعى رجلا  
ساح دابة في يدى رجل واقاما البيه ووقت كل بيته وقتا وستها دون الوقتين او فيهما  
بطلت بينهما فالسرا من سها دام الاصل احصا س هذا على يد مالك اذا اقام احدهما  
لوقت الاقدم وهو متكلما وقت الاصل قضي بها لصاحب الوقت الاقل وقية ايضا عروين  
الى عروين محمد عن محمد رحمه الله **باب** جليل ادعى تناج دايه في يدى رجل واقام كل واحد بيته  
ولم يورثا فففى القاضى بالدايه منهما عم جاء اخذ واقام بينه مثل ما اقاما فففى القاضى بالدايه  
له ان لم يورثا فففى القاضى لهما بيته ولدت في ملكه فان اعاد ذلك احدهما دون الاخر فففى بالنصف  
الذى في يدى الذى اعاد بيته له ولم يقبل فيه بيته الثالث وقضى للثالث على الذى لم يورث البيه  
بالنصف **باب** من لا يتركه قبيد رحمه الله الذي اعاد البيه لان العاصى حتى قضى او لم يورث البيه  
بينهما فففى قاضى بى واحد منهما على صاحبه بنصف فلا يقبل من كل واحد منهما بيته بعد ذلك  
على صاحبه فان وجدا فففى عليه الاول وهو الذى كانت الدايه في يده **باب** اول الزفاله بيته  
ان الدايه ملكه ولدته في ملكه فاقامها قاضى القاضى بالدايه لان لو اقام يوسف منه على ذلك  
كان هذا اولى لان الدايه في يده فكذا اذا اقام سنه بعد ذلك وفيه التنازع في يدى رجل ادعاه

سوا فقام الباب

على اناد ابته

رجل ملكا مطلقا او ادعى تناجه واقام على ذلك سنه وصاحب اليد يدعى تناجه ايضا  
واقام على ذلك سنه فففى العاصى بالعبد لصاحب اليد وبطل بينه المدعى ثم مضى رجل اخبر  
وادعى العبد ملكا مطلقا او ادعى تناجه واقام على ذلك بيته فففى له بينه الا ان يعيد اليه  
في يدى العبد البيه على تناجه بمحض من هذا المدعى فان لم يورث فففى العاصى بالعبد لهذا  
المدعى الثاني ثم اقام السنه على تناجه قاضى بالعبد له وان لم يورث البيه على تناجه فففى  
رجل ثالث وادعى العبد ملكا مطلقا او ادعى تناجه فففى بالعبد له الا اذا اقام عاها القاضى  
له وهو المدعى بيته على تناجه بمحض من هذا المدعى الثالث فان اعادها كان هو احق بالعبد  
من المدعى الثالث ولو حضر المدعى الاول الذى كان قاضى للذى في يدى بالعبد عليه واقام السنه  
انه بعد ولدته ملكه لم يقبل بيته لانه قد وقع عليه له من فلا يقبل منه بيته على احد بعد  
ذلك وهذا قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله وهو قيا بر قول ابي حنيفة رحمه الله وقية ايضا  
رجل في يدى عبيد اقام رجل بيته انه كان لفلان اشترى منه منذ عه ايام واقام الذى  
في يده السنه انه كان لفلان سنى رجلا وقتا اشترى منه شهر يكله قال ابو يوسف رحمه الله  
الذى في يده اولى وقال محمد المدعى اولى وهذا الجواب عزى ابي يوسف مسعم على قوله الاخران  
على قوله الاخر استبرهما تانجا اولى في هذه الصورة اما على قوله الاول الخارج اولى وقول  
محمد مسعم على قوله الاخر اما على قوله الاول استبرهما تانجا اولى في هذه الصورة واستبرهما باي  
فنا صاحب اليد قال ولو كان العبد في يد غيرهما فصاحب الدوا اولى عند ابي يوسف رحمه الله  
وعند محمد رحمه الله فففى منها نصفان على محمد رحمه الله فقال لان البيه لم يشهدوا على ملك  
البائع وقت وهذا الجواب عزى ابي يوسف رحمه الله مسعم على قوله الاخر لان السابح عزم على  
قوله الاخر وهو قول محمد الاول ومن يورثه الله متيقن على قوله الاخر لانه لا جرم للسابح على  
قول محمد رحمه الله اخرا قال وكذلك الصدقة والهبة والميراث اذا استموا المورث والواهب  
ولم يستموا ملكه وقتا حتى لو وقتوا الملك وقتا بان قال احدهما هذه الدار لى منذ سنى  
مات وتزكها ميراثاى واقام على ذلك سنه واقام الاخر به انها كانت لابييه منذ سنين  
مات وبركها سرا له فففى للذى اقام البيه على سنى عند محمد هكذا روى هام عن محمد  
بعد هذا وعلى هذا ودعى التنازع اذا ارخا ملكا اباعه حتى فففى لابييه تانجا عند محمد  
اقام اخبر بيته انه له ولد في ملكه واقام ذواليد بيته على مثل ذلك فففى به لى اليد قضا ملك  
لاقتضا ترك كما قال عيسى بن ابان وكذا لو اقام الخابح بيته انه له ولد في ملكه منذ سنه واقام ذواليد  
انه له ولد في ملكه منذ سنى فففى لى اليد ولو اقام المدعى انه له ولد في ملكه منذ سنى  
واقام ذواليد له له ولد في ملكه ولم يورث او وقت شهود ذواليد دون شهود المدعى فهو للخابح  
فصان الحاصل ان سنه الخابح اولى الا اذا ادعى ذواليد التنازع فففى سنه اولى **باب**  
الحاسر والخمس من مزاد البائع وان كان في يدهما فاقام احدهما بيته انه له واقام الاخر  
انه له نصفه فهو لصاحب الجمع ولو اقام احدهما ان له خمسا سدا سنه واقام الاخر ان له



هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

كوشك  
الخصم والطبي  
اذا كان لاصدهما

فلما صحت الاسماء ثلثه واصحاب السلسله السام الرابع والخمسه اصلها ما نط  
عند اوصيه ومحمد رحمه الله تعالى فمن وجد الخاطا اليه يريد به الزينه والنقوش الى يفعل وقت  
البناء جنانا لم يتركوا شئنا باخر زابود اما التخصيص والتطين اذا كان لاصدهما لا يفتقره بالاسماء  
في اقرار سجد الاسلام رحمه الله **فصل** مسائل السافق والرفع قبل القضا اذا قال  
المدعي عليه في دفع سجد الى المجلس المذكور سجد الاسلام رحمه الله باب السهاده في القذف  
من حدود الاصله سجد عليه ما لا يفر يا ذاني اذ قال المدعي عليه في خروج من هذا الدعوى لا يكون  
منه اقراره اصله الى صبره رحمه الله وان اتي على سجد الاسلام رحمه الله في دفعه فافترق واليه عند  
الخاص انه اشتراها من المدعي ونعم ان له بينه هل يوجب الدار من يده ويدفع الى المدعي باقراره  
قال محمد رحمه الله في القياس نعم لكن ادعيا في يده واخذ منه كغلبه او جله لئلا يام فان اضر  
بينه ولا قضيت عليه ذكره العيون السافق كما منع الدعوى لنفسه منع الدعوى لغيره  
في باب المساومه من الزادات رجل كتب سهادته على صك السبع ثم ادعى المحدث وقان كتب  
شهادته عايفه او شهد على ذلك السبع وعواه وان كتب شهدا اقرارا بالبيع انه باع يسير وعواه ولا  
يكون تناقضا كذا ذكره في هذا عام المسئلة باب الاستعلاء من سجد سجد للجامع الصغير  
ما حارهم الله ان كتب في الصك بالبيع وهو ملك وهو كتب شهدا لئلا يسير وعواه وان  
كتب الصك اقرارا بالبيع انه باع ملكه وهو كتب شهدا لئلا يسير وعواه وان  
يسير في خفاء رجل ادعى في حال ذواليد هي في صك ذلك سجد وعواه عني في يد رجل نعم  
لم يثبت خفاء واحد وكل اقرار لا يثبت خفاء لان هذا السافق لا يمنع لان قوله لست قد  
ذكره باب من القضا الذي يكون من الوارث اذنا بالاشهاد من اقرار الجامع ان الرجل اذا نفي الملك  
فقال هذا الشئ ليس لي فانه كان ثم قضى منقضى تدعيه انه له صغ فيه ويكون لذلك الحكم حتى لو  
ادعاه الثاني بعد ذلك لا يصح على رواه كتاب الدعوى لاصح فيه ص لواء دعاه الثاني بعد ذلك  
لنفسه وعواه وان لم يكن ثم خصم تدعيه لغا فيه ما في الروايات حتى لو ادعاه بعد ذلك  
انه له صغ وعواه ولو ان الوارث اقر ان الدار لم تكن لابييه وانها كانت ودعيه في يد رجل ثم  
اقام البينه ان الدار كانت في يدا بنيه اخذها الذي هي في يده بعد موته واخذها من الاب في  
حيوته ردت الى الابن ان كان موضعها ما في مقدم المستودع وان لم تكن موضعها ما جعلت  
في يد عدله هذا كله اذا اقر الوارث لسان معروفي فانه لم يكن اقرار معروفي كتي قاله لم يكن هذه  
الدار لاني ثم قال بعد ذلك كذبت في قولي انها لم تكن لاني بل كانت لابي مات وتركها ميراثا لم يصب  
اليه الذار بعد ما تلمت فلم يحضر احد يطالبها كتي في يد ثوب او دار فقال ليس لي فالتعالي لا يخذ  
ذلك من يده في غير اصل فدعاه وكتب سجد الاسلام رحمه الله في الجامع من باب القضا ادعى على اخ  
دار في يده فاقام المدعي عليه بينه على اقرار المدعي ان الدار ليست ملكا او ما كانت لي اندفعت  
بيته المدعي او ما كانت لي يكون هذا دفعا والتم بغيرها لسان معروفي وكذا لو ادعى المدعي لار  
ميراثه واقام البينه فاقام دوا الدار البينه على اقرار البينه ان الدار ليست او ماتت في كان دفعا

السافق كما منع الدعوى  
لنفسه منع الدعوى لغيره

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

وفي تناوي الفضلي ادعى عليه اخوه شركه فيما في يد بحق الوارث من ابيه فانكر المدعي عليه فقال  
لم تكن لاني فيما حق ثم ادعى المدعي عليه انه كان اشتراها من ابيه او ادعى ان اياه اقر له بها فدعواه  
صحيحة وبينه سمعه لانه يمكن الجمع بين هذا وبينما سبق منه بان يقول لم تكن لاني بعد  
بعد ما اشتريتها منه فان كان ذلك لم تكن لاني فخطا او قال لم تكن لاني فيما حق لم يسمع دعواه الشرا  
من ابيه لانه فيه مناقض وسمع دعوى اقرار ابيه له به لانه لا تناقض فيه ولو اقر الوارث  
ان هذا الموضع ميراثا لابيائه ادعى ان ثلثه وصفيه لابي الصغر عزرا في سجد وعواه  
ويعل البينه عليه واقراره بالميراث لا ينقض دعوى الوصيه لان كل ذي ميراث وان كان فيه  
وصيه وذكر سجد الاسلام رحمه الله ما في القضا الذي يكون من الوارث اذنا بالاشهاد انه  
اذ التوفيق ممكنا من الدعوى بيني وبينه وان كان المدعي لا يدعي التوفيق ويدر شي  
الكلام في موضوع السهاده وعن هذا قيل رجل قال لغيره ما اشتريتك منك هذه الدار التي  
في يدك ثم ادعى انه دار واراد ان يقيم البينه انه اشترى وكيله له منه ص في سجد انشأها  
ذكر سجد الاسلام ايضا موضع آخر في كل موضع يصح الدعوى بالتوفيق لا بدعي بالتوفيق  
ولكن ذكر محمد رحمه الله في بعض المواضع دعوى التوفيق لم يذكره البعض قال وفي الكل شرط  
وعلى هذا اعتمد في السهاده والسودج والحاج الاصفهاني يصرح بان يكون سجد سجد الله  
اذا قال الرجل مالي بالكوفة دار او قال مالي على احد ما ثم ادعى دارا بالكوفة او مالا على احد  
يسير وعواه لانه لم يبرئ انسانا بعينه فلم يصح البينه في الاضاس فالحاشم سالت محمدا  
رحمه الله عن اقراره ليراه بالرأى في رستاق كذا يد قلان دار وارض ولاحق ولا ادعى  
عم اقام البينه ان له في يده في ذلك الرستاق دار فلا يجد رحمه الله لا يعمل الا ان يقيم البينه  
انه اخذها منه بعد الاقرار وتوفاه مالي في يدي فلان دار ولاحق ولم يثبت البينه الى رستاقه  
قريبه ثم ادعى ان له قبله حق بالرأى في رستاق او قر سجد تقبل منه وان طلب مالي بالرأى حق  
في دار وارض ثم ادعى ذلك واهام منه تقبل فلم يقبل قريه بعينه او ارضا بعينها بان ادعى  
في قريه كذا او في ارض كذا فادار ذلك ثم ادعى بعد ذلك في تلك القريه او في تلك الارض لا يقبل  
منه اما اذا قال الحق بالرأى او في ماني او بطبرستان او بالعراق او فقلان باطل ولو اقر انه  
لاحق في يد قلان ثم اقام البينه على عدلي يد بنيه انه غصبه منه لم يقبل حتى شهدا على انه غصب  
بعد الاقرار وسباني في كمال الاقرار من هذا الجنس ان شهد الله تعالى ادعى الملك بسبب ثم ادعى  
الملك المطلق ذلك العيني لا يقبل نص سجد الاسلام رحمه الله في دعوى الجامع وعليه  
التدعي فانه ادعى ملكا مطلقا فاقام المدعي عليه بينه انه كان ادعاه قبل هذا بسبب ثم هذا الدفع  
ادعى اوله يد رجل انه اشتراها من ابيه في حياته وصحته وهو ملكا في غير اقامات البينه ثم  
ادعى بعد ذلك انها دار ابيه مات وتركها ميراثا له واهام البينه على ذلك تقبل ولا يثبت التناقض  
ولو ادعى الميراث ولو لم ادعى اشتراها تقبل وسال السافق وجه انه متى امكن الجمع بين الدعوى  
لاست السافق وهي في اوراق من العضا الذي يكون من الوارث اذنا بالاشهاد في لجامع ادعى

ادعى الملك بسبب ثم ادعى الملك  
المطلق وكذا العيني لا يقبل

ادعى الميراث ثم ادعى الميراث

ادعى الميراث ثم ادعى الميراث



الاستيتم

الافرام على الاطمان  
والمرار عسة

اسرى طارئة في نفا  
نونا في صرا او منديل

الاسمها افراد بانه  
ملك الغراب

دارا بالوت ثم فاك جدي ذوالد المرب فاستر بينهما منه وجا يشاهد من على السابا جنة في باب  
اصلا في الشهادة من سهاد الكا في قدس في اخر فصل اصلا في الشهادة من سهاد الكا في  
جنس هذا عني في يدى على اقدم اخر على التامه يكون ذلك منه اقرا بملكه لعيني للبايع  
على رواه الجاه فلا مقام على المذوا ولا ستيام اقرا ان المستر على ملك ابايع على رواه الجاه  
وعلى رواه الربادات لا وعلى اعاق الروايات اقرا بان لا ملك للمقدم فيه حتى لو ادعى  
بعد ذلك انه لا يقبل وكذا الاقدم على الاباح والمزارعه وسالى من هذا الجنس في دعوى  
القنار وفي كتاب الاقرا وفي كتاب القيمة في المسي فلا هم سالى محمد رحمه الله عز وجل  
تزوج امرأة ثم ادعى انه اشتراها مني يملكها فال لا يقبل بينه على ذلك حتى يشهدوا انه اشتراها  
من فلان وهو يملكها بعد التزوج وكذلك ان ساوم بدار في يدى رجل ثم ادعى انها اشتراها من  
فلان وفلان يملكها لم يقبل وكذا منه حتى يشهدوا بان اشتراها من فلان بعد هذا وهي له او  
اقرا الذي في يدى الدارانه وكل الباقية ودعوى القنوق على قديم بلان فاستأجر دارا فقبل  
له هذه دارا بيك مات وتركها ميراثا كذا ملك ما كنت اعلم فجاء ادعى الدار لنفسه لم يسمع  
دعواه وكذا لو اشترى جارية حاضرة في ثياب غدا بعد ما كشف الثياب هذه جارية ولم  
اعرفها لا يقبل منه ولو كان ثوبا في جراب او منديل فاشترىه فلا يشترى قاله هذا متاعى ولم  
اعرفه يقبل منه دوى ذلك كله مسلم عن محمد رحمه الله قال محمد رحمه الله انما انظر  
في ذلك الشئ فان كان يمكن ان يكون ساومه وهو يعرفه من الحار به المتقدمة القائمة  
بى يديه فهذا يمكن ان يشترى فلا يقبل قوله ان لم اعرفه انان يصدق الذي في يديه  
ان لم اعرفه يقبل بيشترى حصيدا وان كان شيا لا يمكن ان ساومه وهو يعرفه مثل ثوب  
في قدس لا يراه او جارية قاعدت على راسها غطا لا يرى منها شئ يقبل بينه عليه ودعوى  
المسي ساكن دارا اقرا انه كان يدفع الى فلان الاجر ثم قال الدار داري قاله له ولا يكون ذلك  
اقرا ان الدار لفلان لانه يقوله كان وكيله قبض غلبتها ولو كان اجري شيئا فلان او فلا اشتراها  
منه هو اقرا بها وله ان يخرج منها وفي واعاب الناطق دوى مسلم عن محمد رحمه الله ان في الوجلا  
هو مقدر لمن كان يدفع العله اليه وروى ابن مسعود انه لا يكون اقرا وهي معاده في اول الاقرا  
من هذا الكتاب وفي الفضلية لو اقرا فلان ساكن هذه الدار ثم احام منه انما له يقبل لان  
هذا اقرا منه باليد لفلان واليد المعاني لا يمنع قبوله بينه فالمقربه او لى ادعى عينا يد  
اشان ان هذا ملكي وقد افردت بهنالى فاحام المدعى عليه البينة ان ادعى عينا يد  
لكون ذلك فاعلان الاستيتم اقرا به ملك الغراب وصار لها لو احام ذواليد بينه على اقرا  
الخابح انه ملك ذواليد ولو احام كل واحد منهما البينة على اقرا صاحبه له بالملك معاهدة البينة  
وبعض لى اليد كان وفواضى عليه في اقرا الكا في كتبها في الباب الرابع من الروايات اقرا في  
وهي هذه البينة لفلان وقبضه متى ثم ادعى انتم قبضه متى وانى افردت بالقبض كذا  
وطلب على الموهوب له لا يخلف في قول ابي مسعود رحمه الله ومحمد رحمه الله ولا ابو يوسف رحمه الله

كلف

خلف ذكره شيخ الاسلام رحمه الله في اخر المنار على كبرى واحاله الى كتاب الاقرا وكذا هذا  
في كل من ادعى ان افرا كذا في مثل هذا الموضع من الاقرا بسنن التمس وغيره واعلها  
بعد هذا فقال المباح اذا اقر قبض التمس قال افردت كذا با واداس خلافة عنده انى ح  
ومحمد رحمه الله ليس له ذلك وعند ابي يوسف والشافعي له ذلك وهذا الخلاف في قوله  
رحمه الله مذكورة في اقرا الكا في وهي المسئلة الاخرى من يابى الاقرا بالديارهم عددا ورواه  
ابى يوسف رحمه الله بخلاف ظاهر الروايه فنحن على ان الرواى للقاضي قلب في هذا الباب من الكا في  
قول ابي مسعود ومحمد رحمه الله وسكت عن قول ابي يوسف رحمه الله لكن راي في اخر كتاب الاقرا  
خلاف ابي يوسف رحمه الله فصل في مثل هذه المسئلة **فصل** سالى المساقض بعد  
الثبوت ادعى دارا وسهلا الشهود له بذلك وقضى القاضي له بالديارهم بالبينة ثم اقرا ان البناء ملك  
القضى عليه لا سطل قضا العاص بالارض للمدعى وبشبهه لو شهد الشهود بالاصل والبناء ففقد  
المسئلة بحالها سطل وقد مر هذا قبل فصل الرجوع في شهادات هذا الكتاب ولو ادعى ارضا  
فيها اشجار او ثوبا او اقام السبه ودعى له بذلك ثم ان المعنى عليه ادعى انه غرس اشجار او  
اخذت البنا وقد كان الشهود شهدوا بالارض غير سماع دعواه ولو كانوا شهدوا بالارض  
والاشجار نقلا لا يسمع دعواه لان في الوجه الاول صار يقيضا عليه والاشجار والناتك لظاهر  
للكاتبين للدار لا اصلا ومقصود الان البناء والاشجار لم يدخل في الشهادة نصا بل لظاهر افعال  
ان لا يدخل وفي الوجه الثاني صار يقيضا عليه في الاشجار والبناء اصلا ومقصود اذ ذكر شيخ  
الاسلام رحمه الله هذا الفصل وذكره ودعى المسقى وفي الاملا عن محمد رحمه الله دار في يد رجل  
احام اخر البينة افتاد ان ولم يزيد واعلى هذا فلا زكوا احام المدعى عليه بينه ان البناء ببناء  
هو قال ان كان شهود المدعى حضورا بالقاضي سالىهم عن البناء فان قالوا البناء للمدعى فلقاضى  
لا ينفى الى قول المدعى عليه وان قالوا لا ندرى لبن البناء ونحن نشهد بالارض للقاضي  
للمدعى عليه بالبناء ويؤمر بالهدم وتسلم الارض الى المدعى وان لم يحضر المدعى عليه منه على  
البناء ففقد القاضي عليه بالارض شهادة شهود المدعى واسيع الارض اليك فرفع كذا كذا الى المد  
فان جاء المدعى عليه بعد ذلك ببينة ان البناء بناؤه اخذنا لبنا لان القاضي لم يقصر بالبينة  
على المدعى عليه لبتهان الشهود انما قضى عليه بالبناء بجعل البناء تبع الارض ولو ان شهود  
المدعى شهدوا ان الدار للمدعى ثم ماتوا او غابوا فلم يقدر عليهم فلما اراد القاضي ان يقضى للدار  
ببناء المدعى قال المدعى عليه انا اقيم بينه ان البناء بناى انا ببينة لم اقبل ذلك منه ويقضى  
للمدعى بالدار ببناء لان الشهود حاضرين شهدوا بالدار فقد شهدوا بالبناء الا ان يشعروا انهم لا يدرى  
لبنى البناء فكون على ما وصفت لك في المسئلة الاولى في هذا التعليل صرح ان الشهادة بالدار سها  
البناء فتبني ان لا يخلف الجواب بنما افا شهدوا بالبناء نقضا ونما اذام شهدوا بالبناء نقضا  
قال وكذلك جميع ما وصفت لك لارض يكون فيها النخل والشجر فشهد الشهود للمدعى ان هذه  
الارض له فهذا بمنزلة شهادة اذام يفسر بالقاضي يقضى للمدعى بالارض وسوا النخل

نصام







لانه نقل في باب الرجل يامر غيره بالفتن من كفايه سحر الاسلام المرأة اذا كانت للقاضي لا من  
 من ان يطاف في زوج في حيف فاجعله في يدي عدل في حاله الحيض لا يجيبها في ايام الحيض ولا في  
 من ادب القاضي والله اعلم **فصل** في دعوى النكاح والاشهاد فيه ادعيا  
 نكاح امرأه وامرأه لا مدعيهما اقاما البينة لا يفي الا مدعيهما كما علم بقدره ولم يصح المقر بنفسه  
 الاقرار صاحب يدي في كل حال المالك والماله من ادب القاضي وذكر القاضي الامام على السند في  
 في سحر المنسوط اذا سارح اسان في امرأه كل واحد منهما يدعي انها امرأته ويقسم البينة على ذلك  
 فان اتخا وتا نكحها سواء يدعيها او لا يدعيها او لا يدعيها او لا يدعيها او لا يدعيها او لا يدعيها  
 لا يصح بها الا مدعيهما لا يستويان في المحرم وان ارضا على السوء الا ان احدهما يدعي عليها نكاحه  
 لان بينته توجب باليد كما في فصل الشك وان اقر احداهما ولا يقر الآخر فينقض الذي اقرت  
 له لان الاقرار بمنزلة البينة وكذا اذا اقر على السوء الا انها اقرت لاحدهما بسوء النكاح  
 وان لم يقر لاحدهما فمقتضى ما كان قبل الدخول لا يفي على احدهما بشيء من الامور فان تنازع  
 بعد موتها فهذا ايضا على وجه ولا يعتبر فيه الاقرار واليد فان سبق باحد مدعيهما  
 بالبراهين وذكر هو في موضع آخر اذا ادعى كل واحد منهما انه تزوجها او لا فاما البينة فان  
 القاضي لا يقبل واحدة من ابيته الا ان يسمع على صاحبها باحد مدعيها فانه اباها او يكونها  
 في بيت احدهما او يكونها من مخرجه احدهما ولم يفصل بينهما اذا اقرت لاحدهما قبل اقامه  
 البينة او بعدها اذا قضى القاضي لاسان نكاح امرأه او ينسبها لغيره بقرعة او بقرعة  
 لا يسمع في لغيره لاسان المراء والماله من ادب القاضي تزوج امرأه فجد رجل واحد في امرأته  
 وقد تزوجها قبله ولا بينه له واراد ان يستحل امرأه فلا يصح عليها في قول ابي بصير  
 خلافا لم عندهما لا تستحل المرأة ما لم يحلف الزوج لا بها لواقعة بذلك لا يجوز اقرارها  
 على السان لكن يحلف الزوج او لا بالله ما يعلم ان هذا تزوجها فذلك فان حلف بغيره وهو امرأته  
 وان نكل لان حلف المرأة على البينات فان حلفت برئت عنه دعواه وان نكلت فحلفت ببيتها  
 وسواهما وهي امرأه الاولى في العيون والنوازل والافعال تزوج امرأه وبناتها عقد بين  
 هم فالاحدى ايها اولي والمحمد رحمه الله يحلف كل واحد منهما بالله ما تزوجها قبل صاحبها  
 والعاهه يبذلها بشاها ان شاك في دعوى بينهما فان حلف لاحدهما ثبت نكاح الاخرى وان نكل  
 للاولى لم يثبت نكاحها وبطل نكاح الاخرى فانه لا بد من حلف الله بمعنى المسئلة او كانت كل واحدة  
 يدعي سبق نكاحها وهذا الجواب على قولهما اما على قول ابي بصير رحمه الله لا يمين والنكاح  
 ولكن الفتوى على قولهما في الحلف بالطلاق ينطرح نكاح الواقعات في تخلف الزوج او انكر النكاح  
 فتم اشكال على ما قبل في البينة من الله وفي دعوى المسيء ان سماعه غير ابي يوسف رحمه الله  
 في امرأه مع رجل طامنه او لا وهو في منزله يطلهها وتلد له بنتين ثم انكرت ان يكون امرأه  
 قال اذا اقرت ان هذا الولد وله منها فمأثرة وان لم يكن بينهما ولد وانما كانت هي معه  
 على هذه الحالة فالقوله لها وفيه ايضا هشام عن محمد بن محمد الله امرأه مددك زوجها ابوها من رجل

في

الفتوى على قولها

فمات في غيرها فمات تدعى الميراث قال ان قالت كذا امرأت ابني بالتزويج ثبت النكاح وثبت وان  
 قالت لم امرأه ولكن حيف بلغني تزويجه ابني اجرت فعيلا البينة ومنه انصار رجل له ابنتان كبري  
 وصغرى اقام رجل بينه على هذا الرجل انه تزوجه ابنته الكبرى واما الابن منه انه زوج ابنة  
 الصغرى فالبينة منه الزوج ومنه ايضا هشام قال سالت محمد بن احمد الله عن رجل وامرأة في  
 دار ادعت المرأة ان الدار دارها وان الرجل عذها واقامت على ذلك بينته والرجل ادعى  
 ان الدار داره وان المرأة امرأته قال قيل بينته المرأة على ان الدار دارها لا في جعل الدار  
 في يد الرجل وقيل بينته الرجل ان المرأة امرأته وتزوجها نفسها منه اقرارا انه ليس بمملوك  
 لها وذكر بعد هذا عن غير عني في يوسف رحمه الله رجل وامرأة وفي ايديهما دار واقامت المرأة  
 لهما وذكر بعد هذا عن رجل عذها واقامت الرجل منه ان الدار له وان المرأة امرأته  
 منه ان الدار لها وان الرجل عذها واقامت الرجل منه ان الدار له واقامت الرجل البينة  
 بروحها على الف درهم يقضي بالدار للمرأة وبعضه بالرجل عذها واقامت الرجل البينة  
 انه من الاصل والمسئلة كمالها كاس المرأة امرأته ونفقه ما نه حر ونفقه للمرأة من قبل ان الدار  
 والمرأة في يد الرجل حيف جعلها امرأته والمرأة هي المدعية للدار وصار كزوجين في ادبهما  
 دارا اقام كل واحد منهما بينته ان الدار داره وهناك يقضي بينته المرأة وهكذا في ما من قول ابي  
 رحمه الله وفيه ايضا رجل قال لامرأته زوجتيك بولي واسم صغرى وقالت زوجتيك وانكسر  
 ولم ارض بالقول فقولها وابينة بينته المرأة ومنه ايضا امرأه ادعت على رجل انه تزوجها  
 وانكر الزوج ثم ادعى تزوجها بعد ذلك وامام على ذلك منه قبلت بينته وبطل نكاح  
 ولا يثبت البيعة في هذا الا ترى ان رجلا لو ادعى انه تزوج هذه المرأة على الف درهم ومحدث  
 المرأة ذلك فاقام بينته انه تزوجها على الف قبلت البينة وجعلت المرأة الفين وكذا لو اقام  
 منه انه تزوجها على هذا العبد لو كان هذا في بيع لا يقبل منه لانه قد اذنبهم وفيه ايضا رجل  
 ادعى على امرأه انه تزوجها وانكرت ثم مات الزوج فماتت المرأة فجاء الرجل يطلب ميراثها  
 الميراث وكذلك لو كان للمرأة ادعى النكاح وامر الرجل ثم ماتت المرأة فجاء الرجل يطلب ميراثها  
 ونعم انه تزوجها حله الميراث **فصل** في مسائل دعوى الزوجين في الغزل فاعترفت  
 المرأة قطن زوجها فان كان قال لها الزوج اغز لي بلي باجر كذا فالغزل للزوج ولها المسمى بالاجر لان  
 هذه احوار صححة وان لم يذكرا جارا فالغزل للزوج لانها اعترفت قطنه بامر هو متطوعه لان  
 هذا منه استعانة واستخدام لا استيجار فان اختلفا فاعترفت باجر ولا الزوج لم اسم شيئا  
 فالغزل له مع المسمى لانه يكثر الاجر وان كان لا طلقا اغز ليه لنفك فالغزل لها لان هذا منه  
 وقد قضت في ضمن الغزلية فانه اختلفا فعلا انما اذنت لغير ليهي وقال لا بل قلت اغز ليه لنفك  
 فالغزل له مع المسمى لان الاذن يستغاض من جهة وان كان قال لها اغز ليه تكونين المولى ولك  
 فالغزل له ولها اجر المولى كما لو دفع غزاة الى حاكم لينسجه بالنصف لانه في معنى قفيز الطمان وان كان  
 قال لها اغز ليه ولم يرد على هذا فالغزل للزوج ولا شيء لها على الزوج لما مر انه استحل من امرأه  
 اذا اذن لها في الغزل فان نهاها من غزها فالغزل لها وعيها ممل قطن لانها صارت مستهلكة لقطنه

بالدار

ب







حاله ان دعوى وقفه ايضا امره خاصته عنها الى القاضي وسالت في العاصم ان يرضى لها النفقة  
 عليه وهي تحتاج الى العلم ان لها اخا موصيا واولى بالنفقة عليها حتى انكرت هي ذلك فاتي العلم  
 بشاهد من يشهد ان علي بن ابي طالب هو اخوها وانكرت المراه وكذا القاضي يرضى العلم من النفقة ويقول  
 لها ان سئمت فرضت لك على الاخ ولا يشبه هذا الابوين الا ترى في اقل بئس العلم بعد ما سب  
 نسبته ان لها اخا ولا اقبل النسبة بعدما ثبت نسب اخي ابو نضر ان اخا ابو نضر رجل يدعى مالي  
 لانه ان غائبه مات الغاصب رجل وادعى انه ابنه وصدقه دوايد فان القاضي يتلوم سوءه  
 فاما ان النسب وادعى ان اخا لم يقل فان طهر له وادعى ان اخا له في كل موضع قال يتأني مع  
 العلم ويتلوم ذلك نقوضا اليه هكذا قال سب الاسلام رحمه الله في الباب الاول من كتابها  
 ومغناه انه يرضى ان يكون له وارثا اخر بخلافه مثل هذه المدة وذكر الطحاوي وقد مر من ذلك  
 التلوم بالحق قال سب الاسلام رحمه الله ما ذكر في الجامع قول القاضي رحمه الله وما ذكر في الطحاوي  
 فوطئها بناء على اصل ان جنس هذه المسئلة لا يرضى التقدير بوجهين وان اول اقرار العوض رجل  
 في يد مالي اقرانه ورثته من امره له سماها ثم اقر رجل ان اخوها فعاد المقر له ان اخوها  
 وانت نسب بوجهها قال ابو يوسف رحمه الله المال بينهما للزوج النصف الا ان يقيم الاخ بنه  
 وقال في ردهم الله الملك كله للاخ ولا شيء للزوج الا ان نعم النسب ولو ان محبب النسب يدعي ما كان  
 فقال ورثته خيري وهو فلان ثم اقر بعد ذلك باخ لا يرضى له ولا المقر له ان ابن فلان وانت  
 ليست بابنته وعندي يوسف رحمه الله المال بينهما نصفان وقال في ردهم الله الملك كله للاخ والمقر  
 ويحمد مع ابو يوسف رحمه الله المسئلة الثانية ومع زفر في الاولى وكذا المراه اذا اقرت  
 انها ورثت الزوج ثم اقر باخ للزوج فعاد الاخ انا اخ وليست بامراة فلا اكله للاخ في قول  
 محمد وزفر رحمه الله وملك ابو يوسف رحمه الله للمراه الزوج والباقي للاخ ادعى على الميت شيئا  
 وادعى على ورثته وسبب انهم شئ ثبت ذلك باقرار المدعي يقبل النسب ويخلف على العلم  
 وكذا لو لم يكن للنسب ما يورثه سبب الدعوى يقبل النسب ويخلف الورثة على العلم لان الحاجة  
 الآن الى اثبات الدين وقبضه استيفاءه والمسئلة في المال الخامس والعشرين في ادب القاضي و  
 حكم النواصب رحمه الله ودعوى نوازله عن العيصه الى عصفه رحمه الله سبب البينة قبل ظهور المال اما  
 لا يستحق الورثة الا عند ظهور المال وقرئ بينهما وبه امد ابو النضر رحمه الله ادعى دينه وحركة واطم  
 النسيب فان القاضي يخلفه بالله ما استوفته ولا شيئا منه وان لم يطلب الورثة عنه لم يستحقوا في  
 ابواب عام هذا الاستحلال في الباب الثالث والسبع والاربعين مذكور في الباب الثالث والسبع  
 من ادب القاضي وفي ما في الصحيح ادعى بعض الورثة دينه على مورثه فصدقه بعض الورثة وانكر  
 البعض فانه يستوفى الدين من نصيبه صدقه بعد ان يطرح نصيب المدعي في الميزان ادعى رجل  
 على سب دينه فصدقه بعض الورثة في قول اصحابنا يؤخذ من حقيقة المدعي جميع الدين فلا يورث  
 النسيب رحمه الله هو القياس لكن الاضمار عندى ان يؤخذ منهم ما يخصه من الدين وهو قول الشافعي  
 والبرقي ومالك وابن ابي ليلى وسفيان والشافعي وغيرهم ممن تابعهم فلا يورث العقل ابو نضر

سبب العلم

لو لم يكن للنسب مال موقوف  
 سمح الدعوى ونسب النسب  
 فكل الورثة على العلم

فصدقه بعض الورثة

المصدق

ولو مات وترك اخوين فاقرا احدهما باخ وانكر الآخر فان المقر يبيع الاخ المقر له في قول علماء اوقلا  
 ابن ابي ليلى يعطيه ثلث ما في يد وفي الجامع الاصغر مات عن الف واطم رجل الدين عليه بالفدين  
 فقص له بذلك ثم ادعى اخا له الف فانكره لورثته وصدقه المقر له بالف والف منها نصفان  
 لانه اقرا له غريم مثله كذا طلاسد والحسن وبه اخا او اليشدر رحمه الله في المسعى امراهم عن محمد بن  
 رجل اعنى غلاما ومات الرجل فخار رجل وادعى ان ابنه المسعى وليس له نسب ومضى هل يكون خفا  
 له هذا المعنى قال ان اعنى حاله المرض يكون خفا له وان اعنى حاله الصحة لا يكون خفا له  
 وقه ايضا سبب ابو يوسف رحمه الله عن جارية من بلاد جات بولد فادعى معا طلاس لا يجيز ذلك  
 في اثنين وعشرين رحمه الله انه فلا يجوز في السلب ولا يجوز في اذاعا والباقى وعنه في صفة  
 انه يجوز في الاربع والخمسة وقه ايضا رجل شهد على رجل انه اعنى عبد وهو مريض فقال  
 الوارث كان يهدى جنى دخل عليه السهم ولم يقر الوارث بالاعنى قال القاضي في قوله الف  
 اليهود انه كان صحاح القهر وتوافر الوارث بالاعنى الا انه ادعى انه كان يهدى قاله في قوله الف  
 وهو حتى يعم الوارث النسب انه كان يهدى وقه ايضا عبد في رجل اطم رجل منه انه له اخف  
 واطم لقرينه انه حتى اصل والاه وعاقب وصاحبها لولاه اولى وقه ايضا عبد في رجل  
 اطم رجل ابنته انه اعنى وهو مملوك واطم آخر نسبه انه اعنى وهو مملوك فان ادعى العبد حق  
 احدهما فبنته اولى وان كذبا جعلت ولله بينهما نصفان ولو اطم كل واحد منهما ببنه انه اعنى على  
 الف وهو مملوك لم اتفق في تصديق العبد بكذبه وقصصه لانه بينهما وكذا واحد منهما عليه الف  
 درهم وان لم يدعي احدهما لبيته مالا لبيته ببنه الذي يدعى المالا ولله ولا ياتي اصدق  
 العبد او كذبه **مسئلة** في مسائل التحدية دعوى العقار ادعى المحدث وعند القاضي وذكر  
 حدوده ولم يدعي اسم المحدث وطلب لويق وارطان لا يرضى كذا قال والدي رحمه الله وقد مر في فصل كتاب  
 القاضي من ادب القاضي ان دكوا الاسم والنسب الرجل انا يحتاج اليه اذ لم يكن مشهورا ما الدار ليد  
 له من المحدث وان كانت مشهورة عند لي صفة رحمه الله وعندهما ليس شرط على هذا التحديد  
 اذ قال لزيق ار فلان ولم يدعي اسمه ونسبه وهو معروف بكنية له الحاجة اليها لا اعلام ذلك  
 الرجل وهذا يخفى جدا في الباب الثاني والخمسين في ادب القاضي لشمس الله السرحي رحمه الله عام مسائل الحد  
 في هذا الباب في الباب السابع من ادب القاضي او شهد السهم على اقرار الرجل بالشر يقبل  
 ثم يورث بالحد يد فان اتفقا الحد وجب فيها وان اختلفا تخلفا وكذا الباب ايضا اذا جعل  
 النهر حد ملكا لثلاثين عندي صفة رحمه الله في النهر حد وعندهما يجب ان يكون الحد هو المسناة  
 وقد ذكرناه وسط كتاب القسمة اذا ادعى محدودا على آخر وذكر الحد في الاربع فذكر المدعى عليه  
 بالبنية او التلويح ثم اراد ان نعم النسب على المدعى انه اخفاء احد الحد وادعى عليه وعناه صنف  
 لا يسمع منه ذلك لانه حتى امانة قد صدقه في الحد وقد مر في الفصل الاول من مسائل دعوى  
 العقار شئ منه ادعى دارا في يد انسان والمدعى بحد فاقب له هذا المسئلة طوله وهو لفران  
 السابع والحمد لله رب العالمين **مسئلة** في مسائل الحدود ومي كور ومي كور وكيفية











المتاع في السع ويصير كانه فالبعتك البيت بحقوقه ولواقرا لانت في صحتك مجمع ما في منزله  
من الفراش والواني وغير ذلك مما يقع عليه الملك من صنوف المالك كماله بالوصف وقوات  
وعلمان وهو ساكن في البلدة فاقرا له مع على ما في منزله الذي هو في ساكنه وما كان  
يتبع الى الباقور من الدوايت بالنهار ويرجع الى وطنه الذي اقر بقره لا ينفك ولا ينفك  
عبد الذي يخرج جوارح مواليه وياوون الى منزله فكل ذلك خاضع لاقرا ولو قال في صحتك  
جميع ما هو داخل منزلي لامراني عن ما على من الثياب مات فادعي ابنه ان ذلك تركه  
ابيه فالباقور القاسم رحمه الله هذا حكم وصوى اما الحكم اذا ثبت هذا الاقرار وجب القضاء  
بما كان في الدار يوم الاقرار وما في العصى فكل شيء علمت المراه انه صادر بطلبك  
الزوج اياها مع صحيح او شبهه او كان ذلك ملكا لها في سعة من منعها والحق  
بهذا الاقرار وما لم يكن لها ملكا لا يصح ملكا لها بهذا الاقرار فيما سبه وسب الله نعت  
وهو تركه فليس وبهذا يتبين ان المذكور في الاول جواب الحكم وفي الفتوى ولو اتلف  
مالا لدية ثم قل لها جميع ما في يدي من المال هو لكم مات والمالك الذي اقر به قائم بعينه  
فقولها وان كان الابن استهلك كذا مالا يكال ولا يوزن وقد تركه راجع او دنا في فني  
سعة من ان يبين اوله من الدراهم والدنانير مقدار ما استهلك بعد قوله جميع ما في يدي  
من المال فهو كذلك لان ذلك عنزله الصلح فالبطلان بطل الصلح **فصل في الجوارح**  
يكون من المديعي عليه اقراره بدينه او يكون وفيه الاقرار بالعتق والقتل وفي المسقى اذا قال  
لنبي لي عليك الف درهم فقال اقر بعتي وعو كك شرا او قال الذي اقر بعتي فلي اقر  
كذلك لو قال اعطيكها بغير الغافه واقر وكذا اذا قال اقر بعتي هذه الف ففدا اقرار  
لو زاد في قول كلامه الذي اقر بعتي لم يبطل الاقرار وفيه ايضا ابن سمان عن محمد رحمه الله  
لو قال لبي لي عليك مائة درهم فعلى المديعي عليه قد قضيت مائة بعد مائة فلاحق لك  
عليك فهذا ليس بامداد وكذا لو ادعى على غيره مائة فقال قد قضيت مائة فلي اقر بعتي  
ما اقر وكذا لو ادعى على غيره مائة فقال قد قضيت مائة فلي اقر بعتي فلي اقر بعتي  
الف درهم فعلى له الاقر قضيت او قضيتها او املكها او وهبتها او ابرأني او املكها  
فهذا كله اقراره عكاه الساطع في واقعة غير اقرار الاصل وذكر في النوازل اذا قال المديعي  
عليه كيسه بنون او قال كيسه بنون قال ابو بكر الاسكاف رحمه الله لا يكون ذلك اقرارا وعنه  
عند الله القلا سني ان مولى كيسه بنون اقرارا كما قال في الاصل فمن ادعى على آخر الف درهم  
فقال اقر بعتي يكون اقرارا في المسقى قال هشام سمع محمد بن كعب الله يقول في رجل قال لآخر  
اعطني الف درهم فعلى اقر بها فعلى لا يملكه بذلك سني لانهم يقل اعطني الف وفيه ايضا اذا  
قال لآخر اعطيت الف التي لي عليك فعلى اقر بها بكن اقرارا وكذا اذا قال سوف ياخذها او  
لو قال اقر بها ان شاء الله تعالى فهذا اقرارا ولا يستأى ليس عليه وفيه ايضا لو قال  
ليقر لي عليك الف فقال اما خسمه منها فلا اعرفها فقد اقر بخسمه ولو قال اما خسمه فلا

اترغها ان شاء الله فهد

بلاوز  
كبر

ولم يقل منها فهذا ليس باقرار قلت ورايت في الاصل ايضا قوله استغنى او خذ اقرارا وقوله  
استغنى او خذ لا يكون اقرارا واجناس هذا في الباب التاسع من اقرار الجاهل وقد تم في وكاله  
هذا الكتاب شي منه اذا قال المديعي عليه الف لك على الف درهم ما اقولك من ذلك لا ينفك  
شي رواه عن محمد رحمه الله في النوازل ولو قال ما اقولك من الف درهم ما اقولك من ذلك لا ينفك  
فالبحر رحمه الله في السبي اذا قال الخري الامان فعلى المسلم الامان الامان استعلم او قال  
سبي لم يكن ذلك امانا ولو لم يقل سبي ولا قال يستني كان امانا ولو قال لي عليك  
الف درهم فعلى المديعي عليه مع ما به دينار لا يكون اقرارا لانه عطف الاول على الثاني والثاني  
غير واجبه وكذا لو قال لعبد ابوالسرح رحمه الله وعندي ان المديعي لو ادعى الدنانير  
فله ان ياخذها جميعا ولو لم يصدق في الدنانير فله ان ياخذ الدرهم لان ظاهر كلام المديعي  
عليه انه اقر بما ادعى عليه ورايه لان الجواب بضم اعادة ما تقدم قوله قال لك  
على الف درهم مع ما به دينار ولو نفي عليه كان الجواب ما قلنا كذا هذا ذكره باب ما يكون  
اقرارا من اقرار الاصل انه قال الف اقر بعتي الف فقال له الاخر ما استقرضت من اهل سواك  
او بعدك او معك فليس باقرار بخلاف ما لو قال فلي اقر بعتي ما استقرضت من اهل سواك  
اقرارا فله ان ياخذها جميعا او لا ياخذها من اهل سواك او لا ياخذها من اهل سواك  
وذكر سمى الامم السرح رحمه الله في علل قوله بجبا ما استقرضت من اهل سواك او لا  
لان معنى قوله ما استقرضت من اهل سواك اي استقرضت من اهل سواك او لا ياخذها من اهل سواك  
لوصح فعلى استقرضت من اهل سواك او لا ياخذها من اهل سواك او لا ياخذها من اهل سواك  
حيث كان اقرارا في سرح رحمه الله هذا من اعجب المسائل ان الاقرار  
بفعل الف درهم هذا اللفظ موجب للمال عليه واقراره بفعل نفسه لا وهو موافق عما ذكر  
في القذوري ان من حلف لا يستقرض في الاقرض لم يقرض حلفه الاقرض لاقرض  
يقبل اذا قال استقرضت منك لم يقرضني فالف درهم ادا واصل اما اذا قيل لاقرض لاقرض  
في حلف المستقرض من كلفه الاقرض في جانب المقرض وفي لفظه الاقرض الجواب لك على  
ما ياتي كذا هنا وفي المسقى قال ابو سقر رحمه الله اذا قال اقرضني الف فلم اقبل او ادعني  
او اعطيتني فلم اقبل فالف درهم وسياق هذا اجناسه في مسال دعوى الزيادة صطرا لاجاله  
ولو قال اقرضني مائة درهم فقال لا اعود لها فهذا اقرار وكذا لو قال لا اعصمك ففعل  
هذه المائة شيئا او قال لم اعصمك مع هذه المائة شيئا او قال اعصمك احدا بعدك وقبلك  
او معك فذلك اقرار وكذا اذا قال لم اعصمك الا هذه المائة فهذا اقرار بالمائة وكذا لو  
قال ما لك على الا ما سدرهم او سوي ما سدرهم او اكثر من مائة درهم هو اقرار بالمائة ولو قال  
ما لك على اكثر من مائة درهم ولا اقل لم يكن اقرارا وكان سفي ان يكون اقرارا ولو قال فل فلان  
ان له على الف او قال كبر ان له على الف او قال اعلمه ان له على الف او قال اشهد ان له على الف  
فهذا اقرار وكذا لو قال له غير اجبر فلا مان له عليك واعلمه او ابشر او اقول له او اشهد

لي عليك الف درهم فقال المديعي  
عليه مع مائة دينار

لوم  
جسديا

او مسمى مكان اقرارا

الخير







الذي يتبعوا خطوهم على اقراره ويكتب على ذلك كتابا ويأخذ خطوطهم وقد مر في اخرا السور  
نحوه اذا اودع صكبا باسم غير وغير فاضاح الذي باسمه الصكك اليه ليؤري شهوده المختار  
ان المودع يجبر حتى يري ما فيه من الشهود ولا يدفع اليه لا غير مودع اذا اقر بما لا يشان  
واشهد ثم اقر ثانيا واشهد يؤخذ به الاقرار الثاني ايضا وهل يجب بالاعتماد هذا الفصل الثاني  
الخاص والسوي من ادر العاض في المسعى من عري يوسف رحمه الله اذا اقر الرجل بقبضه  
بدنه انه من خطابه هذا الخطا طهال الخطا الطبعي وقال الذي في بدنه القبيح في العوا  
قول الذي بدنه ولا يكون قوله هذا من خطابه فلان اقرارا بالملك وكذا كل عمل ولو قال الخط  
في يد هذا المخطئ من ربح فلان فهذا اقرار به قال لانه اذا فيها الى الملك وله وجه  
اخر في عمل فلان ولكن يقع هذا على العايب والعال هناك الملك ولو قال هذا من ربحي في  
ادري ردعي في فلان اكارى لا يكون اقرارا لانه فسر الاضاق بالعمل ولو قال هذا الدقيق من طين  
فلان فهذا ليس باقرار لان اقرارا العمل دون الملك ولو قال هذا الغرض من فلان فهذا اقرار وكذا  
اذا اقر هذا الطعام من ادري فلان ولو قال هذا الصوف من غنم فلان فهذا اقرار وكذا اذا اقر هذا  
البنى هذا الخشب هذا السقف من غنم فلان فهذا اقرار وكذلك اقرار الحيوان كله ما خلا الرقيق  
وانتقيا من ان يكون الكل على السواء لكننا نستحق في الرقيق **فصل** 2 معرفة  
كمية المال المقر به وما هسته في المسعى من سماعه عن محمد رحمه الله رجل قال دخلت ما لهذا على مثل  
ما لهذا على ولم تكن اقرارا للاخر من مجلسه ذلك في تقديم هذا الكلام بشي بلا ما لاخر عليه فانه  
يقر لكل واحد منهما بما شاء فان اقام الاضربه فان له عليه الف درهم لم يسحق هذا الفا وكان  
للمقر ان يقر بما شاء اذا قال له على عشرة وعشر ونوى ما اقر فاعليه عشرة وعشرون  
عند محمد رحمه الله وان نوى عشرة وعشر فاعليه عشرون ولو قال درهم في دينار او كثر خطه في  
كثير فغير لم يكن عليه الا المذكور او لا عدنا الا ان يقول يوسف من الواو مع فيلي من جميع ذلك  
حينئذ ويكلف العاض بالله ما اورد في اقراره بذلك كله يعني اذا ادعى الخصم جميع ذلك كذا كثر  
الامه السر حتى رحمه الله في طلاق الاصل وذكر هو الدار السابع من اقرار الاصل اذا قال اطلاق  
على عشر وعشر فاعليه عشرة وعشرون وعشرون وعشرون وعشرون وعشرون وعشرون وعشرون  
فيه دوايتان اذا قال فلان على درهم لزمه ثلثه ولو قال درهم كثر لزمه عشر وعشرون وعشرون  
رحم الله وعندهما ما شان والدنا في اكثره عشر وعشرون وعشرون وعشرون وفي الجامع الاصف  
اذا قال كذا دينار فاعليه دينار لان هذا اقل ما تكلفه الواحد لا يعد حتى يكون مع شي اقر  
ولو قال كذا درهم لزمه لحد عشر ولو قال كذا درهم لزمه احد وعشرون وعلى هذا  
الدنايترو الكبيلى والوزنى حتى اذا قال كذا محتوما من خطه كان عليه لحد عشر محتوقا ولو  
قال كذا وكذا فاحتقما لزمه احد وعشرون محتوقا في اقرار الاصل قال هامة المسعى سمعت محمد بن  
تقلا اذا قال فلان على كذا درهم او كذا درهم او كذا درهم او كذا درهم او كذا درهم او كذا درهم  
اخذ عشر درهما لا في انما انظر الى حوله درهما ضو لحد عشر ما قاله اذا قال كذا وكذا دينار لزمه

اودع صلبك باسمي غنى و غنا

صدائے  
کھنکھائی

الدائم الكرم عشره  
وعندهما عشرون  
مائون

ض

من كل واحد عشر ولو قال كما كذا دينارا او درهما لزمه احد عشر منها كما قال احد عشر دينارا  
او درهما لزمه من كل واحد النصف ولو قال احد عشر سارا او احد عشر درهما لزمه من كل واحد  
اخذ عشر اوراق اصل ولو قال نصفه وخمسين او عشرين في نصفه فليضف ثلثه ليلزم ان ينقص من ذلك  
فالعشرة في النصف درهم او اقل واكثر ولو قاله على مال عظيم من الدراهم فعليه ما يجب فيه الزكوة  
في قولهما وهو مائة فان لم يذكر قول اني صدقه الله قيل هو تقولهما وقال من الامم السرحى  
الاصح ان على قوله يني على حال المقر في الفقر والغنا فان الفقير يستعظم القليل والغني لا يستعظم  
وقيل الساطع واقعانة عن نوادر ابن سماعة عن ابى يوسف رحمهم الله ادا قال لفلان على اموال  
عظيم منى سمائة درهم ادا قال مال كثير فماتان ولو قال مال نفسي او كيم او عظيم او كجليل قال  
الباطع رحمه الله لم اخذ منصوصا وكاله الحري حتى رحمه الله قوله مائتان ولو قال الوقد درهم  
فثلثه الا في ولو قال الوف أكثر من عشرة آلاف وكذا في القلوس والدينار وفي المسعى لو قال لفلان  
على مال فله ان يقر بدهم ولو قال مال قليل لزمه درهم وذكر من الامم السرحى رحمه الله في سرحه  
رواه ابن سماعة عن ابى يوسف رحمه الله ادا قال لفلان على درهم مضاعفة فعليه منه ولو قال  
اضعافا مضاعفة او فلا مضاعفا اضعافا فماتت عشره ولو قاله على عشر دراهم واضعافا  
مضاعفة مائتان ادا قال لفلان على درهم مع كل درهم او قاله على مع كل درهم لزمه درهم  
ولو تطرأ إلى عشره درهم بعينها وقال لفلان على مع كل درهم من هذه الدراهم درهم لزمه عشره  
ولو قال هذا الدرهم لزمه لدر عشر درهما ولو قال لفلان على كل درهم من الدراهم لزمه ثلثه درهم  
ولو ان ابى يوسف ومحمد رحمهما الله وفي قول ابى حنيفة رحمه الله عشرة دراهم في البات الباتى مطلقا  
للجامع ولو قال شيئا كثيرا هو على العيشة ولو قال ايلك كثيرا فحب وعشرون واما الخطبة  
الكرس فحب او سق عدها ولم يذكر قول ابى حنيفة رحمه الله وقيل البيان فيه الى المقر بعد ان  
يبتنى اكثر ما يتناول اسم الخطبة لواقربها مطلقا وهو اربع اذ يدع الهيا سمي وهو الصاع  
في اقرار المصلح وفي الاجناس الخطبة اكثر عشر اقفة وكذا اكل ما ياكل او يوزن ولو قال  
اقفة خطبة فعليه ثلثه اقفة ولو قال اقفة كثيره فعشرة ولو قال مائة ودرهم فمائة  
من الدراهم وقال السافعي رحمه الله بيان المائة قوله وكذا لو قال مائة ودينار او قال مائة وقفية  
خطبة فقد كثر شأخس البلي والوزن في الخلاف ولو قال مائة وعبد او قال مائة وشاة او قال مائة  
وثوب او قال مائة وخبان فماتان اثنا عشر وعشرة يوسف رحمه الله ان هذا كله مائة  
ودرهم ولو قال مائة وثلثة الخواب فاكل فبا بلاء قوله انواب يصلي تفسير الما ائهم والعبد  
لغة وهو الما مائة والثلثة خلاف قوله وثوب وخبان لانه لا يصلح في اللغة تفسير الما الما لان  
الما لا تكلف ثوبا ولا ثوبه اكثر ما في الباب ان العطف يقتضي المجازة كمن انما يفتي بها  
كونه الا الى من حسم عند الصلابة ثابته في المكس والمودون لانه ثبت في الذم محال و  
وموجب لا يحجم المحاوضات ويجوز فيه الاستقراض والناس يتجزون عن تطويل  
التنصيص على الدراهم ونحوها عند كل عدل لعدم البتوى فيها خلاف العبد والشاة

وَالصَّلَاحِيَّةُ



الانجيلي الذي كان في القبر

من اجل انهم لم يسموا له

وانتوب لان العبد والشاء لا يشنان في النعمة تصفة النورم اصلا والنعمة الجبذ النعمة لا بالتسليم  
التي ستر مع المناط بط نوال رخصه لافاد الفم بالعلو ستر ان من يستر في سترهم ولا عتبه  
من صحت المنزات نعي كد حجر الميزان عسر دهمه لا يصدق وقال الحسن سر راد دهمه من قال  
لاص لك على رقيق دهمه فعليه وقيق يساوي دهمه كما لو قال دهمه رقيق بل دهمه اقل من دهمه  
في دار لا سبان لزمته القمه والا واد كل شيء كيمك نسله اقرار بالقيمة في قيمه سرج الطور  
وقوله له على او قبلي اقرار بالدير فلو نغم انه وديعتان وصل مدق في محضر العلوي فله  
قبلي اقرار بالامانه لان اللفظ ينظم ما في لولا الاصول فيك لفظوا بر ابراهيم الدين والامانه والاول  
اصح ذكر الكرمي دهمه الله وقوله غدي لومعي او في بيتي اوكيسي او صدق في اقرار بالامانه  
وفي المسعي بنوعه اني يوسف جرح الله رجل استهد على رجل ابنه مولى الله من كل ماله قبله كما  
فاشهد له الطالب بذلك فانه يدخل في هذا كل وديعة وامانه وقدر وعصب ودين وميراث  
وكل شيء على وجه من الوجوه وكل كفاه ودم عديل ولا يبراه عيب ولا ضمان ذلك لم يلزم  
بعد ولو قال بربك ما لك على فقال نعم دخل فيه كل دين من قرض او غني بيع او غصب  
او غيرم وهو قول اني صدق دهمه الله ولا يدخل فيه مضاربة ولا وديعة ولا امانة واذا قال  
بربك ما لك على دخل في هذا كل وديعة ومضاربة وعاربه وكله نعم امله امانة  
ولا يدخل فيه الدين ولو قال في ملى الف قبلي هو اقرار بالدين وقيل بالشركة وقيل ان كل ما كان  
محصورا بالشركة والدين ولو قال من ملى فربته **فصل** في الاستئناف  
الافراد في سرج الطور اذ اقر واستثنى فان كان المستثنى من جنس ما اقر به صحت الاستثناء  
بما لا جماع وان كان بخلاف جنس ما اقر به صحت الاستثناء  
وقال ابو بصير واليوسف دهمه الله ان كان المستثنى من جنس ما اقر به صحت الاستثناء  
المستأنف بخوان نعي لغلان على دينار الادهم او قال لا فقر خبطة او قال الامانة جوزه  
صحي الاستثناء ويطرح قدر قيمته المستثنى عن المقيده وان كانت قيمة المستثنى باقية على جميع ما  
اقر به لا يبراه سمي وان لم يكن المستثنى من جنس ما اقر به صحت الاستثناء بخوان نعي لغلان على دينار الا ثوبا  
او قال لا شاة لم يصح اجماعا عندنا خلافا للشافعي دهمه الله في المسعي عن لي يوم دهمه الله  
الاستثناء اذ اقال لغلان على درهم الادهم من زينة لقرينة وكذلك لو طلق على درهم الا قرينة ما كان  
جائزا قال لان الناس يتعاملون على هذا فيعطون هذا درهمين الا قرينة من ماله ودرهم الادهم  
رطل من زينة وقوله اذ اقال لغلان على عشرة دراهم الادهم من زينة لقرينة فانه في فاسد في لاني  
صعد دهمه الله للمقر له عشرة دراهم الا قيمة درهم سنو وهو قمار فعلى صوابي  
يوسف دهمه الله وقوله ايضا اذ اقال لغلان على دينار الامانة جوزه والاستثناء باطل لان  
المستثنى كالتروية ايضا ولا ابو بصير دهمه الله اذ اقال لغلان على ما به درهم الا قليل فعليه  
اصل خمس درهما وكذلك في نظائر هذا الجنس او جيل الزيادة على النصف واخذ من المسمى  
وقته ايضا عن لي يوسف دهمه الله اذ اقال ما في هذا الكيس من الدراهم لغلان الا الف درهم

في كل واحد

فانها

فانها في ينظر ان كان في الكيس زيادة على الف درهم فانزاده للمقر له والالف للمقر وان كان  
الف درهم او اقل فالدراهم كلها للمقر له لان الاستثناء لم يصح في هذه الصور لانه اني على  
الف درهم او اقل فالدراهم كلها للمقر له لان الاستثناء لم يصح في هذه الصور لانه اني على  
جميع المتعبد **فصل** في مسائل دعوى المقر زيادة المال المقرية واختلاف  
سبب وجوبه وكذلك المقر له اياه في الحمة ونقل الاقرار الى غير المقر له اقر بقبض الف درهم  
ثم قال هي زبوف يصدق ولو قال هي ستوقه لا يصدق وان مات فقال ودته هي زبوف لم يصح  
وان قال لغلان عدي الف وديعة ثم قال هي زبوف لا يصدق لانه صار دينه مال الميت وفي الفا  
والوديعه والعصا اذا مات صار دينها في ماله فلا يصدق الوديعه في دعوى الزمافه في واقعات  
الناطعي رحمه الله وفي اقرار الاصل اقر بالغير من من فرض او من بيع وادعى الزمافه لم يصدق  
ان وصل وقال لا يصدق اذ وصل مالك العبد او صغير رحمه الله لم يذ له هذا في الاصل فليس مثله  
من قال هو على الاصل هو الكرمي ومنهم من قال هو يصدق واجماعه ان الحرة يجب على بعض  
الوجوه دون البعض فلا يجب الا اتمها وان اقر به عفيها او دهمه يصدق وان فضل في الجامع  
الصغير لو قال له على الف درهم من من ساع او قرض ثم قال هي زبوف لونه من حمة لم يصدق ولو قال  
اقرضني الف درهم زبوف او قال على الف درهم زبوف من من ساع فله ذلك الجواب عند لي صعد  
وعند هما يصدق وكذا لو قال على الف درهم من من ساع او قرض الا انها زبوف لونه من حمة لم يصدق  
وقال ان وصل يصدق ولو قال الا انها ستوقه او رصاص معد محمول وراية عن لي يوسف  
هو كقول الا انها زبوف في دهمه الله لا يصدق ولو قال غصته او دهمه  
الفا الا انها زبوف يصدق وان فضل وعنه اني صعد في امره ان الفرق كالتصديق ولو قال في الغصب  
والوديعه الا انها ستوقه او رصاص معد اذ وصل ولو قال ذلك كله الف درهم الا انه  
سفي كذا يصدق اذ وصل والا فلا ولو فضل صرون اسطاع الكلام عليه ثم وصل فقراني في  
دهمه الله انه يصح منه الاستثناء وبفتي وفي المسعي اذ اقال غصبتك الف درهم وسكت ثم طر  
هذه يوق لم يصدق في قول لي صعد واتي يوسف دهمه الله ويصدق الوديعه وان طلق هي  
لا يصدق الا اذا وصل وان اقر ان عليه كتر خبطة من ثمن بيع او قرضه ولا محرد في الخبطة ولو  
لان الموداه في الخبطة ليست بحيلة العيب مما يخلو عنه اصل الفطرة السليمة والخطبة فله  
زبوه اصل الخبطة فلا يتعدى البيع بل يتعدى لهذا لو اقر في الخبطة لا يجوز ما لم يبي الضعة  
وكذا الكيل والوزن في هذا سوى الدراهم والديان ولو اقر بقرينة اقل من قرض او ثمن بيع  
ثم قال هي من الكاسنة لم يصدق وان وصل وقال لا يصدق في القرض اذ وصل ما في السع لا يصدق  
في قول لي يوسف الاول دهمه الله وقال محمد رحمه الله لا يصدق في السع وعليه دهمه المسع وكذا  
لللاف في قوله على عشرة دراهم ستوقه من قرض او ثمن بيع ولو قال غصته عشرة اقل من اقل او دهمه  
عشرة اقل من دهمه الله الكاسنة يصدق وذكر الصلبي الشهيد رحمه الله في الداهم الاول كتاب  
البيوع ان المسلم اليه اذ اقر بقبض راس المال ثم ادعى الزيادة فهو على ستة اوجه ان كان اقر  
بقبض الجياد او بقبض حقه او بقبض راس المال او با ستيفاء الدراهم لا يسمع دعوى الزيادة

من ح







في الحكم لان المقر اقر بالحق والمقر له رد ذلك وادعى الدين فما اقر به المقر بطل بالتكديف وما  
ادعاه المقر لم يثبت بحكم المقر وكذلك كل ما اصله امانة كالمضاربة وغيرها ولو قال  
المقر ليست يودعها لكن اقرضتها بعينها ومحمد المقر اقرض فللمقر له ان ياخذها بالغير بعينها  
الا ان يصدر المقر في القرض فلا ياخذها وهو قول ابي صبر ومحمد بن عيسى الله وعندهما في  
وجه الله ياخذها بعينها ولو قال لا على الف فرفضها السر على المقر فرفضها كمنها عن سبب  
المقر فللمقر له ان ياخذها بالغير لانها في السبب لكن هذا الاختلاف ليس بوجوه اصلا  
في هذا الحكم لان الواجب بالعرض من الزمة ومن السبع هذه الصفة فلا يقر هذا الاصل  
ولو قال هذا الف اخذتها منك غصبا محال لم ياخذها مني لكن في عليك العوض فمن سب  
فجحد المقر كلبس المقر له على الف الغصب سبيل وله ان ياخذها بالف لغيره فلا ودرت المسألة  
على ان الغصب يوجب الضمان بنفسه **نفي** المقر له بالدين اذ اقر ان الدين غفلان في  
صدقه غفلان مع وقف القبض لا ولدون انما كل مع هذا فادعى في انما يبرئ وجعل الاول كالموكل  
وانما كالموكل في باب الامر ليس غير مستقي المبلغ من اقرار الاصل داره بدجل امرها غفلان  
لاحق فيها فقال المقر له ما كان في حقه كتمانها غفلان وصدقه فلان في كتمانها في الغنى له بالمال  
اذ قال بعد انقضاء ما كان في حقه حق كتمانها فلا يرد صدقه فلان في قوله ما كان في حقه حق  
لا يكون للمقر له وقد من في دعوى هذا الكتاب ذكره في الباب الثالث من دعوى الجامع وذكره  
الباب السابع من اقرار الجامع من يقر اقر لوارثه بعد لا مال له غنى فقال الوارث ليس بالعبد  
لكنه غفلان ثم مات المريض بالعبد للاجتنبي ونهض الوارث للمقر له فصدقه فكون بينه  
وبس سائر الورثة وفي واقعات الناطقي لو قال هذا العبد لحدث من الرجلين فارتد وجاح  
الى ان يحلف لكل واحد منهما ولو قال هو لحدث من الناس له حوز وفي سرج الطحاوي ولا يعبد في  
يد هذا العبد لزيد بل لي في اقرار هذا كذا بل اغتصته من عمره او لا هذا العبد لزيد  
لا بل اودعته عمره وادعى كل واحد منهما ان العبد في فني الما في الثالث العبد يملك في  
الاول وهو يديم سطران وقع العبد في الاول بقضاء العاصم لم يضر له وشيئا وان دفع  
اليه بغير قضاء قلض غرم لعمرو فصدقه هكذا ذكره في الجواب فما اذا كان اقراره لعمرو  
بغير قضاء ولو كان اقراره لعمرو بالرد منه والدفع قال ابو يوسف رحمه الله هذا الفصل  
واقراره لعمرو بالغصب سوكه ينقل قبل ضايات سرج الجامع وفي العيون مات وبرك الفاء  
وابنا فعال الابن على ابي الغدرهم لا بل لغفلان قال الف لاني ولا شيء في الابن الا ان يدفع  
الى الاول بغير قضاء وقال رحمه الله الف لا ولد فيهم لكما في الاول كلها وكذا لو اقرانه  
او صليها بثلثه له لا بل لزيد ولو لم يترك له عملا فعلا العبد اعقني بركة المريض وقال  
يجل لي على ابيك الف فعال الابن صدقتها قال ابو يوسف رحمه الله يسفي العبد في جميع صفة  
لعمرو وقال محمد بن احمد رحمه الله من اقر بعبد في يد غيره انه غفلان ثم اقرانه حرم ان يقره فمقر له

لو قال هذا العبد لاصد  
هذه الرجلين جان

مات وبرك الفوا واما مال  
الابن لغفلان على ابي الغدرهم  
بل لغفلان  
عزم لعمرو

وان كان قال او لا هو حرم فلان هو غفلان ثم اسره فهو **مصل** في اقرار المريض  
والصبي والعبد والبايع بعد ما باع الكلام وحدا المريض متى تمامه في اقراره هذا الكتاب  
لو اقر لوارث ثم مات فاضلف المقر له والورثة فقال المقر له في الصحة وقال الورثة كابل  
في مرضيه والقول للورثة وصدقه المقر له او لم يقر له وان لم يقر له الله واراد استخلافهم  
له ذلك في باب اعتبار حاله الوصية من وصايا الجامع الصغير مريض او صبي لرجل ومات  
فاثقف الورثة والموصي له انه اعتق العبد لكن اختلفوا في حال الورثة اعطى المريض وقال  
الموصي له في الصحة والقول للورثة لا يثني للموصي له الا ان يفضل من المثلثي او يفرق  
له منه وعامة هذا الباب من مرضي يمين ويصية لملك ما يم او مرضي يمين وتصح يمين  
فاقر لانه يدين فان فعل ذلك في مرضي يمين جاز ما صنع وان فعل في مرضي الزمة الغراش  
واتصل بموته لم يجز في الوارث ذكر في الجامع الكلي اقر المريض لا يراه يدين المهري يصح  
اقراره الى مهر مثلها وان كان اقرار الوارث لان هذا دين لا يمتنع فيه ولا يمنع صحة الاقرار  
للوارث فان كان دخل بها قال الشيخ الامام طبري الدرر يصدق في تمام مهرها وان كان الظاهر  
انها استوفت شيئا في الفصل الاول من سداد هذا الكتاب اقراره في مرضي يمين  
الف درهم وودت زوجها بالف درهم ثم قامت ابنته بعد موت الزوج ان المراه وهبت مهرها  
لزوجها وصيق الزوج هبة صحيحة جاز اقراره لها بالمهر ولا يسل الله على الهبة لانه علم  
كذبها باقراره المتأخر عنها المرضية اذا اقرت باستيفاء مهرها فان ماتت وهي متلوحة او بعد  
لا يصح اقرارها وان كانت غير متلوحة ولا معتدة فان طلقتها قبل الدخول بها يصح في الما في الثاني  
من اقرار الجامع في وصايا واعمال الناطقي رحمه الله اذا قال في مرضه هذا المال لفلان ولا  
قال محمد بن احمد رحمه الله لا يصدر في قال ابو يوسف رحمه الله هو في الثالث وفي وصايا النواز لاسري  
عبد في صحته بغيره فاحش على انه بالخيار لانه امام ثم مريض فجاز او سكت حتى مضى المدة  
فالحياة من المدة ولو اعطى احد عبيده ثم مرض فبقي في كبر القيمة فالعوض من جميع المال وجبته  
في واقعات الناطقي اقر في مرضه بعبد لاسمائه ثم اعطاه بعد ذلك فان صدقه الورثة  
فعتقه باطل وان كذبه جاز عتقه من المثلث اقر في مرضه براض في يده انها وقف فان اقر يوسف  
من قبل نفسه فخر المثلث كمن يقر اقر بعبد او بقر يانه بصدقه على فلان فان اقر يوقف  
مريضه غيره فان صدقه ذلك الغير او ورثته جاز في الكل ولو اقر بوقف ولم يسن ان يرضه  
او من غير موطن بلس المال وبه ختم اقرار النواز وساق في هذا الجنس في الوصايا كاتبة  
في مرضه ولا مال له غير ثم اقر باستيفاء بدل الكتابه جان من المثلث يسفي في جميع المال في الباب الرابع  
لوايع عيسى ماله من اجتنبي في مرضه ثم اقر باستيفاء ثمنه حيث يرضه من جميع المال في الباب الرابع  
من اقرار الجامع النصي اذا اقر بالبيع وقاسم الوصية ان كان مراصفا في الاقرار والتقية لا يقبل  
قوله في لم اكن بالغافل وان لم يكن مراصفا ما كان مثله لا يحتمل عادة لا يصح الاقرار ولا التسمية  
فاذا تبين من المسألة ان قبل ابي عشر سنة البينة لا يصح الاقرار وبعد ابي عشر سنة ايضا

مرض يمين ويصح بلسه امام

اقراره في مرضي يمين

ولو قال في مرضه لاسري عليه  
ذكر كذا في اقراره في مرضي يمين

كانت عدة في مرضه ثم اقر  
باستيفاء بدل الكتابه



لا يصح لاحاله انما يصح بشرط ان لا يكون كالحكم مسله عادة في قسم ما وكي الغضاي رحمه الله  
 في الواقع ايضا العبد الماذون اذا اقر بالقتال بالمال لا يصح ذكر سحر الاسلام رحمه الله كتاب  
 السرقة ومثله امر العبد بالسرقة وهي ظاهرة فان العبد الماذون لا يملك كماله بالمال لا يصح  
 امره ان يبيع عبدا ثم امره ان يبيعه لا يصح على المسمى ولا يبيعه المسمى عن المسمى اول الباب  
 الخامس دعوى الجاني **كتاب**  
 مسائل هذه الكتاب مشتمل على عشر فصول في الحنابلة على طرق الآدمي وموجها عم في العاقلة  
 وما يقتل وما لا يقتل ثم في الجنين والمجنون ثم في قتل بوجد في مكان ولا يعرف قتله  
 ثم في جنابه البهيمية وعلى البهيمية ثم ما يملكه الطريق والعنا في الامور ذلك عم الحايطة  
 المائل والشهادة ثم مشترك في الجنائيات والحدود والضمان ثم الامور المعروف  
 والحدود ثم السرقة وقطع الطريق **فصل** مسائل الحنابلة على اطراف الحدود والعبد  
 ودد خطا طريق موزع ذهاب السمع والبر والحكومة قطع اصبع رجل عدا فسقط اصبع  
 كف جنبه فاد اوصد رحمه الله لا قصاص في شئ من ذلك وما يحرم الله من الحنابلة في ما قال  
 ابو يوسف رحمه الله بجل القصاص الا في الاوى والديه والثانية فحمد رحمه الله ان سرية فعليه  
 مضافة اليه قصصه الثانية بمنزلة الا ترى انه لو قطع اصبع انسان فسرى الى النفس مات قبل  
 يحكم الشراية كالمباشر حتى قبل وطما انه الساسه كالمشبه الحاطي لان كل طرف يصح مقصودا  
 بالتعدي ولا يقصد بالتعدي في الطرق المعين فلا طرف في آخر لان الكل سواء فلا يكون فعليه في  
 الثاني عمدا لان اقامه على الفعل في هذا الطرف والحالة هذه لا يقع امانة العمد في هذا  
 السراية الى البدن لان الملاقى الطرف يع امان العمد في السراية لان الملاقى البدن اما يكون في  
 بعض البدن لا كله وكان ذلك موضوعا فصلا عمدا فافترق من هذا الوجه كتيبة من ضباب  
 من الجامع الصغير وفي محملات النجدة الى السد رحمه الله اذا قطع اصبع رجل عدا فقتل  
 اخرى الى جنبها عليه ارض الاصبعين دون القصاص فولا الى صمد رحمه الله وقال عليه القاص  
 في المقطوعة وارث الاخرى في المسمى رحمه الله اذا قطع مفصلا من البتانة فسقط الوسط  
 من الضربة يعني الاصبع الوسطي قطعي الوسطي والمفصل من البتانة ولو بقيت ياتى من  
 السبابة وذكر عن ابي مالك عن ابي يوسف عن ابي صمد رحمه الله اذا قطع اصبع رجل من مفصل  
 او غير مفصل فسقط الكف قال ان كان الكف سقط من مفصل فيه القصاص وان كان سقط  
 من غير مفصل فلا قصاص فيها ولا في الاصبع وهو قول ابي يوسف رحمه الله وروى ابو يوسف  
 عن ابي صمد رحمه الله ايضا في غير هذه الضمون انه كان قطع الاصبع من مفصل وسقط الكف  
 من مفصل اقتضت وان كان القطع من مفصل وسقط من غير مفصل او كان القطع من  
 غير مفصل وسقط من مفصل فلا قصاص في سرج الطاووس اذا كسر سرج انسان من الاصل او نزع  
 من الاصل متعمدا بجل القصاص ولو كسر بعضه فاسود ما بقي لا بجل القصاص ولو لم يسود  
 ما بقي ففي الحنابلة بجل القصاص في المسمى اذا كسر من سرج انسان طائفة منها انتظر بها حولا

ما عدا ما امره ان كان حرا

المباشر

كسر من سرج انسان طائفة

فاذا تم الحول ولم يغفر فعله القصاص يترد بالميرد ويطلب كذا طبيب عالم ويقال له قسم الميرد  
 من سنده فان قال النصف من سنده الفاعل النصف ولو قلع انسان لا يقطع سنده لكن يؤخذ سنده  
 بالميرد الى ان ينتهي الى اللحم وسقط ما سواه وعما اذا كسر بعض واصبغ ما بقي لوقالنا استوفى  
 القصاص في المكسور وترك ما اسود ليس له ذلك ولو كسر بعض التي فسقطت الباقي لا قصاص  
 في المكسور في القدر وفي في المسمى في القصاص من سنده ما لو قطع اصبع اليد فانه  
 بجل القصاص اليد ومه ايضا اذا كسر التي من الاصل خطا فانه كمال اليد في التي في المسمى  
 ضرب انسان فحرق كذا واصابها وقتل اسطر بها سنده فان سقطت او اسودت او افترقت فخر  
 سنده او احترت او اصرت حفرة شديدة ثم عطفها اذا ضرب من انسان في سرجي في  
 حولا فان اصفر او لحم او اسود بجل كماله الله وان اصفر اختلص المباح والصحة ان يجب  
 حكمه عدله ثم انما بجل كماله الله في الاسود اذا ماتت منه الموضع وان لم يفت لكن يكون  
 من الانسان التي يرى حتى يفوت جماله فان لم يكن واحد منهما لا يجب في سرج سحر الاسلام  
 اذا ضرب سرج لخرق فاصرت منه رواه ابن عمر رحمه الله في رواية حكمه عدله  
 وفي رواية اخرى لا يجب منه سرج وقد ذكرنا قبل هذا انه يجب كماله الله وان كان سرج  
 المملوك فمعه حكمه العدل وعدهما حكمه العدل فمهما جعلا اذا قلع سرج البائع  
 لا سرجي لان البتات بعد البلوغ نادر ولو قلع سرج الضبي سرجي حولا لان البتات ليس  
 بنادر وفي المسمى قال ابن سماعه سمعت محمد بن جهم الله يقول ما اصاب من انسان ينظر  
 بها حتى يبيها موضع السرج فقتل انتظر ثقتا سنده لعلمها بنيت قال فليس قال احد من اصواتك  
 فان الاماد كذا اذا حرك السرج ينظر بها سنده مع هذا الوقوع سرج البائع ثم ثبت الاسع عليه  
 في سرج سحر الاسلام رحمه الله وذكر في الجامع الصغير نزع سرج رجل فانتزع المرفوع سرج  
 سنده سرج النادر ثم ثبت سرجي الاول فعلى الاول حماه لانه لما نبت سرجي ان القصاص  
 يكون واصبا ولو نبت معوجا بجل حكمه عدله ولو انبت سنده او اذته بعد القلع والمقطع بجل  
 الارش على عاقلة الجاني ان كان خطا لانه لا يعود الى الحالة الاولى حتى لو تصوروا اعدادا نفع  
 الضمان في سحر الاسلام في المسمى الحسن بن ماذ عن ابي صمد رحمه الله اذا نزع سرج رجل  
 فثبت قصصه فعله نصف لشدتها لا قصاص وذلك ولو نبت بضاباته ثم مرعها اخر انتظر بها  
 سنده فان نبت والاقتض منه ولا سرجي على الاول وفيه ايضا اذا نبت سرجا فعليه حكمه عدله  
 وفي المسمى رجل عجز اصبع رجل وقطعها فعليه القصاص ان يراى ثبوتها فاعلى عاقلته  
 الله وفي الجامع اذا عجز رجل فانتزع المعصوف منه يده فقتل سرج العاقل الضمان عليه  
 عند ابي صمد رحمه الله وعند ابن ابي سري عليه دية التي اما الى اصلا فابن الى سرجي وفي  
 العيون اذا عجز ذراع رجل فحرق سرجه فمقتطع بعض انسان العاقل وذهب بعض لحم  
 ذراع المعصوف قال محمد رحمه الله دية الانسان هدد ونزع العاض ارض ذراع هذا  
 كحلاف ما لو تبيث سرج غير فحرق صاحب السرج ثوبه فتوق الثوب بغيره المتشبه نصف

الى اللحم

حولا ضرب من انسان فحرق سرجي

سرج

قلع سرج البائع





ذلك ولو جده من ليس له ضم جميع الخرق شيئا راسا شيئا موصية فاستوجب من جهة الى  
الانفا من الاذن فان كان راسها سواء فله ان يقتصر من اي جانب وان كان راسا من ههنا  
اعظم يتخير المتبجح ان شاء شيئا متدا في شجرة من اي جانب وان شاء استوفى الارش في  
الدام ضرب بالجانب على عني انسان حتى ذهب عنه حب الدية في ماله لانه سبه العمد  
وساق كوي 2 مائل مسرعة من الحسام في الحدود **فوق** المشهور من جراح المشايخ  
رحم الله ان الجنازة على اطراف العمد يسلك مسلك الحسام على الاموال حتى يجرى بالالجاني  
حالة كضمان الغصب والاستهلاك وهذا الباع على الاطلاق غير متيقن عما ماض طاهر الحديث  
والجامع والميسر فان من شيئا جدي غير موصية ففرواية الميسر والجامع كما روي  
بصرف عشرين لان الجنازة على اطراف العمد في ماله ارش متقدر يعنى بالجنازة على الخدم ومن  
شيئا موصية كسيف عشرين في المملوك يجب نصف عمره وفي النواذر عن اصحابنا  
بحسب النقصان كالبهايم فاذا هذه البعاذ وان الجنازة على الارواق فمادون النفس يسلك مسلك  
الاموال لا يصح مطلقا في ظاهر الرواية عن اصحابنا رحمهم الله فان في ماله ارش متقدر لا يسلك وعما  
رواية النواذر يصح مطلقا في الباب الاول من ضايات الجامع وفي الجامع الصغير عليه موقوف اليد  
ما انسان قطع رجله من هذا الجانب فعليه بمصان فمما العمد المقطوع به فمما لانه اتلاف  
فلا يجب به ارش متقدر وان قطع رجله من الجانب الاخر المقطوع به فعليه نصف قيمة العمد المقطوعة  
لانه ليس بالتلاف فجاز ان يك به ارش متقدر وفي المسعى ان من ستم عن محمد رحمه الله في رجل  
قطع يد عمد فعليه ما نقصه ولا يبلغ به نصف دية الخروعة من ارضه رحمه الله في رجل قطع اليد  
اليمين من عمد ورجل من رجل اخرى ايديا يسرى منه وماتت منها فحق القاطع الاول نصف الدية  
وعلى انما ما نقصه وما بقي من النفس فعملها نصفان وهو قول ابو يوسف رحمه الله وقل محمد بن قيسان  
قطع اليد من النفس فعملها نصفان وعلى هذا الباع اذا قطع يد العمد ليس يستقط نصف المملوك ولو  
كان العمد مقطوع اليد قطع يد الساتر يقتصر النقصان في سيقطع من المسمى بقدر ما لم يمت  
حتى اذا انتقصت منه فمما يستقط لست المسمى ولا لو كان مكان قطع اليد فمما العمد في موضع شيئا  
الاسلام رحمه الله طر و معروف و نهاب السمع ان يترك المجني عليه من يقتل ثم ينادى ان احاج  
او النصف علم انه لم يذهب وطريق معرفة البهر ان يرى اهل البهر فان قالوا بدها به يجب الدية في  
ان قالوا لا تدرى يقتير الدعوى ولا تكاد تكون العمد للجار ببع عينه تكون في تفسير الملقوة  
كالعضم ما يحتاج اليه في هذا الامر من التقف و اجرة الطبيب وغيرها وقال الطحاوي رحمه الله سئل  
المجني عليه ان كاه رقيقا كم ينقص هذه الجنازة من قيمته ان كان يقتصر عشرين درهمين بعشرين  
وقالا كثر حتى ينظر الى اذني ضيائية لها ارش مودر وهي الموصية فان كان هذا نصفه لا يجب  
نصف ارش الموصية وعلى هذا الاعتبار لكن هذا انما يستقيم اذا كانت الجنازة على الراس  
الوجه لان موضع الموضع الوجه والرأس فلا المغة سطر ان كانت الجنازة على الوجه والرأس  
ما العمد وان كان على غيرهما فمما يتقن الاول ان تفسر عليه فانه يقتل الاول فانه ايسر **فصل**

ارواق  
حسور قيقن

فهايم  
معرفه دها ما السمع والبر

ما انما معروف العاقلة وما يقتل من الحسام وما لا يقتل من العمد والخطاوي شبه العمد عاقلة  
الرجل اهل ديوانه ان كان من اهل الديوان فان كان غازيا وله ديوان فعاقله من يروق من ديوان  
الفراة وان كان كما ما فعاقله من يروق من ديوان الكتاب ان كانا يتناحرون بما وكذا عاقله  
كل ضاعة اهل ضاعتان كانوا يتناحرون بها وهذا ما قاله الشيخ الامام الاستاذ في رحمه الله اهل  
ضاعة ديوانه وعاقلة ولكن بشرط ان يكونا يتناحرون بها وهذا يصح في ديوانه فكل  
عاقله اهل ديوانه والمقتض فان لم يكن له عاقلة من اهل الديوان كاهل البادية فعاقله عني  
من قبل ابيه عم الاقرب فالاقرب فله عني انما يقتل بغير اليهم اقرى القبال الى قبيلة من النسب يعني  
اهل عشيرة من يلقى ولا يقتل ولا يقتل اهل ديوانه وبين ان محله اقرى لا يقتل الى محله ادم  
يكف محله لانه لا يشر محله اخرى فكلون ضاعة شخص عاقله له وان لم يكن له عشيرة ولا  
ديوان فعاقله من المالك في ظاهر الرواية وبه نفي وروي محمد بن النوار عن ابي يوسف عن ابي بصير  
انه حب في مال الجاني هكذا ذكر عصام رحمه الله في محله واخذه وان كان القاتل ذميا يجب  
ماله لا في بيت الملاء بالاجماع افضل المهر يقتلون عن اهل العري يريد به ان اهل المهر الذين  
من اهل الديوان ولهم ديوان لكن من المقابلة يقتلون اهل المهر واهل العري وان لم يكن القاتل  
مواهل الديوان وهذا لان العقل اعم اوضع على من اهل نصره العالم واهل النصر اهل الملك  
وقراها اهل وقرها اهل اهل ديوانه اهل ديوانه كونه ولكن من المقابلة فاد العالم ان كان القاتل  
له ديوان من اهل ديوانه وان كان من اهل الحرفة فلا ذكرنا وان لم يكن له شيء وكذا قاضه ولو  
بمهر لكن من المقابلة لا اهل ديوان يصح مطلقا كالكتاب وغيره فان لم يكن يقتل العمد الى  
آخر ما ملها وهذا دقيق بحسبه ذكر شيخ الاسلام رحمه الله في المعامل النضمان الواسع  
النفس خطا على الديوان في ملبس من قتل واكثر اذا قتل ولا عاقله له يجب الدية في ماله في  
الملك والاربعين من الدفر الكافر ارباب العمد المحض اذا اوجب الدية اوجب في ماله  
النفس وفما دون النفس في خطا فيها يوجب على العاقلة ويجب في ملبس من اهل شبه العمد  
في النفس الدية على العاقلة وفما دون النفس على الجاني وان بلغت دية تامة في عصام  
ذكر شيخ الاسلام رحمه الله في اول شرح الدامان بدل النفس الخطا المحض وشبه العمد على  
العاقلة في العمد المحض في مال القاتل كمن ملبس من اهل الدامان في النفس الجنازة للخطا ان  
كان معدا ارش موصية في الرجل والمراه فصاعدا وكذا نصف عشرين درهم الرجل او المرأة يقتل  
العاقلة وان كان دون ذلك حب في ملك الجاني واما حكمة العمد ان كان دون ارش الموصية  
او مثل ارش الموصية لا يحتمل العاقلة وان كان اكثر من ذلك يتعين اخلاف المساج فمما قاله رحمه الله  
والاصح انه لا يحتمل العاقلة وفي العمد المحض في موضع لا يجب العصا حب في مال الجاني وفي شبه  
العمد ايضا حب في مال الجاني اد شبه العمد فمما دون النفس كالعمد الا يرى ان شبه العمد  
فما دون النفس كالعمد في اعياب القصاص في موضع يجب القصاص فمما دون النفس ولا اوجب  
الدية في ماله **فصل** مسائل الجاني واليضي المراه اذا ضرب يظن نفسها متحدة او شريكة

نما

طائفة

خطا



شبهة دو لم يسقط ولدها فسقط بغير عاقلة النعم وهو حرمه فقتله في الرادات وفي النعم لو  
سرت دوا فاسقطت وقد كانت شرية لغيره كذا يعني لغيره استقام الولد فقتلها النعم ولا كفارة  
عليها قول في صفة ومحمد بنهما الله ولا يرثه وقال بعضهم عليها كفارة وهذا مخالف لما ذكره  
الرنادات ولو ضرب رجل بطن امرأته فالتقت جنيها ميتا ما انفاس ان لا يجب شيء كما في ابيهم  
وفي الاستحسان يجب الفدية ولو التقت جنيها ميتا ما انفاس ان لا يجب شيء كما في ابيهم  
فقتلها النعم الميت والديه في الحيوان اما مات المرأة فخرج منها جنيها ميت فقتله دية الام ولا  
للجني شيء وفي المسعى ادمر الرجل بطن امرأته عمدا بالسيف فقتل البطن ووقع امد الولد بين  
حياته وبه جرم السيف ووقع الاثر من اوجهه السيف فقتل البطن ووقع امد الولد بين  
القتل في الام وعلى عاقلة دية الولد في غير الجنين المسألة ضرب البطن ولا يرى ولد الاضامن  
ذلك في الولد من خطأ في جنس الامه نصف عمره ان كان غلاما وان كانت حرة فقتلها  
وعمره نصف عمره لا يجب في جنس الامه ويجب ما نقص الام وهو كجني الدابة في القدرين  
اد اعصم جوارها فقتلها بغير دية جني القاصص هي كحيوان او يعلم انه دابة وانما في عصب  
المسعى اعطى جنيها عضا او سنا من اسلحه لمسكه له ولم يات بشيء فقتل الجني بدية  
الجني على عاقلة المعطى وكذلك لو قتل لصي محمولا بغيره من النعم والتقصير في قتله فقتل  
وسقط وكذا لو امره بحمل شيء او كسر خطمه من غير اذن ودية قتل الجني وذلك لو وقع اليه  
العصا او السلاح ولم يعمل له امسكه في قطع السلاح اصله من المساع لا اختلاف في علة انقضائه  
فما اذا مال افقتل او امسكه في ذلك لو قال لصي اصعد هذه الشجرة ولم يقل انقض لي عاريها  
او قال اصعدوا فنقض النجار لنفسك فسقط ومات اصله من المساع وهذا الخلاف لا اختلاف فيهم  
دابة من النعم او ارسله في جاقه فمات او قتل لم يكن الرجل شي ولو غرق في النهر او صدته  
الدابة او تشبته جنة كان الذي امره ضامنا ولو اعطى جنيها سلافا فقتل الجني نفسه او جلا  
الضمان على المعطى بالاجماع في باب جنائنه الجني الحار النافع او امره جنيها بالقتل فقتلها عاقلة  
العتي بموضع عاقلة العتي على عاقلة الاخر علم العتي نفس العتي او لم يعلم ولهذا في العمام  
كسبه اذا كان جني ويقتل فقتل انسانا في حاله الا فانه يسقط كالصبي فان جني بعد ذلك هل سقط  
انقصا من كان الجنون مطبقا على صبي ما اختلفوا فيه يسقط وان كان غير مطبق ليسقط لكن  
يؤخر الاستسقاء الى ان يفتق دابة في الاسلام في المسعى الحسن من ماد غراني يوسف رحمه  
اذا قتل صبي او الغاء في المسعى حتى قتله الحز او القاء في الطل في يوم بارد قتله البرد فقتل عاقلة  
الدية وكذا اذا قتلته وافتاه من يدك السبع حتى قتله فعلى عاقلة الدية ولو غصب جنيها قتل  
وذهب به الى منزله وقتله كان الاب بالخيار ان يشاء فقتله الدية على عاقلة ما غصب وان سله  
قتله بالقتل ولو قتلته اجنبي في يد كان الاب بالخيار ان يقتل القاتل بغير القاصص وعاقلة  
وان قصص عاقلة القاصص لدية وجعلها في مال العال ولو مات في يد القاصص من غير ان يرى من غير

قتل

قتل القاصص كانت دية على عاقلة وان غصب من القاصص فلا يدرى حتى ومات فلا شيء على  
القاصص **مسألة** القتل بوجد في مكان ولا يعرف فامله اذا وجد القتل في مكان  
بجلا لدية والقصاص على اهل تلك الحلة واذا وجد الميت في حلة لا يحل القصاص والد  
والقتل بغيره اثر القتل الميت من لا يكون به اثر القتل ولو خرج النعم من الف والذكر  
والدية لا تكون قتلا ولهذا لو وجد هلك في المعركة بغير ان كان كجني النعم من الف والذكر  
او الاذن كان قتلا ولهذا لا يفل اذا وجد هلك في المعركة وان كان كجني النعم من الف والذكر  
يعلق من الجوف كان قتلا ولهذا لا يفسل اذا وجد كذلك في المعركة وان نزل من الراس لا يكون  
قتلا كذا يادى بلدة واذا قتلوا جعل قتل المكان في القسامة والدية على اهل  
تلك الحلة وكل سحر الاسلام رحمه الله عن هذه المسألة في الديات اذا وجد العسل من  
فر تيس بحال الدية والعامر على افرهما لكن اذا كان كالجسم الصوت فيها اما اذا كان  
بحال لا يسمع الصوت لا يجب على اهل من القريتين منها في المسعى اذا وجد قتيل من قريتين  
ارضها وطر فهما مملوك لقوم فهو على الروس وهذا قول محمد بنهما الله ولو وجد في ارض  
قريه وهو الى بيوت قرية اخرى اقرب فان كانت الارض له وجد فيها العسل مملوكا فهو  
على صاحب الملك وان لم يكن مملوكا فهو على اقرب القريتين وسئل محمد بنهما الله عن قتل  
وجد من ربي اهل الى اقربها الى الحيطان او الارضية فان كانت الارض لغيره لم يملك  
لهم انما يصب الى الورقة كما ينسب النجار في جوارق قريتهما بيوتها وانما يراعي مال الملك  
الذي يوجد العسل فيه ان كان مملوكا يجب القسامة في الملاك والدية على عاقلة وان  
كان مائما الا انه في ابي المصنفين بحال الدية في بيت المال ذكر هذا الشرط الهلاك ووفق  
ودوى الكري من دمره من اهلنا رحمه الله وذكر شيخ الاسلام رحمه الله في باب القسامة  
اذا وجد العسل في الحلة فالتقسامة عليهم والدية على عاقلة وعلم لان اهل الحلة ضاروا  
كانهم قتلوه كلما ولو قتلوه حقيقه فالدية عليهم وعلى عاقلة كذا في سحر سحر  
اذا وجد العسل في دار صبي لا يجب عليه القسامة والدية بل يجب على عاقلة اجماعا ولو وجد  
في دار امرأه حلقها خمسون يمينا عند ابي جعفر رحمه الله ومحمد بنهما الله والدية على عاقلة  
في المسعى امرأه وجد في دارها قتل وقد انقض قومها فاني اهلنا حسن يمينا ثم اقسمت الدية  
على اقر والقبائل من قومها **مسألة** جناية البهية والجناية عليها في الكفالة  
ارسل جلا او دابة او طيرا فالتقت في فورة شيئا من البهية في الدابة دون الكلب والطيور عند  
محمد بنهما الله والطيور دية الله وعمره ان يوسف رحمه الله يقتل في الكلب وفي ارض جانيات  
الاجناس اخرى ككبا على رجل لا يقتل في دابة او صبي رحمه الله وفيه في قول ابي يوسف  
رحمه الله ولو القى بعض البرم على رجل فوضا من وان ارسل كلبا على شاة ان وقف ثم  
سار لا يقتل وان اخذ عينا او شاة ان لم يكن له طير فقتل كذا في سحر والافلا وفي الجامع  
الصغير ارسل جلا ولم يكن سابقا يريده الله لم يكن حلقه فاصاب في فورة لا يقتل وكذلك

من النعم



لو اشلى كلبا على رجل حتى عقره او مرق شيابه لم يضمنه الا ان يسوقه بريديه ان يكون ظنه وعنه  
الى يوسف رحمه الله انه اوجب الضمان في امواله هذا كله وذكر الفقيه ابو الليث رحمه الله في  
الجامع الصغير انه اذا ارسل كلبا فاصاب في فوره انسانا فاضل المرسول وان لم يكن سابقا لانه اذا  
ارسله ولم يكن حلقه فمادام في فوره فانه ظن في نفسه ان يضره فلو كان في فوره فلو كان في فوره  
والبصير غير انه اشار الى ان الارسله عنده السوق فكان هذا يؤيد قول الفقيه ابو الليث رحمه الله  
المعنى ارسله اياه وكان سابقا لها فاصاب شيئا يضره السابق وان ارسلها الى جبهه ولم يكن  
سابقا فلو كان في فوره فمادام في فوره فانه ظن في نفسه ان يضره فلو كان في فوره فلو كان في فوره  
ولم يكن سابقا فلو كان في فوره فانه ظن في نفسه ان يضره فلو كان في فوره فلو كان في فوره  
رحمه الله تعالى او وقف جابه في غير مكانه فلو كان في فوره فانه ظن في نفسه ان يضره فلو كان في فوره  
ممكن للدايه في اى موضع ذهبت مادامت في موضع رباطها جند اكله وراى رسته هشت  
فذلك يوقعه ولو وقف جابه على الطريق ولم يسرها فاضل عن ذلك لان فالتف  
لا يضمنه لانه لم يملكها في ذلك المكان فصار له دابة متقلبه في شرح عصام رحمه الله وفي عصب  
ربط حماره على ساربه جاءه كره وربط حماره على ملك الساربه فوقع احد الحمارين في  
ان لم يكن ذلك الموضع طريقا ولا ملكا لاحد فلا ضمان على صاحب الحمار بعد ان يكون في المكان  
وان كان في الطريق او في موضع لم يكن لهما ان يربطاهما من كلبا اصاب حماره ارسل  
حماره فدخل زرع انسان فافسد ان ساقه الى الزرع ضمنه وان لم يسهه بان لم يكن لخلق  
لكن لم يعطف الحمار عينا او شيئا او اصابا الزرع ان كان لطريقه اقليم يضره ولا يضره في ديات  
ضمنه ايضا وان انعطف عينا او شيئا او اصابا الزرع ان كان لطريقه اقليم يضره ولا يضره في ديات  
سبح الاسلام رحمه الله وفي عصب الموارث اصاب الزرع اذا مال الرب الدابة ان دابته زرع  
فاخرجها صاحبها فهو ضامن لما افسدت في حاله ارضها فان اضره وامر باضرها ولا ضمان عليه  
لانه فعل ما امره هذا اصار العبد الى الله رحمه الله وكان ان يضره يقول يضره فحصل الاضرار  
ايضا وفي الجامع الاصغر دابة الرجل اذا ذهبت لبل او نهارا فغير ارسله فافسد زرع رجل  
لا ضمان عليه وقال ابو نصر الدبرسي وجد في ضيعته دابة فاحر جبا منها لا يضره وان اضرها  
وساقها الى ضيعه اخرى ففطبت فماتت لانه اضرها بضعته وليس له ان يتولى على الاضرار  
عصب الموارث قال بعضهم دابة الرجل او دخلت زرع رجل فاحر جبا صاحب الزرع فافسد زرعها  
فوضامن لانه لا ينبغي له ان يخرج لكن ينبغي ان يتولى على صاحبها حتى يخرجها وقال ابو نصر  
رحمه الله اذا طرد البقرة حتى اضر جها من زرع فاحر جبا فافسد زرعها فافسد زرعها فافسد زرعها  
واراد ان يردّها على صاحبها ففطبت في الطريق او اكلت جها فافسد زرعها فافسد زرعها  
تاخذ بهذا انما ناخذ بما روى عن محمد رحمه الله انه ان اضر جها من زرع فاحر جبا فافسد زرعها  
لا ضمان عليه وان ساقها بعد ما اضر جها من ارضه فهو ضامن ان هلك الدابة لجرها  
من زرعها فان افسدت حال ارضها فافسد زرعها هذا وفي قواى الفضل شل عن رجل

وعليه الفتوى

ارسل حماره فدخل زرع انسان

قال

هذا هو الوجه الذي عليه الفتوى

فساقها

اصاب في زرع ثورين ليلا فاسلها الى مربطه ووطن انهما لاهل قريته فاذا هما لغيره فان اصاب  
ربطها فدخل احد هما الربط وهرب الكلبا تتبعه فلم يظفر به هل لصاحبه ان يطالب به  
ففيه قال اذ لم يضر على من يشهد على نفسه انه اغا اخاه ليرده على صاحبه لم يضمنه الا  
ان يكون اغا اخاه ومنه ان يضره عن صاحبه فيجوز عليه الضمان فقبل له ان ارسله كان  
هذا في حال ان كان الثور لغير اهل قريته كان حكمه حكم القطيع ان يترك الاشهاد مع  
القدر عليه على انه ماخذ ويحسبه في موضع مربوط ليرده على صاحبه ضمنه وان لم يوجد  
من يشهد كان ذلك هدا له وان كان الثور لاهل قريته واخرجه من زرع حنظل  
حكم ما يكون لاهل قريته من الثور ان لا يكون في الثور حكم القطيع اما يكون حكم القطيع  
2 الالبان في الثور حكم القطيع ويضمنه لاهل قريته ان يشهد ان الثور اذا كان لاهل  
قريته لا يحاق عليه الضلع في النهار ونحوه عليه في الليل قال القاضي الامام علي السجدي  
مختار ما يحرم من ملكه لا يكون مضمونا عليه اذا ساق ما وراء ملكه سبق السوق يصير  
مضمونا عليه هذا ما ذكره في قواى الفضل رحمه الله

**مسائل الطريق**

والفتاوى وما يملكك بالمصنوع فيها وما يكون من العامل والامر في ذلك وفيه الضرر باطعام المسجون  
اذ قال لا ضمان لك هذا الطريق فانه امن نفسك فاخذ الله موصرا يضره وكذا لو قال له كل هذا  
الطعام فانه طيب فاكله فاذا هو مضمون فمات لا يضره وان صار غائبا بالقرور في البيع انما  
بحال الضمان في قواى سلامة مستحقه بالعقد في عصب من الامم السرخسي رحمه الله اذا رتب  
الماء على الطريق ففطبت به دابة او آدمي ذكره الكتاب مطلقا ان يضره اثم في الدابة لا ضمان  
في آدمي ذكره سبح الاسلام رحمه الله ما ويل المساح ان يترك كل الطريق يضره والا فلا ولا فضل  
في الكتاب ولا اجازة التوازل ولو امر الاجير او السقا بالترقيش فمات وكان الامر ضمنه الامر دون  
الراش والحارس اذا رتب هو يضره كفه كان وساني هذا الجن في اخر الفضل الاول في كتاب الغصب  
والضمان وقد مر في الاجازات شي من هذا الجنس وكل من يضره من بيع او غيره في الطريق فهو  
ضامن لما تلف ما لم يضره حاله وكذا لو طرد بعض الهوام على رجل فلدغته فوضامن في المسحوق  
دابه على ما لم يضره الا عظم او على باب مسجد من مساجد المسلمين فنفت بجلها انسانا فهو  
الا ان يكون الامام جعل للمسلم عند باب المسجد توقفا يوقعون فيه دوابهم فلا يضره جند  
وفيه ايضا قال همام سالك محمد رحمه الله ممن وقف دابة على باب السلطان وقد وقف  
الدواب بيانه قال بعض اصحاب قال هشام فاذا هو لا يترك باب السلطان مثل موقف الدواب  
حب يباع وعمل لو سار على دابته في الطريق ففطرت بحجر وضعه رجل او يد كان بناء فيه او عمل  
قد صبه فوقع على انسان فالضمان على امره احدث ذلك قالوا هذا اذا لم يعلم الراكب عما احده  
في الطريق فان علم ويسر مع ذلك على ذلك الموضع فملا الضمان عليه ولو سار على دابة  
في ملكه ففطرت انسانا بيد او رجل فقتله فعليه الدية والكفارة وان كان سابقا او قائما لاهل  
عليه ولو كنس الطريق ففطرت موضع كسنا انسان لا يضره ولو رتب الطريق او توقفا فيه ففطبت

وان ساقه بعد ما اضره من زرع

طرح بعض الهوام

الا عظم

ولو سار على دابته في ملكه ففطرت انسانا



انسان بذلك الموضع يغفر فان فعل ذلك في سكة غير نافذة والذي فعله من اهل السكة لم يغفر سلق  
 حمار العطب فقال كوست كوست الا ان الخاطي لم يسمه ذلك حتى اصاب ثوبه وتخرق خضفاه سمع  
 الا انه لم يترش له الحق لضيق المدة فكذلك يستوى الجواب من الاصم وغيره اما اذا امكنه  
 التي بعد ما سمع ولم يتخ لا يغفر في ماوى سمعه وضع قنطرة على امر خاص لا يقوم بخصوصه  
 فحشي عليها انسان فانحسف به او تعطل به فمات ان تعطل المروء عليها لا يغفر واضع  
 القنطرة وان لم يعلم المار به يمتله من وضع خشبا في طريق المسلمين او جد يد فمتر به دابة  
 من غير ستوق احد فمطبت به يغفر وان كان لعنه المسلمين في ظاهر الرواية كذلك وغيره انى  
 رحمه الله لا يغفر لفرديات سحر الاسلام في السبي وجل وضع قنطرة على امر لا ملكه على طريق  
 المسلمين فوطب بها عايط قال ابو صف رحمه الله اياك في ضامن له وقال ابو يوسف رحمه الله  
 لا ضمان عليه استحان اقال لان هذا منفعة للعامة وقال ولي هذا كدكة بناء لان الدكان  
 منفعة خاصة ولو بنى مسجدا في طريق المسلمين يغير امر السلطان فوطب الرجل بجائطه  
 فهو ضامن في قول ابو صف رحمه الله وكذلك في قول ابو يوسف رحمه الله اذا كان في طريق الامم  
 حيث يكون تضيقا واضارا فان كان والصحاء حيث لا يضر بالطوبى غير انه في اقية المص فلا  
 ضمان عنده استحان كما في القنطرة وان كان امر لعامة المسلمين في ظاهر الرواية كذلك  
 يوسف رحمه الله انه لا يغفر لو حفر شي في المغارة بغير اذن الامام وليس بمتروك لا طريق  
 لا انسان فجاء انسان فوقه فيها لا يغفر الحافر وكذلك لو قعد في المغارة او نصب خيمة ففعل  
 انسان بخلاف طريق الناس رجل حفر شي ثم كبسها بالتراب والجص او بما هو من ارض لا يضر به جاء  
 فحفرها فوقه فيها انسان يغفر المال انه لم يبق شي ولو كان كسبي لا يلا بطعام ونحوه والماله  
 كما لا يغفر الاول لان بهذا ليس له بئر عن اسم البئر لا يرى انه يقال بئر مملوءة من الطعام على  
 هذا احقر بئر عظمي راسها ثم رفع الغطاء فوقه فيها انسان يغفر الاول فلا يجر  
 رحمه الله اذا كان الطريق غير نافذة فلكل واحد حيز صاحبه الطريق ان يضع فيه ضئبه وربط  
 فيه دابة وان يتوضأ فيه صلى لوعط انسان بما فعل لا يكون ضامنا وان حفر فيه بئر او بناء  
 فوطب انسان خرو في السبي ان سماء عن محمد رحمه الله على عين هذه المسئلة وهي مشاة  
 حفر البئر ووضع الخشبة وربط الدواب في الطريق الذي هو بئر شافقوا جابها قاله  
 وهذا الطريق بمنزلة الدار المشتركة والدار المشتركة يغفر الشئ ولا يغفر  
 بوضع الخشبة وربط الدابة والتوضي كذا هنا قال صاحبها رحمه الله فلا الطريق يحالف  
 الدار المشتركة في حفر البئر في خصله ان الحافر في هذا الطريق لا يفت ما نقصه الحفر وفي الدار  
 المشتركة يغفر لان الدار مشتركة مملوكة لهم على الحقيقة يبيعونها ويشترونها ولا يبيعون  
 هذا الطريق ولا يسمونه لكل صاحب الدار لا سماع ببناء دار ما ليس لغيره من ائمة الطائفة  
 وكسر الخطير وربط الدابة وبناء الدكان والنور كمن هذا بشرط السلام اذا حدث  
 في سكة غير نافذة شيئا ينظر ان كان حداثا ليس يسكني فتلعب به انسان لا يغفر حده نفسه

الحطب  
قال كوست كوست  
ان الخاطين لم يسمع  
للتخبر

بنی مسجد اقصیٰ طواف المہین

ادامی پشاور و غلطی

من صر

ويضرب منه السركاء وإن كان قد ثامن حمله الكنى كوضع المتاع وربط الدابة لا يضمن لأن من أحدث في ملك مشركه شيئا من جملة الكنى لا يضمن لأن له ذلك كذا ذكر شيخ الإسلام رحمه الله دارين شرايين سكن أحدهما أو وضع متاعا أو ربط دابة أو فعل ما يعكز السكينة يحجوف في ديانت سبل الإسلام وتساوى هذا والميزاب الشافعية في كتاب القصة بأضاسها **فصل** في الأمر والعامل في الشيء قبل ما يقدم إلى طريق من طرق المسلمين وقال أصفهاني ههنا شيء أو قال استأوى ههنا بيتا ففعلوا فان ضمان ما عطيته على الأمر دون العامل قالوا وتأويل هذا إذا لم يكن الطريق مشهودا لعامة المسلمين فلم يعلم المستأجر ذلك وذكر عقيب هذه المسئلة رجل ما يقدم وقال أصفهاني في هذا الطريق شيء أو لم يقل استأجر ثم عطف ففعلوا فضمان هذا على الخافرة وهذه المسئلة لا تخالف المسئلة الأولى فحيث المخ لا المستأجر ههنا أعلم بالطريق فان موضوع هذه المسئلة أن المستأجر قال لهم أصفهاني هذا الطريق وذكر بعد ذلك عمر بن الخطاب بنسبنا الولد عن أبي يوسف رحمه الله رجل استأجر رجلا فحفر له في خير فإياه ويضمن له ذلك ولم يثبت وكان غير مشكل فوقع فيه إنسان قال أبو صه رحمه الله الضمان على الخافرة قال أبو يوسف رحمه الله على الأمر استأجر أجيرا يخرج له ضمانا في فساد أو صانوته إن كان أضرب أن له حق الإشراف في القدم فاضرب وسقط وقيل إنسانا بجب الضمان على الأجير سواء كان قبل الفراغ أو بعد ورجع الأجير على الأمر ما إذا أفرغ من العمل فحق ابتداء العدم أو لم يخرج وعلم الأجير بذلك أن سقط قبل الفراغ من البناء وقيل إنسانا بجب الضمان على الأجير سواء كان قبل الفراغ أو بعد ورجع الأجير على الأمر ما إذا أفرغ من العمل فحق البناء في التقليد ولم يخرج وعلم الأجير بذلك أن سقط قبل الفراغ من البناء وقيل إنسانا بجب الأجير ولا يرجع على الأمر ما إذا استأجره واستأجره وأبى سقط بعد الفراغ هكذا العباس وفي الاستحسان يرجع منزله ما لو أمر عيبي بفتح الشاة فلا هي شاة حارة وفي ديانت سبل الإسلام رحمه الله ولو استأجر رجلا لحفر له بيتا في فساد دار فحفر شيء أو فرغ من العمل ثم وقع فيه إنسان إن كان أخيرا المستأجر الأجير إن له حق الحفر والضمان على الأمر وإن كان أجيرا أنه ليس له حقل الحفر العباسي يكتفي بالضمان على الأجير وفي الاستحسان يجب على الأمر إن كان بعد الفراغ من العمل بخلاف الأمر بفتح الشاة وأشرع الخناخ لان ههناك أدلم يعلم المأمور نفسه الأمر يضمن ثم يرجع على الأمر وههنا لا يفي المأمور أصلا لأن ههناك هما مباشران والمباشر منهما مستقديا كان أو لم يكن كمن يرجع إذا كان مقروضا وههنا كل واحد منهما مستب والمباشر بينهما إذا كان متوقفا والمتعدى ههنا الأمر دون المأمور **فصل** في الحائط المائل والاشهاد فيه الحائط المائل إذا سقط فأنلف نعم أو ما كان قبل الأشهاد على صاحب الحائط لا يضمن وإن كان بعد الأشهاد عليه فلا كفى العباسي وبه إذا كان في حائطه شيء أو في الاستحسان يضمن وهو قول علماء والنحوي والثعبي رحمه الله والمجوعة الأشهاد ليس بشرط وإنما الموطأ طلب النقض فإذا تقدم إليه من له حق المطالبة بالنقض وطلب فلم يتفق مع سقط وانلف شاة من الألف ذكر الأشهاد لم يكن

دارسی سریندر سنگھ احمد

9







بالشم وغيره لا يوجد في هذا الموضع كثر من شجر **مسألة** السرقة في كمين شجر  
مسألة السرقة و فاطمة الطربون نصيب السرقة ما ساوى عشرة دراهم نقره خالصة مضمونة حتى  
لو سرق تير و زنه عشرة لا يقطع ابن سماعه عشر دراهم بشرط ان يوسف يحمل الله لو سرق ثوبا  
قيمه عشرة دراهم و امده في بلاد اخره فانه لا يقطع عن ان يوسف اذا سرق ثوبا ساوى  
عشر فادفع الى العاصي وهو يساوى تسعة لا يقطع ولو سرق نصف دينار فمعه عشرة دراهم  
قطع ولو سرق دينار الا يساوى عشرة دراهم لا يقطع انما يقطع في عشرة دراهم عن ان يوسف  
لا يقطع في ثمانية الا ان يكون وزنه عشرة دراهم و مائة دراهم مما يجوز من الناس ولو سرق  
ما يساوى عشر دراهم فمشتوتة والغضه غالب لا يقطع و طاهر الدواه وهو الامير في المستحق  
محمد رحمه الله لو سرق دراهم بنهر جت اوزن في كمين يقطع الا فيما يجوز من الناس و روى الحسن  
زياد عن ابي يوسف رحمه الله اذا سرق عشرة دراهم دينية وهي يجوز من الناس يقطع و روى ابن  
ابى مالك رحمه الله انه لا يقطع و روى الحسن بن زياد في الجرح عن ابي صهبح لا يقطع السارق اقل  
من عشرة دراهم جراحا مما يجوز من الناس عن ابي يوسف رحمه الله ان يقطع في عشرة  
سود ولا غله حتى يكون وضعا و روى عن ابي يوسف رحمه الله في الزيف و البهجة اذا كانت  
لا يساوى عشرة دراهم يقطع الا يقطع اذا سرق ثا لة او عيني لمن لا يقطع وهو احد الباقين  
و قوله صلى الله عليه وسلم لا يقطع في ثمر ولا كثر ذكره في اول السرقة الكثر الجراح و روى الحسن  
و قال الكثر صفار الخيل اذا سرق ثا عا من رجل و الصخر لو هو حافظه قطع سواء كان الحافظ كائنا  
او يظن ان في الصخر كذا يكون وهذا المشارة الى ان ادعى ان امانه لا يكون تارك الحفظ لكن هذا  
اذا امان قاعدا لا مضطجعا و قد مر كتاب الجارات المسافر اذا جمع شاعه و بيت عليه فسر منه  
قطع ما صاها من الله من قال في هذا اللفظ اساره لان الله لما يكون محرز في حاله اذا كان  
تحت جنبيه قال سمى الله السرقة في الصلح ان يلزمه القطع بكل حال لان المحتسب الحفظ المعتا  
لا اقضي ما يتالي ثم ايد هذا بالموجع والمستعين فقال لا يرى انها لا يضمنان غسل هذا مع انها  
يضمنان بالنصيح وهذا لو لم يملك من فصل الرابع ذكره في اول كتاب السرقة سرق ثوبه او ساه  
من السرقة ان كان ثمنه من حفظها قطع والا فلا لان كل مكان لا يكون حرزا بنفس بل بصر  
الحافظ كالمسح و المقارنة في المسعى فلا اوصيه رحمه الله اذا كان الراعي يرضى غنمه فسرقة غنمه  
لم يقطع واذا واهما الموضع وهو عند ما يقطع وكذلك اذا سرق من الحمار التي على رؤس الاشجار  
لا يقطع وان كان لها حافظ و اذا واهما الجوز وعندها حافظ قطع القوم اذا كانوا دار كل واحد  
في مقصورة على حدة عليه بان يعلق فنقب بجدار اهل الدار على صاحبه وسرق منه ان كانت الدار  
عظيمة يقطع والا فلا و تفي هذا اذا كانت تحت سقفون يضمن الدار اسفل السكة كدار عتابة  
ودار توح و دار ابى محمد هي دار عظيمة وان كانا سقفون به اسفل الخنز لا يكون عظيمة  
ذكره في الاسلام رحمه الله هذا الفصل في كتاب السرقة ولو سيط الثوب على ما يظن السكة فسرقة  
انسان لم يقطع لان ما يلي الدار محرز وما يلي السكة فلا يكون محرز من كل وجه في المسعى ان سماعه

عن محمد

عن محمد رحمه الله يوم نزلوا جميعا بيتا او خانة فسرقت بعضهم من بعض متاعا وصاحب المتاع من متاعه  
حين حفظه او كان المتاع تحت اسفه فلا يقطع ولو سرق من تحت راسه في مسجد جماعة وصاحبه  
حين حفظه قطع والمسيح محالف للخان والبيت الذي فيه القوم نزول وفيه ايضا ابن سماعه  
عن محمد رحمه الله اذا كان عنده رجل و دار كل رجل منهم في بيت على حدة فسرقت رجل من كل رجل دار  
قطعة كانهما سرقة واحدة ولو كانت تحت حجر كثر في دار عظيمة فسرقت كل حجر اقل من عشرة لا يقطع  
اذا سرق من الختام لا يقطع لكن الخنز السارق اذا ارد المسروق الى ولد المالك او الى من  
هو في عياله ذكر في اول سره الخانع انه لا يشرع الضمان وسقط عنه القطع استحسانا وسرقة  
السكران مرت في مسائل الحدود الصناديق لا يقطع القاصي به الا حفرة المولى عند ابي صهبح  
محمد رحمه الله وعلى هذا القصاص وهذا الخلاف في سماع البينة على العبد عند غيبه المولى وفي  
المولى بنفسه العبد لا يقبل بالاصح في كتاب الا يقطع في المسعى محمد عن ابي صهبح رحمه الله اللص  
الذي ينقب يسقط قتله وذلك محمد رحمه الله ان قتله غرم الدية في ماله و روى ابو بصير  
ابي صهبح رحمه الله ان الله اذا نقب عليك اللص فادركته وهو ينقب فاقطعه ولا تخذله قال ابو يوسف  
رحمه الله خذره فان ذهب ولا فادركه وان دخل عليك بيتا ففقت ان يبدل بغير  
او خفت ان يكون معه شيء فيريدك فان لم يدره ولا تخذره وقته قال محمد رحمه الله لو ان لصا  
دخل دار رجل ولا سلاح معه وصاحب الدار يعلم انه يقوى على اخذه ان ثبت الا انه يخاف  
ان ياضد بعض متاعه ولا يقد عليه وسعه ضربه وقتله وقته انضار رجل دخل منزله فوجد  
رجلا ينجس مع اهله فخافه وان اخذه ان يقهره الفاجر فهو في سعة من قتله قال ولا  
لوراه مع جان ولو زنى مع امراته او مع محرم له وهي بطاوعة عا د كذا قتله جميعا  
قتل الرجل والمراه **مسألة** فاطمة الطربون اذا قتل انسان في حبس الامام قبل  
ان يثبت عليه ثم قامت عليه البينة بذلك فعلى القاتل القود وهي كسر سرجه المختص  
اذا سهر سلاصا على غيره عام هذا الفصل في اهل البقي من سرح الطهاوى ان  
شهره المصنعا اما يلبث كالغصن الصغير لا يباح قتله ولو قتله فمته وان في المغارة  
موضع لا يباح القود والعون او في المله لا يباح قتله ولو قتله لا يضمن وان شهر  
ما لا يلبث كالسيف والسلاح والمخو الكبري يباح قتله في الاموال كلها وان قتله دفعا عن  
نفسه لا يضمن وذكر سمى الله الخلو في مسئلة الثاني ان الصواب ان يحد في بولي  
ملاد الغم وينقض الى صاحبه والتخليم القلب في مسئلة اصل وهو قوله عدم ضيق نكاح على حد  
فا حد في صدره فخذ وان اقتل انسان الذي يملك عليه اجمعهم فممن دخل عليه ليلا  
شاهر سيفه مادار محه يشكك في انه حكم في ذلك قلبه فان كثر فرقه منه وحقه  
وعلم انه يريد قتله حل له ان يبدل بقتله وان وقع قلبه خلافا ذلك على قتله  
**كتاب** الغيب مسائل هذا الكتاب حمل على بله فصول ما نصير  
الانسان به غاصبا وما لا يصروا يرايه الضمان وما لا يبراهم في الرد ولا سترداد

العبد اذا سرق

كان







سمن جامد فاصابه سمن قذاب ذكر في اخر لفظه سمن الاعى السرخى لا يضر ولا يجل  
 فيك عبد اتق غم ودها العبد لم يضمن الا ان يكون العبد مجتونا محمدا يضر ولو كان  
 هذا المحنون مقتدا في بيت مخلوق فجاه وصل فيه وفتح آخر الباب قدس الفضان على الفاح و  
 لوفج باب ففص فطار الطير منه لم يضر وقال محمد بن احمد الله ففص وقال الشافعي في انظار في قوله  
 ضمن وان صكت ساعه لم يضر وعلى هذا الخلاف اذا اصل رباط الدابة او فتح الباب فالملك الشهيد  
 قوله محمدا هنا خلاف جوابه في الاصل ولو حل رباط الرق كان السمن في ذاك ففص ولو كان السمن  
 جامدا فذاب السمن لم يضر في اخر لفظه سمن الاعى السرخى و آخر غصب القدرى شق راويه  
 انسان فسال منها يضر ما سقنها وما سالا وما عطي بالسار منها وان ساق صلبا للرويه وهو يعلم  
 بذلك فما عطيها سالا منها بعد سوفه فالصان على الايقاع على الشاق وكذلك لا يضر الساق ما سالا  
 بعد السوق اذا كان الشاق على الصاحب الراويه دفع ذلك اما اذا لم يملكه دفع ذلك فالضمان  
 على الشاق وكذلك مما حمله للمال فسال يضر بان ذهب للمال وهو يعلم بذلك لا يضر الشاق ما  
 سالا بعد ذلك هذه الجملة في ما لا يستجار على ضرب اللص من اضرار اذ وفي غصب الواقات  
 واجاراتها اجناس هذه وقد مر في اجار اب هذا الكتاب سمن قصاب استى شاه فاما انسان  
 وزكها فان كان القصاب قد سدد رجلها لينح لا يضر الذاب وان لم يكن سدد يضر في صيد  
 سمن الاسلام رحمه الله اذ ادخ اخذ في الغير بغير اذنه في امام الاضحية حان استحبابه ولا يضر  
 لانه ما يقتضى صار المالك حيوانا ومن هذا الحسن حسن سائل لاصحابنا رحمهم الله احدا هذه الدابة  
 اذا وضع القيد على الكونز وجعل اللحم فيه ووضع الخطب تحتها حمله انسان واوقد النار وطبخ  
 لاصن الناله اذا جعل خطه نفسه في ذوقه وربط الحمار فحمله انسان وساق الحمار حتى  
 صار دقيقا الرابعة اذا ادركه حتى نفسه وانما لها الى نفسه فجاه انسان واعانه عا  
 الرفع فالتس في ما سالا في ذلك ففص الخامسة اذا سقط حمل انسان عن دابته في الطريق فحمله انسان  
 وحمل بغير ان المالك فذلك الدابة لا يضر لان الاذن ثابت له في هذه المواضع في الدابة الضحية  
 من لفر صلا اكله في المسعى غصبت من امر عبد نعم ان المصوب منه فاللغاصب له به الى موضع  
 كذا ويؤخذ فذهب به فوطي في الطريق فموقنا من ولو استاجر منه الغاصب ليجل له عمل كذا فاذا اخذ  
 في ذلك العمل يركب الغاصب الضمان لان الاجر قد وجب عليه وفيه ايضا لو استاجر المصوب  
 الغاصب ليقتل الشوب المصوب بغيرهم ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة  
 لم يخرج من حاله الغصب حتى يرد فلا سطل عنه الضمان وان كان له ظهر في عمله انما سطل عنه الضمان  
 اذا صار عليه اجرا لانه لا يحمل لغير ضمان امان يكون له الاجر وهو ضمان ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة  
 رجل غصبت من اخذ دابة ومات صاحب الدابة ثم ابده استعار منه هذه الدابة فاعادها انا وعطي  
 كخته بركم الضمان وقد نص ابو يوسف عن ابن مسعود عن ابي الله رجل غصبت من اخذ دابة فاعادها انا وعطي  
 في يد عم اعطى المحرق الغاصب قيمة الثوب بركم وقال ابو يوسف ليس على المحرق ان يعطي الغاصب  
 ولذا اعطى لا يبردا الا اذا كان الاعطاء بقضاما قاضي ولا يفي للقاضي ان يحرق على اعطاء القيمة اذا علم

اجبر آخر  
 فتح باب ففص

قصاب استى شاه  
 فجاه انسان ودعها

مستعينام

ان الطالب عاصه ولكن نفعها على يدى عدل حتى يحضر الثوب فيختار ضمان ايهما فالابو الفضل  
 هذا الجواب خلاف ما قاله الاصل وفيه ايضا غصبت من اخذ دابة او دارا من ان الغاصب استاجرها  
 من المصوب منه وانه ليس يحضر تمام حتى استاجرها منه ينظر ان كان هو ساكنا فيها او لم يكن  
 الا انه قادر على سكنها بركم عن ضمانها لاني اوجب الاجر عليه حشد **وص**  
 في الرد والاسترداد وما منع من ذلك وما لا يمنع وليتبعه التفسير وفيه بعض مسائل الاستهلاك  
 ادعى على اخيه غصبا حاربه واقامه الله بحسن المدعى عليه حتى يها لانه ادا لم يثبت الغصب في  
 حوال الصالحا المصوب ينش في حق الجبس لغيره في اول غصب الكو وقد مر كونه في مسائل البيع  
 من الخائب اذا غصبت من آخر غصبت من فافني في الجوف في يد يضر النقصان وكذا اذا كان قاريا فافني في  
 القرآن وكذا الشياه ادا صاريت مجنونا هكذا ذكره سمن الاعى السرخى واجناس هذا في القدرى  
 اذا غصبت من صغير او جارية فكل من كان المالك لخدمها وكذا ساير الحيوانات ولو غصبت حاربه  
 ناهية فالتس ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة  
 بعيب والسكك حقه عيبه ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة  
 نقصان القيمة اذا اخذ كوزا من تراب غير او من طين غير فالتس ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة  
 سمن الاعى السرخى ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة  
 في غصب المسعى ولو غصبت ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة  
 التس حتى يح و اسار الدى غصبت وقد مر هذا في مسائل دعوى القرض في الزوجية ففص ثمة  
 الدعوى في المسعى غصبت ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة  
 ذلك فيه وان شاء ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة  
 وعلمه الكتيابه وفيه ابن سماعه عن محمد غصبت من اخذ دار او قصصها ثم يرد لها قيل له اعطما  
 زاد التخصيص لان يرضى صاحب الدار ان ياخذ الغاصب حصته منها ثم ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة  
 غصبت رجل غلام قيمته خمسمائة وخمسة فلما بر امارته ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة  
 ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة  
 وصير خلا ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة  
 شطع من المالكين سماعه عن ابي يوسف رحمه الله غصبت من اخذ دار او قصصها ثم يرد لها قيل له اعطما  
 وغزله او غصبت وعقره او غصبت وعقره لان غصبت حوال المالك ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة  
 من وركه يوسف في هذه المسائل خلاف هذا وقد مر في غصبت من اخذ دار او قصصها ثم يرد لها قيل له اعطما  
 هذا فالكل موضع سقط حق المالك المصوب منه اقول بذلك السمن من ساير القراءات حتى  
 يستوفي حقه فان ضل ذلك ضاع من مال الغاصب ولا يكون غزله الرهن وفيه ايضا غصبت حوال المالك  
 لا تستطع حق المالك ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة ففص ثمة  
 المطبوخ ويعطى ما زاد القابل والطبخ فيه والقراءات في اول اجارات سمن الاعى السرخى  
 في لفر باب الغاصب اذا اخذ الراعي من ارض انسان فان كان للتراب فيه يضر سواك

غصبت من اخذ دابة

او دارا فافني القرآن  
 والثبات ادا صار

اخذ كوزا من تراب غير

كل موضع سقط حق المالك  
 المصوب منه اقول بذلك  
 السمن من ساير القراءات

القراءات في اول اجارات

القائل  
 بربا كرون











القاضي يبيع بنفسه قبل بيع العاصي فوطهما بنا على سح مال المدبوع في دينه اذ لم يكن  
منهونا وقبل هو قول الكل وهو الصحيح **الفصل الثالث** في هلاك المرهون بضمهات وغير  
صمان اذا هلك المرهون في يد المدين او في يد العبد ينظر الى قسمة المرهون يوم القبض  
والدين فان كانت قسمة مثل الدين سقط الدين بهلاكه وان كانت قيمته اكثر من الدين  
سقط من الدين ايضا وهو في فضل الامن وان كانت قيمته اقل من الدين سقط من الدين قدر  
قيمة الرهن وترجع المرتبة على الراهن بفضل الدين هذا هو الحكم في الرهن الصحيح  
كذلك الحكم في الرهن الفاسد هكذا ذكره الجامع وفي شرح القدرين وهكذا ذكره شيخ  
الاسلام في شرحه وذكر ان الرهن بضم الله ان المقبوض حكم الرهن الفاسد لا يتعلق به الاضرار  
والمقبوض حكم الرهن الباطل لا يتعلق به الضمان اصلا والباطل من الرهن ما لا يكون منعقدا  
اصلا كالباطل من السبوح والفا سدمه تكون منعقدا لكن بوصف الفساد كالفساد في السبوح  
وشرط انعقاد الرهن ان يكون الرهن مالا والمقابل به يكون مالا مضمونا في كل موضع كان الرهن  
مالا والمقابل به مضمونا الا انه فقد تعطل شرط الجواز بانه قد يكون الرهن مالا والمقابل به مضمونا  
لكن بصفه الفساد لا يعلم شرط الجواز في كل موضع لم تكن الرهن مالا ولم تكن المقابل به مضمونا  
لا ينعقد الرهن اصلا فعلي هذا يخرج المسائل واذا رهن من اخر عدا يساوي القابل فاما  
على انه لم يكن عليه شيء فكان هذا التصديق بطلان الرهن كان على المرتبة ان يرتد القابل على الراهن  
لان حاله الهلاك الرهن كان مضمونا ظاهرا فحصل الاستبقاء كما وبعد الاستبقاء الحقيقي لو وجد التصديق  
على الوجه الذي قلنا كان على المستوفي ان يرد ما استوفى كذا هنا فاما اذا تصادقا قبل هلاك الرهن  
ان لم يكن عليه شيء هلك الرهن بضمهات او امانة ذكر شيخ الاسلام رحمه الله في اختلاف  
المساجد وتوسيع من الامم الخلو في حمة الله نص محمد رحمه الله في الجامع انه يهلك امانة  
وعلى هذا اذا رهن عدا بقرضه وما بال عبد لم يصادق ان اكثر لم يكن فعل المرتبة حمة  
اكثر لانه صار مستوفيا بذلك طاهرا وعادى يوسف رحمه الله انه لا شيء على المرتبة وان تصادقا  
بعد الهلاك لان تصادقهما حجة في حمة وقد تصادقا عند الهلاك ان الله لم يكن استبقاء  
الدين بلون الدين لا تصور واجتماع هذه المسألة الباب الرابع من رهن الجامع واذا  
اعطاه رهنه ما كان الا في الرهن هو الا ما بقي القبض دون الباقي لو هلك الاول هلك مضمونا بالدين  
بالجود ولو هلك الباقي هلك امانة فاذا رد الاول صار الباقي رهنه لو هلك بعد ذلك يكون مضمونا  
هذا هو بيان حكم الهلاك واما التقصان فان كان التقصان من حيث الدين بوجوب سقوط الدين بقرض  
بلا خلاف وان كان التقصان من حيث الدين بوجوب سقوط شيء من الدين عند علمائنا الثلاثة  
بهم الله لان سبب ضمان الرهن القبض والعرض يؤثر على الغير لا على القم لان العبد حرام  
دنايته والمرتبة لم يقبض الدراهم والدنايته انما يقبض القرض فاذا كان التقصان من حيث الدين فقد  
انقضى ما ورد عليه القبض فجاز ان يكون مضمونا واذا كان التقصان من حيث الدين بوجوب  
ما ورد عليه القبض لان نقصان السعر لا ينافي التقصان القم فلا يكون مضمونا ان سماعه عن محمد رحمه

وكما الحكم في الرهن الفاسد

بعضهم

رحمه الله

رحم الله رجلا له على رجل مال فقصاه بعضه ثم دفع اليه عدا وقال هذا رهن عندك  
بما بقي من مالك او قال هذا رهن عندك شيء ان كان بقي لك شيء ادا ربي ابيك لك شيء ملك  
او لم يبق فهو رهن جازين وهو رهن بما بقي ان كان قد بقي منه شيء وان لم يبق منه شيء  
هلك العبد في يد المرتبة فلا ضمان عليه لانه لم يأخذ على شيء مستقي ولو قضا الرهن ما كان  
ثم قال خذ عدا رهنك بما كان فيها من رهن جازين بما كان فيها مستوقا فاما  
الرافع فهو استيفاء فلا كفرا رهنه رجلا له على اقرضه درهم فقال الدين عليه لزم الدين للمالك  
اسمك هذه الالف الفوق لحقك واسمك بالقبض فهذا اقتضا ولو قال اسمك هذه الالف الفوق  
فتا اتيك حقا واسمك بالقبض فبذلك لا لافرا قرضي فبالا اقرضك الا برهن فوهت  
رهننا فضاء قبل ان يقرضه ولم يكن سمي ما يقرضه فانه يعطيه ما يشاء والحمد لله ولا  
تسكن اقل من درهم ذكره في مجموع النوازل وفي المسعى بشرعنا يوسف رحمه الله رجلا رهن  
ثوبا وقال ارجع اليك واخذ منك شاة فضاء الرهن قال ارجعه درهم الله يعطيه المرتبة ما شاء  
ولذلك قولنا وذكر في موضع اخر من المسعى عن ابي يوسف رحمه الله اذا قال لغيري اقرضني وخذ  
هذا الرهن ولم يسم القرض فاحل الرهن ولم يقرضه فضاء وعليه قية الرهن ولو اسس من  
منه خمين فحال المرتبة لا يكتفيك لكن ايعت اني برهنه ايعت ابيك فيعنيك فيعنيك بالرهن  
فضاء في يد المرتبة فعليه الاقل من الرهن ومن خمين ورهنها والاصل ان المسعر ان سمي  
شاة ورهنه مسكر الرهن قبل ان يقرضه فالرهن مضمون بالاقراض فتمت ومما سمي وان  
لم يكن سمي ساقط افتتلف ابو يوسف ومحمد حمة الله فيما بينهما على ما يتبادر في فتاوى ابي  
الليث رحمه الله رهن شجرة فصاد يساوي مع الورق عشرين ذهب وقت الاوراق وانتقص  
عنه قال ابو بكر لا يسقط بدينه قصه التقصان فلا يعيد او اللبس رحمه الله وعبدك  
انه لا يسقط شيء من الدين وهو عن له تغير السعر لان الشجرة لم يتغير عن مالها فلا يسقط شيء  
من الدين الا ان يكون التقصان في الثمن فقصان في نفس الشجرة او لتناخر الاوراق فحسب ينسقط  
من الدين بحسبه وما قال العبد ان يكره الله اشبهه واقرب الى الصواب لان الاوراق  
بعد دهايب وقتها لا قيمة لها اصلا ولا تقابل بشيء فقصان عن له الهلاك الحسب في زياد وكنا  
الاختلاف رجل رهن من رهن عدا بدين بالعد درهم فاستحق احدهما فالباقي رهن بخصته ولكن  
لا يفتكه الا بجمع الالف وكذلك اذا كان احدهما صرا او مدبرا وفي العود عن محمد رحمه الله رجل  
رهن غلامين بالفر درهم قيمتهما الف درهم قال المرتبة اني احتسب اني احدهما ففرقة على ففعل  
فان الباقى رهن بنصف الالف فجه لو هلك بدين من الدين نصفه ولكن لا يفتكه الا بجمع الالف  
وقه ايضا اذا ابق العبد المرهون بطل الدين ان كان مثل حمة العدا وورنه فان وطئ العبد  
عاد رهنه وسقط من الدين بحسب عيبه باق اذا كان هذا اول الاباق منه ولا يفتك شيء  
من الدين وفي الجود عن ابي يوسف رحمه الله اذا ابق العبد الرهن ثم وجد بطل من الدين بقدرا  
نقصه الا باق غير تعيد بما اذا كان هذا اول الاباق منه ولو كان العاصي جعل الرهن عاقبة

رهنه شيء فصاد يساوي  
مع الورق عشرين ذهب  
وفنا الاوراق او سمي

ابق العبد المرهون



حين انقضى طهر العبد فهو رهن على ماله بخلاف المقصود اذا اعمد من الاباق بعد ما قضي الكا  
على الفاضل بالقيمة وهذا لان جعل الرهن بالدين من احكام الجاهل جاء الشرح بتفسيره  
لعوله عدم كونه الرهن فكان هذا القضاء باطلا فصار وجوده كعدمه بخلاف عليك المضمون  
بالضمان بسرعنا في يوسف رحمه الله رجل له على رجل مال فاعطاه المدينون ثوبا وقالوا له  
حتى اعطيك خنك قال يوسف رحمه الله لئن هودن وقالوا يوسف رحمه الله هو وريو و  
قالوا له هذا بما لك فهو رهن في العول على المعلى عزنا في يوسف رحمه الله اذ رهن من ثوب عبد  
فمنه القان بالعلو ان الرهن من الفضل صور رهن فاسمها من سماعه عن محمد رحمه الله رهن  
من ثوب عبد فقل الرهن اخذ هذا على انه ان ضاع ضاع يفرش ثوب الرهن نعم قال الرهن جاز  
والشرط باطل فان ضاع ذهب بالملك **الفصل الرابع** في نفقة الرهن وما شاكلها قالوا  
رحم الله في الاصل نفقة الرهن على الراهن اذا كان سائحا محتاجا الى النفقة كالعبد والداية في  
وفي مجموع التوازي اذا ابي الراهن ان ينفق على الرهن فالقاضي بالنفقة على الراهن بان ينفق عليه  
فاذا اصره الله فلم ينفق ان يحبس الرهن حتى يستوفي النفقة وان هلك الرهن بعد ذلك لا شيء  
له على الراهن وهذا قول زفر بن زفر رحمه الله ليس له ان يحبس بالنعيم واذا هلك  
في يد الراهن فالنفقة على الراهن حاله ونحوه الدواوين والطبيب على الراهن في  
المسئلة مطلقا في موضع من كتاب الرهن وفي موضع اخر من كتاب الرهن ان مداواة الراهن  
والفرج ومعالجة الامراض يجب قيمتها فما كان من حصه المضمون فعلى الراهن وما كان من  
الامانة فعلى الراهن لان الراهن في حصه الامانة مودع ونفقة المودع على المودع و  
هكذا ذكر القدر في رحمه الله في شرحه ومنه المسئلة من قال انما يجب على الدواوين والطبيب على  
الراهن لفاكاس الجاهل او المرضي حدث عند الراهن اما لا كان حادنا عند الراهن يجب  
على الراهن ومن المسائل من قال لا يلج على الراهن على كل حال والطلاق صح رحمه الله في  
الكسب يدل عليه وعرف القضاة في بعض الهند وانى رحمه الله ان ما حدث عند الراهن من ذلك  
فمن الدواوين والطبيب على الراهن وما كان عند الراهن ان اراد في يد الراهن في اجتهاد  
في لم يحجب فيه الى زيادة مداواة فالنفقة على الراهن وان اراد في يد الراهن في اجتهاد  
فه الى زيادة المداواة فالنفقة على الراهن لئن كان عليه لان الراهن كان  
تأخير على المداواة وان كان يحجب على السعة فالرهن اولى ولكن يقال له هذا امر حدث  
عندك فان اردت اصلاح ما لك اصابه حتى لا يتولى ما لك فداؤه قال محمد رحمه الله في الاصل  
وما انفق الراهن على الرهن والراهن غائب فهو منه منقطع فان امر القاضي ان ينفق ويجعل  
دينا على الراهن فهو رهن عليه فنقدنا ان نخرج من القاض لا ينفق من دينا على الراهن  
فانه قال ويجعله القاضي دينا فليس له ان ينفق من دينا على الراهن وان كان ينفق من دينا على الراهن  
اللفظ واكثر من ان ينفق من دينا على الراهن لان النفقة على الراهن وان كان ينفق من دينا على الراهن  
اما نحن بالامر بالانفاق لا يصح دينا وهذا لان امر القاضي في هذا الموضع كان لا يلزم للمامور

ثمنا الدواوين لا يخرج الطبيب

وما انفق الراهن على الرهن والراهن غائب

ثبثا فانه لا يلزمه الاتفاق وان امر القاضي بذلك لكن المقصود هو النظر في ذلك بتدريج بين  
الامر بالاتفاق ضربة وبني الامر بالاتفاق لتكون دينا فنقد الاطلاق لا يثبت الا اذا ناهما فلا يصح  
دنا الا بالانصاف عليه وفي المسئلة من قال ما لك عن ابي يوسف عن ابي صهبر رحمه الله  
اذا كان الراهن غائبا وانفق المدين على الرهن بعض العاقر رجوع على الراهن بها وان كان  
الراهن حاضرا له ترجع عليه وقال ابو يوسف رحمه الله فيما يجيب رجوع عليه **الفصل الخامس**  
فيما يجب للمرتين من الحق في الرهن اما في الراهن وعليه ديون كثيرة فلم ينفق الحق بالرهني لانه  
كان احق بالرهني من الراهن حال حيوته فكذلك ما في رهنه بعد وفاته وادار رهن من رهنها  
واسدا على ان يقرضه الف درهم وتقابضا لم تنافضا الرهن بحكم الفساد وادار الراهن  
استرجاد الرهن ليس له ذلك حتى يرد على الراهن **الفصل السادس** في ما اذا كان الراهن غائبا  
مقابلا بما يقص من الرهن فلا يكون له ولا له بعض الرهن بل هو رهن ماله ما اذا اياه اليه فان مات  
الراهن في هذه الصورة وعليه ديون كسر كان المدين احق بالرهني من غرضه ما انه كما كان احق  
به من الراهن حال حيوته ولو كان رهنه يدن له عليه رهنها فاسدا وسلمه ثم تنافضا الرهن  
فادار الراهن استرجاد الرهن قبل ان يورثه دينة فله ذلك بخلاف الفصل لان هناك الراهن  
قبض بمقابله الرهن سنا فيثبت المقابلة حقيقة اما عند بعض عقابله المهرهون شيئا  
نسب المقابلة ولم يعلو الرهن بذلك لان في ثبت المقابلة حكم الفساد التيب وكان  
للاهن ان يسترده وبخلاف الرهن الصحيح لان هناك ثبت المقابلة حكما لان الوهن سعلق  
بذلك الذي اما ههنا بخلاف فان مات الراهن في هذه الصورة وعليه ديون كثيرة ولم ينفق  
لا يكون احق بالرهني من غرضه ما انه كما كان المدين احق به من الراهن حال حيوته هذه الجملة  
في بيعه الجامع وادار رهن من رهنها فاسدا وانما وقبضا المدين ثم ان الراهن قضى بوفاء الدين وادار  
ان سبب بعض الرهن ينظر اياهم متى حصه كل واحد منها لم يكن له ذلك وان ينفق في  
الريادات ان له ذلك وذكر في كتاب الرهن انه ليس له ذلك في الاصل فلو انى ضعه  
وانى يوسف رحمه الله وما ذكر في الزيادات قوله محمد رحمه الله وقيل في المسئلة دواسان  
وهو الاصح فقد ذكر ابن سماع في النوادر جواب محمد مسلم ما اجاب به في الاصل اما ان لم يمس  
حصه كل عين فوضعه ان الضعفة وقعت مستحقة وفي قبض البعض فنفق الضعفة وليس  
لا احد المسئلة ولا ينفق الضعفة على صاحبها واما اذا تيب حصه كل عين وفيه ما ذكر في  
الاصل ان الضعفة مستحقة لان فوام الضعفة بالايجاب والقبض وقد اختلف وجه ما ذكر في الزيادات  
ان انفق ينفق حكمه اذ هو المقصود وحكمه يقوم بحله فينفق بالحق والاصل ويتقيد بتعدد  
اذا تعدد القوم بالتعدد فما ادا لم يتي حصه كل عين بعذر القول بالمعدول لانه لو تعدد  
صار ابدله كل قود ينفق بالافلا متى حصه كل عين فقلاد تنفع هذا التقيد فيقي على قضية الاصل  
واسهل في الزيادات لبيان ان نفق التسمية يوجب اصلاح الرهن فقال لا ينفق انه اذا نفق  
لاخذ العبد من الف درهم وللأمر ما ينفق دينا فان اذلهما حاز المال ملك قبضه وفيها ان من

السبب



رهن من رهنه رجل بالالف درهم يجوز ويصح نصفه وهذا نصف الف وثلثه رهنه بثلث الف ولو  
 مرج به فبطل رهنه من نصف هذا العبد بكذا او ثلثه بكذا لا يجوز وإنما لا يجوز لأن الرهن قبل  
 اختلافه وعند اختلاف الرهن يتمكن الشيوع قالوا ما أحسن فهم الله والمسلمان ممنوعان على  
 رواية كتاب الرهن **الفصل السادس** في تصرفات الراهن أو المرتهن في المهرور إذا تصرف  
 الراهن في المهرور قبل سقوط الدين من غير رضا الدين تصرفا يوجب الفسخ كالبيع والإجارة  
 والكتامة والهبة والصدقة ولا قران ونحوه لا يجوز ذلك المقر في حق المرتهن أصلا ولا يطل  
 حقه في الحبس وإذا قضى الراهن الدين ويطلب الحق ليس نفذ تصرفات الراهن وإن تصرف تصرفا  
 لا يوجب الفسخ كالعتق نفذ ويطلب عدا بطلان ذلك منظر إن كان الراهن موصيا فلا سعة على العبد  
 وعلى الراهن الضمان وإذا كان الدين صلا في الأصل أو كان مؤجلا ولكن قد صل الجبر الراهن  
 على القضاء وإنما لم يطل الجبر أخذ المرتهن في حقه العبد وجبها بينه مكان العبد وإن كان الراهن  
 معينا قل المرتهن أن يسع العبد وينظر ذلك في حقه العبد يوم العتق والى غنمه يوم الرهن  
 والى الدين يمتنع في إقامتها ثم رجع العبد على الراهن عا سعي إذا أيسر ورجع المرتهن على الراهن  
 بتقنية دينه أن فصل الدين عن الحياة وإن كان مكان العتق يلبس فأجواب فيه نظير الجواب  
 في الفكاك في فصلين أحدهما أن فصل العتق إذا كان الراهن معينا فالعبد يسع في الأقال  
 من ثلاثة أشياء وفي الدين يسع في جميع الدين بما بلغ والباقي منه إن التيسر لا يرجع  
 الدين على المولى ما سعى لأن الدين يبرأ لا يخرج من أن يكون سعة على المولى فيسحق في جميع الدين  
 ولا يرجع ولا كذلك العتق وإذا أقر المرتهن الرهن من اجني بغير امر الراهن فالعقد للمرتهن وصدق  
 بها عند إقصاء ردها الله ومحمد ردها الله بثلثه القاصب وإن كان الراهن اذن له في ذلك كان  
 الجبر للراهن وسقط الرهن حتى لا يعود رهنه إلا بالتجدد بشرط قبلي وكذلك لو كان المرتهن رهن  
 الرهن من غير اذن الراهن ينقض الرهن ولا يعود رهنه إلا بالتجدد بشرط قبلي وإن كان المرتهن  
 استهلك هذه الغلة ضمنها وإن هلك في يد فلاحها عليه لأنه وكيل بالأجارة والحواشي الوكيل  
 بالأجارة إذا قبض الأجر على هذا الوجه ولو كان الرهن حاة أو عبدا فكتب المرتهن الدابة أو شغل  
 العبد بغير اذن الراهن فملكه وما له إلا استرجاعه ففوضا من ولا يستقط سبي من الدين ويكون القيمة  
 رهنه عند مقام العتق كما لو ألتف اجني آخر وإن كان الاستعمال عاد رهنه كما كان في لو هلك  
 في هذه الحالة هلك مضمونا بالدين وإن كان الراهن اذن له في ذلك فملكه بده و حاله الاستعمال  
 هكذا عن مضمون حتى لا يستقط شي من الدين لأن استعمال المرتهن يأخذ الراهن كما يستعمل الراهن يأخذ  
 المرتهن وهذا الجواب كما قلنا فنهنا كذا وكذلك لو أعان الراهن بلذ المرتهن من اجني  
 أو أعان المرتهن بأذن الراهن من اجني فملك في يده المستقط لا يسقط شي من الدين ولكن للمرتهن  
 أن يسد إلى يده والحاصل أن بيد العارية يتعلم ضمان الرهن ولا يرفع عقد الرهن حتى كان  
 المرتهن أن يعمل الدين ولو ولد في يده المستقط رهنه كان المستثمر واجبتا أو رهنه  
 كان الولد مهورا وبدا لأجارة والرهن سطل عقد الرهن وبدا الولد لا سطل عقد الرهن

المرتهن

في

أجر المرتهن الرهن اجني

في لو ادع المرتهن الرهن من رجل بأذن الراهن أو ادعاه الراهن بأذن المرتهن كان للمرتهن  
 أن يعيد إلى يده وإن كان المصحف رهنه وأذن الراهن المرتهن أن يتصرفه فالمصحف في حالة  
 القارة عادية حتى لو هلك هلك بغير شيء وإذا خرج من القارة عاد رهنه كما كان في عارته العاديا  
 رجل رهنه عند رجل خالما وقال المرتهن ختم به ففتح به وهلك في حال الختم إن امره أن يتختم  
 في الختم فملك أمانته والدين على ماله لا ينصار عادية فخرج من أن يكون مضمونا بالرهن فإن  
 أمره من الأصبع ثم هلك هلك بالدين لأنه عاد ضمان الرهن وإن أمره أن يتختم في البصر فملك  
 حاله الختم يملك بالدين لا يكون عاديه لأن هذا أمر بالحفظ لا بالاستعمال هو الصحيح قلنا أمر  
 بأن يتختم في الختم وجعل الفسخ من جانبه لكف هذا وما لو لم يأمره أن يجعل الفسخ من جانب  
 الكف سواء هو الصحيح ذكره شيخ الإسلام رحمه الله المعروف بخواهره في باب إجازة الخراج  
 في مجموع المواز إذا رهن المولى لقرنوبيا سواي عشر درهما بعشر دراهم ثم إن الراهن  
 أذن للمرتهن في لبسه فلبسه ونقصه ستة دراهم ثم لبسه المرتهن بغير اذن الراهن  
 فنقصه أربعة دراهم ثم ضاع الثوب وقيمة عشرة دراهم فإن المرتهن رجع على الراهن بدهم  
 واليوم في ذلك أن الثوب لما رهنه بغيره وقيمة عشرة دراهم رهنه رهنه بدهم فلا أدب  
 ستة بلبس المرتهن بأذن الراهن فقد وجب للمرتهن على الراهن ثلاثة لأن هذه الستة  
 ذهب باستعمال الراهن معنى لأنه استعمل المرتهن بأذن الراهن كما سئل الراهن بغيره  
 فقام الستة الذاهبة تكون على الراهن وذلك ثلثه دراهم عما لم يكل رهنه درهم فلا ذهب  
 أربعة بعد ذلك بلبس المرتهن بغير اذن المولى في هذه الأربعة كلها تكون مضمونا على  
 المرتهن لأنها ذهبت باستعماله فلما هلك في قيمة عشرة دراهم صان المرتهن مستوفيا من دينه خمسة  
 وقد وجب على المرتهن أربعة للراهن وللرهن على الراهن ثلثه فصارت ثلثه مضمونا  
 وبقي على الراهن درهم فيجب عليه من حق وبقوله إلى عام عقد درهم لأنه استوفى  
 خمسة هلك الرهن وقضى ثلثه بطريق المقاصة واعتب عليه درهم مما هلك باستعماله  
 فجعله ما حصل له تسعة بقي إلى عام حقه درهم فرجع بذلك على المرتهن **المصنف**  
 في اختلاف الراهن والمرتهن فقال الراهن هلك في يدك وقال المرتهن قبضته متى بول  
 وهكذا في ماله فالقول هو الراهن لأن المرتهن يدعي عليه استرجاعا عارضا والدين بينه وبين  
 انصا وصبر المرتهن ضامنا وإن قال المرتهن هلك في يد الراهن قبل أن يقبضه كالقول  
 قوله لا تكاره دخوله في ضمانه والدين منه الراهن لا ثبته ابتداء الدين إذا مال الراهن هلك  
 هذه الحادثة كتمانها وقال المرتهن رهنني بالقرن فالفعل هو الراهن مع عينه ولم يكن  
 رهنه إلا تخساسة وإن قال الراهن رهنك بألف درهم وقال المرتهن لا بل رهنك  
 كتمانها وروى الحسن عن أبي جعفر ردها الله أنها تخالفان ويتن إيان عن  
 محمد ردها الله إذا كان الرهن ثوبا وأذن الراهن المرتهن في لبسه فلبسه وهلك واختلف  
 في ملكه في ماله الذي أوصى به ما نزع وعاد الرهن فالفق قول المرتهن لأنها قد اتفقوا

وإذا كان المصحف رهنه  
 وإذا كان الراهن المرتهن  
 لعرضه فالمصحف في حاله العارة  
 عارية

في الرهن والشهادة فلهذا أصلا الرهن من الرهن



عاضوهم من الرهن وله صدق الراهن وعوده الى الرهن وعنه انصاره من اقرعه ولساوى الف  
 دهم وسلط الراهن المير على سعة قتل المير من بعضه تحمايه وقلا الراهن لم سعه وكن  
 مات في يدك فان الراهن يحلف بالله ما تعلم ان المير من باعه بحمايه ويكون القول قوله ولا سلطان  
 بالله لعدومات في يد المير لانه لو قال لا ادري مات في يده او لا وكفى ادى انه لم اسعه كلن له  
 فحلف بالله ما يعلم انه باعه بسر عنى لى يوسف رحمه الله اذا كان التوكدها وقلا ذن الراهن  
 المير من لى سعه يوما فجاء المير من التوكده الى الراهن وهو يحرق وقال المير من تحرق ولساوى  
 وقال الراهن لم يلبس في ذلك اليوم ولم تحرق في لبسه كقول الراهن وان اقر الراهن انه  
 لبس في ذلك اليوم غنى انه قال اصابه هذا الحرق قبل لبس او بعد فالقول المير من  
 انه اصابه في لبسه لانها اتفقا على صريح القويض انضمان ليس المير من قتل القول قول  
 المير من في مقدار ما عاير الى ضمانه خلاف المسئلة الاولى لان في المسئلة اتفقا على دفعه في الضمان  
 ضمانا جعلا ولم يعنى في الراهن كخروج من الضمان فلا يقبل قول المير من في ذلك اذا كان العبد  
 رهنا فاقام الراهن بينه انه ابق عبد المير من واقام المير من بينه انه رده على الراهن وابق  
 عبده فلا بين سماعه فلا يحكم بينهما الله اذ بينة المير من لانه قد باع عبده ثم يحرقه  
 فكون دينة على حاله وهو يكرى منه بسر عنى لى يوسف رحمه الله اذا وقع الاصلاف من الراهن  
 والمير من ولدا المير منه فقال المير من ولده عنى بالقول قول المير من لانه في يده ولم تقا  
 اخذه من عنى ولو قال المير من رهنا جعلا فقال الراهن رهنا لانه قد خذها فالقول قول  
 الراهن واذا اكثر الراهن الرهن فان كان المير من ادعى الرهن مع القويض يقبل منه السعة على الار  
 والقويض وان كان المير من ادعى مجرد العقلا لا يسمع منه السعة عليه لان مجرد العقلا لا يسمع  
 فان كان المير من جعلا الرهن لا يسمع من الراهن السعة على الرهن لان العبد ليس بالارم من قبل  
 المير من وسهلا اليهود على معانيه البعض او على معانيه اقرار الراهن بذلك فهو اسوأ من قبل  
 لى صوته رحمه الله الاخر وهو قولهما اذا اقام الراهن بينه انه رده عنه عبدا مساوى الذى رده  
 بالثمن دهم واكثر المير من الرهن ولا يدين ما صنع بالعبد ختمه فحمة العبد يحس له ذلك  
 مقدار الدين ويرد الباقي على الراهن وتوا المير من الرهن والموت عند ذلك بما فيه ولا يدين  
 الزيادة لانه امين في الزيادة ولم يوجهه مع جود فلا يراه زيادة **المصالح الساسية**  
 في المسر فاسجل رهن من كره عبدا او هكذا الرهن في يد المير من كره استخف رجل بالبينه كان  
 له ان يضمن ايضا فساد قال ضا الراهن ملكه باذ الضمان سابقا على عقد الرهن فبى به رهن  
 ملك نفسه وان المير من صار مستوفاه فله الرجوع بالدين على الراهن وان جعلا المير من رهن  
 عاضوهم على الراهن لان المير من معزور من جهة الراهن وفي قبض الرهن عامل الراهن فكان له الرجوع  
 عما عزم به مع المستاجر على الارض والمودع على المودع ورجوع بالدين عليه ايضا وكان ينبغي ان  
 لا يرجع على الراهن بالدين لان قرار الضمان على الراهن فصار تضمير المير من وقرار الضمان  
 على الراهن بمنزلة تضمير الراهن وكوثر الراهن لا يرجع المير من عليه بدنية فمما يجب ان يكون

اذا كان الراهن عبدا فامام  
 الراهن منه انه اقر عبد المير  
 فامام المير من لانه رده  
 على الراهن وان عتله

كذلك والجواب انه اذا قهر الراهن فالراهن يحلف بالله ما تعلم من رده المستحق سابقا على عقلا  
 وتبين انه رهن ملك نفسه فله الرهن وصار المير من بالهلاك مستوفيا دينة فلا يرجع بعد  
 ذلك بالدين على الراهن اما اذا ضا المير من الراهن لا يملكه من جهة المستحق اما عتله من جهة  
 المير من لان المير من غاصب في حق المير من لا بدوان عتله من جهة المستحق باذ الضمان ولكن  
 من حيث ان اقرار الضمان على الراهن ينقل الملك من المير من الى الراهن والمير من لما صاها  
 من وقت قبض حكم الرهن فيملكه الراهن بعد عقد الرهن فالرهن لم يقع على ملك الراهن  
 في هذه الصور فلم يصح ولم يصح المير من مستوفيا دينة فكان له الرجوع بدنية على الراهن  
 الاب او الدوى اذا رهن متاع الصغر بدنية تقب القياس ان لا يجوز وفي الاستحسان كون  
 وهذا قول ابي صعه ويحمد رحمه الله اما على قول لى يوسف رحمه الله لا يجوز قياسا واستحسانا  
 وهذا لان الراهن ايقاع حكمي والاب والوصى على ان ايقاع بينهما حكمهما من مالا الصغير على البيع  
 عدهما غير اتفقا لوباعا مال اليتيم من ريت دنتما بثل ما عليهما من الدين يجوز ويقع  
 المتعاضة بينهما كان المشتري عليهما من الدين وبيتهما وجب بالبيع على المير من وعقد لى يوسف  
 لا يمكن ذلك ولا يقع المتعاضة كذلك لا يملك من الراهن واجمعوا على انها لو اراد ايقاع بينهما على  
 الحصة من مالا الصغير انها لا يمكن ذلك واذا ما رهن بدنية وهلك الراهن في يد المير من  
 ملك بما فيه ويضمن الاب والوصى للصغر قيمة الرهن اذا كان العمة مثل الدين وان كانت العمة  
 اكثر من الدين يجهز بقدر الدين ولا يضمن الرهاد مالا فاما زاد مودع مالا الصغير ولهما هذا القول  
 فاذا كان على المسددين وله وصى فله من بعض مالا المثال المسد من بعض ماله لا يجوز وكان لباقي  
 في الغرماء نقضه لما ذكرنا ان الراهن ايقاع حكمي ولو ابراه بعض الغرماء بالابتداء للحصص لا يجوز فاذا  
 ادا ابراه بالكلية واذا رهن الوصى خاذا للثمن من نفسه يدبر له على الثمن لم يحى ولو رهن الاب  
 متاع نفق من ابنه الصغير او رهن متاع الصغر بدنية لم يحى على التخيير لا يجوز اذا استعمل من نفس  
 بوبال رهن بدنية فهو جائز واذا رهنه بدنية بلى شي كان ويلى قدره كان فهو جائز لان الامان  
 حصله مطلقه فهو بمنزلة الاعارة لا ابتعا مطلقا ولو سمي له شفا فز منه باقل من ذلك واكثر فملكه  
 على بلنة او جعلا الاول اذا كانت قيمة الثوب مثل الدين المسمى بان كانت قيمة الثوب المستعمل عشرة  
 والدين عشرة وفي هذا الوجه لو ادهن باقل من عشرة او اكثر من عشرة يضمن ضامنا للتوب ان كان ملك  
 فيه التوب اكثر من الدين المستحق بان كانت قيمة التوب اى غير الدين المسمى عشرة وفي هذا اليوم اذا رهن  
 اكثر من الدين المسمى عشرة وفي هذا الوجه اذا رهن اكثر من الدين المسمى او باقل من قيمه التوب  
 ان كان ملكا يكون قيمه التوب اقل من الدين المسمى بان يكون قيمة التوب سعة والدين عشرة وفي هذا  
 اليوم ان زاد على المشتري قيمة التوب وان بعض ان كان النقصان الى تمام العمة بان رهن  
 تسعة لا يضمن شفا وان كان النقصان اقل من ذلك بان رهن ثمانية بضمي فحمة التوب وان  
 اعاره ليرهنه بثنى سماء فز منه بجنس كرا واعاره ليرهنه من رجل مقبى فز منه من رجل  
 اخر فهو ضامن والحاصل ان ما يكون مقبلا من التقييد يجب اعتباره وفي كل موضع لم يضمن

الاب او الدوى اذا رهن  
 متاع الصغر بدنية

على المسددين وله وصى فله من  
 بعض مالا المثال المسد من بعض ماله

الصغير  
 استعان بوبال رهن بدنية



تخالفا وهكذا الرهن في يد المرتهن يرجع المعبر على المستعير بقدر ما صار المرتهن مستوفيا له من دينه  
لان رجوع المعبر على المستعير بعله الله قضى دينه من ماله بامر قائم يرجع بقدر ما حصل القضاء  
وان لم يكن الرهن قد هلك وكثر اصابه عيب ذهب من الدين بحسابه ووجب لرب الدين مثله على  
الراهن لان القضاء حصل بذلك القدر رهن عينا قيمته بالفسوس الى المرتهن ثم رده على المرتهن  
وقيمة خمائة فذلك عند المرتهن بملك جميع الدين اعتبر قيمته في الرهن يوم القبض الاول  
ولو كان الرهن غصبا والمثله مجالها فعلى القاص قيمته يوم غصبه ما نال الراهن اذا باع الرهن  
وسلم بخير المرتهن ان شاء ظهر الراهن وان شاء ضمن المشتري وان شأنا اجاز واخذ التمس  
باب المادون من سوج الخايع الصغير وهذا اسان الى ان السع موقوف **الفصل الاول** فيما يجوز فيه الصلح وما لا يجوز  
انصلح **٩٥** هذا الكلام سمل على اربعة فصول **الفصل الاول** فيما يجوز فيه الصلح وما لا يجوز  
قال محمد رحمه الله في الاصل انما امرأة صولحت عن ثمنها وامرأتين لزوجها دين على التام وكما نت  
ملا قدت اكثر من نصيبها من العتيق كان ذلك جائزا وان لم يمس لها ما وكره فيها هذه المسئلة على وجهين  
اذا لم يكن في التركة دين وقد ترك الزوج دراهم وعروضها وصولحت على دراهم ان كان ما اخذت من الدراهم  
اكثر من نصيبها من الدراهم جاز ويجعل النثل من الدراهم والمثل والباقي من الدراهم باز العروض غير ان  
ما يخص الدراهم من الدراهم يكون من فاضلها قبض الدين في المجلس اذا كانت الورثة مقيمين  
بالتركة غير ما يقين نصيبها لان نصيبها من التركة في هذه الحالة امانة في يدهم وقبض الامانة لا يثبت  
عن قبض الثمن وان كانوا جامدين للتركة او مقيمين الا انهم ما يقين نصيبها من التركة الا ان لا يثبت  
قبضها في المجلس لانهم صاروا غاصبي ضامنين لنصيبها وقبض الغصب سوي عن قبض الثمن خاليا عن القبض  
وكذلك كان ما اخذت اقل من نصيبها من الدراهم لا يجوز لانه يبقى العروض وبعض الدراهم خاليا عن القبض  
فعذر يجوز هذا الطلح بطر بوا المعاضة وتعذر تصحيحه بطر بوا لانه الباقي لان التركة عين و  
البراءة عن الاعيان باطل قللك الحكم ابو القعنل لما يبطل الصلح على مثل نصيبها من الدراهم وعلى اقلها  
من الدراهم ماله التصديق واما حاله المتأخر فالصلح جائز لان حاله المتأخر المعطى يعطى المال لقطع  
المانعة وتؤدي عينه فلا يمكن الرجوع الى هذا اسرار محمد رحمه الله في الاصل وان لم يعلم مقدار  
نصيبها من الدراهم الى ترك الزوج لم يجر الصلح فسد من وجهين وجه من وجهه فكا ما يقين الجانب  
الفساد وان صلحت على عرض او ما جاز وان قل لانه لا يمكن الرجوع الى خلاف الجنس وان  
كانت تركه الزوج ذائرا وعروضها فصولت على الذائرا فصولت على التفضيل الى قللك الدراهم  
وان صلحت على دراهم حاز على كل حال وان كانت في تركه الزوج دراهم وذائرا وعروضها فصولت  
على دراهم او ذائرا لا يجوز الا اذا كان بديل الصلح اكثر من نصيبها من ذلك المقدار حتى يكون المثل  
بالمثل من ذلك المقدار والباقي بان التقيد الاخر والعروض ان صلحت على دراهم وذائرا حاز  
على كل حال وتصرف الجنس الى خلاف الجنس لان ما يخص الدراهم من الذائرا وما يخص الدراهم من الدراهم  
موقوف قبض الدين والمجلس وما يخص العروض ليس بمرقوق فلا شرط فيه من البديلي  
المجلس ثم في الموضع الذي يجوز هذا الصلح لا يحتاج الى معرفة مقدار حصتها من جملة التركة و

مكان  
ماع الرطون وسلم

لان هذا الصلح

وهذا مسكول لان جواز هذا الصلح بطر بوا السبع الا ان هذا ساع لا يحتاج فيه الى التسليم ويبع ملزم يعلم  
الباع والمشتري متلدا اذا كان لا يحتاج فيه الى التسليم جائزا لا يرى ان من اقر انه غصب من  
فلان شيئا او اقر ان فلانا اودعه شيئا ثم ان المقر اشترى ذلك الشيء من المقر له جاز وان كانا لا يعرف  
مقدار كذا هنا وان كانت التركة بمجمله لا يدرك ما هو ذلك الشيء الامام الزاهد طهر الدين المرتضى في  
رحمة الله في شرح كتابها شروطا لا يجوز الصلح على المكيل والموزون لما فيه من احتمال الرجوع وان كان  
كان في التركة مكيل او موزون او نصيبها من ذلك مثل بديل الصلح او اقر وماله العبد ابو صهح يجوز  
هذا الصلح لانه لا يحتاج الى ان يكون في التركة من جنس بديل الصلح او كان يحتمل ان يكون نصيبها من ذلك  
اكثر من بديل الصلح او اقل فكونه احتمالا لا يوجب ذلك لا يكون معتبرا وان كانت التركة عقارا او اراضي  
وجبوا وان اتيته وكل ذلك في يد المدعي عليه الا ان المدعي لا يعرف ما في ايديهم انه ما هو فصولهم على  
مكيل او موزون جاز وقد مر جاز هذا الوجه اذا كان التركة دين لا دخل الدين في الصلح  
ان صلحها من الدين والعين على مال او صلحها على ان ياخذ الدين من الغريم ويترك حصتها  
في سائر الاموال فذلك باطل لانه عيقل الدين في عين من عيقل الدين وفسد الصلح في حصة الدين  
فسد في حصة العين لان التقيد واحد وان لم يدخلوا الدين في الصلح صلح الصلح عن باقي التركة وهي  
الدين بينهم على فرايق الله تعالى وان ادادوا جواز هذا الصلح فقد ذكرنا وجهه في كتاب القيمة  
من هذا الكتاب ووجه آخر ان ستقرض المراه منهم مثل نصيبها من الدين ثم تحيلهم بذلك على الغريم  
ليعطهم من نصيبها وتقبل الغريم ذلك ثم يصلحونها عن بقية المال فقصص جميع هذا الذي  
العين مستحالة لهم واما ادالم يكن الدين معلوما وقت الصلح ووقع الصلح جائزا على شخص ولو كان  
من الوجوه ثم ظهر دين للميت او ظهر عن الميت ذنبي رجل هل يكون داخل تحت الصلح لا روي  
لهذه المسئلة فلا يصح ان يكون رحمه الله لا يشترط ان يكون داخل تحت الصلح لا روي  
يقول بطلان على قول هو لا اذا دخل ما ظهر تحت الصلح ان كان ما ظهر عننا لا يوجب فساد  
الصلح وان كان ما ظهر ذنبا ان كان الدين مستثنى من الصلح لا يفسد الصلح وان لم يكن مستثنى  
يفسد الصلح واذا شرطوا في هذا الصلح ان لو ظهر عن الميت دين فلا شيء وعليها لا يفسد الصلح  
وكذلك لو شرطوا ان اظهر للميت دين فلا حصه لها في ذلك الدين لا يفسد الصلح وفي فتاوى  
سما لانه رحمه الله لا يشترط لو شرطوا في هذا الصلح ان لو طبع شيئا من التركة فلا شيء  
عليك ان لا يفسد الصلح ولكن هذا ليس بصواب لان هذا شرط ان لا ينظم خلاف اذا شرطوا ان لا  
ظهر عن الميت دين فلا شيء عليها في نوازلهم قاله سالك بان يوسف رحمه الله عن امراء او تحت  
مراقضا على ورثة زوجها فصلحوها وهم جاحدون انها امراء الميت على اقل نصيبها من  
الميراث الميراث والميراث ونصيبها من الميراث من الدراهم اكثر فلا الصلح جائزا وانما جاز بها  
حكيم من الحاكم السيد رحمه الله قبل هذا عم قللك وطبيب اللورثة ان علموا واقامت المراه  
يوجد ذلك بينه امراة انبطلت الصلح وان صلحها الابن ميراثها على دراهم وذائرا ولا وارث  
للميت يكون ما ترك الميت من الذهب والفضة حاضرا عند الصلح او يكون غيبا فها ان لا يترك

كان

ان











بالنفس اذا لم يجد الصلح عنها مل سطل الكفالة فيه روايتان في رواه كذا الشفعة والحواله والكلية  
 وفي الصلح من روايتان في صنف سطل سطل وفي الصلح من رواه اني سلمان لا بطل المروية منه  
 اذا صلح السارق على ان يدفع الى السارق ما في درهم بغير السرقة ودفع قال كان العرض  
 مسروقة فاقبضه واولا في الباب الاخير من صلح حصار رحمه الله تعالى فلا يدين على احد  
 ثم ادعى على رجل دينه ذلك وتوكل على كل من في عليه دين فهو بريء من كل ما لا يبرأون  
 من دينه الا ان يفتصل رجلا بعينه فنعقد هذا بركي مما الى عليه فكذا روي عن ابي يوسف رحمه الله  
 وعن محمد رحمه الله في رجل له على الناس دين وهو غائب عنهم فعلى ابي الذي كان له عليه  
 شيء فهو في حكمه ان ياتهم بما له وتوفصل رجلا بعينه وقال فلان وصل مما الى عليه وهو  
 غائب هو جانيه وهو صلح المسعى ابن سماعة عن ابي يوسف رحمه الله رجل له على رجل ألف درهم  
 فاقام الطالب بيته انه صالح فيها على ما به درهم وهذا التوب واقام المطلوب بيته انه اثره  
 منها والبسبه بيته الصلح قال لا في ايجز في التوب فاذا اجزته في التوب اجزته في الماله الا ان  
 في البعض وبطله في البعض وتوفاه الطالب بيته انه صالح فيها على ما به فط كانت بيته الكره  
 او لا لا ليس هنا شيء غير الاصل او العطل رحمه الله اعاد مثله التوب في هذا التوب  
 في موضع كذا وقال يقبل بيته الطالب على التوب خاصة وبسبه المطلوب على التوب وفيه  
 ايضا رجل له على رجل ألف درهم وهو مقيم بها فقال الطالب صلحنا على خمسمائة بون بها  
 الى على ان يبرأ من الماله وقال الطالب صلحنا على اربع مائة واقام البينة ووقفا  
 وقتني او وقتا واحدا ولم يوفقا فالتسبه بسبه المطلوب في جميع ذلك وفيه ايضا  
 ابراهيم عن محمد بن جلال قال نعمة حططت عنك خمسمائة من الافاق عليك على ان تقضي الخمايته  
 الباقية راس الشهر وقال الذي عليه بل حططت عنك بغير شرط قال في هذا المطلوب لان الطالب  
 قد اقر بالخط ووقه ايضا ابراهيم عن ابي يوسف رحمه الله رجل ادعى دارا في يد رجل فصالحه للمدعي  
 عليه على الفان يكسها له فمر ان المدعي عليه اقام بيته انها له واراد ان يرجع في الهل فليس له  
 ذلك ولو اقام بيته انه اشتراها من المدعي قبل الصلح قبلت بيته وبطل الصلح ولو لم يقم بيته  
 على الشراي واقام بيته على صلحها قبل هذا الباب امضت الصلح الاولى وبطلت الثاني  
 قال كل صلح بعد صلح فالاول صحيح والثاني باطل وكل صلح وقع بعد الشره فهو باطل وان كان شره  
 بعد شره فالثاني حق وان كان شره بعد الصلح اجزنا الشره وبطلنا الصلح كذا  
 الاكره هذا الكتاب يشتمل على فصلين الاول في نفس الاكره وشره ايطا صحتهم وبيان حكمه فقوله  
 اجتمع اصحابنا رحمهم الله ان الاكره يؤعيد تلف النقص او عضو من الاعضاء اكره معتبر شرعا  
 حصل الاكره على الفعل او على القتل وان حصل الاكره بالجس في التقيد حصل الاكره على فعل  
 من الافعال وهو غير معتبر شرعا ويجعل كان المكره فعل ذلك الفعل بغير اكره وان حصل الاكره  
 بالتقيد والجس على فعل من الاقوال ان كان قول لا يستوي فيه الجسد والشر كالسبع والامان  
 واليه والصدق والاقراء هو اكره معتبر شرعا وان كان الاكره يعود يستوي فيه الجسد والشر

كل صلح بعد صلح  
 وشره بعد شره

كالطلاق والعناق فهو غير معتبر شرعا ويجعل كانه طلق واعتق بغير اكره حتى ينفذ القتل والارواح  
 المولى على المكره بشي كانه اعتق بغير اكره وقد بشرط صحت شرعا ان يكون الاكره من السلطان  
 عندنا صوته رحمه الله وعندهما اذا جاء من غير السلطان ما يحكي من السلطان فهو اكره على  
 شرعا وفي اكره الزوج امراته عن ابي حنيفة رحمه الله رواه ابن رواف قال هو اكره معتبر لان  
 الزوج سلطانها وامرها هذه الرواية ذكرها شيخ الاسلام رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله  
 انه اذا هذها بما يحل به الدم فهو اكره معتبر وقال محمد رحمه الله اذا خلا بها في موضع لا يسمع  
 ففعل السلطان وحكم الاكره متى حصل الاكره يؤعيد تلف على فعل من الاعمال ففعل المكره  
 الى المكره فيما يصلح ان يكون المكره آله للمكره كان المكره فعل ذلك بنفسه وذلك كالاكره  
 على قتل انسان او اتلاف ماله وطحا قال ابو صعد رحمه الله اذا اكره على القتل يؤعيد تلف  
 قتله بالصلاح يجلب انصاف على المكره لان المكره يصلح آله للمكره في حق القتل بان ماخذ  
 ويضربه على غيره حتى يقتله فيقتل فعله الى المكره في حق القتل ويجعل المكره قتله بنفسه  
 فيبطل انصاف عليه وبما له يصلح ان يكون المكره آله للمكره يبقى الفعل متصلا على المكره كما  
 في حق الاثم في مسله القتل فان القتل في قول الاثم يبقى مقصودا على المكره لان الاثم انما يكون بقصد  
 العلب بان يقصد قلبه ولا يتصور من المكره ان يقصد بقلب غير فبقى القتل في حق الاثم مقصودا  
 عليه ومتى حصل الاكره يؤعيد تلف على غيره في الاقوال ان كان قول لا يستوي فيه الجسد والشر  
 وسعى بوجهه بالتقيد كالطلاق والعناق فحكمه ان يقدر المكره آله للمكره في حق الاتلاف وسعى  
 الاتلاف الى المكره لان المكره في حق الاتلاف يصلح آله للمكره وفي حق التلف به الذي لا يصلح آله له  
 معتبر مقصودا على المكره وهذا كان الولاد للمكره في فصل العتق والعن لان العتق وسعى بوجهه  
 بالتقيد وهو في حق العتق لا يصلح آله للمكره فانه لا يمكنه الا يتقيد في تقيد بلسان غيره وشرع  
 بالنظران على المكره وانتم على المكره في حق الاتلاف الى المكره لانه في حق الاتلاف يصلح آله للمكره  
 وفي الطلاق كذلك مع ان المكره في حق الاتلاف يعتبر آله للمكره ويتقيد فعله الى المكره لا من تلف  
 سكرته الغير لا يضمن له شيئا بخلاف ما اذا تلف عبد الغير وان كان قول لا يستوي فيه الجسد والشر  
 كالسبع والامان كما ذكرنا في حكم الاكره فساد ذلك القول وكذا اذا كان قول لا يستوي فيه الجسد والشر  
 الا انه لا يتقيد بوجهه بالتقيد بحكم الاكره فاده حتى لا يتقيد المكره والوجه مستوي في الجسد  
 والعن ولا يتقيد بوجهه بالتقيد حتى ان من قصد ان يكفر فيقتل ان يقتله يكون كافرا هذا  
 اذا حصل الاكره يؤعيد تلف وان حصل الاكره بالجس والتقيد على فعل من الاعمال فلا حكم  
 له ويجعل كانه فعل ذلك الفعل بغير اكره ومتى حصل الاكره بالجس والتقيد على قول ان كان  
 قول لا يستوي فيه الجسد والشر فلا حكم له ويجعل وجوده كعدمه كان المكره باشره كذا القول باختيار  
 من ما ذكرنا من المسائل السلطان اذا اخذ رجلا وقال ليقتل او يتشرب هذا الخمر او لتاكلت  
 هذه الميتة او لتاكلت لحم هذا الخنزير كان في سعة من تناول لم يل يفرض عليه التناول او كان  
 في غايته انه لم يتناول فيقتل لان تناول المسد حاله الضرر مستثنى عن الحرم قال الله تعالى







نصف السمتان في الكراه تسمية والمتعة ان لم يكن في الكراه تسمية رجع بذلك على المكره وان  
كان بعدا لدخول بها وضمت الروح للمسمى ان كان في الكراه تسمية ومن المثل ان لم يكن  
في الكراه تسمية لا يرجع بشئ من ذلك على المكره واذا اكره على كراه امرأه بعشر الاغدرهم  
ومن مثلها الغدرهم فالكراه جازي ويكفر للمراه من العشرة الا ان كان معها الغدرهم وبطل  
الفضل اما جواز الكراه لان الكراه تصرف يصح مع المهرل وتعلق ثبوته باللفظ لا بحاله فيصح  
مع الاكره كالطلاق والعناق والتسمية فاسد لان التسمية لا يصح مع المهرل فانه لو تزوج  
وسمى لها عشر الاغدرهم هان ذلك لان لها من العشرة الا الاكراه قد مر مثلها واذا فسدت التسمية  
كان لها من مثلها ولا يرجع الروح على المكره بشئ لانه اوجب عليه ما لا فقد اوجب بعوض وقد  
الطحاوي انه يجب الزيادة على مهر المثل ويرجع الزوج بالزيادة على المكره واذا اكره على العقد  
على القصاص فعقبا فالعفو جازي لان العفو تصرف لا يبطله المهرل فصح مع الاكره كالطلاق وله  
يعني المكره لو لم يكن القصاص شيئا لان القصاص ليس بمال وليس له حكم المال واذا اكره على ابراء مديون  
فأبراءه فلا ابراء باطل لان ابراء المديون مع المهرل لا يصح لان فيه معنى التملك فلا يصح مع الاكره  
وكذلك لو اكره على ابراء الكفيل فأبراءه فلا ابراء باطل لان ابراء الكفيل يرجع لا ابراء الاصل واذا  
اكره على تسليم الشفعة فسلم كان تسليمها باطلا وكان ينبغي ان يصح مع المهرل لان المقصود من  
حق الشفعة الاصل بالشفعة وان تم تملك ملاعمال ومثل هذا التصرف لا يصح مع المهرل فكذا  
التسليم الا انه لا يبقى حقه في الشفعة بعد التسليم هان ذلك لان التسليم مع المهرل قد صح على لانه  
سكت عن المطلب من غير عذر واذا اكره الرجل على الزنا يامراه فزني بها كان ارضه وجهه الله  
اولا يقول يجب عليه الحد ثم رجع وقال الاصل عليه وهو قوطها ووجب المهرل على الزاني كانت  
المراه مكرهه على الزنا او كانت طابعة لا يرجع بماضيه على المكره لان منفعة الوطع حصلت  
للزاني وكان كما لو اكره على اكل طعام نفسه فاكل ان كان جايعا لا يرجع على المكره بشئ وان  
كان شبعان يرجع عليه بقيمة الطعام لان الفصل الا انه حصل للمكره منفعة الاكل وعلى المراه  
لا فان قيل هذا العذر يشكل على اكله على اكل طعام الغير فاكل فان الشبان على المكره لا  
على المكره وان كان المكره جايعا وقد حصلت له منفعة الاكل قلنا اعلم بحجب النضان على المكره  
ثم لانه اكل طعام المكره باذنه لان الاكره على الاكل اكره على القرض لانه لا يمكنه الاكل بدون  
العضد وكما قبض المكره الطعام صار قبضه منقول الى المكره وكان المكره قبض بنفسه فعلا  
لهذا اكل ولو قبض بنفسه صار غاصبا ضامنا لما لكا للطعام بالنضان ثم صار اذ ناله بالاكل  
لو غصب حقيقة وماله كل فاكل واذا القاصب بعد ذلك النضان لا يفيض الاكل شيئا لانه  
اكل طعام القاصب باذنه كذا هذا وجع طعام نفسه لم يصير اكل طعام المكره مادته لان المكره  
ضامك بضم بعد الاكل والاذن وجد بعد الاكل بانه ان طعام نفسه لا يمكنه الا جعل المكره  
غاصبا الطعام قبل الاكل لانه النضان الغصب لا يجلي اياه له بل لما كادام الطعام في يده  
او في فمه فتعدرا بحجب النضان الغصب قبل الاكل حتى يصير الطعام ملكا له قبل الاكل واذا لم يوجد

آکرہ علی نکاح امراہ بعقہ  
الافدرہم و مهر صلبا القہ

أكد على العقد العاص

وَادَاكَرَهُ عَلَى ابْنِ الْكَيْفِ

آكوه على سلم الشفقة

آکرہ علی الزنا

آلوه علی اکل طعام نفی

الضمان

سبب ضمانه طعام المكره قبل الاكل صارا كجلا طعام نفسه لا طعام المكره الا ان المكره متى كان  
لم يحصل له منفعة وقد اكرهه على اطلاق ماله ومن اكرهه غني على اطلاق ماله وانقص من المكره  
والمرأة اذا اكرهت على الزنا لا احد عليها لان الموجود منها التخليق لا يجوز واذا جاء الاكره لم يبيح الفعل  
منها علقا والرجل آتية في الاقدام على الزنا لان الزنا هو المظالم واما المرأة اذا كانت بكرهه على  
الزنا هل بائنا ثم ذكر مسيح الاسلام رحمه الله في شرحه في باب الاكره على الزنا على انها ان اكرهت  
على ان تملك من نفسها فتمكنت فانها بائنا لان التملك منها زنا الا يبيحها اذا كانت طائفة في التملك  
فتمكنت حذيت وان ماكنت ولم تملك من نفسها وزنى بها الاثم عليها وذكره ايضا في باب الخييار  
في الاكره انها اذا اكرهت على الزنا فتمكنت من نفسها فلا اثم عليها وقرى من جانب الرجل وقيا  
المراه وهكذي ذكره في الامم السرحى رحمه الله في شرحه في باب الخييار في الاكره وهذا كله اذا  
كان الاكره بوعيد تلف فان كان الاكره بوعيد سجن او قيد فعلى الرجل التحذير بلاطلاق واما  
المراه فلا احد عليها ولكنها بائنا وكما منع المكره عن الزنا حتى قتل فربى ملجور **فصل**  
في المسرف فان لو ان رجلا اكره على الشرب وله امراه مسلمة ففعل وحلى سبيله فانها ماقتلها  
قتلت اذ لم تدكرت بالله تعالى وقد ثبت مكره وفلاح الروح اظهرت ذلك اظهرنا وقلبي مطمئن  
بالامان فكم هو على الروح استحبابا لانه انكر سبيل الفرقه سماحه ان الكلام بالكفر ليس بسبب  
للفرقه لعينه ما لم يكن معتقدا لذلك ويقول على وجه الاستحراق الامري لوقال النبي من الله  
حاكما عن اليهود او فلا المسبح من الله ما كيا عن النصارى لا يبيح امراته وان تكلم بكلمة الكفر ولم يولد  
الاستحراق لهذا ولا الاحتراق اذا كان مكرها وقلبه مطمئن بالايمان فهو مع قولنا انكر سبيل الفرقه  
فكان العرف قوله قال اقرأ المكره باطل ان شئ كان المعجزة فانه لو اقرأه اعتق عبدا او طلق امراته  
هاترا لا يصح اقراره حتى لا يقع الطلاق والعنا وكل تصرف يبطل الزنا يبطله الاكره ثم انما يبطل  
الاقرار بالتمهل لان الاقرار اجبار عن امره وليس باثبات للحاكم والخبر محتمل للصدق والكذب وباللهم  
بترجيح جهة الكذب على جهة الصدق فلم يتعلق حكمه بالاكره ايضا يتبعه جانب الكذب فلا يتعلق  
حكمه فان قيل اذا كان اقرار المكره بالعتق والطلاق باطلا لا يجعل انشاء الخلا بجال حتى لا يلغوا في  
حمله مجازا وقد امكن لان العتق فيما مضى سبب لشوته في الحال هذا كما قال ابو صه رحمه الله فانه  
قال لعبد وهو اكبر من ثمانه هذنا بنى فانه يعتق عليه وجعل اقراره انه علق من ماله وانه سبب  
للمكره في الحال مجازا عن انشاء الحرية في الحال قلنا على علم الكرخي رحمه الله ان كان يحل مسئلة الاقرار بعتق  
ماض على الطلاق وكان هو علقه في قسمه رحمه الله يحل محازع الافشاء في الحال كذا يلغوا كما في  
مسئله النسب وعن من المتأخر فالواحد الاقرار بالعتق في الماضي قبل اكل وهذا العاقل في قسمه  
هذه المسئلة وسبب النسب على وجه الاصع رحمه الله وهو الاصح ولو ان نصرا تبا اكره على الاكل  
واسلم فاعيا سانه لا يصح اسلامه وفي الاستحسان يفتي فان ابتد بعد ذلك فاعيا سانه يفتي وفي الاستحسان  
يخبر على الاسلام ولا يقتل وهو نظير القياس والاستحسان في الولد المولود من مسلمة بائنا يبلغ من ثمان  
وفي الدنيا اسلامه في صغره اذا بلغ من ثمان فانها يجب ان على الاسلام ولا يقتل استحسانا ولو اكره على

المراه اذا اكوه على الزنا

اور امكن باطل

افرنه اعور عده او طلق امراته  
هاللا لا يصح اقراره

ولون نصر اسلام



ولو اكره على الاقرار بالام

ولو ان امرأه اكرهت بوعيد  
لف او جعل او هدد بغير  
من دفعها بطلعه على الفدية

ولو اكره على الاقرار بالام في الماضي فاقرا فان باطل ما قلنا ولو ان امرأه اكرهت بوعيد  
او بغيره فاقرا فان باطل ما قلنا ولو ان امرأه اكرهت بوعيد  
بسبب الاكره لان التام المأكل لا يصح مع الاكره ويكون الواقع رجعيًا ان كان لفظ الطلاق  
الواقع يصح الطلاق بعد الاقرار بخلافه في غير ذلك يكون رجعيًا وان كان لفظ الطلاق  
يكون بائنا فان كانت المرأة من غير رجعية قد رجعت بذلك لفظه بطلان ما قلنا فان كان التام  
لفظ الطلاق لا يصح اقرارها لان الاقرار وحده في حلال ما لا يصح منها ابتداء الطلاق بالام فان كان لا يصح  
لفظ الطلاق على اقرارها وانما لم يصح المأكل وبتين زوجها اكرهت في صفة جهده وفي قمار قهرهما  
اجازتها بطله والطلاق جعي على حاله ولا يلزم المأكل فمن شأنا جهده من جعل هذه المسئلة فرج  
مسئلة شرط الخيار للمرأة في الخلع فان على قول في صفة جهده شرط الخيار للمرأة بالطلاق والواقع  
والمأكل واجب واذا جاز ثبوت الخيار للمرأة بسبب السر عند ابي حنيفة رحمه الله جاز ان يثبت الخيار بسبب  
الاكره بين ان يجزى وبين ان لا يجزى وعلى قولهما لم يجز ثبوت الخيار بسبب الاكره واذا لم يثبت الخيار  
بسبب الاكره لم يكن لها ان تختار امضا المأكل الا ان هذه المسئلة يفارق تلك المسئلة من وجه وهو ان  
في تلك المسئلة لا يقع الطلاق عند ابي حنيفة رحمه الله قبل الاجازة وهذا الطلاق واقع وان لم يجز  
شياء وانما اقر قاضي هذا لان الثابت للمرأة في تلك المسئلة خيار شرط ومضاه ان المشروط له  
الخيار لا يملك ما اشترى من صاحبه والمرأة اشترت الطلاق من زوجها فلا يملك ذلك مادام الخيار شرطًا  
كما لو اشترى غنما من الفرج على انه بالخيار واما الخيار للمرأة هنا ثابت حكمًا بسبب الاكره لا  
بالشرط ومثل هذا الخيار مما لا يمنع وقوع المكس من قيمته اشترى بخير الرقبة وخيار العيب فوقع  
الطلاق في الخلع وقسم من جعل هذه المسئلة فرج المسئلة اخرى وهو من اطلق امرأته بطلعه بملك الرجعة  
ثم قال جعلها بائنا مضي بائنا عند ابي حنيفة رحمه الله وفي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله لا يصح لما هو  
رجعي ولو قال جعلها بائنا صار بائنا عند ابي حنيفة رحمه الله وعند محمد رحمه الله لا يصح لما هو  
يجعلها بائنا عند ابي حنيفة رحمه الله ولا يابا به مكره الا بانه ما خلت المأكل وعنده محمد رحمه الله ان  
يجعلها بائنا لم يملك الا بانه بائنا به ما خلت المأكل وعنده محمد رحمه الله لم يملك المأكل الزوج ان  
نشهد فان في تلك المسئلة ابي حنيفة رحمه الله وفي هذه المسئلة مع محمد رحمه الله رجل  
اسر رجلا يقتل رجل ولم يقتل له اقله والا فلا فتلك تكن المأكل يعلم بذلك لان له لو لم يقتله يائس  
يقتله او يقطع يد او يضر بغيرها يخاف على نفسه او تلف عضو منه كان مكرها وكفى الاكره في لغيرها  
او اكرهت سرج عصلم المشركي مكرها اذا هلك في يد المشركي او هلك من غير مقتدي لا يقتل  
بذلك لانه ذكر سرج الاسلام رحمه الله في كتاب الاكره وهذا يرد خاشعًا في مسئلة مع المكره اذا  
فكل انسان باطلاق امرأته او جعل امرأته اليها او الى غيرها فطلقت هي والوكيل او من  
جعل امرأته اليه يتبع والله اعلم **في الاقرار** في الاقرار على اخذ الاقرار والفضل واذا اقر على  
المفقود **فصل** في الاقرار على اخذ الاقرار والفضل واذا اقر على  
اخذ الضلأ خالف المشايخ فيه ونزكه افضل فان اقر بالابق فالعاض او السلطان يحبه

جعلتها

رجل امرؤ جعله رجل ولم  
يملكه الا لا يملكه لكن  
المأمر يعلم بذلك

فان كان الزوج  
يكرهها اذا اقره  
بغيره

واذا اقر بالعبء الضلأ لا يحسه واذا حصل للابق فجاؤ الآخر واقام البينة انه عبء فان القاض  
حكاه بالله ما بيعته ولا رهنه كما لا يبق اذا اقر المولى وقال له عبء لم يبق ابقا فلو  
حكاه بالله ما بيعته ولا رهنه كما لا يبق اذا اقر المولى وقال له عبء لم يبق ابقا فلو  
ولا فعل عليه الا اذا شهد الشهود انه ابق او اقر المولى بذلك لان يجب الجعل اذا اقر من  
مسيرة لثمة ايام لا يستحق الا اذ يعيد درهما وهكدي لورده من مسيرة اكثر منها وان اتفق عليه ماله  
عظما اضعاف ذلك من امر العاض في اباق المحقر اذا اقره المأكل في مهادون مسيرة سفر حتى يرضى والرخ  
واجب لهما ان الجعل واجب القاض اذا اراد ان يقضي بوجوب الرضخ كيف يصح ان يقضي الخداه  
والمسيرة رجل قال اخر ان عبدي قد ابق فان وجدته فخذة فقال المأمر نعم فخذة على مسيرة ثلاثة  
ايام وجا به الى مولاه لا جعل له ومنه انصار رجل اخذ ابقا من مسيرة ثلاثة ايام وجا به  
العبء وسار يوما نحو البلد الذي فيه المولى وهو لا يريد الرجوع الى المولى ثم ان ذلك الرجل اخذ  
ثانيا وجا به اليوم الثالث ودفعه الى المولى فله جعل اليوم الاول والثالث وهو ذلك الرجل اخذ  
كان العبد حتى ابق من الذي اخذه وجده المولى واخذه او بدله من لا باق فرجع الى مولاه  
جعل للذي اخذه ولو كان العبد فارقا الذي اخذه وجا الى مولاه متوجها لا يريد الا بياض كان الذي  
اخذ جعل اليوم اذا جاءه بالابق ليرده على المولى فباعه المولى منه فله الجعل وكذلك لو  
المولى فان كان المولى معرا فاراد الرجوع الى مسيرته العبد فليس له ذلك العبد اشترى من  
رجل ان ابق فخذ به رجل وجا به ليرده واخذ المولى غيب فليس الحاضر ان ياخذ من  
يعطيه جعله كله واذا اعطاه لم يكن منطوقا راد الا بوق اذا دفع الا بوق الى رجل وامر ان ياتي  
به مولاه ياخذ الجعل ويكون له ذلك فقدم به ودفعه الى مولاه واخذ الجعل كان الجعل له وهو  
متم له بالوهاب الدين من رجل وامر به صفة فقضية **فصل** في اللقيط قول الله  
للقيط ياتي في هذه هذا الكتاب في امس الحس عن ابي حنيفة رحمه الله ويقتل على اللقيط  
سهرود النصارى مسلم او نصراني مجاهد يعلم بان اللقيط وادعاه مسلم انه ابنه فالكسار لا يصح  
وعونه ولا يثبت نسبه منه وفي الاستحسان يقع وطرقته ان هذا اقرار على نفسه ومن وجه  
من حيث انه يلزم منه نفقته ويجب عليه حفظه او ان كان اقرارا على الصغير فهو اقرار  
ينفعه من كل وجه وهو التمس ولو ادعاه فحقى والمثلقت مسلم فالقياس على ذلك الاستحسان  
ان لا يصح دعونه ولا يثبت النسب منه وفي الاستحسان يثبت نسبه منه ولكن يكون مسلما ولا  
يبينه في الدين وهذا لان ميان النسب معك عن التبعية في الدين وميان النسب ينفع اللقيط  
والسقية في الدين بغيره فان ثبتا بدعونه ما ينفعه لا ما يضره جئنا الى اداء المسئلة فقوله  
اذا كان المثلقت مسلما وادعاه مسلم او نصراني انه ابنه واقام على ذلك شهودا نصارى يعجل تبينه  
فلا يبول الحس الذي رحمه الله هذا الجواب مستقيم فيما اذا كان المثلقت ذميا غير مستقيم فيما اذا  
كان المثلقت مسلما لان سهرود النصارى لا يثبتون البينة على المسلم وبعض شأنا جهدهم الله قالوا  
هذا الجواب مستقيم في حق الكفر ومقتضى قوله يقبل شهادته انه يقضي بنسبه من المدعى والقضا  
بالنسب غير مضاف في الشهادة لان الثابت بدون الشهادة استحسانا المثلقت اذا طلب من القاض

رشد

يقبضه

يتقدم



ان سق على الصراط عامه القاضى بان يقع على القبط على ان يرجع بذلك على القبط بان واد انفق كان  
له ان يرجع على القبط اذا كبر والسم الله السرخى رحمه الله لان ولايته القاضى على القبط منزلة  
ولاية القبط على نفسه ولو طار القبط بعد القبط انفق على كانه ان يرجع فكذا اذا امس القاضى هذا  
ما ذكره شمس الامه السرخى به وذكر سحر السلام بعد هذه المسئلة ان القاضى لو امره بالانفاق  
ولم يقل على ان يرجع بذلك عليه فانفق هل له حق الرجوع لم يذكر هذا في الكتاب وذكر الطحاوى  
عن اصحابنا انه يرجع كما لو انفق عليه بامر بعد البلوغ قالوا انفسهم عند ما انه لا يرجع لان هذا  
ليس بامر بعضنا لا بد من سطر الرجوع كما لو طار لا ذكره ما لم يرد من اجناس هذا  
وكاله هذا الكتاب **فصل** في المعقود تغير المعقود رجل يخرج في وجه ففقده ولا يعرف  
موضعه ولا يظهر موته ولا حيوته او اسرعه العدة فلا يستبين موته ولا حيوته وحكمه ان حتى  
في مال نفسه ميت في مال غيره اذا مات الرجل وترك دارا معقودا وورثه آخر غير كوقف  
نصيب المعقود فاذا بلغ مقدار ما لا يعيش على حسب ما اختلصا يقضى بموته فيرث منه ورثته  
العامون للحار دون الذين ماتوا من قبل كان المعقود ماتا كان ويرث نصيب المعقود من وارث  
مورثه الذين ماتوا قبل ذلك والورثتهم يوم ماتوا كان المعقود كان متياحي ما توافوا لاصل  
انه يوقف نصيب المعقود الى ان يقضى بموته فاذا قضى بموته جعله ماله كانه ماتا كان وفي مال غيره  
واستحقاقه الميراث من غيره كانه مات حتى فقد هذا انفق قوله المعقود حتى في ماله ميت  
في مال غيره هكذا قضى الحكم في مخزفه فان مات الرجل وترك ابنين وابن ابنا معقودا  
فان انفقوا ان المعقود حتى يعطى الا بنتان فيصير ما يبقين وهو نصف التركة والباقي موقوف حتى  
يظهر حاله فان ظهر انه حتى خوله وان ظهر انه كان مات يرد الى ابنتين تمام الثلثين والثلث الباقي  
للبنتين فان كان المالك يد ابنتين لا يخرج المالا من ايديهما لكن يقضى لهما بالنصف والنصف لآخر  
يترك ابنتيهما من غير ان يقضى لهما فاذا عينا ان المعقود ميت والملا ليس في ايديهما يعطيان النصف  
ايضا وان كان في ايديهما لا يخرج وموضعه كتاب المعقود القاضى يجعل ابن المعقود وكذا في طلب  
حقوقه في ارض المالك الباقي والاربعين من سرح ادب القاضى المعقود وموت المعقود موت الاقران  
هكذا غيروا الفتوى على قول القاضي والحامد رحمه الله **كتاب الوصايا**  
ما يل هذا الكتاب سمي على ربه فصول في الفاظ الوصية ومن يدخل او لا يدخل في تعريف  
الاب والوصية والقاضى في التركة ومال القضى في الوارث والترك والدبر في تعريف المرض  
الفاظ الحاربه في الوصية ومن يدخل الوصية ومن لا يدخل مرض قد ر على الحكم قيل له اوصيت  
هذا بكنا فامسى يفسر نعم لا تقبل ولا يقضى الوصية وكذا الشهادة اذا قيل له اشهد عليك بكنا  
فاومى براسه يفسر نعم فرق بين هاتين المسائل وبين الفتوى اذا شغل عن مثله فامسى براسه يفسر نعم  
يجوز ان يؤخذ بقوله وطا الوافقات مثله كذا رويته ثوبتي خذ انك قد ذكر مثله  
الشهادة هناك غير ما ذكرنا الوكالة يعلم موت الموكل وصاية ويصير وصيا والوصاية في  
حال صيغة المرض وكاله علم ان كل واحد منهما يقع في الاخر والعبرة بحال الحيوة وبعد

الموت في ادب القاضي وقد مر شيء منه في اول كتاب الوكالة نعل الوصية بالشرط جابر لان الوصية في المعقود  
اثبات الحظا عند الموت الوصية للمسلمين لا يجوز عند الله وعند محمد كونه ولو قال ينفق عليه  
جاز بالاجماع في موقعه افعال الناطق رحمه الله رجلا له على اخيه دين فامسى بذلك الدين فمضى الانسان صحيح  
الباب الاول من وصايا الجامع اذا قال اوصيت بثلث مالي للفقير فمضى ما كثر من ماله والحمد لله اذا وصى  
بثلث ماله لبيت المقدس فهو جائز على بيت المقدس في الترخيص ونحو ذلك قال شام قلت لشيخنا رحمه الله اذا انكث  
ماله في التفتور قال هو باطل في القياس لكن اجب لان المعنى على ان يوضع في مساقين التفتور سري الوليد  
عن ابي يوسف رحمه الله كان ابو صفوان رحمه الله يقول اذا وصى الرجل بثلث ماله في سبيل الله تعالى  
في الوصية باطله وذكر في الاصل ان الوصية صحيحة قال شيخنا عراقي في تفسير قوله اوصيت في سبيل الله تعالى  
رحمهما الله والمذكور في الاصل قول محمد رحمه الله ابن سماعه عن ابي يوسف رحمه الله اذا وصى بثلث ماله في الكفا  
في الكفاين موقى المسلمين او في مفرق المسلمين او في مساقية المسلمين فهذا باطل ولو وصى بثلث ماله في الكفا  
ففي الكفاين او في مفرق ماله او في مساقية ماله لم يوفى الفقه ولا يشرط فيها العينية بخلاف ما اذا  
وقفت مطلقة وعنه ايضا لو وصى بثلث ماله لم يوفى الفقه ولا يشرط فيها العينية بخلاف ما اذا  
المتباهل لذكره فاما اذا وصى الكفاين فمضى موقى المسلمين الاجابة باطل لان الاجابة حصل للبيت نصا  
حصل به والميت يفرغ الميت يصلح مفرقا ومثاله اذا وصى لثلاثة فلان او لثلاثة بنين فمضى موقى المسلمين  
باطل لو وصى بان يعطى ثلثه فلان في الوهم الا ان الاجابة حصل للثلاثة نصا وفي الوجه الثاني  
الاجابة حصل للثلاثة نصا ومن حيث المعنى حصل لهما كفاية شاة وبرذونه ابن سماعه عن محمد بن  
رحمهما الله اوصى بثلث ماله لثلاث بنين ولوا وصى لثلاث بنين لثلاث بنين لثلاث بنين لثلاث بنين لثلاث بنين  
شهره الموسم فلا اوصى الله الوصية باطله وشار ابو يوسف رحمه الله الى جوازها حيث قال في  
عنه يوم التروية ويوم عرفة ويوم النحر وايام التشريق واسار الى المعنى فقال قد تقرر في المسألة  
فيما بينهم بين ثمرين محمد بن الحسن عن ابي صفوان رحمه الله اوصى بثلث ماله لثلاث بنين لثلاث بنين لثلاث بنين لثلاث بنين لثلاث بنين  
قال الوصية باطله وقال محمد رحمه الله هي ما يرد على هذا اذا وصى بمصاف يوقف في المسجد يقرأ فيها  
وعلى هذا اذا وصى ان يجعل ارضه موقى المسلمين او فنانا للمارة فالوصية باطله عند ابي صفوان  
رحمهما الله ولو وصى ان يجعل ارضه موقى المسلمين او فنانا للمارة فالوصية باطله عند ابي صفوان  
الدبر بعينه لانسان صحيح والاول من وصايا الجامع ولو وصى بالجنين في احواله  
سبح الاسلام رحمه الله وفي وصايا سرح الطحاوى الوصية بالحمل والحمل حيانه اذا علم انه كان  
موجودا في البطن بان ولد لا قبل من سرح الطحاوى وقت موت الموصى وذكر الطحاوى انه تعفى المدة  
من وقت الوصية واذا وصى لثلاث بنين فلان يدخل فيه المذكور دون الاناث وذكر سمي الامه السرخى  
وسبح الاسلام رحمه الله انه ولد لثلاث بنين لا يدخل الوصية ولا الوتفة في ظاهر الرواية  
وفي رواية الحافظ عن محمد رحمه الله يدخل والرواية المصنوعة في الوقف غير ان الوصايا والوقف  
واحد الفتوى على ظاهر الرواية وفي الكافي وعصام والتدوير والبيان لا يدخل ولذا ثبت وذكر  
الحفاظ عن محمد رحمه الله انه لا يدخل في وصاى الفقيه الى البيت في الوقف لا يدخل

علق الوصية بالشرط جابر

الوصية للمسلمين

اوصى بثلث ماله في الكفاين  
موقى المسلمين او في مفرق  
مقاب المسلمين

اكنان فقر المسلمين  
يعصم  
اوصى لثلاث بنين  
لو توفى

ان يعطى ثلثه  
المسلمون  
سرح محمد بن الحسن  
سرح محمد بن الحسن

باسمى عن شهره في الموسم  
سبح  
سبح  
سبح

مصاص بوقف في المسجد  
رجل له على اخيه دين فامسى بذلك  
الدين نعم

اوصى للميتين اوصى لثلاث



وعليه الفتوى اوصى ولد فلان بدخول الدكور والامات في كفاية البسقي اوصى فلان لبني فلان لرجل مقين  
 يدخله الدكور والامات عند صا وهو قول ابي صهيب الاول وقال لفلان بدخول الدكور والامات وواوصى لبني  
 قميم او كمن من القبائل بدخول فيه الامات بالانفاق وواوصى لبني فلان ولس فلان الامات فلا شيء لمن  
 من الوصية من الامات وان لم يكن فلان ولد لصلبه فانه يعطى لولد ولده الذي من قبل الرجل ولا يعطى  
 ولد له من قبل البنايت وان كان له ابن وبنو ابن فلان به النصف والباقي مردود على الورثة  
 وهذا قول ابي صهيب رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله الباقي لابن الابن وان كان له بنت فليس ببنو  
 ابن فلا شيء للبنايت في قول ابي صهيب رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله اوصى شخص ماله فلان  
 وبقيته الثلث للفقراء اصلها المساج فيه وهي اول وصايا النوار لفاذا اوصى لبنايت بني فلان وهم  
 لا يحصون فالوصية لقرانهم بخلاف ما اوصى اباهم ذكره سمي الامه السرحي رحمه الله واولا السير  
 الصغير وتعلم هذه والحق فيها في وصايا الواقعات اذ اوصى لبنايت بني فلان واذ اهل بني فلان وخليف  
 وغير ذلك من الشيب والكره وصايا الخيام في الباب الرابع وواوصى لوالده بثلث ماله وله موالى اعقرو  
 وموالى اعقرو فالوصية باطله حتى ياتي لاه الفرقين اوصى واذا مات قبل البيان لا ينفذ الوصية وغير  
 له صه رحمه الله ان الوصية جائز وثلث ماله يكون من الفرقين لان اسم المولى يتناولهم بسبب واحد  
 وهو العنق فصار كالاسم العام وعرف ابو يوسف رحمه الله رواه عن رواته حوز الوصية وانما لم يسلطوا  
 اعقرو بنوع تخرج وهو كونه شكر او مجازاة لانعابه وفي رواه حوز والى المولى اعقرو  
 بنوع تخرج وهو قصد زياده الانعام في حق المقتو وغير محمد رحمه الله الوصية باطله الا ان يصلي  
 الفرقان ان باخذ الثلث بينهما كما اذا قرى فلان الاصله في الرجلين على الف درهم ان الاقرار فاسد  
 الا ان يصطحا فيصح ويكون الالف بينهما ولو قلنا اكمل مولى فلان يفرق بينهما جميعا لو كمل ثلثه  
 من الفرقين كمن في سرج وصايا الخيام لحلم العلم وجعل هذا مرقا لاسماء الايمان في المسعى بمحمد  
 اذا مات اوصيت بثلث ماله لوالده عشر موالى اعقرو ولهم انبا فالوصية لا يبايون الا بنا وان كان  
 الابا محق ولهم اولاد فالوصية لهم وان كان مولى اعقرو الموصى ولهم اولاد فالوصية لا يبايون الا بنا  
 جميعا وعنه اذا اوصى بزوج ابنته فهو على زوجها يوم يموت الموصى ولو قلنا لا زواج ابنتي فلانته  
 اذ زواج قد طلقوها وزوج حاله لم يطلها فالوصية للكل واه اوصى امراه ابنته فهذا على امراه ابنته  
 مع الموصى وانما دخلت هذه الوصية امراه واحدة حتى لو كانت له امراه يوم الوصية وتزوج  
 امراه اخرى ثم مات الموصى فالخيار الى الورثة يعطون ايتهما شاقا يجتريون على ان تنفقوا  
 على اطفالهما وفي العلوي حاله الاملاء قال الوصية رحمه الله اذا اوصى بثلث ماله لغيره  
 فهو للمتلاصقين بداه من المكان وغيرهم عسدا كانوا او احرا نساء كانوا او رجلا ذميين  
 كانوا او مسلمين قرى بابا وبودت وقال ابو يوسف رحمه الله لهما الله لهما ولغيرهم  
 من الجيران من اهل الحلة ومن يضرهم مسجد واحد جماعه ودعوى واحدة فهو لا يجير انه  
 في كلام الناس قال في الرادات اذ اوصى لغيره فالتقياس ان يكون الوصية للمتلاصقين وهو  
 قول ابي صه رحمه الله قال محمد رحمه الله وينبغي في قياس قول ابي صه ان لا يدخل الوصية

واولاد  
 خاتمة اوصى لزوج اسم  
 الركاك لا زواج اسي

اوصى لامراه اسم

لحرانه

نصفه ص شاء

اعطى الثلث من شيئت

ان كان المتلاصقين واه كانوا لا يملكون المساكن ومن كان منهم له دار من تلك الدور ولس ساكن فيها  
 فليس من ميراثه قال محمد رحمه الله اما انا استحسن ان اصل الوصية لجيرانه المتلاصقين من علك  
 الدور وعمرهم من المالك او لم يتجهمه مسي تلك المحلة الذي فيه الموصى وعمرهم من المكان في  
 تلك المحلة والكاف والمسلم والرجل والمرأه والصبي في ذلك سواء ولس للمهاجرين والمهاجر  
 الاولاد شيئا اما المكاتب فيهم ينفون في الوصية اذا كانوا سكانا في المحلة اذ اوصيت الى فلان  
 في ثلث ماله ينفى حيث شاء جاز له ان يضعه في نفسه ولو قال لفلان اعطى الثلث من ثلثي ثلثي له  
 ان يضع في نفسه لانه صار مقررًا بالاصافه اليه والمعرفه لا تدخل تحت الكثرة وقد مر في كتاب الكفا  
 كونه في المسمى اذا اوصيت بثلث ماله الى فلان ان يضعه حيث يشاء فعاد وضعه عند نفسي جاز فان  
 كان اعطاه بعد ذلك وادى الثلث فهو جائز وكذلك منه للوارث ولو لم يقل وضعه عند نفسي  
 فاعطاه اقل من الثلث لم يجز الا ان يجزي سائر الورثة وكذلك ان اعطاه على سهام الورثة لم يجز  
 الا باجازه لهم لانه وصته وعلى هذا اذا اوصى بثلثه الى فلان يضعه في مساكن او قال يعطيه  
 المساكن فالتقوى وثقة الموصى فاعطاهم ذلك على سهام الميراث لم يجز **وهو**  
 في تصرف الوصى والاب والقاضي وفي التركة وفي ماله البقي الوصى اذا باع التركة وفيه من متفق  
 اولاد الورثة حضورا وغيب صفارا او كذا واجله هذه في شفعه سيج الاسلام رحمه الله وهو  
 على الاستقصاء في الباب الثالث والستين من سيج ادب العاصي وصي المسلم اذا باع التركة تقضا الد  
 في التركة والدين غير محيط جاز بيعه في الكل عند ابي صه رحمه الله خلافا لهما واذا لم يكن التركة  
 دين كمن في الورثة صفرا فيلحق الوصى كل التركة ينفذ عند ابي صه رحمه الله في اول شفعه الجامع  
 الوصى اذا باع التركة وفي الورثة صفرا وكان حضور فان كان في التركة دين محيط ينفذ السج  
 في الكل وان كان فهادي غير متفرق بين نصيب الصغير والكبير بقدر الادراجا وبيع نصيب  
 الصغير فيما زاد على الدين وهل يبيع نصيب الكبير عند ابي صه رحمه الله يبيع فالاصل هذه انه  
 انه اذا بنت الوصى ولاية مع بعض التركة سلكه ولاية بيع الباقي اذا كانت الورثة لهم كمن باع عتبا  
 ولا دين في التركة علك الوصى مع المصغر ولا يملك بيع العقار وعكلا جاز الكثر وصايا سيج اسلام  
 رحمه الله اذا كانت الورثة كبارا وهم غيب فالقاضي يملك بيع المنفق عليهم والمثل معروفه  
 فان باع الوصى العقار بالدرهم او الدينار ثم ضروا التملك ان كان دينهم بالدينار وان كان دينهم  
 بالدرهم لا يجوز وهو قياس قول ابي صه رحمه الله وفي المثل نوعا اشكالان التملك المثل المبيع و  
 للبدل حكم المبدل فلما ملك الوصى حال غيبه الكسبي هذا النوع من التملك المبدل علم على هذا النوع  
 من التملك والبدل حال غيبته قلنا الوصى انما يملك مع المنفق على الكسب لا غيبه بطريق التخصيص  
 لان المنفق مما يجشي عليه التملك وهذا المع لا يباقي في المصارفة بالثلث الوصى اذا اسرى شيئا  
 من ماله السيم لفته يجوز عتق ابي صه رحمه الله اذا كان خير التيم وهو اهل الروايتين غير  
 له يوسف رحمه الله وهو قوله الا فذكره القاضي الامام على الدينار وزيادته وشيئا الا  
 السرخي رحمه الله ايضا في شرح وصايا الاصل وفي رواية لفرغ عنه وهو قول محمد بن لاخورد بك

الوصى اذا اسرى ساجد ماله  
 السيم لفته



حاكم فسر سمل الله السرخسي رحمه الله في شرح ادب القاضي في الملل السادس والسبعين منه  
 الخيرية بما اذا اسرى من ملا الصغير نفسه ماساوي عشر نخسة عشر فصاعدا فهو يبيع  
 ويادونه لا واذا باع منه ماساوي خمسة عشر بعينه فهو يبيع ويادونه لا ويحفظ هذا وقد  
 يقع وفي زيادات الصلح السيد فالدنيا تاج الدين رحمه الله ذكر ما يساوي العاشر من ماله  
 وقد من غير الغني السيد والقاضي يبيع هذا الكتاب ولو باع منه عبدًا باني في البتة  
 وفي بيع الصبي المأخوذ من وليه بالحياة الفاضله روايتان في باب اقرار العبد لولاه من ماله  
 سمل الله السرخسي يبيع الوصي عقالا يقيم عليه كوز طم ينشطره الكتاب ثانيا لغير  
 قال سمل الله الحلواني رحمه الله هذا جوابا لسؤال ما جوابا المتأخرين انما يجوز بائنا بشرط  
 ثلثه اما ان يرغب في رجل يصفق قمتها او يكون للصغير حاجة الى ثمنها او على الميت دين  
 ولا ماله الا هذا وبه يفتي في ادب القاضي في الملل السادس والسبعين في باب اقرارنا  
 بظاهر الرواية انه مملوكان يبيع ماله من ابنته او يشترى مالا لابن لنفسه بشرط ان لا يتصرف به  
 الصغير فانه لو باع عمل العبد او اسرى سمل الله يجوز وفي الوصي بعتان يكون للبيتيم في غير  
 الخيرية ما ذكرنا في المنع هاهنا في يوسف رحمه الله عن ابي صه رحمه الله الابا باع لانه الصغير  
 ما ثمة عشرة دراهم يدهم جازوا اذا اسرى له ما ثمة درهم بعينه وراهم لا يجوز وفي الاصل  
 سمل الله السرخسي في قوله لم يجوز هاهنا في هذه الصورة مكان الغني الفاضل وفي المسعوق من  
 السبع والشر كذا فلم يجوز الشر لكان التهمة لان الاب يضيف المثل الى نفسه فيتم من صفا منه  
 استراه لنفسه واذا وجد منه عيبا ظهر الشر للابن ومثل هذه التهمة منتفية في السبع والداعي  
 الى الغد موهود فبقدر فيه ايضا رحمه الله انه لا يجوز ائتمن والد المقتول عليه حتى يفتي سنة  
 من هذا معتوها ولا لا احفظ في عز ان صوابا في يوسف رحمه الله شيئا قال لا يبي سماعا كان محمد  
 وقت في ذلك شهر اثم بعد رجوعه من الرقة وقت سنة ووجه ايضا اذا باع الاب الوصي  
 على صغيره ان فاذا هو لصغير كرهوا به او وصيه فذلك جاز ولو باع القاض ما يفتي فاذا هو  
 لا يفرم كونه حكم رواه ابن ابراهيم عن محمد رحمه الله وعن ابي الوصي القاض ان يبيع ماله من  
 يتيم ولا يكون كالأب في هذا وروي بشرع عن يوسف رحمه الله هو ان ذلك جاز اذا اشترى القاض  
 من متاع اليتيم لنفسه فهو بمنزلة الوصي فاذا دفعه الى قاض لم يفسد فانه كان خيرا لليتيم اجازة  
 والالم يجوز قال واكره للقاض شراؤه ووجه ايضا يبيع الاب المفسد جازا ويؤخذ التهمة ويوضع  
 على يدي عديل رواه ابن ابراهيم عن محمد رحمه الله من الوصي جاز ان كان هو الذي جعله و  
 والقاضي وغيره في ذلك سواء رجل مات وترك اولاد ضعفاء وانا ولم يوص الى احد يترك الاب ماله  
 الوصي فان كان الميت وصي بشي فلا يبيد بعد الوصية وان كان في التركة فباع العقال والوصي  
 لقضاء الدين لم يكن له ذلك عوقوب من الخلع الوصي فان لوصي الايمان سعة التركة نقض الدين في  
 سعة الوصايا وليس للحد كذا ذكره القاضي في باب الرجل يوصي الى من لا يجوز له الوصية  
 قال سمل الله الحلواني رحمه الله يحفظ هذا في الحنفية والقاضي رحمه الله لم يذكر في المبسوط

الخيرية  
 سمل الله السرخسي  
 ولم بالمجانا  
 ماضي سراط

لا يجوز اسراء المقتول  
 عليه حتى يمضي سنة

وماشا فانه فان محمد رحمه الله اقام الحد مقام الاب فانه قال اذا ترك وصيا واما الوصي  
 او لم يكن وصيا فلاب او لم يكن وصيا فلاب او لم يكن وصيا فلاب او لم يكن وصيا فلاب  
 الحنفية في الصغير اذا ورث ماله الى ستمن الحجر على من يري الحنفية لا بنت الولاية لاب  
 ماله سمل الله الحلواني رحمه الله في شرح ادب القاضي للحنفية فيهم الله القاضي اذا نصب وصيا  
 لليتيم فهو بمنزلة وصي الاب لكن اذا جعله في نوع بصير وصيا وذلك النوع خاصة كذا في وصي  
 الاب في ادب القاضي في الباب الثاني والسبعين والماضي والثلاثين الوصي من هذه الميتة اذا كان عدا  
 كافيا لا ينبغي للقاضي ان يعزله وان لم يكن عدا لا يعزله وينصب وصيا كفو ولو كان عدا غير كاف  
 يعزله لكن يقيم اليه كافيا ولو عزله ينفرد وكذا الوصي العدا الكاف ينفرد باب الوصي ولو  
 الوصية من وصايا شيخه الاسلام رحمه الله قلت هكذا ذكرها وفي باب سهاة الوصي والوصي  
 ما يرد على هذا وفي باب الاخير من وصايا ادب القاضي رحمه الله كان الامام الاجل طهر الله روحه  
 الله يستبعد ذلك لانه مقدم على القاضي لانه محتار المسعوم الميرور في العودى للوصي  
 ان يخرج الوصي من الوصاية ولا يدخل فيها معه غيره فان طهرضا فانه او كان فاسقا مع وفايا  
 اخرجه ونصب غيره ولو كان ثقة ضعيفا ادخل معه غيره هكذا قال في شرح الطحاوي وهكذا  
 ذكر في وصايا الاصل لكن لم يزل لانه لو عزله لا ينفرد وذكر الفضل رحمه الله ان الوصي اذا عجز  
 عن انفاذ الوصايا فالحاكم ان يعزله لان فيه ضون المالا الميتة الوصي اذا قدم غيره الموصل الى  
 القاضي واقر الغريم بالدين والموت وانكر الوصاية الى المدعي والقاضي ان شاء جعل هذا المدعي  
 وصيا وان شاء جعل غيره وصيا في اخر الباب الثاني والسبعين من ادب القاضي اقرار الاب الوصي  
 مذكور في باب من انتقض من قضاء الجامع الصغير الوصي لا يملك والقاضي يملك وفي الابا صلات المساع  
 واقتلاف الروايات ذكرها في الباب الثاني والسبعين من شرح ادب القاضي والاصح انه بمنزلة  
 الوصي الاب والوصي والقاضي يملك الابا في هذا الكتاب ايضا وفي وصايا المسعوم عن محمد رحمه الله  
 ليس الوصي ان يستقر من ماله اليتيم في قوله في صفة رحمه الله وقال محمد رحمه الله اما ان كان  
 افضل ذلك في يد من ماله اليتيم وله وقايد ذلك فلا بأس وفي المسعوم ايضا روايتان عن محمد رحمه الله  
 اذا استقر الوصي شيئا من ماله اليتيم وانتهى على ذلك انه اذ قضاة ضاع فلا حرج على الوصي الا ان  
 يحركه فانه المشقة دليل على انه لا يملك الاستقراض من ماله اليتيم الاب او الوصي اذا هرب ماله اليتيم  
 نفسه جاز استحسانا والقياس لا يجوز وقد روي عن ابي يوسف رحمه الله انه لعنه بالقياس في  
 محلهات العبد الى اللب رحمه الله ولو قضى الوصي دين نفسه من ماله اليتيم لا يجوز والاب لو فصل  
 ذلك جاز لان قضاء الاب من نفسه من ماله الصغير بمنزلة بيع ماله الصبي بمنزلة بيع ماله الصغير  
 العتيق والوصي يملك كذا اذا كان خير القيس على ما ذكرنا كذا ذكره القاضي الامام صدر الاسلام وذكر  
 سمل الله السرخسي رحمه الله في باب رهن الوصي والوالد في كتاب الرهن وسوى في باب الوصي وصفا  
 دين نفسه من ماله الصغير فلا يجوز لهما ان يرهنه فيكسر على انه في المشقة روايتان في كتاب الرهن  
 في اول رهن واقعة فقلنا ذكر في الجامع الصغير ان الاب لا يرهن ماله ولا بد ينفق وفي مبيع

مبذوم  
 الصغير اذا ورث ماله

اقرار الاب الوصي

الاب او الوصي داره مالا  
 السهم بدله



بشرى الوليد رحمه الله املا ان لا يجوز فعل هذا الا بحوزة الامير لا ابنه بصل او امراته والجامع الاصغر  
 اذ هو من شاة ولله الصغر يدني نفسه وقيمة الدين اكثر من الدين فكل عند الموت فاما يضر  
 الاب مقدار الدين لا ما زاد او لو كان وصيا من الغنم لانه لا يرفع عا ولا ولد بخلاف الوصي كذا ذكر  
 وذكر سمي الامه السرحس رحمه الله ان الاب والوصي ضامان ما لية الوهن والمذكور في حق الحاكم وهو  
 ضامن له وسوى ببي الوالد الوصي ولو رهن الوصي شيئا من ماله الميت في فقهه اليتم استحق سى  
 كان باعه الميت فوجه المسمى في ميراث الميت بالتمه فالرهن لا يجوز لان هذا لم يزل دينا على  
 الميت ولو رد ما باعه الميت بغير حازر منه والمثله تمامها في باب رهن الوصي هو الوالد  
 من رهن الاصل الاب والوصي على ان تزوج امته الصغير ولا يمكن ان يزوج عبده ولا العتقان  
 يزوج امه من عبده استحسانا الارواة عن ابو يوسف رحمه الله في المادون ووسطايت بضاع  
 العبد والماين بضاع سمي الامه السرحس رحمه الله وهو على الوصي تزوج امته بائني ما دون هذا  
 الكتاب وقد مر شي من هذه بضاع هذا الكتاب ولو كانت الوصي عبد اليتم ما دون الكتاب  
 لا قاسا في مكاسل الاصل وبابه معروف وصي احتل مال اليتم يجوز لكن بشرط ان يكون املا املي  
 من الاول وان كان مثله لا يجوز والفرق بين البيع والحواله وصاها سرح الاسلام رحمه الله في المنع  
 المعنى عن ابو يوسف رحمه الله خلط الوصي مال السم بحاله ولا ضمان عليه لان الاحتراز عنه في حق الوصي  
 متعلقا ومعتوق فيه قال ابراهيم قلت لمحمد رحمه الله غيبه الكس الذي يجوز عليه بيع الوصي في  
 المتاع فلا اذا كان بالكوفة على مسي نتجه ايام وعنه ايضا ان الوصي ان ياكل مال السم بخاريه وان  
 اخذ على ان له عشره دهاهم من النج فهو مضاربة فاسده ولا اجراه اما فساد المضاربة فظاهر لان  
 هذا شرطه بقطع المكة في النج واما لا اجراه مسك لان المضاربة اذا فسدت يقع ابراءه  
 فاسده والمتاع يتقوم بحكم العقد الفاسد فنفى ان يجله الاجر مع هذا قال الاجر له والوصي في ذلك  
 ان الاصل والمتاع عدم اتقوم واذا وجبنا الاجر فقد وجبنا ما هو متقوم في الاصل معامله ما ليس  
 بتقوم في الاصل وانه لا يجوز فيه ايضا بشرع ان يوسع جميعا الله وصي يتم زرع بذرا ليم في ارض  
 السم واسم على الزرع ان صا من اللذبة فراضا عليه وانه استام الارض لنفسه فان كان خير لليتم  
 فان في جعل لليتم والزرع للوصي وان كان خيرا لليتم وكان الاخر او كس من اجير مثل الارض فان في جعل  
 الزرع لليتم فله الملة دليلا على ان الوصي ان يستقر من ماله السم ولو كان استقر البذر من  
 ميراث السم وزرع في ارض نفسه فالزرع للوصي والقول قوله انه قد عد لنفسه وكذلك ان  
 زرع بذرا نفسه في ارض لليتم واذا زرع بذرا ليم في ارض السم وقلا زرعها لنفسه فان كان  
 ود كذا في ظاهره لم يصدق وتعرف الوصي من هبه الصغير بائني في كتاب الهبة وصي الميت اذا ادا  
 قصا ديون الميت من التركة وخاف انه ان ظهر غير اخفق قصه نصه فان التركة اذا كانت  
 مبي حقيق الغريم الذي يقلم يضر فقد ما نصيب هذا الغريم الذي يضره ان كانت التركة  
 عروضا وبيع الوصي الاغني واذا التمس وقضى افر ما ذلك يكون فليجده في ذلك ان يبيع  
 من الغرماء شيئا من التركة بدينهم واذا كانت التركة عروضا فله لو ظهر غيرهم لفر ليه الوصي

الاب والوصي على ان  
 يزوج امته الصغير  
 كانت الوصي عند السم

الاجدح

فيضمه

حينم

زرعها

173 في الباب التاسع من مبيع الجامع ومن لم يوصي وترك اولاد اصغارا وجعل الحاكم وصيا في تركته  
 فادع عليه رجل دنا او ودعه وادعت المرأة المهر هل للوصي ان يؤدى بغير حجة اما في دعوى  
 الدين والودعه فلا الا ان ثبت عند الحاكم ما المهر قال ابو القاسم رحمه الله في وصايا النوازل ان  
 ادعت مقدار مهر مثلها فلان واجب وكفى بالكتاب شاهدا وقال ابو القاسم رحمه الله في وصايا النوازل ان  
 عليها يمنع منها مقدار ما برت العادة في التحمل فالقول في ذلك المورثة وفيما زاد فالقول للمراه  
 اذا كان في التركة دين والوصي يبيع ولا يبيعه على ذلك ما اذا يبيع الوصي اخلفوا على اخي اقول  
 والمحار ان الوصي يبيع عند من له الدين من جنس الدين او يبيع منه شيئا من جنس الدين  
 ثم يبيع المورثة ويقوم لهم خاصه انتم في سترها والوديعه والتم في المال السارسي و  
 السبي من سرح ادب القاضي واقتار بغيره كس رحمه الله ان التركة اذا كانت مائتا يودع  
 رب الدين محمد رب الدين وان لم يكن شيئا يبيع منه بعض التركة في اول وصايا النوازل  
 السلطان اذا طمع مال السم فاعطى الوصي من مال السم ان امكن للوصي دفع ظلمه من غير ان يعطى  
 سالا يجل له الا عطاء ولو اعطى بغيره لفر هذا الكتاب اذا بلغ البقي فقال الوصي اديت خراج او فسر  
 عشر سنين من ذمات ابوك وقال الابن مات ابى من ذماتى سنين والفقير لا ابن عند محمد رحمه الله  
 وعندى يوسف رحمه الله الفقير للوصي في ذمات ابائه والشيخ من ذمات ابائه فاضاها  
 في المسقى صام عن محمد رحمه الله لو قال الوصي للسم وهو ابن خمس سنين مات ابوك وانت ابى  
 سنة وانقضت عليك اربع عشر سنة وقال السم مات ابى من ذمته فالقول قول الوصي ولا فرق  
 بين هذه المسئلة وبين مسئلة الخراج فيصير عن محمد رحمه الله في المسئلة روايتان وفيه ايضا اقسام  
 عن محمد رحمه الله اذا ادعى الوصي ابى والد الصغير ترك ذكرا كذا من الغلمان فانفقت عليهم كذا وكذا  
 بم ماتوا فان كان مثل ذلك الميت يكون له مثل ما سمي في الرقيق فالقول قوله وان كان لا يعرف ذلك  
 بقوله ولا يكون مثله مثل ذلك الغلمان لا يقبل قوله **وصي** الوارث والركة والدين  
 اذا ادعى اضافة عن من التركة فاعا ينصب احد الورثه خصا بقدر ما يدرى به في المال الجامع  
 شهادة الجامع وفي المايح عشر الزمان بعد ما تله للوارث ان يخامع عشر ماء المسلمين  
 للميت عليهم دين سواء كان على الميت دين او لم يكن فله ان يقضي بغيره ان لم يكن على الميت دين  
 يقضي سواء كان للميت وصي او لم يكن وان كان على الميت دين يخامع ولا يقضي بل يقضي الوصي  
 في المادون الكس لرح الاسلام اذا ادى مديون الميت الى وصي الميت بين اصلا ولو لم يكن له  
 وصي فدفع الى بعض المورثة بغير اعنى بغيره فامة في ادب القاضي اذا كان للميت ود يودع  
 انسان وفي التركة دين فدفع المودع المودع الى الوارث بغير امر القاضي فله هذا ايضا  
 و باب من القضا الذي يكون من الوارث كذا با لشهوده من آجر الجامع ولو دفعه الى الدين  
 شيئا ساقى بعد هذا مديون الميت اذا قضي دين الميت كان ذلك مملوكا لانه الميت في آخر  
 كماله جامع نوح الاسلام وجبته من في امر التفتات قيل ابوبح الامير منها وكذا قضاها  
 العيون مساله على الفراء فودعهم ولا خير على الميت المودعهم فقطع مديون الميت الفاء الى دين

السلطان اذا طمع مال السم

بلغ الوصي مال الوصي ادب  
 خراج اهملك عشر سنين من ذمات  
 ابوك قال الابن مات من ذماتى







في يد فضل اخذ وان تقصده حتى يوفيه وفيه اذا كان الزرع بين رجلين اقتسمه قبل ان يترك  
 فلا يوصيه الله لا يجوز وقال ابو يوسف انه جائز وفيه ايضا جلال بينهما طعام امر الله  
 صاحبه بالقسمة ودفع اليه الجوايق وقال كل حصص من الطعام فيه ففعل صومانه وهذا قبض وكذا  
 قاله اعرابي في قول القائل هذا وكل لي حصته فيه وان قال اعرابي هو القام عندك ولم يقل هذا وكل لي  
 منه ففعل هذا ليس يقبض منه حصته اذا كانت الدار بين قوم حضور نصيب قوا على انها  
 بين اثنين وطلبوا القسمة من القاضي فالتفت لا يتقسم في قول ابي حنيفة رحمه الله حتى يقيموا  
 البينة على اصل الميراث فيما سوى القمار فيقسم بينهم باقرارهم ولو قالوا اشترينا هذا القمار  
 من فلان وطلبوا القسمة او طلب بعضهم والى البعض فيقسم القاضي باقرارهم وقال جميع القضاة  
 ينقسم باقرارهم اذا كانت في ايديهم والباب الاول من قضا الجاهل الصغير في قول ابي حنيفة رحمه الله  
 الجاهل اذا اقسّم الوثقة التركة فيما بينهم على اقرارهم او اقراره من قضا الجاهل الصغير في قول ابي حنيفة رحمه الله  
 ان يبطلوا القسمة بالتراضي ويجعلون الدور والاراضي مشتركة بينهم مشاعا كما كانت فلم يملك  
 لانه هذا انقض القسمة بالتراضي والقسمة في غير المكيل والمردون في معنى البيع فكان ينقض القسمة  
 بمنزله الاقالة فاذا انقضا على ذلك كان لهم ذلك اذا وقع الشئ في نصيب احدهما والاعضان مدلية  
 في نصيب الاخر هل له ان يجبر على القطع هل لم يذكر في القسمة تنقيفه ورواين روي ابن رستم عن  
 محمد بن جهم الله ان له ذلك وان سمع عن محمد بن جهم الله انه ليس له ذلك ويقتضي ذلك ما جهم الله في  
 اول كتاب القسمة القسمة ثلاثة انواع قسمه لا يحس عليها الا في كسمة الاضراس المختلفة وقسمة  
 بحسب كسمة في ذوات الامثال نحو الكيليات والموزونات وقسمة بحسب الكيليات في غير الكيليات  
 والموزونات كالثياب من ثوب واحد والبق والفم والخيارات ثلثه خيار عجب وخيار شرط  
 وخيار روية ففي قسمة الاضراس المختلفة ثبتت الخيارات اجمع وفي قسمة ذوات الامثال كالملا  
 والمعدونات ثبت خيار العيب دون خيار الشرط والروية وفي قسمة غير الكيليات كالثياب من ثوب  
 واحد والبق والفم ثبت خيار العيب دون خيار الشرط والروية والشرط على رواية ابي سليمان رحمه الله  
 ثبت وهو الصحيح وعليه العدي وعلى رواية الامام الاصل ابي حنيفة رحمه الله لا ثبت وملاذك  
 في الجاهل الصغير ان لا خيار في القسمة ذكرنا غير صحيح ان ادله النوع الاول واذا روية النوع الثاني  
 فهو صحيح كمن قرن به الشفعة فلما نه اذ به النوع الثالث فكون صحيحا رواية ابي حنيفة رحمه الله  
 اصل على رواية ابي سليمان وهو الصحيح لا في باب الخيار من قسمه شرح الكافي في المسعى ابن سماعة  
 عن ابي يوسف رحمه الله في ارض ميراث بين قوم في بعضها ذرع قسم القاضي الارض بينهم بغير ذرع  
 من ان يقوم الزرع وقال من اصدا به الموضع الذي فيه الزرع وتعلق اصدا به الموضع الذي فيه الزرع  
 اخذناه بعمته فلا اصدا ذلك اصد هم قال انا لا ارضى ان اعير قيمة الزرع ولا ما جهم الله في هذا النوع  
 قال يجزي القاضي على دفع قيمة الزرع وكذلك هذا في الدار اذا قسم القاضي على الزرع ولم يقوم البنا  
 قال من وقع هذا البناء حصته اخذناه بقيمته . سمي القيمة او لم يسم فصل  
 مسائل الطرق والنواب والترقان وما يحدث فيها اصلا ما يسعهم وكذلك ما لا يسعهم الطرق تقسم على

القسمة ثلاث انواع

وما ذكر في الجاهل الصغير  
 انه لا خيار في القسمة

انه

غير

عدد الرؤس لا يتقدر مساحه الاملاك اذ لم يعلم قدر الانصاف وفي السرب متى جهل قدر الانصاف  
 يقسم على قدر الاملاك على عدد الرؤس يقسم منقح الاسلام رحمه الله في مقدمة القسمة وسباق  
 وكما ما الشرب دار بين شركته اقتسما وفتح كل واحد منهما بابا على جلدان له وكل اقتسما دارا  
 فوقع البعض ونصيب احدهما والآخر له ان امكنه ان يفتح طريقا هازقا القسمة وان لم يملك  
 ان علم وقت القسمة هازقا القسمة وان لم يعلم وقت القسمة ان لا طريق له فسدت القسمة  
 في اخر مقدمة سرح القسمة وكذا اول قسمه سرح الطحاوي اذا قسمت الدار بين اهلها واهلها  
 بعض موضعها بغير طريق ذكرها الطريق بغير كل واحد في الطريق وان لم يملكوا ان كان لذلك  
 الرجل مفتوح فيما اصابه يفتح سواء ذكره او لم يذكره او لم يملكوا ان لم يملكوا له مفتوح فيما  
 اصابه ان ذكره او لم يذكره فاقسمه جازين ويختار الطريق وان لم يملكوا فاقسمه  
 بالمله دار في سكة غير نافذة بين جماعة اقتسموها واد كل شركان يفتح بابا في جني كان له  
 ذلك وليس له السكة ان ينعوه من ذلك ولو ان دار الرجل بابا في سكة غير نافذة فاقسم دارا  
 بينهما واد باب هذا الدار في سكة اخرى فاد وان يفتح باب تلك الدار في سكة اخرى فاد وان  
 السكة له ذلك ولو اد وان يفتح تلك الدار في سكة اخرى فاد وان يفتح باب تلك الدار في سكة اخرى فاد وان  
 الاقل من كسمة القسمة بجلد انظرها في سكة غير نافذة مشتركة بينهما وبين غيرهم فان كان  
 يفتح بابا اصلا للماحزون فيه في شركة القماري والمكسرة هناك سكة غير نافذة بين غيرهم فان كان  
 واحد منهم دار غير نافذة لاحدهم دار في سكة اخرى فاد وان يفتح باب تلك الدار في سكة اخرى فاد وان  
 السكة له ان يفتح بابا في هذه السكة قال ابو يوسف رحمه الله اصل السكة شرك في جميع السكة  
 من اعلاها الى اسفلها بديل اذا تشفعت بحسبهم فلو شتاد في حاطة كله لم يمنع فلام يمنع من  
 دفعه لم يمنع من خرقه بفتح الباب ولما لم يمنع من ذلك من دفعه فيها لانه يدخله ملكه وهذا  
 قال ابو بكر رحمه الله وقال ابو القاسم رحمه الله ليس له ان يفتح بابا في هذه السكة الى تلك الدار قال  
 العليم ابو اللباس رحمه الله وكان ابو حنيفة رحمه الله يفتي بذلك به باخذ جلد له دار في سكة  
 غير نافذة وعليه باب فاد وان يفتح بابا اخر على الجدار اسفلها وكذا الباب الى اصل  
 السكة لان له ان يرفع جدران كله ويدخل دار من اولها واخرها قبل الباب الاول من القسمة  
 واخر المقدمة وفي قضا الجامع الصغير رايه مستطيله وهي غير نافذة فليس هل التراف  
 الاول ان يفتحوا بابا في الرافعة الفضوى لانه ليس لهم حق المرور فيها من شاعدهم الله  
 من قال لهم ان يفتحوا بابا لان الحاريط ملكهم لكن يفتحوا بابا وهذا لا يفتح الباب فقد  
 وهذا ليس بصواب فانه نص في الكتاب انه ليس لهم ان يفتحوا بابا وهذا لا يفتح الباب فقد  
 اتخذ الطريق فلا يملكهم المنع من المرور في كل ساعة فبعد مرور الزمان يدعى حق المرور  
 لنفسه حتى لو فتحوا بابا لا يستنضاه او للترج لا يمكنهم ان ينعوههم كذا ذكر الفقهاء ابو حنيفة  
 رحمه الله وان كان مستديرا قد تفرقا فاد وان يفتحوا بابا في موضع ليس له حق المرور قال  
 ولهم حق المرور في كل الزاوية ولو اد وان يفتح بابا في موضع ليس له حق المرور قال

له ذلك



سبح الله سلام وجهه الله ذلك وقال سمعنا الله لا نظاهر ما ذكر محمد رحمه الله يدرك على كل  
وبه نفتي لا شئ في سكة غير نافذة واراد ان يجعلها طريقا لحاضه ويصير السكة  
نافذة قالوا القاسم رحمه الله يرمي اهل السكة الى القايه حتى يرمي عدلني فيصور ان له الهوى  
على كفه فان كان ضرا فامشاه الى بينه وبينه وكذا ان لم يكن ضرا فامشاه واستوفى  
من ذلك الباب ما يدفع الضرر ويقوم مقام الحايظ لم يمنع من ذلك في يوجع العيون عن محمد  
رحم الله في زقاق غير نافذ استوى رجل في القصرى دارا وفي ظهورها طير نافذ فاراد  
ان يهدمها ويجعلها طريقا نافذ السكة ذلك وان اتخذها فانما يتركها الناس وجعل لها  
بابين فله ان يتركها من شأولهم ان يتخذوا طريقا غير نافذ اهل السكة اذا ارادوا  
ان ينصبوا على راس سكة ذنبا او يسدوا راس السكة ليس لهم ذلك لان مثل هذه السكة  
وان كانت ملكا لاهلها ظاهرا لكن العامة فيها نوع من اياها وهوانه اذا اذم الناس  
والطريق كان لهم ان يدخلوها حتى تحقق الزحام ذكره نوادر ان سمعته رستم رحمه الله  
وقال ابو صه رحمه الله في سكة غير نافذ ليس لها صوابها ان يبيعوها وان اصبوا على  
ذلك ولا تقسموها فيها بينهم لان الطريق الا عظم اذا كثرت فيه الناس كان لهم ان يدخلوها  
هذه السكة حتى الزحام قال القاضي رحمه الله في دور من حرمه تفرج اهلهم فصبه  
من الطريق السبع جازي وليس للمشتري ان يمتد في هذا الطريق الا ان يشترى دارا الباع الذي  
كان له الطريق اسرى من شجرة فقطعها واستاجر ارضا تحت الشجرة فوضع فيها الاشجار ليس  
للمشتري وله هذه الارض المساجير طريقه ارضه رجل اخر فخر في ارضه الاشجار ان يمتد في طريق  
هذه الارض خشية وخولا لله ودوابه فله ان يمتد وان كان طريقه في شجرة وكرومه  
لانه محتاج الى اخراجها وحك يكون بطريقه وطريقه هذا الرأيت لو كان صاحب الارض المستاجر  
اخذ ارضه من شجرة لم يكن له ان ينقل الاشجار بطريقه فان كان ذلك كذا هذا في اجازات النواز  
والا ابو صه رحمه الله الطريق اذا كان غير نافذ فلا صوابه ان يضعوا فيه الخشب ويحيطوا  
الدواب وان يتوضوا فيه فان عطب انسان بالوضوء والخشب والدابة لا ضمان على  
الرابط والواضع والمتوضي فان عطفه ثوبا او بني فغطت بذلك انسان فموت فموت بان لم  
البي ولا يوفد عاتقه البعير او مرسى قوم فلبعضهم التوضي وبط الدابة ووضع  
الخشب فيها ومن عطف بذلك لا يضر ولو عطف فوجد ان يمتد فان كان نقص الحفر فوجد  
بنقصان الحفر في واقعات الباطني حكاها في نوادر ابن رستم رحمه الله وقد مر في الجنايات  
شئ منه دارها حجر لرجل واصطبل لآخر اذ دنا لا صطبل ان يغلق باب الدار ليس لصاحب  
الحفر ان يمنع اذ كان يغلق في الدواب الذي يغلق الناس دوابهم تلك الحفرة اما ان يفتح  
النواز اذ اراد ان يتخذ طريقا في زقاق غير نافذ ان يترك من الطريق مقدار الميراث للناس في  
ميراثا ومحد حينا في الاما من مرة قال ابو بكر وغيره لم يمنع من ذلك وكان ابن سكة  
رحمه الله يقول له بل الطريق واخذ الاكاذب والذكور سكة غير نافذة وليس لهم ان يغلقوا

ارادوا ان يصنعوا على راس  
سكة دريا

طريق

تحت

اسرى مسجود فقطعها  
واستاجر ارضا تحت الشجرة

وان كان طريقه  
في بستانه وكرومه

الحفر نصف رطله بكذا وروى في رواية

في النواز سكة نافذة احدث رجل في سكة سكة لا يملك الا باذن جميع اهل السكة الا على  
والا سفل اشارة اليه في باب الجناح من صامات الجامع الصغير ما يصنع في السكة لنا فذة من  
الكيف والميزان حال اوصفه رحمه الله ان كانت حديدته فمن خامر ذلك من الناس فله  
ان يهدمها وان كان قد عه تركت وسببت هذا العدم وقال محمد رحمه الله في الحد فله ايضا  
ان لم يكن فيه مقرر على امد له اهدمه في العيون وفي واقعات الباطني في ضايات ملاداني  
سليمان قال ابو صه رحمه الله لا بأس بان يرفع الرجل الجناح بشرعه في الطريق ويالكه ان  
يتخذ في الطريق فان خافه انسان هدمه وفي شرب النواز سكة من هذا في النواز  
قال شاذل في المساجير التي تكون في الطريق ليس لاسان خامر فيها ولا ان يرفعها لان هذا  
شئ قد فعله الناس فيهم منفعه وغيره العود الى صفة رحمه الله ان للمحتسب ان يخامر في  
رفع المساجير الخاصة الى الطريق الا في ما قاله كذا اذ مات رجل باب الحايظ المائل  
في المساجير الخاصة بسقط فصبب الماء ان اصابه الطريق الذي هو في السكة فصر وان  
اصابه الطريق الذي هو موكب في ملكه لا يضر فان لم يعلم ايها اصابه في القاسم لا يضر وفي الاحكام  
يضر ان يضر اعيان الاشياء وشجرة الفضة في الطريق اذا كان لا يضر الطريق فلا بأس به وطيب  
للذي غرسها ووقها واكل في صاها فان كان في المسجد شجرة الفضة لا بأس باخذ ثوبها و  
اكلها ولا يجوز اذ ذر فيها كذا قال ابو جعفر رحمه الله في النواز **وص**  
فمن جدد عثمان يضر بجان علو رجل وسفل لآخر اذ صاها العلوان بني شيئا او يتد  
وتد اعد الى صه رحمه الله ليس له ذلك الا برضا صاحب السفل وعندها له ذلك اذ لم يضر  
هكذا ذكره قضا الجامع الصغير وهكذا ذكره دعوى الفصل ان عند الملك وان لم يضر بالسفل  
وعندها يملك وذكره كذا القصة في مثله المستند قول الى صه رحمه الله وقال هذا غنى  
العلو لرجل والسفل لآخر اذ صاها العلوان يضر فضر عن رضا صاحب السفل علكه ذلك اذ لم يضر  
بصاحب السفل وذاك سبح الاسلام كذا القصة اختلف المشايخ فيه منهم من قال علكه صه رحمه الله  
في مثله العلو والسفل رواه في رواه الجامع الصغير والدعوى لا يملك ان يضر في العلو الارض  
صاحب السفل وان لم يضر بغيره بالسفل وفي رواه كذا القصة علكه منهم من قال لا يملك في مثله  
العلو والسفل لا يملك صاحب العلو ان يضر بالسفل وان لم يضر بالسفل علكه رحمه الله في المستند كذا رواها  
في مثله العلو والسفل في كذا القصة اراد به قولها بغير موافق الى صه رحمه الله في المستند كذا رواها  
والعلو قال سبح الاسلام علكه رحمه الله على البردوي في سبح الجامع الصغير اختلف المشايخ في  
في من قال قولها تفسير لقوله المالك وروى مطلقا في هذا القائل لا خلاف انه علكه اذ لم يضر  
بغيره ان اسفل عند الى صه رحمه الله لا يملك قال سبح الامام البردوي رحمه الله يقول اذ لم يضر  
بغيره اذ اسفل قوله ابو بكر في قوله البغوي لا وعلى قول سبح الاسلام رحمه الله اذ اسفل  
لا يملك اذ لم يضر لا يملك رواه واصله عند البعض في العلوي الرواية والمختار انه اذا اشكل

اشارة الجناح الى الجناح  
الى الطريق والبناء عليها

شاذل  
ناوون

المساجير الخاصة بسقط

سبح الفضة في الطريق







منه بيت وكما اني قد دمرته واني سر به ان بنى لا يجبر لكن لا افران نسب قايته  
انت ثم اخرج فاذا احدث عليه فخذتها فنفذتكم بغير افعه سواد وقال ابو يوسف هم الله  
في عام من جليلي هدمه احدهما كله ثم غاب جني الاخر فاذا جاء الذي هدمه كان بالخماران  
بناء من نصف مئة الاولى فقال للذي بنى اقدم بناك حتى يقسم الارض بينهما وكذا للبايط  
والدار وكل بناء من جليلي وفي امر نفقات الخصاف دعه الله روع بني من اهلها  
ان نفق عليه لم يجبر على ذلك لكن يقال لا افران نفق انت وارجع ماله من ماله بنصف النفق  
فلو انفق لم يخرج الزرع مقدار ما انفق هل يرجع على صاحبه بنصف النفق ام بمقدار الزرع  
ذكر في المزارع وقدره بنما اذا انفق صاحب الارض وبنما اذا انفق المزارع وموضعه كمال المزارع  
وفي اعمار الماشي دعه الله يحل اوصي لرجل باصلها ولا يجر ثمنها فالسعة على صاحب الثمر فان  
لم يثمر سنة فاني صاحب الثمر الا اتفاق فاتفق صاحب الرقبة بتفصيل او بغير قضاء ثم سنة  
اخرى فان صاحب الرقبة يرجع بما انفق ولا يكون متطوعا ولودفع غللا معاملة فمات العامل في  
بعض السنة فله وبقية الثمن بغير امر العاصي لا يكون متبرعا ورجوع به في المروءة لم يمتل العامل  
لكنه غلب فاتفقت التحليل كان متبرعا الا ان يكون بامر العاصي وكذا جارية من جليلي او مملوك  
بينها حكمي ذلك من المزارع الكبير وفي الجاهل الاصف والحق مسالمة محمد رحمه الله عن عروث بني  
رجلين اوقا صدهما ان يسقيه فالأصغر على ذلك فله فان فسدت الزرع قبل ان ينفقا واني ان  
يسقيه لاضمان عليه فالأصل للسدحهم الله الكسبي به ناخذ وكان ينبغي له ان يرفعه الى السلطان  
فاذا رفق الى السلطان لم ينعه عن السقي بعد ذلك فانه ينفق اذا قصد **بوع آخر** واصل هذا الزرع  
ان كل من اجبر على ان يفعل مع صاحبه فلما فعل بنفسه وجد بغير اذن شريكه فهو متطوع وكل  
من لا اجبره فليس متطوع وبغيره وعلى هذا نفر من جليلي كراهة املهما او السفينة  
يحدث فيها الخرق والمهام فربما منه سي فليل او عبد من سي فليل او عبد من سي فليل او عبد من سي فليل  
متطوع لانه يجبر على شريكه على ان يفعل معه فلما فعل هو وجد بغير اذن شريكه كان متطوعا  
اما الذي لم يجره فوق بيت رجل اذا انهدم البيت وسقطت الرقبة لا اجبر صاحب البيت على  
بنائها بئنه فاذا بنى صاحب الرقبة اسفل لم يكن متطوعا وفي هذه العيون وكما ان الشريك  
قوم بنهم شربا منع بعضهم عن شرب النهر من الحكم الاخرين ان يكرروا النهر ولهم ان ينصفوه من  
شرب النهر حتى يدفع حقيقته وهذا قول ابي حنيفة واني يوسف دعهما الله **وص**  
في الاسراع بالاحياء المسمى من الحاضر والغاييل من الحاضر بنو وودخل فيه ما بل المهاباة  
فلا محمد حمدا لله الارض والكرم اذا كان من جليلي وغاسا وبنى بالغ وبنى برفق الحاضر او  
البايع الامر الى العاصي ولم يدفع في الارض لوزع بحضته يطيب له وفي الكرم يقوم عليه  
فاذا دركت الثمر يبيعها وبافد حصته ويوقف حصه الغائب وسبع ذلك له ان ساء الله فاذا  
قدم الغائب فان ساء ضمه اليه وان ساء امان ولو اذنى الجراح كان متطوعا ووديع  
العيون والواقعات ولو ان دارا غير مقسومة من جليلي غاب احدها وسع الحاضر ان يسكن

في المزارع

خادم ودابة

تقدر حصته ويسكن الدار كلها وكذا خادم من جليلي غاب احدهما فلما حضر ان يستعمل الخادم  
حصته وفي الدار لا يركبها الحاضر لان الناس يتفاوتون في الركوب دون سكني الدار واسكن  
الخادم فيقصر الغائب في الركوب دون السكني والا استخدام وذكر في اخر ديات هذا الكتاب  
عند من من استخدام احدهما بغير اذن صاحبه فمات في خذ منه لافضن وفي نوادر  
هنا من رحمه الله بغيره في الدابة من جليلي استعملها احدهما في الركوب او حمل المتاع بغير  
اذن الشريك فمات نصيب شريكه وفي امارات النوازل قال محمد بن قنبل رحمه الله اذا كان للنفق  
نصيب في دار غير مقسومة فليس بملك ان يسكن الدار قد نصه وذكر محمد بن الحسن رحمه الله  
ان له ان يسكن جميع الدار اذا خاف الشريك ان يجرب ان لم يسكنها وذكر محمد رحمه الله ان داود النعمان  
رحمه الله كان من علماء اصحاب ابي حنيفة رحمه الله ثم اقبل على العباد والخلو بنفسه وكان  
دار بهو من شريكه غيب وكان يسكن داود الدار وكانت تخله او تخلات في الدار فكان  
لا ياكل من ثمرها شيئا لكن كان اذا ابيعت الثمر وادركت بفتح باب الدار ولا تمنع من دخول الدار  
من اكل الثمر فكرة اكل الثمر وكيفية فيها نصيب بغير اذنه لان الاكل استهلاك ولم يكن يسكن  
الدار استهلاك بل في سكنها عمار طاف لم يربيه يا ساقا لمحمد رحمه الله ولو ان الشريك اخذ  
حصته من الثمر واكلها جاز له ويبيع نصيب الغائب ويحفظ ثمنها فان حضر صاحبه فاجاز فعله  
والا فتمت قيمته وان لم يحضر فهو كاللقطة تصدق بها قال النعمان ابو اللبب رحمه الله وهذا  
اسحان وبه ناخذ وفي صلح واقعات الناهق رحمه الله ذكر ابن سماعة في نوادر عن ابن  
ابي مالك رحمه الله عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله في ارض من جليلي ليس لاجدهما  
ان يفتح قدر حصته وفي الدار له ان يسكن وفي نوادر هشام له ذلك الوجه جميعا والعوى  
على ما ذكرنا في مزارعه الواقعات وفي نوادر ابن رستم دار من قوم مشتركة فليعضم ان يوط  
ويضع الخشبة ويتوضا فيها وقامة متر في سائل الطرق والابواب من هذا الكتاب وقد مر  
في الخنايا بسم الله احد السركس اذا بنى في ارض مشتركة بغير اذن شريكه كان لشريكه ان يتقهر  
البناء له ولا يملكه ان يفتقر نصيبه والتميز غير ممكن والغرض من هذا ان يرفع قسمه سعي الاسلام  
الله في صلح هذا الكتاب دار من جليلي ثمنها ثمنها على ان يسكن كل واحد منهما منزلا معلوما ويواجه  
هو طرزا لكا للبيعة المنة هذا العقور وان ثمنها ثمنها من بيت الزمان ثمنها ثمنها على ان يسكن هذا هو وهذا  
يوما او يواجر هذا سنة وهذا سنة فالتيك والسكني جاز ظاهر الرواية لكن لافاضل من ارضها ان لا يجبر  
على ذلك لافاضل على ان يواجر هذا سنة وهذا سنة اصله ساج فيه ولا يظن ان يجوز ان يستوزر القلتا ثمنها  
وان فضله بغيره لافاضل على ان يواجر هذا سنة وهذا سنة اصله ساج فيه ولا يظن ان يجوز ان يستوزر القلتا ثمنها  
في الدارين على السكني والغرض من هذا ان يسكن هذا دارا او يواجر هذا دارا وهذا دارا يجوز  
الكر في دعه الله هذا اذا تراضيا عليه اما عند طلب امره فافاضل على ان يواجر هذا دارا وهذا دارا يجوز  
لا يجوز في الدار فلكذا التسمية بطريق الثماني وذكر محمد بن ابي حنيفة رحمه الله في الدارين ان الشريك  
احدهما اكثر ما اعطى يدا لافاضل بوجه امره صاحبه بشي وفي الدار الواضحة ثمنها ثمنها في القلعة فاعطى ثمنها حاكم

ارض من جليلي

احد السركس اذا بنى في ارض مشتركة بغير اذن شريكه

اياكم

وهذا دارا

اذا املك







طحا عليه جملة وهو له امرها  
اسفل من جملة الآخر

جدار من وجلس لها عليه حمولة وجعله احد كمال الخيل من حمولة الآخر فاراد ملوان يرفع حمولة  
 ويضع باراد حمولة صاحبه فله فكر وليس لصاحبه منعه ولو كانت حمولة احد ملوان في وسط الجدار  
 وحمولة الاخرى اعلاه فاراد صاحب الاوسط ان يضع حمولة في اعلا الجدار فان كان الجدار من اسفله  
 الى اعلاه شيئا ولا يدخل على صاحبه الا على مخرقة فله ان يفعل ذلك فان كان يدخل عليه مخرقة ليس له ذلك  
 ولو كان لاهلهما عليه حمولة وليس للاخر عليه حمولة فيزيد الذي لا حمولة له ان يضع على هذا الجدار  
 حمولة من حمولة شريكه ان كانت حمولة عليه فله ان يضع حمولة عليه حمولة مثلها وان كانت  
 الحمولة التي عليه قديمة فليس للاخر ان يضع عليه حمولة فاما اللعبة انما للسدده الله للاخر ان يضع  
 عليه من حمولة صاحبه ان كان الحائط كتمل فله مطلقا الا يرى ان اصحابها وجههم الله قالوا وكتاب  
 الصلح لو كان جذوع احد هما اكثر فلاخر ان يزيد في جذوعه ان كان كميل ذلك ولم يكثر طواقمهما  
 ولا حدسا وقالوا العاسم رحمه الله في حائط من رجلين واحداهما عليه جذوع فاراد الاخر ان نصب  
 عليه جذوعا فضعه من ذلك صاحبه والجدار لا يحمي الخمين فان كانا مقرين ان الحائط بينهما يقال  
 لصاحب الجذوع ان شئت فخط حركه ليستوي مع صاحبه وان شئت فخط عنه ما يمكن من ثيكرك الحبل  
 لان البناء الذي عليه ان كان بناء بغير رضا صاحبه فهو متولي ظالم وان كان بناء بصاحبه فهو  
 عارته الا يرى ان دارا بين رجلين واحداهما ساكنها فاراد الاخر ان يسكن معه والدار لا يتسع لسكنها  
 فانضمها بينهما فيهما كذا قال ابو الليث رحمه الله وقد روي عن ابن عمر رضي الله عنهما خلاف هذا  
 ويقولان في العاسم لهذا قال ابو بكر رحمه الله ان كان لرجل بناء على حائط بينه وبين لقر فاراد ان  
 يحول الجذوع من مواضعها الى مواضع اخرى او يرفعها او يرفعها فان اراد ان يجعل الجذوع  
 من الاعلى الى الاسفل ومن اليسار الى اليمين ليس له ذلك وان اراد ان يسفل الجذوع من اعلى الحائط الى  
 اسفله لا بأس ببلان هذا اقل ضررا بالحائط وان اراد ان يرفعها عما كان ليس له ذلك لانه يكون  
 اكثر ضررا لان الاساس كتمل ما كتمل راس الحائط ولو ان جدلا بين اثنين اراه لهما ان يزيد  
 البناء عليه ومنعه الاخر فان كان المالك ظالم يكثر لهما ان يزيد عليه حلا بغير ارض صاحبه قال ابو  
 القاسم رحمه الله حائط لرجل عليه جذوع شاخصه في دار جارة بغير سورها يثرون اثمك فاراد صاحب  
 الدار ان يقطع رءوس الجذوع بنظر ان كان يحال يمكن البناء عليها الطولها ليس له ان يقطع وان كانت  
 صفرا بمعنى سورها بالار يثرون اثمك باشد يعود على القطع لانه يعلم انه الاخراج لم يكن لرجل البناء  
 عليه فكان اخراجا بغير حق فيعد صاحب الدار على قطعه باب الحائط فيدعوى عصام وفي لفر  
 غضب الدار صاحب بنظر الاحكام وهناك شيء كفرة المسقى للمولى عزى الى يوسف رحمه الله في حائط من  
 رجلين لهما ان يقتلها وان ابى احداهما ذلك اجبر عليه وقه همام عن محمد رحمه الله حائط من دارين  
 شطاطة بدا اسفله قال صاحب السر بنك والحائط اقسم وقال الاماني قال لا اقسى شيئا فاعله ان يقع  
 نصيب كل واحد منهما ان قسم ما يلي الاخر وقه ايضا حائط من رجلين اراه لهما البناء واني لاف  
 لا يحكي الا في ويقسم الارض بينهما ولو كان لهما عليه جذوع فانه يجبر على ان يبني فان كان مفسرا  
 قيل للسر بنك اني ان شئت فوضع الاخر عليه جذوعه حتى يعطى نصفها انقعت وهو العاقب

فأراد أحدهما أن يرفع الحول

میں

میر  
ارغیوسف  
فرسانا  
برک  
داف

[illegible]

اراد ان كولا الجنوع فر  
مواضعها الى مواضع

جذوع صاحب دارمان

م. ١٠٠



والسفل اذا بنى صام الى قبل البناء فالأصل الفضل بحدن لكن الجبر على البناء فيما اذا هدمه وفيه ايضا  
 ما يط من جليل وارضه بينهما ان هدم الحائط وارض الحائط مما يتطاع قسمته طلب احدهما القسمة  
 فان كان لها عليه اجزاء لا يقسم ارض الحائط واذا اراد اهدمها البناء لا يجبر الا على البناء وكله تقار  
 للذي اراد البناء ان شيئا كان الحائط مأكلا وارضه وضع اجزاءه حتى يعطى نصف القيمة  
 وان لم تكن لارضها عليه اجزاء قسمت ارضه بينهما فان كان لا يدر على قسمته وارضها ان يقسم  
 فله ذلك **وقد** قسمه التركة وفيها دين او غايب او صغير وفيها قسمة المزارع والضرة  
 بغير حصة الدخاتين باسم اذا ارادوا قسمه التركة وفيها دين او غايب او صغير وفيها قسمة المزارع والضرة  
 بشرط براءة الميت وادام لم تكن البراة بشرط براءة الميت لا ينفذ القسمة وهذا لان الضمان اذا كان  
 بشرط براءة الميت كانت صالحة فينقل الدين الى الميراث المحال عليه وهو الكليل ويحل التركة على الدين  
 بشرط براءة الميت كانت صالحة فينقل الدين الى الميراث المحال عليه وهو الكليل ويحل التركة على الدين  
 فينفذ القسمة بخلاف ما اذا لم تكن بشرط براءة الميت وكذا اذا حضر بعض الورثة براءة الميت ورضي  
 الغريم ثم اقتسموا اجازوا وان ارادوا ان يصالحوا المرأة عن ثمنها وبغض التركة ودينها فاحلها ذلك  
 ان يصالحوا ويستثنى الدين على حساب وارثهم او يعجلوا لها نصيبها من الدين من اموالهم متطوعين  
 عن الغريم ثم يصالحوها عنها بغير التركة ويجوز لها ان تصالحوا ما بقي من حقه في الدين ثم لم يبق  
 حلح صحيح الاسلام نعم الله التركة التي لم يبق الميت ودينه في القسمة التي قسمها الورثة ثم  
 اراد بغيرها له فذلك وكذا اذا حضر بعض الورثة دين الميت ورضي من الغريم الا ان يكون الضمان  
 بشرط براءة الميت المانع وهو الدين قائم بعد الاجازة في باب قسمة التركة وعلى الميت دين من  
 القسمة اذا اقتسمت الورثة التركة ثم ظهر دين او وصية بالثلث او بالربع او بالغير من ثلثة او اوا  
 اخذ القسمة مردودة فانه فالتحقيق يقتضي حق الغريم وحق الموصي له وحق الوارث ولا تنقض القسمة  
 فعما اذا ظهر غريم او موصي له بالفرس لههم ذلك ولا ينفذ الحق ايضا الغريم والموصي له وفيما اذا  
 ظهر وارث كذا او موصي له بالثلث او بالربع ليس لهم ذلك الا برضاء الوارث والموصي له لان حق الموصي  
 له بالثلث وحق الوارث في عين التركة فلا ينقل الى مال آخر الا برضاءهما اما حق الغريم والموصي له  
 بالفرس رسالة في مال به التركة وفيما يرضى الى المال به التركة وملاك الوارث سواء كان قسما واحدا  
 من الورثة ودين الغريم ينظر ان يقع ليس هو التركة فالتقسيم مردودة الا ان يتفقوا على القسمة  
 ما لهم لانه قام مقام الغريم وان وقع من غير حال لا يرجع في التركة فالتقسيم ماضية اذا ادعى بعض الميراثين  
 من الورثة دينًا على الميت وادام البينة يقبل وينقض القسمة ولم تكن قسمة ابراهم عن الدين  
 بخلاف ما لو ادعى غيبا من اعيان التركة بعد القسمة حيث لا يسمع دعواه لان حق الغريم متعلق  
 بالمخبر لا بالصورة الا يرى ان الورثة حقها بما الدين من مال كقولوا استخلاص التركة لانفسهم فلم يكن  
 اقليم الغريم على القسمة اقرا بل يعلم الدين اما الوارث فحقه متعلق بالصورة ايضا فصار  
 مقتضى عدم اختصاصه بالدين وكوبت الغريم موروثا مقتضى اقدمه على القسمة على نعم القسمة  
 فلم يسمع بغير ذلك منه دعوى القسمة القسمة القسمة الورثة الدين على وجهه اما  
 اهل التركة الدين على الميت او للميت فان كان للميت فاقسموا الدين والغيب ان شرطوا القسمة

واذا

اقتسمت الورثة التركة  
 ثم طردى او وصية

ادعى بعض الميراثين الورثة  
 دسا على الميت

ادعى عسا اعيان التركة  
 بعد القسمة

لا يكون

لا يكون لاصحابها قسمة فاسنة وان اقتسموا الدين بعد قسمة الايمان لا مشروطة قسمته  
 في قسمة الايمان فقسمة الدين ماضية وقسمته الدين باطله او جبريت اهدمها ان الذي معلوم  
 حقيقة الحق بالاموال باعتبار العاقبة لحاجة الناس فان كل هذا لا يجد ما ينشئ به كل ما يحتاج  
 اليه ولا حاجة الى جعله موصولا في حق قبول القسمة فيبقى في حقه على العلم والبيان ان القسمة  
 شرعية للكل المنفعة ولا وجود لذلك في الدين كقوله من الدين الميراث في اول باب ما سرح سهاوت  
 الجامع هذا اذا كان الدين للميت فان كان الدين للميت فاقسموا على ان يتخير كل واحد منهم او اطلق  
 ان كان الضمان مشروطا في قسمة الميراث فالتقسيم فاسدة وان لم يرجع فالتقسيم عا  
 ماضية على وجهها سر يديه اذا ادعى وان حضر على ان يرجع او حضر وسكت فله ان يفسد القسمة  
 لادام مقام وكذا الغريم والمغرم ان يتقضى القسمه الا ان يقضوا دينه فكذا المن قام مقامه اذا  
 مات وترك ورثة بعضهم حاضرين وبعضهم غايب فحضر اثبات وطلب القسمة من الغايب واقام البينة  
 على الموت فالتقسيم تقسم وتحل امدها صفا وان حضر امدها واقام اليه لا يقسم وان حضر امد  
 ومعه صغير فالغايض ينصب على الصغير وصيا ويسمى ابيه ويقسم وان كان الصغير غائبا طلب من  
 الغاصب ان ينصب عنه وصيا في يد الغاصب في يد مورده او في يد الغاصب الصغير عا على الغايض  
 لا يقسم وان كان الحاضر اثباتا في مقدم ما كليا القسمه وفي ادب الغاصب ودم من يفي هذا  
 في الفصل الاول من كتاب الدعوى ثم فرق بين سبل الاسلام فيما اذا جاء احد الورثة بطلب القسمة  
 ومعه صبي حاضرا فانه ينصب على الصغير وصيا واذا كان غائبا ولا يسمع دعواه وان لم يكن الصغير  
 من اهل الحضور والفرق ان الدعوى لا يصح الا على خصم حاضرا وجعل الغير حاضرا عن الغير فلا يقسم  
 فلا يصار اليه الا لقرون العجز والصغير حاضرا عن الجواب دون الحضور فلم يجعل غيره عنه خصما في  
 حق الحضور وجعل حقا في حق الجواب فاذا كان الباقي حاضرا وجدا الدعوى على حاضره ومعه صبي  
 عنه وصيا في الجواب بما اذا كان الصغير غائبا لم يوجد الدعوى على حاضره فلا يصح عنه وصيا  
 في الجواب ذكر هذا المخبر في اول القسمة وهذا المعنى يدرك على ان من ادعى على صبي حاضرا وقسم  
 عند غيبته الصغير لانه لا يصح وقد مر خلافه في كتاب الدعوى من هذا الكتاب اذا اقتسم الورثة  
 بامر القاضي وفيهم صغير او غايب لا ينفذ الا بامان الغايب او وصي الصغير ويجوز الصبي اذا بلغ ولو  
 مات الغايب او الباقي طاعتا وتنته فعد الى صفة والى يوسف وهو ما الله ينفذ وعند  
 محمد رحم الله لا ينفذ في باب قسمة الاراضين من عصام وفي ادب الغايض اذا كان والودثة  
 صغيرا وغايبا ولم يكن في يد الغاصب او يد الغايب شي بل الكثرة يد الحاضرين والكتاب والغايض  
 لا تقسم ما لم يكن عن الصغير حتى يرضى الغايب ويحل القسمة وينصب للصغير وصيا فيقوم بامره  
 في القسمة وبعض حقه ويجعل للغيث ويبيلا ويا مرمم بالقسمة وان كان في يد الغايب  
 شي لم يقسم حتى يحضر الغايب او يقوم البينة على ذلك ميراث بينهم وعلى عدد الورثة فاذا  
 قامت تقسم وقد مر في الجمل ان لا يقسم وان قامت البينة ما لم يحضر الغايب وصار فيه  
 روايتان ولو كان في يد الصغير شي من نصيب الصغير فالجواب كذلك اذا كان المكلل والموروث

والدعي لا يسمع ولا يصح دعواه الصغير  
 هذا اذا كان التركة كلها في الحاضر اذ اذا  
 بعضهم حاضرا وبعضهم غايب  
 اثبات وطلب القسمة

ادعى على صبي حاضرا

الجميع







غير ملكي الى الله عز وجل وجعلته بحسب ما في ملكه ومنعتم للعباد وهذا صحيح وان لم يكن موضع به كما  
في المسند قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الاضافة الى ما بعد الموت والوصية عند الموت ليست  
بشرط للموت فان الوقف جائز عند الموت كذلك في غير الموت وانما يصح الاضافة الى ما بعد الموت  
او بالوصية به وهذا لان ابا حنيفة رحمه الله جعل الوقف كالتبرع على ملكه صارقا المنفعة الى الابد  
لانه مماها فيكون بمنزلة العارية والعارية جازية على من يملكها من غير العلة الى ملك الجهة  
فتعبر بالوصية به ان تعبر جعله في هذه صفة موقوفة مؤبد ما وصية به بعد موت فاذ كان  
ذلك يكون لازما حتى لا يملك بعبه قبل الموت ولا يورث عنه وقد كثر في المسند في ابي حنيفة اضافة  
الى ما بعد الموت يصح عند اوصيه رحمه الله بطريق الوصية بغيره وان كان غلظه ارضه او يوصي  
بذلك للفقير او هو كالوصية ما لتوقد كذا الطحاوي رحمه الله ان الوقف المباشرة مرض الموت  
عند اوصيه رحمه الله كالاضافة الى ما بعد الموت حتى ان الوقف المباشرة مرض الموت مع جازي  
له زما عند اوصيه رحمه الله على ما ذكر الطحاوي رحمه الله فلا تشمل النسخة في الصحيح ان الملك  
في مرض الموت عند كالمباشرة في الصحة على لا يجوز في طاهر الرواية من عمر الوصية او الاضافة  
الى ما بعد الموت به حتى لا يلزم على ما ذكره سمس الامم السجسي رحمه الله وذكر سمس الاسلام رحمه الله  
ان الوقف المباشرة في مرض الموت اذ لم يكن مضافا الى ما بعد الموت عند اوصيه رحمه الله رواه  
وجه الرواية التي قال لا يجوز لانه لم يوجد الاضافة الى ما بعد الموت حقيقة فلا يجوز كما لو  
وقف في حاله الصحة ولم يقف الى ما بعد الموت وجه الرواية الاخرى ان تقري فوات المريض  
كلما نفا الى ما بعد الموت الامر ان تنبى عنه من غير من السب في حجب الاضافة الى ما بعد  
الموت اعتبارا فانما يحل رحمه الله التسليم الى المتولي شرطه الوقف حتى ان قوله لو لم يسلم  
الواقف الى المتولي لا يزول عنه ملكه وله ان يرجع في ذلك فامات يورث عنه وقال ابو يوسف  
رحمه الله التسليم الى المتولي ليس شرط ويكتفي بالاسهاد ووجه قولنا ان يوسف رحمه الله ان الوقف  
تبرع شرع لا يبطل ملك الواقف عن العبد لا للملك مخرج عن قبضه قيا على الاعاقد سانه  
ان الملك من الله تعالى لا يكون من جهة متصور الا اذا في ايدينا ملك الله تعالى على الحقيقة  
ولنا فيه ملك المتصرف فانما انما ابطال ملك المتصرف لا الملك من الله تعالى والعقبة ما تركها الواقف  
المنفعة حسب ما يصح بدون القبض ان ما سأل الله تعالى من الحق بسبب جهة الملك من الفقير لان  
الملك منه متصور فما يملك الله تعالى وضمه يملك على سبيل الملك وان كان الملك من لا يملكه  
ان ما ثبت في جهة الشيء يكون حكومه حكم ذلك الشيء فانما في الوقف ما يملكه من الحق يثبت معصو  
لاخره الملك من العباد فان العبد الوقف لا يصح ملكا للعباد والملك من الله تعالى مقصود من العبد  
لا يحقق وجه قوله محمد رحمه الله صلى الله عليه وسلم لا يجوز الصدقة الا مقبوضة بخلاف  
من غير فصل والمغنى عنه ان الوقف اذا اذن الملك بطريق التبرع فيما هو ملكه بالتسليم كما في الصدقة  
وهذا لانه لو تم قبل التسليم لم يملك التسليم فيؤدي الى ان يصير تبرعه سببا للزوم ما لم يبرع  
به وكذلك لما بشرط عند محمد رحمه الله حتى لو وقف على جهة يتوهم انقطاعها ما وقف على

يعتبر  
واذا

يتبرع

على اولاده واولاد اولاده ولم يجعل آخره للفقير الا يصح الوقف وعلى قولنا يوسف رحمه الله انما يملك  
ليس شرط حتى ان في هذه المسئلة يصح الوقف عند اوصيه رحمه الله واذا ماتوا وانقضوا يعود على  
ملكه ان كان حيا والى ملكه وورثته ان كان موقفا مذكور في سيج الطحاوي وفي سيج سمس الله النسخة  
وهذا كبر محمد رحمه الله في آخر كتاب الوقف اذ الوقف الموقوف باطل ولم يذكره خلافا فحكموا على  
انه في سجد رحمه الله وان كان على الوقف فهو احدى الروايات عن ابي يوسف رحمه الله وقد روي في  
بين مالك رحمه الله ان الوقف الموقوف باطل وبعض ما حارب والاولا فان التابيد بشرط  
صحة الوقف وانما الخلاف في ذلك المسئلة في سبي كثر ان عند ابي يوسف رحمه الله بئس الما بئس  
الوقف من غير اقرار من سبي كثر وعنده محمد رحمه الله لا يثبت الما بيد بنفس الوقف ما لم يجعل امره للمالك  
او للفقير ولو كان من مذهب ابي يوسف رحمه الله ان الما بيد بنفس الوقف فاذا مات اولاده وانقر  
حسب بصر في الغلة الى الفقير واذا وقف نصف دار او نصف ارض على الفقير فعلى قولنا يوسف رحمه الله  
يجوز وعلى قولنا محمد رحمه الله لا يجوز واعلم بان الشيوع فيما لا يحل القيمة لا يمنع صحة الوقف  
بلا خلاف لا يري انه لو وقف نصف الحمام يجوز وان كان مشاعا لانه لا يحل القيمة فصار كهيئة  
مشاع لا يحل القيمة واما الشيوع فيما يحل القيمة هل يمنع صحة الوقف فخير خلافا على  
قول محمد رحمه الله منع وعلى قولنا يوسف رحمه الله لا يمنع وهذه المسئلة في المصنف بناء على ان  
القيمة فيما يحل القيمة من تمام العيص واصل العيص عند ابي يوسف رحمه الله فيما يحل القيمة  
ليس شرط فكذا ما منه لا يكون شرط وعنده محمد رحمه الله اصل العيص فيما يحل القيمة شرط فكذا ما  
ينبغي به العيص ولو وقف جمع ارضه او داره لم يستحق نصفه او ربعه او ما اشبهه شيئا بطل  
الوقف مما بقي عند محمد رحمه الله لان بالاستحقاق يثبت ان ما وقفه الواقف كان مشاعا وقب  
المشاع فيما يحل القيمة غنم باطل وهذا بخلاف ما لو استحق شي من عينه حسب لاسطل الوقف  
في الهبة لانها لا يثبت الشيوع في الهبة لان المسمى يثبت ما بقي فهو بمنزلة ما لو وقف دارين  
فاستحق احداهما ومشاع لغيره اذ اوصى ابي يوسف رحمه الله في وقف المشاع ومشاع بخارا  
رحمهم الله اذ اوصى محمد رحمه الله ذكر في ما وصى العبد ان السجدة الله تفرقا على قولنا يوسف  
رحمهم الله فقال اذا كان الارض بين شركاء وقفا فاحدهما نصيبه مشاعا ثم اقتسموا فوقع نصيب الوقف  
في موضع لا يجز عليه ان يقف ثانيا لانه بالقيمة سعت الوقف **الفصل الثالث** في بيان ما يجوز من الوقف  
وما لا يجوز ذكر سيج الاسلام رحمه الله في اول سيج كتاب الوقف ان الوقف على ابي ابي الرسول صلى الله  
عليه وسلم جائز وان كانت الصدقة لا تحل لهم وفي المسعى عن ابي يوسف رحمه الله انه يجوز في  
صقات الوقف الى الهاشمي اذا سمي والوقف وهو للعل على جواز الوقف في الجاهل الا ان الوقف  
على اهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجوز كما هو مذهبنا في الصدقة والفقير والفقير  
والطوبى سواك وفي سيج القنوني ان الصدقة الواجبة كالزكوة والعسور والنذور والفقير  
لا يجوز فاما الصدقة على وجه الصلة والطوبى فلا بأس بقصار في الوقف وايتان وفي صدقة  
الطوبى رواه ابن ابي شيبة رحمه الله في الاصل بئس النبي عليه الصلوة والسلام وهم كجوزون في

يقس

ضوا

السود مما لا يحل القيمة  
لا يمنع صحة الوقف بلا خلاف

وقف جمع ارضه او داره  
ثم استحق نصفه او ربعه

ما في لغيره واما لغيره  
يوسف رحمه الله والمشاع  
ما في لغيره واما لغيره

الوقف على ابي الرسول صلى الله عليه وسلم



الى اولاد قاطعه رضي الله عنها وفي ما ولى الله سبحانه من اهل البيت اذا وقفوا على فقره ملكه او على فقره  
 من به ان كان الوقف في حيوة وصحته والعقار يحصون لا يجوز هذا الوقف لان الوقف لا يجوز الا للملك  
 وهذا لم يقع موت الجواز انهم يموتون فيقطع الوقف وان كان العقار لا يحصون فان الوقف لا يملك  
 وقع مؤبدا وان كان الوقف بعد موته يجوز سواء كانا حصون او لا حصون اما اذا كانا لا حصون  
 لانه وقع مؤبدا واما اذا كانا حصون فلا بد ان يكونا حصونا فاما ان يكونا حصونا فاما ان يكونا حصونا  
 تقوم حصون يجوز متى اذا اقرضوا صار ميراثا عنهم فلا يصح ان يصير ميراثا لغيرهم الله في واقعه وبقي  
 على هذه المسئلة مثله اخرى يصل حال وقت شقيق هذه على فقره اتي وعلى فقره اتي  
 وجعل لغيره للمساكين ما سوا كانا حصون او لا حصون فاما ان يفضل بعضهم على بعض  
 فالمسئلة على مله اوجه اما اذا كان ميراثا بينه وبينه حصون او لا حصون او احدا لغيره حصون  
 والعقار لا يحصون في الوجه الاول للقيم ان يجعل نصف الميراث لغيره اقرانه ونصفه لغيره اقرانه  
 لم يعط ميراثا من ميراثهم ويفضل البعض على البعض كما بينا لان قصده الصلوة وفي الصلوة  
 الحكم كذلك في الوجه الثاني بصرف العلم الى القرينة بعد ذلك ليس له ان يفضل البعض على البعض لان  
 قصده الوصية وفي الوصية الحكم كذلك وفي الوجه الثالث جعل الفل من الارضين ولا يصح في الارض  
 الدين حصون بعد ذلك والذين لا حصون سمي واصلا لان الذين حصون لهم وصيته والذين لا حصون  
 لهم صدقة ثم ينظر للذين لا حصون هذا السهم ويفضل البعض على البعض في هذا السهم كما بينا  
 وهذا الفرع ياتي على قولين في حقه والى يوسف رحمه الله لان العقار عند ما اسم جليل ما لا  
 يتاخر على قول محمد رحمه الله لان العقار عند ما اسم جليل ما لا يتاخر على قول محمد رحمه الله لان العقار عند ما اسم جليل ما لا  
 يات الوقف الذي لا يجوز اذ اقال ارضي صدقة موقوفه لله تعالى ابدى على الناس فالوقف باطل والارض  
 على ملكه او اوقفه كذلك اذ اقال على بيادهم او على اهل بيتهم اذ اقرضوا هو على المساكن فالوقف باطل  
 لان اهل بيتهم لا يقرضون وكذلك لو اقال على ارضي في الغنيمة فالوقف باطل وذكر الحنفية رحمه الله  
 مله العمان والزمي في موضع آخر وقال الغلاة للمساكين ولا يكون للعيمان والزمي وقال الا زك  
 صدق موقوفه لله تعالى ابدى وكذلك لو وقف على قراءة القرآن او على العتبات فهو باطل لان فيه الغني  
 والفقير ولا حصون وفي وقف هلال رحمه الله ان الوقف على الزمى والمنقطع صحيح لانهم يتناولون  
 وتكون للعقار منهم دون الاغنياء فاما ما كانا حصون الله الوقف على معلم المسجد يعلم النصاب فيه  
 لا يجوز لانه محجوب ولا يسترط فقره بغيره لا يسترط فقره والوقف على معلم ما كانا حصون لان  
 عامتهم الفقراء والفقير في غايه فصار يحكم الغلبة لغيره لا يسترط فقره والوقف على معلم ما كانا حصون لان  
 العامي الامام وعلى هذا العباس اذ اوقف على طلبة علم كونه كذا او يحمله كذا كونه وان لم يسترط  
 فقرهم لان عامتهم العقراء فالسهم السهم السهم الله في سراج كتاب الوقف لخاله وصبي  
 هذه المسائل انه متى ذكر مضر فافيه تنصص على الفقر والحاجة فالوقف صحيح سواء كانا حصون  
 او لا حصون قوله سواء كانا حصون شيئا الى ان السهم ليس يسترط فقره وقد ذكر قبل هذا بخلافه  
 ومتى ذكر مضر فافيه الغني والفقير يعني ذكر اسمي يناول الغني والفقير فان كانا حصون

اراد العلم ان يصل بعضه  
 على بعض  
 ان

وقف على قراءة القرآن او على  
 الفتاوى فنويا طر  
 على معلم المسجد يعلم النصاب

فذلك صحيح لهم ما عدا ان غنياءهم يريد به انه يبيع بطريق الملك منهم واذا كانا لا حصون فهو باطل  
 لانه لا يملك بغيره وقالوا لانه لا يكون قصده الصدقة اذا كانا لا حصون في الغني والفقير فلو  
 صحيح بطريق الملك وهم يبيعون والملك في الحيوة باطل ما الا ان يكون لغرض ما يملك على  
 الحاجة السهم الا بالناس لا باعنا جميعه اللقط كما بينا في محمل ان كانا لا حصون فلا غنياء  
 والفقراء فيهم سواء وان كانا لا حصون فالوقف صحيح وتصر الى فقر انهم دون اغنياءهم  
 لان الاستعمال من له الحصة في جواز يصح الكلام ما عدا **نوع** من ذلك في بطلان الوقف  
 بالشرط ذكر في ما ولى الله سبحانه من اهل البيت اذا اقال ان مت من مريض فقد وقع في هذه  
 لا يصح براءة مات قرو من هذا او شيئا اذا اقال ان مت من مريض هذا فاجعلوا ارضي هذه وقفا  
 والفقراء في الفصل الاول على الوقف بالشرط وبطلان الوقف بالشرط باطل وفي الفصل الثاني  
 على التوكيل بالشرط وبطلان التوكيل بالشرط صحيح وعلى هذا اذا اقال ان دخل هذه الدار وقد  
 جعلت ارضي هذه وقفا لا يصح وتو قال ان دخلت هذه الدار فاجعلوا ارضي هذه وقفا صح ما لم  
 ذكر الحصة في وجهه الله في وقفه ان كان غدا فارضي هذه صدقة موقوفه هو باطل قال لانه جعلها  
 وقفا الساعة ولو قال اذا قدم فلان اذا قدمت فلانا فارضي هذه صدقة فان هذا ملزم به وهو متردد  
 اليهم والى الله في الدار فاذا وجد الشرط وجب عليه ان يصدق بالارض ولا يكون وقفا ولو قال ارضي هذه  
 صدقة موقوفه ان شاء فلان وقال فلان سئلت هو باطل **نوع** من وقفا المنقول بحمل ان وقف  
 المنقول بغيره للعقار حاشا ان جعل ارضه وقفا مع العبد والنيران الذين يعملون فيها ويصير  
 وقفا بغيره للعقار فاما وقفه مقصودا ان كان كراعا او سلافا كوز وقفا بالسلامة حسن السلام  
 ويعنى بالكرام حسن الخيل والابل فان كان سوي ذلك ان كان شالما كجز الغار في وقفه كاشيا  
 والمخول لا يجوز عذبا وان كان متعارفا كالتقاسم والقدر وميراث الجبان وما حله اليه من  
 الاواني والقدر في غسل الموتى والمصحف لعراء القرآن قال ابو يوسف رحمه الله لا يجوز وقال  
 محمد رحمه الله كوز والذهب عامه المشايخ منهم سمي الامم السهمي رحمه الله وذكر في كتاب  
 الوقف فقال ما تعارفه الناس وليس في عينه نقص بطله فهو جائز كما في الاستصناع وغير ذلك  
 قال سمي الامم الخواص رحمه الله اذ اوقف او اوقف في الغل الموتى او ثيابا لتخفيف الموتى كوز  
 واذا اوقف غطاء يغطي على الميت اذا حمل على الحصان لا يجوز لانه لا حلة للميت الى ذلك وروى الغني  
 ابو صفر الهندواني رحمه الله اذ جعل ظهر دابة او غله عبيد في المساكن لا يصح عند علمائنا  
 رحمه الله اما على قول ابو يوسف رحمه الله فلا نه لا يرى الوقف في المنقول الا في الكراخ واما  
 على قول محمد رحمه الله فلا نه لغير العرف ولا عرف في هذه الصور سئل ابو نصر رحمه الله عن  
 وقف الكتب فلا كان محمد بن سمي رحمه الله لا يجوز ونصر رحمه الله كان يجوز ووقف كتبه  
 وكان العبد ابو صفر رحمه الله يجوز ذلك وبه ياخذون سئل عن وقف بقعة على رباط على ان ما  
 يخرج من لبنها ويشتها يغلي لا يبا السبيل قال ان كان في موضعها يغلب ذلك او قافهم رضى  
 ان يكون جانبا ومشاخ من فلا يجوز مطلقا قالوا لانه جزء العادة في ديار المسلمين ذلك وفي

نعم

سأله

قال ارضي هذه صدقة موقوفه  
 ان مسأه فلان



وهو المسمى بالوقف

الواقعات ذكرها لا يصح في وقفه وقف البناء من غير وقف المصل لم يجز وهو الصحيح في وقف  
الانصار كان وقف الكسبية جائز ويدفع الكسبية الى الفكرة سفعون بها في اوقات الشك في ترددها  
الى القيم وسئل ابو نصر رحمه الله عن وقف دار فيها حمامات يطربون ويصنعون كالا يدخل في وضع  
الحمامات المصليه في وماوى الى الله سبحانه وقه ايضا لو وقف بروج الحمام ان يكون جانيا  
لان الحمامات وان كانت مشغولة الا انها يصير وقفها تبعاً للبيت كما لو وقف ضيعة بما فيها من الثيران  
والعبيد وكذلك لو وقف بيتا فيه كوارى العمل يجوز وبني المحل وقفها مع الله والعمل  
يجوز ان يكون بول هذه المسائل ان توقف البيت والبروج بما فيها من الخيل والحمام كما في وقف الارض  
مع العبيد والثيران وقدراسة على مسجد لقراه او على اهل المسجد والوقف على المسجد حائز  
والوقف على اهل المسجد ان كانا كحصون كوزانصا وفي الوقف المحل بنزاد رحمه الله اذا  
استرى مصاصف وجعلها في المسجد الحرام او في غيره من المساجد وقفها مؤبداً لا يملك ذلك المسجد  
ولغيره ولو كان الطريق وكبن السبل يقرؤون فهو حائز في وقفه او يوسف رحمه الله **الفصل الرابع**  
فما سئل في الشرط في الاتفاق اذا وقف له او شيئا اخر وشرط اكل نصفه او شرط البعض  
لنفسه ما دام حيا وبعد الموت للموتى والوقف باطل عند محمد رحمه الله وهلال الرازي رحمه الله فقال  
ابو يوسف رحمه الله ان وقف صحيح في كل خلاف على هذا الوجه في مواضع كثيرة فابو يوسف رحمه الله  
يقدر لا ابتداء بالانتهاء لانه يجوز الوقف على جهة يتوهم انقطاعها واذا انقطعت علوق الغلة اليه  
فذلك لا يبيد ويجوز ان تقدم نفسه على غيره في الغلة وهذا لان معنى القرب لا يزول وهذا  
قال النبي صلى الله عليه وسلم نفقة الرجل على نفسه صدقة وقدره بروايه ريثما ثبت رضي الله  
عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ياكل من صدقته ورأى انه الصدقة الموقوفة ولا يحل  
للووقف الاكل من الوقف الا وان سترط لنفسه شيئا من ذلك ان كان سترط لنفسه شيئا  
وجه قول محمد رحمه الله ان معنى القرب في الوقف باراء الملك ما سترط اكل الغلة او بعضها  
لنفسه عن زوال الملك فمنع صحة الوقف وما جاز لم يعم الله اخذوا بقول ابو يوسف  
رحمه الله وعليه الفتوى ترغيبا للناس في الوقف وذكر العبد ابو جعفر رحمه الله انه لو شرط  
لنفسه بان ياكل من الغلة يجوز عند محمد رحمه الله وكذلك لو شرط الغلة لأكليها فهو كاستيائها لنفسه  
ولو شرط بعض الغلة لامهات اولاده في خلافة من بعده ذلك وسمى لكل واحد من كل سنة  
شئ معلوما في حال صوته وعذابه فهو جائز بلا خلاف اما على قول ابو يوسف رحمه الله فلانه لو شرط  
بعض الغلة لنفسه حال صوته يجوز فبهنا اولى واما على محمد رحمه الله فشكل لانه لا يجوز ان يشرط  
الغلة لنفسه حال صوته واستراطها لامهات اولاده حال صوته بمنزلة اشتراطها لنفسه والوجه  
في ذلك لانه لا يتبع بصر هذا الشرط لغيره بعد وفاته لان من يعقن بموته فاشترط لها ان يشرطها  
سائر الاجانب يجوز ذلك في حال صوته ايضا تبعاً لما بعد الوفاة وهذا كما قال ابو جعفر رحمه الله في  
اصل الوقف ان وقف في حال صوته وبعد وفاته في بصره لا يملكه الا لو كان له رومة في الحال  
تبعاً لما بعد الموت وكذلك اذا سمي ذلك بغيره لانه لا فهم يعقون بموته كالمهات الا ولا خلاف

وهو كراية على مسجد لقراه  
او على اهل المسجد

وهو ارض او مساقف  
وسرط اكل لغيره او سرط  
البعض لنفسه

سرط الغلة لامهات  
ولو سرط لامهات اولاده

العبد

والعبد والامانة على قول محمد رحمه الله واذا وقف وقفاً مؤبداً واستثنى لنفسه ان ينفق من  
جمله هذا الوقف على نفسه وعياله وحشمه ما دام حيا حتى جاز الوقف والسرط جميعا عندنا في  
رحمه الله فاذا انقضت وصايت الغلة للمساكين ولو وقف على فلان او على اقربائه باعيا منهم  
جاز ما دام باعيا فاذا انقضت وصايتهم جمع الله ان كان حيا والى ورثته ان كان ميتا هكذا ذكره الا  
واشار الى الفرق في المسئلة المانية اوجب الصدقة لهما خاصة فاما مات لا ينفق الى غيره  
وفي المسئلة الاولى جعلها صدقة على الفقراء فقد مضت المسئلة ثم ادخل الا سببا لصدقة فقضت  
فلذلك رجعت الى المساكين واذا وقف وقفاً وسرط لنفسه ان ياكل ويؤكل من اكله ما دام حيا  
ثم من بعده على ولده وولد ولده ونسله ابداً ما يشاء سلون فان انقضت وصايتهم على المساكين فهو  
حائز عندنا في يوسف رحمه الله ولو لم يكن ذلك وصيته لولده لان الولد ياكل من مال الله تعالى لا  
يرى انه لو وقف على اولاده واولاد اولاده ابداً ما يشاء سلوا وجعل لهم للفقراء كوز كذا هذا  
ذكر في الاجناس ما ولى اهل سمرقند اذا وقف وقفاً وسرط لنفسه ان ياكل ما دام حيا ثم مات  
وعنده معاين وزئيب من هذا الوقف من اكل ما يشاء من اكله ما دام حيا ثم مات  
عنده خبر من ترد ذلك الوقف يكون ميراثا بعد ولده ولو كان رد الى الوقف والفرق انه ليس  
للاوصياء ان يجزوا ما خرج من البر فاذا اخبر فقد فعل ما ليس له ذلك فملكه فمضى ميراث الورثة  
وللاوصياء ان يخلوا بالمعاينة وان يبيع فقد فعل ما له ذلك فلم يملكه فلم يصر ميراثا لورثته  
ورد الى الوقف اذا سرط الوقف ان يكون هو الموقوف فعل قول ابو يوسف رحمه الله الوقف والشرط  
صحيحا فوقف على وقف محمد رحمه الله وهلال رحمه الله الوقف والشرط باطلان وهذا يناهض ما تقدم  
ان التسليم الى المتوفى ليس بشرط لصحة الوقف عند ابو يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله  
شرط ذكر اسمي الله السرحى رحمه الله في شرم واذا شرط في اصل الوقف ان يستبد به  
ارضا اخرى اذا شارك ذلك يكون وصفا مكانها فهو جائز عند ابو يوسف رحمه الله يعني الوقف  
والشرط وكذلك اذا شرط ان يبيعه ويستبد به ثمنه مكانه وعند محمد رحمه الله  
الوقف جائز والسرط باطلان هذا الشرط لا يؤثر في المنع من زوال الملك والوقف بنى بذلك  
ولا ينعدم به معنى التابيد فيتم الوقف بشرطه ويبقى الاستبداد بشرطه فافسحوا بطلان  
ولنفسه **الفصل الخامس** في ولاية في الوقف كرهلال رحمه الله اذا وقف الرجل  
ارضه ولم يشرط الولاية لنفسه ولا لغيره ان الوقف جائز والولاية للواقف هكذا ذكر  
الخضا في رحمه الله في وقفه قال هلال او قد قال قوم ان لو اوقف لولاية لنفسه كان الولاية  
له وان لم يشرط فلا ولاية له فلك ما حكاه جميع الله الا يشبه ان يكون هذا قول محمد رحمه الله  
لان من اصره ان التسليم الى القيم شرط صحة الوقف واذا سلم لا يبقى له ولا له وجه هذا القول  
ان ولايته كانت كملك الملك والوقف ان ملكه فيرسله كصدقة وجه ما ذكره هلال رحمه الله ان الوقف  
اقرب الناس الى الوقف يكون اولى بولاية الولاية الا ان ياتي المسجد او ياتي بامانة مصالح المسجد  
ونصب الموزن وعمارته الا يرى له المتقوى اولى بالمصو لانه اقرب اليه وفي ما ولى الى اللش

سرطان تلقى هو الموقوف

سرطان سبيل به

ولا يشترط



















لان بيعها ويزيد على ثمنها فيشتري به للمسيح باجدا عاوان ترك هذا المسجد وخرب حتى صار  
 لا يصلي فيه فلذلك بناه ان ينفضه وينفع به وانما هذا منزلة توارى مسجد اتخذها للمسيح فهي  
 لله تعالى مادام ينفع بها فاذا خلت وصار لا ينفع بها فاد الذي اتخذها ان يأخذها وتصلق  
 بها ويستري مكانها فله ذلك وان كان غائبا واراد اهل المحلة ان يأخذوا التوارى ويصعدوا بها  
 بعد ما خلت لم يكن لهم ذلك ان كانت لها قبة وان لم يكن لها قبة فلم يكن ذلك في المسجد بل يري  
 اهل المحلة ان يحولوه الى موضع آخر فان ترك هذا المسجد في لا يصلي فيه فلذلك بناه ان ينفضه وينفع به  
 ويجعلون المسجد في غير هذا الموضع منزلة الخراب وانما ادلم كبره في تركه كما وصفت لك قائم يبيعونه  
 ولا يتخذونه مشكنا اذا وقفوا شرط لنفسه مادام حي على قوله لا يصح هذا الشرط يبطل الوقف  
 نص شيخ الاسلام رحمه الله في وقفه الفقوى على انه يجوز اذ وقف معتبره وشرط ان يدفن  
 فيه نفسه او خانا وشرط ان ينزل في موضع صحيح بالاجماع وفي المسجد به الله اذا جعل في خيار  
 2 بيع الوقف وان يجعل ذلك وقف فلا يكون الا شتما من ابطال الوقف والوقف جائز وفي وقف  
 وقال ابو يوسف رحمه الله بعد ذلك لا يكون الا شتما من ابطال الوقف والوقف جائز وفي وقف  
 السعي اذا وقف ايضا وله رقيق يعملون فيها ويترفعون من جوار استكانا فان اعتق ب  
 الارض بغيرها او لك الرقيق لم يجز عتقه من قبله لا يجوز بيعه لانهم قد خرجوا عن ملكه الى  
 ملك الوقف اذا كان الميت فافترسه السعي او جعل للمسيح حصلا او فرب المسجد هل يعود  
 الى ملكه المكنن 2 باب النوصية لاهل الذمة من الزيدات والجواب ان الكثر يعود الى اهل ملكه  
 المكنن عند ابو يوسف رحمه الله ومحمد رحمه الله واذا اسرى جيشا او قديلا للمسيح  
 وقع الاستغناء عنه عاد الى ملكه ان كان حيا والى ورثته ان مات وعلى قولنا يوسف رحمه الله  
 يباع ويصرف عنه الى هوان المسجد وان استغنى عنه هذا المسجد فيصرف الى سبي الخمر واذا  
 خرب المسجد يجوز ان يحول البعض الى موضع آخر وفي السعي قال همام بن سالم رحمه الله عن  
 عن الوقف اذا صار حيا لا ينفع به الساكن فلا فاضا له يبيعه ويستري بغيره وليس ذلك الا للفاخي  
 وفي السبر الكبير ان استبدل الوقف باطل الا روايته عن يوسف رحمه الله اهل المسجد اذا اعوا  
 جيشين المسجد او فناء او نعتا فصار حيا لم يوزع المستحب ان يرفع ذلك الى الحاكم هكذا  
 ذكر في هادي سمرقند وخي لا لغة بالجواب الا بالامر الحاكم ذكر في الصلوة هذا الكتاب يجوز  
 الاتفاق على قنديل المسجد من وقف المسجد في وصايا واقعات الناطق رحمه الله وفي المنهي ان  
 سماعه عن محمد رحمه الله رجل اشترى بوارى للمسيح لم يكن له ان يأخذها ولو اشترى قنديل  
 للمسيح او قنديل يوضع في المسجد كان له ان يأخذ ذلك فرق بين القنديل والبوارى على هذه  
 الرواية وذكر بعد هذا عن ابراهيم عن محمد عن ابي جعفر رحمه الله اذا طرخ الرجل البوارى في  
 المسجد فليبيع بغيره وهو قوله ابي حنيفة رحمه الله وكذلك قال محمد رحمه الله والقنديل فقد  
 سوى في رواية ابراهيم عن محمد رحمه الله بين البوارى والقنديل **كتاب**  
 الشرب هذا الكتاب سجل على ست فصول **الاول** قال ابو محمد رحمه الله في الاصل وقال ابو

في مسجد ارم اراد ان يبيع  
 سعيه وجعل للمسيح مستغنا

اذا كنتم المستفاد من البيع  
 او جعل للمسيح حصلا او فرب  
 المسجد

استدال الوقف باطل  
 لارواه عن يوسف

يجوز الاتفاق على قنديل  
 المسجد وهو المسجد

جبا  
 سجاده

رحمه الله اذا كان للرجل نهر او عين او بئر او قناة فليس له ان يمنع ابن السبيل ان يسقي منها وان  
 يشرب وان سقى دابته وهذا لان الماء على الشركة بقضية الاصل وبالفئة ينقطع الشركة  
 في حق الشرب اما لا يقطع الشركة في حق الشفة وانما يقطع الشركة في حق الشفة بالاجاز بما  
 وضع لاصرائه وهو الاواني والهاب اما يكون ذلك لا يقطع الشركة في حق الشفة لغير ضرورة  
 وهذا لان الانسان يحتاج الى السفر للجهد والجد والجد والجد ولا يمكنه حمل الماء مع نفسه قدرا  
 ما يحتاج اليه لنفسه ودوابه ولو لم يثبت له حق الشفة من كل ما يرد سقطت الاسفار ثم السفر  
 واذا كان مقيما لولم يثبت له حق الشفة من كل ما يرد يضيق عليه العيش فله الضروة بغير حق  
 الشفة قبل الاضرار بما وضع لاصرائه فان كان بقي الماء على الشركة في حق الشفة لكن  
 النهر والبركة صاحبه على الخلوص فيبقى ان يكون له حوال منع غير الضرورة في ملكه الا يرى  
 ان الكلاء اذا ثبتت ارض مملوكة لا تسان كان لصاحب الارض ان يمنع غيره من الدخول  
 في ارضه لا في الكلاء وان بقي الكلاء على الشركة والجواب انفق المتفقون ان من مانعنا  
 رحمه الله ان الملك غير مجزاة على اطلاقها واشتقوا فيما بينهم فكان الطواقة بهما يدقون  
 ان كان المراد للشقة يحد ما اخرج بغير هذا الماء يوم بان ذهب الى ذلك الماء وكان لصاحب  
 الماء ان يمنع غيره من الدخول في ملكه وان لم يحد ما اضيقا لصاحب النهر ما ان يعطيه الملك ليشقيه  
 واما ان يتركه حتى يأخذ بنفسه بشرط ان لا يكثر ما فحق النهر كلفه الكلاء فعلى ما قاله الطحاوي  
 رحمه الله ما ذكر محمد رحمه الله في الكتاب ان ليس لصاحب النهر ان يمنع غيره من الدخول  
 لم يحد ما اخرج ولم يقطع صاحبه بنفسه ومن المشايخ من يقول ما ذكر محمد رحمه الله في الكتاب  
 انه ليس لصاحب النهر ان يمنع غيره من الدخول على ما اذا كان للحفرة ارض الموات فلفظ اذا  
 كان في ارض الموات فليس لصاحب النهر ان يمنع غيره من الدخول على ما اذا كان للحفرة ارض الموات  
 لا يكثر بسبب ورود دوابه مسناه النهر ولا يخرج شيئا منها فاما اذا كان الحفرة ارض مملوكة  
 فالجواب عما قال الطحاوي رحمه الله وهذا لان الارض الموات كانت مشتركة بين الناس  
 كهم والى احيائها بسبب الحفر فاما احيائها التحصل ما هو مشترك لا التحصيل ما يخص به الحي ولم يقطع  
 الشركة في حق الدخول لاجل الشفة ويجوز ان يكون رقبه الستى لان وكما خرجها حق وهذا المعنى  
 لا ياتي فيما اذا كان الحفرة ملكه فان كان ملكه مساه النهر ويجرب على منها بسبب ورود الدواب  
 يظن للذي يريد الشفة خلو الماء بالقراب واسود وايت كان له حق الدخول لا غير **الفصل الثاني**  
 في ارض الموات ونفيراها وملكها قال محمد رحمه الله في كتاب الشرب كل ارض لا عليها  
 احد وقد انقطع عنها الماء وارتفاق اهل المصر والقريه كان مواتا وان كانت قريبة من القرية  
 وعن ابو يوسف رحمه الله انه شرط مع ذلك ان يكون بعيدا من القرية والفاصل بين القرية  
 والقريه مروي عن ابو يوسف رحمه الله قال يقوم رجل جهود في الصوت من ارض القرية  
 على مكان عالي ويتأدى باعلى صوت به في الموضع الذي يسمع صوته فيه يكون قريبا من القرية  
 والى الموضع الذي لا يسمع صوته به يكون بعيدا وفي البقاء الموات ما لا يقرب من العامر ويفضل

جبا  
سجاده

الكلاء اذا سب في ارض مملوكة  
لا تسان كان لصاحب الارض  
ان يمنع غيره من الدخول في ارضه

لا يكثر

في

يكثر

الحاصل في السعد والعرب



ط  
جزر الماء  
كم شدة الاضياء

صور التجحر

شوة  
خاز

اوبادتهم

اصي ارضهم ما ذل الامام  
فلم يرها صالحة للزراعة  
فتركها فجاء لفروردها  
هل يكون الاول ان سرورهم

عن حصة اهله ليحطب والمرعى لكل بلد على ما ذكره الطحاوي رحمه الله وعن ابى يوسف رحمه الله  
قد غلوم وقد جعل ما جاز عنه الماء من الفراء مونا وهو في العمران قلاعه ولا ارضي المملوكة  
اذا انقرض اهلهما في كلفة القطة وقيل الموات والاصياء ان يكونا في كبرهما ولم يستقرا  
او سقاها ولم يكرها فليس باصياء وكذا اذا حفر ارضها ولم يستقها فليس باصياء فان سقاها  
مع ذلك فهو اصياء واذا سوطها او ستمها بجني يعصم الماء فواصياء وان يذكرها فواصياء فهذا  
الذي ذكرنا من تفريق الاصياء عن غيرهم رحمه الله رواها ابن رستم وعنه ابى يوسف رحمه الله  
الاصياء البناء او الفراء او الكرايا والسقي وعن محمد رحمه الله ان الكرايا اصياء وذكره الامام الشافعي  
ان الاصياء ان يجعلها صالحة للزراعة وان كان بها ارض مملوكة او حقلها من تجحر على  
ارض حجاز شبه المنارة ففلا اصياء هاذكر في المنقلا والتجحر ليس باصياء وقصرت التجحر ان  
تجر الرجل موضع من الموات وتبذلها حيا ذلك الموضع ولم يملكه الاصياء للحال لا لعدم الاصياء  
للمال فليعلم هناك بطلان موضع حول ذلك الموضع الاجار ويجوز ما فيها من الخسوس والشوك ويجوز  
حولها او يترك حولها اعصانا باسنة وكذلك اذا نقي الارض من الخسوس او ارضها فبها من الشوك  
فهذا تجحر وليس باصياء وقد صح عن عمر رضي الله عنه انه قال من احيا ارضا ميتة فهي له وليس  
بعد له من ميتة حيا او بالتحجر ما قلنا وقوله ليس بالتحجر بعد له من ميتة حيا فمقرمه  
تقتضي ان يكون له متاعا قبل الثلاث وبه اخذ بعضهم بما يخارج قالوا التحجر يفتي ملكا متاعا  
الى ثلث سنين للتحجر حتى ان انسانا نجا هذه الارض قبل ثلاث سنين لا يملكها لهذا  
المحكي له صار ملكا للتحجر ونقص ما يخارج قالوا ان التحجر لا يملك الملك للتحجر حتى قالوا  
جاء انسانا واخي هذه الارض بصر ملكا لهذا الحي وقوله اصياء ارضا ميتة فهي له اصياها بغيران  
الامام عند ابى يوسف رحمه الله ومحمد رحمه الله وعند ابى حنيفة رحمه الله من احيا ارضا ميتة فهو له وابو حنيفة  
باذن الامام فيما احتج بظاهر قوله النبي صلى الله عليه وسلم من احيا ارضا ميتة فهو له وعنه ابى حنيفة  
رحمه الله بعد الحديث بمحمله على ما اذا كان الاصياء باذن الامام عمرو ذلك بقوله عم ليس  
للمرء الا ما طابت به نفس امامه وفي المسمى ابراهيم بن رستم عن محمد رحمه الله رجل احيا ارضا  
م جارة ارض واحيا في جنبها ارضا والاول ساكت حتى احيوا ارضها الا ربع كيف يكون الطريق الى  
الارض الاول قالوا ارضها اصياها صامها يترك له فيها طرقتا الى ارضه لانه حيا سكت على الاول  
والثاني صارا با في طرقتا له فاذا اصياها الرابع فقد احيا طرقتا من حيث لم تكن فكون لها  
فيها طريقا واذا احيى ايضا ميتة باذن الامام فلم يتركها صالحة للزراعة فتركها فجاء لفروردها  
هل يكون الاول ان يتركها صالحة للمشاى فيه كان الفقيه ابو القاسم لهرس رحمه الله في القصار  
ابن رستم رحمه الله يقول ليس له ذلك وكان يقول الاول اصقها مادام يتغللها قالوا اذا تركها واعرض  
عنها بطل مقتها قالوا اما اصقها وغيره من المشايخ كانوا يقولون لا والله ان يتركها في يد الكا وحاصل  
الخلاف راجع الى ان المحكي بالاصياء على رتبة الارض او شفقتها كان الفقيه ابو القاسم يقول لا يملكها رتبة  
وانما يملكها مستحيا والاستغلال بها وعمامة المشايخ يقولون يملكها رتبة

الفصل الثالث

منفقها  
منفقها

الحكي بالاصياء على رتبة الارض  
او شفقتها

اجارهم

في كرى الانهار واصلاحها الشرف الاعظم اذ احتاج الى الكرى فالسلطان من ماله من المال لان منفعته  
ذلك عايد الى المسلمين وماله من المال معتمدا في المسلمين وكذلك على هذا اصلاح منسبته انه ضعيف  
عرفوا وصروا الى كونه هذا الكرى مال الخراج والجزية به وما يجري من اجارهم ولا يصر في الله الصدقات  
والصدقات لان الصدقات والعشور اعدت لمصلحة خاضعة وهي مصلحة الفقراء والجزية اعدت  
لمصلحة العامة وهذه تأييد العامة وانه لم يكن من ماله شيء والامام يجبر الناس على الكرى  
لان في الكرى منفعة العامة ووزن المترك ضرر العامة وفي مثل هذا يجبر الخبز لان العامة قلما  
يتفقون على ذلك من غير اجارهم الا انه يخرج للكبرى من كان يطبق الكرى منهم ويجعل مؤتمرا على  
الاصياء الذين لا يقدرون على الكرى بانفسهم واما النهر الذي دخل تحت التيمم الا ان الشركة  
فيه عامة كالكلاب فكبرى هذا النهر على اهلهما لا على بيت المال لان منفعته ذلك عايد الى اهلهما  
على الخصوص وانما في واحد منهم الكرى يجبر عليه لان في الخير ضرر خاضع ووزن عدم الضرر عام  
ولا سكران وقع ضرر العام او في قامة النهر الذي دخل تحت التيمم والشركة فيها خاضعة فكونه  
على اهله وان ابي بعضهم الكرى هل يجبر الا في فيض اختلاف المشايخ قال بعضهم يجبر واليه مال شخص  
الامة الشرف رحمه الله وقال بعضهم لا يجبر واليه مال الفقه ليوسف رحمه الله بل يدفع الامم  
لما الامام حتى ان الامام باشر بالباقي من كبرى نصيبه حتى ان يستوفوا مؤنة الكرى من نصيبه  
من الشرب بان يستوفوا نصيبه الذي من الشرب مقدار ما ينفقوا قيمته ما انفقوا في نصيبه  
من الكرى وان اتفقوا على ترك الكرى هذا النهر لا يجبر الامام على تركه في نظام مذهب  
اصحابنا رحمه الله وقال بعض المتأخرين من مشايخنا رحمه الله يجبرهم على ذلك بحواصليها  
الشقة في النهر وان لم يرفعوا الامر الى القاضي والمثله الاولى يرجعون على القاضي فيسقطه  
من النفقة وقبل منع الكرى من شربها فانه يؤدي ما عليه من النفقة قال القاضي الامام ابو  
علي الشافعي رحمه الله بعض ما خارج يفتون بانهم يفتون عن ذلك قال سمعنا الامام  
الحواشي رحمه الله لا يمنعون كحلا والسفل والجلود كواصلاح المشايخ وشرح نفقات الحواشي  
وذكر في عيون السائل في باب الشرب انه المنع قول ابى حنيفة رحمه الله وابي يوسف رحمه الله  
فيما مل عند الفتوى واما اذا اضيق النهر لخاصة وارادوا ان يحصبوه فاشنع بعضهم فان  
كانت هناك ارض علم بان كان الما يخرج الى طريق المسلمين والى ارضهم لو لم يصلحوا التحجر الكرى  
على ذلك وان لم يكن فيه ضرر عليهم لا يجبر بالاتفاق وقال ابو حنيفة رحمه الله ليس على الشقة  
فيما اعلم من الكرى شيئا لانهم لا يملكون النهر انما يملكون حق الماء على طريق الاباحة ولا  
نفعه على مال الكا ولان شركتهم والشقة عامة نايبة لجميع البشر والشركة العامة لا عبر  
لها في نفاذ التصرف فكل في حق التزام المؤمن الا انه اودل فيه كلمة الشك حسب قال  
فيما اعلم لان اصل الشقة خاصون الى الكرى للشقة كاهل النهر كما هو في الشرب ففسدا  
يوجب ان يكون الكرى على جميعها وكنز من حيث ان الشركة لاهل الشقة شركة عامة لا  
يوجب ان يرفع عنهم مؤنة الكرى بفتي شكون ان اتفقوا على كرى النهر لخاصة قالوا



رحمه الله مؤنه الكرى من اعلى النهر فاذا جاوز وارض رجل يرفع عنه مؤنه الكرى فقال ابو  
 يوسف رحمه الله ومحمد رحمه الله الكرى عليهم جميعا من اول النهر الى اخره حصص الشرب و  
 الاراضين واذا جاوزوا فوهة نهر رجل هل يرفع عنه مؤنه الكرى عند جسد نهر الله  
 فالصالح انه لا يرفع مالم يجاوز ارضه وعلى هذا الاختلاف اذا امتصوا الى حافتي النهر  
 واما الطريق الى ارض بين قوم 2 سلكه غير نافذ اذا وقعت الحاجة الى اصلاحه من اوله  
 الى اخره فاصلاح اول الطريق عليهم بالايجاب فاذا بلغوا ارض رجل منهم هل يرفع عنه مؤنه  
 الاصلاح لا رواية 2 هذه المسئلة وقد اختلفوا فيها منهم من قال هو على الاختلاف الذي  
 ذكرنا في النهر الخاص وقال سبح الاسلام رحمه الله 2 سره حاكمه غير الفقهاء ابو جعفر رحمه الله  
 ساء في بعض كتب سياحه محمد بن محمد الله انه يرفع عنه بالاتفاق فعلى هذا يحتاج ابو يوسف  
 ومحمد بن محمد الله الى التفرقة بين سبيل النهر الخاص وبين النهر العام والفرق ان صاحب الارض لا حاجة  
 له الى الطريق فيما وراد ان بوجه ملائمة لا يستعمل ما وراد ان بوجه ما يتجلى النهرات  
 يسيل الماء فيها وارضه ولو لا ذلك لفرقت ارضه حال كثرة الماء فكان مسهل لما جاوز ارضه  
 من النهر بفضله مائه وما هنا فصول لولا من معرفه ان جاوز الكرى ارضه اذا اراد ان يفتح  
 راس النهر حتى يبقى ارضه هل له حكمه بذكر محمد رحمه الله هذا الفصل في الكتاب وكونه  
 الاسلام رحمه الله سره ان على قول ان جوفه رحمه الله له ذلك لانه سقط عنه مؤنه الكرى  
 وعلى قولهما ليس له ذلك 2 سار سبيل الماء السرحى 2 ان على قول ان جوفه رحمه الله في هذا  
 الفصل اختلاف المسألة واما اذا كان النهر عظيما عليه قري يتشربون منها وهي التي تدعى بالقار فيه  
 كما ناسع على كرى هذا النهر فبلغوا فوهة نهر قريته هل يرفع عنهم مؤنه الكرى فلا رواية  
 لهذه المسئلة 2 الاصل قال سبح الاسلام ذكر في هذه المسئلة في التوارد انه يرفع عنهم مؤنه  
 الكرى بالاتفاق وعلى قياس النهر الخاص ينبغي ان لا يرفع عنهم مؤنه الكرى مالم يجاوز الكرى الى ارض  
 قريبهم **الفصل الرابع** 2 مع الشرب وما يصل به قال محمد بن محمد رحمه الله الاصل اذا  
 باع سبي قوم اقل من ذلك واكثر فانه لا يجوز ما لانه باع ما لا يملك لان الماء قبل الاصل  
 لما وضع الاصل لا يصح مملوكا لاحد وسب ما لا يملك الانسان لا يجوز واما لان البيع مجهول  
 بعض ماله باع كما نوا يجوزون ذلك فكانوا يقولون ان اهل بلع يتعاملون بذلك والقبول  
 يشرك بالتعامل والعلم ابو جعفر رحمه الله واستناده الفقهاء ابو بكر الخليل وغيرهما من المتأخرين  
 رحمهم الله لم يجوزوا ذلك وقالوا هذا تعامل بلده واحده والقبول لا يشرك بتعامل بلده  
 واحده وكذلك لو استبامه لا يجوز لما ذكرنا من المعنى ولحق فاصح الاجازة لان الاجازة  
 عتقت على العينة مقصودا وبحل الاجازة المنفعة دون العينة واذا باعه او اخبره مع  
 الارض فهو جائز ويدخل الشرب في البيع والاجازة تبعا للارض وقد يدخل البيع تبعا ولا يدخل  
 تبعا لغيره وان كان لا يدخل مقصودا الا يرى ان اطراف البعيد يدخل في البيع تبعا ولا يدخل  
 مقصودا هذا اذا باع الارض مع شربها فاما اذا باع الارض مع شرب ارض اخرى غير

فوهة  
من النهر

تركه  
مراد

الارض

الارض المبيعة هل يجوز مع الشرب مالم يذكر محمد رحمه الله هذا الفصل في الكتاب وعلى  
 عن ابي نصر محمد بن سلام رحمه الله انه يجوز قال الفقهاء ابو جعفر رحمه الله والله اشهر محمد  
 رحمه الله في الكتاب واما اذا جاوز ارضه مع شرب ارض اخرى لا يجوز والفرق ان الشرب حق  
 البيع تبع الارض من وجه اصله من وجه اصله حيث انه يقوم بنفس تبع الارض حيث انه  
 لا يقصد لعينه بل للارض فمن حيث انه تبع لا يكون بعبء من غير ارض اصلا ومن حيث انه  
 اصل يجوز بعبء مع ارض كان املا حق الاجازة الشرب تبعا للارض من كل وجه لان الارض  
 اصل يجوز بعبء مع ارض كان املا حق الاجازة الشرب تبعا للارض من كل وجه لان الارض  
 في الارض لا انتفاع من حيث الزراعة ولا شربها الزراعة بل بكونه كمال كذا مع اطراف العبد  
 للارض من كل وجه في الاجازة لم يجز اجازة الشرب مع ارض اخرى كمال كذا مع اطراف العبد  
 تبعا للربة اخرى واذا قال بعض هذه الارض بالمقدورهم وبعبء شربها هل يجوز مع الشرب  
 اصل المسألة فيه بعضهم قالوا لا يجوز لان الشرب صان مقصودا ابيع وبعضهم قالوا يجوز  
 لانه بقي تبعا من حيث انه لم يذكر له عتاقا وعلى هذا الخلاف اذا قال بعت ملكا لهذا العبد  
 بالقدورهم وبعبء من اطرافه هل يجوز البيع في اطرافه وعلى هذا الصوفى والقرون واذا اسكر  
 ارضه ولم يذكر الشرب ولا مسيل الماء لم يدخل في البيع وان ذكر الشرب ولم يذكر المسيل دخل  
 الشرب في البيع ولا يدخل المسيل ولو اشترى ارضه بكملة حق هو لها كاله الشرب في بيع الماء  
 جميعا وكذا اذا اشترى ارضه بكملة وكذا اذا اشترى ارضه بكملة او كثيرا او قليلا او اذا اشترى  
 ارضه ولم يذكر شربها دخل الشرب في الاجازة استحقاقا **الفصل الخامس** فيما جاز في الاجازة  
 ما يمنع عنه وما لا يمنع قال الفقهاء ابو جعفر رحمه الله الا انما يملكه من غير مملوك واحد ولم  
 يدخل ما وده حكم القاسمة كقصة والفراة والحكم فيه ان من اراد ان يكرى منه نهر الى  
 ارض ابيه فانه يمنع عنه اذا كان فيه شرب بين العامة وان لم يكن فيه شرب بين العامة  
 لا يمنع عنه ومن مملوك دخل ما وده حكم القاسمة الا ان الشربة فيه عامه وحقها ان تكون  
 الشربة منه ماله فصاعدا ولكم فيه ان اراد ان يكرى منه نهر الى ارض ابيه فانه يمنع عنه  
 اخره كذا هل النهر اهل النهر مملوك دخل ما وده حكم القاسم الا ان الشربة فيه خاصة و  
 حدها ان يكون الشربة فيه اقل من مائه ولكم فيه ما ذكرنا ايضا ان من اراد ان يكرى منه نهر  
 الى ارض ابيه يمنع عنه اخره كذا هل النهر اهل النهر مملوك دخل ما وده حكم القاسم  
 الماء عن اهل الاسفل فان كان الماء كثيرا والنهر كثيرا وان كان الماء في النهر قليلا حكم لا يصل اصل  
 حقه في الشرب لا يكون لاهل الاعلى ولا لاهل الجبل وان كان الماء في النهر قليلا حكم لا يصل اصل  
 الاعلى الى حقه في الشرب ولا لاهل الاسفل فاما على وجه ان كان الماء على الارض لا يصل الى اهل الاسفل  
 لا يمكن لاهل الاسفل الا انتفاع اصلا ما كان النهر ينشقه كان لاهل الاعلى الحسنى و  
 ان كان الماء على الارض لا يصل الى اهل الاسفل يمكنهم الانتفاع به لا يكون لاهل الاعلى الشرب بل  
 سلبا باهل الاسفل حتى يروى ما بعد كذا هل الاعلى ان يسكر ويرفع الماء الى ارضه  
 قال سبح الاسلام رحمه الله واستحقاقا من شربها فاما اذا باع الارض مع شرب ارض اخرى غير

اسما حواضا ولم يذكر  
سرها دخل الشرب والاجازة  
استحقاقا

اراد اهل اعلى النهر ان يجلس  
الماء عن اهل الاسفل

ضميم



الاسم الذي في الخبر  
الاسم الذي في الخبر  
الاسم الذي في الخبر

بينهم ثلاث ايام اذا اهل الاسفل المسكن يوضع اهل الاعلى في موضع ما اجتمعوا نقياً للقرية عنهم  
ثم وكل موضع جارا لاهل الاعلى  
فاما الماء الذي يتخذ من الجبل الى الوادي اصله المالح فيه قال بعضهم يكون لاهل الاعلى ولاية الحسن  
من اهل الاسفل ولكن ليس لهم ان ينعينوا ويصدوا الا اهل الاعلى ولا لاهل الاسفل في منع الماء ما  
وراء موضع حاجتهم وايه ذهب سمس الائمة السرخسي به اسوقا بعض الجواب في كل جواب  
في الماء المسرك اذا دخله النهر المسرك لان ماء السيل اذا دخل النهر المسرك صار مشتركاً بين  
اهل النهر كما لو دخل فيه ماء الوادي وكل جواب عرفته عنه هو الجواب هنا الا ان يكون  
أخذ السيل وانتشر على وجه الارض فحسد يكون لمن سبقت يده اليه ليس بين قدم  
لكل واحد منهم على راس اقدقه كوة اريد واحد منهم ان يكرى الا قدق سفل الكوة عن  
موضعها لتكون كوة اذا لم يفلح ذلك هكذا ذكره في الاصل قال سمس الائمة السرخسي رحمه الله  
ما كان عز استناذه هذا اذا علم ان الكوة كانت متسقة ثم ارتفعت فاراد ان يعيدها الى الحالة  
الاولى اما اذا علم انها كانت في الاصل بهذه الصفة فاراد ان يستقلها ليس له ذلك قاله ابيه اشار  
سبح الاسلام رحمه الله في كتاب الشرب سمس الائمة السرخسي به اجري المسئلة على اطلاقها كما  
ذكر محمد رحمه الله في الكتاب وقال له ذلك على كل حال لان قسم الماء في الاصل باعتبار سعة  
الكوة وقسيتها الا باعتبار السفل والترفع هذا هو العادة الظاهرة بين الناس وان لم يعلم  
حال الكوة في الاصل قال سمس الاسلام رحمه الله يستقل بمقدار ما يكرى مثل ذلك النهر والعرف  
والعادة وان اراد ان يرفع الكوة وكانت متسقة ليدخل الماء في ارضه قليلاً قال في الكتاب  
له ذلك من غير فصل وايه ما سمس الائمة السرخسي به قال سمس الائمة السرخسي به سمس الاسلام  
ما قبل هذه المسئلة ان كان هو بالرفع بعد الكوة الى الحالة الاولى اما لو كان ذلك  
لكل ليس له ان يرفعها اذا سقي ارضه من قدامها وتعدى الى ارض جاره ففد  
للمسئلة على وجهين ان كان ارض الساق في حال لا يستقر الماء فيها ويكرى الى ارض الجار  
ويستقر فيها والساق في ضامن وان كان ارض الساق في حال لا يستقر الماء فيها ثم تعدى الى ارض  
جاره فلا ضمان على الساق في ذلك محمد رحمه الله المسئلة في كتاب الشرب مطلقاً قال سمس الاسلام  
رحم الله في سره ما كذا عن العبد الى صفر رحمه الله ما قبل ما ذكر محمد رحمه الله اذا سقي  
ارضه سقياً سقياً مثله في العادة لانه يكون حصد مسبباً للتلف لا مباشر لان سقي المشقة قد  
يغير ارض جاره وقد لا يغير في المسبب لا يضر اذ لم يكن متعدياً والساق في غير متعدي فاما  
اذا سقي ارضه سقياً مثله فاما اذا سقي ارضه سقياً مثله في العرف والعادة يضر  
اما لانه مباشر اغراق ارضه صا حبه اولا لانه مسبب متعدي وهو نظير ما لو اوقد  
ناراً في حارة فاشتعلت حارة جاره اذ اوقدنا ناراً يوقد مثله في الدور عرقاً واعدة لا يضر  
وان كان بخلافه فاما اذا سقي الاسلام رحمه الله سمس الائمة السرخسي به  
في مسئلة ايقاد النار لاضمان من غير تفصيل وكذا اذا نزلت ارض جاره فهو على التفصيل ايضا

ثم في كل موضع جارا لاهل الاعلى  
الاسفل انما يكون لهم ذلك موضع  
لوح

نهر من نهر واحد يضر على  
راس اقدقه كوة اريد واحد منهم  
ان يكرى الا قدق وسفل الكوة  
عن موضعها

واراد ان يرفع

سقي ارضه من نفسه  
الى ارض جاره

او قدنا في واد

بكره

ذكر

ذكر هكذا سحر الاسلام رحمه الله وقال سبح الامام اسمعيل الزاهد رحمه الله يقول اذا سقي  
ارضه من نفسه سقياً معتاداً وتعدى الى ارض غيره انما لا يضر اذا كان حقيقاً في السقي بان سقي من  
مقدار سقه فاما اذا سقي غير نوبته او نوبته زيادة على حقه يضر وفيه اذا سقي ارضه  
سقياً معتاداً وتعدى الى ارض جاره وهو يكرى ولا يجرى جاره يضر ذكره البخاري وقال ايضا  
اذا سقي ارضه من نفسه سقياً معتاداً وتعدى الى ارض جاره ان كان الجار قد تقدم اليه بالاحكام  
فلم ينعلم فاضحاً انما كمل الحارط المار اذا تقدم الى صاحب الحائط وان لم يتقدم اليه  
بذلك حتى يتعدى فلا ضمان وان كان في ارضه حفر فانه سقي ارضه وتعدى الماء من ذلك الحفر  
الى ارض الجار فانه كان لا يعلم بالحفر فلا ضمان وان كان يعلم ولم يسد هو ضامن كذا ذكره  
سبح الاسلام رحمه الله في كتاب الشرب وفي ما سوي الفضلي رحمه الله ذكر مثله المجد  
واجاب انه لا ضمان من غير تفصيل واذا فتح راس النهر فسال من النهر شي الى ارض جاره او فتح من  
الماء مقدار ما يفتح فيه في مثل ذلك الشرب عرقاً واعدة فلا ضمان وان كان حلاً في موضع ضامن  
ذكر سحر الاسلام رحمه الله وفي الباقي اذا فتح الماء ثم تركه فان زاد او قبح النهر وليس فيه ماء  
ثم طام الماء لم يضر ان لم يزد الفتح على ما يحمله وكذا اذا انقطع الماء ولم يسد ولم يرفع السكر  
الذي عند ارضه ان كان الرسم ان يسد وفي ما سوي العبد الى اللبس رحمه الله اذا سقي ارضه من  
الماء في النهر حتى جاوز ارضه وقد كان طرح رجل سفل منه في النهر تراً بافضل الماء عن النهر  
وسال من عرق فخر رجل فاضمان على من طرح التراب في النهر وليس على من سفل الماء في النهر  
له في النهر حق وفيه ايضا رجل له بحري ما يقرب داره الى ارضه في النهر فلا ضمان  
من حجر الى دار جاره وطربها قال ان كان النقب غنياً ولو لا النقب لتعدى الماء الى دار الجار  
لا ضمان على صاحب الحري وان كان حمل عليه من الماء ما يتعدى بغير نية وضامن اذا اشتكر  
الرجل شرب رجل بان كان له رجل شرب يوم من نهر جاره رجل وسقي بهذا الشرب ارضه من نفسه  
ذكر سحر الاسلام الزاهد على البردوي في الجامع الصغير انه يضر وذكر سحر الاسلام انه لا يضر  
وانما لا يضر لوجوب احد هما ان كان عكراً استهلاكاً بحرية وهو الشفوف من ملك استهلاك  
شيء بحرية اذا استهلك بحرية اخرى لا يضر كذا في دار الجار اذا استهلك العلف بالاصرف  
لا يضر لانه يملك استهلاكه بان يعلف دابته فلا يضر او استهلك بحرية اخرى وانما ان الماء  
قبل الامران بالاواني لا يصير ملكاً فاما اكلت ما ليس بملك له لا يضر عن محمد رحمه الله في نهر  
بني رطل في اخذ احد هما سكر فيه فملك ذرغ شرباً بعضه عطشا وبعضه عرقاً قال  
يفضل ما هلك عطشا واذا وضع سكر من العامة يستقي ارضه من سقي ارضه وترك السكر للكل  
ثم وصل الماء ودخل ارضه رجل سكر من العامة يضر ارضه من سقي ارضه وترك السكر للكل  
الماء اذا جازى يضر في الوجه الاول الضمان على المجري والوجه الثاني الضمان على  
الذي سكر سقي ارضه من نهر العامة وعلى نهر العامة انهار صغار مفتوحة العواصم فظهر  
الماء في الانهار الصغار وفسد بذلك ارضه من قوم فهو ضامن كما نذكر في الماء في فتاوى الفقهاء

جاء م  
وان كان وارصه حرقان

ضمانه

في راس النهر ولا يضر من  
الى ارضه حارة

استهلك سكر رجل

في دار الجار استهلك العلف  
بالاصرف لا يضر

احداهما سكر

وضع سكر في نهر العامة

سقي ارضه من نهر العامة  
وعلى نهر العامة انها ضامن







عادة لكن هذا اذا نام جالسا اما اذا نام مضطجعا ينفذ وقد مر نحوه في مسائل السرقة الصبي  
 اذا استعار من صبي شاكرا لعدوم والقياس وكحو فاعطاه والمستعار لغير المعطي فملك  
 يدا الصبي ان كان الدافع ماذونا لا شيء على المستعير انما يجال المضمان على الدافع لانه اذا كان  
 ماذونا له صح منه الدفع فكان الهلاك حاصلا بتسليطه وان كان الدافع بجور ينفذ  
 بالدفع ويضرب بالامانة لان الاول غاصب والثاني غاصب الغلب **كتاب**  
 الوديعة للمودع ان يحفظ الوديعة على يدي من في عياله وتوفر من يد عياله في هذا الحكم  
 ان يكن معه سواء كان في نفقة اولاد وفي وديعة النوازل والواقعات اذا اودع  
 رجلا في عياله انسان فدفع المودع الوديعة الى من يؤوله لا ينفذ في سرقة الجامع سطر  
 المودع اذا بيعت الوديعة على يدا من ليس في عياله ان كان بالغايض والا فلا في وديعة  
 النوازل وهذا لان الصغير وان لم يكن في عياله فهو في ولايته وتدين به اليه فصار الرد  
 على يد عبده الذي اجبر من غير سواء وصار الضمان كذا ههنا امرأة اودعت وديعة ففقدت  
 في ذمها لم ينفذ وان لم يكن الزوج في عياله لان البهر في هذا الباب للسكنى الاسرى ان  
 اذا كان ساكنا معها وليس في عياله فصار ضمان المنزل وبرك المنزل على الابن لا يضمن وكذا المودع  
 اذ اودع الوديعة الى من هو في عياله المودع ذكر النفيتم او اللست رحم الله وسهل الله السرقة  
 والعدو ورحمهم الله انه ينفذ به نفقة وذكر في سرقة الجامع انه لا ينفذ وفي المسكن سبعة  
 عشر محله وهم الله المودع اذا اودع الوديعة في بيت المودع فملكته فهو ضامن وكذا اذا  
 دفعها الى من في عياله وكورد على الوارث بعد موت المالك في التركة دين من هذا وما ياب  
 هذا الكتاب المودع اذا رد الوديعة الى المودع عم جده مستحق واستحق الوديعة لافان  
 على المودع قرق بين هذا وبين مالوا من المودع ان يدفعها الى سوله فدفع فملكه يد الوارث  
 ثم جاء مستحق واستحقها فان شأ المستحق من المودع وان ساء صمن المودع وان ساء صمن  
 الترسولا فاصب اذا اودع ثم رد عليه المودع بر المودع عن الضمان المستضع لا يملك  
 الا يضاع والايديع ووديعة الكافر والكافر لا يبيع للمالك الا بداع من الاجتنق والاب والوصي  
 والقاضي على كون مودع الوصايا اذا استأجر رجلا يسأله مؤنة الى بغداد الى رجل فوجد  
 ذلك الرجل غائبا فترك الحمول على يدي عدله ليوصله الى ذلك الرجل كما لا ينفذ سطر  
 واجارات سحره السلام رحم الله في اثباته لا يستأجر رجل كتاب قبل ان ينفذ  
 الاماره اذا قال المودع سقطت بي فضاعت او قال يفتقدون ولو قال يفتقدون  
 يضمن من شاكرا رحمهم الله من قال لا يضمن محرد قوله اسقطت يفتقدون لان محرد  
 الاسقاط ليس سبيل الضمان الا يرى انه لو اسقط بم رقبها او لم يرقبها لكن لم يبرح عن  
 ذلك المكان لا يضمن وانما الموجب للضمان الاسقاط والتزك في ذلك المكان والذهاب  
 او الاسقاط في مكان يضع كذا الماء حتى يكون تضييكا واذا لم يكن مطلق الاسقاط سببا  
 ينفى الا بجلب الضمان محرد قوله اسقطت انما يجابا قال اسقطت وتركه وقال اسقطت

السوق الامتلا

دفع الى زوجها

العبرة رد الوديعة الى من في عياله

المودع الى العبد الى اميره الذر استأجره مشاهرة لا يضمن المودع اذا رد الوديعة الى من هو في عياله

المسجع لا يملك الاصل والاداع والدليل بالسع للملك الا بداع في الاجتنق

سعاد سكرهم

في

وضعت ولو قال وضعتها بي يدي ثم قُت وتثبت يمينه في وديعه النوازل وفي الجامع الا ينفذ  
 اذا قال المودع لا ادرى وضعتها ام لم اضع بعضه وان قال لا ادرى اضاع ام لم يضع لا ينفذ كذا  
 اجاب ابو بصير المهر بن العباس رحمه الله وفيه ايضا اذا خرج رجل من الحمام غير صاحب  
 الثوب فاخذ الثوب الذي ثواه فلم عنقه فظانتم انه صاحبه فجاءه فاستأجره فاستأجره  
 الخان اودع رجل عبدا فنفقته المودع وضاقت ما رغبته له في امر وديعه سحر الاسلام  
 رحمه الله وقد مر في غصب هذا الكتاب اودع رجلا الف درهم فجاء من في عياله المودع وغلط  
 بدلهما اضلا يضمن المودع انما يضمن الخالط لان فعل من عياله المودع انما يجعل كمن جعل المودع فيما  
 كان اليه مال ما مورس من المودع في اول كتاب الوديعة الصبي الذي في عياله المودع اذا استهلك الوديعة  
 وغلطها ينفذ وهي اشكال ايداع الصبي عبدا محجورا وما دون مديون او غير مديون اودع  
 رجلا مالا وغايه ليس للمولى ان يتردد الا اذا علم انه مال المولى فحسب يتردد في تركه الوديعة  
 وانما س هذا اجل ضايات الجامع فسطر لا يحاله واقعات الناطق الامانات بتقديمه ضموه  
 بالموت اذ لم يبق الا في ملكه سائل منوط الاوقاف ادامات ولم يعرف حال غلته التي اذنها  
 ولم يبق الضمان عليه الثانية اذا خرج السلطان الى القزو وغنما فادع بعض الغنم بمعد  
 بعض الغنم ومات ولم يبق عند من اودع الضمان عليه المالك امد انتفاوضه اقامات  
 وفي يد مال التركة ولم يبق للضمان عليه تركه كان شركة مغاوضه اودع انسان امد هيا  
 سم مات المودع من غير بيان كان الضمان عليها فان قال التركة التي ضاقت يد شركي في ميتة  
 لا يصدق قد تسمى التركة خشي الله من معين امد هيا ان دور لهما انما جعل ليقول لاف  
 بسبب المغاوضه ودك لم يبق بينهما بعد هويت امد هيا وذكر سحر الاسلام رحمه الله  
 انه صار اجنيا فلا يقبل قوله الا يضمن انه ضا في هيا ان العلقان يقتضيان ان وارت المودع  
 الذي هو في عياله لو ادعى كس بعد موت الموت يصدق في معنى كفو المسألة ذكر من  
 الامم السر خشي الله المودع بنفسه بعد ما صار ضامنا بالحيو ولو زعم انه ضا في يد  
 لا يصدق فكذا اذا زعم شركه بعد ما صار ضا منا فعلى هذا يجاب بان يكون الجواب في الوارث  
 انه اذا كان في عياله حتى كان مودعا في حيوه المودع يصدق في قوله ضا في يد المودع  
 وان لم يكن في عياله لا يصدق اصل هذه المسألة باب خصوصية المتعاضض من كتاب التركة  
 وقد مر دعوى زيا في المتعاضض من الاقرار كونه مؤنرا في وديعة على المالك ومو  
 رد المسأله على الامر وكذا مؤنر رد المهر على الراهن اما مؤنة رد المفسوق  
 فالمستعار على الغاصب والمنعير عاربه الطحاوي **كتاب** السرقة  
 من اسرى سائهم اسيرك فم كفو فهدا بيع المصنف منه بيوع شمل الله السر خشي الله  
 التاقت في الشركة والمضاربة هانه حتى لو قال ما استربت اليوم هو بيننا فما استر في اليوم  
 فهو بينهما واذا استر بعد اليوم فهو للمسر في ضاقت واذا دفع شهر مضاربة كوز وموت  
 في مادون سحر الاسلام رحمه الله شركة المسعى او قال لغره ما اشتريت من سحر ونو يني

تقت ونست

اودع رجل عبدا فنفقته المودع 2 ضاقت

عبد محجور وما دون اودع رجلا مالا وعاد ليس للمولى الا يتردد

الامانات سعلت مضمون بالموت اذ لم يبق بين الا في ثلاث ما يملك

المودع

مؤنه رد الوديعة على المالك



شياء

ولم يسم شيئا فان ابا حنيفة رحمه الله قال لا يجوز ذلك قال ابو يوسف رحمه الله الا ان يشتركا  
 فيقول ما اشترينا او اسري اجدنا من بجارة فهو بيننا نصفان وقالوا اردنا بهذا الكلام  
 الشركه فهو كذا ولا فهو باطل ولو قال ما اشترى اليوم من سبي فهو بيني وبينك فذلك جائز  
 وكذا كذا او قس منه او لم يوقت وقتا الا الله وقس المشتري مقدار او وقتا من الممنوعين  
 فقال ما اسري من الخطه بيني وبينك فهذا جائز وان سمي صنفان من البيوع الا انه لم يوقت فيه  
 وقتا من الايام ولا من القدر فقال ما اسري من الخطه من قليل او كثير بيني وبينك ولم يوقت  
 غنا لا يجوز وفيه ايضا المحسوس من زيادة عن اقصاه الله اذا قال لا خسر ما اسري من  
 اصناف التجارات هو بيني وبينك فيلزم ذلك صاحبه كان ذلك جائزا ولو قال ان اسري اليوم  
 عبد فهو بيني وبينك الشركه باطله ولو قال عبدان سائيا فالشركه جائزه وفيه ايضا رجل  
 له طعام ورجل اخر له طعام ايضا فاشتركا عليهما وخطا هما واحدهما اجود من الاخر فالشركه  
 في هذا جائزه والتمن بينهما نصفان من قبل ان هذا يشبه البيع بين فلانها على ان بينهما  
 وقاله موضع اخر من هذا الكتاب نعم الخ على قيمه الجيده الردي وقد ايضا هشام بن عبد  
 رحمه الله عبد بن رجلين اشتركا فيه شركه غنا او مغاوزه جاز اذا ادا احد الشركتين بعد  
 الشركه لا خسر لبيع بالنسيئة فباع اضلف المتأخرون فيه واذا قال له لا يخرج ولا يحوز غنى  
 بله كذا فجاز بضم نفي شركه كذاهما في الشركه الفوازله شركه المسقى سرغ الى  
 رحمه الله ليس احد الشركتين في التجاره ان سافر على الشركه بعد امر صاحبه فان سافر  
 وهكذا يله فلا ضمان عليه فيما لا يصل له ولا مؤنة وهو ضامن ماله حمل ومؤنه  
 فلا لم يكت له حمل ومؤنه واسري بعد السفر وزج او وضع فالتمس ان يكون الدخ له  
 ولكن ادع القاس وان عطي كان ضامنا له وان سلم كان الدخ بينهما وان كانت الشركه  
 في الاموال كلها وليست في ماله بعينه وهو مغاوزه او غنا فله ان يسافر الشركه سطل  
 بعض الشروط الفاسده ولا يبطل ببعض حتى لو اسرطا التنازل والوضيعة لا يبطل  
 وسطل بشرط ربح عش لا حدهما وان كان كلاهما بشرط فاسد قد ذكر سبي الاسلام رحمه  
 الله او اسرطا حدهما زيادة في الشركه الوصوه بان انتم شرط زياده نزع فيما لا يصح او الوضيه  
 فيما لا يصح حتى لم يصح هذا الشرط لا سطل الشركه بهذا وقد سطل شرط آخر فالظاهر ان  
 لا يفسد باكثر الشروط قاهما اذا وقتا شركه الوصوه يصح بالاجماع وهل سوقت فيه روايان  
 فعلى الرواية التي قال قال لا يتوقف كانه هذا شرط فاسدا ومع هذا لم يفسد واعتبر بالوكالات  
 فعمل بهذا النظام ونصركه السعي ان الشركه لا يبطل بالشرط الفاسد فقد روي ابن ابي  
 عن محمد رحمه الله رجل قال اشترى جارية فلان بيني وبينك على ان ابيعها انا فالشرط فاسد  
 والشركه جائزه قال وكذلك كذا شرط فاسد في الشركه ولو قال على ان تبيعها كان هذا  
 جائزا وهو شركه بينهما تبعا لهما على تجارتهما هكذا ذكره هنادي كذا كذا الشركه اذا تفاوا  
 في المال وشرطا ان الدخ والوضيعة نصفان فالشركه فاسده قاله مشايخنا رحمه الله

خاسا شيئا

الشركه يبطل ببعض الشروط  
 الفاسده ولا سطل بالمعص

196

محمد رحمه الله يقول الشركه فاسده فساد العقد انما اراد به فساد شرط الوضيه فان  
 يحد رحمه الله ذكر هذه المسئلة في الامالي وقال الشركه حارس وقال مالك والشافعي الشركه  
 فاسده وعلى هذا اذا شرط الوضيه على المضارب حتى يطل الشرط لا يفسد المضاربة عندنا  
 وقد سبح الاسلام رحمه الله في اول المضاربه الشركات لا سطل بالشرط الفاسد لانه فيها  
 معنى الوكالة والوكالات لا سطل بالشرط الفاسد واذا شرط المضاربة نزع عش او  
 الشركه سطل لانه شرط فاسد بل لانه شرط ينفي بالشركه عني فيجوز على اطلاق ما ذكر  
 سبح الاسلام رحمه الله فقال لا يفسد الشركات والمضاربات بالشرط الفاسد حتى المالك  
 وقتا العقد ليس بشرط وعقد الشركه بل شرط وقت الشراعه لو دفعه الفدرهم الى رجل  
 وقال اخرج شهابا واشترى بها وبيع الى فلان المسئلة فاصح تحت الشركه نص عليه في اول شركه  
 التقديري في شركه المشتق هاهنا قال سبعا بيا يوسف رحمه الله يقول لو ان رجلا قال لا خسر  
 ليس له سبي تقال فمعي عش الا فخذها شركه تشتري بيني وبينك قال هو حاشي  
 والزوج والوضيعة عليهما شرط جواز شركه المغاوضه والعنان ان يكون راس ماله كمال  
 واصلهما درهم او دنانير عينا حاضر او غايما مشارا اليه في اول شركه الجامع ليج  
 الاسلام رحمه الله اذا جعل راس ماله الشركه غرضا لا يصح ولو كان لا حدهما عرض  
 ولا فرد راسهم فباع هذا نصف العروض نصف تلك الداراهم وتقابضا واشتركا شركه  
 غنا او مغاوزه جاز وكذلك لو كانا ذكرا واما منهما غرضا فباع هذا نصف العروض  
 نصف عروض صاحبه وتقابضا صارا شركتين ان ساءا مغاوزه وان ساءا غنا فكل باب  
 بضاعه للمغاوضه شركه المغاوضه كما يجوز في جميع الانواع يجوز في ذرع واحد الشركتان  
 مغاوضه وغنا اذا اشتركا على ان يتصرفا معا وشي فاذن احدهما بعد شركه والتجارة  
 مع ولو حجج عليه خاضه يبيع بجوز ولو اسري احد هما او باع ففسخ الا خر مع المشتري  
 جاز في المادون الكبر سبي الاسلام سبي المغاوضه ممن لا يقبل شهادته يفسخ على المغاوضه  
 بالاجماع اما الاقرار بالدين عند اقصاه رحمه الله لا يفسد وعندهما سنده كذا كذا  
 في باب صومته المتفاوتين بعد النصف منه هكذا ذكر الصدر الشهد هاهنا في ذلك الموضوع  
 وتعمل هذا نسخه سبح الاسلام فقد اشار سبي الى عدم السري رحمه الله في مسئلة الاقرار  
 ان السعي ايضا على الخلاف فانه جعل مسئلة الاقرار فرعاً لمسئلة سبي الوكيل ممن لا يقبل  
 شهادته له فينظر هناك احد المتفاوتين اذا قبل بالنفس يلزم صاحبه اتفاقا وفي الكفالة  
 بل لا خلاف عندهما لا يلزم وعنده يلزمه في ارباب الكفالة بالماله اعطاهم رحمه الله والجامع  
 الصغير في شركه العنان اذا اقر احد الشركتين بذكر التجاره وانكر الاخر لزم الموقاة وفيه  
 دقائق ينظر في شركه المغاوضه في شركه العنان لا يكون كذا واحد منهما كفيلا عن صاحبه  
 اصلا حتى لو اسري احدهما يطالب بالمسئلة خاصة لكن ما يؤدي المشتري يورده من ماله شركه

خسر المال فساد العقد ليس بشرط  
 عقد الشركه بل بشرط وقت الشرا

شركه المغاوضه كخود في بيع واحد  
 شتي

سعي المغاوضه ممن لا يقبل  
 شهادته يفسخ

احد المتفاوتين اذا كفل  
 بالنفس لا يلزم صاحبه



أما في شركة المفاوضة كل واحد منها كقبلا من صاحبه مجمع ما يجب عليه بالتجارة حتى إذا اشترى  
أحدهما بطل الكل واحد منهما مجمع الثمن المستحق بالعقد وصاحبه بالكفاية مجمع ما وجب عليه  
أما السركتي شركة غان إذا اشترى دينا وجب لهما السركة ذكر منها مطلقا لا يجوز وذكر  
هذه المسألة في الصلح وجعلها على يده أوجه أن كان دينا وجب بعد أن تكون هو  
جاء في الكل ويضمن نصيب صاحبه عند أي حسنة ومحمد بن محمد بن الله وعند أبي يوسف  
أنه لا يجوز إلا في نصيبه خاصة وأن كان دينا وجب بعد توليها أو تولاه الآخر  
لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله إلا في نصيبه ولا في نصيب صاحبه وعندهما يصح في نصيب  
ولقب المسألة أن أحد الدين إذا أخرا الدين عنه لا يصح أصلا إلا بإذن سركته وعندهما  
يصح في نصيبه وفي المقاومة قلنا هكذا ذكرنا وفي سركة الأصل في شركه وهذا  
الجواب في شركتي خصوص ما في سركة الغنات فلا وتعام المسألة في محلفات الغنات إلى  
السركته الله فيشترط والمذكور عنه أحد المفاوضين يجوز تأخير في الكل ولو كانا شركتي  
غان فقال كل واحد منهما لصاحبه أعمل فيه براكحوز تأخير في الكل أيضا وإن لم يقل كل  
فإن كان المؤخر هو الذي يتولى العقد فذلك كذا وإن كان تولاه صاحبه أو كلاهما لم يكن تأخير  
عند أبي حنيفة رحمه الله أصلا وعندهما يجوز في نصيبه خاصة وأما في شركتي خصوص ما كان  
للمؤخر هو الذي يتولى العقد فتأخير يجوز في الكل ويضمن سركته عندهما وقال أبو  
يوسف رحمه الله لا يجوز في نصيبه كاختلافهم في المحل إذا حظوا أو أبادوا أو لم يكن تولاه  
سركته أو كلاهما لم يكن تأخير عند أبي حنيفة رحمه الله أصلا وعندهما يجوز في نصيبه خاصة  
في سركة المسعى ابن سماعه عن محمد بن محمد بن الله جلان لهما على رجل الغنات من ثمن عبد أو غير  
ذلك فأخر أحدهما بحضرة من ذلك لم يكن حجة قلنا في حصة من الله وجاه في قول محمد بن الله  
ولو أن الغير عجل للذي أخذ حصة ما به درهم من حقه فشرط أن يأخذ منه نصفه كذلك  
خمسون فإذا أخذ منه ذلك كان للذي عجل له المائة أن يرجع على الغير عجل ما أخذ منه وذلك خمسون  
من حصة الذي لم يؤخر من قبل أن الذي لم يؤخر إذا أخذ من المؤخر مائة من حصة مثل  
ذلك لا يركب أن الغير لم عجل للمؤخر مائة درهم وذلك حصة من حقه وذلك حصة من حقه وذلك  
نصفه كان للمؤخر أن يرجع على الغير عجل ما أخذ منه من حقه سركته كذا هنا وذكرنا  
هذا أن المؤخر إذا رجع على الغير عجل مائة درهم من حقه عجل ما أخذ منه من حقه سركته كذا هنا وذكرنا  
من ذلك سركته ولعن المؤخر سركته اسم ولو أن الغير عجل ما أخذ منه من حقه سركته كذا هنا وذكرنا  
عليه سركته نصفه كذا يرجع المؤخر على الغير حتى أبقى الذي لم يؤخر من حقه سركته كذا هنا وذكرنا  
للمؤخر أن يشترط فيها ويكون ذلك بينهما على عشرة أسهم للمؤخر سركته ولعن سركته اسم  
وقه أيضا ابن سماعه عن أبي يوسف رحمه الله في الأملا رجلان لهما على رجل الغنات درهم ففقد  
أحد ذي الدين على المطلوب مائة أو قتل عبدا له وصار ماله قصاصا بذلك فليس لسركته أن  
يرجع عليه شيء وكذلك لو ضاع أصل الطالبين للمطلوب مائة أو غر رجل صار حقه قصاصا

ولا شيء لسركه عليه فان قبض على المكفول عنه ذلك المالك لم يكن لسركه ان يضار به في فلكه  
لو ان المطلوب اعطى السركه كفيلا حصته او اقاله بذلك على رجل فما اقتضاه هذا السرك  
من الكفيل او الحويل فلا جوار بيماركه فيه وكذلك لو ان المطلوب اعطى اصدما وهذا حصته  
فهذا عند فليسركه ان يضمه وفي بيع هكذا الكتاب احدث في الدين اذا اخذ من عليه الدين  
ثوبا او طعاما فليسركه ان يشاركه فيه ان شاء وان قبض نصيبه من الدين ان كان قائما فليسركه  
ان يشاركه وان ملك يملكه من نصيبه في طلاق النوازل وجلا لهما على اصد الف درهم فاراد  
ان ياخذ حصته ولا يكون لسركه سبيل قال يضر به الله سب الغنم له مقدار حصته وقبض  
ثم يرى الغنم من حصته شركة النوازل والواقعات وقال ابو بكر رحمه الله على النوازل بيع  
من المطلوب كثافة ثبوت بمقدار حصته من الدين وبيع اليه الزبيب ثم يتردد عن نصف دينه  
الغنم ويطالب به بمقدار الزبيب فلا يكون لسركه في ذلك شيء وقد مر فضل الرجوع في الشهادات  
حسن هذا وصلى الله على النبي وآله وسلم كتاب الصلح وهو الدس المسرك وغير المسرك يا في  
كتاب الهبة اذا كان لسركه دين مسرك على انسان فباعا بشان منم وحرف المالك وطلبت  
بجرا المدون على الدفع في وديعه سرج الجامع الصفر المغاوض لا يملك فتح المعاوضة عند غيبة  
سركه لانه وكله وسله لو ولا لغيره في درهما فوهبه وسلمه اليه سبط المعاوضة عند غيبة  
سركه في مادون سبح الاسلام بهم اسسه اشاء المالك الاول باب حصول المعاوض فيكون  
هذا جميع الشركات وقد مر في آخر الوديعه سكتا السركه والله اعلم  
المضاربة هذا الكلام شتم على ثمانه فصول الفصل الاول ما ما يصح به المضاربة  
وما لا يصح اذا كان للرجل على اشان دين فقال له اعمل بالدين الذي في ذمك بالمضاربة بالنصف  
فان اشتري به وباع جميع ذلك لشركي والدين في ذمتي بحاله في قول الي صه رحمه الله وقال  
ابو يوسف رحمه الله ومحمد رحمه الله يكون مشتريا للامر والمضاربة لا يصح وهذه المسئلة  
شاهد على اصل معروف ان بيت الدين اذا وكل مدونه بالشر بالدين الذي له عليه لا يصح الو  
عند الي صه رحمه الله خلاف الهما وكون الدين على النصف قلاله اقتضى ما في قلا و  
اعمل به مضاربة ولو قلا بالمال للعام المستور او المبضع اعمل بما في يدك الدرهم  
مضاربة جاز عند ابي يوسف رحمه الله والحسن رحم وقال في الحوزة في الخصم ابي يوسف رحمه الله  
ان كون المال مضمونا في يد لا يمنع صحته الامثال او ادام مثل ثب مع المضاربة واسعى معنى الشان  
فيصير اصافة للمضاربة لا يحق للسرا ها كان جائزا ومر شرطا صحته المضاربة قبض المضارب المالك  
لانه امانه فلا يتم الا بالسلم كالوديع ولا يصح المضاربة مع تقليد الباق على المالك وسواء  
كان المالك عاقدا او غير عاقدا فالمالك والوصي اذا دفع مال الصفر مضاربة وشرطا عمل الصفر  
مع فانه لا يصح ولو شرط الاب والوصي على انفسهما ان يعملا مع المضارب تجوز من البيع  
فوجبا ان لا يتم الا اذا مال مضاربة بانفسهما جاز فلذا اذا شرطا عمل المضارب وفي  
كل موضع لم يقض المضارب اذا اعمل المضارب ونج قال رحم كله للمالك والمضارب امر المسل

و في كل موضع لم يفتح المقابلة  
اذا عمل المقارن وفتح



فيما عمل المصارف عام في المال الغير فوقه عمله له وهو مستحق للربح بالشرط وقد فسد الشرط  
فبقيت النافع مستوفاة بحكم العقد فيما اجر المثل ثم عُد إلى بوصف وجه الله لا بما وجد العقد الذي  
شرط قال محمد رحمه الله يجب بالمال ما بلغ وعزى إلى يوسف رحمه الله انه اذا لم يربح فلا امر له  
وهذا بخلاف رواية الاصل وما في المضاربة الصريحة فلا شيء للمضارب اذا لم يربح لانه  
شرط له جزؤه معلوم من الربح وقد ورد الشرط فلا يجب سقي آخر واذا فسد المصارف  
ثم فسد المال في يد المضارب لم يضر هكذا في الاصل وروى عن محمد رحمه الله انه يضر قال  
التدوين في شرحهم كقولهم ان يكون ما ذكره في الاصل قول ابي بصير رحمه الله فاقصده من قبل ان  
المضاربة اذا لم يصح يستحق المضارب الامر فيصير بمنزلة الامير للمسلم فلا يضر ما ضاع في  
يده عند انقصه وجه الله خلافا لهما **الفصل الثاني** فيما يكون له شرط في الربح  
وما لا يجوز والاصل في هذا ان الربح يكون مشتركاً بين المالك والمضارب فيكون لكل واحد  
منهما حصة في الربح وان شرط قد اعلن كما لم يربح وان شرط ما له درهم من الربح  
او اقل او اكثر فان ذلك لا يجوز والمضاربة فاسدة لان هذا يقطع الشركة والربح لغيره وان كان  
من الربح الا قدم ما شرط له واذا لم يبق الشركة في الربح لم يحقق المضاربة وكذلك لو شرط له  
جزء من الربح وزيادته ما له والا ما له درهم لما ذكرنا ان هذا يقطع الشركة في الربح وكذلك  
كل شرط أدى إلى جباله الربح يفسد به المضاربة لان الربح هو المعقود عليه وجباله المعقود  
عليه يوجب فساد العقد وان لم يوجب به الربح فصح المضاربة وبطل الشرط وذلك لان  
يشرط ان يكون الوضع عليه لان هذا شرط لا يملك يوجب قطع الشركة في الربح والشرط  
انفاضة لا يؤثر في الوكالة لان صحة عقد المضاربة يتوقف على القبض فلا يبطل بالشرط كالمسح  
وذكر محمد رحمه الله في المضاربة اذا قال ربي المال للمضارب مائة درهم وعشرة دراهم في كل  
شهر ما عملت في المضاربة فصح المضاربة وبطل الشرط والمزارع اذا دفع اليه ارضاً اشترى  
الحاجب وجعل له عشر دراهم في كل شهر فله المزارع باطله فمن اصحابنا من اثبت في المزارع  
والمضاربة روايتين وفيهما الفساد ظاهر لانه شرط له نسبة معلومة وذلك يقطع الشركة ووجه  
رواية الفحمة انه عقد على ربح معلوم ثم للحق به شرطاً فاسداً فبطل الشرط كباقي الشروط و  
الصحيح الفرق بين المستلزم لان معنى الاجارة في المزارعة اظهر وطور لا يقهر الاضرب المدة  
والمضاربة معنى الاجارة فيه اخفى حتى لم يحجج الى بيان المدة بخلاف ان يقال بان الشرط الفاسد  
يؤثر في المزارعة وله يوتر في المضاربة ذكره شيخ الاسلام رحمه الله في اقل المضاربة المضاربة  
لا تبطل بالشرط انفاً سنة واذا شرط للمضارب ربح عشرة فسد لانه شرط فاسد لكن لانه شرط  
يفتق به الشركة في الربح عسى ولا الصدور الشهد رحمه الله وهذا غير مسلم فيطرح في شركة هذا  
الكتاب في مضاربة المشتق كل شرط والمضاربة ليس من نفس المضاربة فاسدة قالوا  
دفع رجل إلى رجل الف درهم مضاربة على ان الربح نصفان وعلى ان يدفع ربي المال إلى المضارب  
ارضاً ليردعها سنة او على ان سلكه ارض سنة فالشرط باطل والمضاربة حارة ولو كان المضارب

فسد المضاربة في هذا  
المال في يد المضارب

واذا أدى إلى جباله  
الربح يفسد المضاربة  
لان الربح هو المعقود عليه

شرط

شرط ان يدفع ارض نفسه الى ربي المال ليردعها سنة او شرط ان يدفع دار نفسه الى ربي  
المال سنة فالمضاربة فاسدة من قبل ان الله جعل نصف الربح عوضاً في عمله واجبة لداره فصارت  
حصة العمل مجهولة فلم يقع دفع ماله الى رجل مضاربة وشرط على المضارب انه ان اشترى الخطة  
فله النصف من الربح وان اشترى الدقيق فله الربع وان اشترى الشعير فله الثلث فهذا جائز وله  
ان يشتري كل شيء على ما سمي له فان اشترى الخطة فقد وقعت المضاربة على الخطة فليس ان يشرى  
الربح من المضاربة بل المضاربة باطل المعنى على ان يدفع ماله مضاربة على ان خبز في سقر فنفقته على نفسه  
رجل ماله مضاربة على ان يبيع دار ربي المال او على ان يبيع دار المضارب فربما جائز ولو  
شرط ان يكتن المضارب دار ربي المال او ربي المال دار المضارب لم يجر قوله لم يجره كقول  
يخبر المضاربة ويحكم لم يجر الشرط **الفصل الثالث** في المضاربة ما يشترط فيها الربح لاهدهما  
وينسكت عن الاخر وذلك لانه لا ينفذ الا على ان لا ينفذ الربح او ثلثه ولم يرد على هذا وجهان  
وللمضارب ما شرط والباقي لرب المالك لان الشرط انما يقع لحساب المضارب فانه مستحق بالربح  
فالمضارب المالك فصح لانه دفع ماله لا بالشرط فلا سعي فيصيب المضارب جاز ولو قل ربي المال على  
ان يني نصف الربح ولم يرد على هذا قياساً ان يكون المضاربة فاسدة وفيه استحسان وجه للمضارب  
النصف وجه القياس وهو انه لا حاجة الى البيان وحاشي ربي المال فصار كالمسكوت عنه وقد  
مستحب الحاجة الى البيان في حاشي المضارب ولم يوجد وجه الاستحسان ان المضاربة يستدعي  
الشركة في الربح فاذا جاز بيني وبينك كان بياناً نصيباً آخر وهو الباقي فله الله تعالى وورثته  
ابواه فلا ممة الثلث وكان بياناً ان الباقي للاب ولو قال على ان يني نصف الربح وكذلك ثلثه ولم يرد  
على هذا للمضارب الثلث والباقي لرب المالك لانه لما بين له قد اعلن ما صدر نصيبه ما شرط له  
وما بقي فله المالك لانه لا يحتاج الى الشرط ولو قال على ان يني نصف الربح ولم يرد على هذا وجهان  
لان قوله يني نصيب المساواة والقسمه قال الله تعالى وبيهم ان الما قسمه بينهم وفيهم من ذكر التساو  
**الفصل الرابع** فيما يكون بغير لفظها لو قلنا هذا مضاربة لانه نص على النصف وذلك لا يحصل الا بالشرط والبيع  
بها مشاعاً فكان من فصل فكل كذا فهذا مضاربة لانه نص على النصف وذلك لا يحصل الا بالشرط والبيع  
وهذا معنى المضاربة فان قال خذ هذا الف واشتر به هروياً بالنصف ولم يرد على هذا فاشترى  
كان له اجر مثله وليس له ان يبيع ما اشترى الا باذن ربي المال لانه ذكر الشراء ولم يذكر البيع فكانت  
باج منه شيئاً بغير امره فينبع باطلاً وهو من ان يقيمه ان لم يقدر عليه لانه وكن بالشرط فاسدة فان  
مقد يراى البيع فيضرباً ان اضر ربي المال البيع والمال قائم او لا يندى ما حاله فالبيع جائز والتميز  
لرب المال لانه يفضي في هذا البيع فاذا اتصلت الاجارة جاز وشرط قيام المبيع لان الحريش بالاجارة  
فلا يرد في حاله وان كان لا يعلم طاهراً فالاصل هو البقاء فيعلم طاهراً ولو قلنا خذ هذا المال بالنصف  
كان مضاربة استحساناً والقياس ان لا يكون مضاربة لانه لم يذكر الشراء والبيع وجه الاستحسان ان لا يخذ

بكم ربي المال

خذ هذه الف على ان لا  
تدفع الربح او تبيع فهو جائز

مضاربة  
خذ هذا المال بالنصف







بينته فان لم يشهدوا بهذا الحرف فالبيته بينه وبين المال لانهم انبتوا زيادة من حيث المفظ وهو تعميم النقص  
 فكان اوله وكذلك لو اختلفوا في المنع من السفر لان المضارب يبيع المظلة والرواية المشهورة وان  
 قال رب المظلة هو في البيت وقال المضارب هو في الطعام والعوض قول رب المال لانهما انفعلا في التخصيص  
 والامر من قبل رب المال بسفاد فيرجع اليه فان اقاما البيته فالبيته بيمينه المضارب لان رتب  
 المال لا يحتاج الى الامبات والمضارب يحتاج الى دفع الضمان عن نفسه فقبلت بيته وتوعدت  
 البتة في صفه الاذن وقد وقفا الوقت الاخير والى ان شرط الثاني ينقض الاول فكان الرجوع اليه  
 اولى واذا اختلفت بين المال والمضارب في راس المال والرجوع فقال رب المال راس المال فان شرطت لك  
 ثلث النج وقال المضارب فما شرط له من النج وكان اوصيه رحمه الله يقول اولا القول قول رب المال  
 فيها وهو قول رب المضارب لان الله لانهما اتفقا على ان يجمع المال ملك المضاربة فالمضارب يبيع استحقاقا  
 ورب المال يشترى فكان القول قوله ووجه قوله الاخير وهو قوله ان الاختلاف وقع في قدر المقبوض  
 اولا والمضارب يتكسر زيادة القبض فكان القول قوله لا ترى انه لو انكر القبض اصل كان القول  
 قوله فاما في مقدار ما شرط من النج فالقول قول رب المال لان شرطه وهو متكرر للشرط  
 الزيادة ولو كان في يد المضارب قدر ما ذكرناه قبض من راس المال اولا فالقول قول المضارب  
 عندهم لان زبدهم الله بيمينه قول رب المال مال المضاربة ولا يقبل قوله في اجاب الضمان على المضارب  
 ولو جاء المضارب بثلثه آلاف فقال الف من ذلك راس المال والنج والف هي بضاعة او وديعة  
 او قرضي فالقول في البضاعة والوديعة والدين قول المضارب والا فويل كلها لان كل من كان في  
 يد سبي فالقول فيه قوله الا ان يعذرني وعليه اليمين ومن اقام منها بينه على ما ادعى من فضل  
 قبلت بيته لان رب المال يدعي فضلا في راس ماله والمضارب فضلا في النج والبيات سرعت  
 للامبات وقال محمد رحمه الله اذا قال رب المال شرطت لك ثلث النج وزاده عشر دراهم  
 وقال المضارب شرطت لي ثلث النج فالقول قول المضارب لان راس المال لا تنفع له في الزيادة التي  
 اقرتها الا افساد العقد ونقصها على العقد يحمل على الصحة وان قامت لها منه فالبس منه  
 رب المال لان ثمة ثمنه لزيادة شرطه وهذه الزيادة موصية فادان كانت مقبولة ولو قال رب  
 المال شرطت لك الملبس الا عشر وقال المضارب شرطت لي الملبس فالقول قول رب المال لان ثمة ثمنه لزيادة  
 يدعي المضارب فكان القول قوله فان قيل اتفقا على وعده من هذا افساد العقد فوجب ان  
 لا يقبل قلنا الاختلاف وقع في قدر الشرط فاذا انكر الزيادة بحال يعتبر انكار وان يعلق به  
 فساد العقد لان الانكار مخيف في الجملة ولو اقام رب المال البس على شرطه النصف واعلم المضارب  
 البيته انه لم يشترط شيئا فالبيته بينه وبين المال لان بيته قامت على صورة النفي وثمة  
 رب المال قامت على الاثبات فالمشترط **الفصل السابع** في هلاك مال المضاربة قبل الشرايع  
 واذا دفع الى انسان مال مضاربة فملك قبل التصرف فيه بطلت المضاربة لان العقد انعقد على المال  
 المعين في العقد فاذا هلك محل العقد بطل والقول قول المضارب في هلاكه وان لم يعلم ذلك مع بينه  
 لانه بمنزلة المودع ولو استهلك المضارب راس المال او اتفقا واعطاه رجلا فاستهلكه لم يكن له

اولى

ان سري عليها شيئا لانه صار مضمونا عليه بالتعدي ومن حكم المضاربة ان يكون امينا فاذا اخذها من  
 الذي استهلكه كان له ان يشتري على المضاربة رداءه الحسن عن اوصيه رحمه الله لانه اخذ العوض فصار  
 بمنزلة الثمن وروى عن محمد رحمه الله ان المضارب اذا اقرضها رجلا فان رجعت اليه الداهم بيمينه رحت  
 على المضاربة لانه زال التعدي وان اخذ مثلها لم يرجع لان الضمان قد استقر في ملك العين وكل المخاذ  
 لا يجتمع مع الضمان وقال اصحابنا رحمه الله اذا اشترى بالالف المضارب تجارته ولم ينفذ الثمن في  
 هلكه رجع على المال فكونت راس ماله الف فان هلك ما يارحه عليه وكذلك كل هلك قبل النقد ويكون  
 ثمن ماله جميع ما غرم مع الف فرق بين هذا والوكيل بالشر اذا اشترى وقبض الثمن في المودع  
 ثم هلك قبل ان ينفذ للبائع لم يرجع على المودع ثانيا لان المضارب ما مور بالتصرف من بعد اخذ  
 لتحصيل النج فلم يتكسر موجب العقد بالنقد فكان له ان يرجع فاما الوكيل بالشر فقد تكسر في وجوب  
 الوكالة بالشر ووجب له على الامر مثل ما وجب للبائع عليه فاذا قبض من ثمنه لم يرجع له الحق ثانيا وانما  
 اعتبر ما غرم من راس المال لان عقدا المضاربة لتحصيل النج فاذا لم يعقب من راس المال وهلك كما  
 يتكسر راس المال ويخرج المضارب وهذا لا يجوز ولو تصرف للمضارب في الف هلكه صارت العين ثم  
 اشترى بها جارية قيمتها الفان فملكته الا لكان قبل ان ينفذ رجع على رب المال بالف وخمسائة  
 ويعبر المضارب في ماله خمسمائة لان النج قد حصل له وظهر ملك المضارب في بيع الجارية فيغرم  
 حقه ذلك الربع من الثمن ويكون ثلثه الارباع على رب المال ويخرج ربع الجارية من المضاربة لانه  
 قد خسر خمسمائة فخرج من المضاربة واما ثلثة الارباع فهي مضاربة لان ضمان رب المال لا يخرج  
 من المضاربة بخلاف ضمان المضارب لان حق المضارب يظهر في النج والنج لا يحق الا بعد التفتة  
 واذا فسح لا يجوز ان يكون للمضارب راس ماله المضاربة فاما نصيب رب المال فعلى حاله وراس ماله  
 جميع ما مضى في ذلك الفان وخمسمائة فان بيعت الجارية بريقة الا ف اخذ المضارب حقه النج  
 ودلك ملكه وبقي ثلثه الفان وخمسمائة من ذلك راس المال وخمسمائة نج فكونت بينهما على  
 الشرط وروى عن محمد رحمه الله في المضارب اذا اشترى جارية بالنقد ورجع النج وقبضها الف  
 فضاغمة الفان قبل ان ينفذ للبائع ان على المضارب الربع وهي خمسمائة وعلى رب المال الف وخمسمائة  
 وهذا على ما بينا ولو كانت الجارية يساوي النج والشر بالالف وهي مضاربة فضاغت غير مائة  
 رب المال كلها لان الشر وقع بما هو راس المال والنج انما يظهر في ذلك ويكون الضمان على رب المال  
 ولو اشترى جارية يساوي النج يساوي الف وقبض الف واشترى ولم يدفع امته ما تنافاه  
 بغرم خمسة التي اشترى عليه من ذلك خمسمائة لانها لما هلكه فقد انسخ العقد فوجب عليه رد  
 ما اشترى وقد عجز فيغرم القيمة وهي الفان فكان المضمون النج نصيبا له بالدين فيضمت  
 ربهما ولو كانت خمسة التي اشترى الف والامة التي كانت عنده الفان قبضت التي اشترىها ثم هلك  
 لم يرجع على رب المال لان المضمون هنا قيمته التي اشترىها ولا فائدة في ذلك راس المال وانما يجوز ان  
 يشتري جارية قيمتها الف بالالف لانه اشترى بالقبض والكثير والافشرا المضارب على هذا  
 الوجه لا يبيع وقد اشار ابو الحسن الى ان محله الله بيمينه المضمون على المضارب الذي يغرمه دون

ولو لم  
 يمسح  
 بيمينه  
 اشترى  
 المضمون  
 النج  
 نصيبا  
 له  
 بالدين  
 فيضمت  
 ربهما







وعدد لك بعد لازمة حتى ان كان البذر من قبله على الفسخ للحال بعدد ونحو عذر ومن  
 لم يكن البذر من قبله لا على الفسخ الا بعدد ومن كان البذر من قبله لا على الفسخ بعد القاء  
 البذر في الارض الا بعدد واذ لم يكن البذر من قبله في الارض فالحال عذر من حيث ان يكون عليه  
 لا وقا له الارض وتسرط الصحة الفسخ القضاء او الرضا على روايه الزبادات وعلى  
 روايه كتاب المزارع لا يشترط شيء من ذلك فان طلبه القاضي ان يتفرض المزارع فالتفرض  
 لا يحميه الخ ذلك ولكن سفي لصاحب الارض ان يبيع الارض ثم يتسلف من عذر القاض فيمضي التفرض  
 البيع ويتفرض المزارع كما قد خرج على هذه كتاب المزارع فقال اذا لم يفسخ المزارع الا بالدين  
 فان كان المزارع لم يزرع الارض كان لرب الارض المالا ان يافقه منه ويبيعها بالدين وهذا  
 على روايه كتاب المزارع لا على روايه الزبادات وان كان رزق ونشأ ليس له ذلك وان  
 كان قد رزق ولم ينبت الزرع اضمحله المتأخرين ثم اذ لم يزرعها المزارع حتى كان لرب  
 الارض ان يافقه منه ويبيعها على روايه المزارع فان كان المزارع قد كثر في الارض وسوى  
 المسنة ليس له ان يرجع على رب الارض بما اتفق وهذا لعل على انه اذا انقضت مدة المزارعة  
 واقتدر رب الارض اخراج الارض من يد المزارع ليس للمزارع ان يرجع على رب الارض بما  
 اتفق في الكرم واصلاح المسنة هكذا ذكر شيخ الاسلام رحمه الله في كتاب المزارعة وذكر  
 شيخ الاسلام رحمه الله في شرحه فلا يشترط ان يفسخ المزارع ان يفسخ المزارع في وقت  
 تقضي بان يعطى العامل اجره على عمله ويطلب قضاءه **فخرج** اذا قال الرجل لغرضي اعمل بذي  
 في ارضي بنفسك وتزكروا اجرا لك على ان يكون الخراج كله لي فهذا الشرط جائز ويكون الخراج  
 كله لرب الارض ويكون العامل ميعنا في الاجر له سمي وان قال في هذا اليوم للمزارع على  
 ان الخراج كله لك فهذا الشرط جائز ويكون صاحب الارض ميعنا لرضه مقررها لبذر عزمه  
 ما لو دفع اليه حاقونا والقدومهم وقال له اعمل بها وهاون في على ان يكون النسخ كله لك فانه  
 يكون ميعنا للمخاض مقررها للبداهم كذا هنا هكذا ذكر شيخ الاسلام في الباب الثاني من شرح  
 المزارع وما اذا كان البذر من جهة المزارع فان قال صاحب الارض لرجلي ازرع ارضي بكذا  
 من طعامك على ان الخراج كله لي فهذا المزارعة فاسدة ويكون الخراج كله لصاحب البذر  
 وعليه لصاحب البذر من مثل الارض شيئا اولم يخرج وان قال ازرع ارضي بكذا على  
 ان الخراج كله لك فهذا الشرط جائز ويكون الخراج لصاحب البذر ويكون صاحب الارض  
 ميعنا لرضه وان فلا ريب الارض للمزارع ازرع لي كذا فانه على ان الخراج كله لي فهذا  
 الشرط جائز ويكون البذر قرضا على رب الارض ويكون الخراج كله لرب الارض ويكون  
 المزارع ميعنا له في العمل وان قال في هذا اليوم على ان الخراج كله لك فهذا فاسد والخراج  
 كله لرب الارض والمزارع على رب الارض مثل بذر ولا يبرئ عمله وان قال ازرع الارض  
 للمزارع ازرع لي ارضي بكذا على ان الخراج بينهما نصفان فهذا مزارع جائز والخراج  
 بينهما على شرط ويكون البذر قرضا للمزارع على رب الارض ذكر شيخ الاسلام رحمه الله

ويشترط لصحة الفسخ التقاض  
 او الرضا

المرجع للارض

دفع يد المزارع فلا ازرعها  
 في ارضه على ان الخراج بينهما نصفان

التفصيل ايضا على قياس فضل السفر ان اخذه معاملة ليعمل بنفسه واجرا لا يكون مريض عذرا وان  
 اخذه معاملة ليعمل بنفسه يكون مريض عذرا ومن العذر لصاحب الخيل ان يكون عليه  
 دين لا وفاء به الامن عن الخيل وعند ذلك لا يلحقه الفسخ من القضاء او الرضا على  
 روايه الزبادات لانها في معنى الامان وفي جريد القدر وحي اذا وقع خلافه طلوع او تسرط او  
 اخضر ولم يتقاه عظمه في هذه معاملة صواب وان شأه عظمه الا انه لم يترطب بالمعاملة  
 فاسدة وكذا الثمار ثم اذ لم يتقاه عظمه في هذه الصوة لوم يفسخا وقتا يجوز ويكون المعاملة  
 الى وقت بلوغه وكذلك مطاير هذا اذا وقع الرجل بخيلا معاملة من معلوم يعلم يقينان الخيل  
 لم يخرج ثمرة ومثل ذلك المدة كانت المعاملة فاسدة وان كانت مدة قد خرج الثمرة مثل ذلك  
 وقد لا يخرج كانت المعاملة موقوفة ان اخرج الثمرة والمدة المرفوعة صحيحة المعاملة اذا كان  
 ما يخرج موقوفه وان كان ما خرج شيئا لا يبرئ منه فسدت المعاملة وان لم يخرج الخيل  
 شيئا فلكل المدة ينظر ان اخرجت بعد ذلك لمعنى تلك المدة كانت المعاملة فاسدة وان لم يخرج  
 في تلك السنة اصلها كانت المعاملة جائز ذكره شيخ الاسلام رحمه الله هذه الجملة في باب المعاملة  
**الفصل الثاني** في المزارعة هذا الفصل يسمي على انواع فخرج منه ذكره المسمى اذا كان  
 البذر من قبل العامل والبقير من صاحب الارض فلا ابو يوسف رحمه الله هو جازي قال الحاكم  
 ابو الفضل هذا بخلاف قوله في الاصل وفيه اذا دفع ارضا مزارعة على انه ان زرعهما  
 حظه بكذا وان زرعهما شعيرا فلكل المدة جازية قوله محمد رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه  
 الله لا يجوز قال الحاكم ابو الفضل قوله اني يوسف رحمه الله هنا بخلاف قوله في الاصل وفيه ايضا  
 ابراهيم عن محمد رحمه الله اذا شرط ان يكون نصف البذر من قبل رب البذر ونصف من قبل  
 العامل لم وقال ابو يوسف رحمه الله كوز قال الحاكم ابو الفضل رحمه الله قوله اني يوسف رحمه الله  
 ها بخلاف قوله في الاصل وعنه ايضا استاجر من ارضه وادفعها الى صاحبها مزارعة قال ان كان  
 البذر من قبل رب الارض لم يجز وهذا مناقضة وان كان البذر من قبل المستاجر جاز وذكر بعد  
 هذه المسئلة مثله اخرى بخلاف قوله هذه صورتها استاجر من ارضه وادفعها الى صاحبها  
 مزارعة والبذر من قبل المستاجر ومن قبل المواجه قال محمد رحمه الله المزارعة جائز ثم دفعه و  
 قال هي فاسدة لانه اجبر بنصفها خراج ارضه الا ان يكون استاجر الرجل بالدرهم وفيه الارض  
 مزارعة ولم يبين المدة لا يجوز هذا هو جواب كتاب وفرق بين المزارعة والمعاملة على  
 جواب الاستحسان وكان محمد بن مسلم رحمه الله يفتي بالجواز سنة واحد وبه اخذ الفقهاء  
 ابو الليث رحمه الله والمراد من السنة الواحدة الزرع الواحد قال الصمد والشهد وعلم الفقهاء  
 دفع الارض مع الزرع المتأخر مزارعة بالنصف لحفظ لا يجوز في سحر الاسلام في مثل شرط المزارعة  
 والدياس والتذرية دفع الارض مزارعة سمي فخصد الزرع قبل تمام السنة انقضت المزارعة  
 اذا كانت بقية السنة لا يكفي لزراعة شي اخر في باب التوكال من شيخ الاسلام رحمه الله **ويخرج**  
 منه المزارعة لازمة من جانب البذر من قبله ومن علم البذر غير لازمة قبل القاء البذر في الارض

ومن العذر لصاحب الخيل  
 ان يكون عليه دين لا وفاء به  
 الامن عن الخيل

يجزى

من اجرة

في المزارعة المزارعة المزارعة

في المزارعة المزارعة المزارعة

جانب من



في هذا الباب ايضا اذا دفع بندك الى الفوق فلا ارضك على ان الخارج بيننا انفسا فالمرأة  
 فاسدة والزرع لصاحب البند هكذا ذكر في المزارعة وذكر في اول كتاب المادون ان الزرع لصاحب  
 الارض وهو المزارع فاسم في سحر كتاب المزارع لا فرق بين الماسلوس ولكن لاويل  
 ما ذكره والمادون ان صاحب البند قال لصاحب الارض ارضيها لنفسك على ان الخارج بيننا انفسا  
 وفي مثل هذا يصير صاحب الارض مستقرا للبند فلا افسدت المزارعة بقي الزرع لصاحب الارض  
 اما هنا لم يقل صاحب البند لصاحب الارض ارضيها لنفسك حتى لو قال لصاحب الارض ارضيها لنفسك  
 على ان الخارج بيننا انفسا كان الزرع لصاحب الارض وهو المزارع كما في المسئلة المادون ولو دفع بندك  
 الى رجل وقال ارضيها ارضك ببندك تكون الخارج كله لك فهذا الشرط جائز ويكون البند قرضا  
 لصاحب البند على صاحب الارض وهو المزارع ولا لصاحب الارض ارضيها لنفسك على ان يكون  
 الخارج كله لك فهذا افسد والخارج كله لصاحب البند وان قال لصاحب البند لصاحب الارض ارضيها  
 ارضك ببندك على ان الخارج لي فهذا الشرط جائز ويكون صاحب الارض مغيثا له  
 في العمل ولو دفع اليه كذا وقال ارضيها لك ارضك لنفسك على ان الخارج كله لك كان الخارج  
 كله لصاحب الارض ويكون البند قرضا على صاحب الارض ذكره الله هذه الجملة في هذا الباب  
 ايضا اذ دفع ببندك على ان الخارج كله لك في المزارعة ان هذا استقرار وذكر شيخ الاسلام  
 في سماع الجامع في باب بيع ارضيها لنفسك ولم يبي ايها باي ان المزارعة فاسدة فينظر عند  
 الفتوى **نوع من** اذا شرط في المزارعة على الرفع من احداهما من الخارج بقدر البند يكون البند  
 بينهما فسلت المزارعة ولو شرط ان يرفع احداهما من الخارج لنفسه او لغيره او ما يشاء ذلك  
 جازت المزارعة وان كان لا يرضى عشرة فاشترط دفع العشر او لاجازت المزارعة ولو اشترط  
 دفع الخراج فان كان خراج وطيفة فسلت المزارعة وان كان خراج مقامه صحت المزارعة  
 هذه الجملة مع فروقها واجناسها في سحر المزارع الكسرى في باب اشتراط شيء بعينه من البيع  
 للمدعي اذا شرط المزارعة على المزارع او على ربه الارض غللا ليس هو من اعمال المزارعة  
 يوجب فساد المزارعة وكذا اذا شرط المعاملة ما ليس من اعمال المعاملة واما اذا شرط مكان  
 من اعمال المزارعة او من المعاملة على احداهما لا يوجب لك فسادها وعمل المزارعة كل عمل يثبت  
 وينبغي ونفي نفس الخارج او جودة الخارج نحو الكدب فهو من اعمال المزارعة وعمل المعاملة  
 كل عمل لا يحصل الخارج او في الائتم نحو الكسب وما لا يكون بهذه المثابة فهو  
 ليس من اعمال المعاملة والمزارعة ثم ما كان من اعمال المزارعة والمعاملة يجب على العامل المزارع  
 من غير شرط الا الكدب والملم بكن من اعمال المزارعة والمعاملة كسرها وعنه هذا قيل اذا  
 ادرك البادحان او الباطح فالتاخذ كسرها والجلل والبيع عليها واللفظ على العامل لا يدركه المزارع  
 لا وقتا لا يدركه فبعد ذلك عليها فان استمرط الجواز واللفظ على العامل بعد الادراك متى ان  
 لا يفد المعاملة لانه متعارف وعليه الفتوى اذا شرط على المزارع في المزارعة للمصاد والديس  
 والتدريه ورفعه الى البند جازت المزارعة هكذا روي عن ابي يوسف رحمه الله وهو ايضا

ان شرط في المزارعة

عمل للمزارعة  
 عمل للمعاملة

سقط الخراج واللفظ  
 على العامل بعد الادراك

جزء

والسنة في المزارعة واللفظ  
 للسزارة وعليه الفتوى

شاه

شاه يلج وعليه الفتوى وكان المشايخ يقولون بالجواز ايضا بشرط الصفة والحمل الى ربه الارض  
 ذكر سحر الاسلام رحمه الله هذه الجملة فيما ياب ما يفسد المزارعة من الشروط اما  
 اذا شرط ذلك على ربه الارض لا يجوز بالاتفاق هكذا ذكر سحر الاسلام وعلى هذا القياس  
 اذا شرط مونة المالك على المزارع وعقد المزارعة ينبغي ان يكون اذ ارضه ارض نفسه وبنيت  
 الزرع فدفعه الى غيره مزارعة حتى يرضيه العامل ويسقيه جاز فاما اذا شرط المزارع دفع  
 الارض مع الزرع المتناهي بالنصف مزارعة لم يفسد او ليحصد او لتدريه او تدوسه  
 لا يجوز في هذا الباب ايضا اذا شرط المزارعة على احداهما ان يسترقة من عند فان شرط على  
 المزارع لا يجوز وان كان البند من ربه الارض يجوز اذا بقي للردقة وقتا معلوما انه  
 متى يلقى على قول بعض المشايخ وهذا اذا شرط السرقة قبل العقد البند اما اذا شرط بعد العقد البند  
 ففسد المزارعة فاما اذا شرط احدهما النقاء العريقين والارض كلها هو العرف في بلادنا ان شرط على  
 المزارع جاز على كل حال وان شرط على ربه الارض فهو على التفصيل الذي ذكرنا فاما اذا شرط  
 على احداهما ان يسترقها ولا يسترقها فاحدهما المزارعة حارة على ايها شرط ذلك في هذا  
 الباب ايضا **الفصل الثالث** في المزارعة وجب دفع ارضه مزارعة قررهما وزرع  
 ثم زرعها ثانيا والسنة الثانية بغير ادنى رطل الارض بطريق عادته اهل مكة القوية ان كانت  
 عادتهم انهم يزعمون المدية بعد المدية على وجه المزارعة من غير عقد المزارعة وفي فتاوى  
 من الدوله فان المزارعة وان كانت عادتهم على خلاف هذا فالعقد كالمزارعة وفي فتاوى  
 الشيخ الامام الاجل حم الدين السبكي رحمه الله ان من زرع ارض الارض بغير اذنه وبغير عقد مزارعة  
 هل لصاحب الارض ان يطالبه بحصة الارض قال الشيخ الاسلام لم يلحق به الله نعم اذا كان عرف  
 اهل تلك القرية انهم يزعمون ارض الغير على وجه المزارعة من غير عقد واذن وفي فتاوى  
 الفقهاء ان السان الزرع في هذه الصورة وعليه نقصان الارض ان كانت معدة للزراعة ومعناه ان  
 بسبب زراعتها وعامة مشايخنا رحمه الله على ان الارض اذا كانت معدة للزراعة ومعناه ان  
 المالك لا يزرع فيها اصلا بل يدفعها الى غيره مزارعة فمن زرعها من غير عقد فهو  
 على المزارعة الا اذا انتق المزارع على الغصب وعلى الزراعه لنفسه وان كان المالك لا يدفعها الى غيره  
 مزارعة او كان قد دفعها بنفسه وقد يدفعها الى غيره مزارعة فمن زرعها من غير ادنى المالك  
 ومن غير عقد فما حصل من الفكة فهو للراعي وعليه نقصان الارض ان سقطت الارض بسبب زراعتها  
 والصحة عند كماله الارض اذا كانت معدة للزراعة ففي مزارعة فاسدة على ما هو جواب الاصل في  
 كانت الفكة للزرع وعليه اجر مثل الارض ان اكثر ما يضاف ان كون الارض معدة للزراعة يقيم  
 معام عقد المزارعة الا ان هذه مزارعة لم تذكر فيها شرطها بل مثل هذا المزارعة يكون فاسدة  
 على ما هو جواب الاصل والحق في المزارعة الفاسدة ما ذكرنا قال نصير رحمه الله نقصان الارض  
 ان يظهر لكم يستاجر هذه الارض قبل استئجارها وبكم تستاجر بعد استئجارها فاقترنا ما بينهما نصرا

سقط ان سرقته

ان لا يسترط

زرعها باسم السنة  
 بعد ربه الارض  
 الغير











الفرقة لا يكون لانه ضمنه من المصنف على الاصل ومثله لو ضمن على الدفع بان لا يدفع اليه عشرة على  
الضامن من كونه بعد عشرة كوز وطريق الجواز الى الضامن بصير مستقضا العشر من الدفع  
وامرأه بالدفع الى البقي فنبوب قبض البقي عشرة وقضه وكذا البقي المحض اذا باع شيئا بثمان مائة  
وقفل بالثمن المسمى ان كفل بعد ما قبض البقي المسمى لا يجوز وان كان قبل ذلك جاز وما دون شئ  
الا سلام رحمه الله في اضرار المدين البقي والمعقوف في المسمى عند محجور عليه اسرى متاعا ففرض رجل  
للبيع المسمى عليه لان لم يكفل المسمى ولو ضمن المتاع بعينه كان ضامنا اذا كفل عن ان يملك عليه  
الى سنة يجب على الكفيل وجبلا الى سنة وان كان على الاصل مالا فان كانت الكفيل ذكرا استثنى له  
يؤخذ المالا من تركته لا ولا يرجع ورثة الكفيل على المكفل عنه من الوفاة والى سنة وان كفل  
عن رجل مالا ولم يذكر الاجل فان كان الدين على الاصل مالا يجب على الكفيل مالا وان كان مؤجلا يجب  
على الكفيل مؤجلا ايضا وعلى هذا يؤيد ما قاله الشيخان في الكفيل والكتاب ان كفل عن رجل مالا في شهر  
فانه يطالبه بعينه في الشهر ويبطل ما قاله سيدنا برهان الدين رحمه الله ان في عرفنا نص  
كفيل الا ان مؤجلا في شهر مالا يبل على تخفيف وصح ما قاله الكتاب ان يصر كفيل بعينه  
سهر انه نص في طلاق عصم رحمه الله في باب الطويل اذا قال لاسرته انت طالق الى الليل او الى  
سنة يقع الطلاق بعد الاجل الا ان ينوي الوقوع في الحال علم انه يصر كفيل بعينه في شهر وبه نفي  
سنة يقع الطلاق بعد الاجل الا ان ينوي الوقوع في الحال علم انه يصر كفيل بعينه في شهر وبه نفي  
محلف ما ذكر في طلاق الفساق والمدكور في طلاق الفساق والمدكور في طلاق الفساق والمدكور في طلاق الفساق  
الحاكم عن ابي يوسف رحمه الله انه يصر الطلاق في الحال ولا يصر في قول له لا فرائض امرأتى سدر الى سنة  
حيث يصر الامر ببلع الحال الى سنة فاذ علم السنة فلا يصر السنة فلا يصر السنة فلا يصر السنة فلا يصر السنة  
الطلاق لا يخلو التوقيت محمل اضافة ولا مبرا بالحققة والكفالة لا يخلو التوقيت ايضا لا يخلو التوقيت ايضا لا يخلو التوقيت ايضا  
هذا اضافة الى المدعى غير ان لا يقع بقوله لا يصر كفيل بعينه في شهر ان يصر كفيل بعينه في شهر ان يصر كفيل بعينه في شهر  
للحال الا يصر ان الكفيل لو سلم للشيخ الطالبي على القبول ولو لم يصر كفيل بعينه في شهر ان يصر كفيل بعينه في شهر  
يجز وحسب كبر علم انه كفيل للحال مطلقا لكن وكذا السهر باصيل الكفيل في لا يطالب الكفيل للحال وانما  
يطالب بعينه في الاجل مطلقا لكن اذا عجل الكفيل بوجه عليه من مؤجل فاذا عجل فيجب الطالبي على القبول  
كذا قال في اول كتابه الاصل الكفيل بالادب الموجه اذا ادى قبل حلول الاجل لا يرجع على المكفول عنه  
حتى يحل الاجل وقد ترقى كفاؤه هذا الكتاب انه اذا ادى حيدا او روبا عما ذاب رجوع وفي كفاؤه  
النوازل قال العبد ابو جعفر رحمه الله ومن كفل بنفس رجل الى بله امام فوض الامام الثالث لا يبرأ  
من الكفالة وانما الثلث الامام اجل لتأخير المطالبة لا لتوام المطالبة وعمره ان يكره لا سكا فانه  
قال كنت عند الحكم عبد الحميد فاراد ان يطالب رجلا بكفالة نفسه قد كفل الى علمه امام فقلت  
لا يلزم المطالبة الا بعد ثلثة ايام فاذا مضت ثلثة ايام فله المطالبة بنفسه ان كمل اليه  
وقلت له لو باع الى ثلثة ايام فالثمن لا يلزم الا بعد ثلثة ايام فقلت له هذا فقال عبد الحميد رحمه الله  
لم اعلم بذلك هذا جواب الكتاب بظاهر الرواية وعمره ابي يوسف رحمه الله ان كفل للحال الى ثلثة  
ايام وهو شبه بعرفنا الا انا نعتي انه اذا مضت المدعى المذكور فالتعاقب يحجز عن الكفالة اعتبارا

عن خلاف جواب الكتاب الا اذا وجدت قربة تدل على انه اراد به جواب الكتاب في اول كفاؤه  
العبد قال ابو يوسف رحمه الله من ضمن بنفس رجل الى عشر ايام فمضت العشر وهو عليه  
البداحي يبرأ منه قال ابو الدرداء رحمه الله وبه تاخذ لانه اذا كفل الى عشر ايام فمضت العشر اجل  
له لتأخير المطالبة فاذا مضت وجب عليه تسليمه وهو على الكفالة امداد ذكر في اخرها وقال كفل  
رحمه الله من قال لا خرفلان على نفق الى شهر فلا يسبل له حتى يمضي شهر ولو قال هو على نفسه  
الى شهر فاذا مضى فانه منه بركة المسعي ابن سماعه عن محمد رحمه الله اذا كفل الرجل بنفسه رجل  
بنفسه حل على انه كفاؤه فله اجل شهر فالكفالة جائز في كل وقت فله ان يخل  
في شهر فمضى طالبه به فله اجل شهر من يوم طالبه فاذا مضى شهر فله ان يخل  
مضى طالبه الاول ولا يكون له بالطلب الى اجل شهر آخر لان هذا انما يطلب منه بالطلب  
الاول الذي قد اجله فيه فله عليه قتيما شاء اخذ به ما لم يدفعه اليه فاذا دفعه اليه ان قال  
حين دفعه اليه برت اليك منه فمضى بركي منه فيما يستعجل وان دفعه اليه ولم يبرأ منه  
فله ان يطلبه منه ثانيا ولا يكون ذلك براءة له مما يستعجل قال لانه قال الكفالة على انكر كفاؤه  
طلبته متى فلي اجل شهر فانه قال في الكفالة قد كفلت لك على انكر كفاؤه واخبرك به لان  
لي اجل شهر في ذكر حتى اطلبه وكلما ينفذ التكرار فمضى بركي ان الموافقة كلما تكررت الطلب  
في دفع اليه يبرأ عنه موافاة لزمته بالمطالبة السابقة لا على موافاة يلزمه بمطالبة يوجد  
في المستقبل وانما يبرأ عنه ذلك بصرح الابراء فاذا بركي اليه حين دفعه مرة فقد وجد صريح  
البراءة فيبرأ منه المستقبل ومالا فلا فان دفعه اليه مرة ولم يبرأ قطا به بعد ذلك فلكفيل  
اجل شهر ايضا من يوم طلبه منه لان هذا غير الطلب الاول بخلاف ما اذا لم يدفعه مرة لان قبل  
الدفع هو طالبه بالطلب الاول ولو كانت الكفالة على هذا الجاهل بان قال لغيري كفلت لك على انكر  
على فلا يحل الا على انكر ميثما طلبته متى فلي اجل شهر فمضى جائز وميثما طالبت به فله اجل  
شهر فاذا مضى شهر كان له ان يأخذ منه متى شاء بالطلب الاول ولا يكون له اجل شهر ولو كان  
كفيل له بالمال صلا ولم يشترط عليه انه متى طلبه فله اجل شهر ثم ان المكفول له كفيلا بعد ذلك  
وقال له ميثما طلبت هذا المال فلك اجل شهر كان قوله هذا باطلا وله ان يأخذ بالمال متى شاء  
وذكره لغيرها وقال محمد رحمه الله من قال لا خرفلان على نفق الى شهر فلا يسبل له حتى يمضي  
بعض شهر ولو قال هو على نفسه الى شهر فاذا مضى شهر فانه منه بركة المسعي ابن سماعه عن محمد رحمه الله  
في المسعي وفي الجحد وعمره ابي صعب رحمه الله اذا قال الرجل لغيري ان كفلت لك بنفسك هذا اليوم  
فاذا مضى اليوم فقد برئ ولو قال ان كفلت لك بنفسك فان وافقت به عند التقاض فانما يبرأ في  
به عند التقاض فهو برئ وقد ايضا وكذا رجلان شري له عدا بالعدو وهم ولم يدفع اليه  
شيئا فاشترهما ثم جاء رجل وقال للبايع قد مضت لك عن المشتري الا انك لا تملك عليه فلا دفعها  
الموكل الى المشتري فانما يبرأ بركي فالضمان جائز والبراءة باطله فليكن ان يبرأ من البايع والموكل  
عمل في هذه الالف وذكر عسفي فوارده هذه المسئلة وذكر في الجواب فانما يبرأ لانه

في



كان في رواية عيسى وكان الموكل رجلا للمولى عليه الف درهم غير هذه وانما وقع الاختلاف في الجواز لهذا  
الا يرى ان من قال لغوي قد ضمت لك عن فلان الف درهم فاذا قدم فلان لرجل آخر لم يمس منه الف درهم  
في شئ فانما يرى كان الضمان جائزا او لبراة باطلة ولو قال فاذا قدم فلان للف درهم فانما يرى جازي البراة  
اد اقدم فلان وكذلك اذا كان القاد من هذا المال سس وقد ذكرنا هذا مسئلة نعتق البراة بخلاف هذا  
فقال لغوي اذا جاء غدا فانت برى من المال لا يبراد ولو كان اصل المال عليه من كفا له نراه وكذلك  
اذا قال اقدم فلان فانت برى منها وقال ايضا اذا كانت شرط الكفا له على هذا فهو جائز وان  
كان فاك بعد وهو ب الكفا له لا يجوز لان هذه نراه الى اجل وفيه ايضا اذا كفل على رجل ان  
يتم تسليم نفسه المطلوب الى الطالب هو برى عن الكفا له بالمالي في ذلك جائز واذا سلم نفسه المطلوب  
الى الطالب برى من المال فان اذن الطالب الف من الضامن قبل ان يدفع الضامن اليه تسليم المطلوب  
اليه **وص** ان الطالب جده بنفس المطلوب ودفعه الى الطالب جمع على الطالب بالف اليه دفعها  
شخص لا سلام رحمه الله اذا كفل برى من رجل ثم المكفول عنه سلم نفسه الى المكفول له وقال هذا  
تسليم عن الكفيل برى الكفيل وكذا لو سلمه رجل عن الكفيل بان انا ب الكفيل غير مناب نفسه  
وسلم نفسه المكفول عنه وان لم يقل عن الكفا له لا يبرأ ولو سلم اجنبي المكفول عنه عن الكفيل  
ان قبل المكفول له برى الكفيل والا فلا وان سلم المكفول عنه نفسه ولم يقل عن الكفا له بجانه لا  
يبرأ في اول كفا له الكفا في القاضي او رسوله اذا اخذ كفلا من المدعي عليه بنفسه يا من المدعي  
اولا يا من كالفيل اذا سلم الى القاضي او الى رسوله يبرأ وان سلم الى المدعي لا هذا اذا لم يقض الكفا  
الى المدعي بان قال القاضي او رسوله للمدعي عليه اعط كفلا بنفسك ولم يقل للطالب وان اضاف  
الى المدعي بان قال اعط كفلا بالنفس للطالب كان الجواب على العكس لن سلم الى المدعي يبرأ وان  
سلم الى القاضي او رسوله لا يبرأ باب الرجل يامر غيره بالكفا له في الاسلام اذا وكل رجلا  
بان اخذ كفلا عن فلان ما واذا اخذ كفلا على وجه من امان اضاف الى نفسه بان قال الكفل فلان  
حي اضاف الى الموكل ولا يخلو ما ان سلم الكفل المكفول عنه الى المكفول له او الى الوكيل فان لم  
الى المكفول له برى سوله كان اضاف الى الموكل او الى نفسه كما لو قيل يا ببيع اذا باع ودفع المشتري  
برى لان حقوق العتق يرجع اليه وان كان اضاف الى الموكل لا يبرأ لانه رسوله كتاب الكفا له وفي كفا له  
العبود اذا ضمن لاضر بنفسه فحسب المطلوب في السبي فاتي به الذي ضمنه الى محل القاضي فدفع  
اليه قال محمد بن احمد لا يبرأ لانه في السبي وان كان اما يضمنه بنفسه وهو السبي فدفع اليه  
في السبي يبرأ وان كان ضمنه في السبي ثم قتل عنه ثم حبس ثانيا فدفع اليه قال ان كان الحبس الى  
واسر من امور الجاه او نحو فله ان يدفعه اليه في الحبس وان كان في شئ اخر من امور السلطان  
لا يبرأ وتام هذه كفا له العاقبات في السبي ابن سماعة عن محمد رحمه الله اذا ضمن المكفول بالنفس  
بدني عليه عما ان القاضي اخرجه من السبي خصوصه الطالب فعلى الكفيل للطالب قد دفعته اليك  
وانا برى منه وذلك في الطريق وهو متمنع عنه مع رسول القاضي لم يبرأ نذكر كفا له بالنفس

سبب اذا قال

الكفا بالسبي يبرأ

اذا ضمن لاضر بنفسه في السبي المطلوب في السبي

لو قال ذلك قدام القاضي والطالب غاصم المكفول به كان الكفيل برى من الكفا له بالنفس ولو حبس

ولو

ولو قال ذلك قدام القاضي والطالب غاصم المكفول به كان الكفيل برى من الكفا له بالنفس ولو حبس  
المكفول به عند عبد اعصى الذي غاصم الطالب الكفيل بحسب الكفيل حتى يخلصه ثانيا وكفله ومن ضمن  
عن رجل ما لا يبرأ او ينفذ فارد للضم ان ينجح ومنعه الكفيل قال محمد رحمه الله ان كان  
ضمانه الى اجل فلا سبيل له عليه وان لم يكن الى اجل فله ان يأخذ حتى يخلصه اما باط المال او  
يبرأ منه وفي كفا له النفس برى النفس رجل امر رجلا ان يكفل عنه فلان فلان فقلنا وادى  
لم يرجع على امره باب لا يبرأ الضمان من كفا له سمس لا يبرأ حتى رحمه الله ولو ادى الكفيل  
امورا وادى برى برى مما عليه لانه ادى كفا له وقال الاخر لم يوافق برى فالتقوى للطالب ومنت عدم  
غدا فعلى المال ثم اختلفا فقالوا فبذلك وقال الاخر لم يوافق برى فالتقوى للطالب ومنت عدم  
الموافاة ويلزمه المال في باب الكفا له بالنفس فلم يوافق الكفيل بالنفس اذا اقر عند القاضي  
لا يحبس اول مرة وكذا من اقر بحق انسان على هذا فاذا اعيد في المرة السابعة والثالثة  
بحسب وكذا ان ثبت بالبينه على رواية الحضا في رحمه الله وكذا هذا في بيان الحقوقي وفي ظاهر  
الرواية اذا ثبت الحق بالبينه بحسب اول مرة هذا اذا كان المكفول به في المصر وان كان غائبا  
بحسب يعلم ان هو يبرأ حتى يذهب ويحيى به وان لم يذهب بحسب وان كان غائبا بحيث لا يوفق على  
اخر ثبت ذلك عند القاضي لا يحبس في اول كفا له سمس لا يبرأ حتى رحمه الله **وص**  
ضمان الكفا له وضمان اهل البيت السنية متاع صاحبه والتبرع بفضاء الدين اذا ضمن ذلك الكفا  
لم يبرأ فلو ادى على ذلك الضمان دفع بها ولو تبرع باحد الكفا له مع برى بها والى  
من شرح شهادات الجامع للصدر الشريف رحمه الله بجلان في سفينه ومعها متاع  
كثير ثقلنا السفينه فانتهوا الى مكان قليل الماء قال احدهما لصاحبه الق متاعك الماء على  
ان تكون متاعى سنى وسكر نصفان قال محمد رحمه الله هذا فاسد وبغير لصاحبه نصف قيمه  
متاعه في واقعاتنا لما طفي رحمه الله ولو ضمن الحار بما يملك بقدره جدان من مائيل  
عمارة الحائط المسور في تمام التهمة اذا تبرع انسان بفضاء الدين من غير بقاء  
من عليه الدين حتى ولو قبل انسان الحواله من غير ان يحيل برضاه الحال هو ذكره في هذه  
هذا الكتاب قضى بين غير بغير من جاز فلما استقضى ذلك بوجه الوجه يعود الى ملك القاضى  
لانه تطوع بفضاء الدين وعمله لوقضى بامر يعود الى ملكه عليه الدين وعليه للقاضى  
مثلها في باب تكاح الخرة على رقية الامه من الزيارات وفي هذه هذا الكتاب اذا تبرع  
بفضاء المهرم ضريح من ان يكون مبرا بالطلاق قبل الدفنه وجع الى ملك المتبرع وكذا المتبرع  
بالتمن اذا ائتمن ببيع برى في التمنه وكتاب سنج الحياط لعصام وفي سنج الجامع **وص**  
مسائل الحواله من مسائل الحواله في فصل قبل هذا الحواله عليه اذا جحد وحلف على ذلك ولا  
للمحتاج له رجوع على الاصيل في ظاهر الرواية وروى محمد عن ابي صه رحمه الله غير رواية الاصيل  
انه لا يرجع ذكره سمس السلام رحمه الله في الحواله وهي الزيارات الحمال عليه اذا مات  
فقال له ثوى المال عليه فارجع عليك انها المجل وقال المجل اذى فالتقوى للمحتاج له ويرجع على

رجل امر رجلا ان يكفل عنه فلان فلان كذا رواه في سمس على لاسي

المحتاج له

المحتاج له

مطر

مطر







من امسى فبينا حايطا على موضع مسكن ثم اقتسما الباقي اذا اقتسما الارض وخطا خطا وسطها  
 ثم اعطى كل واحد منهما شئاً حتى شيا حايطا فكل واحد منهما لصاحبه جاز لصاحبه في الارض انما السكة  
 2 البنا وان لا يوجب التسعة في اخر تسعة سح الا سلام دهم الله في المسعى صاحب السفل الحق  
 بسفحة العلوية الجار الملاصقة اذ لم يكن بينهم شركة في الطريق وان كانت ثلثة ابيات بعضها فرق  
 بعض وباب كل بيت منها الى السكة فيسب الاوسط فللاعلى والاسفل جميعا التسعة وان سح  
 الاعلى فالأوسط او الى التسعة وان بيع الاسفل فالأوسط او الى التسعة فجميعا التسعة وان سح  
 ولرجل ارض متلازقة لارض ارض كان للتسعة ان باعها لارض الى بلان وارض دون الارض  
 هذا قول له صفة دهم الله في قوله وهو قولهما وبه يفتى في كبريات سلم التسعة من شريعتهم  
 الاله السخى دهم الله في المسعى هاهم في نوادر سالتهم دهم الله عن عرض اقرجه متلازقة  
 لرجل يلى واحدتها ارض انسان يبيع العرس الاقرجه فالتسعة ان باعها لارض الذي يملكه  
 وليس له في نفسها تسعة لان كل واحد على حدة ولو كانت فيه فالتسعة لرجل باعها بدورها  
 وكرومها وارضها واثا حية ضيا يلى ارض انسان فالتسعة ياخذ الناحية التي يملكه وفيه ايضا  
 بسر عن ابي يوسف دهم الله رجل له مئتان عليه حايط وباب فباع بستانه وارضه فطلق البستان  
 ولرجل قطع ارض الجاهل الحايط الذي على البستان والتسعة في البستان والارض المتصل  
 وكذلك اذا كان للبستان بين عليا حيطان متصل به ولرجل ارض الى جنب بستان ضيا فباع بستانه  
 فله التسعة في جميع هذه البساتين ولا شبه البساتين في القوي الدورية الامصار فانه لو كان  
 لرجل دور يلى بعضها مضافا قباها فالتسعة في الدار التي يلىها والبساتين في المصنعة  
 الدور وذكر مثل البساتين بعد هذا غير له يوسف هاهم لا بخلاف هذا ولو كان لرجل دور  
 فبناها وجعلها دارا واحدة او جعلها ارضاً وباعها فالتسعة في جميع ذلك لانها  
 صارت دارا واحدة قال سلم سالت محمد بن احمد عن رجل يملك ارضاً يلى بعضها بعضا  
 وباب كل واحد الى الطريق الا عظم ورجل الى جنب جوانبها حانوت منها حانوت فبقيت الحانوت  
 اليه فالتسعة التسعة في ذلك كلها وهو بمنزلة البيوت في دار واحدة فلو كان باع  
 صاحب الحانوت حانوتاً منها بان باع الاوسط منها وهو لا يلى حانوت ذلك الرجل فله  
 قال له ان باعها ما تسعة وفيه ايضا لو كان رجلاً له بستان في دار يلى احد البساتين لارضها  
 طريقها في الدار ويلي احد البساتين دار رجل يلى صاحب البستان فالتسعة في الدار باعها  
 جميعا او يبيع ولو كان البستان متفرقا مندهما في ناحية الدار والاخرى في ناحية من الدار  
 ولا يلى ارضها لارض باع صاحب البستان التسعة في التسعة في التسعة في التسعة في التسعة  
 وفيه ايضا ابن سماعه في نوادر عن ابي يوسف دهم الله اذا كانت ارض بين قوم وشيخ  
 في تسعة في تسعة في تسعة في تسعة في تسعة في تسعة في تسعة في تسعة في تسعة في تسعة  
 هن الارضين وهذا الفرج فاني اقف هذا الجار المتلازق التسعة مما بيع من جميع هذه الارضين  
 وان لم يكن متلازقة لانها ارض واحدة وكذلك دار بين قوم ورضها عن ابيهم فالتسعة هاهم

لهم ارض بعضها  
 فوق بعض

باع ارضي ورجل ارض  
 متلاصقتي لارض اخرى

قرا  
 زير شون

بنت  
 بنس

شربها

بسم فاصابت كل رجل منهم ناصيه منها معلومة الا ان طرقتهم واحد لرجل دار متلازقة بنصيب  
 بعض الدورية فباع وارث من هو لا يبيع وسلم شركاؤه التسعة فللجار التسعة فيه وان لم يكن  
 لتسعة لان الدار واحدة واذا كانت له داران في قرية باعها وارضاً من ارضي بكما العرب معها  
 وله جاري يلى احدى هاتين الدارين فلهما الجاران باعها الدارين والارض وان كان لرجل الدارين  
 باعها ارضاً فالتسعة لا باعها منها الا التي يملكه وجعل بين الدور مع الارض عتريه مع القرية  
 وارضها اذا باع بشرط الحنار للمري ببيت التسعة لان التسعة تعتمد في الملك البائع  
 يوجب الملك للمري وكذلك ارض البائع مبيع وانكر المري فالتسعة التسعة في الرابات  
 اذا كانت الدار في يد البائع لا تنفع للتسعة بالتسعة الاخرى المري لان الملك للمري واليد  
 للبائع في الرابات واذا ارض الدار في يد البائع كمن سحر لاصح الاحد والقضا فالتسعة  
 المري لا تحال فالتسعة البائع والملك عليه صحيح اما فرع المري سحر كسبه من سحر سحر  
 في مسائل الطلب شرح المختصر الكوفي وسياقي من هذه الخسنة الفصل الثاني اذا اختلف التسعة  
 والمري فعلى المري بلغها الجرح فلم يطلب وقال اسبع طلعت حين علمت فالتسعة للتسعة  
 ومثله لو قال التسعة علمت يوم كذا او وقت كذا وطلعت وقال المري لم يطلب فالتسعة للمري  
 ونظير هذا البكر والمثله في ادب القاضي ودد كونهما في الفصل الاخير من قضا الرابات  
 اذا قال المري اسير من الارض والبائع وهبني البناء وقال التسعة لايلا سترتها فالتسعة  
 قول المري في ما تسعة البناء في الاسلام وتضمن الله دهم الله في هذه  
 الكتاب وسياقي كتاب الله **فصل** مسائل الطلب والتسليم وما سطل به  
 التسعة وما لا سطل ونقض بناء التسعة في الجاهل الاصف البكر اذا دكت ووجبت الخيارات  
 والتسعة وضاعت انها ان ابتذلت باعها بطل الا فانهما تقول اخترتها جميعا التسعة  
 ونفسى ودعوا ضرب حنكاً نفسي وشفعني وكذا وحكي القاضي الامام ابو زيد الدبوسي  
 عن استاذ القاضي الامام ابي جعفر الاسدي عن استاذ الفاضل رحمه الله انه قال يا ايها الدات  
 رطل الاخر لانها سكنت عنه وقال الاسدي رحمه الله بل ان خيار البلوغ لان خيار التسعة  
 ضرب تسعة وليس ذلك خيار البلوغ فانه لو كان من ارضي بكما اسير لم سطل شفعته وقيل  
 تطلبها جميعا مع مفعول طلبت الحقن اللذين يبتان الى حق التسعة ودد الكوفي والمثله في التوا  
 ذكر في شرح نكاح الكوفي وذكر في المسعى قال محمد بن احمد الله اذا دكت البكر وقد زوجها  
 عنها مسعى ان كسار نفسها مع روية الدم فان مات التمس في جوف الليل بقول بلسانها قد  
 فسخت النكاح وتشهد اذا اصبحت وبول انمار استلان الدم لانها لا تصدق ان يقولوا رأت  
 بالليل وفسخت النكاح قال ابن سمرس قلت لمحمد بن احمد الله فسمها ذلك قال نعم قال وفيه ايضا بكزها  
 ولها انما تسعد السنه بلقي النكاح يوم زوجني فلم اشك في ذلك قال لا رضى وادعى الزوج انها  
 كانت رضى فالتسعة لها لان النكاح لم يكن ثابتاً بخلاف ادعاء الصغير بعد بلوغها انها لم يرض  
 حتى ادركت لان اصل نكاحها كان صحيحاً رواه ابن زياد عن ابي حنيفة وابي يوسف وهما

اذا باع سحر الحنار للمري  
 التسعة وكذا الرابي  
 البائع بالبيع واكمل المري

اذا كان سحر الحنار للمري  
 الاخرى المري لان الملك للمري  
 واليد للبائع في الرابات  
 اذا قال المري اسير من الارض  
 والبائع وهبني البناء



معلومات إضافية

وَبَنِي فَرِيقًا لَمْ يَسْتَحِقُّوا أَنْ يَكُنُوا فِي الْأَرْضِ لَيْفَ  
رَجَعْنَاهُمْ إِلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى الْبَيْعِ الَّذِي كَانُوا  
يُغِيرُونَ فِيهِ رَجَعْنَاهُمْ إِلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ  
الْمُسْتَوْفِينَ ۝







انما اذا كان في ملكه مالا الحلال عشر الاوقية فاحد ضاقه من عسره درهم مسكرا ولو كان مالا التجارة  
 مثلا عشرة فاحد ضاقه بدانق كان كبر مسطرا العروة فمد مالا التجارة واما الصدق بالذل والريغف  
 والعصه بملكون الدنهم تحوز وفي عرفنا عار دون العطر حتى تحوز في المسك في مال اربوسق رحمه الله  
 لا بأس بان يجيب الرجل دعوة العبد المحجور في حوزة المسك في مال اربوسق رحمه الله  
 خليفه وصاحبه ومهاديه بلطف يسير والروضة وقيمة البيت وهي الاكلية اذا تصدق بالمطعم  
 لا بأس بذلك اذا كان على الرسم للعرق وان لم يكن يلزم الزوج والمولى **فصل** في احكام المحجور  
 والمادون العبد المادون فاوكل رجلا بشرا جاز له بالقدرة وهم ودفع اليه اللقاولم يدفع ثمان  
 المولى محجرا على العبد بطلت الوكالة كان عليه دين او لم يكن ولو لم يكن عليه ولكنه اغتقه وطكان  
 لهذا العبد المادون عبيد اذن له في التجارة وكان وكل رجلا بشرا جاز له واعطاه الف درهم وكان وكل  
 بيع مائة له فان كان العبد الاول لادين علمه فالعبد الثاني على اذنه فبطلت وكالة بيع جارية من جواريه  
 لان ما في بيع صار لمولاه والوكالة بالشرع لا يبيعه وان كان على العبد الاول دين فالعبد المحجور على الثاني  
 لان الغرماء ائتمروا بالمادون المولى من العبد الاول لا يبيعه وان كان على العبد الاول دين فالعبد المحجور على الثاني  
 اما عاونه من التجارة وكذا مولاه وان وكله بالبيع على وكالة للعبد المحجور ان يبيع ما في يده  
 حتى يرضى منه العبد المحجور كما لو اخذ الضمان الواجب بسبب القول في الحلال وكذا التصني المحجور  
 وبعد البلوغ والعقل لا يبيع اذ لا يرضى ويؤخذ العبد كمال المادون وفي باب من غصب لثمنه  
 من شرح الجامع المولى اذا باع من عبيد المادون المديون شيئا صح وبجس لا يشفع الممنوع ولو  
 سلم قبل استيفاء الثمن سطل حق المولى في الثمن لانه لا يحوز ان يبيع للمولى على عبيد دينه كما ذكر  
 في كتابه السلام رحمه الله في كتاب الصلوة باب الوكالة فنظر عند الفتوى في المسعى عبد مادون له عليه  
 دين باع المولى منه ثوبا في يد المولى كان المهر دينا للمولى على العبد في البيوع يباح الشوب فينتوي  
 المولى منه من عيه والفضل للغرماء وان كان فيه ضمان بطل ذلك القدر المولى اذا اقر على عبيد  
 بالدين وليس على العبد دين صح وان كذبه العبد حتى كان لهم الاستيفاء من العبد بالقرعة من قيمته  
 فان عوى العبد لا يضر الا الاقل من قيمته ومن الدين في باب اقرار المولى في الاسلام رحمه الله استوفى  
 من هذا الجبس وكتاب الجبة في المسعى فلا يوسف رحمه الله اقرار العبد بعد ما حج عليه المولى  
 لا يجوز قال ذلك في الذي يده مالا او له وهو قولنا رحمه الله وقال ابو حنيفة رحمه الله يحوز  
 الاقرار للمولى من الماله منه فاقراره باستهلاك الماله حائره بالجناب ما لا يحوز واقراره بقبض عبيده  
 وموته يده جاز العبد المادون المديون اذا طلب الغرماء من القاضي يبيع فيقال له مال غائب  
 يجبر حضوره او دين على الناس من حمله فالتامس لا يجعل بل يتلوم حتى يتعلم الملاك الغائب  
 بكل الدين ولم يكن مدة التلوم وعلى غرض العبد ان يكر البسعي رحمه الله انه قد رها بثلاثة ايام  
 فان كان يقدم او كل ثلاثة ايام او اقل لا يبيع والا يبيع وما دون سبع الاسلام رحمه الله استوفى  
 باع العبد المادون عبيد من تجارته من حج عليه المولى من وجد المسعى في العبد يجبر او الخصم في  
 الرد بالعبد هو العبد فان اقر العبد بالعيب لم يلزمه وان نكل عن الممنوع فقتل عليه بالرد جاز وهو

الروضة وقيم البيت  
 اذا تصدق بالمطعم

المحجور لا يواحد بالثمن  
 سبب القول في الحلال

المولى اذا اقر على عبيد بالدين  
 وليس على العبد دين

مدد العلم

بمن له الوكيل في هذا وفيه ايضا العبد المادون اذا اذن لعبده والتجان عن ان المولى يفي العبد الاسفل  
 عن بيع سبي تجارة العبد الاعلى او من تجارة نفسه ولادين على واحد منها فثمنه ليس سبي وكذلك  
 ان حج عليه في سوقه وفيه ايضا اذن لعبد في التجارة كما شهد ان العبد سمى اسحق والفرع على الذكاة  
 له قيمته لانه غنمهم حين اذن له وهو من عمن له عبد اذا اعتل المولى المادون المديون وهو عالم  
 بالدين لا يضر جميع الدين انما صبر ضامنا الاقل من قيمته العبد ومن دونه كما لو لم يعلم وبمثله لو  
 اعتل العبد الجاني وهو يعلم بالجنابة يصي ضامنا لجميع القدا والقروان الاعاود بل اضرار ولو  
 اضرار بصل لم يلزم لانه وكذا ان تقضي بوث العبد ولا يلزم ما لو عدا شي ولو نص على اختيار القدا غر  
 الجنابة والعبد يلزمه لان موجب جنابة العبد على المولى ما دون سبع الاسلام رحمه الله بخلاف  
 الدين المولى اذا اذن لعبد الجاني في التجارة ولحقه دين او رهنه او كبر لا يبيح محال القدا في  
 المادون الكبير لسيح الاسلام رحمه الله ذكر في ضايات هذا الكتاب العبد المادون اذا  
 ارتد العبد بالمال فعتل في صفة رحمه الله بقرقائه موقوفة وعندهما ما قد لا ينشأ على الاصل  
 المعروف بل بناء على اصل لغوه وهو ان بالرد شوق ولا يبيع مع المولى هذا العبد حتى لو باع واسلم  
 تبين انه صاع السبع وان قبل تبين انه بطل السبع لان هذا غير له الاستحقاق عندنا رحمه الله  
 وعندهما الا وقد مر في بيع هذا الكتاب سبي منه والوكيل اذا ارتد العبد بالله بغير نفقاته  
 وكذا المكاتب يتم ذكر الجنون جنونا بطلنا وتنفير الجنون الميطر في كتاب هذا الكتاب على  
 الاستقصاء اذا ادعى على عبيد ماذون شيئا هل خلف وهل ينقض عليه ثمنه على الاستقصاء في  
 اول مسائل الاستخلاف في دعوى هذا الكتاب في المسعى العبد المادون اذا ساع كل دين عليه  
 الى اجل وكذا اذا حج عليه مولاه وذكر في باب الحجر اذا حج عليه المولى عليه دين مؤجل  
 فهو مؤجل وان اغتف مولاه لم يحل ما عليه وكان مؤجلا وفيه ايضا رجل ارض عبيد المادون  
 الغدرهم وعليه دين والمولى احق بها وكذا كان او اودعه ودية فاسرى العبد فباعها للمولى  
 احق بالبيع عند ماذون حج عليه مولاه ونهى غرماء ان يعطوه من دينه شيئا لان اعطاه الغرماء  
 وكذا كان كان المولى باع عبيده واعطاه الغرماء بعد ما باع عبيد محجور اذ كان دينا ونهى المولى  
 الذي عليه الدين ان يدفعه الى العبد فرفع فان دفع اليه عن تلك الدراهم الى اخذها بركي وان  
 دفع غرماء لم يرد وقال ابو حنيفة رحمه الله يرد والوجه في جميعها **فصل** في هبة الدين  
 الهبة مسائل هذا الكتاب حمل على خمسة فصول هبة الدين ثم هبة السوء ثم هبة المريض ثم  
 هبة الصغير ثم الرمز في الهبة وما منع من ذلك وما لا يمنع **فصل** في هبة الدين  
 هبة الدين لغرض عليه الدين لا يصح الا اذا وهبه واذن له في القبض فبصحة جازا استقانا هبة  
 شرح القدرين وفي واقعاتنا طفي لوقال خذ زكوة مالي من الدين الذي على فلان فقبض  
 دنانير والذى كان عليه درهم لم يجز قاله نادر ابن سماعة لولا هبة كذا درهم التي  
 على فلان فقبض مكانه دنانير جاز هبة الدين لمن عليه الدين لا يصح من غير قبوله عدا خلافا لقوله  
 هكذا ذكر الصدر الشهيد رحمه الله فنهنا وذكر في سوع هذا الكتاب الخلاف على عكس هذا

اصول المديون وهو  
 عالم بالدين

اذن لعبد الجاني

اذا ساع او حجى او اعتل  
 حمل الدين الموقوف

نهي المولى الذي عليه الدين  
 ان يدفعه الى العبد

هبة الدين







غير فاعقته الموهوب قبل موته الواهب يتقدم عنه واذا مات الواهب بعد ذلك فلا سقاء  
 على العبد المرن من الموت اذا وهب غنيا لمال له غير ثم رجوع الورثة في التمسك بالنسل  
 الهبة والكل وبه تبين ان الرجوع مقصور على الحال اذا لو كان بقضاء من الاصل لبطان الهبة  
 في الكل لانه سوانه وهب المشايخ الا ترى ان سوانه سوانه وارو هو شفيعها وطها شفيعها  
 ثم ان المسمى وهب الدار لانيان ثم ان السفيع الاخر اخذ نصف الدار بالشفيع بطلت  
 الهبة لانه اخذ حق سابق وهنالم يبطل علم انه لم ياخذ حق سابق ذكر هذه في ما استشف  
 من الزادات وهو اناس السادم والاربعون ومن هذا الجنس في النصف الاخر من الباب  
 الاول من الزادات وفي اخر الجامع الكسباب على حده وفي هذه الوقايع ما لم يرد هذا  
 الجنس اذا وهب المرن مثالا لا يخرج من الملب بوق الموهوب له ما زاد على الثلث من غير  
 وفي السع كمن المسمى وقدمت وصايا هذا الكتاب **فصل** في الهبة للصغير اذا  
 وهب الابن الى دار الحرب لانه الصغير لا يجوز لو كان متردا في دار الاسلام كوزو  
 بصر قاضا هكذا ذكره القاضي الحارثي عن ابن عمر رضي الله عنهما خلاف السع لان القدر على  
 التسليم في السع شرط وقد فقد وفي الهبة القبض شرط وقد وجد لانه مادام متردا  
 في دار الاسلام فهو بيد الاب حكما كذا ذكره سمي الله السرخسي رحمه الله في السير باب ما  
 اصيب من القيمة وشي منه في اخر الباب التام من سوع الجامع وابق الكاف وفي السعي  
 رجل تصدق بعبد له ابق على ابن صغير له لا يجوز وذكر في موضع اخر من السعي عن ابن عمر  
 رحمه الله انه يجوز فاما ان يقال بان رواه عدم الجواز بحوله على الاثر في دار الحرب  
 رواه الجواز على المتردد واما ان يقال في المسئلة رواه ان وفيه ايضا لو تصدق الرجل  
 بوجه له عند رجل على ابن صغير له جاز لان يد الموكح يد الاب فكاه تصدق بعين في يده  
 وفيه ايضا تصدق برض قد زرعها على ولده الصغير جاز وان كان الزرع لغير الاب باجازه  
 لا يجوز لان يد المستاجر تاسه على الارض وانها منع العوض للصغير خلاف يد الاب وفي  
 اكافي وكل سوانه لانه الصغير واسهده عليه ودكلاشي معلوم فهو حائز والقبض فيه  
 ان يعلم ما وهبه له ويشهد عليه ولا يشهد له لس شرط لازم فان الهبة يتم بالاعلام لكن  
 ذكر الاشهاد احتياطا لا يجوز اعز جود با في الورثة بعد موته وفي السعي وهب دارا  
 لانه الصغير وفيها ساكن باقر لا يجوز ولو كان بغير اجراء وكان الساكن هو الواهب جاز  
 لان يد الساكن باجر تاسه على الموهوب بضم المرقوم فيجمع القبض تمام الهبة خلاف  
 ما اذا كان بغير اجراء بخلاف ما اذا كان الساكن هو الواهب لان الشرط قبضه ويد على الدار  
 بتد قبضه وفيه ايضا عن ابن عمر رضي الله عنهما لا يجوز للرجل ان يهب لارائه او يهب  
 لزوجها او لاجنتي وهما ساكنان فيها وكذلك الهبة للولد الكسري ولو وهب لانه الصغير  
 والواهب فيه جاز وعمراني يوسف رحمه الله رواه ابن سمي انه لا يجوز هبته لانه الصغير  
 في هذه الصور كما لا يجوز لانه الكسري كالحكم السهمي في سلا غير مضى والاخذ

وهو عام رخص  
 الورثة لا يبطل  
 الهبة

وهو لا يملك الصغير

نصفه بعد موته لا عند رجل  
 على دين صغير له جاز

وهو دار لاسم الصغير  
 وفيها ساكن

الصفحة من كتاب النكاح  
 وعملها في دار  
 ردة الهبة وقبولها من المتي

ان من وهب دارا لابن له واحد منها صغيرا ان الكسري ان مضى دارا الهبة وذكروا عن عمراني  
 رحمه الله ان الهبة باطله وهو الصحيح لان الهبة من الصغير منعقدة حال ميا من العقد  
 لقيام مضى الاب مقام قبضه والهبة من الكسري تحتاج فيه الى القبول فكانت الهبة من الصغير  
 سابقا فتمت الشيوخ قال البقال الحيلة في ذلك ان يعلم الدار الى الكسري من هبتها منها  
 ردة الهبة وقبولها من المتي الذي يعتبر عن نفسه صحيح في لفظ سرح الاسلام رحمه الله اذا  
 كان الصغير عيال للحياة والاخ او الخ او الام او الاجني والاب حاض لقبض في هبته له هل  
 اصلاق المشايخ فيه ذكر سرح الاسلام وسمى الامم رحمه الله انما الكلام انه لا يجوز تدخل  
 في المسئلة السامة وذكره سرح الجامع الصغير انه يجوز وبه يفتي واجمعوا ان الرخ على  
 على نومه الصغير وان كان الاب حاضرا او اذا لم يكن في حياته فهو لا يملك قبول الهبة  
 والتصرف على الصغير انما يملك الاب والجد وصبيها في امر كراهه للجامع الصغير والام ايضا لا  
 يملك القبض اذا لم يكن في عياله لا يخط يد ملتقط بقوله ويتفق عليه ليس لهذا الصغير احد  
 سواء جاز للاجني ان يهب ما وهب للصغير وان كان الصغير من اهله ان يقبض لنفسه ولهذا  
 الاجني ان يملك لتعليم الاعمال وليس اجني احران يسترده منه فخر عليه سمي الله السرخسي  
 رحمه الله كما مات الهبة وقد مرت مسئلة اللقط والمفقود في المسئلة فله هبة سالت محمدا  
 رحمه الله عن النبي اذا لم يكن ابوه حيا كما فاداد الذي في حجره ان يملك ما يملك قال له ذلك  
 فله ان كان ابوه حيا كما فله ذلك **فصل** ميرك من النوع السابق وبني النحر  
 الا من اذا وهب للصغير فوض الابن الى الابن لا يجوز واذا لم يجر العوض فله الواهب ان يرجع  
 في هبة باب العوض **فصل** في حكم الرجوع وفي حكم العوض هبة المسعي عن محمد بن حبان  
 فمي وهبته ودفعها ثم رجع فيها وقبضها فاعتقلها لم يجز عتقه وليس له ان يرجع فيها الا  
 بقضاء فخر وفيه ايضا عن محمد بن يوسف رحمه الله وحوز بصر في الموهوب له في الهبة بعد  
 الرجوع ما لم يملك الحاكم بنفسه فاذا حكم لا يجوز تصرفه بغيره يعلم ان الرجوع لا يوجب الاقباض  
 او رضالا ان الرجوع لقطع الملك وان يعمد العضا او الرضا فقبل ذلك الموهوب باقى على ملك  
 الملك الموهوب له موصى بصر ولا يصح تصرف الواهب وفيه المتصدق اذا استقال المصدق  
 عليه بالصدقة فاقاله لم يجز حتى يهب لانه هبة متقبلة وكذا الهبة اذا كاس الكسري  
 فكم قال وكل سمي لا يفسخ القاض لو اختصما اليه فهذا حكمه وكل سمي يفسخ لو اختصما اليه فاقاله  
 فاقاله الموهوب له ضعف ما له الواهب وان لم يعضه يجب ان يعلم بان الاقالة في حقة حقيقة وفيها  
 منع مكر مبتدأ فيها لا قبل التسخي ولا يفسخها القاضي من الهبات بعد العمل في حقه التسخي  
 فيعمل بجانر وهو الهبة المبتدأة فلا يعمل الا بالقبض وما قبل امك العمل في حقه التسخي  
 فيعمل به بالحققة وفي التسخي لا يحتاج الى القبض ويعود العتق الى ملك المتصدق والواهب  
 غير مبني كما في باب السع وفي المسعي وهب لرجل جارية فولدت فله ان يرجع فيها ولا يرجع  
 في ولدها قال ابو يوسف رحمه الله انما يرجع فيها اذا استغنى الولد عنها وذكره في موضع اخر

نقصه

اراد الذي في حجره المتي  
 ان يملك ما يملك

اراد الاب ان

وهو حارم فولدت



منه عزى يوسف رحمه الله انه لا يرجع فيها وهو روى عنه في صورة وجهه الله وقته وهو عده  
لم يرض في حق غيره حكم فزده اليه امر بوضوح من الملبس ولورجع فيها بقضا جاز ولاسي لورثة  
الموهوب له فيه وفيه اسرى عدا فوهه عم رجع فيه بغير رضا ثم وجد به عيبا فله ان يرد  
بما ان يعلم ان الرجوع في الهبة منقح سواء كان الرجوع بقضا او بغير رضا فخذ بحول الله  
عزى روى له الجامع ورواية الاصل برواه ابو حنيفة رحمه الله وعلى روى له الاصل برواه ابو اسحاق  
عند حديثه ان كان بغير رضا وعلى قول ابو يوسف رحمه الله هو منقح على كل حال فنادى كرم الخواص  
في الفصل الاول يوافق رواية ابو اسحاق فانه اعتبر الرجوع بغير رضا عتقا جديدا في حق الورثة  
حتى اعتبر من الملبس وحيث لم يرضى منه لا يملك الرجوع وان كان امواله كافر الا ان المانع  
من الرجوع المحرم دون الاربعة فكان نظير الحق لا نظير النسخة وشرح ادب القاضى لصلوات الله  
الشيخ رحمه الله في اول باب النفقة على الابوين اذا تصدق الموهوب له على الواهب بصدقة  
او تحله او اعمر فقال هذا عوض هبة جاز في باب العوض في المسمى وهب لرجل ماله فولدت  
فله ان يرجع فيها ولا يرجع في ولدها قال ابو يوسف رحمه الله ما رجع فيها او استغنى الولد  
عنها وكره في مذهب كثر من رجوع الموهوب له في ماله لا يرجع فيها وهو روى عنه في حقه  
ولو كان الموهوب عتقا فعليه الموهوب له في حقه سقط حق الواهب في الرجوع ولفظ باب قبل  
باب الوهب واحاله الى صلافة ذفر في المسمى عن محمد رحمه الله وهب لرجل جارية عتقه فعليه  
القرآن او الكتابة او علمها عتقا او ماله ان لم يرض بها في الرجوع فيها في قوله ثم يرد بقوله في قوله  
قول عامة العلماء سوى قوله قال لانهم يقولون ما لم ينق عليها وذلك لانهم لا يرضون على راس المال المالك  
فيشترى الى ان هذا ليس بنزاهة على الحقيقة ولو كانت زيادة فكان ما اتفق عليها ذلك مضمونا  
لله راس المال وان لم يرضه الله له ان يرضها عليه مراحمه عندنا بعد اسرار الى ان هذا ياتي  
على الحقيقة فلا يكون للواهب ان يرجع فيها ثم ذكر محمد رحمه الله نفسه اصلا فقال طرما ان اصلا  
يفعل فله ان يرجع فيها في ماله في فعل اعداؤه غلا سوى قوله ان يرجع فيها وهذا لان  
ما نادى صلافة فعليه العتق بوزنه معنوية بدل بلا عوض يانها ويصير نظير الصبي  
المتصل بالثوب ولا كذلك ما اذا زاد صلافا بغير فعل اعداؤه ووضعه وابوسف رحمه الله و  
غيرهما من العلماء رحمهم الله قالوا حق الرجوع في حق ابنته لغيره عتق وهو العوض  
فلا يورث في قطعه الا زيادته لها غير قائم متصل بتعذر العتق بسببه حكم الرجوع ويصير المحل  
عكس ان زاده كالهالك الموهوب له لو نطق المصنف باعرايب فيقطعه حق الواهب ولو مرض  
الموهوب وما واه الموهوب له في ماله فلو اهداه له بوجه وان نقله مكان الى مكان فاقول الرجوع عند  
الوصف ومحمد رحمه الله وشرح هذه سبل السلام رحمه الله في المسمى وهب لرجل وصفا عند  
فنيته عتقا الموهوب له او كثر فقال ثم صار سبيحا فان رجوع فيه وفيه الساعة اقل قيمته  
يوم الهبة فليس ان يرجع فيه لانه زاد ابدان انقص بعد ذلك وحيث زاد سقط حق الرجوع  
فلا يعود بعد ذلك وفيه ايضا الهبة اذا وقعت بشرط العوض في كاسبع اذا تقابضا واذا

وهي لم يرض في حق غيره

وهي ادى وجه محرم لا يملك الرجوع وان كان امواله كافر

علم حرفة

علمها القرآن والكتابة او علمها عملا آخر

الموهوب له بطل المصنف

مرض الموهوب في اواه

نقل من مكان الى مكان

في نيت

في حق غيره

اذا

قبض

قبض احداهما ولم يقبض الاخر لم يرض بعد صورة الهبة بشرط العوض ان يقول الرجل لغيره وهبتك  
هذه العتق على ان يعوضني هذا العتق فهذا العتق سعتق هبة ان شاء الله لا يرضى في اثناع  
وقتها من سوف الحكم وهو الملك على وجود القبض فيها وهو منقح في الحاكم اذا قبض احداهما  
ولم يقبض الاخر لم يرض بعد ويصح معاوضة اذا قبض العتق بغيره بوجه العتق ورجع في العتق  
ويثبت للشفيع حق الشفعة او هبت المتكلمة لغيره بغيره هذا الحكم ثم رجع في الهبة بعد الحكم  
ذكر الصدوق رحمه الله في الطلاق الرجعي والخلافات ولو كان الموهوب جارية فاراد  
الواهب الرجوع فقال الموهوب له وهبتها صبيحة فكرت وان دانت خير او قال الواهب لبل وهبتها  
لك كذا فالتقوى للعابسة وكذا كذا زاده مولد املا ابنا وخياطة وغيرهما القول للموهوب  
له في اضراب من باب الرقيع هبة المسمى في رضى رجل فقلنا الاخر تصدق بها على وادى  
في قبضها وقال الاخير امره وقبضت بغير اذني والفقير للمنفذ ولو قال المصدوق عليه كانت يد  
لمنفذ وقبضت عليه ولو قال المصدوق عليه وهبت لك والى هذا القول فله ان يرضى في الهبة  
وقال الموهوب له قبضت صورة والعينه يد الذي يدعى الهبة قالوا في الوارث وفي المسمى امراه  
فالب لزوجها بقبضت مالا الف المثل على ان لا يشترى على او فلا على ان لا يزوج على قبض  
ثم تزوج او تشرى فلا يرجع في اللف وفيه لا يرجع في الصدقة وان كانت على الغنى استحقاقا  
لان النصيب على الصدقة دليل على ان غرضه النوايا والصدقة على الغنى قد يكون سببا للنوايا  
بان كان له نصيب وله عيال لا ينفقه **باب** الصدقة والذبايح مسائل  
هذا الكتاب سئل على بطله فيقول في معرفة المأكول من الحيوان وعبر المأكول ثم مسائل مشتركة  
بين الصلوات والذبايح ثم تمكك الصدقة واللقطة **فصل** ما لا شك في الحيوان وما  
توكل مالا لا شك في كل ذي ناب من السباع وذي مخالب من الطيور اما سان الاول نحو الاسد والذئب  
والنمر والفهد والغلب والضبوع والكلب والسنور والاهلي والبري والليل وسباع  
البدن ايضا مثل القبيصة واليربوع وابن العرس والسحاب والفنك والسمور والدلق  
والهوام الى سكتها هذه الارض كالقار والوزغة والخنزير والحيات وجميع هولم الارض  
الا الارنب واما بيان النشور والغراب والبانى والشاهين والصفرة وما يشبه ذلك  
اما العتق في الخلب له فلا يارسى والغراب الاتبع والاسود على بطله او بان كان ياكل الحبة  
بكر وان كان لا ياكل لانه وان كان ياكل الحبوب والحب فلا يوصف بوجه الله لانه ولا يكون  
هذه الجملة صد شرح الطحاوي وفيه ايضا كل ما لا دم له كالزنبور وكوه لا ياكل كاله الا  
السمك والجراد وفي المسمى كراهه اكل الزنبور والنحل على الصدوق رحمه الله وفيه ايضا  
عن محمد رحمه الله لا يارسى ياكل الحبوب والكره اكل الحبوب لان له نابا وكره اكل طير ياكل  
الحبوب ولذا العتق اذا اكل الحبوب وان كان لا ياكل الحبوب لا يارسى وعزى الى يوسف رحمه  
وعزى الى صدق رحمه الله لا يارسى ياكل الحبوب فلا لانه علقا البرص الحفيف وما يشبه ذلك

وهي المأكول من ذواتها حتى صد الحكم ثم رجع اليه يعود الشكاح

الصدوق رحمه الله في رضى

لا يرجع في الصدقة وان كاس على المعنى

العتق في

الغراب

خطاف

خفاش

العتق اذا اكل الحبوب



النبذة والنبذة

وانما اكره من الطهي ما لا ياكل الا الحقة وما له تخليص ثم الايل الجلالة لا يوكروا تغيبه ان ياكلوا العذرات  
لا يغروا ان كان ياكل العذرة وغيره لم يكن جلالة عند الله فصعد رجه الله كالغريب في المسعى الناقة  
الجلالة والنساء والبقرة انما تكون جلالة اذا تغيبت وتغيبت توجب لها دابة فمنه فلا يشرب  
لبنها ولا يوكروا لحمها وكان اوصعه رجه الله لا يوق في حبسها ويقول بحسن حتى يطس و  
عند اي صعد رجه الله واختلفوا في تغيب الكراه قال العاصي الامام الاسيحي رجه الله الصبيح  
انه كراهته الترتيب لانه ذكر في كتاب الصلاة وسوى بن بولم وبس بولم ما يوكروا لحمه وقال  
غير الصحيح انه كراهه الخريم في كتاب الصيد وفي عيسى الامام سفيان الدين عبد الرحيم  
الكرمي رجه الله انه فلا كنت مترددا في هذه المسئلة فرائد ما صعد رجه الله في المتنام  
تقول في كراهه كرم بابا عبد الرحيم في الجامع الاصفه اذ وجد السمكة ميتا على وجه الماء و  
بطنه من فوق لم يوكروا لانه طافي وان كان ظهره من فوق اكله لانه ليس بطافي وفي المسعى  
عن محمد رجه الله اذا كانت السمكة اسفل الماء وماتت لم يوكروا لانها ان تركت طففت اللحم  
في اياها ان مات باق يوكروا وان ماتت بغيرة لا يوكروا واذا ضرب بها ضارب وقطع بعضها  
اكل واذا وجد بطي الطاف سمكه يوكروا وان كان لا يوكروا الطاف لان ما في بطنه مات باق  
وهو ميت المكان وكذلك اذا قلها شي من طهر الماء وكذلك اذا قلها شي من طهر الماء  
اقفة وكذلك اذا طار في الشبكة وهي لا تقدر على التخلص منها وكذلك اذا اخذ الماء وبقيت  
في المجموعات وان ماتت لم يوكروا الماء او برودته ذكر في النوارين على قول ابو  
رجه الله لا يوكروا على قول يوكروا وروي عنهما على العكس وفي موضع آخر ان على قول اي  
حينفه رجه الله لا يوكروا على قول محمد رجه الله يوكروا واذا اخبر الماء ان كان الرأس  
وصد خارج الماء يوكروا وان كان الرأس في الماء ان كان على الارض انقصوا اقل لم يوكروا  
وان كان اكثر من النصف يوكروا **فصل** ما لم يتركه من الابل والاربعاء  
الصيد اذا بقي منه من الحيوة مقدار ما يبقى في المديح بعد الذبح فالكلام فيه في اربعة مواضع  
احدها النساء او غيرها اذا مرضت وهي من الحيوة مقدار ما يبقى في المديح بعد الذبح  
والجواب فيها انه لا يقبل الذكوة عندها واحصل المشايخ على قول في صعد رجه الله  
طاهر ما ذكر السمكة المداخر رجه الله في كتاب الصيد انه يقبل الذكوة وهكذا ذكر صاحب  
سراج الطهاوي في بركاته حل وهكذا ذكره محله الرواية وعليه ما يقتضى وذكر شيخ  
الاسلام في سراج كتاب الصيد انه لا يحل ولا يقبل الذكوة هذا اذا بقي فيه مقدار ما يبقى في  
المديح بعد الذبح اما اذا بقي فيها اكثر من ذلك بان يبقى يوما او ما اشبهه فلا ابو يوسف  
لا يقبل الذكوة وقال محمد رجه الله وذكره محله الرواية عن ابي يوسف رجه الله اذا كان يحل  
يعيش اكثر من نصف يوم يقبل الذكوة وعند محمد رجه الله لم يقدر شي من ذلك اذا كانت  
الباقي اكثر مما يبقى في المديح يقبل الناس الكتاب العلم المرسل اذا خرج الصيد وبقية فيه

الباقية الجلاله

الدخام لا تكون جلاله

حكم الغرس

ومد السمك ميا

السمك

وجد في بطن الطافي

سمكه

في بطن السمكة

في بطن السمكة

في بطن السمكة

في بطن السمكة

في بطن السمكة

في بطن السمكة

في بطن السمكة

في بطن السمكة

في بطن السمكة

في بطن السمكة

في بطن السمكة

في بطن السمكة

في بطن السمكة

مقدار ما يبقى في المديح بعد الذبح الرابع اذ ارمي صيدا او بقي منه مقدار ما يبقى في المديح بعد  
الذبح ثم اخذ المالك والجواب في هذين الموضعين انه لا يقبل الذكوة بالاصطلاح حتى لو اجد المالك  
كذلك ولم يترك حل لانه فائت الذكوة الاضارتي فاكفي بالاصطلاح وان كانا الباقي في هذين  
الموضعين اكثر مما يبقى في المديح بعد الذبح فالمسئلة في الاختلاف في مسئلة السلام سوى  
وسمى الله وصاحب سراج الطهاوي رجه الله فراقا والفرقا انهما وجد فعل الذكوة الكلب  
المعلم اذا اخذ الصيد وملكه جرحا محلا وان ملكه خنقا طاهرا ما ذكر في كتاب الصيد في سراج  
كل فائت قال باخذه ويقبله ولم يفصل بين القتل جرحا وخنقا وذكر في الزبادات اذا ملكه خنقا  
لا يحل واصطفا المشايخ فيهم من قال ما ذكر في الزبادات ان سبيل ما ذكر في الصيد اياهم ومن  
ما ذكر في الزبادات قول محمد رجه الله وما ذكر في الصيد قولهما على ما روى عنهما في غير رواية  
الاصول انه يحل ونص في مخبر عصام انه حل وعلمه الفتوى اني يحل اخذ صيدا اقله لا يدرى ما  
حالا الباري رسلنا انسان ام لا لم يذكر في المحرر في ذكر الاصل انه لا يحل لان الرسل سوط ولم يقطع  
بوجوده اذا انقلب الباري المعلم فمكث زمانا ثم اخذه صاحبه لم يحل صيده في رواية فنجيبه بلانا  
او يتبع في قبلي الصائد انه يعلم على صيد ما ذكر في الكتاب ان ترك العلم حبه الكتاب العلم المرسل  
اذا اكل من الصيد الذي اخذه كرم به اوله وكذلك العزير والباري اذا اكل من الصيد الذي قتله  
لا يحرم تناوله وتعلم الباري ان يحبس صاحبه اذا ادعاه اما ترك الاكل لعل علامة في علمه وفي الكتاب  
والنزد ترك الاكل علامة علمه ثم اذا خرج الكتاب في اكل عر من التعليم لا يحل صيده بعد ذلك حتى يصير  
معلما وذلك بان يصيد بلسانه ما كل منها فحل الرابع وهذا قولهما ابو صيد رجه الله لم يوقت  
فيه وقتا ولكن فالكلام في صيده اذا صار معلما وكذلك الكتاب في الاسئلة اذا علم حكم بكونه معلما  
عندهما اذا اجاب صاحبه اذا ادعاه واذا ارسل صيدا ولا ياكل بلسان ثبات وكان ابو صيد رجه  
الله يقول هو ما يكون الى اكثر من صاحبه وربما كان يقول يرجع في ذلك الى اهل العلم من الصائدين  
وروي الحسن عن ابي صيد رجه الله مثل قولهما في التفسير بالاسئلة انه يوكروا بالاب عدا على  
هذه الرواية **فصل** في صيد السمكة في القطة وفي استئذان السمكة كذا الحكم في رجل هشيا  
موضعا خرج منه الماء الى ارضه ليرصده السمكة في ارضه فخرج الماء ذكرا الى موضع الى ارضه سمكة  
كثير ثم ذهب الماء وبقي السمكة في ارضه او لم يذهب الماء الا انه قل حتى صار السمكة يوحده من غير صيد  
فلا سبيل لاحد على هذا السمكة وهو لرب الارض ومن اخذه منه شيئا منه ولو كان صاحبه الارض فغيره  
بعد على السمكة الذي في الاصل فمن اصطاد منه شيئا فباعه ولو كان صاحبه الارض فغيره  
لا يرد به الصيد فوقع فيها صيد فباعه من اصطاد منه شيئا فباعه ولو كان صاحبه الارض فغيره  
نوعان حقيقي وحكي فالصبي طاهر والحكي باسعمال ما هو موضوع الاصطاد قصد به الاصطاد  
اولم يقصد به ان من نصب شبكة فتعقل بها صيد ملكه صاحبه السمكة قصد به الاصطاد  
اولم يقصد به ان يستعمل ما ليس بموضوع الاصطاد على قصد الاصطاد حتى ان من نصب ضفطا  
فتعقل به صيد لا يملكه صاحبه الضفط الا اذا قصد نصب الضفط الاصطاد واذا سجد

الكل العلم اذا اخذ الصيد  
وفله حرمنا وخنقا

اسبغ التطويل

لا يدرى رسله ان لا يحل

العل الباري

الكل العلم اكله الصيد

والباري اذا اخذ

الصيد ملكه لا اقله  
والاخذ نوعان

مطل



صاحب الارض بغير الترخيص لم يصح اخذ السمك بغير موافق السيادة واذا  
 تم ما مضى في الحكم ودخل السمك وصيدا لم يغير صيد السمك الذي فيها  
 ذلك الموضع اخذ الصيد بوقوعه فيه فلا يكون لا لصيد عليه سبيل قال ولو ان صيدا باضرع ارض رجل  
 او تكتسب او وقع في سبيل لا يسطع تراكها فله رجل كثر واخذ ومنعه صاحب الارض وقيل  
 ان سطران كان صاحب الارض او صاحب الفخر فبما منه وهو يتقدر على لقظه ان سطران يدبره  
 واخذ فهو لصاحب الارض وان كان صاحب الارض يبيع لا يتقدر على اخذه لو مديك فالصيد  
 لا اخذه في صاحب الارض لم يصح اخذه اصلا وفيه ذكر الحكم رجل نصيب شركا او جبا له فوقع  
 فيها صيد واضطرب وقطعها وانقلبت فله رجل واحد فهو لا يقدح ولو جبا لصاحب الشرك  
 لما حله فلما دنا منه يجب تقدر على اخذه ان شافا اضطرب وانقلب واخذ اخره فله صاحب  
 الشرك لان في الفصل الاول بطل الاخذ قبل تالكه في الفصل الثاني بعد تالكه يتمكّن صاحب  
 الشرك من الاخذ حقيقة وكذلك كيد السمك والكلب والنازي اذا انقلبت على التفصيل الذي ذكرنا  
 وفيه ايضا ما ورد من رشيد عن محمد بن عيسى في غلي اخذ كورات في ارض رجل فخرج منه عمل  
 كيث كان ذلك لصاحب الارض ولا سبيل لاخذ على اخذه قال ولا يشبه هذا الصيد وبقيته وأشار  
 الى المعنى ان الصياد يبيع ويذهب والنضر يصير طابعا ويظهر وانما يشبه الطير في هذا الخلق فيها  
 وكما اخذنا في احد كانت له واما العمل لم يكن صيدا قط ولا يضر قط وفيه ايضا ذكر الحكم  
 صيد خلد ارجل فلما رآه صاحب الضبط اغلق بابه وصار الصلح يتقدر على الخرج في  
 صاحب الدار يتقدر على اخذه من غير اضطراب قد صارت صيدا لدار اعدا ما كاله وكما علوا  
 ولم يعلم به لم يصح اخذ ما كاله حتى لو خرج الصيد بعد ذلك في الفصل الاول فاصد عنه لاغله  
 وفي الفصل الثاني كاله وذلك بعد هذا عن محمد بن عيسى في اخذ كورات في ارض رجل او  
 حايطة له فان كان يوحده يصيد في ارضه او في ارض غيره او في ارض رجل او  
 جواب المسائل المتقدمة وبالحالف جواب الامور اخذ الخبز في حرام فله كرت فيها ما مات  
 الناس فيها اخذ من فراخها لا يحل لانها غنمته النقطه يصنع بها ما يصنع بالنقطه على غير سبيل  
 الخواقي رحم الله امه كان اذا اتي بغراخ الحمام بينها من قوتهم بينهما منه وباطرا من  
 اذا احل انسان في المصر حراما يعرف وان شله لا يكون في حتمها حكم للنقطه وجنس هذا  
 في كتاب الصيد في ما مضى الصيدا ايضا اصطاد سمك فوجد في بطنها لولة فبها باع السمكة  
 فوجد المسري اللولة فهو على وجهه ان كانت اللولة في الصدف في المشتري وان لم يكن  
 فللبايع الصائد ويكون لقطة وقد مر في البيوع فله واذا باع السمك في نظر ثم انجز اذا ارسل  
 صيده فاخذ غيره ان ارسله عند الاصل مبيع على ملكه حتى لو اذله انسان كان لا يرد  
 ان يترده لان هذا المثل ليس دليل الا باحة وهذا دليل على انه اذا ارسل وهو صلال  
 حتى يكون مختارا في الارسل كان باصحة لو اذله انسان ملكه ولا يكون الا لو ان يترده  
 ذكر المعنى والمثله الاولى في سحر الاسلام وكتاب الذبايح وسوى بين هذا وبينها اذا ربي

صيد باضرع ارض رجل  
 نصيب شركا او جباله  
 موع في ما مضى في الفصل  
 نخل احد كورات ارض  
 الدار  
 اخذ في المصر حراما  
 اصطاد سمكة فوجد  
 في بطنها لولة فبها باع

رجل يقتل الزمان او يتواه نجبا انسان وجمعه واخذ انه عليه وذكر في اول كتاب النقطه  
 اذا ربي في ارضه او تواه واخذ انسان سباحه لا سباح به ولا علكه حتى لو جله الاول كان لسان  
 ياخذ فعلى قياس ما ذكره النقطه ينبغي ان لا يملك الاخذ الصيد الذي سله المالك فاذا لقي القتل  
 والنوى كلام والمصارف ان يملكها الماء والمخاض والصيدا لا يملكه الماء واذا سله هذا في  
 لقطة الواقعة وقيل يحل ارسال الصيد حتى يبرأ الكلب انه لا يحل الا ارسال مطلقا اما اذا  
 ارسله مبيحا لمن ياخذ فيها اختلاف المشايخ واستحان المبيع يحل نفق حمان فالعاه في الطريق  
 فسليح انسان ولا سبيل لصاحب الحمار على اخذ الجمل له انه هو القاه وهذا القاه منه اياحه للاسنان  
 من الوجبة الذي يحوز لا سباح به بطريق الدلالة لان العاه فيما سله الناس انهم يلقون الحيوان  
 الميتة على الطريق ولا يعيدون الى ارضها فصار كالمادون له والاخذ عمار العادة ولو لم يلق  
 الحمار في الطريق واخذ الرجل من منزله صابغ وبيع جله فلصاحبه ان يعطيه ما زاد الربا في  
 هبه وفيه واخذ وفيه ايضا في ثاة ميتة يتركها اهلبا فاخذ رجل صوفها وجليها وبيعها  
 فقوله وان جار صاحبها فله ان ياخذ الجمل ويرد ما زاد الربا فيه وهذا الجواب كالجواب  
 ومثله الحمار يحوز ان يكون في المثل روايتان وفيه ايضا قال ابو صعب رحمه الله لا  
 باس ان يلتقط الرجل النوى وقصور الزمان اذا البذ صابغ وهو قوله ان يوسق  
 قال ابو سفيان رحمه الله وانما يكون له الا ليعط اذا كان شيئا يسيرا لا ثمن له ولا ينظر الناس  
 وان كان كثيرا له ثمن لم ينفطه ثم اذا كان شيئا يسيرا حتى كان له الا ليعط اذا كان لصاحب النوى  
 ان ما قد كلفه بعد الا ليعط وان كان لا ليعط على الطريق دليل الا باحة لان الا باحة لا يسقط  
 ملكا لغيره والله واعلم **كتاب** **السر** **مايل** هذا الكتاب مشتمل  
 على فصول اربعة مسائل المتروكة ما يصير الكافر به مسلما او لا يصير مع الخرق ولله ثم  
 مسائل اهل الذمة ثم الفاظ الكفر وهو انواع **فصل** **مايل** المتروك وما يصوره  
 الكافر مسلما او لا يصير فدية المادون ارتداد المادون والوكيل تصرفات المتروك بعد الحاق  
 بدار الحرب قبل القبض بالحاق موقوف بالاجماع انما الخلاف في تصرفه قبل الحاقه والمادون  
 الكبير لحي الاسلام رحمه الله الكلام في تعريف كسب المتروك تصرفاته اما يورث كسبه  
 فعند الشافعي رحمه الله كسب الاسلام والردة سواء يورث وعندهما سواء يورث كلاهما  
 وعندنا في حصة الله كسب الاسلام بربحته الورثة وكتب الورثة يكون قفا واما تصرفه فعند  
 ان يورثه في حصة الله تصرفه كسب الاسلام بربحته الورثة سواء يورث تصرفه فيها  
 الا ما صار مستتبيا واما عندنا في حصة الله فلو ترك سحر الاسلام في سحر الرهن  
 ان تصرفاته في كسب الاسلام موقوف عند معاوضة كانت او كانت بتبرع او تصرفه وكتب  
 الورثة ان كانت تبرع موقوفه عنده وان كانت غير تبرع فهو نافذة وذكر هو ايضا في  
 المادون ان تصرفاته بعد الحاق بدار الحرب قبل قبض القبض بالحاق بتوقع الاجماع وانما  
 الخلاف في تصرفاته قبل الحاق وقد ذكر في الامتياز في سحر الاسلام في سحر الصغير ان المثل

رجل يقتل الزمان  
 هل يحل ارسال الصيد  
 نفق حمان

رجل يبيع حمان فالعاه في الطريق

النقاط النوى وقشفت

تصرف المتروك  
 تورث كسبه















وجملات غلامه فخرج فقال يا رب تأخذ مني له واحد ولا تأخذ مني له عشر وأما إنيته جمع  
 المال فكان كذا تأخذ قال الفضل بن ارجوان لا يكفر لأنه لم يصف الله تعالى بظلم لأن الظلم أن تأخذ ما  
 ليس له والله تعالى العادل والافرة وإذا أخسيت المراه بولدها فقلت هي مني كذا يارب صفات  
 سيدي لا يكفر الله ما أعطى والله ما أخذ وفي الجامع الأصغر إذا مرض الرجل مرضا ودام به مرضه  
 فاستد عليه المرض قال ان شئت فتوفيني مسلما وان شئت فتوفيني كافرا فانه يصير كافرا بالله  
 كما مر تلكا عن ابنه وكذا الرجل اذا ابتلى بمصائب متنوعة فقال اذنت مالي واذنت  
 ولدي واذنت كذا وكذا وما ذى يفعل ايضا وما ذى يفعل بقله او ما يشبهه من الالفاظ  
 كانه يكفر هكذا اجاب عبد الكريم بن محمد قيل له ارايت لو ان المرض فاد لك المعالاة من غير  
 قصد لك حرجي على لسانه لشك المرض فقال ان الحرف الواحد او نحو ذلك قد يجري على اللسان  
 من غير قصد اما مثل هذا الكلام الطويل فقل ما يجري على اللسان من غير قصد الحكم عليه بالكفر  
 ولا يصدر من ذلك هناك حكاية عجيبة فقال سمعت ابا نصر يقول يروي على نفسي اني منذ  
 سمعت حكاية الفضيل بن عياض وقد كان عابدا معروفا مشهورا ببيت المقدس كان سمع اسم  
 الفضيل ولم يكن يراه وكان كل واحد منهما يحب صاحبه من بعيد ويمنع لقاءه قال الفضيل وكان  
 يوما شديدا للحر فوقع في قلبه ان اذهب اليه ببيت المقدس فقلت في نفسي ان الحرف مثلا  
 فقلت في نفسي اني قد علمت اني قد سمعت من ساعتي فتوجهت الى بيت المقدس فلما  
 انتهيت الى بيت المقدس سالت عنه فوجدت بيتا قد خلت عليه وهو مريض فمكثت عنده فتنفس  
 الصلوات فقلت ماذا تشتهي قال ان يشفي حاله اذ كنت في لحي اجد قال اشترى لي الفضيل  
 بن عياض قبل الموت فقلت انا الفضيل بن عياض فستر بذلك سرورنا شديدا وصاحني وجره  
 ووقعت عليه كذا وكذا وعلمت انه اشترى لحي فاستحييت مسئلة فلم اذكر نفسي ولما مضى حتى  
 قد ميت عليه قال فجعلت اختلف اليه وامرضه فسمعت يوما قاله حال اشتد المرض ان عبدا  
 من عبيدك افعني عما اطول ولا فذمك وانت تبذلني بهذا البلاد والمرض ولا تدفعه عنه  
 ثم انه مات قال الفضيل قلت نفسي انا لله رجل تلتفت في نفسي الى ان يدعو فيستجاب دعاءه  
 حتى لم اجد صبرا لدعائه فقدمت عليه كانت خاتمة الكفر بالله وقلت في نفسي افعلي عليه ام  
 لا ان صليت عليه صليت على كافروا لم اصل عليه كما مني لما سمعت مع الناس على جنازة  
 ولما اصل عليه قال صاحب الجامع الاصغر صدق الشيخ ومثاله حيث قاله لم يتولي على نفسي امرو  
 ذلك الرجل يشهد بفضله بعض الاوقات وقد شهد عليه مرضه او يناله مصيبة او خسران  
 فيطلق من الالفاظ ما لا يحسن وهو لا يشعر به نحو على الذين القائل ان يصوب لسانه ولا يتكلم  
 خالقه الا على سبيل التعظيم وان يشي من الاقوال والافعال بوجوب الكفر والفسق وشيخه  
 العلوم ومن قل عليه فيما بينهم فما اكثر من يكفر بوجهه ويرد عن دينه او يلزم اسم الفسق في  
 والعصيان وهو لا يشعر بذلك ولا يعلمه وتوكله كتاب الله تعالى ونعم على ما سبق منه واقتبل  
 على امره وانتهى عن فوائده ولكن الله يفضل من يشاء ويهدي لامضل من هداه ولا هادي لمن

هي كذا داري ما دارن  
 ههنا يستدك

قال في سيرة المرضي  
 موقوفي سلما وان شئت  
 فتوفيني كافرا

حكاية عجيبة

اركتف الصلوات  
 صابرا

انهم

اضله اعادنا الله تعالى بفضل من الخلال والظلال والطغيان والفسوق والعصيان وسبيل ابو  
 نصر الدوسي رحمه الله عن رجل قال ياخذك دودي من فراخ كثر يا زكافي من رزقك كثر يا نوري  
 خور يخن هل يكفر فلم يجبه بشي وقال ابو حصين رحمه الله كل من ينسب دبه الى الجور فقد كفر  
 وجاءت امره الى اني نصر الدوسي برقعة مكتوب فيها ما هو السج الامام الهادي ورجل قال  
 لامراته في حاله الغضب اني قد نزلت وان بكائي نزلت وان ضايت كنه تبايا فله  
 هل يكفر فامر المرأة بالانصراف لينظر فيها فرجعت ثم عادت اليه فلم يجبهما شي على ذلك  
 خسة ايام وكانت كملفها من بعد لفرق فلما كان اليوم الخامس جاء بالرقعة الى تلامذته  
 فقال لهم اسمعوا من علي لم فيها فقال كل واحد في نفسه انه قد كفر فلم يفت صا شي ورد  
 الرقعة وقال اسان اسان اذ ربه نزلت من بيرون كبره او كما كان هذا معناه والله اعلم  
**نوع كفر** والجامع الاصغر رجل قال لا ضرر في ذبي فويا مع فقال الرجل بجباله مع وبنهم كذا  
 انه لم يعتقد بذلك الجوسية قال عبد الكريم ان قال اردت بذلك الجوسية لكني لم اعتقد الكفر  
 يكفر وفي واعمال الناطق مسلم ومجوسي في موضع واحد فصار رجل المجوسي فله ما يجوز  
 فاجابه المسلم ان كانا في عمل واحد ذلك الداعي فتوهم المسلم انه يدعو له لاجل دمه الفصلي  
 لم يلزمه وان لم يكونا في عمل واحد حيف عليه الكفر قال لامرته نكافره فقالت نكافره  
 فمكثت قال الفضلي رحمه الله بانته منه ويخبر على الرجوع الى زوجها بعد التوبة خيرا  
 لهذا الباب سلا يتطرق فيهما الى الفرقة وفي النوازل اذا مال لها يكا فر فقالت لا بل انت  
 لا تقع بينهما فرقه وفي الجامع الاصغر كان سلطان رحمه الله نفث بان المرأة او الرجل  
 لم يبن عز زوجها وكان ابو نصر الدوسي رحمه الله نفث بان كانا ابوا لصاحب لحي ففعل  
 والكلام فيه بتخصيصه وطلاق الوافحات ولو غضب رجل على امته او عبدا او ولد فجعل  
 يضربه ضربا شديدا فقال له قائل انت لست بمسلم فعليه ان ياتي عبد الكريم بن محمد اتمام  
 قال فذكر عبد كذا وان جرى على لسانه غلطا لا يكفر بعد ذلك على غير بعض اصحابنا رحمه الله  
 لوم له لست بمسلم فقال لا لم يكن لان قول الناس ليس علم على معنى ان افعاله ليس بافعال المسلم فقول  
 قبل اني لست بمسلم بعد من ذكره سابقا ما يترد هذا ولو طاب المثلان من الزوجين ففعلوا خافا  
 الله تعالى واتقوا فقالا له محبة لا خافة فان كان الزوج عابها على معصية طاهرة وقرها  
 اليه فاجابته بذلك كبرت برئها وبانت من زوجها وان كان الذي عابها عليه امر لا خاف  
 الله فيه لم يكفر الا ان تريد بذلك الاستغناء ففتبين زوجها ومن اراد ان يضرب امثالا فقال  
 له اضره لا تخاف الله قال لا روي عن محمد رحمه الله سبيل عن هذا المشك فقال لا يكفر لان الله ان  
 يقول التقوى مما افعل وان كان راه على معصيته فقال له لا تخاف الله فقال لا فانه يكفر لانه  
 لا يمكن ذلك الباطل وكذا اجاب محمد رحمه الله في مثله المرأة وقال ابو بكر البجلي رحمه الله  
 قيل له لا تخشى الله قلالة حاله الغضب لانه صار كافرا بالله العظيم وبانت منه امراته  
 فيبغى ان يتوب ويرجع الى الاسلام ويكون ابدا ما على ما قال لعل الله يعفو عنه وقد

قال لامرته في حاله الغضب  
 اني قد نزلت وان بكائي  
 نزلت وان ضايت كنه تبايا

حوار من يروا في

سلم ومجوسي في موضع

قال لامرته نكافره

يفتي بقتلها

المراه اذا اردت

والها في الله

من اراد ان يضرب امثالا

فلا تخاف الله

٣

١١

مط

مط











هل هو كما نعت قد ذكره شيخ الاسلام رحمه الله ان اجابة عروة اهل الشريعة المطلقة والشريعة  
وبجاءة الحسن باحسانه من باب المروءة والكرم وطلو الدار ليس من شأن اهل الضلالة  
والكلم بردة اهل الاسلام بهذا القول غير ممكن. والاول اهل الاسلام ان يوافقهم  
على مثل هذه الاصول التي تخصون بها الاقهار الفرج والمسترة وسبيل الفضل رحمه الله  
عن وضع قلعنوه المحوسر على راسه قال لا يكره لجامع الاصغر سبيل اوصفنا اكثر  
عن رجل اتي عير المسكرين وود تركه ذلك صلوه او صلواته فلا ان كان اراد به تخطا له  
كفره وليس عليه قضاء الصلوة ولو كان اتي ذلك للفتنة لم يكن وقض ما تركه من الصلوة  
قال عبد الله بن المباركة عن ابي بصير رحمه الله فخير عليه صيام شهرين متتابعين او تدعى الاسلام  
والعباد بالله ثم تاب سقط عنه القضاء بخلاف البردعي اذا سلم المرتد لا يلزمه قضاء  
العبادات عندنا واما عام هذا الفصل قبل ان يسهر من سرج الطحاوي رحمه الله  
**كتاب الطلاق** في باب احواله من سرج الاسلام في باب احواله من سرج الاسلام في باب احواله من سرج الاسلام  
كرامه المحرم نص على كراهته سرج الاسلام في باب احواله من سرج الاسلام في باب احواله من سرج الاسلام  
وقد مر في كتاب الطلاق مسائل جواب الشريعة ما يؤيد هذا ما سري دخول الخصى على  
النسوان مالم يبلغ حد الحكم وذلك من عسر سنة لانه لا يحتل قبل ذلك فجدد في  
واقعات الناطق المحسوس اذا خف ماوه فلدخص بعض ما احاط به من اقلها مع النساء  
لوربح المني عن الفتنة والامع الله لا يحل وقيل هو المختص والكلام في المختص في موضعين  
اذا كان مختصا في الردى من الافعال هو كغيره من الرجال بل هو من جملة الفساق منع من النساء  
وان كان رخص بعض ما احاط به من كراهته مع النساء والامع الله لا يحل وكما لا استحسان العبد  
يدخل على مولاته بغير اذنها بالاجماع وهو في النظر اليها غير الاجنبى حتى ينظر الى وجهها  
وكيفها ولا سطر في موضع زينتها الباطنة عندنا وقال مالك وهو اشد حرجا في كل له في  
سببته ما يحل للمحرم واجمعوا الله لا يساوينها ينظر اول كتاب الاستحسان مثله العبد ينظر  
الى سببته يكون للمرأة ان يسافر ثلثة ايام بلا محرم ولا يكون لآله وام الولد وهذا لا يثبت  
اما ان يكون لها ايضا اخر كراهته شيخ الاسلام مكتوبه الرجل اذا انت رجلا وقال ان  
تكاثر الاقل وقع فاسدا فترجى لا يصدقها وان كانت عذبة وان قالت طلق وانقضت عده  
ان كانت عذبة او لم يكن كثر وقع يحرمه انها صادقة يحل وقد مر في كتاب هذا الكتاب  
في اول مسائل النزع الكذا اذا شهد عند المرأة عدلان الزوج طلقها لا بالاسم بالمقام  
لكن لا سرج بافروا بغير هذه المسائل كقوله كتاب الاستحسان المرأة اذا غاب فاضرباها  
انها قد انقضت سباح للزوج ان يتزوج او غيرها سواها ان كان المحرمه حرا كان او عبدا  
او محدودا في قدره وانما سبب هذا في باب الرجل يرى انسا نايضا لانه من كتاب الاستحسان  
وفي كل موضع في هذه المواضع اذا شرط شهادة شاهد بغيره فذلك بوسع واما خبر عدلات

من علم صام شهرين  
مساعدة او بدع الاسلام  
والعباد بالله ثم تاب  
الخلق بالآخيه  
العبد لا يدخل على مولاته  
المراه اذا عاست فاضر  
انسان انفا قد اتيت

يكفي

يكفي قال ابو بصير رحمه الله سالت ابا بصير رحمه الله عن الرجل يمسك امرأته وهي عسقر  
الرجل كفى يتحرك هل يرى ذلك باسما او ان يحسها الجرح وما العورة الغلظة قالوا في  
ان لا يفعل نضر عليه في اول الاستحسان فتان النساء ستة فانه نضر في كتاب الخصى في كتاب الخصى  
الخصي وذلك في موضع كقوله فتان النساء ستة فانه نضر في كتاب الخصى في كتاب الخصى  
النساء مكرمة لا يفعل لاحتمال ان الخصى امرأه ثم ذكر كيفية اختيار الخصى في كتاب الخصى  
قال سبيل الامم الحلواني في سرج ادب القاضي فتان النساء مكرمة لا يسته واما ما كان عليه  
لانه يزيد في الذلة وختان الرجل سنة عام هذا الفصل في اول الاضمار على يد الخصى  
اذا ختن غلام فان قطع اكثر من نصفه خوضان والا فلا استحسان العيون بخور الخصى للفق  
التمت لان اخره الدق وعوز النظر الى فرج الرجل للمقنة في كتاب الاستحسان في كتاب الاستحسان  
السرخس في رخصه المراه عورة ما طلا الوجه والكف والقدمين وفي الامه العورة الظهر  
والبطن والفخذ والقبض دون الصدر والساق وسرر اشياء واقعات الماهي في كتاب  
المسقى كان ابو بصير رحمه الله لا يرى باسما ان سطر صاحب الختام الى عورة الرجل واذا وجد  
الرجل مع امرأته او جاريته ردا برئان فاعلمها على نفسها ونز في بها قالا ان يقبله فان  
راه مع امرأته او مع محرم له وهي بطاوعه على ذلك قتل الرجل والمراه جميعا وكذلك اذا  
عرض الرجل في الصور او ردا في مكان ماله عشرة دراهم او اكثر فله قتله وان كان اقل  
من عشرة فبالباء ولا تغلبه كذا حكى عن الناطق رحمه الله في واقعاته عن تولد معنى في  
ها تين السليبي رواية لور في كتابها الفضل الساس من سرة الواقعات **فصل**  
في امور الديانة كثر من مع الى القبلة في النوم وغيره في الحاي والصغير اذا كانوا  
جماعة فارد امد هم المساك مع واحد يكن لعوله صلى الله عليه وسلم اذ اكل القوم  
تمتة فلا يتناحوا ثار ودول المالك فانه ذلك يضر في سرج سبيل الامم السرخس رحمه الله وكما  
القاضي محمد رحمه الله يجوز الكذب في بلبه مواضع في الصلح من الناس في الحاي ووجه امرأته  
اضرا عن الوشنة والحضرة اذا سجد للسلطان ليجبه لا تغلب استدل له **عنه**  
في السر الكبر اذا قيل للاسي اسجد للملك والا فقتل الا افضل ان لا يسجد قال سبيل السليبي  
فالا فصل ان سجد علم ان السجدة بنية الحكة لا يكون كرا اذا كان طائفا في السجدة واقعات الناطق  
كثر اسبيل او في الذهب والفضة للرجال والنساء جميعا كراهية الجاهل الصغار اما للتحمل  
لا يكون وكثر في سير العيون لا باس بان يكون في الرجل او في امرأة للتحمل لا يشرب منها  
قال الحاكم والنساء فيها سوى التحلي وليس للرجل الاكل والشرب من الذهب والفضة ولا  
فيه والعقود عليه بمنزلة الرجل لان خصص النساء جاء في التحلي ففي حق غير مساواة  
اذا الاصل هو المساواة في حق الاحكام وفيه ايضا كراهية ابو بصير رحمه الله انية المراهق والمراه  
والسرج والجامع والجامع والركاب في الذهب والفضة وكراهية تذهيب السيف وتذهيب المحو  
قال ابو بصير رحمه الله لا يرى ان كراهية في العج والتشبه بهم صرام واما ابو حنيفة رحمه الله

النظر الى العورة  
الغلظة  
ختان النساء  
ان الخصى  
كوز المقنة  
اعضاد المراه عورة  
اذا وجد الرجل مع امرأته  
او جاريته  
عرض الرجل برءا فله قتله  
متا الرجل  
المساك  
الكدر في بلبه  
سبيل السليبي  
كراهية استعمال او في الذهب  
والفضة وللجمل

المفصّل



فكان لا يرى يا سائدا بهي السيف وهذا قياس قوله في السيف والنجار فكان انما سيفه دمه الله  
او جبال الحرم بما يشبه المتصور عليه من لاكل والشرب والذهاب وما يشبه ذلك فكم  
الحرمة لما لا يشبهه واذ لم يصل الفضة بيده لم يكن نظير المتصور عليه في الاستعمال فلا حرم  
وايو سيف دمه الله اعبر المعنى فان الحرمة المتصور عليه لما فيه من زنى العجم والتشبه  
هم صرام وكل ما كان بهذا المعنى يكون وكذا ان يوسف دمه الله السرير المفضى للعقود  
عليه وان لم يكن العقود على الفضة وانوصف دمه الله لم يربيه باسأ اذا كان العقود على  
العقود وهو بياض ما قلنا وعزى يوسف دمه الله انه قلنا لا باس بتقوية السلاح عام  
الذهب والفضة فقد فعله التلخيص المصلحة مع تقواهم والخبر ان الذهب والفضة بالتقوية  
يصين معنى المستند الذي لا يرى انه لا يمكن تخلصه فصار الحكم كالمعوم وقال الحكم وقدرى  
عزى يوسف دمه الله انه دخر النجار المطلي والركاب المطلي كما رخصت السلاح المطلي  
قال اما النجار والركاب من الفضة فلا يجوز عزى يوسف دمه الله انه كان لا يرى تخلصه  
المنطقة وحمايل السيف وجفنه بالفضة باسأ للرجل وكان مكره ذلك بالذهب وعزى  
يوسف انه يكره ان يعمقه المنطقة والخاتم وحلته السيف من الذهب والفضة ولا باس  
بتكته للرجل عندى صمد دمه الله ذكر بعض ما يحا في الحامض الصفوف والصدور  
الشهيد امان الواقعات ان يكون عندى يوسف ويحمد دمه الله ورأى في حاشية  
نسخي الصلوات الشهيد لسرح الحامض الصغير مكتوبا بحظه ان يكره للرجل خلافا لى اصحابنا  
وقى اسقى عزى يوسف دمه الله لا باس بان تكون غروه القمص ورتة حوربا قار وهو كان  
يكون في الثوب ومعه غيره فلا باس به وان كان وحده كرهته واكره تلك الحرب لانها  
وجلبها وهذا لا بد اذا كان مع غيره فالليس لا يكون مضافا اليه بل يكون هو متبعاً لليس  
والحرم ليس الحريرة فيه ايضا لا باس كشوا القرم هو حوربا قار يوسف دمه الله  
الله ويكره ثوب القرم يكون ثوب القرم ويكره البطانة لان البطانة  
لبوينة كالظهار ولب الحرب صرام فاما الخشوف ليس على بوس اصلا وفيه ابن علي  
عزى محمد دمه الله وليس القرم على الحرب والديباح كالليس فان اراد بقوله هذا ليس  
على الحرب والديباح كالليس في الكراهة اصلا صرام عزى محمد دمه الله العقود على الديباح  
لو امان فان ظاهر مذهبه ان العقود على الديباح مكره وان اراد به اثبات التفاوت  
والكراهة لا يصح المسألة وان كان بل كرهه واخرها مكره الا ان اللبس يشك كراهته  
لان لا يستعمل فيه اكثر الثوب اذا نجا منه جواز الصلوة فيه هل يجوز لبسه  
ذكر كراهته لا يوسف دمه الله ولا يوسف دمه الله في حديث سعد بن جبير انه كان ليس  
التعالم ولا يصل فيها هذا كله منه ركة العلم اذا حل لبسها حلت الصلوة فيها قلت هذا شاذ  
الى انه لا يجوز لبسه بلا ضرر والمستقر اذا اهدى الى المقر لا باس بالقبول لانها منقعة غير  
بشرطه في العوض ولا باس بمقله لكن التوقع عنه افضل من رده انما اذا علم انه اهدى لاجل

السرير المفضى  
عموم السلاح عام الذهب  
والفضة

النجار المطلي والركاب المطلي  
حكم المنطقة وحمايل السيف  
وصيه

تكره الحروب

العروة والرتة

لا باس بحسب القرم

ليس القرم على الحرب  
والديباح كالليس

ظهاره  
روى جابر

الثوب اذا لم يكن  
لبسه

روى جابر

فان علم انه اهدى لاجل الدين لا سورج والسبب الظاهر انما يتعالم العلم ان يكون بها مهلا  
قبل القرض سبب القرابة والصدقة او غرد ذلك او كان المهدى معوقا بالجو فكل ذلك  
قائم بتعالم العلم انه اهدى لاجل الدين وان لم يكن شيئا من ذلك كان مشكلا سورج ما لم ينص الله  
اهدى لاجل الدين هذه الجملة في باب القرض من صرف الكافة وفي شرح ادب القاضي للملك  
السر خفي في تمام هذا الفصل دجاجة ماتت وخرجه منها فضة كوزا كلها في قولها شاذ  
سواء استندت قسرها او لم يستند والله اعلم **مسألة** من اسحقان المسمى هشام في ثوابه  
قال سأل محمد رحمه الله عن رجل في دارى طلب من غزو فيها اخرى في دارى اخرى بل يكون  
الذي طبع قال كذا ان يغلبه لانها نبت من شجر كذا انهم عزى محمد رحمه الله في امراء ناكه  
او صاحب طيل او من اراد اكتسب ما لا يقلان كان على شرط طرد لها على اربابها ان عزى محمد رحمه الله  
على شرط ان شرطها ما لا يان النباحة والتقاء وهذا لا يان الاخذ اذا كان على الشرط كان  
المال بمقابلة المعصية وكان الاخذ معصية والسبيل والمعاصى ردها فذلك لها ردها لما هو  
ان تمكن من ذلك بان عرف صاحبه وبالصدق منه ان لم يعرفه لصل اليه بغير ما له ان كان لا يصل اليه  
عزى محمد رحمه الله اما اذا لم يكن الاخذ على شرط لم يكن الاخذ معصية والدفع من المال حصل برضا صلوة  
له ذلك الحالم عزى محمد رحمه الله كسب المعصية ان قضى به دين لم يسع صاحبا الدين ان ياحذ لانه لا يكره  
القضية ما لا القضاء فانه على اخذ وسعى في القياس على ما ذكر من الجواب في المسألة الطول  
انه ان كان ذلك من غير شرط ان يسع ربا الدين ان ياحذ عزى يوسف دمه الله قال اذا ورث  
ورثة خمر او هم مسلمون فلا اقسام لهم بينهم ولكنها يخللهم نفس عزى يوسف دمه الله اكره  
اجازة سوب ملكه في ايام الموسم وان خضى بها غير ايام الموسم وكذا قول يوسف دمه الله  
ان سماع عزى يوسف دمه الله رجل قال ليرك على القدرهم والمقر له لا يعلم بذلك ولم  
يجز بينهما خلطه ولا معاملة لا يسعوا ان ياحذ ان يعلم ان له عليه وكذا قوله والمقر له  
صغير وكبر وسعه اخذ منه ذلك الحالم عزى محمد رحمه الله الخطب يكون على ارض رجل  
نبت لا باس بانه فليس لاصدان ياحذ والتشوك لمن اخذ هشام عزى يوسف دمه الله لو ان  
محر ما وصل لا اصطاد اصيد في الليل فالصيد كله للحلال وعلى المحرم جزاؤه عزى محمد رحمه الله  
في ستر الكعبة يقطع منه انسان ان كان سئله عن فلا ياحذ وان لم يكن له ثمن فلا باس به  
اراهم عزى محمد رحمه الله الرجل اذا وقع المستكرس يدى قوم وقال خذوه فمن اخذ فقول  
فهو جائز ان اخذ واصلف العلماء في صفته انه يملك او ياحذ قال بعضهم هو ياحذ وقال  
بعضهم هو يملك من يحول بغير علمها عند الاخذ واذا تروى وقع على كمد رجل او حجرة فاخذ  
اخر فقول لا فخذ قالوا وسعى على ما سار بتقديم المسائل انه اذا بسط ملكه او ذيله لينقع  
في المستكران يصير له كما وقع ولا يكون الاخذ الا ياحذ بعد ذلك ولو اخذ لا يصير ملكا له  
واذا اخذ رجل سناضد كمد يملكه ثم سقط عنه واخذ كمن مولا لا هذا ظاهر وعزى  
محمد رحمه الله ان التميم حارس اذا اذنت فيها صاحبها فقد صح رسول الله عليه السلام كمن يوم

التميم

ياكوه

دجاجة ما بين ومنه

سعى مع دار طلعت اخرى  
عزى محمد رحمه الله

ما بين وصاحب طيل او من اراد  
الكتب ما لا

ورث ورثة خمر او هم مسلمون

اكره سوب ملكه

ليس خلطه ارض رجل

محم وحلال اصطاد صيد  
في اكل ستر الكعبة

وقع المستكرس يدى قوم

وقع على كمد رجل او حجرة

اخذ رجل سناضد ثم سقط عنه



خيه ابعده وقال من تسافلتهم همام سالت محمدا رحمه الله عن زخرفة البيت بنقله  
عما سئل قال لا بأس به جلد ذكر عزرائيل سرى قال وكونه فضلا لبنا الا ما يتفق به سرده ان مالا  
كسبه الناس له من البنا فهو مكروه وما كساح اليه فليس بمكروه ولا ولم يرحم المالا بأسا  
اذا أدى ركوته ووصل رحمه ابن سميعة عن محمد بنهما انه لا بأس بالقعود على ليس او هو الق  
فيه وراهم وكذا القوم عليه وانما اورد هذه المسئلة لنوع امتثال ان الدرهم يكون عليها  
اسما الله تعالى القعود عليها لا خلوع عز نوح استخفاف لان المقصود هو الحفظ دون  
الاستخفاف والعز للمقاصد النفس لا الفعل اذكرها همام عن محمد رحمه الله انه لم ير  
للباس المنفعة فلا بأس وكذلك لم يربا للبدا الا هو للشرح بأسا وعز همام عز في صميم  
رحم الله لم يربا بأسا بالعلم في العوب تكون بعد ثلث اصابع او اربع اصابع لان العلم يكون  
بما لا للموب فلا يكون لا بأس له قال همام رايت علي بن يوسف رحمه الله تعالى يحضو فحين  
ما الحد يد فعليا اترك هذا بأسا قال لا قلت له ان منقيات وفرد بن يزيد رحمه الله كوها  
ذلك لانه ضيق بالرهبان فقال ابو يوسف رحمه الله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس  
النعال التي لها مشعر وانما من لباس الرهبان فقد اشار الى ان صورته المشابهة فيما تعلق  
بهذا النوع من الاحكام صلاح العباد فان محمد الا رضي ما لا يمكن قطيع المسافة البعيدة فيها الا بهذا  
النوع من الاحكام ذكر الحق عز في صميم رحمه الله انه كان يقول للخصاب حسن اذا اختصت بالخشعة  
والكتم والوشمة اراد به خضاب اللحية وسعر الراس وعنا ايضا لا بأس بان خضب المرأة  
بدنها ورجلها يتزين بذلك لزوجها اذا لم يكن خضابا فيه فائيل ولا بأس بالخضاب للجمارية  
الصغيرة والكبيرة واما الصبي فلا ينبغي ان يخطب يديه ولا رجليه كالرجل وكان ابو بصير  
يكوه للرجل ان يلبس النور المصبوغ بالعصفرا وبالورس وبالزعفران للثاوار وارده  
وكان لا يرى بأسا ان يكون المستور حرا او يربا اذا لم يكن فيها غائل وعنه ايضا انه  
ينبغي للرجل ان يأخذ مشعره اذا طار او ياخذ من اطراف لحيته اذا طالت ومن شارب  
حتى يصير مثل الحجاب وعن ابي يوسف رحمه الله انه كره وصل الشعر بالراس والاصل  
فيه قوله عليه السلام لعن الله العاقل وهو الذي يصل مشعرها بشعر غيرها وهذا شعور  
بن آدم لانه انتفاع بها من حيث الزينة ولا انتفاع بجميع اجزاء بني آدم حرام المصل بها  
المنفصل عنها سواء اجترأ ما لا آدمي فاما في شعر عري بني آدم فلا بأس به لان الانتفاع بشعر  
غير بني آدم جميع انواع الانتفاع حايث فذلك لا انتفاع من حيث الزينة ابن سميعة عن  
ابو يوسف رحمه الله فلا كره ان يوقر الرجل يوم الحققة لقص الطماره ولكن ياخذها متى  
طالت قال همام سالت محمدا رحمه الله عن غسل اليد بالذيق والتسويق بعد الطعام  
مثل الغسل بالامشان فاجبت ان انا صعد رحمه الله وانا يوسف رحمه الله لم يربا بذلك  
باشا وهو قولنا لم يربا باشا الثوارث الناس ذلك من غير تلبس متكرر عز في يوسف رحمه  
في الاما الى اذا سقط ستر رجل فان انا صعد رحمه الله يكوه ان يعيد لها وشدها بذهب او حة

82175

المعروف والنوم على  
كيراجو القفه درهم

اللباس المرتفع

الحضاب

سنگم چو

اسم السور المصنوع بالعض  
والورس او الثعثران

سفر الطبری

القديم والسفر والطراف  
الحية والشاوب

يوسف الرجل بعد الجموع  
لحقه الاطفاق

غسل الدين بالريق

وكان يعرضهم لستين سنة يشدها مكانها وقالوا يوسف رحمه الله لا بأس بان يشده سنة  
 قالوا يوسف رحمه الله بنى سنه وستين مية ففرقوا ان لم يحضر في قاله بشر وقالوا يوسف  
 رحمه الله في مجلس سالت ايا حيتفه رحمه الله عز ذلك فلم يرباعادته باسما والوجه  
 لابي يوسف رحمه الله ان السن لا يحسن بالانفصال لانه عظم لا حيوة فيه وانما كره سن  
 عمر لانه مستقذ في العادة وهذا المعنى لا يوجب في سنة ولان سن شاة ذكيفة لا يقوم  
 تمام السن الاصل في مجموع الامر وهو الذرة والتمكيد من الاسفاه فكانت اعارة  
 سنة اولى قال ابو يوسف وقال ابو صعبه رحمه الله ولا ينفع من الخنير بجلد ولا غيره  
 الا انشهر للاساقفة وقال ابو يوسف رحمه الله لمكن بالانفاه بالسنين ايضا وقول الى صعبه  
 رحمه الله اظهر لان الحاجة للاساقفة ان يمشوا في فقه او يميل من ذهب ولذا المرأة ولا سانه  
 الحوز وقال الحاكم ولا حذر ان يكمل كمل من فضة او يميل من ذهب ولذا المرأة ولا سانه  
 لان ينع ذلك فصل بالدين وصار كالاكل وقال ابو صعبه رحمه الله لا بأس بخلقه المرأة  
 من الفضة اذا كانت المرأة جديدا وقال ابو يوسف رحمه الله لا بأس بخلقه المرأة  
 ولا بأس للرجل ان يلبس ثوبا من ثياب ذهب او فضة بكنه ذلك بأس في قول ابي  
 تحرك نيت رجل تخاف سقوطها فشدتها بذهب او فضة بكنه ذلك بأس في قول ابي  
 واى يوسف رحمه الله قال الحاكم ابو الفضل جوابه في الذهب على قول ابي صعبه رحمه الله  
 خلافه واساله هل قلت وخلافه وابي الجامع الصغير ايضا بعد ذكر في الجامع الصغير  
 عز الى صعبه رحمه الله انه لا يشدها بالذهب يشدها بالفضة ولا يحمد رحمه الله  
 لا بأس بذلك فيما يحمد رحمه الله احتج بما روى ان رجلا أصيب بقرعة يوم الكلاء فاحتج  
 انفه من فضة فانتقم فامر رسول الله عليه السلام حتى اتخذ ثوبا من ذهب ووصف  
 رحمه الله يعرضه اطلاق استعمال الذهب واستعماله لا بأس به استعمال الذهب  
 سدع بالفضة فلا حاجة الى الذهب فلا يطلو استعماله لا بأس به استعمال الذهب  
 اشده لا يرى انه يجوز التحتم للرجال بالفضة ولا يجوز التحتم بالذهب وذكر نضر نوارة  
 عز الى يوسف رحمه الله على ما ذكر في الجامع الصغير قاله وهو قول ابي يوسف  
 ثم رجع ابو يوسف رحمه الله وقال لا بأس ان يشده بالذهب وهو قول ابي حنيفة رحمه الله  
 بن زياد عز الى صعبه رحمه الله انه كان يكره ان يستجر بجمد ذهب او فضة وعنه ايضا  
 اذا كان الخوان عيدا اذ فيه فينات فضة او ذهب على حافته فلا بأس باكل سني  
 والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب  
 كتاب التمسك باتمام الله وندوه في يوم الخيف الحادي والعشرين من شهر رمضان  
 المبارك سنة ثمان وستمائة على يد العبد الضعيف الحقير المذنب المذنب المذنب  
 على بن ابي اسحاق عوف الله له ذنوب وسر عوده واهل بيته واجل حاله واحسن حاله  
 والصلوة على سوله محمد وآله الطيبين الطاهرين من الامم اعظمهم

لا خير ان يكمل عملها من  
فضه او عمل من ذهب وكذا  
المرأة

حلم المراه من الفقه

بعضی نور و کاشه در  
اوقض حرکت نبه ریح  
فخاف سقوطها

بكره ان السهم بمجده  
 اوفضة اذا كان اخوا  
 عمدا وانه ضيات ف  
 اودهن



CCO



SÜLEYMANİYE G. KÜTÜPHANESİ	
Kısmı	Turhan Valde
Yeri	
Eski No	165
Tarih	297-4



سليم  
اتم الصغير اذ انا من وصية للصغير من هدية فانفق منها لنفسها مدرا ان ابراهيم في الصبي  
ان الله عز وجل لا يفرق بين صغير والبالغ في الوصية من كتاب الوافع في بيان الدعوى في علانية الباء